



التداولية

البعد الثالث في سميوطيقا موريس

من اللسانيات

إلى النقد الأدبي والبلاغة

التداوُلِيَّة

البُعد الثالث في سميوطيقا موريس

من اللسانيات

إلى النقد الأدبي والبلاغة

تأليف

عيد بلبع

الطبعة الثالثة

1441هـ - 2020م



التداوئية: البعد الثالث في سميوطيقا موريس
(من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة)
تأليف: عيد بلع

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2019/10/5519

ردمك: 9- ISBN 978-9957-74-857

الطبعة الثالثة 2020م 1441هـ

حقوق الطبع محفوظة ©



دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع

وسط البلد - شارع الملك حسين - مقابل بنك الإسكان

عمان - الأردن Amman - Jordan

هاتف: 00962 6 4655877

فاكس: 00962 6 4655875

خلوي 00962 79 5525 494

www.darkonoz.com

E-mail: info@darkonoz.com

dar_konoz@yahoo.com

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، في أي شكل وبأي وسيلة، سواءً بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright © All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

تصميم الغلاف والإشراف الفني: محمد أيوب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حسبي ربي

بين يدي الطبعة الثالثة

كان مصطلح التداولية ما يزال غريبا - إلى حد كبير - عندما كلفتنى لجنة ترقية الأساتذة (٢٠٠٤م) بإعداد بحث المقابلة الشفاهية الذي كان يُطلق عليه: «البحث المرجعي» عن التداولية، ولم يكن الموضوع غريبا تامة عن اهتماماتي البحثية، فقد كان لي كتاب في البحث السياقي بعنوان (السياق وتوجيه دلالة النص)، وكان المقصود من الكتاب أثر السياق في تأويل المعنى، وقد تأسست فكرة الكتاب على المعنى السياقي في مقابل المعنى النحوي، وكان هذا الكتاب ضمن الإنتاج العلمي الذي تقدمت به إلى لجنة الترقية، ولا يخفى عليك مدى القرب الشديد بين السياقية والتداولية إلى حد التطابق في بعض الرؤى، وعلى الرغم من حضور الرؤية السياقية في اهتمامي فقد مكثت عدة أشهر في إعداد البحث المرجعي: (التداولية) وتمت المقابلة وعرض البحث أمام اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين التي تتكون من خمسة عشر أستاذا في الجامعات المصرية، وتمت إجازتي أثناء المقابلة والشناء على البحث.

ثم نُشر جزء من البحث بعنوان: التداولية، البعد الثالث في سميوطيقا موريس، في مجلة فصول، القاهرة عدد ربيع ٢٠٠٥م، في عشرين صحيفة، ثم نُشر جزء آخر بعنوان: الرؤية التداولية للاستعارة، بحث منشور في مجلة علامات، مكناس، المغرب، العدد ٢٣، سنة ٢٠٠٥م ثماني عشرة صحيفة.

ثم استكتبتني أسرة تحرير مجلة الأعلام العراقية في عدد خاص عن التداولية، فقدمت بحثاً بعنوان: التداولية، إشكالية المصطلح بين الترجمة والتعريب، وقد نُشر في مجلة الأعلام في عدد خريف ٢٠٠٨م.

ثم حاولت التواصل مع مؤسسات محترمة لنشر الكتاب الذي أثنى عليه خمسة عشر أستاذاً، فكان رد سلسلة عالم المعرفة ما كتبتهُ يدُ يعلمها الله أن الكتاب شديد التخصص... وكان الرد الشفاهي من الهيئة المصرية للكتاب أن الكتاب لا يتوافق مع سياسة الهيئة...

ثم صدرت الطبعة الأولى لكتاب: التداولية - البُعد الثالث في سميوطيقا موريس، من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، عن دار بلنسية القاهرة ٢٠٠٩م، وصدرت الطبعة الثانية عن المجمع الثقافي المصري ٢٠١٤م، ونفدت منذ ثلاث سنوات.

وهاهي الطبعة الثالثة بعد مراجعات وتنقيح وبعض إضافات وتعديل تنشرها دار كنوز المعرفة الحديثة، وحسبي ربي، سبحانه تعالى هو ولينا ونعم النصير، وصلى الله وسلم على سيد الأولين والآخرين. عيد بلبع ٤ أكتوبر ٢٠١٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حسبي ربي

هل نحن بحاجة إلى أن نعرف أفكار الآخرين؟ أم نحن بحاجة أكثر إلى أن نعرف كيف ينتج الآخرون أفكارهم؟ هل الأجدى لنا أن نبذل الجهد والوقت في معرفة طريقة ولادة الأفكار أم أن نتلقف الأفكار مُعدَّة جاهزة؟ هل نحن بحاجة إلى المعرفة أم إلى الوقوف على استراتيجية المعرفة؟

بَوْنُ شاسع بين عقل مملوء بمعرفة مجتلبة من هنا أو هناك وعقل مصقول بمعرفة تسهم في بنيته وتكوينه معًا بحيث يصبح قادرًا على المساهمة في إنتاج المعرفة، وبَوْنُ شاسع بين أن نقف على معارف وأفكار وأن نعرف كيف يتوصل عقل الآخر إلى الأفكار، بين أن نعرف شيئًا من المعرفة - قل أو كثر، نظرية أو منهجًا - وأن نعد عقلا قادرًا على المشاركة في إنتاج المعارف والمناهج والنظريات.

إلى أي حد نملك مسوغات علمية معرفية موضوعية تحملنا على استيراد الأفكار، النظريات، المناهج، من الآخر؟ وإلى أي حد نملك أسباب تسويغها في سياقنا العربي حتى تدخل في نسيجنا الفكري والمعرفي والثقافي بوصفها روافد تغذي العقل العربي وتسهم في صقله؟

لعلنا لا نزال لا نملك القدرة على التفريق بين استيراد لعب الأطفال واستيراد المنظومات المعرفية، إن لعب الأطفال من اليسير للغاية أن تدخل في سياقنا دخولًا استهلاكياً؛ لأن منتجها حريص على أن يوفر لنا هذه المسوغات فبها يمكننا الاستهلاك،

ومن ثم فهو ليس حريصاً على إرسال المسوغات فقط بل حريص على أن تكون هذه المسوغات سهلة وميسورة، فكلما كانت هذه المسوغات يسيرة ازدادت فرص تسويقها أي تسييقها (أعني تسويقها سياقياً)، فليس التسويغ بفعالنا ولكنه بفعل منتجها الحريص كل الحرص على تسويقها سياقياً، فما كان من هذا المنتج إلا أن أرسل مع كل لعبة آليات تشغيلها (الكتالوج) التي تضمن حسن استهلاك لعبته وسلعته، أما المنظومات المعرفية فليس لها آليات تشغيل (كتالوج) ترسل معها.

جاءت السميوطيقا في السياق المعرفي العربي كالرقعة في الثوب، ولا فرق هنا إن كانت هذه الرقعة منسوجة من خيوط ثمينة جميلة في ثوب رديء أو قبيح، أو كانت هذه الرقعة منسوجة من خيوط رديئة قبيحة في ثوب ثمين جميل، فإنها في الحالين معاً لا تعدو أن تكون رقعة، ومهما توفر لهذه الرقعة من أسباب السمو والرفعة في ذاتها فإن هذا لا يمنع كونها رقعة، بما تثيره من شعور بالنشاذ في نظر الرائي، إن كونها رقعة فهذا يعني بدهاء أنها غير داخلة في هذا النسيج، كما يعني أنها غير منسجمة معه، وبمعنى آخر فإن هذا يعني أنها غير متساوقة.

فهل الخطأ هو خطأ الرائي الأبرياء الذين مكثوا خالين الذهن مما تقذف به المطابع الغربية من ثمرات منجزهم المعرفي، أم خطأ المبادرين إلى نقل كل ما هو غربي دون التسويغ له، إن هذا شاهد على أننا لا نملك أي سبب المقاومة في قراءتنا للآخر.

لقد غاب عن المنظور العربي أن التداولية هي وريث شرعي للسميوطيقا، فلقد جاءت التداولية بوصفها ابناً وليداً للسميوطيقا على يد موريس (وجذورها في سميوطيقا بيرس) الذي رأى فيها بعداً ثالثاً للسميوطيقا إلى جانب النحو والدلالة، ومن ثم فإن التداولية لتمثل خروج السميوطيقا من مأزقها البنيوي فيما عرف في التفكير الغربي بالسميوطيقا البنيوية، ومن هنا تعد التداولية رد الفعل السميوطيقي المنفتح على الانغلاق السميولوجي، في تفاعل العقل الغربي وقدرته المدهشة على مراجعة ذاته التي تنتفي عنها الرؤية أحادية الاتجاه، فالفكرة تتعرض في العقل الغربي إلى ما لا يحصى كثرة من المراجعات والمدخلات

والحذف والإضافة حتى تستحيل كائنًا مغايرًا إلى حد يصبح معه من العسير تبيين ملامحها الطفولية الأولى، هكذا تولد الفكرة في التفكير الغربي طفلاً يحتفظ بملامحه التي تتشكل وفق تصورات العقل الأول الذي قال بها، ثم يتلقفها عقل آخر، بل عقول أُخر، عبر مسارات الزمن، ويفعل الزمن بها فعله فتسرب منها ملامحها الأولى، وتُنحت ملامحها الناضجة.

لعل في هذا الغليان المعرفي في الغرب ما يدفع العقل العربي إلى الدخول في هذه الحومة، لا اعتناقاً لأفكاره دون محاورتها، ولكن تمثلاً لأساليب المناقشة والحوار، فإن الرؤية العربية تخطئ عندما تتلقى الأفكار من الآخر بوصفها مجالات محددة مستقرة معرفياً، وهذا الخطأ المنهجي في التعامل مع إفرات عقل الآخر يدفع إلى خلل منهجي آخر يتمثل في الانتقائية العشوائية من مقولات الآخر التي لم تكتسب ثباتاً معرفياً عنده، واتخاذها منطلقات لمعالجات مبتسرة، ومرتكزات لتطبيقات مشوهة، من ناحية، واتخاذها مفصولة عن سياقها دون النظر إلى أصولها والفلسفات التي تردها، من ناحية أخرى.

لقد استغرق التفكير العربي في التمسك بالأطروحات وكأنها مسلمات، ولم يستطع غير واحد من الباحثين والدارسين العرب ملاحقة الفكرة في التفكير الغربي في تنامياها وتحولاتها، حيث تتلقفها العقول بالبحث والتمحيص والإضافة والحذف، ربما يظن بعض هؤلاء الدارسين أن فكرة السميولوجيا التي قال بها دي سوسير ظلت هكذا مسلمة، وربما ذهبوا في ظنهم هذا إلى أن هذه الوجبة الجاهزة لا يمكن لتفكير هنا أو هناك أن يمتد إليها بشكل أو بآخر حتى يستحيل مذاقها إلى مذاق مغاير ليس بينه وبين مذاق الفكرة الأولى عهد.

إذا كان العقل العربي بهذه الممارسات ينحو المنحى الاستهلاكي في تلقي المنجز المعرفي الغربي، فإن الأشد ضراوة من المنحى الاستهلاكي هو المنحى الاعتناقي، وليته يعتنق الفكرة التامة التي استوفت جوانب ثباتها وأسباب استقرارها، ولكنه انبرى في تسابق غريب مع ذاته لاعتناق مقولات ما تزال مطروحة على مائدة البحث والدرس في الحراك المعرفي الغربي.

ولعله من أوائل الأعمال في السميوطيقا هو الكتاب الذي أشرفت عليه سيزا قاسم، ونصر حامد أبو زيد ونُشر بعنوان: «أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السميوطيقا» سنة ١٩٨٦ م، وقد ضم هذا الكتاب مقالات مترجمة ودراسات^(١)، والغريب الغريب حقاً أن يصرح المشرفان على الكتاب في المقدمة الموجزة التي قدما بها الكتاب بأنه: «لا بد للمعرفة لكي تنمو أن تتفاعل جميع روافدها» وأنه: «لا بد للفكر لكي يثمر ويتبلور أن يتم ذلك من خلال صيغة حوارية تنصهر في بوتقتها المفاهيم» ثم يدير الباحثون من بعد ظهورهم ويؤلّون وجوههم عن هذه العبارات التأسيسية في المعرفة، ويتلقفون الكتاب بوصفه دستوراً نهائياً وما حوى إلا النزر اليسير مما كتب عن السميوطيقا في ذلك الوقت، وما هكذا تكون المعرفة الحقة، ولا هكذا أراد مقدما الكتاب، وإنما أراد أن يفتحا باباً لهذه الرؤية.

والغريب الغريب حقاً أن يتجاهل غير واحد من الباحثين ما فتت إليه المترجمة من أن ما قامت بترجمته هو خمس فقرات من المجلد الثاني الواقع ضمن ثمانية مجلدات جمعت فيها أعمال بيرس، وقد وقعت هذه الترجمة في ست صفحات فقط، والغريب الغريب حقاً أن تكون هذه الصفحات هي جُل ما توفر للباحثين من كلام بيرس^(٢).

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما مدى الإفادة الفعلية التي يمكن أن تعود على الدرس البلاغي العربي؟ وما سبلها؟ وبعبارة أخرى: هل تكفي المحاولات المبذولة في بحث نقاط التلاقي بين البلاغة العربية ومعطيات المعرفة الحديثة لتحديث الدرس البلاغي العربي؟

(١) فردينان دي سوسير: دروس في علم اللغة العام، فصول مختارة ترجمها عبد الرحمن أيوب، منشورة ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السميوطيقا، إشراف سيزا قاسم، ونصر حامد أبو زيد سنة ١٩٨٦ م.

(٢) بيرس (شارلز ساندرس): تصنيف العلامات، ترجمة فريال جبوري غزول، منشور ضمن كتاب «أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة» إشراف سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، ط دار إلياس العصرية، القاهرة ١٩٨٦ م ص ٥.

لاشك في أن المحاولات المبذولة في الساحة للإفادة من معطيات المعرفة الحديثة لها فضل لا ينكر في إثراء الدرس البلاغي بكثير من المفاهيم التي تعمقه، وتسترعى انتباه الباحثين إلى قضايا كثيرة طرحها الفكر البلاغي القديم ولم تستثمر أو تطور، ولكننا - في الوقت نفسه - ينبغي ألا ننظر إلى هذه المحاولات على أنها غاية التحديث في الدرس البلاغي، ولا حتى بدايته، ولكن ينبغي أن نتلقى هذه المعطيات المعرفية والأفكار والنظريات على أنها معين - فقط - لنا على أن نبدأ، والبداية إنما يكون بالتراث «لا من حيث هو نقطة نهاية وإنما من حيث هو إحدى نقاط البداية، في جدل متعدد الأبعاد، تقوم به الأنا على مستوى علاقتها بالماضي والحاضر والمستقبل، وعلى مستوى وعيها بنفسها الذي لا يفصل عن وعيها بغيرها في آن»^(١)، ولعل أولى نقاط البداية المتجددة دائماً للدرس البلاغي التي أرى أن تكون مثار اهتمام الدرس البلاغي العربي هي تحديد خطوط التداخل بينها وبين الحقول المعرفية التي تمثل لها روافد تجدد دماءها، وتبعث في مقولاتها نبضاً جديداً، فالبلاغة ليست علماً مكتملاً ناضجاً قائماً بذاته، ولكنها معرفة بحاجة دائمة إلى أن تُرَفد بمعطيات علوم ومعارف، ومن بين هذه العلوم علم اللغة وما طرأ عليه من تجدد، والتداولية تمثل إحدى حلقات تجدده التي يمكن أن تُكسب المحاوره بينها وبين البلاغة إخصاباً لهما معاً.

تنطلق هذه الدراسة من مشروع أكثر اتساعاً، هو ما يمكن أن يقوم به التلاقح الثقافي والمعرفي من عملية تسييق - تسويغ سياقي - للمنجزات المعرفية على مختلف قومياتها، إنه لا يهدف - بالضرورة - إلى إقرار توافقات، ومن ثم فهو لا يسعى إليها سعياً، كما أنه - في الوقت نفسه - لا يهدف إلى السعي لرصد التنافرات بين سياقين معرفيين، ولكنه في الحقيقة يطمح إلى رصد واقعي لإمكان التفاعل بين المنجزات المعرفية، ومن ثم نحسبه أكثر قدرة على الاستيعاب والتواصل على الرغم من التنافر، وذلك باستحضار النموذج

(١) د. جابر عصفور: قراءة التراث النقدي، مقدمات منهجية، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي،

المتنافر، ومحاورته للإفادة أو لإقرار التنافر فيكون مبنياً على حجج ومسوغات، فهو أمر لا يخلو من فائدة في كل الأحوال؛ لأن تقاطعات السياقات المعرفية لا تقف حائلاً دون الإفادة حتى من النقاط الأشد تنافراً بين الخلفيات المعرفية والسياقات الثقافية.

إن منهجنا في البحث العلمي يتحرك في مساحات التوافق والاختلاف شاخصاً إلى التكامل الممكن بين الحقول المعرفية المختلفة، وإلى التواصل الممكن بين الأنا والآخر، وإلى الحوار الممكن بين القديم والجديد، مع إيمان تام بأن الأفكار والنظريات والمناهج لا تولد في فراغ، وأن البحث فيها منعزلة عن جذورها الفلسفية وسياقاتها الثقافية وخلفياتها المعرفية إنما هو ضرب من التهويم والتخبط لا يُنتج إلا معرفة ضبابية مشوهة في أحسن الحالات.

وقد حاولنا في هذا الكتاب تأكيد هذا المنهج بشئائياته المذكورة، كما حاولنا تأصيل القضايا والأفكار بالبحث في جذورها والوقوف على خلفياتها المعرفية واستكشاف سياقاتها، وبذلك جاء الكتاب متمثلاً في ثلاث قضايا كبرى هي: الجذور والروافد والامتداد على النحو التالي:

تمهيد: إشكالية مفهوم مصطلح التداولية بين الترجمة والتعريب

تناولنا فيه مفهوم التداولية في السياق الغربي، وما يتعلق بالمفهوم العربي من إشكاليات مصطلح التداولية بين المفهوم والترجمة والتعريب، فعرضنا فيه أمرين:

الأول: مفهوم التداولية في السياق الغربي.

الآخر: إشكاليات الترجمة والتعريب في السياق العربي.

الباب الأول: الجذور، يستكشف هذا الباب جذور التداولية في موافقاتها ومغايرتها، ويبدأ بالموقف المغاير الذي تمثل التداولية - بشكل ما - رد فعل عليه في حقب متعاقبة، ثم عرضنا بعد ذلك للمواقف المتوافقة بدءاً من الإرهاصات الأولى للانفتاح التأويلي عند بيرس إلى الانفتاح التداولي عند موريس.

الفصل الأول فردينان دي سوسير والجذور المغايرة (الانغلاق السميولوجي)،

تعرضنا في هذا الفصل لعدة قضايا، هي:

أولاً: فردينان دي سوسير ومغايرة الجذور.

ثانياً: من سميولوجيا سوسير إلى البنيوية.

ثالثاً: السياق العربي وتضارب الرؤى.

رابعاً: مآخذ على السميوطيقا البنيوية.

الفصل الثاني: من الانفتاح التأويلي عند بيرس إلى تداولية موريس.

الفصل الثالث: وظيفة التداولية وقضاياها، وقد ضم هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدلالة والتداولية، حيث تقف الرؤية التداولية موقفاً مغايراً للرؤية

الدلالية، مما جعل الكشف عن وظيفة التداولية مرتبطاً ارتباطاً أساسياً بالمقارنة بينها

وبين الدلالة.

المبحث الثاني: قضايا التداولية، يضم هذا الفصل القضايا التداولية الخالصة التي

اقترحها غير واحد من أعلام الدرس التداولي في الغرب، وهي:

أولاً: الرسائل غير الملفوظة: Unspoken Messages

ثانياً: الإضممارات Implicatures

ثالثاً: الخلفية المحادثائية: The Conversational Background

رابعاً: الافتراض السابق Presupposition

خامساً: الإشارات Indexicals

المبحث الثالث: أنواع التداولية.

الباب الثاني: الروافد

ينطلق هذا الباب من أن النظريات والأفكار لا تولد في فراغ، فلا بد لها من روافد

تغذيها وتدخل في صلبها، وقد بدأنا هذا الباب بتمهيد: (التداولية ملتقى الروافد)، عرضنا فيه للحقول المعرفية والمناهج النقدية التي ترتبط بالتداولية، والرؤى المتداخلة مع الرؤية التداولية من تحليل الخطاب وعلمي النفس والاجتماع، ثم أفردنا فصلين للنظريات الأكثر تأثيراً في الرؤية التداولية على النحو التالي:

الفصل الأول: نظريات السياق

تمثل نظريات السياق رافداً من أهم روافد التداولية لأن التداولية تتلاقى مع نظريات السياق في أن كليهما يقوم على دراسة اللغة في الاستعمال بين المتخاطبين، وقد عرضنا فيه لنظريات السياق التي رفدت التداولية عند مالمينوفسكي، ثم نظرية فيرث، وبيننا كيف أفادت التداولية من النظرية السياقية.

الفصل الثاني: نظرية أفعال الكلام

عالج هذا الفصل نشأة نظرية أفعال الكلام وتطورها على يد فلاسفة اللغة حتى غدت بحثاً تداولياً خالصاً، ومن المعروف أن أوستن J.L.Austin هو الذي وضع أسس نظرية أفعال الكلام في محاضراته التي جمعت ونشرت بعد وفاته في الكتاب المعروف: «How to Do Things with Words» ١٩٦٢، ثم أسس سيرل Searle نظريته على مقولات أوستن، ثم جاءت أفكار جرايس Grice (١٩٧٥) التي لم تكن بعيدة عن هذا الربط بين التداولية ونظرية أفعال الكلام، فقد انطلق جرايس من أفكار أوستن في معالجته للمعاني في المحادثات وفق رؤية تداولية.

الباب الثالث: الامتداد (قضايا التداولية في البلاغة والنقد)، بدأنا هذا الباب بتمهيد:

عالجنا فيه ثلاث قضايا:

- الجذور العربية لقضايا التداولية في محاولة التسويغ السياقي لقضايا التداولية الحديثة بربطها بالمستقر من الرؤى العربية، في محاورة بين القديم والجديد من ناحية، وبين المنجز المعرفي العربي والغربي، من ناحية أخرى.

- الرؤية الغربية الخالصة للعلاقة بين البلاغة الغربية والتداولية.

- المعيارية بين بلاغات، فليس ثم بلاغة واحدة؛ لوجود اختلافات جذرية بين بلاغة الخطاب الإقناعي في النصوص الأيديولوجية والمحادثات، وبلاغة الخطاب الشعري الخيالي التخيلي، باختلاف الظواهر يستلزم بالضرورة اختلافاً في الرؤى النظرية ومناهج معالجة هذه الظواهر، وقد تفاوتت الرؤى البلاغية والتداولية بين الوصفية والمعيارية تبعاً لهذا الاختلاف، ثم أردفنا هذا التمهيد بأربعة فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: الرؤية التداولية للبلاغة والبعد المعياري، يضم هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: بلاغة الحجاج

المبحث الثاني: البلاغة التفاعلية بين الأشخاص Interpersonal Rhetoric

الفصل الثاني: التداولية والظواهر البيانية (١ - الأبعاد التداولية للكناية)، تناولنا في هذا الفصل مباحث تتعلق بالرؤية التداولية للكناية تتمثل في: قصد المتكلم وقصد الملفوظ، الكناية بين الحقيقة والمجاز، السيرورة التأويلية للكناية، تفاوت العلاقات وتفاوت المصطلحات، ديمومة الكناية والبعد الجمالي بين بلاغة النصوص وبلاغة المحادثات، الكناية والتعريض، التعريض والقصد المراوغ.

الفصل الثالث: التداولية والظواهر البيانية (٢ - الأبعاد التداولية للاستعارة)، وقد عرضنا فيه قضايا الاستعارة بين المجاز وعلاقة المشابهة، فاستكملنا القضايا المجازية التي عرضناها في الفصل السابق في المقارنة بين المجاز (المرسل والاستعاري) والكناية، كما عرضنا لعلاقة المشابهة التي تتوزع بين التشبيه والاستعارة لتكتمل الرؤية التداولية لما عرف في البلاغة العربية بعلم البيان، وعرضنا أثناء ذلك للقضايا الآتية:

المبحث الأول: السيرورة التأويلية للاستعارة.

المبحث الثاني: الاستعارة الميتة والاستعارة المبتدلة.

المبحث الثالث: ترجمة الاستعارة وتقاطعات السياق.

المبحث الرابع: الاستعارة ومبادئ جرایس.

الفصل الرابع: التداولية والنقد الأدبي، أو ما عرف في السياق الغربي بالتداولية الأدبية، وقد تعرضنا في هذا الفصل إلى ثلاث قضايا:

- نقض الشعرية البنيوية.

- امتداد نظرية أفعال الكلام في تحليل الأدب.

- قضايا التداولية والتحليل النقدي الأدب.

وبعد، فما تزال التداولية بحاجة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث التي تقوم بمراجعات مقولاتها، واستكشاف خلفياتها ومناقشة علاقاتها وامتداداتها، وما قدمنا هنا سوى خطوة على طريق البحث العلمي الذي لا يعرف النهاية ولا يعترف بالكلمة الأخيرة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

عيد بليغ

المدينة المنورة

رمضان ١٤٢٨هـ - أكتوبر ٢٠٠٧م

تمهيد

إشكالية مفهوم مصطلح التداولية

بين الترجمة والتعريب

أولاً: مفهوم التداولية في السياق الغربي

تقوم التداولية على مخطط موريس Morris Charles (١٩٣٨م) الذي يرى فيه ثلاثة أبعاد للسيميوطيقا هي: الدلالة (دراسة علاقة العلامة بالمرجع الذي تحيل إليه) النحو (دراسة علاقة العلامات فيما بينها في التراكيب النحوية)، والتداولية (علاقة العلامات بمؤولها)^(١)، ذلك التعريف الذي تبلور في أنه دراسة العلاقات بين المرسل والمستقبل وعلاقتها بسياق الاتصال، فمن المعروف أن أول تحديد لوظيفة التداولية في حقل اللسانيات هو تحديد ش. موريس Morris Ch. الذي أقر دور الرؤية التداولية في عمليتي التأويل والتواصل دون وضع تحديد لهذه القواعد المشار إليها.

وقد امتدت الرؤية التداولية بعد ذلك وتناقلت أفكار وإسهامات متعددة في محاولات تحديد مفهومها ووظيفتها وموقعها بين العلوم والمعارف بشكل عام، وبين اللسانيات على وجه الخصوص، ومن الواضح أن تعريفات التداولية Pragmatics جميعها ترتبط بفكرة الاستعمال التي ربما ترددت في التعريفات جميعها بشكل أو بآخر فالتداولية «هي دراسة اللغة التي تركز الانتباه على المستعملين وسياق استعمال اللغة بدلاً من التركيز على المرجع - علاقة العلامة بما تحيل إليه، أي علاقة الدال والمدلول -، أو قواعد النحو - أي علاقة العلامات فيما بينها في التركيب النحوي»^(٢)، فهي تدرس استعمال اللغة في السياق، وتوقف شتى مظاهر التأويل اللغوية على السياق، فالجملة الواحدة يمكن أن تعبر عن معاني مختلفة أو مقترحات مختلفة من سياق إلى سياق^(٣).

(1) Morris , C.S: Foundations of the theory of signs , Chicago , 1972 , P 59.

(2) The Oxford Companion to Philosophy , 1995, p. 709.

(3) The Cambridge Dictionary of Philosophy , Lycan 1995, p. 588.

وقد ذكر جيف فيرستشيرن Jef Verschueren عدة تعريفات للتداولية Pragmatics تتوافق مع التعريفات الكثيرة التي دأبت المراجع على الإشارة إليها، بل إنه يبني تعريفه الأول لها على تعريف موريس Morris الذي أشرنا إليه آنفاً مع شيء من الشرح والتفسير بقوله: «إننا نعني بالتداولية علم علاقة العلامة بمؤوليها، فإنه من التمييز الدقيق للتداولية أن نقول إنها تتعامل مع الجوانب الحيوية لعلم العلامات، وهذا يعني كل الظواهر النفسية والاجتماعية التي تظهر في توظيف العلامات»^(١)، وعلى الرغم من إشارته إلى أنه من أبسط تعريفات التداولية Pragmatics هو أنها دراسة استعمال اللغة، فإنه يضيف أنه من الممكن تعريفها بصورة أكثر تعقيداً بأنها دراسة «الظاهرة اللغوية من وجهة نظر العلامات الاستعمالية، أو الخصائص الاستعمالية، ولكن هذا التعريف لا يضع الحدود الفاصلة بين التداولية وموضوعات أخرى: تحليل الخطاب - علم اللغة الاجتماعي - تحليل المحادثة، ولكن على الرغم من أنه لا يوضح هذه الحدود الفاصلة فهو تعريف يبين الطريقة التي يمكن أن توضع التداولية بها في مكان محدد من علم اللغة»^(٢)، إن تداخل التداولية مع هذه الحقول المعرفية التي ذكرها يأتي من اشتراك هذه الحقول المعرفية مع التداولية في البعد الوظيفي للغة، ومن ثم يربط فيرستشيرن التداولية بوظيفة اللغة في الاستعمال بقوله: «مهما يقال عن وظيفة اللغة فلا شك في أنها في الأساس شيء ذو معنى، إن اللغة هي الأداة الأساسية في محاولات إيجاد معنى في عالم ليس له معنى في ذاته، وهذا الادعاء الراقى لا يتوافق فقط مع المستوى الراقى للبحث الفلسفي عن معنى الحياة، إن توليد المعنى يعد نمطاً من الظهور اللغوي الشائع، إذ يوجد حيثما تستخدم اللغة»^(٣).

إن تعريفات التداولية مهما ركزت على جوانب مختلفة فإنها لا تخرج عن إطار ربط مفهوم التداولية باستعمال اللغة، وإن كان بعض هذه التعريفات لا يحدد المفهوم التحديد

(1) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, London 1999, p. 1.

(2) Ibid , p. 1.

(3) Ibid , p. 1.

الجامع لجوانبها، أو التحديد الذي يحول دون تداخلها مع اتجاهات أخرى لدراسة اللغة، فإشارة فيرستشيرن السابقة إلى البعد الوظيفي للغة في تعريف التداولية بأنها دراسة اللغة من منظور وظيفي Functional Perspective على الرغم من إحالته إلى أسباب غير لغوية، وعلى الرغم من أنه لا يحول دون التداخل مع فروع علم اللغة المهمة بالاتجاهات الوظيفية في اللغة ومنها علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي^(١)، فإنه يلفت إلى الفوارق الجوهرية بين اتجاهي الشكلية Formalism والوظيفية Functionalism.

ولعله من المعروف أن الدرس اللغوي الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين قد انقسم إلى هاتين المدرستين في دراسة الظاهرة اللغوية، وأن هذا كان بتأثير تداخل علوم النفس والاتصال والفلسفة والاجتماع مع الدرس اللغوي، فأصبحت الظاهرة اللغوية موضع اهتمام هذه العلوم، ويشير د. مسعود صحراوي إلى أن هذا التأثير في الدرس اللغوي كان استجابة لتأثير سابق يتمثل في «ظهور توجهات منطقية جديدة، لا صورية، توجهات أدركت قصور المنطق الصوري، في صيغته القديمة والحديثة، ووقفت على عجزه عن أن يكون أداة مفيدة في وصف الظاهرة التدللية وتفسيرها كما تتجلى فعلا في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام، وفي التفاعل الحجاجي بشكل خاص، بعبارة أخرى، إن المنطق الصوري لم يستوف الكفاية الضرورية لدراسة الاستدلال والتفاعل الحجاجيين اللذين لا يمكن تصور وجودهما من دون ذوات ومن دون لغة تتواصل بها هذه الذوات»^(٢)، ثم كان من أثر ذلك تداخل العلوم التي أشرنا إليها آنفا في مرحلة تالية، وكان من تأثير ذلك كله وجود الاتجاهين الشكلي والوظيفي في دراسة الظاهرة اللغوية.

ولقد عقد ليتش فصلا في كتابه «مبادئ التداولية» ١٩٨٣م للتفريق بين الشكلية والوظيفية بوصفهما مدخلين في دراسة اللغة، فرّق فيه بين التفسير الشكلي والتفسير الوظيفي لظاهرة اللغة، مشيراً إلى أن الشكليين Formalists انصرفوا إلى رؤية اللغة على

(1) Levinson, Stephen: Pragmatics, Cambridge University Press, 1983, p.6.

(٢) د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ط ١ دار الطليعة بيروت ٢٠٠٥م ص ١٤.

أنها ظاهرة عقلية mental phenomenon، أما الوظيفيون Functionalists فقد انصرفوا إلى رؤية اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية social phenomenon، ومن ثم درس الشكليون اللغة على أنها نظام مستقل Autonomous system، أما الوظيفيون فقد درسوها في علاقتها بوظيفتها الاجتماعية: ^(١) in relation to its social function، ومن هنا تأتي أهمية اللفت إلى البعد الوظيفي في تعريف التداولية على الرغم من الملاحظات السابقة؛ لأن في هذا اللفت بياناً لضدية الرؤية التداولية للرؤية الشكلية، أضف إلى هذا أن اهتمام علم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي بالبُعد الوظيفي للغة لم يحل تحيز كل علم منهما برؤيته الخاصة ومقوماته وأدواته وأهدافه فاللغة - فيما يقول ليتش - ظاهرة نفسية وهي في الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية، وبناء على صواب تعدد المداخل لدراسة اللغة رأى ليتش أن الشكلية والوظيفية مدخلان صحيحان لدراسة اللغة ^(٢)، والشيء نفسه ينطبق على التداولية، ومن ثم يمكننا القول بأنها إحدى الرؤى التي تقوم بدراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية وفق أهدافها وآلياتها الخاصة، أو أن التداولية - فيما يذهب فيرستشيرن - «تدرس اللغة من وجهة وظيفية عامة (معرفية واجتماعية وثقافية)، وهي بعد ذلك تمثل نقطة التقاء مجالات العلوم ذات الصلة باللغة بوصفها وصلة بينها وبين لسانيات الثروة اللغوية» ^(٣)، وكأنه بذلك يقر مشروعية التداخل بين التداولية وغيرها من المعارف التي تبحث في الظاهرة اللغوية من وجهة نظر وظيفية، ومن هنا تأتي التداولية وكأنها بوتقة عملاقة تتلاقى فيها معطيات العلوم والمعارف المهمة بالبُعد الوظيفي للغة.

ومن مفاهيم التداولية ما اعتمد على الفرق بينها وبين علم الدلالة، ذلك بأن التداولية تهتم بدراسة جوانب المعنى التي أهملها علم الدلالة، إذ اقتصر علم الدلالة على دراسة الأقوال التي تنطبق عليها شروط الصدق، ولكن التداولية تهتم بما هو أبعد

(1) Leech, G: The principles of Pragmatics, longman, U,S,A, 1983. P 46.

(2) Ibid. P 46.

(3) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, p. 10.

من ذلك مما لا ينطبق عليه هذا الشرط^(١)، ويذهب ليتش إلى أن حقلي علم الدلالة والتداولية يهتمان بالمعنى، ولكن الفرق بينهما هو الفرق بين استعماله فعل: «يعني» في الجملتين التاليتين:

- What does X mean ?
- What did you mean by X ?^(٢)

ماذا يعني الشيء في ذاته، وماذا يعني المتكلم بهذا الشيء، إن هذا الفارق يعود بنا إلى ما ذهب إليه سيرل من أن التداولية تبحث في كيفية اكتشاف مقصد المتكلم Speaker intention، ومن ثم فرق بين معنى المتكلم meaning Speaker والمعنى النحوي Grammatical meaning، وقد أشار يول إلى أن معنى المتكلم يدخل ضمن اهتمام الرؤية الاجتماعية للغة، على الرغم من أن الانصراف إلى الاهتمام بمعنى المتكلم لا يفي بكثير من الجوانب التي تقف بنا على المعنى، كما أشار أيضًا إلى أن مصطلح تفسير الملفوظ Utterance interpretation يصرف جل اهتمامه إلى متلقي الرسالة، وفي هذا تجاهل للضوابط والقيود الاجتماعية التي تحكم إنتاج الكلام^(٣)، وعلى الرغم من أن يول لم يشر إلى رأي سيرل صراحة فإنه لنا أن نبين أن سيرل لم يصرف جل همه إلى متلقي الرسالة، كما أنه لم يتجاهل الضوابط والقيود الاجتماعية التي تحكم إنتاج الكلام، ولكن مصطلحه: معنى المتكلم Speaker meaning جاء في معرض تمييزه بين هذا المعنى والمعنى النحوي Grammatical meaning.

وتم رأي آخر لفرانسيس جاك Francis Jacque ١٩٨٢م تعرضه فرانسواز أرمينكو ينطلق من الأبعاد الاجتماعية التي تحكم الخطاب، ومن ثم يتسم هذا التعريف بالاتساع، ويتحدد هذا التعريف في أن التداولية تعني: «كل ما يتعلق بعلاقة الملفوظ بالشروط الأكثر

(1) Levinson: Pragmatics, P.7.

(2) Leech: The principles of Pragmatics. P. 6.7.

(3) Yule, G: The Study Of Language , Cambridge University Prees , 1987 , P. 97.

عمومية عند المخاطب»^(١)، ثم تعلق أرمينكو على هذا التعريف باستخلاصها أن التداولية تمثل شروطاً قبلية للتواصلية، هي شروط دلالة تواصلية عامة ترتبط بكليات الاستعمال التواصلية العامة^(٢)، وتشير إلى أن أهمية التداولية هي «التقيد بالبحث عن نظرية ملائمة تتعلق بالاستعمال التواصلية للغة»^(٣).

وقد قام كنت باش Kent Bach بحصر إحصائي لتعريفات التداولية ومفاهيمها تدور كلها حول فكرة الاستعمال التي تردت في أكثر التعريفات، وضم هذه التعريفات في ملحق لدراسته عن التمييز بين الدلالة والتداولية، بدأها بتعريف موريس Morris (١٩٣٨) الذي يميز فيه بين الدلالة والتداولية بأن التداولية تمثل علاقة العلامة بمؤوليها، ثم ذكر تعريف ستالنكر Stalnaker (١٩٧٢) الذي يشير فيه إلى أن النحو يدرس الجمل، والدلالة تدرس القضايا، أما التداولية فهي دراسة أفعال اللغة والسياق الذي تؤدي فيه هذه الأفعال، وإنه ثم نوعان من المشاكل الرئيسية يمكن أن تُحل بالتداولية: يتحدد النوع الأول في تعريف الأنواع المهمة لأفعال الكلام بدقة وناتج الكلام، أما النوع الآخر فيتمثل في تصوير أشكال سياق الكلام الذي يساعد في تحديد القضية المعبر عنها بما تعطيه الجملة، إنها مشكلة دلالية لتحديد القواعد لملاءمة جمل اللغة الطبيعية للقضايا المعبر عنها، ومع ذلك، ففي أغلب الأحوال فإن القواعد لا توافق الجمل مباشرة بالقضايا، ولكن توافق الجمل علاقات القضايا بهيئة السياق الذي تستعمل فيه الجمل، هذه الهيئات السياقية جزء من الموضوعات المهمة للتداولية، أما تعريف كاتز Katz (١٩٧٧) فقد جاء فيه أن الخط النظري بين التأويل الدلالي والتأويل التداولي يتحرك بإعطاء عنصر الدلالة صورة مناسبة، وثم مظهران لمعنى الجملة هما اللذان يمكن أن يعرفهما المتحدث أو المستمع المثالي للغة، في سياق معرفي

(١) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة: د. سعيد علوش، ط مركز الإنماء القومي، الرباط المغرب ١٩٨٦م، ص ٨٤.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٨٤.

(3) The Oxford Companion to Philosophy , 1995, p. 709.

مجهول هما: المعنى النحوي والدلالة، أما في توفر الأبعاد التداولية فإنه يمكن فهم الجملة في سياق نطقها ومعرفة دوافع المتكلم والظروف والملابسات المحيطة بالمنطوق، أما جازدر (Gazdar ١٩٧٩) فإنه يبين أن ما يود أن يضيفه إلى التعريفات السابقة هو أن بعض الوظائف التي نُعطاهَا عن معنى المنطوق في ميدان معرفة الوظيفة التداولية هو تحديد الملفوظات التي تتألف من أمرين: الجمل والسياقات، لدرجة أنه من أجل أي ملفوظ في سياق جديد لا بد من الرجوع في الوظيفة التداولية إلى هذا السياق الجديد المتغير دائماً، ثم ذكر تعريف كمبسون (Kempson ١٩٨٨) الذي يذهب فيه إلى أن الدلالية تقدم بياناً كاملاً لمعنى الجملة في اللغة، بتحديد مدون حالات حقائق جمل اللغة، أما التداولية فتقدم بياناً لكيفية استعمال الجملة لنقل معلومة في سياق^(١)، ولم تتعد معاجم المصطلحات العربية عن هذه المفاهيم فقد حدد د. محمد عناني مفهوم المصطلح من الدراسات الغربية التي تناولته في أنه: «دراسة استخدام اللغة في شتى السياقات والمواقف الواقعية، أي تداولها عملياً، وعلاقة ذلك بمن يستخدمها، تفریقاً لها عن مذهب العلاقات الداخلية بين الألفاظ Syntactics، وعلاقة الألفاظ بالعالم الخارجي أو دلالاتها Semantics»^(٢)، وإن كان الكلام هنا جاء مجملاً لا يُغني القارئ العربي ولا يفي بالحاجة المعرفية للوقوف على فرع دراسي جديد.

والحق أن د. مسعود صحراوي في كتابه «التداولية عند العلماء العرب» قد نفذ إلى تحديد مهم لمفهوم التداولية على الرغم من أنه لم يعرض للتداولية إلا في الفصل الأول «الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر»^(٣)، مشيراً في البداية إلى تداخل التداولية

(1) What It Is and Why It Matters, 1998, p.1 Kent Bach: The Semantics-Pragmatics: Distinction <http://userwww.s: fsu.edu/~kbach/semprag.html>.

(٢) د. محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، ط الشركة المصرية العالمية للنشر، جولدمان، القاهرة ١٩٩٦م، ص ٧٦.

(٣) د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق ص ١٣ - ٤٥.

مع بعض العلوم والمعارف في بعض الأسس المعرفية، نظرية كانت أم إجرائية، على الرغم من أنها أقرب إلى حقل اللسانيات، ومن ثم يطرح تساؤلات عن المعيار الذي يكون أساساً في تحديد مفهوم التداولية، ليخلص إلى أنه ليس من الدقة أن نحدد مفهوم التداولية بناء على معيار البنية اللغوية وحدها؛ لأن هذا يجعلها مساوية لللسانيات البنيوية فلا يكون هناك أي فرق بينهما، وليس من الدقة أيضاً أن نحدده على معيار الاستعمال اللغوي وحده؛ لأن هذا فيه إقرار بأن لا صلة تذكر بينه وبين البنية اللغوية، ثم يخلص إلى: تحديد مفهوم التداولية بناء على تعالق البنية اللغوية بمجال استعمالها دون إغفال الصلات الرابطة بين العلوم المتشابكة والمتكاملة مفاهيمياً: الفلسفة والتداوليات اللغوية وعلم النفس المعرفي وعلوم الاتصال^(١)، وبذلك نتبين أن مفهوم التداولية لا يتحدد بمعزل عن هذه القضايا المذكورة والعلاقات بالعلوم والمعارف جميعها، ومهما كان تركيز أحد المفاهيم على بُعد واحد من أبعادها فإن هذا لا يعني بحال من الأحوال انعزال التداولية عن بقية المفاهيم، ومن ثم فإن الرؤية التداولية ينبغي أن تأخذ في حسابها هذه التداخلات مجتمعة.

وبذلك يتضح لنا أن التداولية آلية تأويل في البحث اللغوي الحديث تأخذ في حسابها العناصر السياقية المختلفة المرتبطة بعملية الإنتاج والتلقي، مهما تفاوتت ملاسبات التلقي عبر الزمن فارتبط التلقي بعناصر سياقية تداولية جديدة، فإذا اتسمت عملية الإنتاج بالثبات تاريخياً فإن عملية التلقي تتسم - بلا شك - بالتغير الدائم، فكل عملية تلقي جديدة تعني ارتباط التأويل بملاسبات سياقية جديدة، أي باستعمال جديد للغة التي تم إنتاجها من قبل في سياق معين، وتم تلقيها من قبل أيضاً سياقات أخرى وجّهت عملية التأويل، ومن هنا يمكننا القول بأن دراسة اللغة حال استعمالها لا يعني بحال من الأحوال قصر الاستعمال على الموقف الخطابي الأول المرتبط ارتباطاً مباشراً بالمتلقي الأول، بل إن الاستعمال يعني أيضاً مراحل استعمالية متعددة عبر الزمن، فكل قراءة في مرحلة زمنية معينة هي بشكل ما مرحلة استعمال جديدة.

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٥، ١٦.

ثانياً: إشكاليات الترجمة والتعريب في السياق العربي

من الأمور التي تتعلق بتحديد المفهوم الاصطلاحي تلك العلاقة بين التداولية Pragmatics والذرائعية Pragmatism، وهما شيئان وليساً شيئاً واحداً، على الرغم من أن التداولية Pragmatics لا تفصل عن المذهب الفلسفي Pragmatism الذي يُترجم بالذرائعية انفصلاً تاماً، فشم أبعاد تجمع بينهما تتعلق أساساً بالغاية والمقاصد الفعلية في الواقع العملي، وإن كان مصطلح البراجماتية Pragmatism قديماً نسبياً عن مصطلح التداولية Pragmatics، «فأول من استعمل مصطلح البراجماتية Pragmatism هو (تشارلز ساندر بيرس Charles Sanders Peirce ١٨٤٢ - ١٩١٤ م) أبو السميوطيقا الأمريكية الذي أشرنا إليه آنفاً، وذلك في مقال نشره في يناير ١٨٧٨ م، ومعناه عملي أو صالح لغرض معين»^(١)، وتبعه وليم جيمس Willim James في محاضراته «التصورات العقلية والنتائج العملية» سنة ١٨٩٨ م^(٢)، وقد أشار ليفنسون إلى أن وليم جيمس Willim James في محاضرات ألقيت في هارفارد ١٩٦٧ م هو أول من اقترح مصطلح الإضمار Implicature في المحادثات الذي استخدمه بعد ذلك جريس Grice ١٩٧٥ في نظريته المعروفة^(٣).

وتشير الجذور التاريخية لفكرة التداولية pragmatics إلى تأثرها بالمذهب الفلسفي Pragmatism، وإن كانت جذورها الأولى ترجع إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ ترجع إلى وشائج تربطها بعمق تاريخ الفكر الغربي، فعلى الرغم من أن التداولية فرع جديد نسبياً في اللسانيات الحديثة «فإن البحث عنها يمكن أن يرجع قديماً إلى اليونان والرومان، حيث إن المصطلح pragmaticus يوجد في اللاتينية المتأخرة، كما أن المصطلح pragmatics يوجد في اليونانية، كلا المصطلحين بمعنى العملي، أما الاستعمال الحديث لمصطلح

(١) يعقوب فام: البراجماتية، أو مذهب الذرائع، ط ٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨ م، ص ١٣١

(٢) محمد الشنيطي: وليم جيمس، ط ١ مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٧٥ م، ص ٧٢، وذكر أن

جيمس هو أول من استعمل المصطلح، ولم يشر إلى مقال بيرس.

(3) Levinson, Stephen: Pragmatics, P. 100.

التداولية pragmatics فقد اعتمد على تأثير المذهب الفلسفي الأمريكي البراجماتية Pragmatism^(١)، كما أن تأثير الفلسفة البراجماتية Pragmatism قد قاد إلى دراسات دولية متجاوزة للبعد اللساني لاستعمال اللغة «أنتجت ضمن ما أنتجت نظرية الصلة - سبيربر Sperber وويلسون Wilson ١٩٨٦- التي توضح بشكل قاطع كيف يتحدث الناس وكيف تتم عملية التواصل»^(٢).

وعلى الرغم من هذه الصلة التي أكدها غير واحد من العلماء الغربيين فإن د. محمد عناني (١٩٩٦م) أشار إلى أنه «يجب ألا نخلط بين علم التداولية Pragmatics والمذهب البراجماتي Pragmatism، وهو المذهب الفلسفي الذي يحدد التركيز على كل ما له أهمية عملية للبشر ويتجنب البحث في القضايا المطلقة أو المجردة»^(٣)، فهو في بداية عرضه المصطلح يذكر أن المصطلح يعني دراسة استخدام اللغة في شتى السياقات والمواقف الواقعية، أي تداولها عملياً، وعلاقة ذلك بمن يستخدمها، تفريقاً لها عن مذهب العلاقات الداخلية بين الألفاظ Syntactics، وعلاقة الألفاظ بالعالم الخارجي أو دلالاتها Semantics، ويستند هذا التفريق إلى دراسات Peirce وتشارلز موريس Morris^(٤)، على الرغم من أن بيرس Peirce هذا هو (تشارلز ساندر بيرس Charles Sanders Peirce ١٨٤٢ - ١٩١٤م) الذي هو مؤسس الفلسفة المعروفة بالذرائعية (البراجماتية Pragmatism) التي عدلها وأذاعها الفيلسوف الأمريكي الأكثر شهرة وليم جيمس William James (١٨٣٩ - ١٩١٤م)^(٥)، وهذا المذهب الفلسفي مؤداه: «أن معيار صدق الفكرة أو الرأي هو النتيجة العملية التي

(1) What is Pragmatics, 1999, p.3 Shaozhong Liu: <http://www.gxnu.edu.cn/Personal/szliu/definition.html>

(2) Ibid . P 4.

(٣) د. محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، مرجع سابق، ص ٧٧، ٧٨.

(٤) المرجع السابق نفسه ص ٧٦.

(٥) د. ميجان الرويلي، د. سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، ط ١ المملكة العربية السعودية ١٩٩٥م

تترتب عليها من حيث كونها مفيدة أو مضرّة»^(١)، ولكنه لم تثبت صلة تذكر - فيما أعلم - بين بيرس ومصطلح التداولية.

ولعل أهم نقطة التقاء بين المذهب الفلسفي والتداولية يتحدد في الواقع العملي الذي يجمع بينهما، فإذا كان المذهب الفلسفي ينطلق من أن الفكرة ليست في الصور والأشكال التي تثيرها في الذهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات، وإنما في الأعمال التي تؤدي إليها هذه الفكرة، فإن التداولية تجنح إلى تجاوز تفسير اللغة في ذاتها إلى تفسيرها حال استعمالها في الواقع العملي، بما يحمله ذلك من رد فعل على المذاهب التي اعتمدت على كثرة التنظيرات التي تفرض معايير تفسيرية أو تقويمية كلية على الظواهر اللغوية شأن البنيوية مثلاً، ولكن إذا كانت التداولية قد قيدت - خلال تطورها - بالممارسة الفلسفية للبراجماتية Pragmatism، فإنها «أخذت في صيانة استقلالها بوصفها حقلاً لغوياً بديلاً بمحافظتها على حيز وجودها العملي في معالجة الاهتمام بالمعنى اليومي»^(٢)، الذي يهتم بالممارسة العملية للغة المتعلقة بالمقاصد التي تحققها الظواهر اللغوية في التواصل.

وقد ذهب الاتصال بين التداولية والبراجماتية مذاهب شتى في خلط بعض الباحثين بينهما، حتى جعل بعض الباحثين التداولية جزءاً من المذهب الفلسفي البراجماتية بقوله: «نستطيع القول إن البراجماتية، بوصفها مذهباً فلسفياً، تدل على المفهوم البراجماتي الشامل المطلق الذي يمكن أن يستوعب جميع أشكال البراجماتية، وأهمها اللغوية بوصفها نوعاً حديثاً ومولوداً جديداً للسانيات الحديثة»^(٣)، فجعل التداولية الداخلة في حقل اللسانيات الحديثة ضمن البراجماتية الداخلة في المذهب الفلسفي المعروف، ولا شك في أن هذا الخلط ينطوي على خطأ بين، فالفلسفة الأمريكية البراجماتية النفعية لا

(١) مجدي وهبة: معجم المصطلحات الأدبية، ط مكتبة لبنان، بيروت (بدون تاريخ) ص ٤٣٠.

(2) What is Pragmatics, p.4 Shaozhong Liu:

(٣) د. يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحاً نقدياً، منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني للنقد الأدبي بإشراف د. عز الدين إسماعيل، القاهرة ٢٠٠٠م ص ٦٢.

تضم بداخلها التداولية اللغوية ولم تتعرض أي من المؤلفات الفلسفية المتبينة هذه الفلسفة - فيما أعلم - للتداولية اللغوية، ولكن يبدو أن اشتراك بيرس في التأسيس للسيميوطيقا التي تولدت عنها التداولية بشكل ما على يد موريس فيما بعد، واشتراكه كذلك في التأسيس للمذهب الفلسفي المعروف كان له أكبر الأثر في انزلاق بعض الباحثين في هذا الخلط.

فقد ذهب بعض الباحثين إلى أنه «يمكننا أن نرجع أصل التداولية إلى اتجاهين مختلفين: اتجاه ينطلق في دراسة التداولية من كونها نظرية في التعامل الاجتماعي، تهتم بالجانب الاستعمالي، أي استعمال اللغة بزعامة أوستن، واتجاه فلسفي منطقي تعود جذوره إلى بيرس الذي أطلق عليها اسم البراغماتية عام ١٩٠٥، ووليم جيمس الذي سماها بالذرائعية عام ١٩٧٨»^(١)، فجعلت البراغماتية غير الذرائعية على الرغم من أن المصطلحين هما مصطلح واحد Pragmatism وقد ذكره بيرس ثم تبعه وليم جيمس، وليس العكس، وإلا فما المصطلح الأجنبي المعرب بالبراغماتية وما المصطلح الأجنبي المترجم بالذرائعية!!! وتمتد الباحثة نفسها في هذا الخلط بقولها: «أما أصل التسمية (ذرائعية) فإن جذورها تمتد إلى منظري السيمياء أمثال شارلز بيرس، وشارلز موريس، وجون ديوى على وجه الخصوص، وتختلف دلالاتها حسب الحقل الذي تنبعث منه، كالفلسفة، واللسانيات، والاتصال، على أن سمتها الغالبة تظل في توجهها العملي»^(٢)، ويكفي أن نشير هنا إلى أن جون ديوى ليس منظرًا للسيميايات لنرى مدى الخلط التي يجتاح العقل العربي، وأن إدخال مصطلح التداولية Pragmatics إلى حقل اللسانيات كان على يد موريس ١٩٣٨ م.

فإذا كان بيرس هو - بشكل ما - المؤسس الأول للبراغماتية فإنه هو نفسه المؤسس الأول - بشكل ما أيضًا - للتداولية بلفته إلى المؤول وانطلاق سيميوطيقته من البعد

(١) راضية خفيف بوبكري: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية، مجلة الموقف الأدبي، مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق - العدد ٣٩٩ تموز ٢٠٠٤ م ص ٢٢.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٢٢، وقد أرجعت الباحثة هذا الكلام إلى د. ميجان الرويلي، د. سعد البازعي: دليل الناقد، مرجع سابق ص ٢٣.

الغائي في تأسيسه للسميوطيقا في المنظور الأمريكي، فإن السميوطيقا «لا تهدف إلى معرفة الواقع الاجتماعي والفردى فحسب؛ ولكنها تسعى إلى تحويل المجتمع والأفراد، وأن نتائجها القصوى هي علاج للمجتمع؛ والسميائيات البرسية غائية تهدف إلى معرفة الواقع وإلى تغييره ضمن تراضي جماعة معينة مما أدى إلى نشوء فلسفة تربوية سياسية واسمة للمجتمع الأمريكي دعيت بالذرائعية»^(١)، والحقيقة أن وجود الاتجاه الفلسفي Pragmatism بطابعه النفعي والعملي سابق بمراحل على وجود سميوطيقا بيرس نفسه وليس العكس، فليس من الحقيقة أن نقول بأن وجود السميوطيقا هو الذي أدى إلى نشوء الفلسفة البراجماتية، وقد أوضحنا تاريخ الأفكار بدقة وتفصيل، وامتد الأمر بالباحثة نفسها إلى القول - في كلام غير موثوق - بأن أصول التداولية كنظرية فلسفية «تمتد إلى بيرس الذي جعلها وثيقة الصلة بالمنطق، بل اعتبرها قاعدة منطقية، وذلك من خلال ربطه بين الدراسات اللغوية والمنطقية، فالتداولية عنده هي قاعدة منطقية تعنى بتحديد معاني الألفاظ والأفكار والمفاهيم والقضايا، والإشارات، ومنه أصبحت أو تحولت إلى أداة للتفسير والنقد»^(٢)، والحقيقة أيضاً أن أحداً لم يقل - في المصادر الأجنبية التي رجعت إليها جميعها - بأن بيرس قد ذكر مصطلح التداولية Pragmatics على الإطلاق، فإلى أي حد يمكن القول بأنه قد تكون الباحثة وغيرها معذورة لندرة الكتابة في هذا الموضوع في السياق المعرفي العربي، ولأن معاجم المصطلحات نفسها قد أسست لهذا الخلط، والباحثون ينطلقون إليها في ثقة زائدة دون مراجعة، وللتشابه بين المصطلحين في اللغات الأجنبية، ولارتباط بيرس المتوفى ١٩١٤م بالمذهب الفلسفي البراجماتية في مقاله المنشور ١٨٧٨م، ثم ما كان لأفكاره السميوطيقية من الأثر في قول موريس بالتداولية ١٩٣٨م.

إن الفكرة الأولى التي نادى بها بيرس Peirce هي أن البراجماتية Pragmatism «نظام فلسفي لتفسير معنى الفكرة أو العقيدة، فالفكرة إنما هي مشروع للعمل وليست حقيقة في

(١) محمد مفتاح: حول مبادئ سيميائية، مجلة علامات، المغرب عدد ١٦، ٢٠٠١م ص ٦٤ .

(٢) راضية خفيف بوبكري: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية، مرجع سابق ص ٢٣ .

ذاتها كما تزعم الفلسفة العقلية Rationalism... هي خطوة تمهيدية للعمل وإلحادات النتائج في هذا العالم المحسوس»^(١)، وبقيت هذه الفكرة حتى أتى وليم جيمس William James الذي عرف بهذه الفلسفة وعرفت به فأضاف إلى هذا: «أن كل عقيدة تؤدي إلى نتيجة مرضية أو حسنة إنما هي عقيدة حقيقية، فليست الفكرة مشروعاً للعمل فقط، وإنما العمل أو النتائج هي الدليل على صحة الفكرة،...، فقيمة الفكرة ليست في الصور والأشكال التي تثيرها في الذهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات، وإنما في الأعمال التي تؤدي إليها هذه الفكرة، وفي التغيرات التي تنتجها في الدنيا المحيطة بنا، ولا يهم في هذه الحالة حقائق الأشياء في ذاتها»^(٢)

وقد كان من أمر الاتصال بين التداولية Pragmatics والذرائعية Pragmatism أن أطلقت بعض معاجم المصطلحات على التداولية: الذرائعية الجديدة New Pragmatism^(٣)، أو الذريعات^(٤)، وقد اعترض غير واحد ممن تعرضوا لمعالجة المصطلح على هذه الترجمة مشيرين إلى ما يترتب عليها من خلط بين المصطلحات ومفاهيمها^(٥)، بيد أن هذا الاتصال - الذي لا يعني بحال من الأحوال تطابق المصطلحين - كان سبباً في كثير من الخلط والاضطراب في استعمال المصطلحين، كما أدت إلى كثير من الاضطراب في تحديد المفاهيم الاصطلاحية، وكذلك فيما أحاط بالمصطلحين من مشكلات تتعلق بالترجمة والتعريب.

(١) يعقوب فام: البراجماتية، أو مذهب الذرائع، مرجع سابق ص ١٤٢.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٤٢، ١٤٣.

(٣) د. ميجان الرويلي، د. سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق ص ٨٩.

(٤) عبد القادر الفاسي الفهري: المصطلح اللساني (معجم إنجليزي فرنسي عربي)، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس ١٩٨٦م ص ٥٥٢.

(٥) قاسم المقداد: مقدمة ترجمته لكتاب هرين بدكلي: مقدمة في علم الدلالة الألسني، وزارة الثقافة دمشق سوريا ١٩٩٠م ص ١٠٧، ١٠٨، محمد إسماعيل بصل: نحو رؤية لسانية لوضع المصطلح، ط وزارة الثقافة، سورية ١٩٩٥م، ص ١٣٨.

وعلى الرغم من أن يوسف أبو العدوس حاول تحرير المصطلح في دراسته: «البراجماتية مصطلحاً نقدياً»^(١) وأشار إلى الخلط السابق في استعمال مصطلح الذرائعية، فإنه بعد أن استقر على استعمال مصطلح «التداولية» مقابلًا للمصطلح الأجنبي Pragmatics بقوله: «... وبقي لنا أن نحدد أننا نستخدم هنا مصطلح التداولية مقابلًا للمصطلح الأجنبي Pragmatics، كما نستخدم مصطلح الذرائعية مقابلًا للمصطلح الأجنبي Pragmatism»^(٢) عاد إلى الكلمة المعربة مستخدمًا كلمة «البراجماتية» التي جاءت في عنوان دراسته، وحاول تمييزها عن تعريب البراجماتية Pragmatism بوصفها بالبراجماتية اللغوية (أو اللسانية)، في مقابل البراجماتية بالمفهوم المطلق، ومن ثم لم تحل مشكلة الخلط والاضطراب.

ولكنَّ ما اكتنف التمييز بين التداولية والبراجماتية من خلط واضطراب يحدونا إلى محاولة الفصل بين المصطلحين في التعريب أو الترجمة على حد سواء؛ لأن هذا يترتب عليه مفهوم المصطلحات نفسه، فقد جد غير باحث في محاولة التحديد الاصطلاحي - التعريب والترجمة والمفهوم - لهذين الدالين، وهنا يبدو أول خلط مبدئي في عملية التعريب أن يعتمد البعض إلى تعريب المصطلحين تعريباً واحداً فيعربان معاً بالبراجماتية أو البرجماتية أو البرغماتية أو البراغماتية أو البراغماتيكية، أو يُعربان تعريباً متقارباً، فيعرب المصطلح (Pragmatics) بالبراجماتية، ويعرب مصطلح (Pragmatism) بالبرجماتزم^(٣) دون

(١) يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحاً نقدياً، مرجع سابق ص ٦٢.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٦٧.

(٣) يُراجع د. يوسف أبو العدوس: المرجع السابق نفسه ص ٥٩، ومن الواضح أنه يجعل عنوان دراسته البراجماتية على الرغم من أنه يقصد التداولية Pragmatics المصطلح اللغوي السميوطيقي، ويرجع أيضاً محمد إسماعيل بصل: نحو رؤية لسانية لوضع المصطلح، ط سورية ١٩٩٥م ص ١٣١ - ١٤٣، ومن المترجمين الذين آثروا استخدام المصطلح المعرب البراجماتية أحمد حسان في ترجمته لكتاب الوضع ما بعد الحدائى لليوتار، ود. سعيد بحيرى في ترجمة كتاب واورزنيك (زستيسلاف): مدخل إلى علم لغة النص، ط ١ مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣م، ود. محمود فراج في ترجمة كتاب يول: معرفة اللغة، ط ١ دار الوفاء، اسكندرية ١٩٩٨م، وقد خلطت راضية خفيف بوبكرى بين المصطلحين في مقالها: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية، مرجع سابق.

النظر في تاريخ استخدام المصطلح مُعَرَّبًا، وإن غض الطرف عن هذا التاريخ هو الذي يؤدي إلى الخلط والاضطراب، فمصطلح البراجماتية الذي هو تعريب (Pragmatism) مصطلح مستقر في الساحة العربية؛ لأنه أسبق في الوجود في حقل الفلسفة على المصطلح الآخر بعشرات السنين، ومن ثم يأتي الخلط في تعريب المصطلح الوليد باستخدام الدال نفسه لمصطلح آخر يختلف معه في الوجود وفي المفهوم.

أما قضية الترجمة فهي لا تقل خطورة ولا خلطًا عن قضية التعريب، فقد تُرجم المصطلح Pragmatics إلى: التداولية - التعاملية - الواقفية - الذرائعية^(١)، بيد أن أكثر هذه الترجمات انتشارًا هو التداولية، وقد سبقت الإشارة إلى رفض مصطلح الذرائعية والذريعات، واستقرار مصطلح التداولية ترجمة لمصطلح (Pragmatics).

وقد وردت هذه الترجمة عند: أحمد المتوكل: التداولية في اللغة العربية، ط الدار البيضاء ١٩٨٥م، وفي العام التالي صدرت ترجمة د. سعيد علوش لكتاب «المقاربة التداولية» لفرانسواز أرمينكو عن مركز الإنماء القومي، الرباط المغرب ١٩٨٦م، كما وردت عند محمد البكري: في ترجمة كتاب «مبادئ في علم الأدلة» لرولان بارت، ط دار الحوار، اللاذقية، سوريا ١٩٨٧م، د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، عدد ١٦٤، أغسطس / آب ١٩٩٢م، بخلاف ما أشار إليه يوسف أبو العدوس من أن طبعته الأولى سنة ١٩٩٦م عن مكتبة لبنان، سلسلة أدبيات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان^(٢)، ويبدو أنه قصد معجم المصطلحات الأدبية للدكتور محمد عناني، فهو صادر عن السلسلة المذكورة وفي السنة المذكورة، واستخدم أيضًا مصطلح التداولية.

(١) يُراجع د. سعد مصلوح: مشكلة العلاقة بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ضمن كتاب قراءة جديدة لتراثنا النقدي، المجلد الآخر، ط النادي الأدبي الثقافي بجدة، عدد ٥٩، ١٩٨٩م ص ٨٦٣، ويُراجع أيضًا خوسية ماريا بوثيلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق صدرت الطبعة الأولى من ترجمته ١٩٩١م ص ٧٥، ٨٨، ٩١، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤.

(٢) يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحًا نقديًا، مرجع سابق ص ٨٦.

وعلى الرغم من اعتماد د. يوسف أبو العدوس على د. صلاح فضل في استخدام مصطلح التداولية، وبالرغم من إشارته إلى أنه سبق - في ظنه - إلى استخدام مصطلح التداولية، فإنه يشير - في الوقت نفسه - إلى اضطرابه في استخدام المصطلح، فقد جاء في كتابه «بلاغة الخطاب وعلم النص»: «... ولذلك فإن البلاغة والتداولية البراجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي»، ثم يقول في الصحيفة نفسها: «غير أن دارسي التداولية يرون أنه من المناسب تضييق مجال دلالة البلاغة باعتبارها أداة ذرائعية، وإلا أصبح من الممكن اعتبار كل شيء بلاغة، تأسيساً على أن لكل شيء أهدافه النفعية، وأن كل رسالة لها قصدها وموقفها وظروف تلقيها»^(١)

ويشير هذا النص عدة ملاحظات:

الأولى تتعلق بالترجمة والخلط في استخدام مصطلح الذرائع مما يشير إلى عدم استقرار مصطلح التداولية، وما يثيره هذا الخلط من تشويش في عقل القارئ حديث العهد بهذه الرؤية الجديدة.

والملاحظة الثانية تتحدد في عملية السبق إلى استخدام مصطلح التداولية، فإن كتاب د. صلاح فضل المذكور قد صدرت طبعته الأولى ١٩٩٢م بخلاف ما ذكره د. يوسف أبو العدوس، إذ ذهب إلى أن طبعته الأولى كانت سنة ١٩٩٦م^(٢)، والحق أنه ثم دراسات قد سبقت في استخدام مصطلح التداولية إلى حد اكتسب معه قدرًا من الاستقرار منذ ١٩٨٥م في بعض المراجع، كما أشرنا من قبل.

أما الملاحظة الثالثة فتتحدد في القول «بأن البلاغة والتداولية البراجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي»، والحق أن التداولية ليست

(١) د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، عدد ١٦٤، أغسطس / آب ١٩٩٢م ص ١٢٤.

(٢) د. يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحًا نقديًا، مرجع سابق هامش رقم ٢٣.

طريقة معينة تستخدم اللغة لممارسة فعل على المتلقي فقط، بل هي أيضًا طريقة في فهم الصياغة اللغوية في ظل ما يحيط بها من ملابسات خطابية، ومن هنا كان انفتاحها على تحليل النصوص الأدبية وفق رؤيتها.

إن أمر الخلط والاضطراب في تحديد المصطلح وتحديد مفهومه لم يكن فقط من الباحثين وواضعي معاجم المصطلحات بل كان أيضًا من بعض من قاموا بمراجعة هذه المعاجم في بعض أبحاثهم، فقد قام بهذه المراجعة د. توبي لحسن في دراسة عنوانها: «التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية: تعريف المصطلح التداولي نموذجًا» تتبع فيها مصطلحات التداولية في ثلاثة من معاجم اللسانيات^(١)، ولم يرد ذكر المصطلح Pragmatics في معجم محمد رشاد الحمزاوي ١٩٨٧م على الرغم من أنه أحدث هذه المعاجم، أما معجم محمد علي الخولي ١٩٨٢م فقد ترجمه: «علم الرموز» وجعله مرادفًا للسميائيات

وعرفه بأنه: «دراسة الرموز اللغوية والرموز غير اللغوية»، ثم عقب د. توبي لحسن على ذلك بقوله: «والحقيقة أن هذا التعريف يصدر عن ابستمولوجية شارل موريس (١٩٣٨) التي تُقرن التداوليات بالسميائيات، وهو مُتقادم لكونه يفصل المبحث التداولي عن مجالي علم التركيب والدلالات، ويدور المبحث الأول (علم التركيب) حول العلاقات الصورية التي تنتظم الدلائل بعضها ببعض، أما الثاني (الدلالات) فيتمحور حول علاقة الدلائل بالأشياء التي تعود إليها، فضلًا عن ذلك، فهو لا يتضمن أي إشارة إلى مفهوم (الاستعمال)، خلافًا لما يذهب إليه شارل موريس (١٩٣٨) نفسه، إذ يعرف التداوليات بأنها دراسة علاقة الدلائل بِمُسْتَعْمَلِيهَا، يتبين: بمراعاة سنة صدور معجم محمد علي الخولي ١٩٨٢م، أنه لم يساير ما جدّ في مجال التداوليات، فهو لا يتضمن، مثلاً الشبكة

(١) محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري، ط ١ مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٢م، عليّة عزت عياد: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ط دار المريخ للنشر. الرياض ١٩٨٤م، محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ط الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٧م.

الاصطلاحية لنظرية الأفعال اللغوية، كما لا يستوفي، أحياناً، مستلزمات التعريف، فيغدو هذا الأخير دائرياً، يُسند للتداوليات ما أُسند للسميائيات»^(١).

وما دمنا بصدد تحديد المفاهيم ومراجعات التصورات العربية لها فالواقع أن موريس لم يفصل بين الدلالة والتراكيب والتداولية، بل إن التداولية هي البُعد الثالث في سميوطيقا موريس كما بينا آنفاً، فمن المعروف المستقر في السياق المعرفي الغربي أن سميوطيقا موريس ثلاثية الأبعاد، وليس معنى أنها ثلاثية الأبعاد أنه يمكن فصل هذه الأبعاد عن بعضها، فهي ثلاثة أبعاد لوحدة واحدة هي السميوطيقا عند موريس.

ثم يذكر د. توبي لحسن على تعريف عليّة عزت عياد (١٩٨٤) الذي ترجمت فيه Pragmatism بالبرجماتية والذرائعية، وعرفته بأنه: «مذهب فلسفي أمريكي أسسه وليم جيمس (١٨٤٢-١٩١٠) وتشارلز بيرس (١٩٣٩-١٩١٤)، مؤداه أن معيار صدق الفكرة أو الرأي هو النتيجة العملية التي تتركب عليها من حيث كونها مفيدة أو مضرّة»، ثم يعقب على هذا التعريف بقوله: «يُرجع هذا التعريف التداوليات إلى واضعها (بيرس ووليام جيمس)، غير أنه يُغيّب المظهر اللساني التداولي، ويكتفي بتقديم معنى فلسفي للمفهوم، الأمر الذي يُخالف منطلقات المعجم باعتباره معجماً للمصطلحات اللغوية،... كما يصدق عليه، حُكمنّا على التعريف السابق، من جهة خلوه من لوازمه الحقيقية، كالاستعمال والمقام التواصلية... الخ».

والحقيقة أن واضعة المعجم قد خالفت منطلقاته فعلاً، ولكن هذه المخالفة ليست في التعريف كما ظن د. توبي لحسن، ولكن المخالفة في التعرض لمصطلح Pragmatism، إذ لا يدخل المصطلح ضمن المصطلحات اللغوية من قريب أو بعيد، وهذا الخلط من واضعة المعجم يرجع إلى عدم تمييزها بين المصطلح المذكور والمصطلح:

(١) د. توبي لحسن: التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية: تعريف المصطلح التداولي نموذجاً، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٤٨، ١٩٩٩م

Pragmatics، فالأول الذي ذكرته مصطلح فلسفي والآخر هو المصطلح اللغوي!!!

والأغرب أن د. توبي لحسن لم يفتن إلى هذا الخلط وانصرف اهتمامه إلى مفهوم المصطلح، ثم إنه لمن دواعي الدهشة والعجب أن يقول د. توبي لحسن معلقاً على تعريفها: «يُرجع هذا التعريف التداوليات إلى واضعها بيرس ووليام جيمس» والمصطلح - كما ذكرنا - ليس مصطلح تداوليات، ثم إن بيرس ووليام جيمس ليسا بواضعي التداوليات!!!!!!

الباب الأول
الجدور

الفصل الأول

فردينان دي سوسير والجذور المغايرة

الانغلاق السميولوجي

تمهيد:

ثم مسوغان للبدء في الحديث عن التداولية بالحديث عن سميولوجيا دي سوسير بوصفها - بشكل ما - جذراً لها:

- المسوغ الأول يتمثل في العلاقة التي لا تُنكر بين السميولوجيا والسميوطيقا على الرغم من ولادتهما في سياقين مختلفين، ثم إنه إذا كانت التداولية تمثل البعد الثالث في منظومة موريس السميوطيقية فهذا يعني أن السميوطيقا بمعنى آخر تمثل الجذر الأول الذي انبثقت عنه التداولية.

- أما المسوغ الآخر فيتمثل في أن التداولية تمثل رد فعل على سميولوجيا سوسير وما انبثقت عنها من الانغلاق على تحليل العلاقات البنيوية الداخلية بين العلامات فيما عُرف بالبنيوية؛ ولذلك يأتي التقديم بالحديث عن سميولوجيا سوسير وعن البنيوية ضرورة معرفية لما فيه من بيان للرؤية الضدية التي قامت التداولية على أنقاضها.

ومن ثم يجدر بنا أن نبدأ هنا بالحديث عن كيفية سير التفكير الغربي في السميوطيقا التي تمثل أحد الجذور الأولى للتداولية، وكيفية التحولات السميوطيقة في عملية التأويل التي فتحت آفاقاً من الرؤى التداولية إلى حد اتخذت معه التداولية موقف المعارض لكثير

من مقولات البدايات الأولى وبخاصة في سميولوجيا دي سوسير، ويأتي عرضنا هنا لآراء فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure وأفكاره التي عارضتها الرؤية التداولية فيما بعد بمثابة القراءة في ردود الأفعال المعرفية وكيفية انبثاق الفكرة من فكرة ربما مثلت لها الجذر الذي تُعد مدينة لها ولكنها - مع ذلك - انسلخت عنها وتحيزت بنفسها، وأفرزت الأفكار تلو الأفكار حتى غدت غريبة عن الفكرة الأم، فلقد مثلت أفكار سوسير الجذور الأولى للرؤية السميولوجية وامتداداتها في الرؤية البنيوية، وعلى الرغم من تلاقي السميولوجيا والسميوطيقا في كثير من الرؤى فإن السميوطيقا قد مثلت الجذر الأول للتداولية التي جاءت بمثابة رد الفعل على سميولوجيا سوسير وامتداداتها البنيوية، ونحاول في هذا الفصل رصد هذا الحراك الفكري لنجيب عن أسئلة: كيف كانت السميولوجيا الجذر الأول للتداولية؟ وما الدواعي التي حفزت إلى التمرد؟ وكيف كان تلقي السياق المعرفي العربي لهذه الأفكار والرؤى الغربية؟

ننبه بداية إلى أنه على الرغم من أن ذكر سوسير مُقدّمٌ عند سائر دارسي السميوطيقا فإن آخرين غيره قد أنجزوا دراسات أسهمت في التطور المبكر للسميوطيقا مثل معاصره الفيلسوف الأمريكي تشارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Peirce (١٨٣٩ - ١٩١٤) وتشارلز وليام موريس Charles William Morris (١٩٠١ - ١٩٧٩)، ورولان بارت Roland Barthes (١٩١٥ - ١٩٨٠)، والجيرداس جريماس Algirdas Greimas (١٩١٧ - ١٩٩٢) ويوري لوتمان Yuri Lotman (١٩٢٢ - ١٩٩٣) وكريستيان متز Christian Metz (١٩٣١ - ١٩٩٣) وأمبرتو إكو Umberto Eco (المولود في عام ١٩٣٢) وجوليا كريستيفا Julia Kristeva (المولودة ١٩٤١).

وقد ارتبط مصطلح (السميولوجيا Semiology) بسوسير إذ يستخدم ليشير إلى العرف السوسيري Saussurean tradition، بينما مصطلح (السميوطيقا Semiotics) يشير أحياناً إلى العرف البيرسى Peircean tradition، بيد أن مصطلح السميوطيقا قد أصبح له من الذبوع والانتشار ما يؤهله ليكون مظلة تشمل المجال بأكمله؛ ربما لما تميزت به

سميوطيقا بيرس من إثارته لقضايا لم تتعرض لها سميولوجيا سوسير، مما كان له أثره الذي لا يُنكر في تطور الفكرة وانفتاحها على أبعاد لم تخطر ببال سوسير.

ولعله من الصواب أن نبدأ برؤية دي سوسير السميولوجية ثم نخرج على رؤية بيرس السميوطيقية، على الرغم من تزامنها، وعلى الرغم من اختلاف مشاربهما، في الوقت نفسه، ثم على الرغم من تباين رؤيتهما مع أنهما انطلقتا من فكرة واحدة هي دراسة العلامة، بيد أن التداولية بقدر ما كان غيابها في سميولوجيا سوسير كان لها انفتاحها في سميوطيقا بيرس التي ربما أسست بشكل أو بآخر لرؤية موريس الذي ينسب له السبق في إقرار التداولية بعداً ثالثاً في السميوطيقا.

ومن ثم يأتي رصد العلاقة بين التداولية والسميوطيقا إنما هو رصد لأحد جذور التداولية مهما كانت نقاط الانفصال ومسافات التعارض إلى حد تعد معه التداولية رد فعل متجاوزاً للسميوطيقا، أو إعادة نظر من قبل السميوطيقيين أنفسهم في أدواتهم بتأثير الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى السميوطيقا أو بغير تأثيرها، وإذا أضفنا إلى هذا رصد بعض نقاط التلاقي بين السميوطيقا في بعض مراحلها والتداولية تأكد لنا أنه يمكن بشكل أو بآخر أن تعد التداولية تطوراً طبيعياً للرؤية السميوطيقية، وتبعاً لهذه الرؤية تعد نظريات السياق ونظرية أفعال الكلام روافد تصب في هذا البعد الجديد، من ثم يكون التنكر للسياق في الدرس إنما هو جهل بالتطور الذي طرأ على الرؤية السميوطيقية نفسها.

أولاً: فردينان دي سوسير ومغايرة الجذور

لعله قد أصبح من الذبوع بمكان تعريف السميوطيقا بأنها علم دراسة العلامات، فهو التعريف الأكثر اختصاراً والأكثر ذبوعاً في الوقت نفسه، ولكنه لا يطرح التفسيرات على نحو محكم، إذ يدفع إلى التساؤل عن المقصود بكلمة «علامة»؟ والواقع أن أنواع العلامات التي من المتوقع أن تقفز مباشرة إلى الذهن - كما يشير دانيال شاندرل - هي تلك التي تعرفها الحياة اليومية مثل علامات الطريق والعلامات البصرية، كما أن العلامات

يمكن أيضا أن تكون لوحات تصويرية أو رسومات أو صورًا فوتوغرافية، كما تتضمن العلامات أيضًا الكلمات والأصوات ولغة الجسد، ومن ثم يتولد الدافع عن السؤال عن هذه الأشياء الكثيرة، وكيف يمكن لأي إنسان أن يدرس مثل هذه الظواهر المتباينة؟ لقد أشار العالم اللغوي السويسري دوسوسير (١٨٥٧ - ١٩١٣) وهو ليس مؤسس اللغويات فحسب ولكنه أيضا مؤسس ما يشار إليه على أنه السميولوجيا إلى أنه يمكن «أن تتصور أن العلم الذي يدرس دور العلامات هو جزء من الحياة الاجتماعية، ولكن ذلك العلم فرع من علم النفس الاجتماعي ومن ثم علم النفس العام أيضا ونحن نسميه السميولوجيا، وهو علم يبحث في طبيعة العلامات والقوانين التي تحكمها، ولأن هذه القوانين لم توجد بعد فإن أحدا لا يستطيع أن يقول على نحو مؤكد إنها سوف توجد، وإن كان من الصواب أن توجد، إن اللغويات هي فقط جزء من هذا العلم العام، أما القوانين التي سوف تكتشفها السميولوجيا فإنها ستكون قوانين قابلة فقط للتطبيق في اللغويات وعندئذ تصبح اللغويات منتسبة إلى مكان محدد بوضوح في حقل المعرفة الإنسانية»^(١).

كانت كلمات دي سوسير إذن فقط بمثابة فتح باب البحث والدرس لفكرة السميولوجيا ولم تقدم تصورًا كاملاً لهذا العلم، إذ لم يخصص له في كتابه محاضرات في علم اللغة العام سوى فقرات قليلة^(٢)، وثُمَّ مقدمات تمهيدية مهَّد بها سوسير للحديث عن السميولوجيا التي قصد بها علم العلامات، عرض لها رمان سلدن على النحو التالي: «إذا استطعنا تجميع كل صور الكلمة في عقل كل الأفراد يمكننا إدراك الرابط الاجتماعي المكون للغة، إنه عبارة عن مخزن مليء بأعضاء مجتمع معين من خلال استخدامهم النشط للكلام، إنه نظام قواعد له وجود داخل كل عقل أو أكثر تحديداً داخل عقول مجموعة

(1) Eco, U: A Theory of Semiotics, Indiana University Press, 1976, P14.

(٢) جوناثان كولر: فردينان دي سوسير، تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات، ترجمة محمود حمدي عبد الغني، ط المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٠ م ص

من الأفراد حيث إن اللغة ليست كاملة عند أي متحدث وتوجد كاملة فقط داخل المجتمع، وعند فصل اللغة عن الكلام نفصل في الوقت نفسه بين:

- ما هو اجتماعي عما هو فردي.

- ما هو أساسي عما هو تكميلي.

ومن ثم فإن اللغة ليست وظيفة المتحدث ولكنها منتج يتم استقباله بواسطة الفرد، إنها لا تتطلب تفكيراً سابقاً، وتدخل الانعكاسات والمشاعر فقط لتحديد نوع اللغة، ولكن الكلام - على النقيض - يعد سلوكاً فردياً إرادياً وذهنياً، وأثناء هذا السلوك لا بد أن نميز بين: الترايب التي يستخدم بها المتحدث شفرات اللغة للتعبير عن أفكاره والآلية السيكلوجية التي تسمح له بإخراج هذه الترايب^(١)، ثم حدد سوسير مهمة علم اللغة في البحث في اللغة وليس الكلام مجنباً بذلك الخصائص الفردية والاجتماعية لاستعمال اللغة؛ لأن دراسة اللغة شيء ودراسة استعمال اللغة شيء آخر، وقد كان هذا هو الاختلاف الجذري بين رؤية سوسير والرؤية التداولية فيما بعد.

ثم ينفذ سوسير إلى رؤيته للغة بوصفها نظاماً من العلامات إذ يرى أن «اللغة هي نظام من العلامات التي تعبر عن الأفكار ومن ثم يمكن تشبيهها بنظام للكتابة، نظام الهجاء الخاص بالصم، الرموز، الإشارات العسكرية وغيرها، ولكنها أهم هذه الأنظمة.

ويمكن إدراك ملامح العلم الذي يقوم بدراسة العلامات داخل المجتمع حيث إنه سيكون جزءاً من علم النفس الاجتماعي ومن ثم جزءاً من علم النفس العام وسوف أسميه علم العلامات نسبة إلى كلمة (Seamam) الإغريقية والتي تعني (علامة)، وسوف يوضح علم العلامات مكونات العلامة والقوانين التي تحكم هذه المكونات، وبما أن العلم لم يوجد حتى الآن فلا يمكن لأي شخص أن يقول ما هو ولكنه له الحق في الوجود وله مكان

(1) Raman Selden: The theory of criticism, from Plato to the present , New york , 1988 , P. 351

- Eco, U: A Theory of Semiotics, P14, 15.

معد سلفاً، واللغويات ما هي إلا جزء من علم العلامات، ومن ثم فإن القوانين التي سوف يكتشفها علم العلامات سوف تطبق على اللغويات وسوف تشغل اللغويات حيزاً معروفاً بين الحقائق الأثرولوجية»^(١).

ورأى سوسير أن تحديد موقع علم العلامات بالتحديد يعد مهمة علماء النفس، بينما مهمة عالم اللغة أن يكتشف ما الذي يجعل اللغة نظاماً خاصاً من بين بيانات علم العلامات الكثيرة، ولكنه ذهب إلى تركيز الانتباه على شيء واحد هو: «إذا كنت نجحت في تحديد مكان اللغويات بين العلوم فذلك لإنني قد أرجعتها إلى علم العلامات، ولكن لماذا لم يُنظر إلى علم العلامات كعلم منفصل له موضوعه الخاص كغيره من العلوم؟ إن علماء اللغة يدورون في حلقة مفرغة: اللغة - أفضل من أي شيء آخر - تعرض أسساً لفهم المشكلة العلاماتية، ولكن اللغة لا بد أن تُدرس في نفسها، ومع ذلك فقد دُرست اللغة في معظم الأحيان مرتبطة بشيء آخر، بدراسة العادات والتقاليد كعلامات، أعتقد أننا سوف نلقي الضوء على حقيقة احتياجنا إلى إدراجها داخل علم للعلامات ودراستها من منطلق قوانينه»^(٢).

ثم رأى سوسير أنه فيما يتعلق بالبنية الداخلية للغويات «فالأمر مختلف تماماً حيث إنه لا يصنع أي نمط لأن اللغة نظام له ترتيبه الخاص، ويمكن إظهار هذه النقطة عن طريق مقارنة اللغويات بلغة الشطرنج، فيمكن فصل ما هو خارجي عما هو داخلي في لعبة الشطرنج فكون اللعبة قد انتقلت من بلاد فارس إلى أوروبا يعد عاملاً خارجياً، أما ماعدا ذلك من قوانين اللغة وأنظمتها يعد داخلياً وأساسياً، وإذا استخدمت مثلاً قطع شطرنج من العاج بدلاً من الخشب فإن هذا لن يغير شيئاً في اللعبة ولكن إذا قمت بزيادة أو إنقاص عدد القطع فإن هذا سوف يؤثر على قواعد اللعبة، فلا بد للإنسان أن يميز دائماً بين ما هو خارجي وما هو داخلي ويمكن استخدام القاعدة الآتية للحصول على هذا التمييز وهي

(1) Raman Selden: The theory of criticism, p352.

(2) Ibid P. 352.

أن أي شيء يغير النظام الداخلي يعد داخلياً وعن طريق هذا التمييز نستطيع تحديد طبيعة الظاهرة.

إذاً الإشارة أو العلامة اللغوية هي تكوين سيكولوجي ذو وجهين هما المفهوم وصورة الصوت، فهذان العنصران متحدان وكل منهما يستدعي الآخر فإذا - مثلاً - حاولنا البحث عن معنى الكلمة اللاتينية Arbor أو حاولنا البحث عن الكلمة التي تستخدمها اللاتينية للتعبير عن مفهوم الشجرة فإننا نجد أنه من الواضح أن العلاقات المتاحة بهذه اللغة تتوافق مع الحقيقة بغض النظر عما قد يتخيله الآخرون.

إن تعريفنا للعلامة اللغوية يعرض سؤالاً اصطلاحياً، إننا نطلق على اتحاد المفهوم وصورة الصوت «علامة» ولكن في الاستخدام الحالي فإن المصطلح يشير إلى صورة الصوت أو الكلمة مثل (Arbor) فغالباً ما ننسى أن كلمة Arbor تسمى علامة Sign فقط لأنها تحمل مفهوم الشجرة نتيجة لأن فكرة الجزء المحسوس يشير إلى الفكرة ككل.

ويختفي الغموض لو أن الأفكار الثلاثة المتضمنة في العلامة Sign أخذت ثلاثة أسماء مختلفة كل منها يشير ويعارض الآخر، وأقترح أن نحتفظ بكلمة (Sign) لتشير إلى مجموع العناصر الثلاثة، وإطلاق كلمة المدلول على المفهوم أو التصور الذهني، وكلمة الدال صورة الصوت، ولهذين المصطلحين ميزة التضاد التي تفصل هذين المصطلحين عن بعضهما وعن المفهوم الكلي للعلامة، ولكن للتعبير عن التناقض أكثر وضوحاً بخصوص نظامين لنفس الموضوع أفضل الإشارة إلى اللغويات المتغيرة والثابتة، فأى شيء يشير إلى الجانب الثابت مرتبط باللغويات الثابتة وأي شيء مرتبط بالتطور يرجع إلى اللغويات المتغيرة»⁽¹⁾.

وبذلك تبني سميولوجيا سوسير على ثنائية الدال والمدلول اللذين يكونان العلامة، فالعلامة اللغوية - ملفوظة (منطوقة) أو مكتوبة تعد دالاً يستدعي التصور الذهني المرتبط

(1) Ibid P. 353.

به (المفهوم) الذي يعرف عند سوسير بالمدلول، والداد والمدلول معاً هما العلامة، أما العلاقة بين الدال والمدلول عنده فهي عشوائية اعتباطية لا يربطها رابط منطقي أو طبيعي أو عرفي، بيد أنها تكتسب عرفيتها في مرحلة تالية لوجودها.

ويلفت أمبرتو إكو إلى أبعاد أخرى في رؤية سوسير، فيقول في تعليقه على تعريف سوسير: «إن تعريف سوسير مهم إلى حد ما وقد أدى إلى زيادة الوعي السميوطيقي، فإن فكرة العلامة بوصفها جوهرًا مزدوجًا: الدال والمدلول، أو وسيلة ومعنى تتبأت بكل التعريفات المرتبطة بوظيفة العلامة كما طورتها في الوقت نفسه، وبما أن العلاقة بين الدال والمدلول تقوم على أساس نظام من القواعد (الذي هو اللغة) فإن السميولوجية السوسيرية سوف تبدو أنها سميوطيقية المغزى بشكل واضح.

ولكن ليس مصادفة أن هؤلاء الذين ينظرون إلى السميوطيقا على أنها نظرية اتصال يعتمدون بصورة أساسية على لغويات سوسير؛ فإن سوسير لم يعرف المدلول بوضوح جلي، تاركًا إياه في منتصف الطريق بين صورة عقلية (مفهوم) وحقيقة نفسية، ولكنه أكد بوضوح على حقيقة أن المدلول شيء له علاقة بالنشاط العقلي لأي شخص يستقبل المدلول.

وطبقًا لسوسير فإن العلامات تعبر عن الأفكار، وبشرط أنه لا يتفق مع التأويل الأفلاطوني لمصطلح فكرة، فإن هذه الأفكار لا بد أن تكون أحداثًا عقلية تخص عقلاً بشريًا، ومن ثم فإن العلامة يُنظر إليها ضمنيًا على أنها أداة اتصال تحدث بين شخصين يهدفان بصورة قصدية - عن عمد - إلى الاتصال أو التعبير عن شيء ما، وليس مصادفة أن كل أمثلة الأنظمة السميولوجية التي قدمها سوسير - بلا شك - أنظمة تقليدية للعلامات الصناعية مثل الإشارات العسكرية، وقواعد السلوك الحضاري (الإتيكيت) والحروف الهجائية.

إن هؤلاء الذين يتفقون مع سوسير في نظريته للسيميولوجيا يميزون بصورة صارمة بين الأدوات الصناعية القصدية التي يطلقون عليها علامات، والمظاهر الطبيعية أو غير القصدية التي لا تستحق بصراحة هذا الاسم.⁽¹⁾، ومن هنا يأتي التمييز الواضح عند إكو

(1) Eco, U: A Theory of Semiotics, P14.

بين العلامات القصدية والعلامات غير القصدية أو العلامات الطبيعية التي ليست من صنع العقل البشري، فظهور السحب في الأفق علامة على احتمال سقوط الأمطار علامة طبيعية، أما علامة المرور الحمراء والخضراء فهي علامات صناعية أي وجدت للدلالة على شيء معين، ويمكن في ضوء كلام إكو القول بأن العلاقة بين بعض الدوال القصدية هذه ومدلولاتها علاقات قصدية أيضًا، فإن القول باعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول وعشوائيتها قد يصدق على بعض الدوال ولا يصدق على بعضها الآخر؛ لأنه من اليقين الثابت الذي لا جدال فيه أن بعض الدوال ترتبط بمدلولاتها ارتباطًا ذا مرجعية منطقية أو طبيعية أو عرفية، ومتى وجد المبرر العقلي أو العرفي للعلاقة بين الدال والمدلول انتفى القول باعتبارية العلاقة.

ويخلص جوناثان كوللر إلى أن كلام دي سوسير لا يعني «بأي حال أن العلامات عشوائية كلية، فهناك قيود على المعاني التي يمكن أن يُستدل عليها من فعل بعينه، وبالعكس هناك قيود جوهرية أيضًا على فئة الأفعال التي تلائم التعبير عن معنى بعينه»^(١)، هذه القيود إنما هي قيود اجتماعية أو ثقافية، ويمكننا نحن من ثم، وبشكل ما، القول بأنها قيود سياقية، وبذلك نعود إلى كلام سوسير نفسه إذ إنه قصد العلامة اللغوية بالتحديد - من جهة - كما أشار إلى اعتراض على فكرة اعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول، وذلك فيما يتعلق بالعلامات اللغوية المتمثلة في الأصوات المحاكية لأصوات بعينها في الطبيعة أو في الواقع الخارجي، وإن كان سوسير قد رد على هذا الاعتراض بأن اختيار هذه الأصوات هو في حد ذاته اعتباطي لأنها لا تعدو أن تكون المحاكاة تقريبية^(٢)، ولكن هذا الرد نفسه غير مقنع؛ لأن الأصوات المحاكية مهما كانت تقريبية فإنها لا تنتفي عنها القصدية المسوغة

(١) جوناثان كوللر: فردينان دوسوسير، مرجع سابق ص ١١٠.

(٢) فردينان دي سوسير: دروس في علم اللغة العام، ضمن كتاب: أنظمة العلامات، فصول مختارة ترجمها عبد الرحمن أيوب، منشورة ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السيميوطيقا، إشراف سيزا قاسم، ونصر حامد أبو زيد ١٩٨٦م ص ١٥٥.

لوجودها، النافية عنها صفة الاعتباطية، من جانب آخر، ولكن حتى إذا كان هذا الرد نفسه غير مقنع فإن ذلك لا يعني كون اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول هي السمة السائدة في اللغة من حيث هي لغة، أي وهي محكومة بتفريق سوسير بين اللغة والكلام، فالمعنى هنا العلامة في مطلق اللغة وليست في الكلام، أي ليس المقصود باعتباطية العلامة هو العلامة في الكلام بوصفه خطاباً بين مرسل ومستقبل.

نُدبِلُ بهذا الاحتراز نظراً لما ينطوي عليه كلام سوسير من قضايا قد تكون ملبسة في بعض الأحيان، فلقد أصبحت مقولة سوسير عن اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول مقدمة بديهية لبعض النتائج التي لا تخلو من خلل واضطراب في الرؤية، فعلى الرغم من تأكيد سوسير على بدهية هذه العلاقة الاعتباطية، أو تأكيده على اعتباطية العلامة اللغوية، فإنه نوه إلى صعوبة إعطاء هذه الحقيقة حقها «ومما لا شك فيه أنه لا اعتراض على مبدأ اعتباطية العلامة، بيد أن اكتشاف حقيقة ما أيسر من إعطائها القيمة الملائمة لها، فالمبدأ المذكور أعلاه يسيطر على كل الاعتبارات اللغوية للغة، ونتائجه لا حصر لها»^(١)، والذي يهمننا التنبيه إليه هنا هو أن القول بهذا المبدأ ينبغي أن يؤخذ في ضوء مبدأ التفريق بين اللغة والكلام، فلا صواب لاستخدام هذا المبدأ في النقد الأدبي الذي يقوم بتحليل النصوص بوصفها خطاباً ولا يقف عند تحليل العلامة اللغوية من حيث هي.

قد يزداد الأمر وضوحاً بالنظر إلى العلامات غير اللغوية، فلماذا الإصرار على تركيز البحث على اعتباطية العلامة غير اللغوية؟ يتساءل جوناثان كولر: ما أهمية هذا الرأي؟ ولماذا ينبغي على المرء تأكيد الطبيعة الاصطلاحية للعلامات غير اللغوية؟ ثم يعلق بأن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة بسيطة للغاية، وتحدد في أنه «لو كانت العلامات طبيعية عندئذ لن يوجد فيها ما يمكن تحليله بالفعل»^(٢)، ومن ثم تأتي الطبيعة الاعتباطية للعلامة من أهم حوافز البحث السميولوجي عند سوسير.

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٥٤.

(٢) جوناثان كولر: فردينان دوسوسير، مرجع سابق ص ١١١.

وهنا يلزمننا التنبية أيضًا إلى أنه لا علاقة بين البُعد الاجتماعي للغة من وجهة سوسير والسميوطيقا الاجتماعية - أو التداولية - من جانب آخر، فالبُعد الاجتماعي عند سوسير ينحصر تمامًا في أن العلامة اللغوية باعتباريتها نشأت وفق مواضع اجتماعية، وإن شئت قلت اصطلاحية تواضع أفراد مجتمع بعينه على وجودها دونما مبرر من عقل أو منطق أو طبيعة، ومن هنا يقول سوسير: «في الحقيقة تقوم كل وسائل التعبير المستخدمة في أي مجتمع من المجتمعات في الأساس على أحد الأعراف الجمعية، أي تقوم - بتعبير آخر - على الاصطلاح»^(١)، وهذا يعني أن الطابع الاجتماعي للغة - عند سوسير - من حيث وجودها والتواضع على استخدامها، ولكنه لا يعني بحال من الأحوال دراسة اللغة حال استعمالها، الذي هو أساس الرؤية التداولية، وفي ضوء هذه الحقيقة تفسر كلمات سوسير عن: إدراك الرابط الاجتماعي المكون للغة، إن اللغة نظام قواعدي له وجود داخل عقول مجموعة من الأفراد - اللغة ليست كاملة عند أي متحدث وتوجد كاملة فقط داخل المجتمع، ومن هنا كان فصله - الذي أشرنا إليه آنفًا - بين اللغة والكلام، أي ما هو اجتماعي عما هو فردي، ما هو أساسي عما هو تكميلي^(٢)، ومن هنا أيضًا كان تحديده لمهمة اللسانيات في دراسة اللغة وليس الكلام.

أما في الخطاب - الكلام بوصفه وسيلة اتصال بين متخاطبين - فتتحول اللغة - بشكل ما - إلى وسيلة تعليمية تواصلية، أو وسيلة إقناعية، أو وسيلة إمتاعية جمالية، ومتى تحققت الغاية الجمالية أصبحت اللغة خلقًا فنيًا في ذاته، ويأتي البعد الواسطي ممثلًا وجهًا آخر من أوجه الاستخدام الفعلي للغة، إنه استخدام اللغة في المواقف الاجتماعية، أي بوصفها خطابًا تواصلياً.

وعلى الرغم من هذه التأكيدات فإننا نجد خلطًا في المفاهيم عند بعض الدارسين العرب الذين يجعلون - في توجه غريب مثير للعجب والدهشة - من رؤى سوسير

(١) المرجع السابق نفسه ص ١١١ .

(2) Raman Selden: The theory of criticism, P. 351.

السميولوجية رؤى تداولية، إذ ذهب بعضهم إلى خلط فكرة سوسير عن كون اللغة مستمدة من أعراف المجتمع وتقاليد اللغوية، وأنها انعكاس لما تواضع عليه المجتمع بالفكرة التداولية عن دراسة اللغة في سياقات اجتماعية معينة، ثم يخلص من هذا الربط إلى جعل سوسير رائد التداولية الفرنسية^(١)!!!

وقد أوضح تيري إيجلتون Terry Eagleton هذه الحقيقة في كتابه: مقدمة في نظرية الأدب ١٩٨٨م المترجم إلى العربية ١٩٩١م، في إشارته إلى قصد المتكلم وضرورة أخذه في الحساب لكي نقف على عملية فهم وتأويل صحيحة، مؤكداً على أن اللغة تتضمن بطريقة ما الذوات الإنسانية ومقاصدها، ثم يصرح تصريحاً واضحاً لا لبس فيه بأن هذا - يقصد فكرة مقاصد الذات الإنسانية - ما تحذفه الصورة البنيوية، وبالأحرى الصورة السوسورية.

يقول تيري إيجلتون: «هذه الطريقة في رؤية اللغة هي بمجملها غريبة تماماً عن البنيوية... فقد كان سوسير مهتماً ليس بما يقوله الناس فعلاً بل بالبنية التي تسمح لهم بقوله، لقد درس اللغة Langue وليس الكلام Parole معتبراً الأولى حقيقة اجتماعية موضوعية، والثاني نطقاً عشوائياً لا يقبل التنظير، يقوم به الفرد، لكن هذه النظرة للغة تنطوي فعلاً على طريقة معينة قابلة للتساؤل لإدراك العلاقات بين الأفراد والمجتمعات، إنها ترى النسق مشروطاً والفرد حرّاً، وتدرك الضغوط والمحددات الاجتماعية ليس على أنها قوى فاعلة في كلامنا الفعلي، بل على أنها بنية هائلة تقف ضدنا على نحو ما»^(٢) هذا النسق المشروط هو وظيفة اللسانيات (علم اللغة) كما يراه سوسير، والشرط هنا إنما هو التقييد العلمي

(١) د. يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحاً نقدياً ص ٦٩، مرجع سابق، ويذكر المؤلف أنه نقل هذا الرأي عن سمير ستيتية في بحث بعنوان: البراجماتية اللغوية في تحليل النصوص ونقدها، وهو بحث غير منشور قدمه الباحث إلى مؤتمر النقد الأدبي، جامعة اليرموك، الأردن.

(٢) تيري إيجلتون: مقدمة في نظرية الأدب، ترجمة أحمد حسان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة كتابات نقدية، القاهرة ١٩٩١م ص ١٤١.

الذي يمكن أن يخضع للدراسة الوصفية العلمية الخالصة المبرأة من أي اعتبارات أخرى تتعلق بعملية الخطاب، فتحليل الخطاب في تلاقيه مع التداولية يمثل رؤية مغايرة تمام المغايرة لرؤية سوسير، يقول تيري إيجلتون أيضًا:

«لقد كان التحول عن البنيوية في جزء منه تحرك من اللغة إلى الخطاب، إذ أن اللغة هي حديث أو كتابة منظور إليها موضوعيًا على أنها سلسلة من العلامات بدون ذات، بينما الخطاب يعني لغة مدركة على أنها منطوق Utterance على أنها تتضمن ذاتًا متحدثة وكتابة، وكذلك من ثم قراءً ومستمعين افتراضياً على الأقل»^(١)، فالبون شاسع بين رؤية سوسير السميولوجية المحايثة الممتدة في البنيوية والرؤية التداولية المنفتحة على أبعاد متعددة ومتفاوتة في عملية التحليل، إذ تنحصر نظرة سوسير إلى البعد الاجتماعي في أثر المجتمع في التكوين الدماغي اللغوي للفرد، على حين تفتح الرؤية التداولية إلى معالجة اللغة حال استعمالها بوصفها خطاباً بين أطراف وفي ظل ملابسات اجتماعية وغير اجتماعية متعددة، بل إنه لمن البديهيات أن سوسير فرق بين اللغة والكلام، وحدد دراسة علم اللغة في اللغة وليس في الكلام، إذ يأتي الكلام خطاباً خاصاً بين مرسل ومستقبل مرهوناً بشروطه السياقية وهذا هو أساس التداولية لأنها تقوم على دراسة اللغة في الاستعمال، وهذا الاستعمال هو بشكل ما عشوائي، ولكن ما المقصود بالعشوائية هنا؟ إن العشوائية هنا إنما هي حالات التحول والتبدل التي لا تخضع لضابط علمي منهجي، إنها خضوع استعمال اللغة إلى ما لا حصر له من الظروف والملابسات التداولية السياقية وما يتعلق بها من خصوصيات الأفراد المتكلمين والمخاطبين، وما يتعلق بها أيضاً من الدوافع وخصوصيات الأفراد الخاضعة لتكويناتهم الثقافية وطبائعهم وما إلى ذلك، في صياغة تجاربهم ومواقفهم عبر الوسيط اللغوي، الذي يأتي غير محكوم بضوابط علمية أو ثوابت منهجية، هذا ما يعنيه إيجلتون بأن الخطاب يأتي نطقاً عشوائياً لا يقبل التنظير.

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٤٢.

ثانيًا: من سميولوجيا سوسير إلى البنيوية

ربما كان تناول العربي للسميوطيقا قليل الاكتراث بالتمييز بين السميوطيقا البنيوية والسميوطيقا الاجتماعية، وربما أدى هذا إلى قدر غير قليل من الخلط والاضطراب في الرؤى العربية وَسَمَ تلقي هذه الأفكار في السياق العربي بالعشوائية الناتجة عن عشوائية الاقتباس الذي اعتمد على الترجمات في أغلب الأحيان، على حين جاءت هذه الترجمات نفسها خاضعة للصدفة ولم تصدر عن استراتيجية معرفية.

ربما جاءت السميوطيقا البنيوية لتمثل - بشكلٍ ما - رد فعل على المعالجات النقدية المغالية في اعتمادها على عناصر تفسيرية تقع خارج حدود لغة النصوص، أو تهدف إلى اتخاذ النصوص وثائق تفسيرية لظواهر غير لغوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جاءت لتمثل - بشكلٍ ما أيضًا - رد فعل على الاهتمام الزائد بالمضمون، وبخاصة المضمون الاجتماعي عند الماركسيين، ومن ناحية ثالثة جاءت رد فعل على الإغلاء من شأن الذات في الفلسفة الرومنسية، فعمدت إلى تحطيم هذه الأصول جميعها وأخذت نفسها بإقامة رؤى جديدة على أنقاض هذه الرؤى، وربما لم تكن هذه المواقف مصرحًا بها في الغالب الأعم، ولكن هذه المواقف ربما أدت إلى الترويج للبنيوية على مستويات وجودها كافتها في الحقول المعرفية المختلفة، وربما كانت التداولية بدورها لتمثل - بشكلٍ ما - رد فعل على مغالاة السميوطيقا البنيوية في رد فعلها هذا، أو قل فيما نتصوره رد فعل، أو على أقل تقدير أحد أهم عوامل الترويج الدعائي للبنيوية.

تتلاقى السميوطيقا مع البنيوية في نظرتها إلى العلامة وعلاقات العلامات فيما بينها في التراكيب النحوية، ومن المعروف أن عددًا آخر غير سوسير أسسوا نطاق السميوطيقا مثل هلمسلف Hjelmslev (١٨٨٩ - ١٩٦٦) ورومان جاكوبسون Roman Jakobson (١٨٩٦ - ١٩٨٢) وغيرهم من الأعلام الذين كانت لهم رؤاهم البنيوية، ومن ثم فإنه من الصعب أن نفصل السميوطيقا الأوربية عن البنيوية في أصولها؛ لأن البنيويين العظام لا

يتضمنون سوسير فقط ولكنهم يتضمنون أيضا كلود ليفي شتراوس Claude Lévi-Strauss (١٩٠٨ - ١٩٩٠) في الأنثروبولوجيا فقد رأى مادته فرعاً من السميوطيقا، وكذلك جاك لاكان Jacques Lacan (١٩٠٩ - ١٩٨١) في التحليل النفسي، ومن ثم فإن «السميائيات الفرنسية اللاتينية تكونت ضمن تصورات بنيوية وشكلانية مثل أعمال فلاديمير بروب Vladimir Propp حول الحكاية الشعبية، وآثار ليفي شتراوس حول الأساطير بالإضافة إلى التراث اللساني الأوروبي بما فيه من لسانيات مقارنة ولسانيات نسقية، وإلى الميراث الفلسفي المنطقي الإغريقي، وإلى بعض المؤثرات المنطقية والرياضية والفلسفية الحديثة والمعاصرة»^(١)، فمما يذكر دائماً أثر مدرسة الشكليين الروس بوصفها أحد أهم روافد البنيوية وبخاصة ما قام به فلاديمير بروب في: «التشريح اللغوي للقصص الخرافية Morphology of the Folk tale» ١٩٢٩ م، إذ ذهب في عمله هذا إلى التعرض «لمقارنة بين مواضيع هذه القصص، وبغرض المقارنة فصل بين مكونات القصص الخيالية بطرق خاصة، ثم جرت مقارنة بين القصص بالنسبة إلى مكوناتها والنتيجة ستكون التشريح (أي وصف للقصص وفق مكوناتها الداخلية، ثم العلاقة بين هذه المكونات ببعضها البعض، ثم العلاقة بينها وبين القصة ككل»^(٢).

وبذلك نرى أن البنيوية منهج تحليلي تم توظيفه عن طريق عدد كبير من السميوطيقيين وهي منهج مؤسس على النموذج اللغوي عند سوسير، والبنيويون ينشدون وصف الهيئة الكلية لتنظيم العلاقات كلغات كما فعل ليفي شتراوس مع الأسطورة وصلات القرابة والطوطمية، وكذلك لاكان والعقل اللاواعي وكذلك بارت وجريماس مع (النحو المتعلق بسرديّة القصص).

نالت أفكار دي سوسير إذن هذا الحظ الواسع من الذيوع والانتشار على الرغم من أنه ثم جذور أخرى للبنيوية منها ما يتتبع لحقل الدراسات اللغوية نحو: الشكلية الروسية،

(١) محمد مفتاح: حول مبادئ سيميائية، مجلة علامات، المغرب عدد ١٦، ٢٠٠١ م ص ٥٣.

(2) Raman Selden: The theory of criticism, P. 355.

وحلقة براغ، ومدرسة كوبنهاجن، فقد كان لكل منها إسهامه الذي لا يُنكر في تأصيل البنيوية، غير أن أثرًا لم يبلغ شأن ما كان لأثر تعاليم سوسير اللغوية، ومنها ما ينتمي إلى حقول معرفية أخرى، نحو: الأنثروبولوجيا البريطانية والفرنسية، وعلم الاجتماع الفرنسي، ممثلاً بأوجست كونت في أوائل القرن التاسع عشر، ودور كايم في بداية القرن العشرين، وخصوصاً من فكرة وجود المجتمع باعتباره كياناً مستقلاً عن أفرادها، وفكرة الحقائق الاجتماعية، باعتبارها مكونة من تصورات جماعية، أضف إلى ذلك رؤى الفيلسوف الألماني كانت، بفكرته عن امتلاك الإنسان لملاكات عقلية يخفي بواسطتها النظام على العالم^(١)، ولكن ذبوع أفكار دي سوسير - كما ذكرنا - طغى على هذه الروافد جميعها، وعلى الرغم من أهمية هذه الأصول الفلسفية والمعرفية لفكرة البنيوية فإننا لسنا هنا في مقام استقصاء البحث فيها، فالذي يهمننا هنا هو تلك العلاقة الضدية بين البنيوية والتداولية.

لقد اهتمت البنيوية بتحليل العناصر اللغوية التي يتكون منها النص بغض النظر عن الملابس الخارجية التي صاحبت تكون النص أو الملابس المتعلقة بالمشي أو المتلقي أو الظروف، أو ما إلى ذلك فيما يندرج تحت كلمة السياق، «فإذا ما اتبعنا إجراءات التحليل اللغوي بدأب - بطريقة آلية لكي نتجنب الانحياز - أمكن لنا الحصول على جرد كامل بالأنساق الموجودة في نص من النصوص، وتبدو الدعوة أولاً: بأن علم اللغة يقدم لنا حساباً بالوصف الشامل غير المنحاز لأي نص من النصوص، ثانياً: بأن حساب الوصف اللغوي هذا يؤلف إجراءً كسفيًا للأنساق الشعرية، من حيث إنه إذا ما تم اتباعه بشكل صحيح، فإنه يمنحنا بياناً بالأنساق الموجودة في النص بطريقة موضوعية»^(٢) وبذلك تقرر البنيوية المبدأ الصارم للنظرية بموضوعيتها في التحليل الذي لا يلتفت إلى شيء غير تحليل

(١) إيان كريب: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس أت: د. محمد حسين علوم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ع ٢٤٤، ١٩٩٩م، ص ١٩٦.

(٢) جوناثان كلر: الشعرية البنيوية، ترجمة السيد إمام، ط ١ دار شرقيات، القاهرة ٢٠٠٠ ص ٨١.

العلاقات الداخلية اللغوية في النص بوصفه نصًا بلا عالم وبلا مؤلف^(١)، فقد نظر البنيويون إلى النص بوصفه عالمًا «مغلقًا على نفسه، موجودًا بذاته»^(٢) ومن ثم يأتي التحليل البنيوي بمثابة مغامرة للكشف عن العلاقات الداخلية بين بنيات النص أو العلامات المتكون منها.

وقد تنكرت البنيوية للافتراضات العقلية السابقة Presuppositions التي قالت بها الفلاسفات السابقة عليها، ومن ثم تأتي البنيوية بمثابة رد الفعل المعرفي على هذه الفلاسفات، وبسقوط هذه الافتراضات أو المعرفة القبليّة A-priori تسقط الفلسفة العقلية والماركسية «ويزداد سقوط المعرفة الفلسفية مع البنيوية حين تنكر الذات العارفة، أو (الأنا أفكر) جوهر الكوجيتو Cogito الديكارتي؛ لأنها تنأى بنفسها عن المعرفة إلى القول بنفسها منهجًا، أو كما يقول دي سوسير Methodological حين عرف اللغة بأنها نظام من العلامات، فأسقط المعنى من اللغة، وأبقى عليها نظامًا أو شكلاً ليس غير، وهذه هي أصول فكرة الشكلية المقول بها في البنيوية، ومن هنا سوف لا ينظر النقد البنيوي إلى موضوعات الأدب من جهة جمالها ولا إنسانيتها، وإنما من جهة العلاقات أو النظام التحتي الذي يحكم هذه الموضوعات»^(٣).

ومن هنا كان اهتمام البنيويين بالتحليل التزامني Synchronic الذي يدرس الظاهرة كما لو أنها جمدت في لحظة واحدة من الزمن؛ بينما يركز التحليل التتابعي Diachronic على التغيير بمرور الوقت، وبقدر ما تميل السميوطيقا البنيوية إلى التركيز على التحليل التزامني بدلاً من التحليل التتابعي diachronic (كما هو الحال في السميوطيقية السوسيرية)، فقد أغفلت الطبيعة الدينامية للأعراف الإعلامية، كما أنها يمكن أن تقلل

(١) بول ريكور: من النص إلى الفعل، ترجمة محمد برادة، حسان بورقية، ط ١ عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، القاهرة ٢٠٠١م ص ١١٢.

(٢) محمد بنيس: ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب، مقارنة بنيوية تكوينية، ط دار العودة بيروت ١٩٧٩م ص ٢١.

(٣) د. حلمي مرزوق: النظرية الأدبية والحداثة، ط المعارف الأسكندرية ٢٠٠١م ص ٧٨.

من شأن التغييرات الدينامية أيضًا في الأساطير الثقافية، كما تهمل السميوطيقية البنيوية تمامًا التقدم والتاريخية، على خلاف النظريات التاريخية مثل الماركسية، ومن العسير أن يكون هناك تحليل سميوطيقي بنيوي شامل؛ لأن التحليل الكامل ما زال واقعًا في ظروف اجتماعية وتاريخية خاصة، هذا مدعوم بموقف ما بعد البنيوية Poststructuralist بأننا لا نستطيع الخطوة خارج أنظمة الدلالة^(١).

فالبنيوية - إذن - نصّية، بمعنى أنها دعوة للانغلاق على النص تقوم على تحليل العناصر الداخلية، والنصية بخلاف ما يعنيه مصطلح علم النص في المدرسة الفرنسية الذي يقابله المصطلح الإنجليزي: تحليل الخطاب Discourse Analysis فعلم النص أو تحليل الخطاب يقومان على تحليل النص بوصفه خطابًا بين مرسل ومستقبل في عملية تواصل، ومن ثم يأخذان في حسابهما العناصر الخارجية عن النص من ملابسات متعلقة بالمرسل، وملابسات متعلقة بالمستقبل، كما يأخذان في حسابهما الملابسات السياقية المتعلقة بعملية الاتصال من عناصر زمانية ومكانية وغيرها، على حين تأتي النصية - وهي التي تقع من علم النص موقع الضد، فقد يخلط بعض الباحثين بين النصية وعلم النص فيرونهما شيئًا واحدًا - منغلقة على العناصر الداخلية فقط، ومن هنا كان ارتباطها بالبنيوية التي تبنت دعوى الانغلاق على النص، ومن هنا جاءت النصية Textualism في مقابل السياقية Contextualism، كما جاء النصيون Textualists في مقابل السياقيون Contextualists، فقد قسم ريتشارد برادفورد مداخل دراسة الأسلوب إلى مرتبتين: النصية والسياقية، وذهب إلى أن: «الشكليين والنقاد الجدد نصيون، بمعنى أنهم ينظرون إلى الملامح الأسلوبية لنص أدبي على أنه وحدة تامة وأصلية... أما السياقيون فنظرتهم تتضمن مجموعة من الطرق الأكثر اتساعًا، وتمثل الخاصية المميزة للسياقية في تركيزها على العلاقة بين النص والسياق»^(٢)، وبذلك ارتبطت البنيوية النصية بفكرة الانغلاق على النص التي تتلاقى مع

(1) Daniel Chandler: Semiotics for Beginners,p5 , www.mediamanual.at.

(2) Bradford. R: Stylistics, London, 1997, P 13.

فكرة المحايثة السوسيرية التي كان لها أثرها الذي لا يُنكر في التحليل البنيوي وبخاصة في التحليل السردى البنيوي، فقد ارتبطت السردية ارتباطا وثيقا بمفهوم المحايثة، ومن هنا كان ربط بعض الباحثين نظرية النص في القرن العشرين بالأبعاد البنيوية المعروفة من موت المؤلف وغياب المعنى والتناص^(١).

ويشير د. سعيد بنكراد إلى وجود استعمالات غير دقيقة لمفهوم المحايثة، (وهو ترجمة المصطلح الفرنسي Immanence) في المشهد العربي، ترجع إلى إهمال الجذور الفلسفية للمصطلح، فلقد استعمل ليدل على: (الدراسة التي تكتفي بما يقدمه النص)، ونادراً ما نعثر على إحالة صريحة على أبعاده الفلسفية، ولقد استعمل غالبا ليدل على مستوى من مستويات الوجود النصي ونقصد به: (المستوى العميق)، على الرغم مما يوجد بين المصطلحين من اختلاف، فإن هذه الأبعاد الفلسفية بالغة الأهمية عندما يتعلق الأمر بتحديد المضمون الحقيقي للسيرورة التأويلية، ثم يشير إلى أن التحليل المحايث «يدل على العناصر الأولية للنص، ما دام الأمر يستند إلى عناصر داخل هذا المفهوم قد تدل، ضمن سياقات بعينها، على الاكتفاء بما هو معطى بشكل أولي، فالمحايثة قد تشير إلى إمكانية اكتفاء النص بذاته، أي امتلاكه لمعانيه بشكل سابق على تدخل القارئ ... فالمحايثة، استنادا إلى ما يقوله أندري لالاند في قاموسه، تشير إلى ما هو سابق على أي نسق وعلى أي تصنيف مسبق، فهي نقيض العرضي والزائل والبراني، ويورد تصورا لموريس بلونديل الذي ينظر إلى المحايثة من زاويتين: (زاوية أولى تتميز بالسكونية، وفي هذه الحالة، تشير المحايثة إلى كل ما هو موجود في كيان ما بشكل ثابت وقار؛ وتشير من الزاوية الديناميكية، إلى كل ما يصدر عن كائن ما تعبيراً عن طبيعته الأصلية)، فما هو محايث لكائن أو لمجموعة من الكائنات يعود إلى كل ما هو موجود داخل هذه الكائنات بشكل طبيعي وليس حصيلة لشيء يوجد خارجها»^(٢)، ويشير سعيد بنكراد في موضع

(١) د. محمد الناصر العجيمي: النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، ط ١ تونس ١٩٩٨ م ص ٨٣.

(٢) د. سعيد بنكراد: المصطلح السيميائي الأصل والامتداد، مجلة علامات، المغرب، عدد ١٤ عام

آخر إلى أن مفهوم «المحايدة» يعد من المفاهيم التي أشاعتها البنيوية في بداية الستينيات، ليصبح بعد ذلك مفهوماً مركزياً استناداً إليه يفهم النص وتنجز قراءاته، وأصبح «التحليل المحايد» هو كلمة السر التي يتداولها البنيويون كبضاعة مهربة تشفي من كل الأدواء، فالتحليل المحايد هو وحده الذي يجيب عن كل الأسئلة ويدرك كل المعاني، والمقصود بالتحليل المحايد أن النص لا يُنظر إليه إلا في ذاته مفصلاً عن أي شيء يوجد خارجه، والمحايدة بهذا المعنى هي عزل النص والتخلص من كل السياقات المحيطة به، فالمعنى ينتج نص مستقل بذاته ويمتلك دلالاته في انفصال عن أي شيء آخر^(١)، ومن ثم «فليس للإشارات مضمون خارج تشكيلاتها والنظم الواردة فيها، إنها المضمون ذاته، وما تتميز به اللغة بطاقتها على توليد عدد من الاستعمالات لا يحصى عدداً، وذلك انطلاقاً من بعض السمات الصوتية الوظيفية المحدودة العدد والقواعد النحوية القليلة، هي ضرب من اللعبة القائمة على منطق داخلي تقبل، بمقتضاه، بعض التآلفات وترفض أخرى، وينظم الفكر ويقطع الواقع وفق هذه التآلفات»^(٢).

وبذلك يتضح الارتباط الشديد بين فكرة المحايدة والبنيوية إلى حد أصبح يُستعمل المصطلح مرتباً بها فيقال: «المحايدة البنيوية»، كما يتضح لنا أن هذا المصطلح يركز على أمرين: العناصر الأولية للنص التي يُطلق عليها بنية، وعزلة النص عن السياقات المحيطة، وإن البنيوية بهذا الشكل نصية، وهي في تبنيها للرؤيتين معاً قد أفرزت عدة مصطلحات ومفاهيم ونظريات ترتبط جميعها بفكرتي العناصر الأولية والانغلاق على النص اللتين تتلاقيا مع فكرة المحايدة، فمما أفرزه هذا المخاض أفكار: الشعرية، وموت المؤلف، وفكرة التناص.

فالشعرية بوصفها بحثاً في الخصائص والعناصر الأولية المشتركة بين كل ما يطلق عليه شعر، أي ما لا يكون الشعر إلا به، تلك الخصائص المشتركة التي تجعل من شعر امرئ

(١) د. سعيد بنكراد: مفاهيم في السيميائيات، مجلة علامات، المغرب، عدد ١٦ عام ٢٠٠١ م ص ٨٥.

(٢) د. محمد الناصر العجمي: النقد العربي الحديث، مرجع سابق ص ٨٠.

القيس وليد بن ربيعة وأوس بن حجر والأعشى والفرزدق وجريز والأخطل وبشار وأبي نواس وأبي تمام والبحثري والمتمنبي وغيرهم شعراً، كما تجعل من شعر شوقي وحافظ إبراهيم وإبراهيم ناجب وصلاح عبد الصبور ونزار قبانب وأمل دنقل وغيرهم شعراً، بل تجعل من شعر فؤاد حداد وصلاح جاهين وعبد الرحمن الأبنودي وغيرهم شعراً، إنها تبحث في الخصائص الأولية المشتركة العامة، ولا تبحث في الخصائص الفردية والعناصر الذاتية، فهي لا تهتم بالفردية، بل ربما تتنكر لها.

ولك أن تفهم هذا المنحى البنيوي على أن من ورائه قصداً علمياً يهدف إلى تبني العلمية في النقد الأدبي، أو علمنة النقد، كما أرادوا هم أن يشيع ويروج، ولك أن تفهمه على أن من ورائه قصداً فلسفياً - على الرغم من أن البنيوية تُسقط الفلسفات - يهدف إلى تجاهل الذاتية والعنصرية الفردية، والقضاء على سلطة الذات التي قالت بها الرومنسية، إذ شاعت عند هذه الأخيرة أن الشعر تعبير عن الوجدان الذاتي للشاعر، فأسست لقدسية هذه الذات، والبنيوية تقصد قصداً إلى إسقاط هذه الذات تماماً من حساباتها، بداية من الذات البشرية المتمثلة في الشاعر وانتهاء بالذات العليا، التي هي من وراء هذا الكون.

ومن أبعاد هذا القصد الفلسفي إسقاط المضمون، أو قل المعنى بعامته؛ فالبحث في البنية (العناصر الأولية) وما بينها من علاقات، والنظر إلى العلامة وما يضمها من أنظمة، يقلص وجود الذات المبدعة أو يُلغيها - بطموح البنيوية - كما يهدف إلى إلغاء المضمون الذي قامت عليه رؤية الفلسفة الماركسية للشعر والفن عموماً، «فالنص - فيما يذهب بارت - لا يدل بلفظه المليء إنما بالعلاقات المنتظمة في صلبه، هو قائم على الاختلاف الخالص والتفضية والتأجيل المستمر لزمان كل مقطع وفضاءه ودلالته، فإذا النص مجموعة من الدوال الصادرة عن سياقات ومصادر مختلفة تزيد حركة النص انفصالاً، وفضاءه تقطعاً واضطراباً، لقد أفرغت اللغة الأدبية من كل مضمون قائم الذات محيل على واقع محسوس إحالة نتيجة على سبب وفق ما كانت تقول به نظرية الانعكاس، وكأن اللغة الأدبية تحقق

جوهرها الخالص أي الخالي من كل مدلول مسمً نفسه»^(١)، وهذا يؤكد بعد المحايثة في إفادتها الانغلاق على العناصر الداخلية من جانب، كما يؤكد بعد الفراغ أو الفضاء والخلو من المعنى المحدد المقصود من باثٍ إلى متلقٍ.

وبذلك تتلاقى فكرة الانغلاق على تحليل العناصر الداخلية، والاستغراق في البحث عن الشعرية، والتنكر للخصائص الفردية مع فكرة موت المؤلف، وهذه الفكرة تنطلق من أن المحلل النبوي النصي ليس به حاجة إلى معرفة المؤلف والعناصر والملابسات المصاحبة لتكون الرسالة، وهذا أمر طبيعي من البنيوية لأنها لا ترى النص بوصفه خطاباً مضمونياً يهدف إلى شيء ولكنها تراه مجموعة من العناصر المنغلقة على نفسها المنفصلة حتى عن قائلها، فهي كما رأينا لا تلقي لهذا القائل بالألّا «فلقد أدى اكتشاف الآلية الذاتية للغة وانتظامها في سنن مجردة مستجيبة لمنطقها الخاص إلى اختفاء هذا الكائن، والمقصود به المؤلف المعتد في السابق بنفسه، والمنتصب فاعلاً مريداً معبراً عن ذاته وعن رغباته تعبيراً وفيّاً أميناً بواسطة آلة اللغة الطيبة، وحل محل (الأنثى) المتكلم الواثق بالذات (الهُو) النكرة المجهول الهوية»^(٢)، ليصبح الصوت المنبعث من الكتابة عدة أصوات قد تتباعد أو تتقاطع، وقد يكون مصدرها اللاشعور أو التاريخ أو المجتمع «فما يعبر عنه الفرد ينسحب على أرضية لغة لا قاع لها ولا مركز ولا جوهر، فإذا المؤلف أسطورة مادام غير متحكم في لغته ولا مالك لها، إنما هو مسكون بها، خاضع لحكمها، يحسب أنه يؤلف نصّاً والحال أن نصوصاً أخرى صامتة، لكنها ملحة تتخلله وتسكنه»^(٣).

ومن هنا جاءت فكرة التناص التي ربما تقوم أساساً على فكرة موت المؤلف التي قال بها رولان بارت وغيره، فما دام الأمر لم يعد بحاجة إلى الاعتراف بالقدرات الفردية، والملابسات الذاتية، والعبقرية الفردية، فإن النتيجة الطبيعية هي أن المؤلف لا يتجاوز كونه

(١) المرجع السابق نفسه ص ٨٤.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٨٣.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٨٣.

وعاء حلت فيه عناصر سابقة واتخذت شكلا آخر من العلاقات، وجمعتها أنماط أخرى من الأنظمة، وما النص - عندهم - إلا مجموعة عناصر في نصوص سابقة حلت بشكل آخر في هذا النص.

وما دمنا قد وقفنا وقوفاً يقينياً على قصدهم في إلغاء وجود ذات المؤلف، فينبغي أن نقف وقوفاً يقينياً أيضاً على أن عنصر الإرادة، بل عنصر الوعي، مفقود لا وجود له في رؤيتهم التناصية، فالتناص عندهم رؤية للنصوص بشكل عام ومطلق، فالنصوص كلها - عندهم - إنما هي تناصات، وليس التناص عندهم - على الإطلاق - رؤية لبعض الظواهر دون بعض كما هو شائع في الساحة العربية.

والعجب كل العجب ممن ينظرون - من الدارسين العرب - إلى قضايا وظواهر أدبية على أنها تناص على الرغم من توفر الجانب الإرادي القصدي الواعي فيها، فنظروا إلى ظاهرة السرقات الشعرية، أو ظاهرة المعارضات، أو ظاهرة النقائص، أو ظاهرة حل النظم، أو التضمين أو الاقتباس على أنها تناص أو أنواع منه.

ولعل الرؤية الشمولية العامة التي هي قوام فكرة التناص البنيوية - من جانب - ورؤية عدم وجود القصد والإرادة والوعي، أي عدم وجود المؤلف - من جانب آخر - هما اللتان غابتا عن المشهد العربي في رؤية هذه الظواهر الأدبية، وهذا الغياب هو الذي ترتب عليه النظر إلى أي مظهر من مظاهر التوارد أو التشابه بين النصوص على أنه تناص، والغريب حقا أن يستعمل بعض الدارسين مصطلح التناص بديلا لمصطلح السرقات وكأنه مرادفه^(١)، وبينهما بون بعيد، فالمنظور البنيوي - فيما يرى موريس بلانشو - ينطلق من أن اللغة الأدبية لا تحيل على غير ذاتها «يخال المؤلف أنه يتكلم لغة والحال أن اللغة تتكلم من خلاله وبالرغم منه، هي تُرَجِّع ذاتها ولا تؤدي مرجعا غير حضورها الكثيف، فإذا هي تبدت مشرقة في كيانها غير عارضة إلا لغز ولادتها وموتها، غير مبرزة بجلاء إلا تضاريس

(١) د. عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، عالم المعرفة، الكويت ٢٠٠١ م ص ٤٥٢.

وجودها الذاتي»^(١)، فاللغة الأدبية إذن عندهم تؤسس لفراغ وتفتح على فراغ، إنها تشتغل بوصفها شفرات وإشارات وعلامات في المقام الأول، ومن ثم فإن هذه النظرة تنقض فكرة أن اللغة تعبر عن فكر^(٢).

وبناء على تبني البنيوية النصية لهذه الأبعاد أهملت في مقابلها أبعاداً أخرى، وربما كان هذا الإهمال من أهم دواعي تراجعها، فقد أهملت المؤلف وكل ما يتعلق به من أبعاد الذاتية والإرادة والقصد والوعي، كما أهملت العناصر السياقية وملابسات الخطاب، لا نقول المتعلقة بالمؤلف فقط، بل المتعلقة أيضاً بالمتلقي وسياقات التلقي، كما أهملت أيضاً المضمون، أو قل أهملت المعنى تماماً باقتصارها على تحليل العلاقات الداخلية بين العلامات في النص، كما أهملت أيضاً الأبعاد الجمالية، وأهملت تبعاً لها فكرة القيمة، وذلك بتركيزها على الجانب الشكلي والوصفية الخالصة، فلا تقيم الرؤية البنيوية السميوطيقية وزناً للفرق بين استعمال اللغة في نص شعري ونص شعري آخر، وهي بذلك تهمل المستويات الجمالية والخصائص التأثيرية، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا زعمنا أن إهمال البنيوية السميوطيقية لهذه الجوانب والأبعاد كان له أكبر الأثر في انحسارها؛ نظراً لما لهذه الأبعاد من وجود حتمي بالقوة في المركب البشري.

ولكن إذا كان هؤلاء البنيويون قد استغرقوا في البحث عن (التراكيب العميقة) التي تمتد تحت ملامح الظاهرة، فإن السميوطيقيين الاجتماعيين المعاصرين قد تحركوا وراء الفكر البنيوي المتصل بالعلاقات الداخلية للأجزاء خلال نظام تام في ذاته قاصداً أن يستكشف استعمال العلامات في مواقف اجتماعية محددة، إن نظرية السميوطيقا الاجتماعية الحديثة هي أيضاً متحالفة مع المقاربات الماركسية التي تؤكد على دور الأيديولوجيا، وذلك ضمن نظرتها إلى الملابسات التي تقع خارج حدود النص.

(١) د. محمد الناصر العجيم: النقد العربي الحديث، مرجع سابق ص ٨٠، ٨١.

(٢) يراجع في ذلك د. محمد الناصر العجيم: النقد العربي الحديث، مرجع سابق، حيث استقصى القول في آراء فوكو ولاكان وبارت ص ٨٠ وما بعدها.

وقد تكشّف زيف هذه المخيلة المتعلقة بانغلاق النص واقتصار التحليل على العلاقات الداخلية في الممارسة الفعلية للتعامل مع النصوص والأعمال الأدبية» حيث كانت الممارسة الحقة تُظهر خلل التنظير الذي يركز على بعد علائقي واحد، وتفرض على داعية الشعرية النظر إلى خارج البنية على نحوٍ واعٍ أو غيرٍ واعٍ، إذ لا يمكن لأحد أن يمضي إلى النهاية في فحص البنية دون أن يجد نفسه خارجها بأكثر من معنى، وذلك من حيث هي نسق يُفضي حضوره إلى غيابه، بالقدر الذي تُفضي دواله إلى مدلولات واقعة في العالم، وبالقدر الذي تتكشف به البنية عن نص متناص ينطوي في داخله على ما يشير إلى خارجه، هذا الخارج هو التاريخ الذي حاولت البنيوية أن تفر منه، والذي يعني على مستوى شعرية البنية، دوافع التشكل وتقاليد النوع وتناص الوقائع والأحداث والمعطيات، فضلاً عن آفاق التوقع والاستجابة وشروط التلقي والاستقبال^(١)، وبذلك تأتي البنيوية نمطاً من أنماط الهروب من واقع حتمي يتمثل في هذه العناصر الخارجة عن النص، المتصلة به في آن واحد، «وكما اصطدمت اللسانيات بصخور المرجع والإشارات بما في ذلك الأعلام والضمائر والظروف الزمانية والمكانية الخ فأخرجتها من دائرة النصية إلى مجال التداوليات الرحب، كذلك حدث للسميوطيقا التي أخرجتها عوائق المعنى والتعدد الدلالي والمجاز والقيمة الجمالية وتمزق العلاقة بين الباث والمتلقي ومسألة العلاقة بالواقع، من مجال المحايثة النصية إلى مجال النظرية التواصلية، إن مجرد انفطار العلاقة بين الباث والمتلقي في الأدب والشعر خاصة لجدير بأن يطرح التحدي الأكبر في وجه المحايثة والسميوطيقا^(٢)، ولا يغيب عنا أن المقصود بالسميوطيقا - بطبيعة الحال - هنا هو سميولوجيا دي سوسير بنظرتها المحايثة، إذ إن سميوطيقا بيرس تختلف بتأسيسها لفكرتي السميوزيس والمؤول كانت التمهيد الطبيعي لفكرة التداولية عند موريس فيما بعد.

(١) د. جابر عصفور: نظريات معاصرة، ط مكتبة الأسرة (الأعمال الفكرية) القاهرة ١٩٩٨ م ص ٢٤٠.

(٢) د. محمد الولي: التواصل والسميوطيقا، مجلة علامات، المغرب، عدد ١٦ عام ٢٠٠١ م ص ٩٣،

ثالثاً: السياق العربي وتضارب الرؤى

وإذا كان لنا أن نلقي الضوء على بعض الممارسات العربية في النقد البنيوي وما اتسمت به دعائية وادعائية في الكشف عن رؤية تأويلية للنصوص تزعم الاضطلاع بعملية التأويل بتحليل العلاقات الداخلية في الوقت الذي كانت فيه عالة على ممارسة تأويلية ذوقية ماهرة حاذقة تتمثل بالمنهج الرومنسي وفكرة الوحدة العضوية، نتخذ مثلاً لهذه الرؤية الذوقية الحاذقة د. محمد زكي العشماوي، ونتخذ مثلاً للرؤية البنيوية د. كمال أبو ديب، ود. سامي سويدان، وقد عرضت في غير هذا الموضوع مناقشة الرؤيتين في تحليل معلقة ليبد بن ربيعة.

لقد ذهب د. محمد زكي العشماوي إلى تأويل الصور الممتدة في القصيدة التي تتمثل في قصة الأتان وفحلها وقصة البقرة المسبوعة بفكرة الصراع من أجل الحياة أو الصراع ضد عوامل الفناء، وبذلك يبرر وجود هذا الصورة الاستقصائية، وليكون ذلك في الوقت نفسه دليلاً للقول بالوحدة العضوية، إذ يقرر في النهاية أن ليبدأً قد تمكن بصيرته «وقدرته على النفاذ إلى ماتحت حجاب عصره أن يعكس لنا صورة هذا الصراع بين الإنسان والحياة وأن ينفذ من خلاله إلى إبراز صورة متكاملة تعاونت فيها سائر الأجزاء وهيمن فيها الإحساس الموحد، ولم يكن تحقيق هذه الوحدة في معلقته راجعاً إلى حسن التخلص من غرض إلى غرض، أو إلى تنظيم أجزاء القصيدة وحسن ترتيبها وتسلسلها»^(١)، وينطلق د. العشماوي في معالجة غير هذه القصيدة من منطلق الوحدة العضوية دون أن يلفت الانتباه إلى إصرار الشاعر العربي القديم على تشبيه الناقة بالأتان تحديداً أو البقرة المسبوعة، وإن كانت فكرة البقاء والصراع من أجله أصبحت جوهر محاولات التفسير الأسطوري لهذه الظواهر وبعض المحاولات البنيوية.

وينطلق د. كمال أبو ديب من الرؤية البنيوية التي يرى من خلالها أن القصيدة تتمتع

(١) د. محمد زكي العشماوي: قضايا النقد الأدبي، الطبعة الثالثة، الإسكندرية ١٩٧٨ ص ١٦٤.

بنية متماسكة مع اختلاف العناصر التي تتألف منها، فالقصيدة مثل مستو من التجربة - في بنيتها العميقة - أكثر جذرية وعمقا في دلالاته الوجودية «فهى مستوى الكينونة على شفاى السيف التي عاناها الإنسان الجاهلى، ويشكل هذا التوتر السياق الكلى الذى تنمو فى القصيدة وتتسع»^(١).

والواقع أننا لا نجد فرقا كبيرا بين جوهر الفكرة التي فسر بها د. العشماوى القصيدة وفكرة د. كمال أبو ديب وإن اختلفت المنطلقات وتباينت الأصول النظرية لمذهبيهما، فالقصيدة عند الاثنين تنطلق من فكرة الصراع بين إرادة الحياة والموت، ومحاولة تحقيق الوجود فى مواجهة قسوة الطبيعة التي تستشري فيها دواعى الفناء وليس هناك كبير فرق بين أن يفسر د. العشماوى ذلك بوحدة الصراع بين الحياة والموت - كما رأينا - وبين رؤية د. كمال أبو ديب التي تبلورت فى هذا التعقيب «إن الوجود المتزامن للحياة والموت يمثل الرؤية الأساسية بهذه الوحدة المكونة من وحدات القصيدة، على الأقل، إلا أن هذه ليست هى الرؤية الكلية للوحدة، وذلك أن كلاً من الإنسان والحيوان يبرزان فى ضوء يوحى بأنهما يلعبان دوراً متوسطياً بين الحياة والموت، ولا ينفى هذا التوسط الموت من حيث هو الحقيقة النهائية بل يحاول استمرارية الحياة»^(٢).

فقد سبق د. العشماوى إلى ذلك انطلاقة من رؤية إحساس واحد مهيمن على القصيدة التي تجسدت فيها وحدة الصراع بين الإنسان ودواعى الفناء، أو صراع الإنسان مع الطبيعة من أجل الحياة، ذلك الإحساس العام فى الشعر الجاهلى بصفة عامة، وقد جاءت معالجة د. أبو ديب تأكيداً على رؤية هذا الوحدة من خلال بنية كلية للقصيدة ومن خلال ترتيب هذه الفكرة فى كم متزاحم من المصطلحات والرموز، ولكن هذه المعالجة - مع ذلك - جاءت أكثر إقناعاً وأوفى تفسيراً من محاولة ناقد بنيوى آخر انهال باللوم على أصحاب الدراسات السابقة جميعهم مردداً العلل التي يستنتج منها عجزهم وعجز

(١) د. كمال أبو ديب: الرؤى المقنعة، ط الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ٦٦.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٦٧.

مناهجهم هذه، ويكفي أن نشير إلى تعليقه على معالجة د. طه حسين بأن هذا المنحى من التعامل مع النص مزيج من الاعتبارية والمزاجية «وأنه أبعد ما يكون عن منهجية يمكنها أن تسبر أغواره وتبلغ مكتنزاته، هذا إن لم يشوّهه ويسيء إليه»^(١)

وقد امتد رفض د. سامي سويدان ليشمل معالجة د. كمال أبو ديب الذي أعلن رؤيته النبوية للقصيدة واصفاً إجراءاته في التحليل بأنها: «تعسف بالغ يسم عمله، ولا يتأتى من الخلل المنهجي والتطبيقي الذي يسري في مفاصلة ومركباته وحسب، وإنما ينتج أيضاً عن التناقض الفاضح بين ادعاءاته المبدئية ومغالطاته الإجرائية»^(٢)، ولسنا هنا بصدد التعليق على تحليل القصيدة كاملة، ولكننا نقف عند حدود تفسير صورتني الاستقصاء (وصف الأتان ووصف البقرة)، فمهما أسهب د. سويدان في التفسير والتحليل فإن رؤيته لا تختلف في جوهرها عن رؤية د. العشماوي وإن اختلفت المناهج، ولا تتباين مع رؤية د. أبو ديب وإن اتفقت المناهج بزعميهما وتفاوتت الإجراءات؛ ذلك لأن إجراءات التفسيرية تنطلق أساساً من محاولة الربط بين مقاطع القصيدة وإيجاد علاقة لمقطعي «الأتان، البقرة» ببنية القصيدة، وهذه المحاولة ذاتها هي التي قام بها سابقاه، فنراه في عرض التشكيل البنيوي للنص يركز على فكرة «القطع والوصل» بوصفها ثنائية ضدية تمثل بنية النص، ويأخذ في تفسير المقطعين من خلال فكرة الوصل والقطع التي تتوزع مقاطع القصيدة، ففي وصف الأتان: «يبدأ سرد الحكاية من ابتعاد حاد عن وضع سلبي يدل عليه (طرد الفحول وضربها وكدامها)، هذا الابتعاد إذن قطع مع قطع سلبي بارز، أو هو قطع إيجابي يبادر إليه وصل بارز يجسده حمل الأتان من الفحل الذي تصحبه»^(٣).

ثم تأتي الخطوة التالية في تفسير مقطع وصف البقرة المسبوعة من خلال هذه الفكرة أيضاً مقمداً بتبرير وجوده عقب التشبيه الثاني بقوله «يأتي التشبيه الثالث وكأنه هو

(١) د. سامي سويدان: في النص الشعري العربي بيروت (بدون تاريخ) ص ٢٢٤.

(٢) المرجع السابق نفسه والصحيفة نفسها.

(٣) المرجع السابق نفسه والصحيفة نفسها.

أيضا استدراك لما لم يبلغه الثاني، ومحاولة متجددة لأداء تعبير بطريقة أفضل أو للإحاطة بمعنى بصورة أدق»^(١)، ومع أن فكرة القطع والوصل «هذه التي انطلق منها د. سويدان لها وجاقتها فإنها لا ينبغي أن تتعدى حدودها في كونها إحدى وجهات النظر الجائزة والتي يمكن رؤية القصيدة من خلالها، ومن ثم فهي لا تبيح لصاحبها التعقيب بقوله: «إن الخروج من البنية السطحية إلى البنية العميقة كما يمكن لقراءة بنيوية - وربما لها وحدها - أن تنجزه، وهو الذي يتيح لنا هنا بلوغ المدلول الأساسي الذي تستند عليه جملة المعاني الواردة من ناحية، وبلوغ الانتظام المعنوي والدلالي لوحدة التعبير المختلفة ضمن شبكة العلاقات التي ينسجها النص الذي تجيء فيه»^(٢)، فإدراك فكرة القطع والوصل هذه بمستوياتها المختلفة ليس نتيجة حتمية لإجراءات البنيوية، لأنه لا يمكن بحال من الأحوال القول بأنه لولا البنيوية ما كان يمكن التوصل إلى الفكرة ومهما تردد من صاحب هذه الفكرة من دعاوى الموضوعية وعلمنة النقد فإن تحليله قد انتهك هذا المبدأ من زوايتين:

الأولى: أن الموضوعية تقتضي التفريق بين السمة الفردية والظاهرة، فالسمة قد تنحصر في أعمال شاعر واحد وربما في أحد أعماله، فإذا ما تكررت في أعمال غير واحد من الشعراء تخطت هذا الانحسار لتصبح ظاهرة، وذلك يتطلب نظر الناقد المدقق إليها بشكل أكثر اتساعاً وعمقاً، ومن ثم تقتضي الموضوعية استقراء الظاهرة ومعالجتها في ظل هذه الظروف المغايرة، كما تتطلب مقارنة لهذا المظهر المتكرر في سياقاته وصياغاته المختلفة، ليقف الناقد - وفق هذه النظرة الموضوعية على السمات الثابتة والسمات المتغيرة، ومدى إسهام هذه أو تلك في فنيات النص وجماليته وجدته وطرافته - من ناحية - أو في عمقه وجموده وانحساره دون إحداث الأثر الجمالي، مدعماً ذلك كله بالعلة الموضوعية التي تنتفي معها مظاهر التعسف، وقد كانت معالجة د. سويدان لصورتى التشبيه (الاتان - البقرة) محصورة في قصيدة ليبد وكانهما سمة فردية بدأتاً بهذه القصيدة وانتهيتا بها.

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٢٥.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٢٢٦.

الأخرى: أن الموضوعية العلمية - وبخاصة في الدراسات الأدبية والفنية - لا تدعي لنفسها الكلمة الأخيرة والقول الفصل، لأن هذا الادعاء بصرامته وحزمه يعني أن هذا التحليل هو الأمثل - من جانب - كما يعني أنه اكتنه جوانب السمة أو الظاهرة حتى لم يعد وراءه تساؤل لباحث، والحق أن تساؤلات عديدة تثيرها الظاهرة قد وقفت هذه المعالجة واجمة حيالها.

إن المنهجية العلمية يمكن أن تضع خطوطاً ثابتة فاصلة في العلوم الطبيعية - مثلاً - التي لا مجال فيها للذوق الفردي، ولكنها - في النقد الأدبي - تضع خطوطاً تقريبية، بحيث يغلب أن تتقارب المداخل والإجراءات ثم تتقارب النتائج في أثره، ولكن إذا اختلفت المناهج أو اختلفت أساليب المعالجة في المنهج الواحد من ناقد لآخر، واختلفت النتائج تبعاً لذلك، فإن ذلك لا يعني بالضرورة الحكم بالخطأ على بعض هذه النتائج، وقد أغفل د. سويدان ذلك في مناقشة بعض آراء سابقيه، فلم يتعرض إلى جوهر دراسة د. أبو ديب ولم يقف بحجة ما في وجه القول بفكرة الصراع من أجل الحياة التي قال بها د. العشماوي، وعلى الرغم من زعمنا بأن القصيدة تحتل التأويلين فإن فكرة الصراع من أجل الحياة تظل أكثر تألقاً وثباتاً^(١).

أردنا بتقديم هذا النموذج الذي سبق أن ناقشناه في الدراسة المشار إليها ١٩٩٤م لنؤكد على أن الرؤية البنيوية لم تقدم المنهجية الصارمة التي لا يختلف عليها اثنان من المحللين المنتمين إلى هذه الرؤية، كما ندلل على أن الاختلاف بين ناقلين بنيويين في تأويل ظاهرة واحدة إلى الحد الذي ينفي أحدهما الصواب عن رؤية الآخر ليقوم على رؤية فردية ذاتية تفتقر إلى المنحى الموضوعي المنهجي، وإن كان هذا التدليل - في الوقت نفسه - لا يدخل دخولاً مباشراً في الرؤية التداولية فإنه - على الأقل - يقدم مسوغات الحاجة إلى رؤية تتجاوز الرؤية البنيوية بادعاءاتها الانغلاقية والمنهجية العلمية الصارمة.

(١) د. عيد بلع: ظاهرة الاستقصاء في الشعر الجاهلي، مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية،

ولقد تعرضت السميولوجيا لعدة مراجعات من قِبَل كثير من الباحثين والدارسين، فإذا كانت السميولوجيا عند سوسير قد حصرت اهتمامها في العلاقة بين الدوال والمدلولات فإن عناصر أساسية متصلة باللغة - وفق هذه النظرة السوسيرية - «كانت بمنأى عن المعالجة العلمية التي تنوّر معرفتنا بهذا الجهاز الذي هو اللغة، إن النزوع السوسيري المتمسم بنزعة المحايثة قد أغفل المرجح أو الأشياء التي تحيل عليها الكلمات كما ترك المبهمات أو الإشارات في الظل ولم يلتفت إلى العناصر النصية التي تتخطى الجملة ناهيك عن العناصر النفسية والاجتماعية والثقافية والحضارية التي لا يمكن بدونها التمكن من الفهم المناسب لنسق اللغة»^(١)، وبذلك يتضح جلياً أن رؤية سوسير السميولوجية توقفت عند حدود الدلالة التي تتمثل في العلاقة بين الدال والمدلول، ومن هنا كانت فكرة الانغلاق على تحليل العلاقات الداخلية التي تبنتها الرؤية البنيوية من بعد، ويمثل النحو مركزاً لهذه العلاقات الداخلية بين الدوال في النص.

رابعاً: مأخذ على السميوطيقا البنيوية

يمثل موقف باختين Mikhail Bakhtin ١٩٢٨، ١٩٢٩ م رد فعل مبكراً حاداً ضد لغويات سوسير الموضوعية، فقد حول الاهتمام عن النسق المجرد للغة إلى المنطوقات العينية للأفراد في سياقات اجتماعية بعينها، فنبه إلى حتمية النظرة إلى حوارية للغة، «إذ لا يمكن التقاطها إلا باعتبار توجهها الحتمي تجاه شخص آخر، ولم يعد من الواجب النظر إلى العلامة بوصفها وحدة ثابتة (كإشارة) بقدر ما هي مكون نشط للحديث، تعدله وتغير معناه النغمات، والتقييمات، والتضمينات الاجتماعية المتغيرة التي كثفتها في داخلها في شروط اجتماعية نوعية، وحيث إن تلك التقييمات والتضمينات تتغير باستمرار... فإن العلامة لدى باختين لم تكن تمثل عنصراً محايداً في بنية معطاة بقدر كونها بؤرة للصراع والتناقض، لم يعد الأمر مجرد التساؤل عن ماذا تعني العلامة؟ بل البحث في تاريخها المتنوع... إن اللغة

(١) د. محمد الولي: التواصل والسميوطيقا، مرجع سابق ص ٨٧.

باختصار هي ميدان للنزال الأيديولوجي، وليست نسقاً جامداً، وفي الحقيقة، فإن العلامات هي نفس وسيط الأيديولوجيا حيث لا يمكن أن توجد قيم وأفكار بدونها^(١)، وبذلك تأتي آراء باختين رد فعل على أفكار سوسير والشكلية الروسية معاً في كتابه «المنهج الشكلي في الدرس الأدبي» ١٩٢٨ م، وهي آراء سابقة للتداولية وروافدها وبخاصة نظرية أفعال الكلام التي ظهرت في العقد التالي لمقولات باختين في القرن الماضي، ولكنها لاقت رواجاً جعل منها رد الفعل الأكثر حضوراً على البنيوية فيما بعد، ولكن آراء باختين تأتي حاملة في طيها رد فعل على البنيوية التي راجت وذاعت بعد ذلك.

ولقد عرض دانيال شاندرل في كتابه عن السيميوطيقا عدة قضايا ومواقف تعرضت لها السيميوطيقا في السياق الغربي نتبعتها هنا لنقف على هذه الأبعاد في السياق المعرفي الذي أفرز هذه الأفكار جميعها، أشار شاندرل إلى أن السيميوطيقا قد بدأت تأخذ طريقها في أن تصبح المقاربة الرئيسية في الدراسات الثقافية في أواخر ١٩٦٠ م، وذلك - إلى حد ما - نتيجة لعمل رولان بارت، وبخاصة عندما تُرجمت أعماله الذائعة إلى الإنجليزية مثل مجموعة الأساطير ١٩٥٧ م المتبوعة بعدد كبير من الكتابات تزود الدارسين المتطلعين إلى هذه المقاربة، فلقد صرح بارت ١٩٦٤ م - وفق ما يقول شاندرل - بأن السيميوطيقا تهدف إلى أن تؤخذ في أي نظام من العلامات مهما كانت مادته وحدوده كالصورة والإيماءات والأصوات الموسيقية وسائر الأشياء والتداعيات المعقدة لكل هذه الأشياء، على اعتبار أنه يشكل إرضاء لشعيرة أو عرف أو أدوات ترفيه عامة: إن ذلك يشكل - إن لم يكن لغة - فإنه على الأقل يؤلف أنظمة من المعنى. «بارت ١٩٦٧ م^(٢).

إن مقر السيميوطيقا في بريطانيا قد تأثر بشدة في أعماله في مركز الدراسات الثقافية المعاصرة (CCCS) Contemporary Cultural Studies the Centre for في جامعة برمنجهام Birmingham حين كان المركز تحت إدارة عالم الاجتماع الماركسي الجديد

(١) تيري إيجلتون: مقدمة في نظرية الأدب، مرجع سابق ص ١٤٤ .

(2) Daniel Chandler: Semiotics for Beginners, p.7.

ستيورات هال وكان مديرًا له من (١٩٦٩م حتى ١٩٧٩م) وعلى الرغم من أن السيميوطيقا ربما تكون أقل مركزية الآن في الدراسات الثقافية والدراسات الإعلامية الذائعة - على الأقل بالنسبة لوضعها المبكر وبالنسبة للصيغة البنيوية - فإنها - مع ذلك - ستظل أساسية بالنسبة لكل إنسان في أي مجال ليفهم هذا المجال وما يجب على الأفراد من الدارسين أن يقيموه هو: هل السيميوطيقا نافعة لهم في إلقاء الضوء على أي ظاهرة متصلة بهم؟ وكيف؟ لا شك في أن قضايا كثيرة أثارها التفكير الغربي حول الإجابة عن هذين التساؤلين، فثم تحفظات على التحليل السيميوطيقي وبخاصة شقّه الذي أُطلق عليه السيميوطيقا البنيوية التي تنظر إلى النصوص منغلقة على نفسها، وتُعنى فقط بتحليل العلاقات الداخلية بين العلامات المكونة للنص.

يذهب شاندلر إلى أن مصطلح النص عادة يشير إلى رسالة تم تسجيلها بطريقة ما (كتابية أو تسجيل صوتي أو تسجيل تلفزيوني) لذا فهي رسالة مستقلة في وجودها المادي عن مرسلها ومستقبلها. إن النص هو مجموعة من العلامات (مثل الكلمات والصور والأصوات وأحيانًا الإيماءات) وهذه الرسالة مبنية (ومؤولة) بالإشارة إلى ملاسبات عرفية في نوع أدبي أو وسيط خاص من الاتصال، وإن مصطلح الوسيط قد استُعمل بطرق مختلفة من قِبَل منظرين مختلفين، وربما اشتمل على تصنيفات واسعة من كلام شفهي أو مكتوب أو مطبوع وحديث مذاع، أو تم تأديته خلال وسائل إعلام في أشكال تقنية محددة خلال وسيط محدد (كالتلفزيون أو جريدة أخبار أو مجلات أو كتب أو صور أو فيلم أو جهاز تسجيل)، أو خلال وسائل الاتصال بين الأفراد (الهاتف، الرسائل، الفاكس، البريد الإلكتروني، الفيديو كونفرانس، اجتماع بواسطة الكمبيوتر، اتصالات الدردشة عبر شبكة الاتصالات)، إن بعض المنظرين يصنفون الوسيط طبقًا للقنوات التي تتضمن البصري والسمعي والملموس، وهكذا، والتجربة الإنسانية، وكل تمثيل لخبرة خاضع لأشكال كبح الانفعالات والعواطف من ناحية، وللقدرات المتضمنة في الوسيط، وكل وسيط محكوم بالقنوات التي تنقله، فعلى سبيل المثال حتى في الوسائط المرنة للغة

فإن الكلمات تجعلنا نفشل في محاولتنا لتمثيل بعض الخبرات، ولا نملك حيلة على الإطلاق في تمثيل الرائحة أو اللمس بوسائلنا على نحو متفق عليه، فهناك وسائط وأساليب مختلفة تزودنا بأطر مختلفة للعمل من أجل تمثيل الخبرة وتيسير بعض أشكال التعبير ومنع أشكال أخرى، إن الاختلافات بين الوسائط تقود إميلي بنفينست إلى أن تعلن أن المبدأ الأول لأنظمة السيميوطيقا هو أيضا نفي الترادف، فإننا لا نملك القدرة على أن نقول (نفس الشيء) في الانظمة المؤسسة مع وحدات (وسائط لغوية) مختلفة، على حين يرى هيلمسلف Hejlslev أنه بالتدريب فإن اللغة هي السيميوطيقا التي يمكن ترجمة الأشكال السيميوطيقية الأخرى إليها.

إن الاستعمال اليومي للوسيط بالقياس إلى الشخص الذي يعرف كيف يستعمله على نحو نموذجي، هذا الاستعمال يمر بدون إثارة تساؤلات ودون أن يثير أية إشكاليات، وإنما يمضي طبيعيا تماما ولا يؤدي هذا إلى الدهشة أبدا، إذ نستنبط الوسيط كوسيلة لإنجاز الأهداف المقصود إنجازها اتفاقيا، والوسيط المستعمل على نحو متكرر أو أكثر طلاقة أو على نحو أكثر خفاء أو أكثر وضوحا، هذا الوسيط يميل إلى أن يكون ملائما، وبالنسبة لأكثر الأهداف إمعانا في تكرارها المنتظم فإن الوعي بالوسيط ربما يعوق تأثيره كوسيلة إلى النهاية، وفي الواقع يصبح الأداء نمودجيا عندما يكتسب الوسيط درجة الوضوح التي تملك قدرة كامنة في تأدية وظيفتها الأولية على نحو أعظم.

السيميوطيقا غالبًا يتم توظيفها في تحليل النصوص (هذا على الرغم من أنها قد تكون أكثر ابتعادًا من أي نظام للتحليل النصي) وهنا من المفيد أن نلاحظ أن النص يمكنه أن يتواجد في أي وسيط، وربما يكون لغويًا أو غير لغوي، أو يتحقق فيه المستويان معًا وذلك على الرغم من النزعة اللفظية في هذا التمييز⁽¹⁾.

ويمكننا أن نوضح المقصود بالوسيط اللغوي توضيحًا سهلًا ميسورًا بأنه استعمال اللغة في نقل الخبرة الإنسانية المتحققة لدى فرد أو مجموعة من الأفراد إلى فرد آخر أو

(1) Ibid,p.8.

مجموعة أخرى من الأفراد، فأنت تدرك رائحة نوع معين من العطور فهذه خبرة إنسانية تحققت لك بالتجربة والممارسة الفعلية، ولكن إلى أي حد يمكنك نقل هذه الخبرة عبر اللغة أي باستعمال اللغة إلى إنسان لم يدرك هذه الرائحة بحاسة الشم، أي كيف يمكنك وصف هذه الرائحة باللغة التي تستعملها؟

هناك - بطبيعة الحال - مقاربات للتحليل النصي تختلف عن السيميوطيقا بشكل ملحوظ: التحليل البلاغي، تحليل الخطاب، وتحليل المضمون (المحتوى) «content analysis»، ففي حقل الإعلام ودراسات الاتصال يكون التحليل المضموني منافساً بارزاً للسيميوطيقا بوصفه تحليلاً نصياً، وبينما تنضم السيميوطيقا بانغلاق إلى الدراسات الثقافية فإن التحليل المضموني يؤسس ضمن التقليد السائد لأبحاث علم الاجتماع، وبينما التحليل المضموني يتضمن نظرة إلى تحليل المحتوى الظاهر للنصوص الإعلامية، فإن السيميوطيقا تنشُد تحليل النصوص الإعلامية بوصفها هيكلًا بنائياً كلياً وتتحرى معاني تلميحية مستترة.

إن السيميوطيقا أحياناً كميّة، وغالباً تتضمن رفضاً لكافة المقاربات، إن تكرار حدوث موضوع ما في النص لا يكفي أن يكون سبباً وحيداً في جعله ذا مغزى، إن السيميوطيقيين البنويين structuralist semioticians يولون أكثر اهتمامهم لعلاقة العناصر ببعضها البعض، أما السيميوطيقيون الاجتماعيون فيؤكّدون أهمية المعنى الذي يرتبط به القراء عاطفياً داخل النص.

وبذلك نرى أن السيميوطيقيين المعاصرين لا يدرسون العلامات في عزلة، وإنما بوصفها جزءاً من أنظمة العلاقات السيميوطيقة (وسيط أو وسيلة)، إنهم يدرسون كيف تتكون المعاني بوصفها وجوداً لا يتعلق بالاتصال فحسب وإنما يتعلق أيضاً ببناء الواقع والإبقاء عليه، ومن ثم كان للسيميوطيقا وعلم الدلالة Semantics (السيمانطيقا) اهتمام معروف بمعاني العلامات، ولكن بينما يركز علم الدلالة على ماذا تعني الكلمات، فإن السيميوطيقا تهتم بكيف تعني العلامات؟ أو كيف تؤدي العلامات المعنى؟^(١)

(1) Ibid,p.8.

وبذلك تتحول السميوطيقا من نظرة منغلقة منحسرة دون النظر إلى شيء خارج النص إلى نظرة منفتحة على أبعاد اجتماعية مختلفة ما دامت هذه الأبعاد تفيد في عملية التأويل، ومن هنا يأتي التمييز بين السميوطيقا البنيوية والسميوطيقا الاجتماعية في التفكير الغربي، ليأتي هذا الانفتاح على الأبعاد الاجتماعية خروجًا من أسر الرؤية البنيوية ونظرتها المحايثة المنغلقة.

إنه ثم اتفاق نسبي بين السميوطيقيين أنفسهم بالنسبة إلى مجال السميوطيقا ومنهجها، وبالرغم من أن سوسير Saussure تطلع إلى اليوم الذي أصبح فيه السميوطيقا جزءًا من علوم الاجتماع، فإن تعيين حدود السميوطيقا بوصفها ممارسة نقدية ما تزال نسبيًا قلقة وغير مستقرة بدلًا من أن تكون طريقة تحليلية تامة أو نظرية موحدة.

ثم يعقب دانيال شاندرل على الانتقادات التي وجهت إلى السميوطيقا بقوله: «والنظرة المحايثة فقط هي أن يلاحظ بأن معظم نقد السميوطيقا أخذ شكل النقد الذاتي من أولئك الداخلين ضمن هذا الحقل، ورؤية منظري الأدب لانعكاسات السميوطيقية كانت محاولة ثابتة من قبل الكثير من السميوطيقيين لربط المعاني المضمنة للنظريات الجديدة لتأطير المشروع السميوطيقي، وعلاوة على ذلك، لاحظ المدافعون المعاصرون أنه لا جديد حول التأكيد على البعد الاجتماعي للسميوطيقا، فجدور السميوطيقا الاجتماعية يمكن أن تُتبع إلى العلماء النظريين الأوائل، فلا سوسير ولا بيرس درس الاستعمال الاجتماعي للعلامات، وعلى أية حال فإن سوسير تصور السميوطيقا علمًا يدرس دور العلامات بوصفها جزءًا من الحياة الاجتماعية.

أما بالنسبة إلى بيرس فإن فكرة السيميوزيس Semiosis بوصفها عملية حوارية كانت مركزية في تفكيره، العلامات لا توجد بدون مؤولين، والشفرات السميوطيقية هي بالطبع أعراف اجتماعية، وعلى أية حال، فإنه يجب الإقرار بالتأكيد على البعد الاجتماعي للسميوطيقا في شكل دراسة ممارسات صنع المعاني المحددة، وهي نظرة حديثة نسبيًا

خارج المجالات الأكاديمية المتخصصة، وهي ليست ذائعة - على الرغم من ذلك - في بيانات نشاطات بعض الباحثين السميوطيقيين.

لم تكن السميوطيقا - ويبدو أنه من غير المحتمل على الإطلاق أن تكون - فرعاً معرفياً أكاديمياً منضبطاً بحكم حقها الشخصي، بل تعد الآن على نحو واسع أولية بوصفها أحد أنماط التحليل بين أنماط أخرى بدلاً من كونها علم الأشكال الثقافية^(١).

وقد عرض دانيال شاندرل عدة آراء تنتقد السميوطيقية البنيوية من وجهات نظر متعددة ومختلفة الرؤى، فذهب إلى أن السميوطيقا تنتقد في أغلب الأحيان بأنها استعمارية، فمنذ ظهر من بعض السميوطيقيين أخذها بوصفها تهتم بأي شيء وكل شيء، وقابلة للتطبيق على أي شيء وكل شيء، تتجاوز تقريباً كل انضباط أكاديمي، ويعلق جون ستوروك John Sturrock (١٩٨٦م) بأن امتداد حقل السميوطيقا لتشمل الثقافة كلها، أمر منظور إليه من قِبَل المرتابين فيها على أنه نوع من الإرهاب الفكري Intellectual terrorism.

يتطلب الاختبار التجريبي للدعاءات السميوطيقية طرقاً أخرى، فإن المقاربات السميوطيقية تصنع أنواعاً من الأسئلة الجديرة بالانتباه: فالسميوطيقيون لا يسلطون الضوء على كيفية تأويل الناس للنصوص في خصوصيات سياقها الاجتماعي في الواقع، التي قد تتطلب رؤى إثنوجرافية Ethnographic وظاهراتية Phenomenological.

السميوطيقيون لا يصرون دائماً بقصور تقنياتهم، والسميوطيقا تُقدّم أحياناً بشكل غير ممحص بوصفها أداة عامة، السميوطيقية السوسيرية تستند على نموذج لغوي لكن ليس كل شخص يوافق بأنه يمكن معالجة التصوير الفوتوغرافي والصور المتحركة - على سبيل المثال - بوصفها لغات، ومن ثم أخذ على السميوطيقا أننا نحتاج للتعلم من أجل قراءة الرموز الرسمية للصور الفوتوغرافية والصور السمعية والبصرية لأجهزة الإعلام، فإن تشابه الصور مع الحقيقة الجديرة بالملاحظة ليست مجرد مسألة اتفاق عرف ثقافي:

(1) Ibid,p.9.

إن الأعراف الرسمية تصادف بدرجة كبيرة صورًا ثابتة أو متحركة يجب أن تقدم مقدارًا كبيرًا من الإحساس حتى إلى مشاهد جديد، كما انتقدت أيضًا الطريقة التي بها عالج بعض السيميوطيقيين أي شيء تقريبًا بوصفه رمزًا، بينما تركوا تفاصيل مثل هذه الرموز غامضة (خصوصًا في حالة الرموز الأيديولوجية).

يقدم السيميوطيقيون تحليلاتهم أحيانًا كما لو كانت حسابات علمية موضوعية تمامًا بدلًا من تقبلها بوصفها تفسيرات شخصية، وعلى الرغم من ذلك فإن بضعة سيميوطيقيين يبدوون أكثر شعورًا بحاجة كبيرة لتزويد دليل تجريبي للتفسيرات الخاصة، وكثيرًا من التحليلات السيميوطيقية انطباعية بشكل عام وبلا تحفظ، وغير منظم بشكل واضح، وبعض السيميوطيقيين يبدوون مختارين للأمثلة التي توضح النقاط التي يرغبون في إقرارها، بدلًا من تطبيق التحليل السيميوطيقي على عينة عشوائية عامة، ومن ثم فإن الضرر الرئيسي للسيميوطيقا أنها معتمدة بشدة على مهارة المحلل الفردي.

إن الممارس السيميوطيقي الماهر يمكن أن يقوم بمعالجة هزيلة ولكنهم يصوغون تحليلاتهم الهزيلة هذه في أسلوب معقد ومدع في أغلب الأحيان، وفي بعض الحالات يتراءى التحليل السيميوطيقي لا يتجاوز مجرد إبداء مظهر الإتقان خلال استعمال الرطانة التي لا يتجاوب معها أكثر الناس، ومن هنا يأتي التحليل السيميوطيقي عمليًا مشتملًا على قراءات فردية دائمة، فإذا رأينا تأويلات عدة محللين على نفس النص فإنه يتعذر وجود شاهد على أي مظهر من إجماع الآراء فيما بين السيميوطيقيين المختلفين.

يجعل بضعة سيميوطيقيين استراتيجيتهم واضحة بما فيه الكفاية التحليلية للآخرين لتطبيقها على الأمثلة المستعملة أو على غيرها، تهتم السيميوطيقية البنوية structuralist semiotics بألا تجعل أي نصيب للقراءات البديلة، فهي تفترض أحد أمرين: إما أن تفسيراتهم الخاصة تعكس إجماعًا عامًا، أو أن تفسيراتهم النصية منصبة على بنية العلامة ولا حاجة بها إلى ما يقر بشرعيتها، ولو أن السيميوطيقيين الموجهين اجتماعيًا يصرون على أن استكشاف تفسيرات الناس العملية أساسي في السيميوطيقا.

بعض التحليل السيميوطيقي انتقد بأنه ليس أكثر من نظرة تجريدية نظرية وشكلية قاحلة منشغلة تماماً بالتصنيف، فالسيميوطيقية البنيوية يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الاستجابة الجمالية خلال التركيز على الإطار النظري. فالتحليل السيميوطيقي يُظهر في أغلب الأحيان ميلاً إلى التقليل من قيمة المجال العاطفي، على الرغم من أن دراسة التضمين يجب أن تتضمن الاستكشاف الحساس للفروق الدقيقة العاطفية المتغيرة والشخصية جداً.

في السيميوطيقية البنيوية تكون البؤرة على اللغة Langue بدلاً من الكلام Parole، وفق مصطلحات سوسير Saussure، على الأنظمة الشكلية بدلاً من عمليات الاستعمال والإنتاج، ولقد انصرفت الدراسات البنيوية إلى أن تكون تحليلات نصية خالصة (النصية هنا تعني الانغلاق على النص، كما أشرنا من قبل)، وثم توازن ينشأ عندما يتحرك السيميوطيقيون إلى ما بعد التحليل النصي، فهم بذلك يلحقون أهميات أخرى إلى التحليل النصي.

ومن مقترحات السيميوطيقا أن المعنى قابل للتفسير تماماً من ناحية تحديد التراكيب النصية الداخلية (علاقات العلامات)، ومثل هذا الموقف خاضع للنقد السابق نفسه بوصفه حتمية لغوية، وفي إعطاء الأولوية إلى القوة الحتمية للنظام يمكن أن تُرى على أنها أساس تقليدي محافظ، ومن اليقين الثابت أن السيميوطيقية البنيوية structuralist semiotics لا تنصب على عمليات الإنتاج، أو تفسير المتلقين، أو حتى نيات المؤلف، إنها تتجاهل ممارسات معينة، هياكل مؤسسية، كما تتجاهل السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حتى رولان بارت Barthes الذي يرى أن النصوص تصنف لتشجيع القراءة التي تفضل مصالح الطبقة المهيمنة، يحصر انتباهه في المنظومة النصية الداخلية ولا ينشغل بالسياق الاجتماعي للتفسير.

وتم نقد موجه إلى الوظيفية في البنيوية السيميوطيقية يتحدد في أن الممارسات المادية مثل «قراءة النصوص» يجب أن تتعلق بالعلاقات الاجتماعية التي تقيم سياسة

الممارسة الثقافية، فالوظيفية تعترف بتمكن الحلول الداخلية لمشاكل التصميم، كما أن المقاربات البنيوية تنكر التصميم الاجتماعي، بيد أن النص يجب أن يتعلق بشيء ما غير تركيبه الخاص، وبعبارة أخرى، يجب أن نفسر كيف يجيء ويصبح بناءً، ومن ثم يجب أن نأخذ في حسابنا، ليس فقط: كيف تدل العلامة؟ (بنيويًا)، لكن أيضًا: لماذا تدل؟ (اجتماعيًا)؛ فإن البنيات ليست أسبابًا، وإن العلاقات بين الدوال ومدلولاتها قد تكون وجوديًا *Ontologically* اعتبارية لكنها ليست اعتبارية اجتماعيًا (استعماليًا)، إذ يجب أن نحذر من جعل فكرة العلامة - بوصفها اعتبارية - تدفعنا لتبني أسطورة حياد الوسيط.

كيف نعرف بأن باقة الورد تدل على عاطفة ما لم نعرف أيضًا نية المرسل ورد فعل المستلم، ونوع العلاقة التي يشتركون فيها؟ إذا كانوا أحياء ويقبلون عُرف إهداء الزهور وتقبلها بوصفه مظهرًا للحب الرومانسي، ثم قد نقبل نحن هذا التأويل.

لكن إذا نحن فعلنا هذا، فإننا لا نفعله أيضًا اعتمادًا على قاعدة العلامة، ولكن على العلاقات الاجتماعية التي بمقتضاها نحدد موضع العلامة، إن الورد لربما أيضًا يرسل بوصفه نكتة، أو إهانة، أو علامة امتنان، وهكذا، إنهم قد يشيرون إلى العاطفة من ناحية المرسل، ولكن قد يكون النفور من ناحية المستلم؛ هم قد يبينون علاقات عائلية بين الأجداد والأحفاد بدلًا من علاقات بين الأحياء، وهكذا، بل قد يعنون حتى المضايقة الجنسية^(١).

وبذلك نرى أن أكثر الانتقادات التي وجهت إلى الرؤية السميوطيقية، وبخاصة التي تتسم بالطابع البنيوي، تتعلق بإغفال الجانب السياقي المتعلق بأبعاد اجتماعية وتخطبية تتجاوز حدود النص المنغلق على نفسه، فلا تؤدي الرؤية البنيوية إلى فك كثير من مغاليق النص بإهمال هذه الأبعاد الاجتماعية، ومن ثم يبرز السياق بمستوياته المختلفة بوصفه حتمية مرجعية للفهم والتأويل، وقد كان من أثر هذه المراجعات في الفكر الغربي الالتفات إلى التداولية بوصفها مخرجًا من هذا الانغلاق السميوطيقي البنيوي الذي لم ينجح في

(1) Ibid, p.12.

فك مغاليق النصوص بتقديم رؤية تأويلية صارمة، وبذلك يمكننا القول إنه إذا كان إغفال الأبعاد السياقية والعناصر التداولية من أخطر سلبيات البنيوية بوصفها منهجاً نقدياً يُعنى بتحليل النصوص، نظرًا لما ترتب على ذلك من قصور تحليل العلاقات الداخلية، فإن هذا الإغفال من ناحية أخرى كان أحد أقوى أسباب تقلص الرؤية البنيوية.

ولكن على الرغم من هذه المثالب التي نراها في البنيوية، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجّهت إليها في الفكر الغربي نفسه، بل من البنيويين أنفسهم، فإن هذا لا يعني أنها كانت ضرباً من الهذيان المعرفي غير المسئول، فثم نقاط مضيئة ما تزال صالحة للاستثمار منها ما أشار إليه بارت إذ يقرر «أن أهم تطور طرأ على التأسيس النظري للمعرفة في القرن العشرين مع ظهور البنيوية تمثل في اكتشاف عدة نتائج، من أهمها: أن العلامة لا تحيل على شيء جاهز ولا ترتبط بمراجع خارجي ثابت ترتد إليه، وأن ما يكسبها قيمة ويحدد من اللغة دلالتها إنما يكمن رأساً في نظم العلاقات السياقية والجدولية القائمة بينها وبين وحدات أخرى منتمة إلى جهاز لغوي واحد، ومن ثم نشأ مفهوم النظام ونظّر له على نطاق واسع»^(١)، بيد أن السياق هنا لا يقصد به السياق الاجتماعي أو الخارجي المتعلق بظروف وملابسات الخطاب، ولكنه سياق لغوي ينحصر في استعمالات العلامة اللغوية، يضاف إلى هذا أن دعوة البنيوية إلى الانغلاق على النص وتحليل علاقات بنياته الداخلية، قد حدّت من الرؤى التي انصرفت انصرافاً تاماً عن النص إلى الظروف الخارجية من سياسية واجتماعية ونفسية وغير ذلك، إلى حد جاءت بعض المعالجات معه وكأنها تتخذ من النص مجرد وثيقة سياسية أو اجتماعية أو نفسية.

إنها تلاقيات وتنافرات ربما أنبأ عنها الظهور الأول للسميوطيقا البنيوية بما تضمنته من قطيعة مع النقد الأدبي من عدة طرق، على حين ظلت مرتهلة لديه بعدة طرق أخرى؛ لأن حقائق متعددة عن النص اللغوي وجنسه والسلطة السياسية، وما إلى ذلك قد تشبكت

(١) د. محمد الناصر العجيمي: النقد العربي الحديث، مرجع سابق ص ٧٦، ٧٧.

- فيما يقول إيجلتون - في أحبولة الخطاب بصورة لا فكاك منها، بل إن هواجس انغلاق النص على علاقاته الداخلية ظلت هواجس مألوفة لدى الأكاديميين، ومن ثم يتساءل إيجلتون: ما هي الشروط السياسية التي تحدد هذا الاحتلال المتطرف للغة ذاتها لمكان الصدارة؟ وهل كانت الرؤية البنيوية للنص الأدبي على أنه نسق مغلق تختلف كثيراً حقاً عن تناول النقد الجديد له على أنه موضوع معزول؟ وماذا حدث لمفهوم الأدب باعتباره ممارسة اجتماعية وشكلا من الإنتاج لا يستنفده المنتج نفسه بالضرورة؟ ثم يعقب باختين بأن البنيوية استطاعت تشريح ذلك المنتج لكنها رفضت البحث عن الشروط المادية لإنتاجه، حيث إن ذلك قد يعني الاستسلام لأسطورة وجود مصدر له، ثم يعود إيجلتون للتساؤل: ألم يكن تأكيد البنيوية على الطبيعة المتكاملة لنسق من العلامات نسخة أخرى من العمل بوصفه وحدة عضوية؟^(١)، إنها تنافرات وتلاقيات حملت في طيها جميعها بذور انهيار البنيوية، ففي تلاقياتها ذوبان في الكائن المستقر من الرؤى السالفة، وفي تنافراتها تحدٍ لطبائع الأشياء القائمة بالقوة والفعل، وذلك ما لم تستطع البنيوية الإطاحة برواسخه فتحطمت دونها.

ويمكننا هنا الاستعانة ببعض المواقف التراثية التي تأتي لنا بمثابة التسويغ السياقي لفهم بعض مقولات البنيوية في تلاقياتها وتنافراتها، ومن أهمها فكرة العلاقات الداخلية بين العناصر اللغوية المكونة للنص، وقد جدَّ غير واحد من المحدثين في محاولة ربط مقولات عبد القاهر الجرجاني بمقولات سوسير تحديداً، وربما جاء هذا الربط في تصريح مبكر حاد للدكتور محمد مندور ١٩٤٨م في قوله: «مذهب عبد القاهر هو أصح وأحدث ما وصل إليه علم اللغة في أوروبا لأيامنا هذه، هو مذهب العالم السويسري الثبت فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure الذي توفي سنة ١٩١٣م، ...، لقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات Systeme de rapports»^(٢)

(١) تيري إيجلتون: مقدمة في نظرية الأدب، مرجع سابق ص ١٣٨.

(٢) د. محمد مندور: النقد المنهجي، ط نهضة مصر ١٩٩٦م ص ٤٢٩: ٤٦٥.

وستقف هنا على نموذجين لعبد القاهر أحدهما يختص بتحليل العلاقات الداخلية بين الجمل في اتساقها وانسجامها والآخر يختص بالقراءة الاستردادية التي تعد فرعاً على هذا الأصل المتمثل في العلاقات، ولكنها تُعد من استدراقات ريفاتير على التحليل البنيوي.

أما ما يختص بالعلاقات عند عبد القاهر فيتضح في قوله في غير موضع من كتابه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز بالنسق، ويعني بالنسق نظام العلاقات الداخلية في النص، بين الكلمات في تكوين الجمل، وبين الجمل في تكوين النص، ونقف على نموذج لهذا في تحليله لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيْهَا أَنهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ ﴾ (يونس ٤٢)، فيلفت عبد القاهر إلى التشبيه و«كيف كثرت الجمل فيه حتى إنك ترى في هذه الآية عشر جمل إذا فصلت، وهي وإن كان قد دخل بعضها في بعض حتى كأنها جملة واحدة، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون صور الجمل معنا حاصلة تشير إليها واحدة واحدة، ثم إن الشبه منتزع من مجموعها، من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، وإفراد شطر من شطر، حتى إنك لو حذف منها جملة واحدة من أي موضع كان، أخل ذلك بالمعنى من التشبيه، ولا ينبغي أن تعد الجمل في هذا النحو بعد التشبيهات التي يضم بعضها إلى بعض، والأغراض الكثيرة التي كل واحد منها منفرد بنفسه، بل بعد جمل تنسق ثانية منها على أولى، وثالثة على ثانية، وهكذا، فإن ما كان من هذا الجنس لم تترتب فيه الجمل ترتيباً مخصوصاً حتى يجب أن تكون هذه سابقةً وتلك تالية والثالثة بعدهما»، وهذا بخلاف أن تأتي الجمل مترابطة لا يضبطها نظام من العلاقات «ألا ترى أنك إذا قلت: زيد كالأسد بأساً، والبحر جوداً، والسيف مضاءً، والبدر بهاء، لم يجب عليك أن تحفظ في هذه التشبيهات نظاماً مخصوصاً؟ بل لو بدأت بالبدر وتشبيهه به في الحسن، وأخرت تشبيهه بالأسد في الشجاعة، كان المعنى بحاله، وقوله:

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوَجُوهُ دَنَا نَيْرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ

إنما يجبُ حُفْظُ هذا الترتيب فيها لأجل الشُّعر «أي لأجل إقامة الوزن الشعري، إذ يمكن تغيير هذا الترتيب بتقديم جملة على جملة، دون أن يختل المعنى، وهذا ما لا يقبل في الجمل في الآية، «فأما أن تكون هذه الجمل متداخلةً كتداخل الجمل في الآية، وواجباً فيها أن يكون لها نَسَقٌ مخصوص كالنسق في الأشياء إذا رُتِّبَ ترتيباً مخصوصاً كان لمجموعها صورةٌ خاصَّةٌ مقرَّرة فلا»^(١)، فالتشبيه في الآية وفق رؤية عبد القاهر لا يتكون من أجزاء ولكنه يتكون من أعضاء، يجمع بينها علاقة بنيوية خالصة تعني وفق الرؤية البنيوية أن النص بنيوياً (نسق وصورة خاصة) تختلف عن مجموعها في غير هذه الصورة الخاصة.

لكننا نؤكد على مغايرة رؤية عبد القاهر للرؤية البنيوية في منطلقاتها وغاياتها، وإن اتفقت الرؤيتان في تحليل العلاقات الداخلية، والنموذج التالي يبين نفاذ رؤية عبد القاهر في تحليل العلاقات إلى ما هو أبعد من رؤية البنيوية، وذلك بنفاذه في تحليل العلاقات إلى القراءة الاستراتيجية الكاشفة عن مزيد من العلاقات، فيجده عند عبد القاهر إذا تأملنا موقفه من القول بزيادة القيود وزيادة الفائدة، وينطلق عبد القاهر في هذه الفكرة من إنتاج العلاقات العضوية الداخلية بين العلامات لدلالات لا تنتجها المكونات النحوية معزولة عن ارتباطاتها بمكونات نحوية أخرى، فقد تنبه عبد القاهر إلى أن زيادة العلاقات يترتب عليها تغيير في المعنى لافتاً إلى أن الزيادة في التركيب النحوي تغيير في المعنى وليست زيادة فيه، يقول:

«ومما ينبغي أن يُحصَّل في هذا الباب، أنهم قد أصَّلوا في (المفعول) وكل ما زاد على جزئي الجملة، أنه يكون زيادة في الفائدة وقد يتخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم، أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزئي الجملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة، حتى يُتصور أن يكون فائدة على حدة، وهو ما لا يُعقل، إذ لا يُتصور

(١) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ط٣، القاهرة ١٩٧٩م ص ٨٣.

في (زيد) من قولك: ضربت زيداً أن يكون شيئاً برأسه، حتى تكون بتعديتك (ضربت) إليه قد ضمنت فائدة إلى أخرى، وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن يُعلم أن الحقيقة في هذا: أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذي كان، وأن وزن الفعل قد عُدي إلى مفعول معه، وقد أُطلق فلم يُقصد به إلى مفعول دون مفعول، ووزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه، كقولك: جاءني رجل ظريف، مع قولك: جاءني رجل، في أنك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة، ولكن كمن يريد هاهنا شيئاً وهناك شيئاً آخر، فإذا قلت: ضربت زيداً، كان المعنى غيره إذا قلت: ضربت، ولم تزد زيداً.

وهكذا يكون الأمر أبداً، كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان ومن أجل ذلك صَاحَ المجازاة بالفعل الواحد، إذا أتى به مطلقاً في الشرط، ومُعَدَّى إلى شيء في الجزاء، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ (الإسراء ٧)، وقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ (الشعراء ١٣٠)، مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء، من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مسبباً، وأنه محال أن يكون الشيء سبباً لنفسه، فلولا أن المعنى في أحسنتم الثانية، غير المعنى في الأولى، وأنها في حكم فعل ثان، لما ساغ ذلك... أنك ترى البيت قد استحسنته الناس وقضوا لقاتله بالفضل فيه، وبأنه الذي غاص على معناه بفكره، وأنه أبو عُذره، ثم لا ترى ذلك الحسن وتلك الغرابة كانا، إلا لما بناه على الجملة دون نفس الجملة، ومثال ذلك قول الفرزدق:

وما حملت أمٌ امرئٍ في ضلوعها أعتق من الجاني عليها هجائياً

فلولا أن معنى الجملة يصير بالبناء عليها شيئاً غير الذي كان، ويتغير في ذاته، لكان محالاً أن يكون البيت بحيث تراه من الحسن والمزية، وأن يكون خاصاً بالفرزدق، وأن يُقضى له بالسبق إليه، إذ ليس في الجملة التي بنى عليها ما يوجب شيئاً من ذلك فاعرفه.

والنكتة التي يجب أن تُراعى في هذا: أنه لا تتبين لك صورة المعنى الذي هو معنى

الفرزدق، إلا عند آخر حرف من البيت، حتى إن قطعت عنه قوله (هجائيا) بل (الياء) التي هي ضمير الفرزدق، لم يكن الذي تعقله منه مما أَرادَه الفرزدق بسبيل؛ لأنَّ غرضه تهويل أمر هجائه، والتحذير منه، وأن من عَرَّضَ أُمَّهَ له، كان قد عَرَّضَها لأعظم ما يكون من الشر^(١)، ومهما كانت هذه الإشارات خفية متوارية بين عشرات القضايا والنظريات فإنها تدل - بلا شك - على سبق إلى إدراك مبكر للفوارق بين الرؤيتين النحوية والبلاغية في التراث البلاغي على المستويين النظري والتطبيقي.

ولكن على الرغم من سبق عبد القاهر إلى هذه الملاحظة فإن بعض المحدثين يُصر على فكرة زيادة الفائدة فيما يتعلق بزيادة القيود في التركيب النحوي، فيذكر المراغي أن زيادة القيود في التركيب النحوي إنما تكون: «لزيادة الفائدة، وتقويتها لدى السامع»^(٢)، وتابعه آخرون في أن القول بزيادة الفائدة سبق نحوي، ويد من أيادي النحو التي لا تُحصى على الدرس البلاغي^(٣)، يأتي ذلك في فترة متأخرة من القرن العشرين (د. أحمد سعد محمد) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، ١٩٩٠ على الرغم من تنبه الرؤية البلاغية عند المتقدمين من الباحثين إلى الفروق الواضحة بين ما يدخل في النحو وما يدخل في البلاغة من هذه القيود النحوية، فقد التفت عبد المتعال الصعيدي (١٩٣٦ م) إلى أن التقييد «يكون بالمفاعيل ونحوها من الفضلات، وبالنعت وغيره من التوابع، وبالشرط لأنه قيد في الجواب، فإذا قلت: إن جئتني أكرمك، كان معنى هذا أكرمك وقت مجيئك، أما الإطلاق فترك التقييد بذلك كله، ولكل منهما مقامات تقتضيه، ولكن يجب أن نبه هنا إلى أمر غفل علماء هذا الفن عنه، فجاء كلامهم فيه أقرب إلى علم النحو منه إلى علم المعاني، وهذا الأمر هو أن التقييد والإطلاق يرجعان في الحقيقة إلى اعتبار الذكر والحذف، فإذا فهمناهما

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط ٢ الخانجي، القاهرة ١٩٨٩ م ص ٥٣٣ - ٥٣٥.

(٢) أحمد مصطفى المراغي: علوم البلاغة، ط ٣ المكتبة العربية، القاهرة (بدون تاريخ)، ص ١٣٥.

(٣) د. أحمد سعد محمد: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٠ م ص ١٩٧.

على هذا الوجه أمكننا أن نعرف من اعتباراتهما ما يرجع إلى هذا العلم وما يرجع منها إلى علم النحو، وإذن لا يكون التقييد بذلك وترك التقييد به وجهين من وجوه البلاغة إلا عند قيام القرينة فيهما»^(١)، وقد تناول أمثلة كثيرة على هذه الفكرة، ففرق ما يكون من البلاغة وما لا يكون منها في التقييد بالمفاعيل، والتقييد بالتوابع وبحروف الجر وبالشرط^(٢)، وما التقييد هنا سوى أحد مظاهر إكراهات علاقات التراكيب النحوية، التي تتوافق توافقاً تاماً مع الرؤية البنيوية في انحصارها في تحليل العلاقات الداخلية على الرغم من تباين المنطلقات بين الرؤيتين، وعلى الرغم من أن عبد القاهر لا يتنكر للسياق شأن البنيوية، وعلى الرغم من نفاذ رؤية عبد القاهر في تحليل العلاقات إلى القراءة الاسترجاعية الكاشفة عن مزيد من العلاقات التي كانت من مآخذ ريفاتير على التحليل البنيوي كما يكشف الموقف التالي لريفاتير من نموذج رومان جاكوبسون وكلود ليفي شتراوس في التحليل البنيوي، لتساءل: هل أدرك عبد القاهر ما فات البنيوية بشأن السياق الخارجي، والسياق الداخلي بالتفاتة إلى القراءة الاسترجاعية التي قال بها - فيما بعد - ريفاتير؟

نستحضر هنا ما ذكره تيري إيجلتون عن النموذج الذي قام به رومان جاكوبسون وكلود ليفي شتراوس في تحليلهما لقصيدة القطط لبودلير ١٩٦٢م، وما كان من تعليق ريفاتير على التحليل البنيوي الذي قاما به، والنقد الذي وجهه لهذه المحاولة يتحدد فيما يلي:

- بعض البنيات التي حددها لا بد أن تكون غير محسوسة حتى لأكثر القراء انتباهاً -
 - إن التحليل لم يول التفاتاً لعملية القراءة، فقد تناول النص تزامنياً، كموضوع في الفضاء بدلاً من تناوله كحركة في الزمن.

إن معنى بعينه في قصيدة سيجعلنا نراجع بطريقة استرجاعية ما عرفناه فعلاً، فالكلمة

(١) عبد المتعال الصعيدي: البلاغة العالية، ط ٢ مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩١م، ص ٩١، ٩٢.
 (٢) د. عيد بلع: سلطة الجذور الأثر السلبلي للنحو على الدرس البلاغي، مجلة فصول، القاهرة، عدد ٦٠ صيف وخريف ٢٠٠٢م ص ٨٧ - ١٠٠.

أو الصورة المكررة لا تعني نفس ما عنته في المرة الأولى، وذلك راجع إلى ذات حقيقة أنها تكرر، ولا تقع حادثة مرتين؛ لأنها على وجه الدقة قد وقعت مرة بالفعل.

- أغفلت الدراسة تضمينات محورية معينة للكلمات لا يمكن للمرء أن يتعرف عليها إلا بالانتقال إلى خارج النص نفسه، إلى الشفرات الثقافية والاجتماعية التي يحاكيها، وهذا الانتقال - بالطبع - تحظره الافتراضات البنيوية للمؤلفين.

- إنهما - بالطريقة البنيوية الحقيقية - يتناولان القصيدة باعتبارها لغة، أما ريفاتير فإنه بلجوه إلى عملية القراءة وإلى الوضع الثقافي الذي يتم فيه إدراك العمل، قد قطع شوطاً باتجاه النظر إليها على أنها خطاب^(١).

فيما عدا المؤاخذة الأولى التي تعد من الإدراك الذاتي للمحللين وليست من مقومات المنهج بأدواته وإجراءاته، نجد أن مؤاخذات ريفاتير - بعد ذلك - تنصرف إلى الأبعاد السياقية الخارجية المتمثلة في الإحالات الخارجية للشفرات بوصفها شفرات ثقافية واجتماعية، والداخلية المتمثلة في القراءة الاسترجاعية تلك التي أشرنا من قبل إلى التفات عبد القاهر الجرجاني لها في ممارسته التحليلية التي ذكرناها، وليكن مأخذ ريفاتير خير ما ننهي به الحديث عن المآخذ على البنيوية التي أدت إلى تراجعها، ولكن يبقى السؤال عن التناول العربي للبنيوية، وإلى أي حد كان بعض النقاد العرب بنيويين أكثر من البنيويين، وإلى أي حد كان المنهج البنيوي ادعاءً؟

نؤكد من جديد على أن البنيوية في انغلاقها على النص تنكرت للموضوع الواقعي للعمل الأدبي، كما تنكرت للذات الإنسانية، فالعمل لا يشير إلى موضوع، وليس تعبيراً عن ذات فردية، إن الذات الفردية قد تمت تصنيفيتها بالفعل عند البنيويين^(٢)، كما نؤكد على أن منحها هذا حمل معاول هدمها والتنكر لها.

(١) تيري إيجلتون: مقدمة في نظرية الأدب، مرجع سابق ص ١٤٣.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٣٩.

وتأتي التداولية رد فعل على هذه الصرامة الزائدة في البنيوية المتعلقة بالنظرية، وبذلك تأتي التداولية بوصفها اتجاهًا ذاع وانتشر في مرحلة ما بعد البنيوية متعارضة مع مبدئين أساسيين في البنيوية: مبدأ صرامة النظرية بالتحليل اللغوي، ومبدأ انغلاق النص على نفسه وعدم الالتفات للأبعاد السياقية، وبذلك أصبحت رد فعل «لكثرة التنظيرات التي ازدهرت في تلك المرحلة، فقد رأى مجموعة من الفلاسفة والنقاد أن ما يعرف بـ «النظرية» - ويقصدون أية تركيبة معرفية لغوية تدّعي صفة النظرية - إنما جاءت نتيجة محاولة خاطئة في المقام الأول لتفرض معايير تفسيرية أو تقويمية كلية على ظواهر تستعصي طبيعتها العددية والمنتوعة على الاختزال في أنموذج تفسيري أو تقويمي أو تحليلي واحد، وهو ما تسعى النظريات عادة إلى تحقيقه، ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك البنيوية والماركسية اللتان تحاولان بصرامة منهجية إعطاء تفسيرات واضحة بل وآلية لظواهر ثقافية وأدبية متباينة إلى حد التنبؤ بما سيحدث لظاهرة ما»^(١).

وإذا كان ثم التفات إلى السياق في بعض الممارسات البنيوية فإن هذا السياق له مفهومه الخاص عند البنيويين، فالبنية عندهم «كيان خاص ذات ارتباطات داخلية، وإذا كان هناك نظام وراء كل دعوى، فالسياق ليس سوى ممر من نظام إلى آخر، وهو ممر غير مكوّن ولكنه عائد من الرسوخ المكتسبة من النظام الثاني بمقتضى التفاعلات المترامنة كلياً»^(٢)، وبذلك تولي البنيوية اهتمامها لتحليل لغة النص دون الاهتمام بالعناصر الخارجية، على حين يذهب المعارضون من تداولين وغير تداولين إلى أن دراسة الأدب ينبغي أن تأخذ في حسابها علاقته مع حياة المؤلف وظروف العصر^(٣)، بل لقد «أدرك

(١) د. ميجان الرويلي، د. سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق ص ٨٩.

(٢) جان بياجيه: البنيوية، ترجمة عارف منيمنة، وبشير أوبري، ط ٣ منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٢، ص ٦٧.

(٣) جيزيل فالانسي: النقد النصي، ترجمة د. رضوان ظاظا، ضمن كتاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبي عالم المعرفة، الكويت عدد ٢٢١، مايو ١٩٩٧، ص ٢١٣.

البنويون بعد خبرة أعوام أخطار النصية المجحفة، لذلك تأسس فكر التجاوز بنقد التجربة السالفة استنادًا إلى الجماليات والفينومينولوجيا والتأويلية والتداولية^(١)، وقد أخذت محاربة مبدأ إغلاق النص البنيوية أشكالاً مختلفة في دراسات كثيرة «فالخروج عن المنهج البنيوي إنما هو خروج إلى حركة الكلام والحياة مقابل النموذج السكوني للثنائية البنيوية، ومن ثم رفض ج. كوهين Cohen فكرة إغلاق النص الخطيرة، وذلك باسم الشعر الحي أيضًا مقابل البنيوية الميتة: يلوح في أفق الشعرية البنيوية شبح الآلة المخيف، ولقد كان مشروع كوهين، ومنذ كتابه - بنية اللغة الشعرية - تحطيم إغلاق النص»^(٢).

ولكن تبقى التداولية هي التي تمثل في ذلك رد الفعل المنهجي المنظم على هذه المنطلقات البنيوية، يقول فيرستشيرين J. Verschueren «إن اتجاهات البنيوية اشتملت على رؤية اللغة على أنها نظام ذاتي ترتبط فيه كل العناصر وظيفيًا ببعضها البعض، وتشتق مغزاها كلية من العلاقات الوظيفية بالعناصر الأخرى، ومن ناحية أخرى تؤكد التداولية على الترابط الوظيفي بين اللغة وجوانب الحياة الإنسانية الأخرى، وبسبب عدم إدراك المغزى الكامل لهذا، فإن وظيفة البنيوي تظل في الغالب آلية وتسمح لجوانب محددة من المعنى أن تظهر، فقط هامشيًا، بينما تعطيها التداولية دورًا مركزيًا، ومع هذا يجب أن نكون حريصين ألا نطبق ذلك على كل البنيويين»^(٣).

وبذلك يتضح موقف الرؤية التداولية من مبدأي البنيوية المنطلقين من الانغلاق في التحليل على العلاقات الداخلية للنص، لتأتي التداولية فتحًا لانغلاق النص يقتضي الإفادة من الملابس السياقية في التحليل المتجاوز للرؤية اللسانية، ويلفت جان فرانسوا ليوتار (١٩٧٩) في كتابه «الوضع ما بعد الحداثي» إلى أن البعد التداولي يرتبط ارتباطًا

(١) مصطفى كيلاني: إبدالات المبحث النقدي الأدبي المعاصر ومشكلات الاستقبال العربي، منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول للنقد الأدبي، القاهرة ١٩٩٧م ج ٢ ص ٩١.

(٢) جيزيل فالانسي: النقد النصي، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(3) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, p. 9.

وثيقاً بالمعرفة وإنتاج المعرفة الجديدة، إذ يتم عرض هذه المعرفة الجديدة في قالب لغوي دائماً، ومن ثم تبقى الحجة منقولة عبر وسيط لغوي، وليس إقرار هذه المعرفة الجديدة سوى إذعان للحجة المصاغة لغوياً، ومن ثم يكون الكلام عنده نمطاً خاصاً من الصراع «فأن تتكلم يعني أن تقا، بمعنى اللعب، وأفعال الكلام تندرج تحت تناحيات عامة، ولا يعني هذا بالضرورة أن المرء يلعب لكي يكسب، إذ يمكن بنقله لمجرد لذة ابتكارها، وهل هناك شيء آخر في جهد ملاحقة اللغة الذي يتولاه الكلام الشعبي والأدب؟ تنشأ بهجة فائقة من الابتكار اللانهائي لانعطافات الجملة، والكلمات والمعاني لتلك العملية التي تكمن خلف تطور اللغة على مستوى الكلام، لكن لا شك أن هذه اللذة نفسها تتوقف على إحساس بالنجاح الذي أحرز على حساب خصم، خصم واحد على الأقل، وخصم خطي: هو اللغة المقبولة، أو التضمين»^(١).

وتم موقف للعالم الناقد د. مصطفى ناصف يجدر بالتسجيل والانتباه من رؤى الانغلاق على التكوين اللغوي للنص في عملية التحليل، فعلى الرغم من أن د. مصطفى ناصف لم يتعرض لمصطلح التداولية، ولم يرجع في كتابه «اللغة والتفسير والتواصل ١٩٩٥ م» إلى مراجع التداولية، فإنه قد عالج فكرة الملابس الخارجية للنص بوصفها رد فعل على المناهج والنظريات اللغوية التي تجعل من النص وحدة لغوية منغلقة على ذاتها، فهو يصف فكرة التحليل الداخلي وانغلاق النص على عناصره اللغوية بأنها العالم الوهمي المكتفي بذاته، ويشير إلى أنه أساس ما يسمى باسم البنائية والسيميولوجية^(٢)، ويذهب محذراً من مغبة هذا الانغلاق بقوله: «إذا أغلقنا الباب وحاولنا أن نشرح اللغة من داخلها، كما يقال، فسوف يفوتنا علم كثير، سوف يفوتنا هذا التنبيه النبيل إلى أن كل ظاهرة أسلوبية تحقق وظائف اجتماعية، وأنا أو من أن اللغة ليست نظاماً مغلقاً على نفسه، وأن تطوراتها

(١) جان فرانسوا ليوتار: الوضع ما بعد الحداثي، ترجمة أحمد حسان، دار شرقيات القاهرة ١٩٩٤،

(٢) د. مصطفى ناصف: اللغة والتفسير والتواصل، عالم المعرفة، الكويت عدد يناير ١٩٩٥ م ص ٢٣٥.

لا يمكن أن تشرح شرحاً مناسباً إذا تجاهلنا موقفنا من المجتمع، كل ظاهرة أسلوبية هي من بعض الوجوه موقف، واختيارات اللغة لا تشرح بمعزل عن سائر اختيارات الحياة^(١).

ويذهب إلى أنه ربما كان هذا التصور نموذجاً لكثير من عمليات التنظير الحديثة التي لا يوثق بها مستنداً إلى آراء ريتشاردز التي يرفض فيها الفصل بين الجمل والموقف، وأن دراسة الجمل نحوياً بمعزل عن المواقف التي قيلت فيها لا يقف بالمفسر على المعنى، بل يجب أن يفحص المعنى من خلال اللغة والمواقف في آن واحد «فالتمييز بين الموقف واللغة يفوتنا كثيراً، ويجب أن نبرأ من تصور العلاقات البسيطة المباشرة بينهما، هناك فرق معين بين القول المنطوق والموقف، ولكن طرق الارتباط بينهما تحتاج إلى تحليل وأساليب متطورة، والقول الذي نقوله هو اختيار معين من بين اختيارات بديلة لا تتضح من داخل اللغة، نحن ننسى أن المعنى يتألف من جزأين هما اللغة والموقف، ...، ويبدو تجاهل هذا التمييز حينما نرى غير قليل من اللغويين المحدثين يزعمون أن وصف المعنى مرتبط بالقوالب الداخلية للغة وحدها، وهكذا يتصور هؤلاء الباحثون أن نشاط اللغة يمكن أن يفهم بمعزل عن مواقف في خارجها»^(٢)، وهو في هذا يتفق تمام الاتفاق مع الرؤية التداولية التي لم تثق في المعنى النحوي وجعلته مجرد خطوة في طريق التحليل التداولي الواسع.

إن المرور من البنيوية إلى ما بعد البنيوية إنما هو انتقال من القراءة الوصفية الخالصة التي تعتمد النص لفهم تركيبه الداخلي الخاص إلى قراءة التأويل المشروط بالوصية وما يتعلق بها من ملاسبات خارجية للكشف «عن أدق آليات اشتغاله الدلالي، وكما تشهد السيمانطيقا على هذا التحول الخطير في وعي القراءة الخاصة بالنص الأدبي مواصلة لنهج المباحث السيميولوجية، تسهم الهرمنيوطيقا الحديثة والتداولية - وقد طورت المباحث اللسانية - في توسيع آفاق القراءة، وتنويع وسائلها، وتعميق محصل نتائجها النظرية

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٣١.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٢٣٧.

والإجرائية، وينتج عن الاختلاف بين السيمانطيقا والهرمينوطيقا والتداولية ثراء معرفي هدم أسطورة العلموية وانتصر للقراء وحرية الفكر الناقد»^(١).

وتتلاقى بعض أفكار ريتشاردز مع وجهات نظر التداولية الحديثة في معارضة الاقتصار في استنباط المعنى من داخل اللغة فحسب، ويفرق د. مصطفى ناصف بين موقف ريتشاردز وموقف دي سوسير وما انبنى عليه من فكرة الثنائيات الضدية، أما الموقف الضدي لريتشاردز فيستنكر أن يُستوضح نشاط اللغة بهذا الأسلوب اليسير «ومن ثم أدخل في تقدير المعنى اعتبارات خارجية - بوجه ما - مثل علاقة المتكلم بالمخاطب، ومقصد المتكلم، وعلاقة المتكلم بموضوعه»^(٢)، وليس ثم شك في أن هذه العناصر الخارجية تتلاقى مع جوهر فكرة التداولية في تعارضها مع فكرة الانغلاق على النظام الداخلي للغة النص، بل إن النظريات والرؤى المتوافقة مع التداولية في مقارنة الظاهرة اللغوية كثيرة متعددة بتعدد أوجه التلاقي التي تصل إلى حد التداخل أحياناً، وتتمثل في نظريتي السياق وأفعال الكلام.

ومن ثم كانت معارضة التداولية للبنوية - في جانب من جوانبها - إنما هي معارضة لصرامة النظرية، ومن هنا جاء التصريح بمعارضة النظرية صريحاً في معالجات بعض المحدثين في أوائل الثمانينيات حيث «نشر الأمريكيان ستيفن ناب knapp و والتر مايكيلس michaels مقالة عنوانها «ضد النظرية» (١٩٨٢ م) و صفا فيها النظرية بأنها (محاولة للسيطرة على تفاسير نصوص مختلفة بالاستعانة بنظرية عامة للتفسير)، وهذا غير ممكن كما يقول المؤلفان، لأنه يستحيل (التحكم بالممارسة من خارجها). ذلك أن الإنسان، كما يقول ستانلي فش، وهو أحد أشهر أصحاب هذا الاتجاه، واقع دائماً ضمن الممارسة والظروف أو «موضوع»، والنصوص التي تحتاج تفسيراً وقراءة أكثر تفرداً أكبر من أن تحتويها نظرية هرمنيوطيقية أو تفسيرية واحدة.»^(٣).

(١) مصطفى كيلاني: إبدالات البحث النقدي الأدبي المعاصر، مرجع سابق جـ ٢ ص ٩١، ٩٢.

(٢) د. مصطفى ناصف: اللغة والتفسير والتواصل، مرجع سابق ص ٢٤٢.

(٣) د. ميجان الرويلي، د. سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق ٨٩.

لقد كانت سميولوجية سوسير بامتداداتها البنيوية دعوة انغلاق على النص وتنكر لكل ما عداه من موضوعه الخارجي ومؤلفه، ومن ثم كانت دعوة للتنكر لأي عنصر خارج اللغة من شأنه أن يعين أو يتدخل في عملية التفسير والتأويل، وهي بهذه التناقضات كانت الباعث الأول للأفكار المضادة والرؤى المتعارضة، تؤكد بذلك على أنه ليست هناك فكرة بلا قيمة حتى لو طرح بعد زمن طال أو قصر، فهي خبرة إنسانية تمثل حراكًا للعقل البشري، أو انبثق عنها حراك متوافق لهذا العقل، أو تولد عنها حراك مضاد.

فما نراه من أفكار صائبة إنما هي مدينة بوجودها للأفكار البائدة التي حفزت وجودها - ربما بغير قصد - فإن الفكرة الصحيحة التي تنشأ رد فعل على الفكرة الخطأ لم تولد في فراغ، بل إن الفكرة الأولى - على الرغم مما يمكن أن تحوي من سلبيات - تمثل الجذر الأول والأعمق للفكرة الوليدة، ربما أصبح لنا أن نقول بأن التداولية برؤاها المتعارضة وروافدها وامتداداتها وتلاقياتها مع نظريات ورؤى متوافقة مدينة لجذرها الأول المتمثل في سميولوجية سوسير وامتداداتها البنيوية.

الفصل الثاني من الانفتاح التأويلي عند بيرس إلى تداولية موريس

- تشارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Peirce (١٨٣٩ - ١٩١٤)

سميوطيقا بيرس تمثل التوأم لسميولوجيا سوسير ولكنها تختلف عنها اختلافات جوهرية إلى حدٍ نرى معه أنه: بينما كانت سميولوجيا سوسير الموقف الضدي من التداولية جاءت سميوطيقا بيرس حبلية بأفكار حملت في طيها بذور التداولية، وسنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على أمرين:

الأول: النقاط الأساسية التي اختلفت فيها سميوطيقا بيرس عن سميولوجيا سوسير.
الآخر: النقاط الأساسية في سميوطيقا بيرس التي مثلت - بشكل ما - جذورًا للتداولية عند موريس.

إن السيميوطيقا - على حد تعبير دانيال شاندرلر - لم تتأسس على نحو واسع بوصفها فرعاً معرفياً أكاديمياً بل هي حقل دراسي يتضمن مواقف عقلية نظرية كثيرة وأدوات متصلة بعملية المنهج، إن السيميوطيقا لا تدرس ما نشير إليه بوصفه علامات فقط في كلامنا اليومي وإنما تدرس كل شيء يرمز إلى شيء آخر، والعلامات تأخذ شكل الكلمات والصور والأصوات والایماءات في جوهر السيميوطيقا، وبينما كانت السميولوجيا عند اللغوي سوسير علماً يدرس دور العلامات بوصفها جزءاً في الحياة الاجتماعية، فإن

السيميوطيقا عند تشارلز بيرس كانت مبدأً شكلياً للعلاقات يتصل بعلم المنطق اتصالاً وثيقاً^(١)، وبالنسبة لبيرس فإن العلامة هي شيء ما يقف أمام شخص ما ويتصل بفهم شيء ما في محاولة استيعاب لهذا الشيء، وهكذا أعلن بيرس أن كل فكرة هي علامة.

ولقد جاء في نص تعريف بيرس للسيميوطيقا قوله: «إنني من أوائل بل من المؤسسين في عملية بدء وتوضيح ما أسميه سميوطيقا، وهي الدستور والقانون للطبيعة الأساسية والتنوعات الرئيسية للسيميوزيس Semiosis الممكنة»^(٢)، ثم أوضح ما يعنيه بالسيميوزيس بقوله: «وأعني بالسيميوزيس الحدث أو التأثير، الذي هو، أو الذي يتضمن، تعاوناً بين ثلاثة موضوعات مثل: العلامة Sign وموضوعها Object ومؤولها Interpretant (المقصود هنا المؤول غير البشري، أو المفسرة)، وهذا التأثير ثلاثي العلاقة لا يمكن أن يوجد بحال من الأحوال في تفاعل بين طرفين فقط.»^(٣)، وبذلك يتضح أن نظرية العلامة Representamen عند بيرس تقوم على بناء ثلاثي يتحدد في:

- العلامة Sign: اللغوية أو غير اللغوية.

- والموضوع Object: الذي تحيل إليه هذه العلامة.

- والمؤول (المفسرة) Interpretant: الذي تتم من خلاله إحالة العلامة إلى الموضوع في عملية أطلق عليها بيرس السيميوزيس^(٤).

ولقد شاب هذه المصطلحات قدر غير قليل من تضارب الرؤى في تحديد مفاهيمها في بعض المعالجات العربية، وهذا يرجع بالطبع إلى تباين السياق الثقافي والمعرفي الذي نشأت فيه النظرية عن السياق الثقافي والمعرفي العربي، بالإضافة إلى قضية الترجمة وما

(1) Daniel Chandler: Semiotics for Beginners, p.15.

(2) Peirce, Charles Sanders: Collected Papers, 5: 488.

(3) Ibid, 5 . 484.

(4) Eco, U: A Theory of Semiotics, P.16.

ينتج عنها من تأثير في اضطراب العقل في فهم هذه القضايا المتشابكة المركبة المعقدة في آن واحد، وهذا يدفعنا هنا إلى محاولة تحديد المفاهيم الاصطلاحية.

أما العلامة Representamen فقد ترجمتها فريال غزول بالعلامة أو المصورة، في ترجمتها لتعريف بيرس: «العلامة أو المصورة هي شيء ما ينوب لشخص ما عن شيء ما، من وجهة ما وبصفة ما»^(١)، وقد حدد بيرس وظيفة هذا الفرع في: «البحث فيما يجعل المصورة التي يستخدمها كل فكر علمي قادرة على تجسيد معنى ما»^(٢)، وقد عرف سعيد بنكراد العلامة Representamen بكلمة «الماثول»^(٣) مشيرًا إلى أنها تحيل إلى موضوع عبر مؤول، ومن ثم فالعلامة بهذا هي نقطة الانطلاق في عملية السميوزيس التأويلية.

وأما الموضوع Object فقد ترجمته فريال غزول بكلمة: «الموضوعة» في قول بيرس: «إن العلامة تنوب عن شيء ما وهذا الشيء هو موضوعتها Object، وهي لا تنوب عن تلك الموضوعة من كل الجهات بل تنوب عنها بالرجوع إلى نوع من الفكرة التي سميتها سابقًا ركيزة Ground المصورة»^(٤)، وقد جعلها بيرس الفرع الثاني من علم السميوطيقا وعرفها بالمنطق الصرف، «وهو علم يبحث في حقائق شبه ضرورية عن مصورات الفكر العلمي التي تجعلها تصلح لموضوعة (موضوع) أي تصلح لها، وبعبارة أخرى: فالمنطق الصرف هو العلم الشكلي لشروط صحة التصوير»^(٥) أي لشروط إحالة العلامة إلى موضوع بعينه.

(١) بيرس (شارلز ساندرس): تصنيف العلامات، ترجمة فريال جيوري غزول، منشور ضمن كتاب «أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة» إشراف سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، ط دار إلياس العصرية، القاهرة ١٩٨٦م، ص ١٣٨.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٣٩.

(٣) أمبرتو إيكو: التأويل بين السميائيات والتفكيكية، ترجمة د. سعيد بنكراد، ط ١ المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ٢٠٠٠م، هامش رقم ٤ في تعليقات المترجم ص ١٣٩.

(٤) بيرس (شارلز ساندرس): تصنيف العلامات، مرجع سابق ص ١٣٨.

(٥) المرجع السابق نفسه ص ١٣٩.

وأما مفهوم المفسرة أو المؤول غير البشري Interpretant فينبنى عند بيرس على أن العلامة: «توجه لشخص ما، بمعنى أنها تخلق في عقل ذلك الشخص علامة معادلة، أو ربما علامة أكثر تطوراً، وهذه العلامة التي تخلقها أسميها مفسرة (وهي ما نعني بالمؤول غير البشري) للعلامة الأولى»^(١).

ويمكن فهم فكرة العلامة والموضوع عند بيرس - بشكل ما - في ضوء فكرة سوسير عن الدال والمدلول، وإن كان الموضوع عند بيرس يأخذ أبعاداً تتجاوز الحدود الضيقة التي رسمها سوسير للدال والمدلول، أما أهم الخطوط الفاصلة بين سميولوجيا سوسير وسميوطيقا بيرس، وهي - في الوقت نفسه - من أهم إضافات بيرس لفكرة السيميوطيقا، فتحدد في شيئين:

١ - السيميوزيس Semiosis

٢ - المفسرة (المؤول غير البشري) Interpretant

وستعرض لهذين المفهومين عند بيرس هنا؛ لتكتمل الرؤية وإن كنا سنضطر إلى أن نعرض بعض ما يتعلق بهذه المفاهيم في الفصل التالي في الحديث عن التداولية والدلالة، وسنضطر في الوقت نفسه إلى تكرار بعض المقولات لربط هذه الأفكار؛ لأن هاتين الفكرتين هما اللتان مهدتا لفكرة التداولية في البناء الثلاثي للسميوطيقا عند موريس، ومن ثم فهما بحق يمثلان الجذر الأساس الذي انبنت عليه فكرة التداولية، وينبغي أن ننبه أيضاً إلى أن فهم أي من المصطلحين يرتبط بفهم الآخر، ومن هنا ننبه إلى أن ترتيب الحديث عنهما هنا اضطراري، وذلك لشدة تعلق أحدهما بالآخر.

السميوزيس Semiosis

لقد نص بيرس على ما يعنيه بالسميوزيس في قوله الذي أشرنا إليه آنفاً: «وأعني

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٣٨.

بالسميوزيس الحدث أو التأثير، الذي هو، أو الذي يتضمن، تعاوناً بين ثلاثة موضوعات مثل: العلامة Sign وموضوعها Object ومؤولها Interpretant^(١).

وبذلك يتضح أن (تشارلز ساندرس بيرس Charles Sanders Peirce ١٨٤٢ - ١٩١٤م) كان أول من أدخل مفهوم السميوزيس Semiosis إلى ميدان السميوطيقا ضمن مفهوم المفسرة، وهي تعني نظام التدليل، أي أن إنتاج الدلالات يمر عبر مفسرات^(٢) في سيرورة تشتغل من خلالها العلامة، غير أن العلامة هنا غير منتهية الدلالة، فالدلالة المنتجة عبر مفسرة هي علامة بالنسبة للمفسرة التالية، وهكذا يكون استمرار هذه السيرورة بشكل لا يقف عند حد، ومن ثم تكون النظرة إلى التجربة التأويلية باعتبار لا نهائيها في المطلق الكوني^(٣)، ويفرق بيرس بين موضوعين للعلامة: الموضوع المباشر والموضوع الديناميكي، وتتعلق بالموضوع الديناميكي السيرورة السميوزيسية التي لا تقف عند حد عند المؤول الديناميكي.

ولم يكن في الفقرات التي ترجمتها فريال غزول إشارة صريحة إلى مصطلح السميوزيس بيد أنه جاء في الفقرات التي ترجمتها ما يدل على مفهوم السميوزيس، «فهى توجه لشخص ما، بمعنى أنها تخلق في عقل ذلك الشخص علامة معادلة، أو ربما علامة أكثر تطوراً، وهذه العلامة التي تخلقها أسميها مفسرة (وهي ما نعني بالمؤول غير البشري)

(1) Peirce, Charles Sanders: Collected Papers, Ibid, 5 . 484.

(٢) يحسن أن نستخدم كلمة المفسرات بدلاً من المؤولين احترازاً من الخلط بين المفسرة (المؤول) الذي هو الشيء الذي تفضي إليه العلامة والمؤول الإنسان الذي يقوم بعملية التأويل، وكلمة المفسرات هي ترجمة فريال غزول، وقد نذكر أحياناً كلمة المؤول في الاقتباسات، وبخاصة من د. سعيد بنكراد، ولكنها تعني أيضاً المفسرة بترجمة فريال غزول للمصطلح الأجنبي Interpretant، وسنبين بعد قليل بالتفصيل تحليل إكو للفرق بين المصطلحين Interpreter و Interpretant.

(٣) أمبرتو إكو: التأويل بين السميائيات والتفكيكية، مرجع سابق: هامش رقم ١ في تعليقات المترجم ص ١٣٨.

للعلامة الأولى»^(١)، فربما يحمل قصد بيرس بالعلامة المعادلة، أو العلامة الأكثر تطورًا عملية السيرورة التي تتم عبر المفسرات (المؤولات غير البشرية) والمؤولين (البشريين) معًا.

وقد ترجم محمد مفتاح مصطلح الـ Semiosis بالدالة التوليدية في قوله: «إن التحويل شرط ضروري في نمو السيميائيات البرسية، وهناك أنواع من التحويلات؛ تحويل ميتافيزيقي ينتقل فيه المحوّل من العماء إلى الكيفية فالتفرد فالقانون، هناك تحويل لسانی يتم عبر التعميم أو التخصيص، أو الشرح: المفردة تؤول المفردة، والجملة تؤول الجملة والنص يؤول النص وهكذا دواليك، وهناك مؤول إنساني يفسر ويؤول ويحاكي: يتعامل مع المفردة أو الجملة أو النص: اللغة توليد لا نهائي، إنها السميوسيس (الدالة التوليدية) كما هي في الرياضيات»^(٢).

وبذلك يتضح أن السميوزيس هي جوهر نظرية السميوطيقا عند بيرس فهي العلاقة الرابطة بين الفروع الثلاثة لعلم السميوطيقا، وقد كان لغياب مصطلح السميوزيس في الفقرات التي ترجمتها فريال غزول أثره الذي لا يُنكر في غياب هذا البعد الجوهرى الحيوى عند بعض الدارسين الذين مثلت لهم الصفحات الست التي ترجمتها فريال غزول لبيرس المرجع الوحيد عن سميوطيقا بيرس، على الرغم من تبيينها في مستهل الترجمة على أنها ترجمت بعض فقرات فقط من مجلد واحد ضمن ستة مجلدات ضمت أعمال بيرس.

المفسرة Interpretant

أما المفسرة فهي الحد الثالث داخل البناء الثلاثي للعلامة في تصور بيرس، فالعلامة

(١) بيرس (شارلز ساندرس): تصنيف العلامات، مرجع سابق ص ١٣٨، وما بين القوسين الداخلين إيضاحات من عندي لبيان المقصود بالمصطلحات، محمد مفتاح: حول مبادئ سيميائية، مجلة علامات، المغرب عدد ١٦، ٢٠٠١م.

(٢) محمد مفتاح: حول مبادئ سيميائية، مجلة علامات، المغرب عدد ١٦، ٢٠٠١م ص ٦٣.

دال يحيل إلى مدلول عبر مفسرات، «وتشكل المؤولة أداة التوسط الإلزامي التي تقود معطيات التجربة الصافية إلى التزيي بزي القانون والضرورة والفكر، إن غياب العنصر الثالث داخل سيرورة إنتاج العلامة معناه الاقتصار على تجربة غفل لا تعرف الفكر ولا تعرف الماضي ولا المستقبل، إنها مثيرات لحظية تنتهي بانتهاء اللحظة التي أنتجتها»^(١).

وقد أولى بيرس المفسرة اهتمامًا خاصًا يلائم دورها في عملية التأويل، إذ ذهب إلى تقسيم المفسرات إلى ثلاثة أنواع: «هناك في المقام الأول المؤول المباشر الذي يكتفي بتقديم المعلومات الأولية الخاصة بموضوع ما (معنى الواقعة أو العلامة)، وهناك المؤول الديناميكي الذي يخرج بالعلامة من دائرة التعيين البسيط إلى التأويل بمفهومه الشامل، فهذا المؤول لا يكتفي بما تقدمه العلامة في مظهرها المباشر بل يمتح عناصر تأويله من المحيط المباشر وغير المباشر للعلامة، ويرى بيرس أن هذه القوة الهائلة التي يطلق عنانها هذا المؤول يجب أن تتوقف في لحظة ما لكي تستقر الذات المؤولة على دلالة ما، إن هذه الوظيفة التحجيمية يتكفل بها مؤول ثالث يطلق عليه المؤول المنطقي النهائي»^(٢)، وإذا كان ذكر المؤول الديناميكي يُدكر بالمدلول (الموضوع) الديناميكي عنده أيضًا، فإن ثم اختلافًا بين الأمرين، فالمدلول (الموضوع) الديناميكي يتوقف عند حدود تاريخ العلامة الدلالي والثقافي أو ما يطلق عليه بأنه نشب في ذاكرة العلامة، أما المؤول الديناميكي فهو غير متوقف عند حد، ومن ثم يكون التأويل الديناميكي غير متوقف عند حد أيضًا.

وعبر هذه المفسرات تكون العلامة شيئًا تفيد معرفته معرفة شيء آخر، وهذه السلسلة من المعاني المضافة - على حد قول إكو - تدل على أن الانتقال من مؤول إلى آخر يكسب العلامة تحديدات أكثر اتساعا سواء كان ذلك على مستوى التقرير أو على مستوى الإيحاء، إن التأويل، باعتبار موقعه داخل نسيج السميوزيس اللامتناهية، يقترب

(١) أمبرتو إيكو: التأويل بين السميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، هامش رقم ٤ في تعليقات المترجم

ص ١٣٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، هامش رقم ٥ في تعليقات المترجم ص ١٣٩، ١٤٠.

أكثر فأكثر من المؤول النهائي المنطقي، فالسيرورة التأويلية تنتهي، في مرحلة ما، إلى إنتاج معرفة خاصة بمضمون الماثول (العلامة) أرقى من تلك التي شكلت نقطة انطلاق هذه السيرورة^(١)، ويشير إكو إلى أنه «لا ينكر أن بيرس فكر أيضًا في المفسرة، وهي الشيء (الذي كان علامة أخرى تترجم وتفسر الأولى، وهكذا إلى ما لا نهاية) بوصفه حدثًا نفسيًا داخل عقل المؤول (الإنسان) Interpreter الممكن أو المحتمل، إنني فقط أؤكد على أنه من الممكن تأويل تعريف بيرس بطريقة غير مُتصَّرة في شكل بشري Non-anthro-pomorphic way، والحق أن هذا التأويل نفسه يمكن أن يناسب عرض سوسير، بيد أن تعريف بيرس يمدنا بالمزيد، إذ إنه لا يتطلب - بوصفه جزءًا من تعريف العلامة - خواص ظهورها عن قصد وعمد وإنتاجها بصورة مصطنعة»^(٢).

كما يشير إكو أيضًا إلى أنه من الواضح أن الفواعل في سميوطيقا بيرس ليست فواعل إنسانية بشرية، ولكنها بالأحرى ثلاثة كينونات سميوطيقية معنوية، والجدل بينها لا يتأثر بسلوك اتصالي ملموس، وطبقًا لرؤية بيرس فإن العلامة «هي شيء ما يواجه شخصًا ما، لغرض ما في بعض المجالات، إن العلامة يمكن أن تعني شيئًا آخر لشخص ما فقط لأن العلاقة في (أن تعني) تتوسط بمؤول Interpreter (المقصود هنا هو المؤول الإنسان) تتم خلاله عملية السيميوزيس، أي سيرورة العلامة في عملية التأويل^(٣)، وهذا يدفعنا إلى وقفة متأنية عند تمييز إكو بين المؤول البشري Interpreter، الإنسان متلقي الرسالة اللغوية، والمؤول غير البشري (المفسرة) Interpretant أي ما تُؤوَّل به العلامة، يقول إكو^(٤):

«تختلف المفسرة the interpretant عن المؤول البشري the interpreter، (على

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٢٠، ١٢١.

(2) Eco, U: A Theory of Semiotics, P15,16.

(3) Ibid , P15,16.

(٤) آثرنا ترجمة هذه الفقرة كاملة كما وردت في كتاب إكو (A Theory of Semiotics) وهي بعنوان: The interpretant من ص ٦٨ إلى ٧٢ زيادة في الإيضاح.

الرغم من ظهور خلط عند بيرس في هذا النوع). فالمفسرة هي التي تضمن صحة العلامة، حتى في حالة غياب المؤول البشري.

وطبقاً لنظرية بيرس فهو ما تنتجه العلامة في العقل التقريبي the quasi-mind الذي هو المؤول البشري، إلا أنه يمكن أن يُفهم على أنه تعريف للماثول the representamen ومن ثم المقصود منه، إلا أن التخمين الأكثر إثماراً قد يبدو أن يكون فهم المفسرة كتمثيل آخر والذي يشار به إلى نفس الهدف.

بمعنى آخر، لكي نقرر كينونة مفسرة (ما تؤول به) العلامة، فيجب أن نسميها بواسطة علامة أخرى، التي لها مفسرة أخرى تسمى بعلامة أخرى ... وهكذا ...

عند هذه النقطة تبدأ عملية لا متناهية من سيرورة العلامات Unlimited Semiosis الوهمية، وهي تعد الضمان الوحيد لتأسيس نظام علاماتي Semiotic System قادر على كبح نفسه بشكل تام بوسائله الخاصة، وبهذا تكون اللغة ذات نظام تصفية ذاتي، أو على الأقل فهي تصفى من خلال نظم متتابعة من الأعراف التي تفسر بعضها البعض.

بناء على ذلك، يمكن تعريف العلامة على أنها: «أي شيء يعمل على تحديد شيء آخر (مفسرتها its interpretant) لكي تشير إلى شيء معين والتي هي نفسها تشير إليه (الشيء its object) بنفس الطريقة، فالمفسرة تصبح بالتناوب علامة، وهكذا بشكل لا نهائي»^(١) وهكذا فإن ذات تعريف العلامة Sign يتضمن عملية لانهائية من تتابع العلامات.

فالعلامة تحل محل الشيء المتعلق بالفكرة التي تنتجها أو تعدلها... وذلك الذي تحل محله يسمى الشيء the object، وذلك الذي تنقله هو معناه its meaning، والفكرة التي تنقلها هي المفسرة its interpretant.

قد يبدو من هذا التعريف أنه يترك مكاناً للشيء الممثل، إلا أن بيرس قد أضاف بعد ذلك مباشرة «أن الشيء الممثل لا يمكن أن يكون إلا ماثولاً حيث يكون الماثول الأول

(١) الكلام البارز هو نصوص بيرس المضمنة في كلام إكو.

هو المفسرة، إلا أن سلسلة لا نهائية من التمثيلات، كل منها تأتي بمثابة ماثول للتي تليها، قد يفهم أنها تتخذ شيئاً مطلقاً حدًّا لها»، أطلق بيرس لاحقاً على هذا الشيء المطلق لفظ «العرف» وليس شيئاً، يفهم على أنه المفسرة النهائية.

على أي حال فهو في هذا النص لم يصر على هذا المقتضى، فقد استمر في تطوير مبدأ تتابع العلامات غير المتناهي كما يلي: «فإن القصد من الماثول لن يكون أي شيء غير التمثيل، في الواقع هو لا شيء إلا التمثيل نفسه عندما تتصوره كتشكيكة غير متلائمة من الملابس المقلمة، إلا أن هذه الملابس لا تبدو مقلمة عن بعد، لكنها تتحول إلى شيء آخر أكثر شفافية (وضوح)، وبذلك يكون هناك تفهقر لا نهائي (في الذهن) في هذه الحالة، وفي النهاية، فإن المفسرة لا تمثل شيئاً إلا ماثولا آخر والتي تدوم مادام مصباح الحقيقة معها على طول الطريق، وبوصفها ماثولا؛ فسوف تؤدي إلى مفسرة مجدداً، وهكذا، سلسلة لا نهائية أخرى.»

إن هذا الافتتان بهذا الارتداد اللانهائي يظهر بطرق أخرى كثيرة: فعلى سبيل المثال «العلامة والتأويل يصنعان معاً علامة أخرى، وبمجرد تحول التأويل إلى علامة فهو قد يحتاج إلى تأويل إضافي، واللدان يؤخذان معاً ليكونا علامة موسعة والتي بدورها تؤدي إلى علامة مستمرة في الاتساع؛ وسيراً في الطريق نفسها، يجب علينا - أخيراً - أن نتوصل إلى علامة لنفسها، تحتوي على تأويلها الخاص بها والتأويلات المتعلقة بأجزائها ذات المعنى؛ وطبقاً لهذا التأويل يكون كل جزء له جزء آخر يمثل الشيء الذي يفسره.»

في هذا الاستشهاد الصورة الساحرة للعلامات التي تنتج علامات أخرى تتباعد للغاية، فعلاً، بقدر ما تمنع بيرس من إدراك أن العلامة النهائية التي تكلم عنها ليست في الحقيقة علامة، ولكنها هي المجال الدلالي بأكمله حتى يوصل الهيكل ويربط بين العلامات بعضها البعض، سواء أكان هذا المجال الدلالي العالمي يمكن وجوده، أم هيكل العلامات اللانهائية، فأى منهما يجب أن يوضح بطريق أخرى.

٢- أنواع مختلفة للمفسرة Interpretant

لا شك في أن فكرة المفسرة Interpretant قد أقلقت عددًا من الباحثين الذين شرعوا في التخلص منها بواسطة سوء فهمها (المفسرة Interpretant - المؤول البشري Interpreter أو متلقي الرسالة)، إن فكرة المفسرة جعلت نظرية الدلالات the theory of signification علمًا صارمًا لظاهرة ثقافية، وذلك من خلال فصلها عن فلسفات الإحالة، فالمفسرة قد تفترض أشكالًا أخرى:

١) فيمكن أن تكون المرادف «النظير» (أو المرادف الظاهري)، وسيلة نقل العلامة إلى نظام علاماتي آخر، على سبيل المثال يمكن أن أجعل رسم الكلب يرسل إلى كلمة «كلب».

٢) ويمكن أن تكون الإشارة الموجهة إلى شيء معين، ربما تعمل على تضمين عنصر من عناصر المعايير العالمية، «كل الأشياء الشبيهة لذلك».

٣) يمكن أن تكون تعريفًا علميًا بنفس شروط النظام العلاماتي، مثال: «الملح» يشير إلى «كلوريد الصوديوم»

٤) يمكن أن تكون تداعي معان عاطفيًا والذي يتطلب المعنى الدقيق لدلالة مؤكدة، مثال: «كلب» تشير إلى «الوفاء» والعكس بالعكس.

٥) ويمكن أن تكون ببساطة ترجمة مصطلح من لغة لأخرى، أو البديل له بواسطة مرادفه.

من الوهلة الأولى، داخل هذا الإطار من النهج القائم، يمكن أن تعادل المفسرة أي صفة عاطفية مشفرة لنفس المحتوى، مثال ذلك: مع المجال التام لمعاني الدلالات ودلالات المعاني لنقل العلامة، قد يكون ذلك - في الواقع - تحولًا مناسبًا جدًا للمفهوم الغامض للمفسرة، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى إضعاف مقترحات بيرس؛ لأن المفسرة تمثل أكثر من ذلك في نظريته: حيث يمكن أن تكون خطابات مركبة لا تعمل فقط على ترجمة

الاحتمالات المنطقية التي تعرضها العلامة ولكنها تطور هذه الاحتمالات عن طريق الاستنتاج والاستدلال للوصول إلى أقصى الاحتمالات؛ بمعنى آخر، يمكن أن تكون المفسرة أيضًا القياس المنطقي الذي تم استنتاجه من هذه المقدمات المنطقية؛ مثال: كل الرجال بشر - سقراط رجل^(١).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون المفسرة استجابة أو رد فعل، أو عادة سلوكية تحدد بواسطة العلامة، وأشياء أخرى كثيرة؛ لذلك فسوف أفترض أن كل الإحالات الدلالية (الدلالات المتعاقبة والمتنوعة) Denotation (إشارة اسم علامة دلالة معنى) لانتقال العلامة هي بلا شك مفسرتها، وبذلك يكون المعنى الإضافي المضمن (الإيحائي) Connotation هو مفسرة العلامة المضمنة Underlying Denotation، وبذلك أيضًا يمثل المعنى الإضافي البعد الضمني (الإيحائي) Further Connotation مفسرة للعلامات المضمنة.

إلا أن طبقة «المفسرة» تأتي أبعد من فتحي الدلالة والمعنى الإيحائي، يجب أن أعرف كلاً من الدال Denotation والمعنى المضمن الإيحائي Connotation على أنهما علامات دلالية، تنتمي إلى التمثيل الدلالي لوحد دلالية تسمى «the Sememe»، ويجب

(١) يمكن فهم ذلك في ضوء فكرة الكناية في البلاغة العربية، فالكناية تشتغل من خلال حلقات استدلالية تحيل كل علامة فيها إلى مفسرة، ثم تصيح تلك المفسرة بدورها علامة أخرى تحتاج إلى مفسرة أخرى، وهكذا، ولك أن تستحضر الكناية العربية المعروفة «كثير الرماد»، فكثير الرماد علامة تفسر بأن هذا الإنسان يشعل نارًا كثيرة، وإشعال نار كثيرة تصبح علامة تفسر بأن هذا الإنسان يصنع طعامًا كثيرًا، وصنع الطعام الكثير يصبح علامة تفسر بأن هذا الإنسان يطعم عددًا كبيرًا من الناس فوق ما يقتضيه هو وأهل بيته، وإطعام عدد كبير من الناس يصبح علامة تفسر بأن هذا الإنسان كريم.

ولكن مع ذلك ينبغي أن نأخذ في حسابنا الفارق الجوهرى بين هذه السيرورة المقصودة في حالة الكناية، والسيرورة التي لا نستطيع أن نقف على قصد قائلها، كما ينبغي أن نأخذ في حسابنا أيضًا أن المفسرة المنطقية الأخيرة أدى إليها العرف.

أن افترض أن المجموعة الكاملة من المفسرات الممكنة لـ Sememe هي أوسع من المجموعة الخاصة بعلاماتها الدلالية.

بقدر ما تقدم نظرية الشفرات وصفاً لكل الدلالات التي توصف بشفرة أو أكثر لـ sememe الفردي، كذلك تعد المفسرة بوضوح فئة تأخذ مكانها بطريقة ملائمة في إطار نظرية الشفرات، إلا أن- في الوقت نفسه- فائدتها تذهب إلى ما وراء هذه النظرية؛ فالمفسرة يجب أيضاً أن تعد في فئة تمكناها من إيجاد مكان لها بطريقة ملائمة داخل إطار نظرية «إنتاج العلامة»، من أجلها أيضاً تعرف عدة أنواع من الافتراضات والحجج التي- فيما وراء قواعد نظرية الشفرات- توضح وتطور وتؤول العلامة المعطاة، بهذا المعنى يجب على المرء أن يعد مثل المفسرات جميع الآراء العلاماتية الممكنة التي أجازت الشفرة للمرء أن يجزم بوجود وحدة دلالية معطاة، مساوية للكثير من الآراء الواقعية.

٣- السيرة اللانهائية للعلامات: Unlimited Semiosis

لأن هذه فئة أوسع، فقد تصبح المفسرة بدون فائدة على الإطلاق، ونظراً لأنها قادرة على تعريف أي فعل علاماتي، ربما في هذا التحليل الأخير تصبح مجرد تكرار، بل ويعد غموضها في نفس الوقت مركز قوتها وشرط وضوحها نظرياً.

إن خصوبة هذه الفئة وثراءها يجعلها مثمرة حتى إنها توضح لنا كيف أن العلامات - بالمساواة مع التواصل، وبواسطة التغيرات المستمرة التي تشير إلى علامة بالعودة إلى علامة أخرى وخيط من العلامات- تحصر الوحدات الثقافية داخل Asymptotic fashion، دون السماح لأحد بلمسها مباشرة، على الرغم من جعلها سهلة المنال من خلال وحدات أخرى، ومن ثم فإن الوحدة الثقافية لا تلزم المرء أبداً بأن يبدلها بكيان آخر غير علاماتي، ولا تطلب أبداً أن يتم تفسيرها بكيان نفسي أو غائي.

فالعلامات المتتابة تفسر نفسها بنفسها؛ هذه الحركة الدائرية المستمرة هي الحالة الطبيعية للعلامات حتى عند تمكين التواصل من استخدام العلامات للإشارة إلى أشياء،

لكي نسمى هذه الحالة «يأس» المرء يرفض الطريقة البشرية لاستخدام العلامات، طريقة برهنت على نفسها أنها مثمرة إلى حد أن هذا يكون فقط من خلال أن لديها تاريخًا ثقافيًا تم تطويره.

في الواقع يمكننا «لمس» المفسرات، (مثال: يمكننا أن نقوم باختبار تجريبي لوحة ثقافية)، الثقافة تنقل باستمرار علامات إلى علامات أخرى، وتعريفات إلى تعريفات أخرى، كلمات إلى صور، الصور إلى علامات ظاهرة، العلامات الظاهرة إلى تعريفات جديدة، التعريفات الجديدة إلى وظائف افتراضية، الوظائف الافتراضية إلى عبارات تمثيلية... وهكذا؛ بهذه الطريقة فهي تقدم لأعضائها سلسلة غير منقطعة من الوحدات الثقافية مكونة وحدات ثقافية أخرى، ومن ثم مترجمة ومفسرة لها.

يمكننا أن نقول إن الوحدات الثقافية - مادياً - هي في قبضتنا، فهي تأخذ في حسابها العلامات التي وضعتها الحياة الاجتماعية تحت تصرفنا: الصور تفسر الكتب، أجوبة مناسبة تفسر أسئلة مبهمة، الكلمات تفسر التعريفات والعكس بالعكس، السلوك الشعائري لكثيية من الجنود يفسر إشارة النداء بالصوت العالي (انتبأااااااه) تعطينا معلومات عن الوحدة الثقافية (انتبأااااااه) تصل إلينا عن طريق وسيلة النقل الموسيقية للعلامة.

جنود، أصوات، صفحات من كتب، ألوان على حائط، كل هذه الكيانات - مادياً - يمكن خضوعها للفحص، تتصدى الوحدات الثقافية لإمكانية المجتمع للتسوية بين العلامات بعضها البعض، الوحدات الثقافية هي المسلمة العلاماتية المتطلبة لإنصاف الحقيقة التي تقول بأن المجتمع يعمل على التسوية بين الشفرات بعضها البعض، وسائل نقل العلامة بالمعنى الدلالي، وأسلوب التعبير بالمضمون، غير مرئية ولكنها مستخدمة من جانب عامة الشعب، هم غير مستخدمين ولكنهم مرئيون بواسطة علم العلامات، الذي هو ببساطة علم هذه الكفاءة الثقافية التامة.

بالإضافة إلى ذلك، أثبتت فكرة المفسرة ثانيةً أنه في الحياة الثقافية كل كيان يمكن

أن يهدف إلى أن يصبح كل من المعنى الدلالي ووسيلة نقل العلامة بشكل مستقل، «الملح» هو المفسرة لـ «كلوريد الصوديوم» ولكن «كلوريد الصوديوم» هو مفسرة «الملح»، في موقف معطى يمكن أن تكون حفنة ملح هي مفسرة / ملح /، بالضبط كما يمكن لتقليد إيماء من شخص أخذ مقداراً من شيء مملح على طرف لسانه.

٤- المفسرات في نظرية الشفرات: Interpretant in a theory of codes

لذلك فإن تعريف المفسرة الذي سيكون مجال عمله في إطار نظرية الشفرة (والذي بذلك سيكون مقيداً) يجب أن يغطي هذه الطوائف السيميائية الثلاثة:

(أ) معنى وسيلة نقل العلامة، مفهوم كوحدة ثقافية تعرض خلال وسيلة نقل أخرى ومن ثم تظهر استقلالها الدلالي عن وسيلة النقل الأولى.

(ب) التحليل الحاد أو العنصري الذي تتفتت بواسطته الوحدة الثقافية إلى عناصرها الأولية، أو العلامات الدلالية، وبذلك تمثل على أنها Sememe والذي يستطيع أن يدخل - بواسطة دمج قراءاته - إلى تراكيب سياقية مختلفة.

(ج) كل وحدة من الوحدات تشكل عناصر شجرة Sememe، كل وحدة (or seme) أو المعنى الدلالي (فيصبح وحدة ثقافية أخرى (ممثلة بواسطة وسيلة نقل علامة أخرى) والذي يفتح إلى تحليلها العنصري (بمعنى آخر، يمكن أن يمثل بواسطة نظام جديد لوسائل نقل العلامات)»^(١).

ويعلق د. سعيد بنكراد على هذه الفكرة نفسها عند بيرس بقوله: «إن مصدر هذه المعرفة هو أننا نقوم بتأويل العلامة بهذه الصفة أو بتلك الطريقة، فالعلامة تحتوي أو تشير إلى مجمل مكوناتها الأكثر إيغالاً في القدم، إلا أن معرفة هذه المكونات هي مجرد احتمال سيموزيسي لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن سياق محدد أو من زاوية بعينها، فالسيموزيس لامتناهية في المطلق، إلا أن غاياتنا المعرفية تقوم بتأطير وتنظيم وتكثيف هذه السلسلة غير

(1) Eco, U: A Theory of Semiotics, P:68: 72.

المحددة من الإمكانيات، فمع السيرورة السميوزيسية ينصب اهتمامنا على معرفة ما هو أساس داخل كون خطابي محدد^(١)، ومن ثم تأتي هذه الغايات المعرفية التي أشار إليها إكو والكون الخطابي المحدد إيقافاً لهذه اللانهائية في رؤية بيرس، وليس هذا الإيقاف من صنع إكو ولكن بيرس من قبل قد حدد هذا فيما أطلق عليه المؤول المنطقي النهائي.

ولكن على الرغم من التفاتات بيرس هذه، وعلى الرغم من جذوره الفلسفية فيما عُرف بالمذهب الفلسفي البراجماتية أو الذرائعية Pragmatism، فإنه لم يتعرض لمصطلح التداولية اللغوية Pragmatics، ولكنه كان منها قاب قوسين أو أدنى، بخلاف ما ذهب إليه بعض الباحثين في خلطهم بين المصطلحين^(٢).

تلك هي أهم إضافات بيرس في رؤيته السميوطيقية، وهي بلا شك قد تجاوزت رؤية سوسير بما هيأ لها بيرس من أفكار تعانقت فيما بعد مع أفكار موريس عن التداولية، كما سنين، والحق أن نظرة بيرس السميوطيقية لا تقف عند حدود حملها للبدور الأولى للتداولية، بل تأتي مثقلة بفكرة التداولية، نلمح ذلك جلياً في مفهوم الموضوع المباشر والديناميكي عنده، الذي يعد - بشكل ما - هو المدلول، فإن بيرس - كما أشرنا - يميز بين موضوعين، أحدهما مباشر والثاني ديناميكي، الأول معطى مع العلامة ذاتها بشكل مباشر، أما الثاني فيحتاج للوصول إليه إلى النباش في ذاكرة العلامة، مثال ذلك إذا أخذت كلمة «مطر»، فإنني سأكون أمام معرفتين، الأولى هي ما تقوله الكلمة مباشرة من خلال موضوعها (مؤلها) المباشر: «ماء ينزل من السماء على شكل زخات وهو نتيجة لعوامل طبيعية متعددة»، يطلق بيرس على هذه المعرفة «الموضوع المباشر»، لكن المتكلم يعرف عن المطر أشياء كثيرة، ويتعلق الأمر بمجمل رموزه المباشرة وغير المباشرة كالخير والخصوبة

(١) أمبرتو إيكو: التأويل بين السميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، هامش رقم ٥ في تعليقات المترجم ص ١٣٩، ١٤٠.

(٢) راضية خفيف بوبكري: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية، مرجع سابق ص ١١، وقد ذهبت الباحثة إلى أن مصطلح التداولية Pragmatics هو من ابتكار بيرس.

والتطهير الخ، وهذه المعرفة غير المباشرة هي ما يُطلق عليه الموضوع الديناميكي.^(١)، وبذلك يمكننا القول بأن النظر إلى العلامة يأتي عنده آخذًا ببعدين في علاقتها بالموضوع، البعد الأول هو البعد المباشر، والبعد الثاني ضارب بجذوره في التاريخ الدلالي للدلال، إن المتلقي بوصفه مؤوِّلاً «ليس كيأنا هامدًا ولهذا فإنه يفعل في النص ويلونه بما يحمله من قناعات وأفكار وعواطف، وهكذا فمقابل الباث الذي ينتج رسالة، متسلحًا بكفاءات لغوية ومصاحبة للغة وإيديولوجية وثقافية ومحددات سيكولوجية ومحاطًا بعالم الخطاب، نجد المتلقي المسلح هو أيضًا بنفس هذه الكفاءات التي لا تكون متطابقة مع مثيلاتها عند الباث؛ وهذا التباين الطبيعي هو الذي يجعل المتلقي لا يعيد إنتاج الرسالة التي يتلقاها، وإنما يعمد إلى تأويلها»^(٢).

ويمكن أن تتلاقى مفاهيم بيرس لسيرورة العلامة عبر مؤولات (السيميويزيس) مع المفاهيم التي أقرها عبد القاهر الجرجاني عن المعنى ومعنى المعنى على الرغم من معرفتنا بالفوارق بين النظرتين، ولكننا نصطنع منهجنا في استدعاء المقولات التراثية العربية المتوافقة مع بعض المقولات الحديثة بوصفها مسوغًا لهذه المقولات الغربية تفهم في ضوئها وعلى هدي منها، وإن كانت لا تتطابق معها كل التطابق، وذلك فيما نطلق عليه التسويغ السياقي، فلسنا مدفوعين بهشاشة عاطفية ولا مسكونين بهاجس إثبات الشرعية لهذا المنجز أو ذلك، لقد أشار عبد القاهر إلى أن الكلام على ضربين «ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيد، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة

(١) أمبرتو إيكو: التأويل بين السميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، هامش ٨ في تعليقات المترجم ص

(٢) د. محمد الولي: السيميوطيقا والتواصل، مرجع سابق ص ٩٤، ونبه هنا إلى أن كلام د. محمد الولي لا ينحصر في بيان الرؤية السيميوطيقية، ولكنه يتناول التأويل والدلالة بشكل عام.

ثانية تصل بها إلى الغرض ... وإذ قد عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى، ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر^(١).

وقد التفت د. سعيد بنكراد إلى هذه العلاقة في ربطه بين مقولات عبد القاهر وبيرس أثناء حديثه عن البُعدين التقريري والإيحائي للمعنى، «فقد نُظر إلى المعنى من زاوية ضيقة جداً، فما يفهم بشكل مباشر من الواقعة دونما استعانة بشيء آخر يطلق عليه المعنى، في حين تعد الدلالات غير المعطاة بشكل مباشر معاني ثانية، أو دلالات مصدرها الثقافة والتاريخ، وهي دلالات يتم الحصول عليها من خلال تنشيط ذاكرة الواقعة والدفع بها إلى تسليم كل دلالاتها، ففي الحالة الأولى يطلق على المعنى التقرير، ويطلق عليه في الحالة الثانية الإيحاء، وليس بعيداً عن ذلك ما نعثر عليه في التراث العربي حيث ميزت الشعرية العربية ممثلة في أحد رموزها الشامخة بين «المعنى» و«معنى المعنى»، ...، فالمعنى الأول كما يتجلى من خلال فعل الإحالة الأولى هو الإحالة المباشرة التي تتم داخل العلامة وبشكل مباشر، أما معنى المعنى فهو الدلالة التي تشير إلى السياقات الممكنة التي تشتمل عليها العلامة^(٢).

ثم يشير د. سعيد بنكراد إلى أن تلك المنطلقات تمثل الأساس الذي انبنت عليه فكرة السميوزيس، «أي السيرورة التي تشترطها الدلالات لكي توجد، فالأصل واحد، أي معنى معطى من خلال لحظة الإحالة الأولى، والامتدادات متنوعة، وهو أمر لا يخص كلمات اللسان فحسب، بل يشمل كل ما تنتجه الممارسة الإنسانية من أشياء وإيماءات أو كلمات أو طقوس، وفي هذا المستوى يقف التدليل عند حدود رصد النفعي المباشر في السلوك الإنساني، أما في المستوى الثاني فيتم التخلص من العام المكره والضروري

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٢٦٢.

(٢) سعيد بنكراد: مفاهيم في السميائيات، مرجع سابق ص ٨٧، ٨٨.

للإيغال في المحلي والثقافي والخاص، حينها تبرز قيمة المتعة التي تولدها الدلالات غير الإكراهية، في الحالة الأولى يشار إلى تأويل مباشر وعفوي، ويشار في الحالة الثانية إلى تأويل حيوي ينشط ذاكرة الكلمات والوقائع والموضوعات»^(١).

كما يمكننا أيضًا أن نفهم فكرة بيرس عن المؤول المنطقي - من ناحية أخرى - في ضوء ما ذكره عبد القاهر في موضع آخر في حديثه عن معنى المعنى إذ يشير إلى عدم التجاوز المفرط لدلالة اللغة، فقد اشترط عبد القاهر «أن يكون المعنى الأول الذي تجعله دليلاً على المعنى الثاني ووسيطاً بينك وبينه متمكناً في دلالته، مستقلاً بوساطته، يسفر بينك وبينه أحسن سفارة، ويشير لك إليه أبين إشارة، حتى يخيل إليك أنك فهمته من خامة اللفظ، وذلك لقلّة الكلفة فيه عليك، وسرعة وصوله إليك»^(٢).

بل لعله ليس من التكلف في البحث عن علاقة بين أفكار عبد القاهر وأفكار بيرس أن نقول إن عبد القاهر لفت بذكاء شديد في النص السابق إلى خفاء السميوزيس، أي سيرورة العلامة عبر مؤولات، يصل الأمر بهذا الخفاء إلى حد يتوهم معه المؤول البشري أن المعنى الثاني الذي تحيل عليه العلامة اللغوية الأولى مفهوم من خامة العلامة اللغوية نفسها.

بل لعله ليس من التكلف في البحث أيضًا أن نلفت إلى أن تنبه عبد القاهر المبكر إلى السلاسة في سيرورة العلامة يحمل في طيه تنيهاً ضمناً على بعد التكلف في التأويل، ذلك المسلك الذي أطلق عليه (أمبرتو إكو) الافتقار إلى عنصر الاقتصاد في التأويل في تعريفه للتأويل المفرط، بأنه «يكون حين يفتقر التأويل إلى عنصر الاقتصاد والذي بمقتضاه يتم البحث في العناصر الأكثر اتصالاً بالموضوع، وكذا بالنظر إلى غير النصوص الدينية باعتبارها نصوصاً مقدسة مما يخضعها لعمليات تفسير مسرفة بالمبالغة في تقدير مفاتيح واهية وغير منتمية إلى الموضوع، في الوقت الذي يتم فيه إهمال المفاتيح المرتبطة بالمعنى

(١) المرجع السابق نفسه ص ٨٨.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٢٦٧.

بنحو مباشر وقوى وإن بدت غامضة»^(١)، وذلك - في الوقت نفسه - ما عناه (كوللر) بالتفسير الممكن والتفسير المستحيل^(٢)، وقد أشرنا في دراسة سابقة إلى أن التأويل المفرط ينطوي على محاولة لتطويع النص، وسواء تعمد التأويل الإفراط أو جانبه فإنه يظل دون الهدف الذي يرمي إليه النقد، وإن كان الوقوف على عدة تأويلات يفيد في التحليل النقدي بشكل أو بآخر، وليس ذلك إلا من تباين البغية في الحالين، فالمؤول باحث عن المعنى - بصورة أو بأخرى - أما الناقد فباحث عن الأبعاد الجمالية والوسائل التأثيرية - بصورة أو بأخرى أيضاً - ومن ثم يلزم أن نفرق بين تعدد المعنى الذي تختص به عملية التأويل، وتعدد الرؤى النقدية، وقد تلقي بعض الضوء على هذا التفريق تساؤلات جون كوين:

«هل التعددية الدلالية قابلة للتحقق أو متحققة بالفعل في النص الذي معنا؟ فإذا كانت قابلة للتحقق فإنها تبقى غير متجسدة أمام القارئ أو يتجسد فقط واحد من احتمالاتها أمامه، وإذا كانت التعددية متحققة فيمكن إذن أن نطرح السؤال: هل من الممكن وجود شرح متعدد ومتزامن؟ نحن نعلم جميعاً أنه يمكن للمرء فهم نص في لغة أجنبية من خلال ترجمته ترجمة كلية إلى لغته، لكن، هل من الممكن أن نقدم للنص ترجمات عدة ومتزامنة؟ وإذا كان الرد بالإيجاب فهل تظل جميع هذه الترجمات شعرية؟»^(٣).

إن التأويلات المختلفة قد تتواجد وتتزامن، ولكن الصائب فيها قد يكون واحداً وقد لا يكون، أما الرؤى النقدية فيمكن أن تتواجد وتتزامن ولا تحتمل من الحكم بالصواب أو الخطأ ما يحتمله التأويل، فتزامن المعاني والتأويلات المتعددة لا يعني صوابها، فالصائب فيها - كما ذكرنا - قد يكون تأويلاً واحداً وقد لا يكون، وإن كان بعضها يظل محتملاً؛ لأن المؤول - غالباً - باحث عن قصد المنشئ، أو مدفوع بقصده هو إسقاطاً على النص، أما

(١) أمبرتو إكو: التأويل والتأويل المفرط، تحقيق ناصر الحلواني، ط ١ القاهرة ١٩٩٦ م ص ٢٤٩.

(٢) رمان سلدن: النظرية الأدبية المعاصرة: ترجمة د. جابر عصفور، القاهرة ١٩٩٥ م، ص ١٣١.

(٣) جون كوين: اللغة العليا - ترجمة د. أحمد درويش. المجلس الأعلى للثقافة القاهرة - سلسلة

المشروع القومي للترجمة ١٩٩٥ ص ١٣٩.

الرؤى النقدية فليس ثم ما يحول دون توأجدها، كما أنه ليس ثم ما يحول دون صوابها، لأنها لا تنحصر في السعي إلى الوقوف على قصد المنشئ.

وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن التأويلات المتعددة يسعى كل منها إلى نفي الآخر؛ لأن وجود الآخر يعني نفيه هو، أما الرؤى النقدية فتترافد، وتتماس، وتتداخل، ولا يعني وجود أي منها نفي ما سواها، لأن التأويل في سعيه لتلمس قصد المنشئ إنما هو وجود معادل للنص، أما الرؤى النقدية فهي إفرزات النص ذاته^(١).

ولعل التأويل المباشر هو ما عرف في التراث الإسلامي بالمعنى الظاهر وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم، أما التأويل في التراث العربي الإسلامي الذي يعني صرف اللفظ عن ظاهره فهو أقرب إلى التأويل الدينامي وفق المفهوم الذي أقره بيرس مع اختلاف جوهرى يحسن بنا التنبيه عليه، التأويل الدينامي عند بيرس هو تنقل العلامة بين مؤولات (مفسرات) تحتملها هذه العلامة، ونقصد باحتمال العلامة لهذه التأويلات حياد عملية التأويل، أي دون قسر من المؤول البشري، فإن المنطقية التي يعينها بيرس في قوله بالتأويل المنطقي ضابطاً لسيرورة العلامة عبر مؤولات غير متناهية في التأويل الدينامي إنما هي منطقية حيادية غير مدفوعة بعوامل مذهبية وأبعاد عقائدية فرقية.

إن هذه المنطقية تحتكم إلى السياق، ولا تخضع - في حياديتها - إلى الأهواء أو قسر النص على احتمال ما لا يحتمل كالتأويل الباطني مثلا الذي يرى فيه المؤول أنه قادر على التأويل دون مرجعية إلى الأعراف اللغوية، أو الضوابط السياقية، مثال ذلك في التاريخ الإسلامي بعض تأويلات الشيعة والصوفية، ومن هنا كان رفض بعض المسلمين للتأويل جملة لتداخل التأويل مع قضايا عقائدية تختص بالمحكم والمتشابه فيما يتعلق بأسماء الله تعالى وصفاته، ومن هنا أيضاً كان رفض بعض تأويلات المعتزلة نتيجة موقف عقائدي

(١) د. عيد بلع: استنطاق النص، تجليات الانهيار في شعر المتنبي، ط دار الوفاء، القاهرة ١٩٩٩ م ص

على الرغم من احتمال اللفظ والسياق لها، ومن هنا أيضًا كان قول ابن قدامة بدم التأويل إلى حد نفى معه التأويل عن بعض الألفاظ التي تُستعمل استعمالًا مجازيًا إنما: «نحن لم نتأول شيئًا، وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل، ...، ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة، كاسم الراوية والظعينة وغيرهما من الأسماء العرفية، فإن ظاهر هذا المجاز دون الحقيقة، وصرفها إلى الحقيقة يكون تأويلًا يحتاج إلى دليل، وكذلك الألفاظ التي لها عرف شرعي، وحقيقة لغوية كالوضوء والطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج، وإنما ظاهرها العرف الشرعي دون الحقيقة اللغوية»^(١)، فإلى هذا الحد صار التبرؤ من كلمة التأويل في الفكر الإسلامي، والأمر في الحقيقة قد شغل غير واحد من الباحثين والدارسين قديمًا وحديثًا وما يزال بحاجة إلى جهود كثيرة.

- شارلز موريس morris Charles ١٩٣٨ م

ثم رؤيتان يمكن على ضوءهما الوقوف على العلاقة بين السميوطيقا والتداولية: رؤية تنظر إلى التداولية بوصفها تطورًا طبيعيًا في الرؤية السميوطيقية جاء على يد السميوطيقي الأمريكي شارلز موريس morris Charles (١٩٣٨ م)، ورؤية تنظر إلى التداولية بوصفها رد فعل عكسي على الرؤى السميوطيقية السابقة لموريس، على أن الرؤيتين تتطابقان إذا اتسع لدينا مفهوم التطور ليشتمل على المواقف المغايرة من بدايات النظريات المعرفية، أي يستوعب إفرازات النظرية التي تتعارض مع بداياتها، بل قد تنقض هذه البدايات نقضًا تامًا ولكنها - مع ذلك - تظل مدينة للمقولات الأولى بوجودها، إنها علاقة أشبه بعلاقة الرجل بملامح طفولته التي تتبدل وتتغير بمرور الزمن حتى يصل الأمر إلى صعوبة الوقوف على ملامح الرجل في ملامح الطفل الذي كانه يومًا ما.

ومن هنا كانت الرؤية المغايرة لرؤية دي سوسير التي جاءت على لسان السيميائي الأمريكي شارلز موريس morris Charles (١٩٣٨ م)، والتي راح فيها - متداركًا هذا

(١) ابن قدامة: ذم التأويل، ط دار البصيرة ٢٠٠٢ م ص ٥٦.

النقص في الرؤية السيميوطيقية - يؤسس ثلاثة أجزاء من السيميوطيقا استمدتها من بيرس وتعانق فيها السيميوطيقا مع علمي الدلالة والنحو على امتداد المجالات اللغوية التقليدية الأخرى، وقد جاءت على النحو التالي:

- الدلالة Semantics: علاقة العلامات بما ترمز إليه.

- التراكيب أو النَّظْم (Syntactics (or Syntax): العلاقات الشكلية أو البنيوية بين العلامات، النحو.

- التداولية Pragmatics: علاقة العلامات بالمؤول^(١).

وبذلك تدخل عناصر أخرى خارج اللغة في عملية التحليل السيميوطيقي، فهني تلتفت إلى المرسل والمتلقي وظروف تلقي النص بوصفه خطاباً وديناميكية العلامات في النص، وما إلى ذلك من عناصر لا تحدها حدود، «والواقع أننا بالعودة إلى إدراج عناصر الباث والمتلقي أي المستعملين نُدْخِل من النافذة كل العناصر التي سبق لسوسور أن استبعدها بدعوى أنها عناصر مشوّشة على الدراسة المحايدة والتمييزية، والحقيقة هي أن سوسور لم يقص هذه العناصر الخارجية إلا لتأمين الدراسة السيميولوجية من الآثار السلبية لعلوم الاجتماع والنفس والتاريخ التي كانت آنذاك تدهم كل المجالات بطريقة غير مشروعة، كان المشروع السوسوري هو التسييح العام للموضوع وحصر هذه المادة المدعوة لغة، وفي المرحلة الثانية نلاحظ عودة هذه العناصر بعد أن تبين للدارسين تعذر فهم هذه المادة اللغوية أو اللفظية بدون مراعاة العناصر الخارجية. وكنا هنا شهوداً على الثورة الثانية في السيميولوجية. أو هو تحول السيميولوجية إلى نظرية في التواصل»^(٢).

وعلى الرغم من هذه التأكيدات فإننا نجد خلطاً في المفاهيم عند بعض الدارسين

(١) خوسيه مارييا بوثيلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، ت. د. حامد أبو أحمد، دار غريب، القاهرة ٢٣٢٠ ص.

(٢) د. محمد الولي: التواصل والسيميوطيقا، مرجع سابق ص ٨٧.

العرب الذين يجعلون من رؤية سوسير السميولوجية رؤية تداولية، إذ ذهب بعضهم إلى خلط فكرة سوسير عن كون اللغة مستمدة من أعراف المجتمع وتقاليد اللغوية، وأنها انعكاس لما تواضع عليه المجتمع بالفكرة التداولية عن دراسة اللغة في سياقات اجتماعية معينة، ثم يخلص من هذا الربط إلى جعل سوسير رائد التداولية الفرنسية^(١)، والبون شاسع بين رؤية سوسير السميولوجية المنغلقة والرؤية التداولية المنفتحة على أبعاد متعددة ومتفاوتة في عملية التحليل، إذ تنحصر نظرة سوسير إلى البعد الاجتماعي في أثر المجتمع في التكوين الدماغي اللغوي للفرد، على حين تفتح الرؤية التداولية إلى معالجة اللغة حال استعمالها بوصفها خطاباً بين أطراف وفي ظل ملاسبات اجتماعية وغير اجتماعية متعددة.

إن طريقة بيرس تنطبق أيضاً على الظواهر التي ليس لها فاعل (منتج) عاقل بشرط أن يكون لها مستقبل عاقل، مثال ذلك علامات الطقس، وما شابه ذلك، وإن هؤلاء الذين يقصرون السميوطيقا على أنها نظرية أحداث اتصالية لا يمكن أن ينظروا إلى الأعراض (الأمارات) على أنها علامات، ولا يمكن أن يقبلوا - كعلامات - أي ملمح سلوكي إنساني من خلاله يستنتج المستقبل شيئاً عن موقف المرسل حتى لو كان هذا المرسل غير واع بإرسال شيء ما إلى شخص ما.

بما أن هؤلاء الكتاب يؤكدون أنهم معنيون فقط بالاتصال فلديهم الحق أن يستبعدوا كثيراً من الظواهر من قائمة العلامات، وبدلاً من إنكار هذا الحق أود أن أدافع عنه في تأسيس نظرية سميوطيقية يمكنها أن تأخذ في حسابها نطاقاً أوسع من ظواهر العلامة.

إن أحد التعريفات الأكثر اتساعاً هو هذا الذي قدمه أمبرتو إكو (١٩٧٦م) الذي يقرر أن السميوطيقا تتصل بكل شيء يمكن أن يكون علامة إذ يقول: «إنني أود تعريف العلامة بأنها أي شيء - على أساس عرف اجتماعي مؤسس سلفاً - يؤخذ على أنه يمثل

(١) د. يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحاً نقدياً، مرجع سابق ص ٦٩، ويذكر المؤلف أنه نقل هذا الرأي عن سمير ستيتية في بحث بعنوان: البراجماتية اللغوية في تحليل النصوص ونقدها، وهو بحث غير منشور قدمه الباحث إلى مؤتمر النقد الأدبي، جامعة اليرموك، الأردن.

شيئاً آخر، وبصورة أخرى أود أن أقبل تعريف (موريس ١٩٣٨) وطبقاً لهذا التعريف «فإن أي شيء يعد علامة فقط لأنه يؤول بوصفه علامة لشيء ما بواسطة مؤول ما... ومن ثم فإن السميوطيقا لا تهتم بدراسة نوع خاص من الموضوعات، ولكن بموضوعات عادية حتى الآن - فقط حتى الآن - كما تشترك في السيميوزيس.

إنني أفترض أنه بهذا المعنى يجب أن نأخذ تعريف بيرس لطاقة تمثيل العلامة في ناحية ما أو قدرة ما، إن التعديل الوحيد الذي أقدمه على تعريف موريس هو أن التأويل بواسطة مؤول - الذي يبدو أنه وصف العلامة - يجب أن يفهم على أنه التأويل المحتمل بواسطة مؤول محتمل، ويكفي أن نقول هنا: إن الشخص المخاطب هو الضمان المنهجي - وليس التجريبي - لوجود معنى، وهذه وظيفة العلامة المؤسسة بواسطة شفرة، ولكن - من ناحية أخرى - فإن الوجود المفترض لمرسل عاقل - بشري - ليس الضمان لطبيعة العلامة لأي علامة مفترضة، وبهذا الشرط فقط يمكن فهم العَرَض (الأمانة) على أنه علامة كما يفعل بيرس.^(١)

لعلنا بذلك نكون قد قدمنا فكرة موجزة عن علاقة التداولية بجذورها الأولى التي رقدتها فتخلقت التداولية في رحمها وانبتقت عنها، وعن علاقتها بالمعارف التي تشعبت التداولية فيها عبر مواقف متباينة أحياناً، ومتفاوتة أحياناً أخرى في نقضها لبعض الرؤى والأفكار، فلا شك في أن هذه المعارف تمثل بشكل ما جذوراً للرؤية التداولية أسهمت بشكل كبير في تخلقها، إذ لولا قصور الفكرة القاصرة ما تولد الدافع لإنتاج أفكار مغايرة.

ثم لعل في هذا الغليان المعرفي في الغرب ما يدفع العقل العربي إلى الدخول في هذه الحومة، لا اعتناقاً لأفكاره دون محاورتها، ولكن تمثلاً لأساليب المناقشة والحوار، فإن الرؤية العربية تخطئ عندما تتلقى الأفكار من الآخر بوصفها مجالات محددة مستقرة معرفياً، وهذا الخطأ المنهجي في التعامل مع إفرزات عقل الآخر يدفع إلى خلل منهجي

(1) Eco, U: A Theory of Semiotics, P15,16.

آخر يتمثل في الانتقائية العشوائية من مقولات الآخر التي لم تكتسب ثباتاً معرفياً عنده، واتخاذها منطلقات لمعالجات، ومرتكزات لتطبيقات مشوهة، من ناحية، واتخاذها مفصولة عن سياقها دون النظر إلى أصولها والفلسفات التي ترفدها، من ناحية أخرى.

تقوم التداولية على مخطط موريس Morris Charles (١٩٣٨م) الذي يؤسس فيه ثلاثة أجزاء من السيميوطيقا هي: النحو (دراسة علاقة العلامات فيما بينها)، والدلالة (دراسة علاقة العلامة بالمرجع المشار إليه المعرب بها عنه)، والتداولية (دراسة العلاقات بين المرسل والمستقبل وعلاقتها بسياق الاتصال)^(١)، وهو في الوقت نفسه يفرق بين ثلاثة أنواع من القواعد وفقاً للأبعاد الثلاثة المذكورة، وفيما يتعلق بهذه القواعد فإنها «تقدم الشروط التي تستخدم في إطارها تعبيرات، من حيث إن تلك الشروط لا يمكن أن تصاغ بمفاهيم القواعد النحوية والدلالية»^(٢)، ولكن ذلك لا ينصرف بالتداولية انصرافاً كاملاً إلى الأبعاد المعيارية التي قد توحى بها كلمة القواعد، فقد كان أول تحديد لوظيفة التداولية في حقل اللسانيات هو تحديد شارلز موريس Morris Charles (١٩٣٨م) «الدلالة تبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها، والتداولية تهتم بعلاقة العلامة بمؤولها»^(٣) الذي أقر دور الرؤية التداولية في عمليتي التأويل والتواصل دون وضع تحديد لهذه القواعد المشار إليها.

ويشير ليتش G. Leech إلى أن موضوع التداولية الذي أصبح مألوفاً إلى درجة كبيرة في اللسانيات (١٩٨٣م)، كان يذكر من قبل نادراً عند اللغويين، وفي رؤية تلك الآونة السابقة «جنحت التداولية إلى أن تُعالج بوصفها سلة مهملات يودع فيها ركام البيانات

(1) Morris, C.S: Foundations of the theory of signs, ibid, P 59. .G. Leech: The principles of Pragmatics, ibid, P.1

خوسيه ماريا بوثولو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق ص ٢٣٢.

(٢) واورزنيك (زستيسلاف): مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة د. سعيد بحيري، مرجع سابق ص ٨٦.

(3) What is Pragmatics, 1999, P 7 Shaozhong Liu: <http://www.gxnu.edu.cn/Personal/szliu/definition.html>

المستعصية على التصنيف العلمي بشكل مناسب، وهناك تُنسى أيضًا بشكل مناسب، أما الآن فثم من يناقش، مثلما أفعال، أنه لا يمكن أن نفهم طبيعة اللغة نفسها فهمًا حقيقيًا ما لم نفهم التداولية: كيف تستعمل اللغة في الاتصال»^(١)، ثم إنه في أواخر سنة (١٩٦٠م) بدأ كاتز Katz ومعاونوه في اكتشاف كيفية دمج المعنى في النظرية اللغوية الشكلية، ولم يكن للك قبل احتلال التداولية واجهة الصورة بوقت طويل، كما يشير ليتش إلى أن لاكوف La-koff قد ناقش (١٩٧١م) عدم منطقية فصل دراسة التراكيب النحوية عن دراسة استعمال اللغة، ومن ثم فقد أصبحت التداولية - منذ ذلك الحين فصاعدًا - على خريطة اللسانيات، وذلك يعد الحلقة الأولى في قصة التداولية، وتجدر الإشارة إلى أن المهتمين بهذا الأمر كانوا كلهم من الأمريكيين، ومن ثم فإن ماسبق يمثل النظرة الضيقة للسانيات المتمثلة في البيانات الطبيعية للكلام، ثم جاءت النظرة الواسعة للسانيات جامعة بين الشكل والمعنى والسياق.

ومن هنا كان تنبيه ليتش إلى أن «كل التاريخ القديم للسانيات يمكن أن يوصف بمصطلح: الاكتشافات المتتابعة، حيث إن ما ذهب دون تردد إلى سلة المهملات يمكن أن يرد ثانية ويرتق، ويرقع، ويتحول إلى حلة من الملابس صالحة للتقديم، فقد كانت اللسانيات تعني علم الأصوات والصوتيات حتى الجيل التابع لبلومفيلد، أو قل البعد الصوتي للبنيات الصرفية، ولكن التركيب النحوي كان ينظر له على أنه نظري أو تجريدي بشكل كبير؛ لكونه - فعليًا - أبعد من الأفق العقلي للاكتشافات، وقد كانت هذه التغيرات جميعها بعد اكتشاف تشومسكي، بعد سنة ١٩٥٠م، مركزية النحو، ولكنه - شأن البنيويين - أخذ المعنى في حسابه تمامًا بوصفه فوضويًا إلى أبعد الحدود بالنسبة للتأمل الجاد»^(٢).

وقد كانت نظرة بلومفيلد L. Bloomfield (١٨٨٧-١٩٤٩م) تنصرف إلى المعنى الكامن في أصغر وحدة صوتية التي هي عنده وحدة ذات طابع صوتي متميز يرتبط التفريق

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics, ibid, P.1.

(2) ibid P.2.

في المعنى باستعمالها^(١)، بيد أنه يجدر بنا أن نشير هنا إلى عدم إغفاله السياق في ربطه المعنى بما يثار عند المتلقي من استجابة^(٢)، ولعل ذلك يرجع إلى تعلقه بالمذهب السلوكي في علم النفس الذي تأثر فيه بواطسون، ولعل هذا أيضًا ما قاده إلى القول بأن معنى الصيغة اللغوية يتمثل في الموقف الذي ينطقها فيه المتكلم، والاستجابة التي يستدعيها السامع^(٣)، ومن هنا كانت إشارة بالمر Palmer (١٩٩٦ م) إلى أن المعنى عند بلومفيلد يتكون من الربط بين الكلام والأحداث العملية التي تسبقه وتتلوه^(٤).

أما فيما يتعلق بإشارة ليتش إلى اكتشاف تشومسكي مركزية النحو، وأنه - شأن البنيويين - أخذ المعنى في حسابه تمامًا بوصفه فوضويًا إلى أبعد الحدود بالنسبة للتأمل الجاد فإنه تجدر الإشارة إلى أن سوسير ومن تبعه قد ذهبوا إلى أن اللغة على هذا المستوى تخضع لضغوط كثيرة عشوائية Random وتستعصي على التحديد الكمي، Quantification، ومن ثم فهي تستعصي على الدراسة العلمية المقننة، وعضد ذلك الاتجاه نعوم تشومسكي حتى أواخر السبعينيات، ثم بدأ التحول في نظريات اللغة نحو قبول دراسة التداولية على المستوى النظري أيضًا، مما كان يمثل تعديلًا في الموقف القائم على سوسير وتشومسكي، وإلى هذا ذهب ستيفن ليفينسون Stephen Levinson ١٩٨٣ م في كتابه: «التداولية Pragmatics» إذ يقول:

«إن نمو الاهتمام بهذا المبحث في الفترة الأخيرة يرجع إلى معارضة معاملة تشومسكي للغة باعتبارها وسيلة مجردة أو قدرة ذهنية يمكن فصلها عن استخدام اللغة

(1) L. Bloomfield: Language. London 1970 , P.79.

(2) ibid P.139.

(٣) د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٠٢ هـ ص ٦١، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي: دلالة السياق، رسالة دكتوراه، مخطوطة ١٤١٨ هـ جامعة أم القرى، ورقة ١٤٩.

(4) Palmer: Semantics , Second edition , Cambridge University Press 1996, P. 82.

ومستخدمها ووظائفها»^(١)، ويستدرك قائلاً: «إن أحد الدوافع القوية العامة على الاهتمام بالتداولية هو ازدياد إدراكنا لوجود فجوة كبيرة جداً بين نظريات اللغة الراهنة في علم الألسنة وتفسيرات التواصل اللغوي، إذ يتضح لنا باطراد أن النظرية الدلالية Semantics وحدها لا تستطيع أن تقدم لنا إلا جزءاً (وقد يكون ذلك جزءاً ضئيلاً، رغم أنه أساسي) من التفسير العام لتفهم اللغة»^(٢)

ويشير ليتش إلى أننا يجب ألا نغفل مفكرين مهمين من أمثال فيرث Firth (١٩٥٠ م) وتأكيده الشديد المبكر على الدراسة السياقية (المواقفية) للمعنى Situational study of meaning، كما لا نغفل هاليداي Halliday ونظريته الاجتماعية للغة في شمولها لكافة المستويات، ومن المهم ألا نغفل أيضاً تأثير الفلسفة، فعندما تعرض لاكوف Lakoff لفكرة التداولية (١٩٦٠) وجدها متبناه من قبل فلاسفة اللغة الذين سبقوا بالتأصيل لها، فالحقيقة أن التأثير الأكثر بقاءً في التداولية الحديثة وجد بواسطة هؤلاء الفلاسفة: أوستن (١٩٦٢)، سيرل (١٩٦٩)، جرايس Grice (١٩٧٥).^(٣)، وقد ارتبطت نظرية أفعال الكلام بالتداولية كما ارتبط اسم أوستن وسيرل بنظرية أفعال الكلام وارتبطت بهما إلى حد توهم معه بعض الباحثين أن «الفضل في ظهور التداولية كمنهج ونظرية يرجع إلى الفيلسوف الإنكليزي أوستن إثر صدور كتابه الموسوم بـ «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» (How to Do Things with Words ١٩٦٢)»، حيث تتحدد عنده التداولية على أنها: جزء من دراسة علم أعم: هي دراسة التعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي، فهو هنا ينتقل من المستوى اللغوي والنحوي والنفسي للغة، إلى المستوى الاجتماعي ودائرة التأثير والتأثر، من خلال استعمال اللغة لتحقيق التواصل، وفي إطار دراسة التعامل اللغوي، ظهرت مجموعة من التيارات أهمها التيار الأوستيني أو البراغماتية عند استعمال الكلمة»^(٤)، وعلى الرغم من

(1) Levinson, Stephen: Pragmatics, ibid, P.35.

(2) Ibid , P.38.

(3) G. Leech: The principles of Pragmatics, ibid, P.1.

(٤) راضية خفيف بوبكري: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية، مرجع سابق ص ١١ .

أن الباحثة ترجع هذه المعلومة إلى فرانسواز أرمينكو في كتابها: المقاربة التداولية، فإن فرانسواز أرمينكو تصرح بأنه على الرغم من تأثير هذه النظرية في إثراء النظرية التداولية «تشاء سخرية التاريخ ألا يستعمل أوستن وسيرل تسمية التداولية»^(١).

لقد قدم جرايس Grice (١٩٧٥) - في معالجته للمعاني في المحادثات وفق رؤية تداولية - معالجةً حديثة للمعنى بتمييزه بين نوعين من المعنى، طبيعي وغير طبيعي، واقترح جرايس أن التداولية يجب أن تركز على البعد العملي - بصورة أكثر - للمعنى، يعني المعنى في المحادثات الذي كان صيغ بعد ذلك في طرق متنوعة^(٢)، فثم شؤون عملية ساعدت في تحويل تركيز التداوليين Pragmaticians نحو شرح طبيعة المحادثات وتفسيرها، وذلك أثمر في اكتشافات الطابع المميز لمبدأ التعاون Co-operative Principle وفق مصطلح جرايس (١٩٧٥م)، ومبدأ التأدب Politeness Principle وفق مصطلح ليتش Leech (١٩٨٣م)^(٣).

بعد ذلك، قبيل نهاية (١٩٨٩م) عُرِّفت التداولية بشكل واضح على أنها فهم اللغة الطبيعية، وقد تردد هذا المفهوم عند بلاكي مور Blakemore (١٩٩٠) في فهمها للملفوظ بأنه: تداولية اللغة الطبيعية، وقد كانت مؤسسة I,Pr,A (الجمعية التداولية الدولية) (the International Pragmatic Association) سنة ١٩٨٧ رمزاً لهذا التطور، ففي وثيقة عملها اقترحت أن تكون التداولية نظرية التكيف اللغوي والنظر في استعمال اللغة من كل الأبعاد^(٤) ١٩٨٧.

وعلى الرغم من رسوخ قدم المقاربات التداولية في الدرس اللساني الحديث، وعلى الرغم من امتدادها إلى حقول البلاغة والنقد الأدبي فإنه ثم انتقادات وجهت إلى

(١) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق ص ٦٠.

(2) Levinson, Stephen: Pragmatics, ibid, 1983, P 100.

(3) What is Pragmatics, ibid, 1999, P 9 Shaozhong Liu: G. Leech: The principles of Pragmatics, ibid, P15,16

(4) What is Pragmatics, ibid, 1999, P 9 Shaozhong Liu:

الرؤية التداولية من قِبَل بعض الباحثين، ولعل الانتقاد التقليدي الذي وجه إليها يتحدد في أنها لا تتمتع بتركيز واضح في قضاياها وأدواتها وإجراءاتها، وفي الدراسات المبكرة كان هناك ميل إلى تصنيف تلك المواضيع بدون تحديد، وبدون نقلها بصورة واضحة من اللسانيات إلى التداولية، ومن ثم ارتبطت التداولية - كما يقول ليتش - بالاستعارة المعروفة التي تجعل منها حاوية نفايات Garbage Can.

وتم انتقاد آخر يتمثل في أنه «على خلاف النحو الذي يلجأ إلى القواعد، فإن المبادئ الفارغة والضبابية في التداولية ليست كافية بالنسبة للناس الصادقين فيما يختارون من بين مجموعة من المعاني المحتملة للملفوظ الوحيد في السياق، ومن ثم ذهب بعض منتقديها إلى أنها لا تستحق أن تُقبل بوصفها حقلاً مستقلاً لدراسة علم المعاني الذي يوجد بالفعل في دراسة علم الدلالة.

على أية حال، هناك نظرة إجماعية على أن التداولية بوصفها دراسة منفصلة هي أكثر من ضرورية لأنها تُعالج تلك المعاني التي هي فوق نظرة النحو والدلالة، هذه النظرة تنعكس في كل من الممارسة العملية بشكل موسع والمعنى التفاعلي، هكذا على الرغم من الانتقاد، فإن تصادمات التداولية قد كانت هائلة ومتعددة، فدراسة أفعال الكلام، على سبيل المثال، تشترط إضاءة تفسيرية بتوجيه من علم الاجتماع اللغوي Sociolinguistic، ثم إن اكتشافات مبدأ التعاون Cooperative Principle ومبدأ التأدب Principle Politeness يتطلب نفاذ بصيرة من الشخص إلى الشخص الذي يدخل في تفاعل حوار مع، إن اختيار الوسائل اللغوية المختلفة لفعل اتصالي، والتفسيرات المتعددة لنفس الفعل الكلامي توضح عقلية إنسانية في مبدأ الصلة الذي يساهم في دراسة الاتصال تفصيلياً والإدراك بشكل عام، كما أن تضمينات الدراسات التداولية واضحة أيضاً في تعليم اللغة بشكل عملي ... وأفعال الكلام مفيدة غالباً للتأويل الجيد والكتابة، كما أن مبادئ التداولية تجد طريقها أيضاً في دراسة الأعمال الأدبية وأيضاً لغة التعلم في قاعات الدروس»^(١).

(1) What is Pragmatics, ibid , P 9 Shaozhong Liu:

وبذلك نرى أن التداولية قد استقرت في التفكير الغربي استقرارًا نفذ بها من مجال
الدرس اللساني الذي يقوم على دراسة الظاهرة اللغوية بشكل عام إلى مختلف المجالات
الأخرى من النقد الأدبي والبلاغية وغيرها من أنماط التأويل التي تقوم على دراسة
الاستعمالات الخاصة للظاهرة اللغوية في أنماط الخطاب المختلفة، إلى جانب ما طرحه
التداولية من دراسة الظواهر اللغوية في المحادثات في رؤية تأسيسية لما عُرف ببلاغة
التواصل بين الناس.

الفصل الثالث

وظيفة التداولية وقضاياها

الدلالة والتداولية

ربما لا ينفصل تحديد مفهوم التداولية عن تحديد وظيفتها كما أنه لا تنفصل قضاياها عن مفاهيمها ووظيفتها، فقد كان في تحديد هذا المفهوم تحديد ضمني للوظيفة، يرتبط ذلك التداخل بأول تحديد لوظيفة التداولية في حقل اللسانيات الذي أشار إليه شارلز موريس Morris Charles (١٩٣٨ م) في تحديده لمفهومها الذي بين فيه موقع التداولية من البحث النحوي والبحث الدلالي، فالدلالة تبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها، والنحو يبحث في علاقات العلامات في التركيب والتداولية تهتم بعلاقة العلامة بمؤولها^(١)، وبذلك لا يتداخل المفهوم والوظيفة فقط بل يتداخل هذان مع تحديد موقع التداولية بين الأبعاد السميوطيقية الأخرى التي ذكرها موريس، ومن ثم فإن تحديد وظيفة التداولية ينبني على تحديد مفهومها، كما ينبني على تحديد موقعها من النحو والدلالة، إذ ارتبط تحديد المفهوم الاصطلاحي للتداولية Pragmatics دائماً بالتمييز بينها وبين الدلالة Semantics والنحو، وقد بدأ هذا الارتباط من البدايات الأولى التي عرض فيها موريس - كما أشرنا - مفهوم التداولية مقارناً بالنحو والدلالة، ثم توالى الأبحاث والدراسات التي اتخذت من تمييز موريس منطلقاً - كما اتخذت من تعريفه منطلقاً - لبناء المفهوم الاصطلاحي على هذا التمييز، ولذلك لا مناص من أن يقودنا هذا التداخل إلى شيء من التكرار بُغية تحديد مفهوم التداولية ووظيفتها وموقعها.

(1) Morris, C.S: Foundations of the theory of signs, ibid, P 59.

هناك مفهوم خاص للدلالة مستقر عند علماء اللغة الذين كانوا يرون الدلالة مستوى من مستويات علم اللغة بعد المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي، ثم جعلوا المستوى الدلالي نهاية المطاف في معالجة الظاهرة اللغوية، وقصروها على ما يتصل بالظاهرة اللغوية اتصالاً مباشراً دون التطرق إلى القضايا التي اهتم بها علماء الاجتماع والنفس والفلسفة، وغيرها من العلوم التي انفتحت على ملاسبات تتعلق بالأبعاد الوظيفية للغة، وبشكل ما يمكننا القول بأن رؤية علماء اللغة هذه تمثل الرؤية الشكلية في مقابل الرؤية الوظيفية، فقد امتدت هذه الرؤية - في أحسن حالاتها - إلى دراسة المستويات اللغوية من الصوت إلى النص عند القائلين بضرورة «فهم النص بوصفه وحدة متكاملة ذات دلالة»^(١)، دون الاقتصار على مستوى معين من المستويات، ولا تُستثنى هذه الرؤية من الاتجاه الشكلي الذي يمثل ضدًا للرؤية التداولية، كما لا يُستثنى أيضًا من هذا الاتجاه من ينظر إلى علم الدلالة على أنه فرع من علم اللغة «يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرًا على حمل المعنى»^(٢)، على الرغم من أنه يأخذ في اعتباره دلالة الرمز والإشارة الجسدية وغير الجسدية وغيرها من الإشارات التي يشترط أن تكون معروفة في الأعراف الاجتماعية، فهذه الرؤية تستعين بمعرفة المجتمع لتحديد العلاقة بين الدال والمدلول بوصف الظاهرة اللغوية مجموعة من الدوال منغلقة على علاقاتها الداخلية، لا بوصفها خطابًا بين أطراف تواصل.

ومن ثم فإن الرؤية الدلالية وفق منظور علماء اللغة والسميوطيقيين البنيويين يتحدد بحثًا في المستويات اللغوية من الصوت إلى النص بتراكيبه النحوية التي تركز على المعنى الحرفي الذي تؤديه الجملة، وبعبارة أوضح لا تلتفت الدلالة في هذا المفهوم الخاص إلى أبعاد غير لسانية، فهي تركز على المنطوق، وهذا المفهوم للدلالة من المفاهيم الأساسية

(١) د. سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة ١٩٩٧م ص ٢٥٦.

(٢) د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، مرجع سابق ص ١١.

في المقارنات التي قامت بين الدلالة والتداولية، وبذلك تعد هذه المقارنات تمييزاً بين التداولية والدلالة بهذا المفهوم قبل ظهور التداولية واستقرارها في الدراسات اللسانية في الفكر الغربي، ومن ثم «كان هناك لبس في استعمال كلمة الدلالة Semantics حيث تمثل أحد ثلاثة أسس للنموذج السيميائي إلى جانب التركيب والتداول، ثم تنحصر بعد ذلك في مستوى من مستويات التركيب، وقل مثل ذلك في كلمة تركيب، فهي جنس وفرع في الوقت نفسه»^(١)، وتأسيساً على هذا يمكننا تحديد مفهوم الدلالة Semantics - في المصطلح الغربي الذي يستعمل في مقابل التداولية Pragmatics - هنا بأنه دلالة العلامات بقطع النظر عن الملابسات السياقية والعناصر التداولية، ولعلنا بهذا التحديد نحترز من وقوع البحث في لبس آخر ينتج من أن الدلالة Semantics يمكن أن تُفهم فهمًا أرحب يستوعب دلالة التراكيب النحوية مضافاً إليها الملابسات السياقية والعناصر التداولية أيضاً وهي تُستعمل في السياق العربي مرادفاً لكلمة «المعنى» دون أي تفریق وهو استعمال بعيد عن مفهوم الاصطلاح في علم اللغة والسيميوطيقا البنيوية في السياق الغربي، ففي الاستعمال العربي نجد أن كل ما ينتج عن هذه العناصر مجتمعة هو بشكل ما دلالة، ولا يكاد يُستثنى من ذلك الخلط سوى المتخصصين المشتغلين في حقل علم اللغة.

ويجدر بنا التنبيه إلى أن هذا المفهوم العام للدلالة يمتد ليشمل التداولية؛ لأنه يعتني بالعناصر المنتجة للدلالة في صورتها الكلية بعناصرها اللسانية وغير اللسانية من ملابسات الموقف بما يشتمل عليه من أبعاد تداولية، ولا يدخل هذا المفهوم ضمن المقارنة الحالية بين التداولية والدلالة، ومن ثم جاز لنا أن نقول المعنى الدلالي ونقصد به المعنى المعتمد على التفسير الحرفي لمنطوق الجملة، أي تحديد العلاقة بين الدوال ومدلولاتها، والمعنى بشكل مطلق، ونقصد به المعنى معتمداً على العناصر المؤثرة في إنتاجه في الأبعاد اللسانية وغير اللسانية، وضمنه يدخل المعنى التداولي أو المعنى السياقي، فالتداولية تتطرق إلى

(١) د. محمد العمري: مقدمة ترجمة كتاب البلاغة والأسلوبية لهنريش بليت، الطبعة الأولى، الدار

اللغة بوصفها خطاباً تواصلياً يركز على أطراف الفعل الكلامي، ومن ثم ينتقل الاهتمام من التمييز بين اللغة والكلام ليصبح في الاهتمام التداولي تمييزاً بين الملفوظ - الذي يقصد به ما يقال - والتلفظ بوصفه فعلاً للقول، وبذلك يمكن للتداولية أن تصبح دراسة للعلاقات الأكثر عموميةً بين المتلفظ والمخاطب^(١)، ومن هنا تأخذ التداولية في حسابها أموراً كثيرة، إلى جانب المعنى الحرفي الذي يتبدل ويتغير وفق هذه الحثيات ليصبح أكثر اكتمالاً بحيث يسمح بإمكان تحديد الحقيقة التي لا تظهر - دائماً - في المعنى الحرفي^(٢).

ويجدد بنا التنبيه أيضاً إلى أنه في حقل علم اللغة قد تم انفتاح تزامن مع الانفتاح التداولي وكان بمثابة أحد روافد التداولية، ونقصد به المستوى السياقي الذي بدأ - في السياق المعرفي الغربي - على يد عالم الأنثروبولوجيا مالمينوفسكي، ثم اعتمد عليه فيرث في وضع نظرية السياق^(٣)، فلعل نظريات السياق جاءت بمثابة خيط تواصل علم اللغة مع التداولية؛ لأن البحث في المستوى السياقي عند علماء اللغة بعد فيرث قام على تجاوز الوقوف عند المستوى الدلالي، وهو بذلك يتوافق تماماً مع التداولية، وسنعرض لهذه القضية بالتفصيل في الفصل الخاص بالسياق.

لقد جاء السياق بُعداً جوهرياً في التداولية إلى حد دخل معه في تعريفها، إذ يشير جيفري ليتش G.Leech إلى فكرة مواقف الكلام Speech situations في تحديد الفرق بين التداولية والدلالة، وذكر أن العناصر المكونة لهذه المواقف تتمثل في: «المرسل والمستقبل - السياق - الأهداف والمقاصد - قوة فعل الكلام - الملفوظ» ورأى أنه من الممكن أن يضاف إليها عنصر الزمان والمكان، ثم ذكر أن التداولية تتميز عن الدلالة في كونها تهتم بالمعنى في علاقته بمواقف الكلام «Meaning in relation to a speech situation»^(٤)، وقد

(١) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق ص ٨.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٩.

(3) F.R.Palmer: Semantics, ibid, 1981, P 51,52.

(4) G. Leech: The principles of Pragmatics, ibid, P 15.

امتدت هذه النظرة إلى فيرستشيرن Verschueren ١٩٩٩م الذي ذهب إلى أن: «واحدة من التحديدات التقليدية المقبولة بصورة واسعة بين التداولية والدلالية هي قولنا: إن الأخيرة تتعامل مع المعنى المستقل عن السياق، بينما تبحث الأولى المعنى في السياق، فإن التوظيف ذا المعنى للغة بعد صياغته برؤيتنا للتداولية لا يقتصر على (معنى داخل السياق)، الذي يمكن إضافته ببساطة إلى مستوى آخر من المعنى يُدرس بصورة متكافئة في الدلالية»^(١).

وتم محاولة للتمييز بين المعنى والدلالة؛ فالاستعمال العادي غالبًا لا يميز بين المعنى والدلالة، بل كثيرًا ما يختلط استعمالهما، وقد أشار د. سعيد بنكراد إلى رأي بالمسليف الذي يرى فيه أن المعنى المادة التي تشتق منها الدلالات، ومن ثم فهو قريب من مفهوم «الشيء في ذاته» كما يتصوره كانط، فبالإمكان أن نتعرف على الطاولة من حيث الامتداد والمقاومة واللون والذوق (وهي ما يحدد الشيء) ولكننا لا نستطيع قطعًا التعرف على جوهر الطاولة باعتباره الشيء في ذاته، ثم عرض رؤية جريماص التي ينظر فيها إلى المعنى من زاويتين: بوصفه «ما يسمح بالقيام بعمليات الشرح والتسنيات التي تنقلنا من سنن إلى آخر، وثانيًا باعتباره ما يؤسس النشاط الإنساني منظورًا إليه كقصديّة، فلا شيء يمكن أن يقال عن المعنى قبل أن تتم مفصلته على شكل دلالات، ويضعنا هذا الأمر أمام تقابل جديد يصف العلاقة بين المعنى باعتباره مادة، وبين الدلالة باعتبارها شكلًا لهذا المعنى ومشتقة منه، ولهذا فإن ما تدرسه السميائيات، في تصور جريماص على الأقل، ليس جواهر مضمونية مكتفية بذاتها؛ إنها تدرس، على النقيض من ذلك، أشكالًا مضمونية، وهي ما يشير إلى التحققات الممكنة للمادة الأصلية، ما نعرفه عن الخير ليس مادة، بل أشكال تتحقق في الصيغ التي يتم من خلالها تجسيد فكرة الخير»^(٢)، فما يسمح بالقيام بعمليات الشرح والتسنيات التي تنقلنا من سنن إلى آخر، وتمفصل المعنى في شكل دلالات تؤكد

(1) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, ibid, p. 3.

(٢) د. سعيد بنكراد: مفاهيم في السميائيات، مرجع سابق ص ٨٧.

مفهوم الشيء في ذاته، ومن ثم تؤكد أن المعنى هو المادة التي تشتق منها الدلالات، ليس بمعنى وجود المعنى في عقل المؤول، بل وجود المعنى في ذاته، والدلالات هي التي تُشتق منه، وهي التي تُكوّنه في آن واحد، وفق مفهوم السيرورة السميوزيسية التي تتضمن الشروط التي تنتج ضمنها الآثار المعنوية، فالسميوطيقا لا تبحث عن دلالات جاهزة أو معطاة بشكل سابق على الممارسة الإنسانية، بل هي بحث في شروط الإنتاج والتداول والاستهلاك، فما تشغل به سميوطيقا بيرس - مثلاً - ليس المعنى المجرد المعطى كاملاً جاهزاً، بل المعنى من حيث هو تحقيقات متنوعة تكمن مزيّتها في التمتع والاستعصاء على الضبط، ومن ثم «ارتبط مفهوم الدلالة عند بيرس بمفهوم السميوزيس، وهو مفهوم يشير، من جهة، إلى القدرة على إنتاج دلالة ما استناداً إلى روابط صريحة هي ما يشكل جوهر العلامة وشروط وجودها، ويشير، من جهة ثانية، إلى سيرورة التأويل التي تعد إوالية ضمنية داخل أي سيرورة لإنتاج الدلالة، فبما أن الموضوع المطروح للتمثيل يتجاوز بالضرورة أداة التمثيل، فإن تصور إحالات متتالية تستعيد ما تم إهماله في الإحالة الأولى أمر ممكن، بل هو أمر ضروري، ومن هنا ارتبطت فكرة التأويل عند بيرس بفكرة إنتاج الدلالة ذاتها»^(١).

إن الأمر ليس سهلاً ميسوراً ولذلك نجد بعض الباحثين يجعل السياق جزءاً من الدلالة بوصفه مستوى إلى جانب مستويات البحث اللغوي: المستوى الصوتي والمستوى المعجمي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي، وليس أدل على هذا من أن تأتي «دلالة السياق» عنواناً لبعض الكتب^(٢)، والأصل في رؤية اتخاذ السياق مستوى من مستويات المعنى يرجع إلى فيرث Firth، فالمعنى - عنده - جملة من الوظائف المعقدة التي يمكن أن تؤديها الأشكال اللغوية: ^(٣) (The whole complex of functions which a linguistic form may have)

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) د. عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط ١ القاهرة دار المنار

١٤١١هـ.

(3) J. R. Firth: Papers in linguistics, London 1957, P. 33.

وجعل مستويات التحليل اللغوي وظائف: (الوظيفة الصوتية - الوظيفة المعجمية - الوظيفة الصرفية - الوظيفة النحوية) ثم (الوظيفة الدلالية) التي يحددها فيرث Firth في علاقات هذه الوظائف اللغوية فيما بينها مضافاً إليها سياق الموقف بعناصره المختلفة، وتأتي الوظائف المعجمية والصرفية والنحوية بمثابة الوظائف الكبرى الجوهرية الحاكمة Major Function، وإن كانت الوظائف جميعها داخلية في نطاق التحليل مهما تفاوتت درجة أهميتها، فالمعنى عند فيرث Firth يتمثل في مجموع الوظائف التي تؤديها الصياغة اللغوية^(١)، فلعله من المعروف أن مالمينوفسكي وفيرث ذهباً إلى أن البحث اللغوي لا يمكن أن يكتمل بدون بعض الإشارات إلى سياق الموقف الذي فيه تعمل اللغة، ورأياً - بوجهة نظر ثاقبة - أن معنى عناصر اللغة يخضع كلياً لسياقات الموقف الذي استعملت فيه^(٢).

قلنا إن أمر التفريق بين المعنى والدلالة لم يكن سهلاً أو متفقاً عليه، ومن هنا يتساءل جان سيرفوني Jean Cervoni في محاولة تفريق بين المعنى والدلالة: «هل يمكننا القول عن جملة تقع خارج سياقها بأنها تحمل معنى دون أن نتمكن من تحديد مكوناتها الشرطي الحقيقي أو الملفوظي؟»

الجواب يرتبط بقرار مصطلحي: فإما أن نستخدم مصطلح معنى Sense على مستوى الفهم المتعلق بالجملة، أو أننا نحتفظ به لمستوى التأويل Interpretation المتعلق بالملفوظ، وفي الحالة الأخيرة، نحتاج إلى مصطلح آخر للإشارة إلى نتيجة فهم الجملة، إن ما يبدو غير قابل للنقاش، في الحقيقة، هو أن استخدام المصطلح في المستويين من شأنه إحداث تشوش قد يزعج التفكير كثيراً، إذ ينبغي فهم أن المكونين اللذين حددناهما لا يكفيان لتوضيح نتيجة تأويل الملفوظ^(٣)، ثم يخلص من هذا الطرح إلى تبني وجهة نظر

(1) Ibid , P. 33.

(2) F.R. Palmer: Semantics, ibid, P. 56.

(٣) جان سيرفوني: الملفوظية، ترجمة د. قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق

عدد من اللسانيين السابقين التي تتحدد في «استعمال مصطلح الدلالة فيما يخص الجملة، ومصطلح المعنى إذا تعلق الأمر بالملفوظ»^(١) ومن ثم فإن استعمال مصطلح المعنى يُقصد به المعنى الشامل لإنتاج لغوي معين مع كل الظروف والملابسات التداولية والسياقية التي توجه هذا المعنى.

الدلالة إذن عملية لغوية خالصة، وهذا أهم ما يفرق بينها وبين التداولية، وما الالتفات إلى الأبعاد السياقية لتاريخ الدوال عند بيرس سوى إرهاصات للرؤية التداولية عند موريس، فالرؤية التداولية تولي الملابسات السياقية كافتها - ما ذكرنا، وما سنبينه لاحقاً في الفصل الخاص بذلك - اهتمامها أساسياً في الوقوف على المعنى، كما تولي أيضاً بعد الدلالة أيضاً هذه الأهمية ذاتها، ويشير ليتش إلى أن النظرة الثاقبة للسانيات تضمنت تغييراً في النظر إلى كينونة اللغة (ماذا تكون اللغة)، وكيف عالجت اللسانيات موضوعها، وقد كان البنيويون الأمريكيون أكثر سعادة بأن اللسانيات أصبحت علماً طبيعياً، وأقبلوا يحررون موضوع الاحتكام للمعنى، ولكن بقبول الغموض والترادف بوصفهما خلفية أساسية للسانيات، ثم فتح تشومسك باب المعنى، وقد ذهب تلاميذ تشومسكب الساخطين عليه في المدرسة الدلالية التوليدية لاحقاً إلى مرحلة أبعد بإعطاء الدلالة أساساً في نظريتهم اللغوية، ولكن بمجرد أن أصبح المعنى مقبولاً في موضع مركزي في اللغة وجدت صعوبة بالغة تتعلق بحصر الطريقة التي يتفاوت فيها المعنى من سياق إلى سياق آخر، وبذلك أصبحت الدلالة تذوب في التداولية^(٢)، وتتضح العلاقة أكثر إذا أخذنا التداولية على أنها مستوى تالٍ للدلالة من مستويات البحث اللغوي؛ لأن في هذا التحديد ما يؤكد اعتماد التداولية على معطيات الدلالة في الدرس اللغوي، ولكن يبقى السؤال: إلى أي حد يصح أن نقول بأنه يمكن توسيع مفهوم الدلالة ليستوعب قضايا التداولية، لتصبح الدلالة هي الأصل وبعد دخول العناصر التداولية تحت مظلتها تطوراً في علم الدلالة ذاته؟ أرى أن الإجابة بالإيجاب ليست بعيدة

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٨.

(2) G. Leech: The principles of Pragmatics, ibid, P.1.

عن الصواب؛ لأنه يمثل وجهًا آخر من أوجه العلاقة بين الدلالة والتداولية، أو يمثل رؤية العلاقة من منظور آخر، ولكن السؤال مع ذلك يظل مطروحًا.

وفي كل الحالات من الصواب أن نقول بالتمييز (وليس التعارض) بين الدلالة والتداولية، وأن هذا التمييز أسهل في التطبيق منه في الشرح والتوضيح «فشرح هذه المسألة معقد بسبب الآراء المتضاربة التي تم طرحها في السنين الستين الماضية، فهذا يعد اقتراحًا بأنه ليس هناك طريقة واحدة لتوضيح هذا الاختلاف، وكيفية توضيحه هذه تعد مجرد مسألة مصطلحية، أو مسألة اتفاق عرضي، وعلى الرغم من تنازع هذه الآراء وتعارضها، فإنها كلها ساهمت في جعل هذا التمييز أسهل وذلك بإعطاء معلومات عنه، حيث إنه يطبق بشكل عام سواء من الناحية اللغوية أو الفلسفية، بالرغم من أنه من الواضح ما يكون في مسألة معينة من التعميم عندما يطبق الناس الفروق حول ظاهرة لغوية معينة، إلا أنه في بعض الحالات هناك أشياء تكون قليلة الوضوح، ويكون ذلك في كون هذه الظاهرة دلالية أو تداولية أو كليهما، ولكن من حسن الحظ أن هناك بعض الظواهر التي تكون دلالية دون جدال، أو تداولية دون جدال»^(١).

ولعل الحقيقة التي لا تقبل الجدل هي أن معنى الجملة (المعنى الحرفي) - أو المعنى النحوي) له أهميته الكبيرة في عملية التحليل التداولي، ومن ثم فإن نقطة البدء عند ليتش اهتمت بالتمييز بين النحو والتداولية بوصف التداولية هدفًا مباشرًا ومتطورًا، ولذلك فهو يطمح من مؤلفه هذا إلى أن يساعد في استحداث مدخل جديد بين النحو والبلاغة بوصف البلاغة العلم القديم الذي يحمل بذور التداولية^(٢)، ثم يشير إلى أن الافتراض الذي ينبغي أن يُنطلق منه لدراسة هذا التمييز بين التداولية والنحو والدلالة بوصف الدلالة أحد مستويات التركيب النحوي هو «أن النحو - بوصفه دراسة النظام الشكلي للغة - والتداولية - بوصفها مبادئ استعمال اللغة - حقلان متكاملان في اللسانيات، فلا يمكن أن تُفهم طبيعة

(1) Kent bach: The Semantics-Pragmatics Distinction, Ibid, P 3.

(2) G. Leech: The principles of Pragmatics, Ibid, P. xi.

اللغة بدون دراسة كلا الحقلين، ودراسة التفاعل بينهما، إن نتائج هذه النظرة تشتمل على تأكيد مركزية اللسانيات الشكلية بالمعنى الذي تفره فكرة الأهلية، الجدارة، الكفاءة عند تشومسكي، ولكن مع الاعتراف بأن هذا ينبغي أن يتناسب، ويُقيم ملاءمة لنطاق شامل أوسع يضم الوظيفية مع التفسيرات الشكلية^(١)، وبذلك تأتي الدلالة، كما يأتي الوقوف على المعنى النحوي، خطوة لا غنى عنها في التحليل التداولي للخطاب، يستوى في ذلك الدلالة المتعلقة بالتركيب النحوي والدلالة المتعلقة بمرجع العلامة اللغوية.

وهذا بخلاف ما ذهب إليه بعض الباحثين العرب من أن التداولية «تعارض مع علم الدلالة الذي يدرس العلاقات بين الماهيات اللغوية والعالم الخارجي، وكذلك تعارض مع النحو الذي يدرس الخصائص المشكّلة للتعبير أو البناءات اللغوية»^(٢)، والأمر ليس أمر تعارض وإنما هو أمر تكامل في الرؤية السميوطيقية بين هذه الإجراءات الثلاثة المكونة لها بحسب رؤية موريس التي أشرنا إليها من قبل ومن قبله رؤية بيرس.

يتحدد مفهوم الدلالة في الرؤية السميوطيقية بالنظر إليها على أنها عنصر من عناصر التقسيم الثلاثي لسميوطيقا موريس: الدلالة والتركيب والتداولية، فالدلالة هنا يمكن تصورهما في ضوء العلاقة بين هذه الثنائيات: الدال والمدلول وفق سوسير، العلامة وما تحيل إليه هذه العلامة، الماثول والمرجع وفق بيرس، ووفق مفهوم بيرس فإن الدلالة هنا ترتبط بعملية التأويل، إذ إنه ليس ثم ثوابت دلالية، بل إن الدلالة قد تتبدل وتتغير عبر مفسرات (مؤولات)، ومن خلال استقبال مؤولين، ومن هنا يأتي التأويل بمثابة نبش في ذاكرة الدوال (العلامات)، عبر ما لا يحصى من السياقات، «إن مفهوم التأويل شديد الارتباط بالتصور الذي نملكه عن الدلالة وعن شروط وجودها وأشكال تحققها، فالمعطيات الأولية، في مجال اللسان على

ibid , P. 4.

(١)

(٢) محمد بصل: نحو رؤية لسانية لوضع المصطلح، مرجع سابق ص ١٣٩، يوسف أبو العدوس:

البراجماتية مصطلحاً نقدياً، مرجع سابق ص ٦٤، وقد أكد على وجود هذا التعارض مرة أخرى

في البحث المذكور نفسه ص ٦٨.

الأقل، تشير إلى أن الكلمة لا يمكن أن تقف عند حدود التعيين المحايد لمرجع موضوعي مستقل، فبالإضافة إلى حالة التعيين هاته، تشتمل هذه الكلمة على مجموعة من السياقات المحتملة القابلة للتحيين مع أبسط تنشيط لذاكرتها^(١)، السياقات تعني استعمال العلامة في سياقات سابقة تمثل تاريخها السياقي، ذلك التاريخ الذي يتنافى مع العلاقة المحايدة - إن وجدت - بين العلامة وما تحيل إليه «فإذا كان من الممكن الحديث عن وجود ثابت لكل ظاهرة، فإن الوجود الأصلي (المحايد) في كل عملية تدليل يتشكل من العناصر المحددة للماهية الوجودية للظاهرة في ذاتها، وهي العناصر التي لا يمكن التصرف فيها دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بالجوهر المحدد لهذه للظاهرة.

ويخلص د. سعيد بنكراد إلى أن «هذا المبدأ المحدد لوجود الظواهر قابل للتعميم على كل الأشكال التعبيرية والوظيفية التي يتوسل بها الإنسان من أجل التواصل وإنتاج الدلالات: هناك لحظة أولى للتعين المرجعي (المحايد)، وهناك لحظة ثانية خاصة بإنتاج الدلالات المرتبطة بخصوصية الفعل المندرج ضمن وضع ثقافي خاص، إن الوجود الأول يشير إلى المعنى المباشر الذي يمكن اعتباره قاسماً مشتركاً لكل الدلالات التي تتبناها مجموعة لغوية ما، في حين يمكن التعامل مع المعاني الثانية باعتبارها قيماً مضافة تعد نتاجاً للوضع الخاص للإبلاغ^(٢)، وبذلك يأتي السياق ضابطاً لتحديد دلالة العلامة اللغوية، فما تاريخ العلامة سوى تاريخ استعمالاتها في سياقات مختلفة، وإن كان لنا أن ننبه هنا إلى أن السياق هنا لا يعني مجموعة العناصر الملايئة للخطاب، فالدلالة بهذا المفهوم لا تعبر الأبعاد السياقية هذه اهتماماً، وذلك ما أدى إلى أن تصبح التداولية ضرورة معرفية في اللسانيات.

ومن النقاط الحقيقية بالذكر في التفكير اللغوي في الحضارة الإسلامية فيما يتعلق بالتاريخ السياقي للعلامات اللغوية كتاب أساس البلاغة للزمخشري، إذ يعد هذا الكتاب

(١) سعيد بنكراد: مفاهيم في السميائيات، مرجع سابق ص ٨٩.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٩٠.

معجمًا سياقيًا خالصًا، فقد عمد فيه الزمخشري إلى بيان تاريخ استعمال الكلمات بين الحقيقة والمجاز، وكيف تتبدل الأحوال بالكلمة الواحدة ليتحول الاستعمال المجازي إلى حقيقة على مر الزمن حيث ينتهي المعنى المجازي لبعض الكلمات لتتحول التراكيب التي تنتج هذا البعد المجازي إلى تراكيب حقيقية^(١)، فما التغير الذي يطرأ على معاني الكلمات سوى مظهر تداولي خالص إذ يتصل بالاستعمال اتصالاً وثيقاً، فما التغير في المعاني سوى تغير في الاستعمال، وما استقرار المعنى المجازي لبعض الكلمات إلى حد يفقد معه البعد المجازي سوى أثر من آثار الاستعمال، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا ذهبنا إلى أن هذا الوجه من البحث التداولي لم تلت إليه الرؤية الغربية، ولكنه باب يتسع للأبحاث والدراسات في التاريخ السياقي الاستعمالي للعلامات، ليس ثم ما يمنع من أن ينضاف إلى وظائف البحث التداولي.

فالعلامة بوصفها إشارة، تشير إلى شيء ما، يرتبط بها ارتباطاً طبيعياً كما هو شأن الدخان بالنسبة للنار، والعرض للمرض، هذا عن العلامة بشكل عام، أي في وجودها غير اللساني، أما بالنسبة إلى وجودها اللساني، وهذا ما يهمننا في هذا المقام، فإن الإحالة تتحدد من خلال السياق الوجودي، ومن ثم تمثل دراسة البعد الإشاري للعلامة اللغوية جزءاً من التداولية بوصفها رموزاً إشارية، فالإشارة في كلمات: (أنا، هنا) لا تتحقق إلا من خلال السياق، وذلك بمعرفة الملابس السياقية عن المتحدث والمخاطب والخطاب^(٢).

وبذلك لا تتنكر التداولية في نظرتها الأكثر اتساعاً ورحابة للدلالة في مفهومها الخاص بل تتكئ على هذه الدلالة للوقوف على معنى المتكلم، وقد كان (شارلز ساندر بيرس Charles Sanders Peirce ١٨٤٢ - ١٩١٠ م) أول من أشار إلى هذه العلاقة في حديثه عن سيرورة العلامة إلى التأويل فيما أطلق عليه السميوزيس (semiosis)، فلقد كان أول من أدخل مفهوم السميوزيس إلى ميدان السميائيات، ويلفت د. سعيد بنكراد إلى

(١) الزمخشري: أساس البلاغة، الهيئة العامة لقصور الثقافة (الذخائر)، ٢٠٠٣ م.

(٢) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق، ص ١٩.

أنه «كان أول من أرسى دعائم نظام للتدليل وإنتاج الدلالات يمر عبر (ميكانيزم) خاص أطلق عليه اسم السميوزيس، والسميوزيس في نظره «سيرورة يشتغل من خلالها شيء ما كعلامة» وتستدعي، من أجل بناء نظامها الداخلي، ثلاثة عناصر هي ما يكون العلامة ويضمن استمرارها في الوجود: ما يقوم بالتمثيل (ماثول) وما يشكل موضوع التمثيل (موضوع)، وما يشتغل كمفهمة تقود إلى الامتلاك الفكري للتجربة الصافية (مؤول)، إن تمثل كل التجارب الإنسانية بكل أحجامها وامتداداتها وأشكالها يمر عبر هذه السيرورة، وانطلاقاً من هذا المفهوم سيتم التعامل مع التجربة التأويلية باعتبار لانهايتها في المطلق الكوني، وباعتبار محدوديتها ضمن السياق الخطابي الخاص.^(١)، والماثول - بحسب مصطلح د. سعيد بنكراد هو العلامة أو الدال، والموضوع هو المدلول.

بل إن د. سعيد بنكراد في دراسة أخرى له ينطلق إلى أبعد من ذلك في توضيح مفهوم السيرورة إذ يجعل السميائيات في المقام الأول «سيرورة لتحويل العالم من الحالة السديمية والأحادية وانعدام الشكل إلى ما يحدد الأشكال المختلفة للإدراك؟ وبعبارة أخرى، ألا يمكن أن تكون السميائيات، في نهاية التحليل، شكلنة للعالم؟ إن كل التصورات باختلاف منطلقاتها تتفق على هذا التحديد. فالشكلنة، في البدء وفي النهاية، هي تحويل المتصل واللاعضوي واللامتمفصل والعديم الشكل إلى موضوعات ثقافية تستلزم النظر إليها باعتبارها عصارة الفعل الإنساني وآثاره فيما يحيط بنا، فالتعبير التي نصادفها مرارا في أدبيات السميائيات مثل «إعطاء معنى» أو «توليد معنى» أو «إنتاج الدلالات وتداولها» تشير إلى جوهر السيرورة السميائية وأشكال تجلياتها، فالمتصل: مادة عمياء بكماء لا تدل، ولا تحيل على أي شيء سوى ذاتها، والمفصلة وحدها هي التي تقود إلى إنتاج الوحدات الدلالية، أي ما يخبر عن المادة ويجعلها قابلة للإبلاغ.^(٢)

(١) أمبرتو إيكو: التأويل بين السميائيات والتفكيكية، ترجمة د. سعيد بنكراد، مرجع سابق، هامش رقم

٤ في تعليقات المترجم ص ١٣٨.

(٢) د. سعيد بنكراد: السميائيات وموضوعها، مجلة علامات، المغرب، العدد ١٦ سنة ٢٠٠١م ص ٨٢.

ثم يخلص من ذلك إلى أن «السيرورة الدلالية التي تقود إلى الكشف عن المعاني وأنماط وجودها من خلال مواد تعبيرية متنوعة هي ما يشكل الموضوع الفعلي والحقيقي للسيميائيات، فكلمة «شجرة» لا تدل لأن هناك طاقة معنوية حدسية مودعة بشكل قبلي في الكلمة أو في الشيء الذي تحيل عليه، إن هذه الكلمة قادرة على إنتاج معانيها من خلال سلسلة من العمليات التي لا تدركها العين المحسوسة، وهذه العمليات هي ما يشكل كل سيرورة دلالية: فالشجرة هي مجموعة من الأصوات المنظمة وفق بناء عرفي، وهذه الأصوات تحيل بدورها على صورة ذهنية أو مفهوم خاص بالشجرة، ويعد هذا المفهوم ثالثاً سيرورة تقليصية تهتم العناصر المحددة لهوية الشيء في العالم الخارجي، ذلك أن الشجرة لا تدل على كيان مخصوص: هذه الشجرة في هذا المكان وهذا الزمان بالذات وليس غيرهما، بل تدل على نموذج عام يحتوى كل النسخ الممكنة، وهذا ما يجعل من إمكانية التواصل أمراً وارداً، وهو ما أشرنا إليه حين تحدثنا عن العلاقة بين النسخة والنموذج»^(١).

وعلى الرغم من أن حديثه السابق يتحدد في الدال أو العلامة اللغوية فإنه ينتقل إلى الأبعاد الثقافية التي تمثل عناصر تداولية ترفد عملية السيرورة الدلالية «فهذه السيرورة ليست خاصة بالكلمات فقط، فاشتغال الإيماءات والطقوس وموضوعات العالم الخارجي يخضع لنفس السيرورة ويتبع نفس القواعد، فهذه الكيانات لا تدل من تلقاء نفسها لأنها تختزن داخلها معاني مسبقة وموجودة بشكل سابق على ظهور السلوك الإنساني المتمفصل في وحدات دالة، إنها دالة في حدود وجود ثقافة تسند مجمل دلالاتها التقريرية والإيحائية على حد سواء، وبعبارة أخرى إنها دالة في حدود قدرتنا على استحضار الحقل الثقافي الذي نستند إليه من أجل الحكم على الظواهر أو تأويل الوقائع أو فهم القيم وإدراكها»^(٢)، وما يقال هنا عن العلامة اللغوية في محدوديتها اللفظية والدلالية يصدق كذلك عن الصياغات والتراكيب في أبعادها الثقافية التي تمثل بشكل ما عناصر تداولية في عملية التأويل والتواصل.

(١) المرجع السابق نفسه ص ٨٢، ٨٣.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٨٣.

وينطلق سيرل Searl في تفسير المنطوق الاستعاري من إيمانه بأهمية الوقوف على تفسير المنطوق الحرفي بوصفه الحلقة الأولى في تفسير المنطوق الاستعاري، أما محاولة تفسير المنطوق الاستعاري مع إهمال تفسير المنطوق الحرفي فهي محاولة تفشل غالباً في التمييز بين المنطوقين، ومن ثم ينطلق بداية من مبادئ تفسير المنطوق الحرفي بالبحث في السمات الضرورية للمقارنة بين المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعاري^(١)، وإذا كان جيرى مورجان J. Morgan قد انتقد هذا الرأي عند سيرل، إذ يرى أنه من الخطأ الكبير أن ننسب الاستدلال على المعنى التداولي إلى المعنى النحوي للجملة^(٢)، فإنه لم يعن إهمال معنى الجملة (المعنى النحوي) ولكنه أراد عدم الاكتفاء به، ومن هنا كانت دعوته إلى الالتفات إلى العناصر السياقية الأخرى، كما سيأتي في الحديث عن الاستعارة.

وقد وضع ليتش Leech عدة نقاط أساسية انطلق منها إلى التمييز بين الرؤية التداولية والرؤية النحوية والدلالية، تتمثل هذه النقاط فيما يلي:

- ١- التحديد الدلالي للجملة يختلف عن تفسيرها التداولي.
- ٢- الدلالة سلطة قاعدة (نحوية)، أما التداولية فهي تحكم مبادئ (بلاغية).
- ٣- إن قواعد النحو أساساً عرفية، أما مبادئ التداولية العامة فهي أساساً ليست عرفية، فهي تتعلق بالأهداف المحادثائية.
- ٤- إن التداولية العامة تربط المعنى sense (أو المعنى النحوي) لملفوظ ما بقوته التداولية (أو قوة فعل الكلام Illocutionary)، وربما تتمثل هذه العلاقة نسبياً في الكلام المباشر وغير المباشر.

(1) John R. Searl: Metaphor, in Metaphor and thought, edited by: Andrew Ortony, Cambridge University Press, 1981, P 94.

(2) J. L. Morgan: Observations on the Pragmatics of Metaphor, in Metaphor and thought, edited by: Andrew Ortony, Cambridge University Press, 1981, P 138.

٥- إن التطابقات النحوية تعرف بدقة بواسطة تخطيطات قواعدية، أما التطابقات التداولية فتعرف بدقة بالمشكلات وحلها.

٦- إن التفسيرات والشروح النحوية هي ابتداءً شكلية، أما الشروح والتفسيرات التداولية فهي ابتداءً وظيفية.

٧- إن النحو فكري خالص، أما التداولية فهي نصية كما أنها تتعلق بالترابط التواصلية بين الأفراد.

٨- إن النحو يمكن وصفه بأنه فصول منفصلة ومحددة، أما التداولية فتوصف بأنها تقديرات مستمرة وغير محددة^(١).

ويشير ليتش أيضًا إلى أن مفاهيم النحو التوليدي عند تشومسكي Chomsky حافظت على مركزية التركيب النظم Syntax، وقد انحدرت الدلالة إلى مرتبة خارجية في نموذج تشومسكي، وأصبحت إلى حد ما مهجورة تمامًا، أما التداولية فلم تدخل النموذج قط، وبالفعل فإن تشومسكي قد حافظ على استقلال النحو كنظرية للعضو الذهني Mental organ أو ملكية عقلية Mental faculty من مراعاة استعمال اللغة ووظائفها، إن هذا التعريف المحدود للغاية لمجال النظرية اللسانية - في مصطلحات تشومسكي الرئيسية - هو نظرية الأهلية Competence بدلًا من نظرية الأدائية^(٢).

وبذلك التفت ليتش Leech هنا إلى فروق جوهرية بين الأبعاد التداولية للخطاب والأبعاد النحوية والدلالية بإشارته إلى أن سلطة القاعدة النحوية التي اكتسبتها من مواضع عرقية تتحدد في التخطيطات القواعدية، على حين تتعلق التداولية بمبادئ بلاغية متجاوزة للأعراف، بل منتهكة لهذه الأعراف التقعيدية المعيارية في كثير من الأحيان بما يتعلق بها من انحرافات أسلوبية، مثلًا، وذلك لتعلقها بأهداف المنشئ في المحادثات وفي غيرها،

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics, P 5.

(2) ibid P.3.

ومن ثم تربط التداولية المعنى النحوي بقوته التداولية، كما تختلف التداولية عن النحو فيما يقدمه النحو من تفسيرات وشروح شكلية فكرية خالصة، على حين تقدم التداولية تأويلات وظيفية شاخصة إلى الأبعاد النصية والتواصلية بين الأفراد، ومن ثم يأتي التأويل التداولي بمثابة التقديرات المستمرة وغير المحددة القائمة على تتبع الظاهرة اللغوية من استعمال إلى آخر.

ولكن على الرغم من أن العلاقة بين العلامات ومستخدمها علاقات تداولية فإن هذه العلاقات بالنسبة لكثير من اللغويين علاقة دلالية خالصة، ومن البدهي عند بعضهم أن المتكلمين والسامعين يجب أن يراعوها عند استنتاج معانٍ لتعبيرات لغوية^(١)، وبذلك تأتي قضية التمييز بين الدلالة والتداولية ضمن هذه القضايا الخلافية التي لم تنحسم بسهولة عند بعض علماء اللغة وفلاسفة اللغة، ومن شروط الاستعمال التداولية التي يجب أن تكون لدى كل متواصل ما يلي: «يجب أن يكون لديه مفهوم عن الواقع وعن العوالم الممكنة التي يمكن استنباطها منه، حتى يحصر ما يريد أن يتواصل حوله، ويجب أن يستطيع الإدراك وأن يمتلك ذاكرة وقدرة على التوقع أيضا، بالنسبة لسياق الكلام وسياق الموقف المستمرين، ويجب أن يستطيع الخوض في أدوار اجتماعية تجاه الآخرين، ويجب أن يستطيع إعادة إنشاء شروط اجتماعية، ويجب أن يتواصل عبر التواصل المعين، ويجب أن ينطق بأبنية صوتية مناسبة، أن يقول من خلال ذلك صيغا لغوية جديدة البناء ويمكن التعبير عن مركب للفعل الكلامي، مكون من مضمون، ونتائج عن ذلك، وقوة تواصلية (وظيفة)، ويجب كذلك أن يدرك أبنية صوتية وأن يستطيع فهمها باعتبارها تحقيقا لصيغ لغوية وتعبيرا عن مركب للفعل الكلامي، ويجب أن يستطيع استخدام وسائل لغوية مصاحبة ووسائل غير لغوية استخداما مناسباً وفهما فهما ملائما»^(٢).

(١) واورزنيك (زستيسلاف): مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة د. سعيد بحيري، ط ١ مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٨٦، ويذكر من هؤلاء هرمان بول، وكارل بولر، وبلومفيلد.

(٢) السابق نفسه والصحيفة.

ربما يكون الدافع الرئيسي لتقديم التمييز بين الدلالة والتداولية هو تقديم مجموعة من القواعد والحقائق لتوضيح الطرق المتعددة التي قد يفشل بها المتحدث في التواصل بشكل مستمر بواسطة المعنى العرضي اللغوي المقصود من العبارة التي تفوه بها، ومن هذه الطرق: الغموض - الالتباس - الإبهام - التضمّن - التضمين - عدم الموضوعية - المحتوى غير المحدد بشروط الحقيقة، فهذه الطرق تتطلب أن يكون هناك دائماً توضيح تداولي ما - لأي حالة - لتحديد مقصود المتحدث من عبارته، ومن ذلك أن الادعاءات الجدلية حول الغموض، وهو الاستخدامات المتنوعة لتعبير معين، من الأفضل ألا توضح بنماذج مختلفة لمعلومات لغوية «معاني عرضية متنوعة»، ولكن بنموذج لغوي إخباري واحد مصحوباً بآخر خارج عن اللغة.

ومن دوافع التمييز بين الدلالة والتداولية ووضعه في حيز التنفيذ هو توضيح بعض الاختلافات الأخرى بين مثل هذه الثنائيات:

العلامة والرمز - الجملة «العبارة» - التفوه «التعبير» - المعنى والاستعمال - الموقف الثابت والموقف متقلب المعنى - المنطوق اللغوي وقصد المتحدث - المعنى الحرفي وغير الحرفي - القول والمفهوم ضمناً - المحتوى ونفاذه.

إن التمييز بين الدلالة والتداولية لا يتفق مع هذه الاختلافات الأخرى، وذلك على عكس كثير من الآراء التي ظهرت منذ رأي موريس الأول في ١٩٣٨م، ولكن بالرغم من ذلك يجب أن نحترمها، ولدقة الصياغة، يجب أن نأخذ في حسابنا اتساع حجم الموضوعات التي تم فهمها على أنها دلالية أو تداولية أو كلاهما منها: ظاهرة الالتباسات (تضامين، الافتراضات البديهية)، الشواذ (عبارات موهمة للصحة، تبدو من أول وهلة صحيحة ولكنها باطلة، تناقضات، هراء)، المعاني والمقاصد (المحتويات، التفسيرات)، القواعد والمبادئ، التفسيرات والشروح، وذلك سوف يتطلب تحليلاً معجمياً مفصلاً لمصطلحي الدلالة والتداولية لتحقيق العدالة التامة لتطبيقاتهما المتعددة^(١).

(1) Kent bach: The Semantics-Pragmatics Distinction, Ibid, P4.

إن التمييز بين التداولية والدلالة قد أصبح مهمًا منهجيًا في كل من حقلي اللسانيات والفلسفة، ولقد كانت مناقشات المفارقات التداولية والتضمينات السياقية ضمنية في الفلسفة منذ نصف قرن مضى، وذلك مثلًا في تقديم تصور جرايس Grice للإضمار في المحادثات، فلقد أصبحت غالبًا تناشد من أجل غايات إصلاحية، وقد كانت هذه المناشدة من قبل ستراوسون Strawson (١٩٥٠م)، وإن كانت بشكل ضمني، عندما طرح أن روسيل Russell في نظريته عن الأوصاف قد خلط لغويًا بين المعنى والمرجع، فقد أكد ستراوسون أن المرجع شيء ما يفعله المتكلمون، وليس مجرد كلمات، فهنا كان سبق ستراوسون إلى أن التمييز بين المعنى اللغوي ومعنى المتكلم - الذي يرتبط دائمًا بالتمييز بين ما نقول وما تقصد (وما نُضْمَنُ في قولك من معانٍ) - أصبح مؤثرًا على نحو واسع بوصفه نتيجة لعمل جرايس Grice (جرايس ١٩٨٩).

وقد كان ستراوسون (١٩٥٢م) أيضًا هو الذي اقترح الاعتبار الدلالي للافتراضات السابقة - وهو أحد مصطلحات التداولية التي سيأتي ذكرها - وهذا كان من شأنه أن يوجد مشكلة أخرى إذا لم تُرَ الافتراضات السابقة بوصفها ظاهرة تداولية (جرايس ١٩٨١/ ١٩٨٩)، وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن معاملة الافتراضات السابقة من منطلق الدلالة جعل اللغويين في طريق مسدود لسنوات عدة، يبحثون عن حل لـ «مشكلة الإسقاط»، تلك المشكلة التي لا يكون لها وجود متى أُخذ الافتراض السابق بوصفه ظاهرة تداولية، ومن ثم فإن إثارة التمييز بين التداولية والدلالية في الستينيات مكن بعض الفلاسفة من أن يصدوا تجاوزات ممارسات فلسفة اللغة العادية من قبَل أوستين Austin وتابعيه.

إن المناشدة القوية إلى «ما نقول» كانت طموحة بشكل زائد في محاولتهم أن تصبح مسافة فلسفية واسعة خارج الصورة الدقيقة من الاستعمال العادي، ومؤخرًا اعترف أوستين Austin ضمنيًا بالتمييز بين التداولية وعلم الدلالة بمعرفة فعل الكلام Locutionary وقوة فعل الكلام Illocutionary. (١٩٦٠م)، وجرايس Grice (١٩٦١/ ١٩٨٩)، بتقديم التصور العام عن التضمين المحادثاتي وتقييد المعنى، وسيرل Searle

(١٩٦٩) بتعرضه للتأكيد ومغالطات فعل الكلام، طالب بتحليلات منطقية مقترحة لشتى المعارف Epistemological.

وضرب كراييك Kripke (١٩٧٧م) مثلاً لكيفية تجنب غموض الدلالة باستحضار التمييز بين مرجعية الدلالة ومرجعية المتكلمين؛ لنرى أن الفرق بين المرجعية والاستعمالات الوصفية لتعريف الصفات، التي بدأت تبعث على التفكير في إضعاف نظرية روسيل Russell عن الصفات، ليست شيئاً سوى التداولية.

إن الفلاسفة منذ ذلك الحين قاموا بنشاطات مشابهة في موضوعات على جانب كبير من الأهمية ذات صلة بهذه القضايا:

Contrastive explanations - تفاوت التفسيرات

Counterfactual conditionals - شروط الحقيقة

Domains of discourse - مجال الخطاب

Illocutionary standardization - مقياس قوة فعل الكلام

Implicature - الإضمار

Indefinite descriptions - الضمائر غير الدالة على شخص معين

Logical form - المنطق الصوري

Presupposition - الافتراضات المسبقة

Propositional attitude ascriptions - نسبة الموقف الافتراضي

Relative terms^(١) - الأسماء الموصولة

إن التمييز بين الدلالة والتداولية يظل مهيمناً في تحديد وظيفة التداولية ومهمتها ومادة

(1) Ibid, P6.

عملها، إذ تحدد هذه الوظيفة دائماً بتجاوزها لمهمة دراسة الجملة والعلاقات الداخلية في النحو، وتجاوز دراسة قضايا الدلالة، أما التداولية فهي دراسة أفعال اللغة والسياق الذي تؤدي فيه هذه الأفعال، ويضيف ستالنكر Stalnaker ١٩٧٢ أنه «ثم نوعان من المشاكل الرئيسية يمكن أن تُحل بالتداولية، النوع الأول: تعريف الأنواع المهمة لأفعال الكلام بدقة والنتائج عن الكلام، النوع الآخر: تصوير أشكال سياق الكلام الذي يساعد في تحديد القضية المعبر عنها بما تعطيه الجملة، إنها مشكلة دلالية لتحديد القواعد لملاءمة جمل اللغة الطبيعية للقضايا المعبر عنها، ومع ذلك، ففي أغلب الأحوال فإن القواعد لا توافق الجمل مباشرة بالقضايا، ولكن توافق الجمل علاقات القضايا ببيئة السياق الذي تستعمل فيه الجمل، هذه الهيئات السياقية جزء من الموضوعات المهمة للتداولية^(١).

ومن هنا تأتي التداولية بمثابة مجال العمل للخطط والأهداف^(٢) يسعى إلى الوقوف على أقصى ما يمكن أن يتضمنه المنطوق من المعاني.

وقد سبقت الإشارة إلى تنبه ليتش Leech إلى أن وظيفة التداولية العامة أنها تربط بين المعنى النحوي Sense لأي ملفوظ ومعناه التداولي Force، وهذه العلاقة نسبياً تتمثل في الكلام المباشر وغير المباشر، فمن المعروف أن الدلالة والتداولية تصف معنى ملفوظ ما بطرق مختلفة، وأن مهمة التداولية هي شرح العلاقة بين هذين النوعين للمعنى: المعنى النحوي الذي يوصف غالباً بأنه المعنى الحرفي، أو المباشر، وقوة فعل الكلام force، ثم يقول: «وإنني أفترض، كما فعل آخرون، أن المعنى يمكن وصفه بواسطة وسائل التمثيل الدلالي في بعض الاستعمالات الرسمية للغة، أما قوة التلفظ فإنها حتماً تتمثل في عدد من الإضمارات، والإضمار هنا يستعمل بمعنى أوسع مما ذهب إليه جرايس Grice، ولكنني أوافق جرايس Grice في اعتقاده أن حضور الإضمار المحادثاتي يجب أن يكون قادراً على

(1) Ibid, P7.

(٢) د. إلهام أبو غزالة، علي خليل محمد: مدخل إلى علم لغة النص، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٩م، ص ٥٥.

حل المشكلة، وهذا نتيجة القول بأن التداولية تدرس السلوك الناتج عن دوافع معينة، وفقاً لمصطلحات الأهداف المحادثائية»^(١).

وبذلك تكون الظاهرة اللغوية بشكل عام هي موضوع التداولية، وقد بين جيف فرستشيرن Jef Verschueren أن التداولية ليست مكوناً إضافياً للنظرية اللغوية لأنها تقدم نظرة جديدة ومختلفة للظاهرة اللغوية، فهي تهتم بكيفية عمل مصادر اللغة Language Resources حال استعمالها في الوحدات الكلامية (الجملة - النصوص - المحادثات - الخطاب بشكل عام)، ثم يبين أن السبب في خضوع هذه المكونات للبحث التداولي «أنها منتجات أساسية توضع فيها الموارد اللغوية موضع الاستعمال الذي يتضمن - من جانب - إثراء لهذه الموارد نفسها، ومن ناحية أخرى أن الخطاب لا يمكن تعريفه خارج نطاق استخدام السياق، وبالتحديد لا توجد ظاهرة لغوية على أي مستوى من المستويات تستطيع النظرة التداولية أن تتجاهلها، ثم يضرب مثلاً بأن عالم أنثروبولوجيا اللغة من الممكن أن يكتشف أن أعضاء جماعة معينة (مجتمع) يتبادلون النظام الصوتي للغتهم سواء أكانوا يتصلون بأعضاء آخرين من المجتمع نفسه أو من غيره، وهذه الملاحظة تشير إلى ظاهرة استعمال اللغة، ومن ثم تعد من أساسيات التداولية»^(٢).

وتلفت فرانسواز أرمينكو إلى بعد آخر يتعلق بالتمييز بين اللغة العلمية، أو الاستعمال العلمي للغة، واللغة العادية المستخدمة في التواصل اليومي، «فاللغة العلمية لا تحتاج إلى ما يساعد على تحديد الحقيقة من ملابسات سياقية، فهي تخضع للنحو المنطقي والدلالة المنطقية وتمثل المستوى النمطي من استعمال اللغة، بوصف هذا النمط وحدة مثالية مطابقة لذاتها، أي ليست بحاجة إلى مقابل في خطاب ما، فالقانون العلمي: «يغلي الماء عند مائة درجة، لا يحتاج إلى مقابلات بخطابات ما، فهو حقيقي بالنسبة لكل المقابلات في الخطابات المختلفة، بينما تعد جملة: (أنا واقف) حقيقة بالنسبة لبعض المقابلات،

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics, ibid, P 30.

(2) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, ibid, p. 2.

وخاطئة بالنسبة للبعض الآخر... وهكذا تهتم التداولية، بصفة خاصة، بكل ما هو وظيفة لمقابل علامة ما»^(١).

بيد أن هذا القانون العلمي نفسه ليس بمعزل عن الدخول في أبعاد سياقية يصبح فيها هذا القانون نفسه إحالة إلى أبعاد دلالية عاطفية، تتخطى صرامة الدلالة العلمية ومنطقيتها إلى الدخول في نسيج لغوي - شعري مثلاً - فتصبح موظفة متشابكة في علاقات جديدة تكسبها دلالات جديدة أيضاً.

وبذلك يتضح لنا أن وظيفة التداولية وموضوعاتها تتسم باتساع المجال ورحابته إلى حد يدفع إلى القول بأن المخاوف من التوسع غير المضبوط - الذي يذهب أبعد من حدود ما يمكن أن نطلق عليه لسانيات - ليست كلية بلا أساس - على حد تعبير فيرستشيرن - ومع ذلك فإنه يرى أنه ليس من الصعب عادة إيجاد نقطة انتهاء عملية كما يتضح ذلك في المثال الآتي:

«إنه من الشرعي تماماً للتحليل التداولي أن يربط بين قولي: (جون له شعر أحمر) وبين الارتباط المتوقع تماماً باعتقادي أن (جون له شعر أحمر) ما لم يعق هذا التأويل ظروف معروفة ومحددة للملفوظ، ومع هذا فلن يكون من شأن التداولية أن تبحث في أسباب اعتقادي أن (جون له شعر أحمر) ما لم يكن هذا ضرورياً لفهم جوانب أخرى من الخطاب الذي يوجد به الملفوظ، علاوة على ذلك فإن التداولية - بوصفها رؤية تتمثل في (لسانيات استخدام اللغة) في معناها العام - يجب أن تؤخذ حرفياً بوصفها رؤية شاملة، فبالنسبة لممارسة عمل التداولية من المقبول بل من الضروري غالباً انتقاء بؤر بحث يمكن أن تبرر حدودها المنهجية المرتبطة بالموضوع بدون تجاهل الإطار الأوسع للمرجعية»^(٢).

فاعتقاد المتكلم بأن جون له شعر أحمر يمثل مستوى من التحليل التداولي، ولكن

(١) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق ص ١٩.

(2) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, Ibid, p. 10.

هذا المستوى يؤدي بالمحلل إلى البحث في مستوى آخر ينصرف إلى البحث في الأسباب التي أدت بالمتكلم إلى الاعتقاد بأن جون له شعر أحمر، هذا إذا كان البحث في أسباب الاعتقاد هذه لها ضرورة تقتضيها في عملية التحليل، ولكن هذه المستويات من البحث في الملبسات التداولية للخطاب يمكن أن تقف عند حد وفق كل خطاب على حدة.

وفي النهاية يمكننا القول بأنه لا يمكن حصر التداولية في وحدة معينة من الوحدات التي تنطلق من التقسيم المرتبط بالمكونات التقليدية للنظرية اللغوية، فالظاهرة اللغوية لكي يمكن دراستها حال استعمالها لا يمكن حصرها في أي مستوى من التراكيب، أو يمكن أن ترتبط بأي نمط فيما يتعلق بالشكل والمعنى، إن التداولية لا تعد مكوناً إضافياً للنظرية اللغوية بل تقدم نظرة جديدة ومختلفة^(١).

يأتي هذا الاتساع في بيان وظيفة التداولية من قبَل فيرستشيرن Verschuieren إيداناً بفتح أبواب للرؤية التداولية تناسب مع تشعبها وتداخلها في رؤى ومعارف أخرى مرتبطة بدراسة الظاهرة اللغوية، ولكنها تتعداها إلى أبعاد اجتماعية ونفسية وفلسفية تؤثر في الظاهرة اللغوية، أو تؤثر في توجيه عمليات الفهم والتأويل والتحليل، ونتيجة لهذه المجالات المختلفة فقد ظهر عدد من التعريفات حول المجال الواسع للتداولية؛ «فأحد الاتجاهات يركز على العوامل المتضمنة رسمياً في تركيب اللغة، أما المنحى الآخر فإنه يربطها بفهم معين لعلم المعاني: وهنا تكون التداولية علماً لدرس جميع المجالات التي توجد في تحليل الجملة أساساً - فضلاً عن تلك الموجودة، وذلك وفق الظروف المحيطة بالواقع وثمة مناح أخرى تتبنى منظوراً أكثر شمولاً، والمنحى الأشمل يرى أن التداولية دراسة للأسس والتطبيقات المتضمنة في جميع أنواع الأداء اللغوي التخاطبي، وهذا يشمل بالضرورة جميع مجالات الاستعمال اللغوي، والاستيعاب والفهم والمناسبة»^(٢).

(1) Ibid , p.2.

(٢) د. يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحاً نقدياً، مرجع سابق ص ٧٠.

وخلاصة القول: إن عناصر أساسية تم إغفالها في المعالجات اللسانية الحديثة قبل التداولية وروافدها (نظرية أفعال الكلام، ونظرية السياق) قد أصبحت في بؤرة الرؤية اللسانية التي أخذت الأبعاد التداولية في حسابها، ومن ناحية أخرى قد حددت هذه الأبعاد وظيفة التداولية كما تحددت بها في الوقت نفسه، منها عناصر الخطاب والعناصر النفسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، ومن هنا يمكننا القول لا بتحديد وظيفة التداولية ولكن بانفتاحها على مختلف الملايسات والعناصر التي تعين على التمكن من عمليات الفهم والتأويل والتواصل بشكل مناسب، ومن هنا يأتي القول بأن التداولية هي العلاقة بين العلامات ومؤولّيها ومستعملّيها محققاً هذا الانفتاح في وظيفة التداولية.

والحقيقة التي أود الإشارة إليها هنا أن البحث في دلالة المنطوق في التفكير العربي الإسلامي كانت أكثر اتساعاً إلى حدٍ امتدت معه رؤيتهم للدلالة إلى استيعاب القضايا غير اللفظية التي دخلت عند الغربيين في الدرس التداولي، وقد تشعبت القضايا التداولية في التفكير العربي بين علوم أصول الفقه والنحو والبلاغة وغيرها، وقد التفت بعض المحديثين إلى حقيقة سبق التفكير اللساني العربي إلى قضايا الأفعال الكلامية وما ينبثق عنها من رؤى للملفوظ والمفهوم^(١) وما يتعلق بها من قضايا الخبر والإنشاء.

تنفق العلوم العربية والإسلامية مع رؤية السميوطيقا الحديثة في تقسيم العلاقات بين الدوال- اللفظية وغير اللفظية- والمدلولات إلى طبيعية وعرفية وعقلية^(٢) وقد ذكرت العلاقة العرفية في التراث العربي الإسلامي باسم العلاقة الوضعية، وقد جعل علماء الأصول هذه الأقسام الثلاثة للدلالة اللفظية، فجعلوا الدلالة اللفظية منها ما هو طبيعي ومنها ما هو عقلي، وتبقى الدلالة العرفية الوضعية هي موضوع البحث المشترك بين الأصوليين وعلماء اللغة والمناطقة والبلاغيين والسميوطيقيين، والدلالة اللفظية الوضعية تتوزع بين دلالة المطابقة ودلالة التضمن ودلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على معنى

(١) د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق ص ١٣٠.

(٢) فرديناند دي سوسير: أنظمة العلاقات في اللغة والأدب والثقافة، مرجع سابق ص ١٤٥.

خارج عن مسماه لكنه لازم له لزوما ذهنيا أو خارجيا^(١)، وليس ثم من شك في دخول هذه القضايا في صميم الرؤية التداولية، وقد عرض د. مسعود صحراوي في كتابه: «التداولية عند العلماء العرب» الذي أشرنا إليه آنفاً قضايا التداولية عند النحاة والأصوليين انطلاقاً من رؤية تكاملية للتراث العربي الإسلامي تؤمن بالتكامل الإستمولوجي والمنهجي بين فروع التراث لافتاً إلى أن علم أصول الفقه من أهم العلوم التي اعتنت بقضايا التداولية فسبقت إلى اكتشاف قضايا تتعلق بالخبر والإنشاء أوسع من الرؤية المعاصرة، مما يؤكد أن وظائف التداولية تنفسح في التراث العربي والإسلامي وبخاصة في علم أصول الفقه إلى مجالات أرحب.

وعلى الرغم من هذا الاتساع غير المحدد في وظيفة التحليل التداولي فقد حاول بعض علماء اللغة تحديد بعض القضايا المتعلقة بهذه الوظيفة، وقد جاءت هذه القضايا مستقاة من مفهوم التداولية ووظيفتها، فإنه من الصعب أن نفصل بين المفاهيم والأدوات والقضايا والوظائف، فهذه المفاهيم بشكل ما أدوات للبحث التداولي على مستوييه المعياري والوصفي التحليلي، وفي الوقوف على هذه الأدوات وقوف وإعمال لها لإنجاز مهام تداولية، وسنعرض لها فيما يلي تحت اسم قضايا لشمولها الأدوات والمفاهيم والوظيفة، وإن كنا سنرجى الحديث عن بعض القضايا الأساسية نحو نظرية أفعال الكلام ونظريات السياق؛ لأنها لا تمثل إجراءات تداولية أو قضايا جزئية أوجدتها التداولية، وإنما تمثل روافد لإسهامها الذي لا يُنكر في تطور التداولية.

قضايا التداولية

تتميز التداولية عن غيرها من اتجاهات البحث اللغوي بأنها «تقوم على دراسة الاستعمال اللغوي، أو هي لسانيات الاستعمال اللغوي، وموضوع البحث فيها هو كيفية

(١) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط ٣ بيروت ١٩٩٣ م ج ١

توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي من حيث هو صيغة مركبة من السلوك الذي يولد المعنى، كما أنه ليس للتداولية وحدات تحليل خاصة بها، ولا موضوعات مترابطة، وهي تدرس اللغة من وجهة وظيفية عامة (معرفية واجتماعية وثقافية)، وهي بعد ذلك تمثل نقطة التقاء مجالات العلوم ذات الصلة باللغة بوصفها وصلة بينها وبين لسانيات الثروة اللغوية.^(١)

وقد أشار د. مسعود صحراوي إلى أن بعض الدارسين يعولون على التداولية في تحقيق مجموعة من الرهانات تعبر عنها الأسئلة الآتية:

- كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل، علمًا بأن الاستدلالات التداولية معقلنة وربما كانت غير مقنعة في كثير من الأحيان؟
- ما هو نموذج التواصل الأمثل؟ أهو الترميز أم الاستدلال؟

- ما هي العلاقة بين الأنشطة الإنسانية الآتية: اللغة والتواصل والإدراك؟ وما هي العلاقة بين الفروع المعرفية المشتغلة بهذه الأنشطة (أي علم اللغة وعلم التواصل وعلم النفس المعرفي)^(٢)، وعلى حين تأتي هذه التساؤلات (٢٠٠٥م) وكأنها محاولات استكشاف لوظيفة التداولية نجد بعضها يتعلق بما قدمته التداولية بالفعل من رؤى وقضايا تكشف عن دائرة اهتمامها، وإن كانت هذه التساؤلات لها أهميتها في مجال التداولية الذي ما يزال خاضعًا لمزيد من المناقشات منفسحًا لمزيد من الإضافات مستجيبيًا، فالتداولية تسمح، غالبًا، بتحديد موضع التحليلات المطورة في إطار نظريات أخرى، وكذا بتوضيحها أو إكمالها، يتعلق الأمر هنا بعمل قد بدأ للتو، إلا أن نتائجه واعدة ومن جهة أخرى فمن المهم أن نلاحظ بأن كل التحليلات المعنية حتى مبدأ تفسير النصوص نفسه تستجيب لتوجيه تداولي^(٣).

(1) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, ibid, p. 10.

(٢) د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق ص ٢٧.

(٣) فرناند هالين: التداولية، مرجع سابق ص ٧٧.

ومما يجدر بالتنبيه أن بعض هذه القضايا ارتبط بملاحظات جرايس عن المحادثات Conversations وعمليات التواصل اللغوي التي تتم عبرها، ويرجع البحث في هذا الموضوع إلى المحاضرات التي ألقاها جرايس في جامعة هارفارد ١٩٦٧م والتي نشرت منها أجزاء مختصرة ١٩٧٥م في بحث له بعنوان: «Logic and conversation»^(١) وانطلق في هذا البحث من استهداف محادثة ناجحة على مستوى الحقيقة والواقع شأن الباحثين في اللسانيات، وكان من أثر ذلك رؤيته لمبدأ التعاون، وسائر المبادئ المندرجة تحته، وكان من أهم الأفكار الرئيسية للتداولية عند جرايس هو كيفية ضبط المحادثة، بوصف المحادثة حلقة ما من استعمال اللغة لإيصال معلومات من شخص معين إلى آخر أو آخرين.

A conversation is any episode of language use to communicate information from one person to some other(s)

وقد نبه جرايس إلى أن المحادثة لا تعد تداولية بشكل عام ومطلق، فالمحاضرة المنطقية تعد محادثة ممتدة، وذلك لأنها تتضمن على الأقل مشتركين واللغة فيها تستخدم لتوصيل معلومات؛ لذلك فإن المحادثة - في المعنى الخاص المقصود هنا - تتضمن ما ندعوه على طريق العادة، ولكن يجب أن تتضمن أي حلقة اتصال لغوي على الأقل طرفين، ومن ثم فالحديث مع النفس لا يعد محادثة^(٢)، وقد تعرض لبعض القضايا من أهمها: الإضمادات المحادثائية التي ترتب عليها اقتراح المبادئ التي عُرفت به، غير أن هذه القضايا تعرضت لبعض الإضافات، وستناول هنا الإضمادات وسيأتي الحديث عن مبادئ جرايس وما تعرضت له من انتقادات وإضافات في حديثنا عن بلاغة التفاعل بين الأفراد.

تشير الدراسات اللغوية للتداولية إلى أن المفاهيم الرئيسية للرؤية التداولية تتوزع بين عدة قضايا يتحقق بالجمع بينها مفهوم محدد للتداولية وإن كان متعدد الزوايا، كما تتحدد مهماتها ووظيفة التحليل التداولي للخطاب، وقد عرض برين بيكلي Brian beakley

(1) Levinson, Stephen: Pragmatics, ibid, P.100.

(2) Ibid , P.100.

بعض هذه القضايا في دراسته عن الفلسفة من ١٩٠٠م إلى ١٩٩٠م، وكانت التداولية من الموضوعات التي شملتها هذه الدراسة، وقد بدأها بالحديث عن المقصود بمفهوم التداولية الذي يتحدد في أنها: دراسة استعمال اللغة في المواقف الفعلية.

Pragmatics: the study of language use situations.

وليس الحديث عن استعمال اللغة بالجديد المستحدث، بل هو معروض من قبل في الدراسات اللسانية حول الدلالة، وفضلا عن ذلك فإن قواعد استخدام عبارة مثل «إنها تمطر» هي قواعد بسيطة تقريبا، حيث إنك تقولها عندما تكون تمطر، ولا تقولها عندما لا تكون تمطر، بمعنى آخر، فأنت تقول هذه العبارة في تلك السياقات حيث تكون صحيحة، ولا تقولها في سياقات تكون فيها خاطئة، فلو قصرنا الاهتمام الأكبر لاستخدام اللغة في أمر الصواب والخطأ، أو الحقيقة والكذب، فهنا ستبدو «دراسة استخدام اللغة في المواقف والسياقات الفعلية» أنها هي «الدلالة» القديمة، ومن ثم فمن يحتاج إلى التداولية؟

إن الوقوف على المقصود باستعمال اللغة أمر سهل ميسور للغاية، ويمكن أن نرى ذلك من خلال مثالين بسيطين، حيث إنه عندما يصل لقرار معين في دلالة جملة - من حيث صحتها أو خطئها - فنحن لا نكون قد قررنا كيفية استخدام العبارة في الموقف الفعلي، فنحن نرى هذا المثال، حيث نستخدم العبارة نفسها بطريقتين مختلفتين في موقفين مختلفين:

١ - سيارتي راكنة في مكان مخالف، وقد اقترب رجل البوليس، فسوف أخبره أن: «العربة بها عجلة عاطلة».

٢ - عندما أدخل محل إطارات سوف أخبر الرجل أن «العربة بها عجلة عاطلة».

فهنا تكون العبارة صحيحة في كلتا الحالتين، وبالإضافة إلى ذلك فإن جميع الكلمات في العبارة وكذلك كلتا العبارتين تعني نفس الشيء في كلتا الحالتين، لذلك فانه في «مصطلحات الدلالة» القصد والحقيقة فالعبارة تكون نفسها في كلتا الحالتين، ومع ذلك فان استخدام العبارة لفعل شئيين مختلفين في الموقفين: للاعتذار في الموقف الأول،

وللطلب في الموقف الثاني، وهذا النوع من الاستخدام أعلى من المسائل الدلالية «للسواب والحقيقة»، إنه الشيء الذي تتعلق به التداولية، ونحن نرى ذلك، حتى لو أن المشاكل الدلالية انتهت، فستبقى المسائل التداولية لتتعامل معها.

إن قضايا التداولية من التداخل بحيث لم يستقر عرضها بين الباحثين الغربيين أو العرب الذين تعرضوا لها، فمن بينهم من ذكر بعض القضايا دون بعضها الآخر، ومن بينهم من جعل بعض القضايا أصلاً وبعضها الآخر فروعاً له، ومنهم من عرض هذه القضايا وتجاوزها إلى قضايا أخرى، ومن هذه القضايا: الرسائل غير الملفوظة: Unspoken Messages، وهي تمثل رؤية عامة تكاد تستوعب البحث التداولي بقضاياها جميعها؛ لأن خلاصة الدرس التداولي البحث في غير الملفوظ، ومن ثم يمكن أن تدرج تحتها مصطلحات التداولية الأخرى، ومنها الخلفية المحادثائية: The Conversational Background، ومنها الإضممارات المحادثائية (الحوارية): Conversational Implicatures، وقد ذاع بعد ٢٠٠٥م مصطلح الاستلزام الحواري في المؤلفات العربية، ومن هذه القضايا: الافتراض السابق Presupposition، ومنها الإشارات Indexicals.

وليس ثم من شك في أن نظريات السياق بأنواعه تدخل ضمن قضايا الدرس التداولي إلى حد يمكن معه أن يطلق مصطلح السياقية على التداولية، وأن نظريات أفعال الكلام Speech acts أيضاً التي تنتمي إلى فلسفة اللغة تدخل ضمن التداولية، ولكن هذين المبحثين من الاتساع والتأثير بحيث يتجاوزان أن يكونا من قضايا التداولية لما توحى به كلمة القضايا من المحدودية، ولهذا أثرنا أن نجعلها فصلين مستقلين يمثلان الباب التالي الذي أطلقنا علي: روافد التداولية؛ لأنها ليست من القضايا التي أوجدها البحث التداولي، ولكنها وجود موازٍ لها، ونقتصر هنا على عرض القضايا الآتية:

أولاً: الرسائل غير الملفوظة: Unspoken Messages

الرسائل غير الملفوظة رؤية عامة تستوعب الظواهر التداولية وقضاياها جميعها،

فثم طريقة لفهم هذا الحديث عن «استعمال اللغة» وهي أن تفكر فيها بقواعد خطاب التواصل غير الملفوظ Non-verbal Communication ففي كلا السياقين، في المثال المذكور آنفًا، أنا أقرر أن الإطار فارغ من الهواء، ولكن في كل حالة فأنا أريد أن أوصل خطابًا آخر مثل: في الحالة الأولى «هذا ليس ذنبي أن أقف في منطقة مخالفة»، وفي الحالة الثانية «أنا أريدك أن تصلح إطار السيارة»، والطريقة التي يتم بها فهم هذا الكلام عند الاستعمال أن نستخدمه وفق مصطلح الرسائل غير الملفوظة في التواصل «Communicating Unspoken Messages»، ففي كل حالة أرى المتحدث معي سيفهم في الحال الخطاب غير الملفوظ الذي أريد أن أوصله إليه، وقد أثبتت الدراسات أن التأثير المتبادل في أي اتصال بين شخصين يعتمد بنسبة ٧ بالمائة فقط على الكلمات التي يتم تبادلها بينما يعتمد ٣٨٪ منه على الصوت وبنسبة ٥٥٪ على ما اصطلاح على تسميته الاتصال غير اللفظي^(١).

ويجب ملاحظة أن الخطاب غير الملفوظ مختلف في كل من الحالتين، لذلك فليس هناك مغزى للكلمات الموجودة في العبارات التي تلقاها المستمع؛ لذلك فكيف نستطيع معرفة ما هو الخطاب غير الملفوظ المقصود؟ فنحن لا نسمعه لأنه غير ملفوظ. أ- من الواضح أن السياق المنطوق يظهر فرقًا كبيرًا بينه وبين الخطاب غير الملفوظ، والذي يختلف من حالة لأخرى.

ب- فنحن سوف نقترح أننا سنشارك في قواعد محادثة ضمنية «غير منطوقة» من أجل كيفية الاتصال بالخطاب غير الملفوظ، فلو استخدمنا (أنا وأنت) القواعد نفسها، فبعد ذلك سوف تكون قادرًا على تحديد المقصود مما لم أقله.

ولا نود أن نقف عند حدود هذه الرؤية للرسائل غير الملفوظة، فهي وإن كانت يمكن أن تُفهم في ضوءها الظواهر التداولية فإن ثم فروقًا من ضرورات البحث أن تُراعى، فعلى الرغم من ارتباط الرسائل غير الملفوظة بما أطلق عليه جريس الإضمارات المحادثائية

(١) د. بهاء الدين محمد مزيد: تجديد البلاغة العربية، مجلة أفق عدد ١٣ فبراير ٢٠٠٥ م ص ٨.

(الحوارية): Conversational implicatures، فإنهما أمران مختلفان، ولكننا نشير هنا إلى هذا الارتباط لأن الرسائل غير الملفوظة - بنظرة أوسع - هي إضمارات ولكن ليس بمفهوم المعاني الثواني المضمّنة، فهي لا تعتمد على تحليل السياق اللغوي الداخلي، ولكن بمفهوم سياقي أوسع؛ لأنها تعتمد في التحليل على معطيات السياق الخارجي، وفي المقابل نرى أن الإضمارات الحوارية رسائل غير ملفوظة ولكنها تعتمد على السياق اللغوي الداخلي، وسيأتي تفصيل ذلك.

ويمكننا أيضًا أن نضيف أن الرسائل غير الملفوظة تقبل اتساع الرؤية فوق ما عنته التداولية اللغوية Pragmalinguistics، فلا تقتصر على رؤية الظواهر اللغوية في المحادثات بل تتعدى المحادثات وتتعدى حدود البحث في الظواهر اللغوية لتفتح على تحليل ظواهر الصمت والسكوت، فقد تتعدى الرسائل غير الملفوظة ذلك المستوى التواصلية المحدود لتفتح على مقامات أكثر اتساعًا قد يخص مواقف وقرارات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، وهي من جانب آخر قد لا تعتمد على الملفوظ شأن الإضمارات.

فالإضراب عن العمل مثلًا أو الإضراب عن حضور اجتماع من الاجتماعات التي تدعو لها جهة معينة، أو الإضراب عن حضور انتخابات، أو مقاطعة شراء سلعة معينة، أو منتجات شركة معينة، فهذه كلها وأمثالها رسائل غير ملفوظة ناتجة عن مواقف معينة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، وهي مواقف قد تكون في كثير من الأحيان بحاجة إلى دراسة أكثر من حاجة الرسائل الملفوظة، صحيح أن هذه الرسائل في بعض الأحيان قد تكون غير ناتجة عن مواقف تنظيمية بعينها، ولكنها مع ذلك تتطلب الدراسة في جميع الأحوال.

وفي بعض الدول المتخلفة لا تتعدى نسبة حضور الانتخابات عشرة إلى عشرين بالمائة، ومع هذا تمر الظاهرة دون وقفة متفحصة من أي مؤسسة أو جهة من الجهات المشغلة بالعمل السياسي، ويكتفى في التعليق على الظاهرة ببعض النداءات عبر أجهزة الإعلام، أقول هذا لأن سكوت المشتغلين بالعمل السياسي عن هذه الظاهرة التي تمثل

رسالة غير ملفوظة هو بدوره رسالة ضمنية غير ملفوظة، وأقول ضمنية لأنها لا تتوفر لها قصد الإرسال، فإذا كان موقف المقاطعة والإضراب رسالة مقصودة غير ملفوظة من مرسلها الذي يهدف إلى أن تأخذ سيرورتها التأويلية، فإن الرسالة غير المقصودة غير الملفوظة من مؤسسات المشتغلين بالعمل السياسي على إطلاقهم لا تتوفر لها قصد التواصل أو الوصول، بل لعل قصدهم هو ألا تأخذ الرسالة سيرورتها التأويلية؛ لأن معنى الرسالة غير الملفوظة تعني الموافقة الضمنية على هذا الإضراب، لأسباب:

منها أن يكون مقصوداً الإقلال من عدد المشاركين المنشغلين بالعمل السياسي؛ وهذا الموقف مدفوع بأسباب براجماتية خالصة، تتمثل في أن تحقيق التأييد بين عشرة في المائة من السكان أيسر بكثير من محاولة أن يُحقق بين عدد السكان بالكامل، ومن متعلقات هذه الغاية النفعية عدم الاكتراث بموقف الأغلبية الحقيقية الذي ربما يكون - وفق القراءة التداولية للمشهد السياسي - الرافض لهذه الاتجاهات السياسية جميعها، فالحقيقة أن الاقتصار في المشاركة السياسية على خمس من لهم الحق في هذه المشاركة هو كارثة قومية؛ لأن محاولة تأويل هذه الرسائل غير الملفوظة تضعنا أما حقائق من أخطرها: أن كل اتجاه سياسي لا يهدف إلا للمشاركة من يؤيده، ومن هنا يمكن الحكم على القوى السياسية جميعها بعدم الاكتراث بالغايات القومية.

ثم إن القراءة التداولية لهذا المشهد يمكن أن تفتح تأويله على عشوائية الأغلبية؛ لأنها في كل الحالات ليست منظمة، أو قل لا تريد أن تكون منظمة، أو قل تفتقد القيادة، أو قل إن هذه الأغلبية تفتقر إلى المعرفة والوعي، وأن الجهل والأمية هي أخطر ما يمكن مواجهته؛ ومن ثم فإن هناك تواطؤاً بين الاتجاهات السياسية المتعارضة على استمرار هذا الجهل والأمية؛ انطلاقاً من الغاية النفعية الخالصة التي تيسر عملية الحصول على المؤيدين وإهمال من عداهم، أو قل ما شئت فالتأويل يحتمل ما لا حصر له من القراءات.

وإذا كان من خصائص الإضمات أنها ترتبط بالمستوى النحوي، وأن الرسائل غير الملفوظة ترتبط بمستوى سياقي يتعلق بالسياق الخارجي أو سياق الموقف للمحادثة

اللغوية، فإنه من الممكن أن نفهم هذا النمط غير اللغوي في ضوء الإضراب النحوي ولكن مع الأخذ في الانتباه أن الإضراب بالمفهوم النحوي ملفوظ بأدوات بعينها، أما الإضراب المتمثل في الرسالة غير الملفوظة فهو يكون - في أحد مظاهره - باستعمال اللغة، ولكن هذا الاستعمال يكون محملاً برسالة غير ملفوظة هي المقصود إبلاغها في المحادثة، مثال ذلك أن يكون الإعراض عن التعليق على كلام معين رسالة غير لغوية قد تحمل معنى الرفض للكلام، أو الاعتراض عليه، أو الاستهانة به واحتقاره وأنه كلام لا يستحق التعليق، وقد تحمل هذه الرسالة معنى الإمعان في غيظ المتكلم وإيلامه.

كنا في أحد نوادي الأدب نحضر مناقشة أحد النقاد لديوان أحد الشعراء، وقد تضمن كلام الناقد مؤاخذات كثيرة على الديوان، ففي النهاية قال الشاعر للناقد: هل قرأت الديوان؟ ثم أجاب الناقد، ثم انتهت الجلسة فنهضنا ونهض الناقد وترك الديوان على المنضدة، فهنا يأتي سؤال الشاعر حاملاً اتهاماً صريحاً للناقد بأنه: لم يقرأ الديوان، أو اتهاماً أشد بأنه ربما قرأه ولم يفهمه، وما يدل عليه هذا الاتهام أو ذاك من وصف للناقد بعدم الموضوعية وعدم الأمانة أو عدم المعرفة وعدم الفهم، هذا ربما ما يمكن تأويل الرسالة اللغوية للشاعر به، فإذا انتقلنا لتحليل الرسالة غير اللغوية للناقد المتمثلة في تركه الديوان على المنضدة نجد أنها تحمل ردّاً قاسياً، فيمكن تأويلها بأن هذا الديوان ليس به شيء ذو قيمة، وأنه لا يستحق مجرد أن يحمله الناقد، وأنه لا يستحق الاحتفاظ به، ومن ثم يمكن تأويلها في مستوى الرد على الشاعر بأن الديوان ليس به ما يستحق الاحتفاظ ومن ثم فهو ليس به ما يستغلق على الفهم ويستعصي على الإدراك، وما إلى ذلك.

ومن هذا الإضراب ما يكون بملفوظ يحمل ضمناً رسالة غير ملفوظة، كنا في حوار سياسي ونحن طلاب في الجامعة، وكان كثير من الطلاب في قسم اللغة العربية من الفلسطينيين، فتحدث أحد المصريين في مواقف سياسية آنذاك، فبادره أحد الزملاء الفلسطيني بقوله: «إيش تعرب صه؟»، فبادر الزميل المصري بالإجابة عن المنطوق الحرفي للسؤال، فضحك الزميل الفلسطيني وكرر السؤال، وأدركنا المقصود وضحكنا،

في هذا الموقف يأتي السؤال ملفوظاً، فالمقصود هنا هو طلب الصمت والتوقف عن الاستمرار في هذا النقاش السياسي وهو رسالة غير ملفوظة مقصودة وإن كانت محملة على رسالة لغوية ملفوظة ولكنها غير مقصودة.

وهذا المستوى من الرسائل غير الملفوظة يلتبس - كما أشرنا - بالإضمارات المحادثائية ولكنه لا يدخل ضمنها لأن الإضمارات أدخل في المستوى النحوي للكلام، ولكن أمر الفصل بين الظواهر المختلفة المحادثات أو في أي استعمال للغة في الحقيقة ليس بهذه الصرامة، إذ قد يشتمل الملفوظ على أكثر من ظاهرة، بل قد تتداخل في الجملة الواحدة أكثر من ظاهرة، والظواهر الداخلة في نطاق البحث التداولي في الاستعمال من التشعب والتداخل بحيث يعسر الفصل بينها في بعض الأحيان.

فالمعنى غير الملفوظ يتوافق مع الإضمارات في المحادثة في القصدية، إذ يتوفر لهما من نية المتكلم قصد الإبلاغ بشيء ما ولكن بشكل غير مباشر، وهي تتوافق مع التضمين، ففعل التضمين ضمَّن، أي قَصَدَ المتكلم أن يُضمَّنَ منطوقه معنى ما فوق المعنى المباشر، وهما في هذا بخلاف التضمَّن، أي أن يتضمن المنطوق معنى لم يقصد المتكلم إلى تضمينه، بل قد يأتي المنطوق متضمناً معنى يود المتكلم إخفاءه لو استطاع. عن ابن عباس: أن هلال بن أمية كذب امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك ابن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم «البينة أو حدٌّ في ظهرك»، فقال يا رسول الله: إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «البينة وإلا حدٌّ في ظهرك»، فقال هلال والذي بعثك بالحق إنى لصادق فلينزلن الله ما يبرىء ظهري من الحد فتزل جبريل وأنزل عليه «والذين يرمون أزواجهم - فقرأ حتى بلغ - إن كان من الصادقين»، فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل إليها فجاء هلال فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب»، ثم قامت فشهدت فلما كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا إنها موجبة، قال ابن عباس فتلكأت ونكصت حتى ظننا أنها ترجع ثم قالت: لا أفضح قومي سائر اليوم فمضت فقال النبي

صلى الله عليه وسلم: «أبصروها فإن جاءت به أكحل العينين سابغ الأليتين خدلج الساقين فهو لشريك بن سحماء»، فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن»^(١).

يستوقفنا من الحديث قولها: «لا أفصح قومي سائر اليوم» فهذا القول مضمَّن الإقرار بالفعل، ولكنه فيه الإصرار على عدم التصريح به، فهي لم تقصد تضمين منطوقها هذا ما تضمنته، ولكنها تقصد تبرير إصرارها على الصمت والامتناع عن الاعتراف فكانت أنطق ما تكون على حين أنها لم تنطق، وكانت أتم ما تكون بياناً وهي لم تُبين، بل على الرغم من إصرارها على الامتناع عن الإبانة، إنها رسالة واضحة تتراوح بين الرسائل غير الملفوظة والإضمار.

لا شك في أن الانفتاح على قراءة الرسائل غير اللغوية يكشف ما لا حصر له من خبايا أنماط الخطاب المختلفة، ما يتعلق منه بالخطاب السياسي الذي أصبح الملفوظ فيه أقل بقليل من المسكوت عنه، وخطاب التبادل التجاري بما فيه أساليب التفاوض والدعاية والإعلان وما إلى ذلك، أضف إلى ذلك ما تأخذ الرسائل غير الملفوظة من أبعاد وما تفتح من آفاق في الخطاب الأدبي.

ثانياً: الخلفية المحادثائية: **The Conversational Background**

من أهم الأبعاد التداولية التي ترتبط بالمحادثات عند جرایس الخلفية المحادثائية (الحوارية): **The Conversational Background**، والخلفية المحادثائية هي جمل محددة مقبولة من كل المشاركين في المحادثة.

The conversational background is the set of sentences accepted by all the participants in a conversation

(١) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، تحقيق د. مصطفى ديب آغا، ط ٣ دار اليمامة، بيروت ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م جـ ٤ ص ١٧٧٢، رقم ٤٤٧٠.

حيث إن المحادثات تنتقل وتستمر، ونحن نتنقل من محادثه الى أخرى، فنحن نجمع معلومات وذلك من خلال كل الجمل والعبارات التي قبلناها بشكل تراكمي من محصول محادثات ومحادثات في مواقف شتى ومع أشخاص مختلفين.

فهناك - على سبيل المثال - أشياء يمكنني أن أعتد عليك في معرفتها الآن مثل تعريف كلمة «التداول»؛ لكنني لم أكن أتوقع معرفة هذه الكلمة منذ أسبوع مثلاً؛ إذن فهذا التعريف موجود الآن في خلفية المعلومات المقبولة «المتفق عليها» في العموم، ولكننا جميعاً نعتمد على بعضنا البعض لمعرفة هذه المعلومة في محادثتنا، فنحن نسمي هذه المجموعة من المعلومات المتفق عليها في خلفيتنا بـ «الخلفية المحادثية» ويمكننا أن نرى أن تعريف «الخلفية المحادثية» بأنها مجموعة العبارات التي «تم التصديق» عليها من قبل كل المشتركين في المحادثة.

ولكن في الواقع هذا التعريف سيكون ضيقاً للغاية حيث إننا أحياناً ما نشارك افتراضاً من أجل المحاورة أو المجادلة، ونحن في الواقع لسنا مؤمنين بهذا الافتراض.

فعلى سبيل المثال عندما يتحاور شخص ملحد مع شخص مؤمن بوجود الله على طبيعة الله فيقول أشياء مثل «لماذا مكن الله من وجود الشر في الكون؟ إلخ» ويتحدث في خلال المحادثة كما لو كان معتقداً في وجود الله، بالرغم من عدم إيمانه بذلك، فهو هنا يبدو كأنه مسلم بـ «وجود الله»، ولكنه في حقيقة الأمر يتبنى هذا الادعاء مؤقتاً من أجل المحاورة أو المجادلة، دون اعتقاد صحيح.

نفس النوع من الافتراض أو الاعتقاد المؤقت يحدث في المحادثات المتعلقة بالأشخاص أو الأحداث الخيالية، ففي الحوار عن «شارلوك هولمز» سلوكه وهيبته، فنحن نفترض «خلال مدة الحوار» أن شارلوك هولمز موجود، وله نفس الصفات التي جاءت عنه في القصص، ولكننا لا نعتقد على مستوى الحقيقة بالضرورة في هذه الادعاءات^(١).

(١) ذلك مثل شخصية جحا، أو الغول مثلاً في السياق الثقافي العربي.

وعلى الجانب الآخر، لو أننا مختلفون حول ما إذا كان كوكب المشتري أبعد عن الأرض من كوكب زحل، فنحن هنا متفقون على وجود المشتري وزحل فنحن نؤمن بذلك حقيقة، ففي كلتا الحالتين توجد الادعاءات في خلفيتنا المحادثية، فالادعاء بوجود شارلوك هولمز وفعله للأشياء التي ذكرت في القصص، هو فقط ادعاء مؤقت في الخلفية المحادثية، خلال مدة الحوار فقط؛ ولكننا لا نستمر في حياتنا معتقدين في هذه الأشياء، أما الادعاء بأن المشتري وزحل موجودان، على العكس، فهو جزء واقعي في خلفيتنا المحادثية، فنحن نستمر في اعتقاد ذلك دائماً.

وسوف نستخدم الكلمة العامة «القبول» لتغطية كلا النوعين من الادعاءات في المحادثة، القول المؤقت بوجود شارلوك هولمز، والقول الباقي بوجود المشتري وزحل، هنا يمكننا أن نعرف الخلفية المحادثية حسب مصطلحات «القبول»؛ الخلفية المحادثية هي مجموعة العبارات المقبولة المتفق عليها بواسطة جميع المشتركين في المحادثة^(١).

ومن القضايا التي ترتبط بالتداولية أيضاً في البحث اللساني الحديث قضيتا: الافتراض السابق Presupposition، والإشارات Indexicals، وهما تتعلقان في البعد اللساني بعملية التواصل الناجحة عبر الوسيط اللغوي، وينضافان إلى الإضمارات المحادثية في تحقق القصد من عملية التواصل الناجحة على مستوى الحقيقة والواقع.

ثالثاً: الإضمارات Implicatures

أشرنا آنفاً إلى أن الرسائل غير الملفوظة ترتبط بما أطلق عليه جرايس الإضمارات المحادثية (الحوارية): Conversational Implicatures^(٢)، وليس ثم من شك في أن

(1) brian beakley: philosophy 1900/1990 <http://www.ux1.eiu.edu/~cfbxb/class/1900/>.

(٢) أشرنا ترجمة المصطلح (Implicatures) بالإضمارات، ويمكن ترجمته بالمضمنات، ولكن الذي شاع فيما بعد في سياق الدراسات اللغوية العربية ترجمته بالاستلزام الحواري، وهذه الترجمات جميعها تؤدي مفهوم المصطلح الغربي.

الإضمار الحوارية من أهم جوانب البحث التداولي، فهو أقربها إلى طبيعة الرؤية التداولية على الرغم من حداثة البحث فيه إذ ليس للبحث فيه تاريخ ممتد^(١)، وسنعرض هنا لمفهوم الإضمات الحوارية لارتباطها الوثيق بالرسائل غير الملفوظة، ولكن ليس بمعنى أنهما دالان لمدلول واحد، فقد سبقت الإشارة إلى أن الإضمات هي رسائل غير ملفوظة تعتمد على السياق اللغوي الداخلي بالطريقة التي يكون بها معنى المعنى، أما الرسائل غير الملفوظة فهي إضمات ولكنها تعتمد على السياق الخارجي، إلى جانب ما ذكرناه آنفاً من اتساع رؤية الرسائل غير الملفوظة لاستيعاب الرسائل غير اللغوية التي لا تعتمد على التلفظ على الإطلاق، إذ قد تكون بالإشارة الجسدية وغير الجسدية أو بالصمت والسكوت في بعض المواقف، وقد تكون فردية أو جماعية، أما الإضمات فهي تعتمد على التلفظ؛ لأنها - بشكل ما - من المعاني الثواني المضمنة في الملفوظات، أضف إلى هذا أن الإضمات الحوارية تنحصر في إطار تواصل محدود - بين اثنين غالباً - أما الرسائل غير الملفوظة فقد تتعدى ذلك المستوى التواصلي المحدود لتنتفتح على مقامات أكثر اتساعاً، ومن ناحية أخرى نجد الإضمات تتعلق بالمستوى النحوي في تحليل الخطاب بالدرجة الأولى وإن كانت لا تعمد الاتكاء على أبعاد سياقية، وقد قسم جرايس الإضمار إلى إضمار عرفي وإضمار حوارية:

- فالإضمار العرفي عنده يقوم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب، كاستعمال كلمة: but (لكن) الدالة عرفياً على الاستدراك، أي أن ما قبلها مخالف لما بعدها^(٢).

وقد اهتم الدرس العربي اللغوي والبلاغي ببيان معاني هذه الحروف وما تدل عليه في الاستعمالات المختلفة فكان من ذلك «كتاب الحروف» لأبي نصر الفارابي^(٣)،

(1) Levinson, Stephen: Pragmatics, ibid, P.100.

(2) Brown. G. Yule: Discourse Analysis. Cambridge. 1983 , P.31.

(٣) أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، الطبعة الثانية بدون تاريخ.

وكتاب: «معاني الحروف» لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي^(١)، وغيرها^(٢)، وقد أشار عبد القاهر إلى معاني حروف العطف في العربية على وجه التحديد مستنداً على استقرار معانيها عرفياً في بيان خلوها من البعد البلاغي^(٣)، وكذلك الحال في الفروق بين معاني أدوات الشرط المعروفة في اللغة العربية، غير أن هذا التمييز من الأهمية بمكان لأنه، وإن كان لا يقطع بنفي وضع الاستلزام العرفي ضمن الدرس التداولي فإنه يقطع بنفيه من الدرس البلاغي نظراً لقيام ذلك الأخير على دراسة المضمنات والمعاني الثواني، بيد أن المضمنات هنا إنما هي مضمنات عرفية مستقرة لم يتحقق بها عدول، ونؤكد هنا على سبق عبد القاهر إلى هذه الحقيقة في ملاحظته التي أشرنا إليها آنفاً.

- أما الإضمار الحوارية فهو ينصب على الأبعاد التداولية والعناصر السياقية شأن المثال المضروب من قبل، فيوجه المعنى وفقاً للمقتضيات التداولية السياقية، ويرجع البحث فيه إلى محاضرات جريس في جامعة هارفارد ١٩٦٧م التي سبقت الإشارة إلى أن أجزاء منها نشرت مختصرة ١٩٧٥م في بحث له بعنوان: «Logic and conversation»، وانطلق في هذا البحث من استهداف محادثة ناجحة على مستوى الحقيقة والواقع شأن الباحثين في اللسانيات، وكان من أثر ذلك رؤيته لمبدأ التعاون، وسائر المبادئ المندرجة تحته، وقد عرضنا لها في موضع آخر من هذه الدراسة، بيد أنه من الضروري أن نشير هنا إلى رؤيته في أن البحث في الإضمات المحادثائية (الحوارية) ينشأ عندما يتم خرق المبادئ الفرعية التي يقوم عليها مبدأ التعاون، فعندها تدعو الحاجة إلى التحليل التداولي بالبحث في الإضمات^(٤).

(١) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي: معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط١ دار نهضة مصر، القاهرة (بدون تاريخ).

(٢) راجع د. رمضان عبد التواب في تحقيق ثلاثة كتب في الحروف للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي، وقد أشار في المقدمة إلى أن تراث الحروف في العربية يضم ستة عشر كتاباً، ط الخانجي، القاهرة ١٩٨٢م، ويراجع في ذلك أيضاً ابن هشام: مغني اللبيب، ت د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ١ دار الفكر بيروت ١٩٩٢م.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٨٢.

(4) brian beakley: philosophy 1900/1990 <http://www.ux1.eiu.edu/~cfbxb/class/1900>.

وقد جاء ذلك في إطار رؤية جرایس في محاضراته المشار إليها التي قسم فيها المعاني إلى صريحة وضمنية، فالصريحة هي المدلول عليها بالمنطوق وتشتمل على المحتوى القضوي المتمثل في مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد^(١)، لاحظ أن هذا المعنى لا يختلف عن المعنى النحوي، وإن كان يختلف عن الاقتضاء الذي قال به علماء الأصول؛ فالأقتضاء أدخل في المضمنات عنده، ولكن غير واحد من علماء الأصول جعلوه ضمن معاني المنطوق، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

لا مناص من الاعتراف صراحة بما بين هذه القضايا من التداخل، ويكفي أن نشير إلى محاولة د. مسعود صحراوي تحديد المفاهيم التداولية في: متضمنات القول، والاستلزام الحوارية، ثم جعل متضمنات القول أصلاً وفتح منها الافتراض السابق والأقوال المضمرة، ثم عاد وجعل المعاني الضمنية من الاستلزام الحوارية، ثم ذكر تقسيم جرایس الإضمار إلى الإضمار العرفي والإضمار الحوارية^(٢)، على الرغم من أن الإضمات العرفية عند جرایس تعتمد على أعرف لغوية ونحوية خالصة كما أشرنا قبل قليل.

رابعاً: الافتراض السابق **Presupposition**

ينبغي أن ننبه بداية إلى أنه ثم اختلاف بين الافتراض السابق والخلفية المحادثائية التي أسلفنا الإشارة إليها، وهذا الاختلاف يتحدد في أن الخلفية في المحادثات تتعلق بالسياق الخارجي بين المتحدثين وما يتضمنه من معلومات مستقرة معرفياً بين أطراف الحوار، وهذه المعلومات تأتي على سبيل الحقائق، أما الافتراض السابق فيتحدد فيما يتضمنه الملفوظ من وجود حدث سابق على سبيل الافتراض الذي يوهم المستمع بوجوده

(١) د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق ص ٣٤، د. أحمد المتوكل:

اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ ١٩٨٩م ص ٢٥، ٢٦.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٣٠ - ٣٥.

وكانه حقيقة، أو يحمل المتلقي على الاعتراف الضمني بما يحاول المتلفظ أن ينسبه إليه، قد يكون في التعبير الشائع: «مفهوم ضمناً» ما يشير إلى توصيفه، ولكن بدون دخول في المنظومة المعرفية الخاصة بعلم اللغة الحديث، ولكنه فقط نوع من الخبرة الإنسانية التي تدرك كثيراً من الأشياء قبل دخولها في منظومة معرفية تخصص حقلاً معرفياً معيناً، وقد ربط يول بين الافتراض السابق والإشارات إذ جعل التلفظ بكلمة إشارية مثل: «هنا» تتطلب فرضاً سابقاً بأن السامع يعلم المكان الذي يشير إليه المتكلم^(١)، كما أشار إلى أن الافتراض السابق يستخدم في التحقيقات القضائية لإقرار المتهم بفعل جريمة ما، وذلك بأن يوجه المحقق سؤالاً للمتهم يكون في الإجابة عنه إقرار ضمني بفعل الجريمة، فإذا سئل المتهم من قبل المحقق: على أية حال يا سيد (سميث) أين اشتريت (الكوكاين)؟

والافتراض السابق هو أن السيد (سميث) في الواقع قد اشترى (الكوكاين)، فإن أجب هو ببساطة على الشق المكاني من السؤال بتحديد موقع فإنه بذلك يؤكد على صحة الافتراض السابق^(٢).

وكثيراً ما يُستعمل الافتراض السابق في الخطاب السياسي في عمليات يُقصد بها إيهام المتلقين بمغالطات لاستقبالها وكأنها حقائق، من أمثلة ذلك تساؤل بوش عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة مشيراً إلى العرب والمسلمين:

- Why do they hate us?

فهو بهذا السؤال يفترض صحة الاعتقاد بأن العرب والمسلمين يكرهون الولايات المتحدة، وكذلك قوله:

The enemy of America is not our many Muslim friends

وهو هنا يفترض وجود عدو يتربص بأمريكا وأن أمريكا لها كثير من الأصدقاء في

(١) يول: معرفة اللغة، ترجمة د. محمود فراج، مرجع سابق ص ١٣٨.

(٢) المرجع السابق نفسه والصحيفة نفسها.

العالم العربي والإسلامي^(١)، وكثيراً ما يستعمل الافتراض السابق في المغالطات والخداع في الخطاب السياسي وفي أساليب الدعاية والإعلان، ومن هنا كان التمييز بين الافتراض السابق المتعلق بالصدق في الاستدلال المنطقي، والافتراض السابق في مقامات الخداع والمغالطات الدعائية في الخطاب السياسي وغير السياسي، ونؤثر أن نطلق على هذه الثنائية الافتراض السابق في خطاب الحقيقة والافتراض السابق في الخطاب المخادع؛ نؤكد على هذه الحقيقة لأن الاعتبار هنا ليس للجملة النحوية ولكنه للخطاب وأطرافه وظروفه وملاساته، فإذا قيل بالصدق أو الكذب فإن مردهما هنا لاعتبارات خطائية وليس لاعتبارات دلالية بحال من الأحوال، فالحكم هنا متعلق بقضايا خطاب وليس بقضايا تراكيب.

نؤكد على أن تكون الثنائية هي ثنائية الافتراض السابق في خطاب الحقيقة وفي الخطاب المخادع؛ لأن بعض الباحثين في اللسانيات - فيما ذكر د. محمود نحلة - جعل الثنائية: الافتراض السابق المنطقي أو الدلالي والاقتضاء - من جهة - والافتراض السابق التداولي، ثم ذهب إلى أن الافتراض المنطقي أو الدلالي أو الاقتضاء مشروط بالصدق بين قضيتين، فإذا قلت: «إن المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة»، وكان هذا القول صادقاً مطابقاً للواقع لزم أن يكون القول: «زيد تزوج أرملة» صادقاً أيضاً، وأما الافتراض التداولي السابق فلا دخل له بالصدق والكذب، (ولعله أراد لا دخل له بالنفي والإثبات؛ فهذا ما يستلزمه المثال الذي استشهد به نفسه، لأن الجملة الخبرية محل حكم بالصدق أو الكذب أبداً في صورتها، أي بمعزل عن ملاساتها التداولية بوصفها خطاباً)، إذ ذهب إلى أن القضية الأساسية يمكن أن تُنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق، فإذا قلت: «سيارتي جديدة»، ثم قلت: «سيارتي ليست جديدة» فعلى الرغم من التناقض في القولين فإن الافتراض السابق وهو أن لك سيارة لا يزال قائماً في الحالين^(٢).

(1) Mazid, B. M. (2003). "Sharp wits and fine phrases": Euphemism and dysphemism in the war-on-Iraq discourse. Cairo Studies in English. Department of English, Faculty of Arts, Cairo University, April 2003, 43-84.

(٢) د. محمود نحلة: الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، بحث منشور ضمن كتاب: في اللغة والأدب، ط ١ دار الوفاء الإسكندرية ٢٠٠٤ م ص ١٨٣.

وينبغي أن ننتبه إلى عدة ملاحظات:

- أن النفي لا يختلف عن الإثبات في احتمالهما كليهما للصدق والكذب، ومجيء القضية منفية لا يعني بحال من الأحوال أنها كاذبة.

- أن القضيتين منطقيتان، وما يصح في الجملة الثانية يصح أيضًا في الجملة الأولى، إذ يصح أن نقول: «إن المرأة التي تزوجها زيد ليست أرملة»، ويكون الافتراض السابق هو «إن زيداً تزوج»

- وتأسيسًا على الملاحظة السابقة نقول: إن الافتراض السابق في الجملة الأولى ليس هو «زيد تزوج أرملة»، بل هو «زيد تزوج»؛ لأن جملة «زيد تزوج أرملة» ليست من الافتراض السابق في شيء، إنها هي الجملة الأولى، أو قل هي إعادة صياغة للجملة الأولى.

- أن الصدق والكذب في الأحوال جميعها مرهون بالخطاب وسياق الموقف وليس مرهونًا على الإطلاق بدلالية القضية أو منطقيتها، فإن مرجع الصدق كما ذكر هو نفسه «وكان هذا القول صادقًا مطابقًا للواقع»، أي أن الصدق هنا لأبعاد خارج حدث اللغة

ومن ثم نجد أن التمييز بين الافتراض الدلالي السابق والاقتضاء غير واضح، فالأمران واحد وفق التعريف الذي جاء به، فإذا نظرت إلى التعريف السابق للافتراض السابق الدلالي أو المنطقي وجدته لا يختلف عن تعريف الاقتضاء الذي ذكر أنه علاقة بين جملتين يقتضي صدق الأولى صدق الثانية، والأمران من ناحية أخرى لا يختلفان عن الافتراض التداولي السابق^(١).

كما أنه لا فرق يُذكر أيضًا بين الاستعمال العام للفظ الافتراض السابق في لغة الحياة اليومية، والاستعمال الاصطلاحي في الدرس التداولي الذي هو أضيق مدى من الاستعمال العام، فمن الاستعمال العام أن يقال: كتب زيد رسالة إلى عمرو، فيفترض السامع سلفًا أن

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٨٣، ١٨٤.

عمرًا يقرأ، أو يقال: إما أن يكافأ زيد أو تكافأ زوجته، فيفترض السامع سلفًا أن لزيد زوجة، وأما الاستعمال الاصطلاحي فهو مقيد باستدلالات تداولية بعينها تحملها تعبيرات لغوية معينة، ويمكن الوصول إليه ببعض الاختبارات اللغوية^(١)، والحقيقة أن المثال الذي ذُكر على الافتراض التداولي السابق لا يختلف في كثير أو قليل عن الذي ذُكر على الاستعمال العام، فما الفرق بين قول القائل: «سيارتي جديدة» الذي ذُكر مثالًا على الافتراض التداولي السابق، وقول القائل: «إما أن يكافأ زيد أو تكافأ زوجته» الذي ذُكر مثالًا على الاستعمال العام؟

وقد يكون ثم تلاقٍ - بشكل ما - بين الافتراض السابق وما عُرف في البلاغة العربية بـ «لازم فائدة الخبر»، فقد ميز البلاغيون العرب بين فائدة الخبر التي حددها في إعلام المخاطب بمضمون الخبر، ولازم الفائدة الذي حدده في إعلام المخاطب بأن المتكلم يعلم مضمون هذا الخبر، ولكن هذا التلاقي لن يكون إلا إذا تطور مفهوم لازم الفائدة وأعيدت صياغته وتوضيح مفهومه بما يتوافق مع النظريات اللسانية الحديثة بإضافة الأبعاد التي عرض لها اللسانيون في ظواهر الافتراض السابق، فالافتراض السابق هو بشكل ما لازم لفائدة الخبر، وقد ناقش الأصوليون وعلماء العربية الاقتضاء وأدخلوا ضمن المفهوم من اللفظ الأحكام المضمرة في دلالة الاقتضاء.

خامسا: الإشارات Indexicals

الإشارات أشكال فارغة ولكنها ليست فارغة تماما، ويفصل في هذا تمييزنا بين المعنى والدلالة (وفق بيرس)، فإن كانت فارغة من المعنى فهي ليست فارغة من الدلالة، فكلمة (هو) منفردة وبلا دخول في علاقة نحوية تدل على مفرد مذكر، فهذه الصورة السمعية عند التلفظ أو الصورة الخطية، دالة بذاتها عند المتحدثين بالعربية على الإشارة إلي مفرد مذكر، هذه هي الدلالة التي لا توجد علامة لغوية بدونها، أما المعنى فهو مرتبط

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٨٢ .

بعلاقات نحوية وعلاقات بسياق لغوي داخلي Verbal context، وغيرها من الدوائر أو المستويات السياقية.

ومن ثم يكون الفراغ فراغاً من المعنى لا من الدلالة، وهذه هي النسبية، لأن الإشارات دوال شفافة في ذاتها، لا تكتسب تحديداً إلا بتحديد الإحالات، وهذا يكون بدخولها في علاقات، ولا ينطبق هذا على الاسم فقط بل ينطبق على الفعل أيضاً، فالفعل: ضحك، دلالته: حدث يقع من كائن حي إنسان، أما معناه فلا يكون إلا في سياقاته، فإن قال إيليا أبو ماضي عن البحر: «ضحكت أمواجه مني...» فهنا ينطلق التحليل التداولي للمجاز من دلالة الفعل ضحك الحرفية، ليقف على استحالة التركيب واقعيًا، ومن ثم ينتقل إلى فهم المجاز.

ويُذكر للدلالة على هذا المصطلح: الإشارة Deixis، أو العناصر الإشارية Deictics، أو التعبيرات الإشارية Indexicals expressions، ويشير يول إلى أنها الألفاظ التي لا تُفسر إلا بمعرفة السياق المادي للمتكلم^(١) وتمثل في الضمائر وأسماء الإشارة والظرف، فكلمة «هنا» -مثلاً- لا تدل على معنى إلا إذا كان المستقبل يعلم أين يقف المتكلم، أو إلى أي شيء يشير، فهذه التعبيرات تعجز عن معالجتها النظريات الدلالية الشكلية؛ إذ تتعلق تعلقاً كاملاً بعناصر تداولية وملازمات سياقية تعد وحدها القدرة على إدراك مغزاها.

وقد صنف ليفنسون هذه الإشارات في عدة أصناف تتمثل في: الإشارات الشخصية Person deixis، نحو ضمائر المتكلم والمخاطب التي لا تتضح معانيها إلا بتحديد من تعود عليه هذه الضمائر، الإشارات الزمانية Time deixis، والإشارات المكانية place deixis، وإشارات الخطاب Discourse deixis، والإشارات الاجتماعية Social deixis وتدخل فيها علاقات الألفة والمودة ومراعاة مقامات المخاطبين^(٢).

وينبغي أن نتنبه إلى أن علم اللغة شاخص دائماً - فيما يتعلق بالعناصر الإشارية

(١) يول: معرفة اللغة، ترجمة د. محمود فراج، مرجع سابق ص ١٣٧.

(2) Levinson, Stephen: Pragmatics, ibid, P.68-94.

- إلى أن تتم عملية تواصل صحيحة وناجحة بين المتخاطبين، ومن ثم يشترط تحديد المرجع المشار إليه كما يشترط الصدق فيما يتعلق بالظروف التاريخية للقول، ومن ثم يكون الخروج على هذه الشروط شكلاً من أشكال العدول عن الاستعمال المعياري للغة، ويأتي هذا العدول لأغراض بلاغية في النصوص الفنية سنينها عند الحديث عن التداولية البلاغية.

فإن هذه التعبيرات الإشارية قد تستعمل استعمالاً متعمداً متخفية عن شرط تحديد المرجع في الصياغة الفنية وبخاصة في الشعر الحديث، إذ يعتمد فيه الشاعر عمداً إلى نمط من أنماط الغموض بقصد إحداث نوع من المراوغة الدلالية، كأن تكون غايته إشاعة المعنى في عدد غير محدود من المراجع لغرض فني، فتأتي الإشارة إلى شيء ما غير محدد، أو تأتي الإشارة إلى وجود مجازي ليس له ما يقابله في عالم الواقع والحقيقة، ولا شك في أن إثارة ذهن المتلقي ليتصور أشياء تخيلية غير موجودة في عالم الواقع والحقيقة (ما لم يكن) غاية فنية يطمح إليها الشاعر، ومثل هذه الظواهر المتكررة في الشعر العربي الحديث في السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها لا يقصد بها عملية تواصل ناجحة بمعايير علم اللغة، بل قد يقصد بها قصداً تغييم العلاقات بين الأشياء، أو تعدد صور المشار إليه وفق ما يقتضيه السياق الفني الخاص بالنص.

إن اعتناء البحث التداولي بالإشارات يأتي بمثابة إتمام حلقة مفقودة في البحث اللغوي؛ إذ يتعذر الوقوف على المعنى المتعلق بهذه الإشارات من الدلالة أو المعنى النحوي، ففي قول القائل: «أنا هنا» نجد أن الدالين «أنا» و«هنا» لا يمكن الوقوف على المقصود منهما منفصلين أو داخليين في تركيب نحوي إلا بالاستعانة بعناصر تداولية خارج الفعل الكلامي، فلا بد من معرفة المتكلم لتحديد مرجعية الضمير الشخصي للمتكلم Person deixis ومن ثم يُصبح للإشارة معنى، ولا بد أيضاً من معرفة المكان الذي يتكلم منه لتحديد مرجعية الإشارة المكانية place deixis، وهكذا تأتي معرفة الملايسات التداولية في صميم اللسانيات فيما يتعلق بالإشارات غير الدالة بذاتها.

أضف إلى هذا أن التركيب النحوي: «أنا هنا» قد يعني ما لا حصر له من المعاني حتى بعد الوقوف على هذه الأبعاد التداولية، فمن الممكن أن تكون الجملة إجابة عن سؤال سائل: أين أنت؟ ومن الممكن أن تكون الجملة في سياق أو الاعتراض على كلام ينبغي ألا يُقال في وجود المتلفظ بهذه الجملة، ومن الممكن أن تكون في سياق التنبيه الذي يبادر به المتلفظ، وما إلى ذلك من السياقات التي يتعلق بها تحديد قصد المتلفظ.

أنواع التداولية

ذكرنا أنه من الصعب الفصل بين مفهوم التداولية وقضاياها وأنواعها، فهي أمور متشابكة حيث ترتبط القضايا بالمفهوم وتحديد النوع، وقد تمخضت الرؤية التداولية في الدراسات اللغوية الحديثة عن عدة تقسيمات للتداولية جعلها اللغويون أنواعاً للتداولية حسب وظائفها، وقد اعتمدوا فيها على التعريفات السابقة وما اشتملت عليه من قضايا وتداخلات مع العلوم والمعارف الأخرى، ويتضح من خلالها أن التداولية ليست تداولية واحدة بل توزعت وفق مفاهيمها إلى عدة اتجاهات، ولكنها ليست اتجاهات منفصلة، فهي أقرب إلى التداخل، يتضح ذلك مثلاً من أن التداولية العامة General pragmatics تشمل ما يُطلق عليه التداولية الاجتماعية Socio-pragmatics وهي التي ترتبط بعلم الاجتماع Sociology، والتداولية اللغوية Pragmalinguistics وهي ترتبط بعلم النحو Grammar، فقد ذكر ليتش أن الموضوع الرئيسي لكتابه هو التداولية العامة General pragmatics، وأنه يقصد بهذه العبارة تمييز دراسة الحالة العامة للاستعمال الاتصالي للغة، كما يقصد استثناء الحالات الخاصة الأكثر تحديداً ومحلية في استعمال اللغة، فهذه الحالة الأخيرة يمكن أن تنتمي إلى حقل التداولية الاجتماعية Socio-pragmatics، حيث يعمل مبدأ التعاون ومبدأ التأدب بالتبادل في الثقافات المختلفة أو الاتصال اللغوي، وفي المواقف الاجتماعية المختلفة، وخلال الطبقات الاجتماعية المختلفة،... إلخ، إن التداولية هنا تبحث في استعمال اللغة وفق شروط اجتماعية معينة، فمقتضيات التواصل اللغوي في المجتمع

الأمريكي تختلف عنها في المجتمع الصيني أو المجتمع الهندي مثلاً، ومن ثم يمكننا أن نقول بعبارة أخرى إن التداولية الاجتماعية تمثل السطح الاجتماعي البيئي للتداولية - Sociological interface of pragmatics، أما التداولية اللغوية Pragmalinguistics - من ناحية أخرى - فهي تطبق على دراسة مستويات اللغة التي تنتهي بالتداولية، مع الأخذ في الاعتبار بشكل خاص الثروة التي تمدنا بها اللغة لنقل حدث التلفظ^(١).

ولا أرى أن ما سمي بالتداولية التطبيقية تختلف في جوهرها عن ما ذكره ليتش، فقد جاء في تعريفها أنها «تعنى بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة، وبخاصة حين يكون للاتصال في موقف بعينه نتائج خطيرة كالاتشارة الطيبة، وجلسات المحاكمة»^(٢)، وهذه مواقف تواصل اجتماعية لا تنفصل بحال عن بُعد استعمال اللغة في المواقف الفعلية للتواصل اللغوي الذي يمتد ليشمل تعريف التداولية بشكل عام.

وقد استخلص د. مسعود صحراوي مهام التداولية فيما يلي:

- دراسة استعمال اللغة التي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي بوصفها كلاماً محدداً صادراً من متكلم محدد وموجهاً إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلية محدد لتحقيق غرض تواصلية محدد.

- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.

- شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات^(٣).

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics, ibid, P 30.

(٢) د. محمود نحلة: الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، مرجع سابق ١٨٧.

(٣) د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق ص ٢٦، ٢٧.

بيد أننا نود أن نتجاوز هذا التقسيمات قليلاً فلا نلتزم بها؛ لأننا بصدد تقسيم أهم لما نحن فيه من العناية بالدرس الأدبي والنقدي والبلاغي، وبينني هذا التقسيم على موقفين للرؤية التداولية أو طريقتين للدرس التداولي يتمثلان في الآتي:

- الرؤية المعيارية: تلك التي تأخذ التداولية فيها نفسها بوضع المبادئ والقواعد المؤسسة للقول الناجح محادثاً.

- الرؤية الوصفية: تلك التي تعنى بعملية تحليل الظواهر التداولية اللغوية وغير اللغوية آخذة في حسابها الملازمات السياقية والعناصر التداولية المختلفة.

وليس من شك في أن عملية التقنين والتععيد المؤسسة للقول أمر قد تجاوزه الرؤية البلاغية الغربية الحديثة؛ فقد كان التقنين والتععيد أحد أهم أسباب الثورة على البلاغة القديمة في السياق المعرفي الغربي، الأمر الذي هياً للأسلوبية الحديثة الظهور وتذويب الرؤية البلاغية المعيارية في رؤيتها الوصفية التحليلية بوصفها إجراء في التحليل يتجاوز الإجراء المعياري في الرؤية البلاغية، وإن كان لا يتنكر للأدوات البلاغية بوصفها هي الأدوات الأسلوبية.

ولهذا نؤكد على أن البعد المعياري التقني لا يصلح في الخطاب البلاغي إلا في وظيفة تصنيف الظواهر بوصفه مرحلة من مراحل التحليل البلاغي، وليس غاية يقف عندها طموح التحليل البلاغي.

ومن هنا تأتي عنايتنا بالبعد الوصفي التحليلي في الرؤية التداولية في محاولة تفعيله مع الرؤية البلاغية الجديدة، طامحين إلى استثمار هذه الرؤى التداولية في إثراء الدرس البلاغي بفتح آفاق للتحليل البلاغي على مستوى الأدوات والإجراءات، وفتح آفاق من الظواهر في خطابات لم تكن في موضوع درس بلاغي من قبل في تناول العربي.

الباب الثاني
الرّوافد

تمهيد التداولية ملتقى الروافد

لعله من المسلمات التي باتت بغير حاجة إلى إقامة الدليل أنه ليس هناك فكرة تنشأ من فراغ، وكل ما يتولد عن هذه الفكرة أو تلك من مناهج أو نظريات بينها من التداخل - فيما بينها ومع مقولات علوم ومعارف أخرى - ما يؤكد هذه الحقيقة. وليست التداولية بمعزل عن هذه الحقيقة، بل لعلها من أوضح ما يمثل ملتقى الروافد، فلكل مفهوم من مفاهيم الدرس التداولي حقل معرفي انبثق منه^(١).

إن التداولية تتدخل في قضايا فلسفية ومنطقية ونفسية واجتماعية لاحصر لها، ومنها مفهوم الذاتية، فهي تثير تساؤلات حول مفهوم الفاعل عندما ننظر إليه بوصفه متكلمًا ومتحدثًا، لا انطلاقًا من الفكر بل انطلاقًا من التواصل، ومنها مفهوم الغيرية وما توليه التداولية من نظر إلى المتلقي بوصفه الطرف الآخر في عملية التواصل اللغوي في المحادثة وغيرها من أشكال التواصل اللغوي، وأن هذا الطرف يمثل - بشكل ما - سلطة على المتكلم، إذ يراعي المتكلم ما يقتضيه حال المخاطب مهما كان شأنه الاجتماعي، إنها بشكل قضايا تداولية مهما امتدت جذورها في حقول معرفية لغوية وغير لغوية.

تطرح فرانسواز أرمينكو تساؤلاً مبدئيًا عن علاقة التداولية بالنظريات والمقاربات الأخرى فيما أطلقت عليه التناقضات الداخلية المتعددة، وتسير تساؤلاتها في اتجاهين يتمثل الأول في التساؤل حول التنافر أو التوحد: «فهل تعد التداولية مجالًا متنافرًا، أو

(١) د. مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، مرجع سابق ص ١٧.

غرفة مهملات نودع فيها المشاكل التي لم يكن في مكتتها المعالجة في النحو والدلالة، وخصوصاً المشاكل ذات الاستعمال اللساني؟ وهل في إمكاننا إدراك تداولية موحدة، بحكم هذه الإنجازات؟^(١)، وهذا التساؤل ينصرف إلى التداولية في ذاتها، أي بقطع النظر عن علاقتها بالنظريات والمناهج الأخرى، أما فيما يتعلق بعلاقة التداولية بالنظريات والمناهج الأخرى فإن التساؤل يكون عن مدى اندماجها أو استقلالها عن هذه المناهج، وتخلص من ذلك إلى تأكيد الاندماج بين التداولية وبعض المقاربات الأخرى إذا ما توصلنا إلى وصف قدرة تداولية حقيقية على غرار القدرة النحوية والدالية.

إن أمر تشعب التداولية بين الحقول المعرفية المختلفة من الاتساع بحيث غدت تداوليات وليست تداولية واحدة ومن ثم يأتي التساؤل عما إذا كانت التداولية درساً أم صراع دروس مختلفة؟ «فالتداولية كبحث في قمة ازدهاره، لم يتحدد بعد في الحقيقة، ولم يتم بعد الاتفاق بين الباحثين فيما يخص تحديد افتراضاتها أو اصطلاحاتها، ونكاد نرى جيداً، على العكس من ذلك، إلى أي حد تكون التداولية مفترق طرق غنية، لتداخل اختصاصات: اللسانيين، والمناطقية، والسيمايين، والفلاسفة، والسيكولوجيين، والسوسولوجيين، فنظام التقاطعات هو نظام للالتقاءات وللافتراقات»^(٢).

وينبغي أن ننتبه إلى أن هذا التداخل بين التداولية والمقاربات الأخرى يندرج في قائمة التداخلات بين هذه المقاربات نفسها، وأن بعض هذه التداخلات ما يزال ينشأ جديلاً غير قليل حول قبوله أو رفضه خصوصاً في حقل اللسانيات الذي تنتمي إليه المقاربة، والذي ما يزال منقسماً على نفسه في قبولها أو رفضها، فإن النظريات اللسانية المعاصرة «تنطلق في اتجاهين: الأول يهتم بدراسة النظام اللغوي الداخلي وعلاقة عناصره ببعضها ببعض في وجودها الشكلي معزولة عن العناصر السياقية والمقامات الاجتماعية والثقافية التي تستخدم فيها اللغة، ولا يهتم هذا الاتجاه بالمعنى المقامي بل يعده خارج نطاق اهتمامه،

(١) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق ص ١٢.

(٢) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق ص ١٠.

ومن ثم فهو يهتم بالتركيب أكثر من اهتمامه بالسياق المستخدم فيه، واللغة عند أصحاب هذا الاتجاه تدرس بوصفها نصًّا مجردًا Abstract text وليس بوصفها خطابًا Discourse، ومن أبرز نظريات هذا الاتجاه البنيوية Structuralism.

أما الاتجاه الآخر فيهتم بدراسة الاستخدام اللغوي والضوابط المقامية السياقية التي تحكمه، ودورها في التواصل الإنساني، ومن ثم فإن أصحاب هذا الاتجاه يهتمون بالمتكلم والسامع والعلاقة بينهما، والعناصر السياقية والمقامية غير اللغوية، كما يهتمون بزمان عملية الاتصال ومكانها، كما يهتمون بسياق التلقي ومدى قدرة السامع على الكشف عن مقاصد المتكلم واستجابته لها، وما يستلزمه التواصل من معان مقامية لا تستطيع النظريات الشكلية الكشف عنها أو تحليلها، والتداولية Pragmatics من أبرز نظريات هذا الاتجاه^(١).

وإلى هذا الاتجاه الآخر تنتمي المقاربة التداولية، وقد ارتبط هذا الاتجاه ببعض النظريات والمناهج التي تعد التداولية واحدة منها، بيد أنها في ارتباطها هذا ارتبطت بشكل أو بآخر بهذه النظريات والمناهج ارتباطاً وثيقاً مما يجعل أمر عرض هذه المناهج ضرورياً في هذا المقام، بيد أنه ينبغي لنا أن ننبه إلى أن هذا الارتباط قد اتخذ بعد التوافق أو التداخل أحياناً، كما اتخذ بعد التأثير والرفد أحياناً أخرى، وسنخص المقاربات التي تمثل الأصول الرافدة للتداولية بحديث مفصل في هذا الفصل، بعد أن نقف وقفة خاطفة عند هذه المقاربات التي تتداخل أو تتلاقى بشكل ما مع التداولية.

ويأتي تحليل الخطاب Discourse Analysis من أكثر المقاربات تلاقياً مع التداولية، إذ يتعلق كل من تحليل الخطاب والتداولية أساساً بتحليل المحادثات، ويشترك كل منهما مع الآخر في عدد من المفاهيم الفلسفية واللغوية التي طورت هذا الهدف، ويطلق على

(١) د. محمود نحلة: نحو نظرية عربية لأفعال الكلام، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، أبريل، يونيو ١٩٩٩م ص ١٥٧، ١٥٨، د. أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار البيضاء ١٩٨٥م ص ٨.

هذا النوع من التحليل «علم النص» في المدرسة الفرنسية، بينما استقر في اللغة الإنجليزية مصطلح تحليل الخطاب، ويأتي كتاب براون Brown ويول Yule تحليل الخطاب Discourse Analysis من أكثر الكتب ذيوغاً في البيئة العربية حيث ترجم الكتاب إلى العربية، وقد أشار فيه المؤلفان إلى أن المتلقي بحاجة إلى معلومات أكثر من مجرد المعنى الحرفي أو الجملة الصحيحة نحوياً ليتمكن من عملية التأويل، ومن ثم توجد الإشارات الدائمة إلى البيئة المحيطة والظروف (الحال)، أو السياق الذي تستعمل فيه اللغة، كما أشارا إلى أن أي مدخل تحليلي في اللسانيات - التي تأخذ السياق في حسابها - يدخل بالضرورة في نطاق الدراسة اللغوية ويستدعي التداولية، فإن تحليل الخطاب يتضمن بالضرورة عمل النظم Syntax والدلالات Semantics، ولكنه أساساً يتكون من عمل التداولية، ونحن مشغولون - براون ويول - في تحليل الخطاب - كما هو الحال كذلك في التداولية - بما يفعله استعمال الإنسان للغة، والأخذ في الحساب الخصائص اللغوية في الخطاب بوصفها دوال استعملت فيما تفعله.

وبإيجاز فإن محلل الخطاب يعالج معانيته بوصفها - مدونة Record، نص Text - سلسلة من الإجراءات الدينامية التي تستعمل بها اللغة بوصفها آلية اتصال في سياق ما بواسطة المتكلم (الكاتب) لإيصال معانيه وإنجاز أغراضه، فلقد أقبلت التداولية على دراسة اللغة في الاستعمال الفعلي، وهي بهذا الإقبال وضعت في اعتبارها عددًا من الموضوعات التي لا تثير الانتباه - عمومًا - في التراكيب والدلالات - لأنها أشياء تقع خارج الملفوظ اللغوي - فعلى محلل الخطاب أن يضع في اعتباره السياق الذي يرد فيه الخطاب؛ لأن بعض العناصر اللغوية تتطلب معلومات سياقية لتأويلها، ومنها: هنا - الآن - أنا - أنت - هذا...، فمن أجل تفسير هذه العناصر - عند وجودها في خطابٍ ما - يصبح من الضروري أن نعرف - في الوقت نفسه - من هو المتكلم ومن هو المستمع، وزمان إنتاج الخطاب ومكانه^(١).

(1) Brown , Gillian, & Yule, George: Discourse Analysis , ibid ,P.26 ,27.

وتدخل «نظرية التلقي» بالقارئ داخل إنتاج المعنى، فلقد انطلق (إيزر) من السؤال عن كيفية أن يكون للنص معنى لدى القارئ، «والمعنى هنا ليس هو المعنى المختبئ في النص - كما هو الأمر في الفهم التقليدي - بل المعنى الذي ينشأ نتيجة للتفاعل بين القارئ والنص، أي بوصفه أثرًا يمكن ممارسته، وليس موضوعًا يمكن تحديده... وبذلك يقيم إيزر استراتيجيته التحليلية على أساس رسم الحدود بين ثلاثة من مجالات الاستبصار هي: النص بما هو وجود بالقوة، يسمح بإنتاج المعنى عندما يقوم القارئ بتجسيده وملء فجواته، وفحص عملية معالجة النص في القراءة، حيث تبرز أهمية الصور العقلية التي تتشكل في أثناء محاولة بناء موضوع جمالي، وفحص الشروط التي تؤذن بقيام التفاعل بين النص والقارئ وتحكمه، وذلك في نظرية الاتصال وبنية الأدب الإبلاغية»^(١)، وبذلك يصبح المعنى ناتج التفاعل بين القارئ والنص، ومن هنا يرى (روبرت هولب) في عرض آراء (ياوس) عن جماليات التلقي «أن الأدب ينبغي أن يدرس بوصفه عملية جدل بين الإنتاج والتلقي»^(٢).

كما تتداخل التداولية مع علم اللغة النفسي لأنهما معًا معنيان بالبحث في الحالات النفسية وقدرات المشاركين في عملية الاتصال اللغوي التي لها دور كبير في أدائهم، ومن أهم هذه العوامل: الانتباه والذاكرة الشخصية، وقد أشار فان ديك إلى أن جل اهتمام الدرس اللغوي ما يزال موجهًا حتى الآن نحو التحليل القاعدي ونظريات القواعد، ولكنه يقرر مع ذلك أنه مؤخرًا وُجد اتجاهٌ موسعٌ لدراسة استخدام اللغة في إطار سياقها النفسي والاجتماعي، وهذا نوع من التطور حدث من قبل في الأنثروبولوجيا فيما يتصل بالسياق الثقافي، وإن كان هذا التوسع في اللسانيات ما يزال يمثل استثناء في هذا الحقل المعرفي^(٣).

(١) روبرت هولب: نظرية التلقي، ترجمة د. عز الدين إسماعيل، النادي الأدبي الثقافي بجدة ط ١٩٩٤ م ص ١٩، مقدمة المترجم.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٥٢.

(٣) فان ديك: علم النص، ترجمة الفصل الأول، د. حامد أبو أحمد، ملحق منشور ضمن كتاب الخطاب والقارئ ط النسرة الذهبي، القاهرة، بدون تاريخ ص ٢١٢.

ولقد جاءت مقولة فان ديك عن نحو النص متبينة الربط بين التحليل النحوي للجُمْلِ واستكشاف العلاقات الداخلية نحوياً بين الجُمْلِ - من ناحية - كما تتبنى ربطاً آخر بين المنظور النحوي بشكل عام - نحو الجملة ونحو النص - والملابسات السياقية الخارجية والعناصر التداولية المختلفة التي أسهمت في تشكُّل النص، ومن ثم ينبغي ألا يُتَنَكَّر لها في تحليله، وبذلك لا يقتصر تحليل فان ديك على العناصر النحوية والدلالية^(١)، «فإن النظرية التداولية تكاد تستلهم وجودها من المنطق، إذ تستنبط أساساً من فلسفة اللغة، ونظرية أفعال الكلام بوجه خاص، وكذلك من ضروب تحليل الحوار، ومن الاختلافات الثقافية في كل تفاعل كلامي كما هو ملاحظ في العلوم الاجتماعية»^(٢)، وبذلك يجعل فان ديك نظرية أفعال الكلام وتحليل الحوار من الأسس التي لا نقول تتوافق مع التداولية بل هي أساس النظرية التداولية وإجراءاتها التحليلية والتأويلية.

ولذلك، ولأسباب أخرى كثيرة كانت نظرية السياق ونظرية أفعال الكلام من أهم النظريات التي رفدت التداولية واغتنت بمقولاتها ورؤاها إلى حد التمازج الذي يعسر معه الفصل بين التداولية وهاتين النظريتين، ومن ثم سنعرض للنظريتين بشكل من التفصيل.

لقد سبقت الإشارة إلى أنه لكل مفهوم من مفاهيم الدرس التداولي حقل معرفي انبثق منه، فالأفعال الكلامية مثلاً مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار الفلسفة التحليلية، ونظرية المحادثة جاءت من فلسفة بول جرايس، ونظرية الملاءمة ولدت من رحم علم النفس المعرفي وأفادت أيضاً من نظريات جرايس عن المحادثات^(٣)، وسنعرض لنظرية جرايس وما أثارته من ردود أفعال وما طرأ عليها من اقتراحات في الفصل الخاص ببلاغة التفاعل والمحادثات.

(١) د. سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، مرجع سابق ص ٢٢٠.

(٢) فان ديك: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قينيني، دار أفريقيا الشرق، بالمغرب ولبنان ٢٠٠٠م ص ٢٥٥.

(٣) د. مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، مرجع سابق ص ١٧.

أما الفلسفة التحليلية التي تعد جذر نظرية أفعال الكلام فقد نشأت في العقد الثاني من القرن العشرين في فيينا على يد الفيلسوف الألماني جوتلوب فريجه Gottlob Frege، وكان من أهم تحليلاته اللغوية ذات الصلة الوثيقة بالتداولية تمييزه بين اسم العلم والاسم المحمول، والاسم العلم هو المسند إليه، والمحمول هو المسند في القضية الحملية، فالوظيفة الأساسية لاسم العلم عنده هي إشارته إلى شيء فردي معين، أما وظيفة المحمول فهي دلالة على مجموع الخصائص التي تسند إلى اسم العلم أو بعضها، والاسم المحمول هو الذي تدخل عليه ألفاظ التسوير لتفيد معنى جديدًا، فالعلم لا تدخل عليه ألفاظ التسوير الكلية أو التبعية، كما ربط أيضًا بين مفهومين تداوليين عامين هما: الإحالة والاقتضاء.

ثم اقتفى أثره الفيلسوف النمساوي فتنجشتاين Wittgenstein فانتقد مبادئ الوضعية المنطقية وأسس اتجاهًا جديدًا أطلق عليه: «فلسفة اللغة العادية» انصرف إلى البحث في المعنى شاخصًا إلى متغيراته، متفاديًا البحث في المعنى المنطقي الصارم، وقد أولت الفلسفة التحليلية بشكل عام اللغة اهتمامها بوصفها أولى الأولويات في أي مشروع فلسفي يتوخى فهم الكون ومشكلاته فهمًا صحيحًا^(١).

وقد تأثر بالتجديد الفلسفي الذي جاء به فريجه عدد من الفلاسفة غير فيتنجشتاين منهم هوسرل Husserl و كارناب Carnap وأوستن Austin وسيرل Searle، وتجمع بين هؤلاء الفلاسفة مسلمة عامة مشتركة، مفادها أن فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، بيد أنهم يختلفون فيما بينهم اختلافات تولدت عنها ثلاثة اتجاهات: اتجاه الوضعية المنطقية عند كارناب، واتجاه الظاهرية اللغوية عند هوسرل واتجاه فلسفة اللغة العادية، وإذا كان الاتجاهان الأول والثاني بعيدين عن المنهج الوظيفي التداولي فإن الاتجاه الأخير هو الذي ظهرت بين أحضانه فكرة البحث في «الأفعال الكلامية»^(٢).

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٨ - ٢٠.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٢٢.

وقد أشرنا من قبل إلى أن السياق جاء بعداً جوهرياً في الدرس التداولي إلى حدّ دخل معه في تعريفها، وذكرنا إشارة جيفري ليتش G.Leech إلى فكرة مواقف الكلام Speech situations في تحديد الفرق بين التداولية والدلالة، إذ ذكر أن العناصر المكونة لهذه المواقف تتمثل في: «المرسل والمستقبل - السياق - الأهداف والمقاصد - قوة فعل الكلام - الملفوظ» ورأى أنه من الممكن أن يضاف إليها عنصر الزمان والمكان، ثم ذكر أن التداولية تتميز عن الدلالة في كونها تهتم بالمعنى في علاقته بمواقف الكلام «Meaning in relation to a speech situation»، كما أشرنا إلى امتداد هذه النظرة إلى فيرستشيرن Verschueren ١٩٩٩م الذي ذهب إلى أن الفرق بين التداولية والدلالة يكمن في أن الأخيرة تتعامل مع المعنى المستقل عن السياق، بينما تبحث الأولى المعنى في السياق^(١).

ويأتي الالتفات إلى السياق مظهرًا من مظاهر الارتباط بين تحليل الخطاب والتداولية، فإن الدرس التداولي لا يركن إلى المعنى الحرفي لأنه يتعرض للظاهرة اللغوية في سياق استعمالها، ومن ثم كان للسياق بمستوياته المختلفة وجوده الذي لا يُنكر في تحليل الخطاب والتداولية على حد سواء، فإن أحد الأخطاء الشائعة الدائمة في تحليل اللغة - فيما يقول (براون Brown ويول Yule) في كتابهما (تحليل الخطاب Discourse Analysis) - أن نفهم معنى الرسالة اللغوية - فقط - معتمدين على معاني الكلمات وبنية الجمل التي تستعمل في إنتاج الرسالة، «إننا - بالتأكيد - نعتمد على بنية التركيب والمادة اللغوية المعجمية المستعملة في لغة الرسالة لكي نصل إلى التأويل، ولكن من الخطأ أن نعتقد بإمكان إجراء هذه العملية (التأويل) - بهذا المدخل الحرفي - إلى فهمنا، فينبغي أن ندرك - على سبيل المثال - أنه عندما ينتج الكاتب جملة نحوية صحيحة، نستطيع بها الوقوف على التأويل الحرفي، ولكننا لا نستطيع أن ندعي بها الحصول على الفهم، لأننا

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics, ibid , P 15؛ Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, ibid, p. 3؛ Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, ibid, p. 3.

- ببساطة - بحاجة إلى معلومات أكثر^(١)، وما هذه المعلومات سوى روافد سياقية تمد المحلل بالعناصر المعينة على إنجاز عملية تحليل ناجحة.

ويذهب (جون سيرل John Searle) - وهو من أعلام فلاسفة اللغة الذين ربطوا التداولية بنظرية أفعال الكلام - إلى التمييز بين معنيين هما: معنى المتكلم Speaker Meaning، ومعنى الجملة Sentence Meaning مشيراً إلى ارتباط معنى الجملة بالسياق ليدخله بذلك في البعد التداولي، فمن الممكن أن ينجح أحد الأشخاص في إيصال معنى محدد على الرغم من أن المتكلم والمستمع يعرفان أن معنى الكلمات المنطوقة - من قبل المتكلم - لا تعبر حرفياً عما يعنيه المتكلم، وقد عرف المعنى الحرفي بأنه «هو المعنى الذي نجده للجملة في سياق الصفر، أو السياق المنعدم»^(٢)، رابطاً معنى المتكلم الذي هو جوهر نظرية أفعال الكلام بالسياق.

للتداولية إذن جذور وأصول وروافد وتلاقات وامتدادات، وقد عرضنا لأهم جذر من جذورها في الباب الأول، وسنقصر الحديث في هذا الباب عند أهم نقاط التلاقي المتمثلة في نظريات السياق وأهم الروافد المتمثلة في نظرية أفعال الكلام.

(1) Brown. G. Yule: Discourse , ibid , P. 223.

(2) John R. Searle: Metaphor , In Metaphor & Thought , ibid , P. 92.

الفصل الأول

نظريات السياق

أشرنا في الفصل الخاص بالحديث عن وظيفة التداولية إلى أن فكرة السياق لم تكن بعيدة عن التفكير السميوطيقى قبل بروز البعد التداولي في ثلاثية موريس السميوطيقية، وذلك في استعراض آراء بيرس حول المؤول والمفسرات وسيرورة العلامات (السميوزيس)، إذ إنه ليس ثم ثوابت دلالية، بل تتبدل الدلالة وتتغير عبر مفسرات (مؤولات)، ومن خلال استقبال مؤولين، ومن هنا يأتي التأويل بمثابة نبش في ذاكرة الدوال (العلامات)، عبر ما لا يحصى من السياقات، فإن الكلمة لا يمكن أن تقف عند حدود التعيين المحايد لمرجع موضوعي مستقل، إذ تشتمل هذه الكلمة على مجموعة من السياقات المحتملة القابلة للتحيين مع أبسط تنشيط لذاكرتها - على حد تعبير د. سعيد بنكراد -، وأشرنا أيضًا إلى أن السياقات تعني استعمال العلامة في سياقات سابقة تمثل تاريخها السياقي، ذلك التاريخ الذي يتنافى مع العلاقة المحايدة - إن وجدت - بين العلامة وما تحيل إليه، وانتهينا إلى القول بأن السياق بهذا المنظور لا يعني مجموعة العناصر الملايسة للخطاب، فالدلالة - المقابلة للتداولية - بهذا المفهوم لا تعبر الأبعاد السياقية هذه اهتمامًا، ومن ثم يأتي المفهوم الآخر للسياق المتضمن مجموعة العناصر والملايسات المحيطة بالخطاب هو المقصود في هذا الفصل؛ فهو الذي يتلاقى مع التداولية تلاقي الرافد مع المرغود.

إن الحديث عن نظريات السياق يستدعي بالضرورة ارتباطات معرفية لا يمكن غض الطرف عنها، فبقدر ما يرتبط السياق بالمعرفة الغربية الحديثة - في ذاته، وبوصفه رافدًا من أهم روافد التداولية - ارتبط أيضًا بالمعرفة اللغوية عند العرب، فالسياق - بحق - من أخطر

القضايا التي انشغل بها التفكير ان العربي القديم والغربي الحديث، وربما كان من الغريب أن يجتمع سياقان معرفيان ضاربان في التفاوت الزمني، متباينان في الخلفيات المعرفية، على أهمية السياق وخطورته في تأويل الظاهرة اللغوية - والظاهرة البلاغية بعضها - وتحليلها.

فدراسة السياق تمثل بعداً جوهرياً في مقولات ما بعد الحداثة في الثقافة الغربية، إذ تأتي بمثابة رد الفعل على الرؤية المحايثة عند البنيويين أو ما يُطلق عليها السميوطيقا البنيوية، وذلك بارتباطها بفكرة التداولية وبيئاتها لها وراثتها بها في تلك الدراسات التي نشطت في السبعينيات وانفسحت مجالاتها في الثمانينيات والتسعينيات، ثم إلى يومنا هذا، وإذا كان هذا يعني خطورة قضية السياق في الثقافة الغربية اليوم، فإنه يجدر بنا التنبيه إلى أن الفكرة ذاتها كانت تمثل بعداً جوهرياً في الثقافة العربية والإسلامية منذ نشأة العلوم العربية والإسلامية، وليس بغريب أن تكون ثم نظرية سياقية مكتملة متماسكة في الثقافة العربية الإسلامية توزعت بين علوم التفسير وأصول الفقه والفقه واللغة والنحو والبلاغة والنقد الأدبي.

الأمر الذي يجعل الإحجام عن دراسة فكرة السياق ضرباً من الجهل بالفكرين الغربي الحديث وبالتراث العربي الإسلامي القديم في آن واحد، يقول ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ): «السياق يرشد إلى تبين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته»^(١).

وقد حاولنا في بحث آخر رؤية السياق من خلال مفهوم تكامل المعرفة العربية والغربية ولم تنطلق رؤيتنا للسياق في التفكيرين العربي والغربي من المحاولة الجامدة لإثبات شرعية التراث بموافقتها للمقولات الغربية الحديثة، أو إثبات شرعية النظرية الغربية الحديثة بموافقتها للمقولات التراثية، ولكن هذه الرؤية تنطلق من هدف معرفي خالص

(١) ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله: بدائع الفوائد، بيروت بدون تاريخ تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرين، ط ١ مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ج ٤ ص ٩، ١٠، ويُنظر أيضاً ابن تيمية: أصول التفسير ص ٩٣.

يتجاوز القُطرية ومواطنة المعرفة، وفي انطلاقتها هذا تأخذ في حسابها الإسهام العربي والغربي معاً بوصفهما رافدين معرفيين لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر ولا يزيد إلا بقدر ما أضاف إلى النظرية المعرفية من أبعاد أثرت جوانبها^(١).

وإذا كنا قدمنا في الكتاب المذكور دلائل على حضور فكرة السياق في الحضارة العربية الإسلامية فليس هذا من قبيل إبراز المقولات العربية بقدر ما هو انطلاق من فكرتنا التي نلح على أهميتها فيما يتعلق بالتسوية السياقية للمقولات والنظريات الغربية الحديثة، ونقصد بها تهيئة المتلقي العربي لاستقبال النظرية الغربية باستحضار النموذج العربي، وتهيئته لاستقبال النظرية العربية باستحضار النموذج الغربي، ليحدث بذلك نمطاً منتجاً من عملية التلاقح المعرفي، ولا ندعي معه أن النظرية في أحد السياقين كانت السبب في وجود الأخرى، كما أننا لا ندعي في الوقت نفسه أن فكرة (السياق) في الخلفية المعرفية العربية كان لها أدنى علاقة رافدية للتداولية الحديثة^(٢).

(١) د. عيد بلع: السياق وتوجيه دلالة النص، دار بلنسية، القاهرة ٢٠٠٧م ص ١١٧ وما بعدها، ولقد أشار د. تمام حسان إلى ذلك في ربطه فكرة المقام في البلاغة العربية بفكرة سياق الموقف، يقول: «وحين قال البلاغيون: (لكل مقام مقال) و(لكل كلمة مع صاحبها مقام) وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات، لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء، ولم يكن (مالينوسكي) وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of situation) يعلم أنه مسبق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت اصطلاح المقام». د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣٧، ص ٣٧٢، كما سجل د. محمد عبد المطلب الملاحظة نفسها في قوله: «فكرة المقام تمثل اليوم مركز الدلالية الوضعية، من حيث كانت مبرزة للجانب الاجتماعي الذي تظهر فيه العلاقات والأحداث والظروف المقتضية لإيراد الكلام على صورة مخصوصة». د. محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ص ٣٠٥-٣٠٨، ويراجع في هذا أيضاً د. عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق، مرجع سابق ص ٣٠، د. عبد الله الغدامي: الخطبة والتكفير ط ٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨م ص ١٧.

(٢) لقد ورد مصطلح السياق عند ابن جني: الخصائص، ت محمد علي النجار، ط ٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ج ١ ص ٢٢٨، والسيوطي: الإتقان في علوم القرآن، بيروت ١٩٧٣م ج ١ ص ٩٠.

إذا كنا قد عرضنا من قبل - في الباب الأول - للنظريات التي تتعارض بشكل أو بآخر مع الرؤية التداولية فإننا لا نود هنا أن نتبع النظريات التي تتوافق مع التداولية بقدر ما نود أن نبين النظريات التي تعد روافد للتداولية، وقد أشرنا فيما سبق إلى لفت «ليتس» إلى الإسهام الكبير الذي أثرى به بعض فلاسفة اللغة فكرة التداولية، إلى حد تأتي معه إسهاماتهم بمثابة الروافد للتداولية، فأشار إلى النظرية السياقية عند فيرث Firth وتأكيده الشديد المبكر على الدراسة السياقية (المواقفية) للمعنى Situational study of meaning، كما أشار إلى أن التأثير الأكثر بقاءً في التداولية الحديثة وُجد بواسطة هؤلاء الفلاسفة: أوستن (١٩٦٢)، سيرل (١٩٦٩)، جرايس Grice (١٩٧٥)^(١).

لعل فيما أسلفنا في الفصول السابقة ما يدل دلالة واضحة على أن السميوطيقا تمثل الجذور الأولى العميقة في فكرة التداولية، ومن ثم يمكننا القول بعبارة أخرى أن التداولية قد ولدت ولادة طبيعية من رحم السميوطيقا في أسسها الأولى على يد بيرس قبل أن تصبح التداولية الحد الثالث في سميوطيقا موريس، والحقيقة التي لا جدال فيها أنه إذا كانت نظرية السياق قد ولدت في سياق ثقافي مغاير فإن فكرة السياق - بشكل ما - لم تكن بعيدة هي الأخرى عن ملاسبات تلك الولادة من رحم السميوطيقا، ومن ثم تأتي هذه المحاولة التي نقوم بها الآن ليست محاولة ربط بقدر ما هي محاولة لاكتشاف علاقة قائمة بالفعل بين نظرية السياق التي قال بها مالفينوسكي وتبلورت مفاهيمها على يد فيرث، وفكرة السياق التي وجدت في مفاهيم السميوطيقا التأسيسية على يد بيرس، ويكفي أن نشير هنا إلى أن قول أمبرتو إكو في تعليقه على أفكار بيرس: «العلامة تحتوي أو تشير إلى مجمل مكوناتها الأكثر إيغالاً في القدم، إلا أن معرفة هذه المكونات هي مجرد احتمال سميوزيسي لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن سياق محدد»^(٢)، فسيرورة العلامة عبر مسار سميوزيسي دينامي غير متناهٍ في المطلق الكوني تحدها الغايات المعرفية التي تقوم بتأطير

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics , ibid , P.1.

(٢) أمبرتو إكو: التأويل بين السميائيات والتفكيكية، مرجع سابق ص ١٢٠، ١٢١.

هذه السلسلة غير المحددة من الإمكانيات داخل كون خطابي محدد، ومن ثم يأتي السياق بوصفه «الحارس الأمين للمعنى»^(١) في عمق الرؤية التأسيسية للسميوطيقا على يد بيرس، وأقصد بهذا قصدًا التأكيد على أن فكرة الربط بين السياق والسميوطيقا ليست وليدة الرؤية السميوطيقية عند موريس التي جعلت من التداولية بعدًا ثالثًا للسميوطيقا.

وإن كان لنا في الوقت نفسه أن نؤكد على أن السياق في المفهوم السميوطيقي المتأخر نسبيًا عند موريس ومن تلاه قد انفسحت له آفاق أرحب وبخاصة بعد تفاعل الرؤية التداولية مع الرؤى الأخرى ومن أهمها النظرية السياقية، ونظرية أفعال الكلام، فإذا كانت العلاقة بين التداولية ونظريات السياق قد اتضحت بذلك فإنه ثمَّ علاقة أخرى لا تُنكر بين التداولية ونظرية أفعال الكلام - من ناحية - وبين نظرية السياق ونظرية أفعال الكلام، من ناحية أخرى، بل إن نظرية أفعال الكلام شأن سائر النظريات التي بحثت في العلاقة بين اللغة والمجتمع - في رأي بعض الباحثين - قد انطلقت من مقولات مالينوفسكي Malinowski (١٩٢٣) التي ذهب فيها إلى أن المعنى يتضح - فقط - إذا لوحظ الملفوظ في الموقف الذي استُخدم فيه^(٢)، ومن ثم فإن اللغة الحية يجب ألا نتعامل معها كالميتة منفصلة عن سياق الموقف، ولكن تُرى حال استخدامها^(٣).

إن العناصر السياقية جميعها تمثل في الوقت نفسه عناصر تداولية يدخل بها السياق بأبعاده المختلفة ضمن المكونات التداولية للمعنى، وهذا الذي يدفعنا إلى القول بأن نظريات السياق تعد أحد أهم روافد البحث التداولي، فليس ثم شك في التداخل الشديد بين التداولية والسياقية، بيد أن هذا التداخل أو التكامل - إن شئت - قد تضيق النظرة إليه

(١) محمد خطابي: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط ١ المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٩١ م ص ٥٢ .

(٢) هدسون: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة د. محمود عياد، ط ٢ عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٠ م ص ١٧٢، ويُنظر أيضًا: Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, ibid , p. 3 .

(3) F.R.Palmer: Semantics , ibid , P 51,52.

وقد تتسع وفقاً للمفاهيم التي تنطلق منها، فإن التداولية تعني عند بعض المحدثين «علم الاستعمال اللساني ضمن السياق، ويتوسع أكثر هي استعمال العلامات ضمن السياق»^(١)، بل ذهب بعض المحدثين - ماكس بلاك Max Blak مثلاً - إلى أقصى درجات رؤية التطابق بين التداولية والسياقية حيث رأى أن يطلق على التداولية: «السياقية»^(٢)، ولعل هذه الرؤية هي أقصى رؤى التداخل والتكامل؛ إذ تذهب هذه الرؤية إلى أن العلاقة بين السياق والتداولية إنما هي علاقة تطابق؛ وهذه الرؤية - بطبيعة الحال - ترجع إلى التوسع في النظر إلى الأبعاد السياقية والعناصر والملابسات المختلفة المتعلقة بالسياق في شتى مستوياته.

ولنا أن نشير هنا إلى أن هذه النظرة التي تطابق بين التداولية والسياقية نظرة جامحة إلى ضرب من التوسع في الفهم، يكون بمقتضى هذا التوسع في فهم التداولية والسياق أن كل عنصر سياقي هو عنصر تداولي، وفي الوقت نفسه يكون كل عنصر تداولي هو عنصر سياقي، ووفق هذه الرؤية الموسعة تدخل الأبعاد السياقية، أو قل: المستويات السياقية جميعها ضمن الأبعاد التداولية، فهناك السياق اللغوي أو سياق النص بما يشتمل عليه من المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي والنحوي، فإن فيرث Firth في تحديده النظرية السياقية لا يقف عند حدود سياق الموقف، ولكنه يرى ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، أي سياقات كل منها ينطوي تحت سياق آخر، ولكل واحد منها وظيفة بنفسه، وهو عضو في سياق أكبر وفي كل السياقات الأخرى، وله مكانه الخاص فيما يمكن أن نسميه سياق الثقافة^(٣).

ومن المعروف أن مقولات مالينوفسكي Malinowski كانت منطلق النظرية السياقية عند فيرث Firth الذي أقر بدينه له، ويشير بالمر Palmer إلى رأي مالينوفسكي الذي يذهب فيه إلى أن اللغة المستخدمة في الكتب ليست القاعدة العامة، إنما تمثل وظيفة

(١) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق ص ١١.

(٢) المرجع السابق نفسه والصحيفة نفسها.

(3) F.R.Palmer: Semantics, ibid , P 51,52.

اشتقاقية لا تمثل القاعدة العامة للغة تمثيلاً صحيحاً، فاللغة ليست في الأصل مرآة عاكسة للفكر ولكنها - كما أكد - أسلوب في الحركة Mode of action، وليس إمضاء فكرة، وقد اعتمدت حجج «مالينوفسكي» أساساً على ملاحظته بأن الطريقة التي يدرس بها لغة الناس تتناسب مع أنشطتهم اليومية، وهي جزء لا ينفصل منهم، ولكنه قد لاحظ أيضاً وجود - حتى في مجتمعنا السوفسطائي هذا - دلالة خاصة لتعبيرات مثل: «? How do you do» «كيف حالك؟» التي تستخدم لإنشاء عاطفة شائعة.

وقد رأينا بعضاً من هذه الأمثلة نتحدث عن الطقس أو الأسرة، وقد أطلق على هذا الشكل من اللغة «phatic communion» حيث الكلمات لا تنقل معنى وإنما تحمل وظيفة اجتماعية خالصة، وقد لاحظ أيضاً: أن الطفل - منذ مرحلة الهذلي والثرثرة - يستخدم كلمات تشبه «القوات النشطة» والتي بها يلعب بالعالم بين يديه، والأمر نفسه بالنسبة للإنسان البدائي الفطري، فالكلمات عنده أداة مهمة، وبالفعل احتج «مالينوفسكي» بأن هناك كثيراً من الشبه بين الكلمات والسحر، حيث إن كلاهما يعطيه القوة^(١).

والمقصود هنا هو تلك الكلمات والجمل التي لا يكون معناها مقصوداً بعملية تواصل حقيقية، بل يكون المقصود هو قطع فترات الصمت في اللقاءات الاجتماعية والزيارات الأسرية، حيث يعتمد المتحدث إلى ترديد معلومات معروفة لدى المتلقي عن الطقس مثلاً فيرد المتلقي بالكلمات نفسها أو التأكيد عليها بصيغ أخرى، «الجو اليوم حار... الجو شديد الحرارة... أعلنت أخبار الطقس بأن موجة حارة تعم البلاد... سوف تستمر هذه الموجة أربعة أيام... لقد بدأت أمس... سوف تنكسر هذه الموجة بعد غد» فهذه العبارات المكررة لا تقرر حقيقةً ما يبتغي المتحدث توصيلها إلى المستمع، بل تستخدم لتحقيق غاية اجتماعية معينة.

وعلى الرغم من اعتراف بالمر F.R.Palmer بأهمية ملاحظات مالينوفسكي وأنها تُذكر بأن اللغة ليست ببساطة مسألة تقرير بيانات، فهو يذكر سببين يسوغان عدم اتفاهه مع حججه:

(1) Ibid , P 51,52.

الأول: أنه آمن بأن أسلوب الحركة بوصفه شكلاً للغة كان ملحوظاً بوضوح في الاحتياجات الأساسية للإنسان، كما هو واضح في لغة الطفل أو الإنسان البدائي الفطري، فيما ذهب إليه مالفينوسكي الذي ادعى أن تلك أكثر بساطة وفطرية عن لغتنا، وهي أكثر اتحاداً وانغلاقاً مع الاحتياجات العلمية للمجتمع الفطري، وبناء على ذلك فقد ادعى - بصورة كبيرة - بأن الصعوبات التي تكون في الترجمة ناتجة عن الاختلاف في طبيعة اللغات، لذلك فإن الحاجة لاستئزال «سياق الموقف» كانت مسألة مهمة عند التعامل مع اللغات الفطرية، ولكنه كان مخطئاً، فعلى الرغم من إمكانية وجود أناس فطريين فليس ثم معنى من خلاله تعد اللغة فطرية، فبالطبع يوجد الكثير من اللغات - ربما ليس لديها مجموعة الكلمات الخاصة بالمجتمع الصناعي الحديث - ولكن هذا انعكاس لمصالح المجتمع، وليس للطبيعة الفطرية للغة.

وتبدو حقيقة - من خلال مصطلحات لغوية خالصة - أنه لا توجد لغة يمكن أن تعد فطرية أكثر من لغة أخرى، وأن «مالفينوسكي» هو العالم الوحيد الذي صنع هذا الافتراض الخاطئ، وقد نتجت الصعوبات التي لاحظها «مالفينوسكي» في الترجمة فقط من الاختلافات بين اللغات، وليس لأن واحدة أكثر فطرية من الأخرى.

الأخر: أن وجهات نظر «مالفينوسكي» لا تزيد أساس أي نظرية لغوية عاملة؛ وأيضاً لم يوضح الطرق التي يجب أن يدار بها النص بطريقة مرتبة، ليزوده بتقرير للمعنى. فضلاً عن ذلك، أنه من الواضح - إلى حد ما - حتى وهو مع سكان جزر «تروبريند» وجد أن معظم أنشطتهم اللغوية ليست - بسهولة - متعلقة بالموقف، فعلى سبيل المثال قد يكون هذا النشاط اللغوي عندهم متعلقاً بشرح «رواية» أو «حكاية القصص»، ولكن هنا أيضاً نجد النص هو نفسه في معظم الأوقات، نشاطاً لغوياً بين القاص وجليسه مهما كانت القصة.

لو أخذ الموقف بوصفه دالاً على المعنى، فسوف تأخذ كل القصص نفس المعنى، وكان حل «مالفينوسكي» لهذا الأمر هو استئزال «نص ثانوي»، النص داخل القصة، ولكن

هذا لا يصنع - في الحال - حالة جديدة بالملاحظة، ولا يمكن أن يكون هذا ملحوظاً أكثر من المعتقدات التي كان يرغب في إقصائها عن البحث»^(١).

ولكن يبدو أن اهتمام مالمينوفسكي باللغة جاء عارضاً بوصفه عالم أنثروبولوجيا، ومن ثم أدرك فيرث أن فكرة سياق الموقف عنده لم تكن مقنعة لمقاربة لغوية أكثر دقة في تناول حل مشكلة المعنى «فهو يرى أن سياق الموقف عنده كان قطعة صغيرة من العملية الاجتماعية التي يعد جزءاً منها، أو سلسلة مرتبة للأحداث، أو مجموعة ملحوظة فعلياً من الأحداث، ومن ثم فضل فيرث أن يرى سياق الموقف جزءاً من أدوات العالم اللغوي - مثله مثل الفصائل النحوية التي يستخدمها، وذلك بنفس الطريقة التي يستخدم بها القواعد اللغوية - كان من الأفضل أن يستخدم بوصفه مشروعاً بنويماً مناسباً لكي يستخدم في الأحداث اللغوية، ولهذا اقترح فيرث ١٩٥٠ الطوائف والأنواع الآتية:

١- الملامح المتوقعة للشركاء أو الأشخاص:

- الفعل اللفظي للشركاء (في عملية التواصل اللغوي).

- الفعل غير اللفظي للشركاء.

٢- الأغراض المتوافقة.

٣- آثار الفعل اللفظي.

بهذه الطريقة يمكن جمع «سياق النصوص» وتصنيفها، وهذا الأمر أساسي في حالة التحليل اللغوي^(٢)، ثم يعلق بالمر Palmer بأنه من المهم أن نشدد على أن فيرث رأى سياق الموقف جزءاً من أدوات عالم اللغة، بوصفه محددًا أساسياً للمعنى الذي لا يمكن أن نقف عليه بالوقوف على المعاني الحرفية للتراكيب النحوية، وتلك من أظهر نقاط التلاقي بين نظرية السياق والتداولية.

(1) I bid , P.53.

(2) Ibid , P. 54.

لقد كان علم اللغة بالنسبة لفيرث نوعاً من التدرج في تلك الفنيات التي تصنع تقارير للمعنى، وقد استخدم هنا القياس على «طيف النور» الذي يتشتت فيه الضوء ثم توجد مسافات بين كل شعاع، وهكذا علم اللغة فهو يشتمل المعنى في اختلاف الرأي في تقارير متخصصة، وهكذا، بالنسبة لفيرث كانت أنواع الأوصاف اللغوية كلها: علم الصوتيات، والقواعد اللغوية... إلخ - تماثل بالضبط «سياق الموقف» حيث كانت تقارير للمعنى.

إن وصف المعنى في مصطلحات «سياق الموقف» هو فقط واحد من الطرق التي يستخدمها العالم في معالجة اللغة، وليس بالضرورة أن يكون مختلفاً عن الطرق الأخرى التي ينفذ بها مهمته.

كان يقال غالباً إن فيرث كان مخطئاً في لبسه للكلام باستخدامه لكلمة المعنى، MEANING بينما (سياق الموقف) يتعامل جيداً مع مصطلح (المعنى) في مدلوله العادي أي في معناه الدلالي، فإنه واضح - إلى حد ما - أن المستويات الأخرى والقواعد اللغوية... إلخ لا تهتم بمصطلح (المعنى) بالمدلول نفسه، من ذلك مثلاً الطلب أو الادعاء، حيث تعد كل المستويات تقارير للمعنى ويكون (سياق الموقف) - بدراية أو بغير دراية - بمدلولين مختلفين، أحدهما شرعي، والآخر استخدامه الفطري.

ويرى بالمر أن هذا النقد الذي وجّه إلى فيرث ليس عادلاً تماماً؛ أولاً: لأننا رأينا في شرح المعنى والدلالة، أنه من المستحيل بت ما هو موجود «في العالم»، وما هو في «اللغة» فلو كان الأمر كذلك، فإن فيرث كان ينبغي أن يُثني عليه بدلاً من أن يُنقد من أجل رفضه رسم الاختلاف الواضح داخل مستويات الوصف خصوصاً بين الذين يتعاملون مع اللغة فقط.

ثانياً: لم ينتج «فيرث» أي نموذج لغوي قوي أو واسع يصف ويوضح اللغة بأكملها في نظرية على الأقل، فقد آمن «فيرث» بأن عالم اللغة فقط يصنع تقارير محايدة للمعنى، يفعل ما يستطيع فعله باللغة، يقطعها من أماكن مختلفة كما يقطع الفطيرة.

ويشير بالمر أيضًا إلى أن هناك نقدًا أكثر حدة حول وجهة نظر «فيرث»، يتحدد في أن وجهة نظره تحمل قيمة محدودة، فإن «سياق الموقف» يمكن أن يكون صحيحًا في بعض الأمثلة، ولكن ليس في الأغلبية العظمى للجمل التي نلاقيها، ولكن هذا لا يثبت أن «فيرث» كان مخطئًا، فإننا إذا لم نصل إلى حد بعيد من إدراك «سياق الموقف» فإن ذلك ربما يكون انعكاسًا على صعوبة قول أي شيء حول «المعنى» وأنه بالطبع من الأفضل أن تقول شيئًا قليلًا عن ألا تقول أي شيء، ثم يخلص بالمر إلى أنه يجب أن نتذكر أيضًا أن فيرث آمن بأنه لا يمكننا أبدًا أن نحيط بالمعنى كله، بل نطوّف وننطلق فقط لكي نصنع تقارير جزئية للمعنى، وأن معنى الكلمات والجمل يتعلق بعالم خبرتنا، ولقد آمن مالمينوفكسي وفيرث بأن وصف اللغة لا يمكن أن يكتمل بدون بعض الإشارات إلى سياق الموقف الذي فيه تعمل اللغة، ورأيا أن معنى عناصر اللغة يخضع كليًا لسياقات الموقف الذي استعملت فيه^(١).

وبذلك تتأكد شرعية التداولية بوصفها نظرة سياقية تأخذ العناصر السياقية والملازمات المختلفة في حسابها في عملية تحليل الخطاب، ومن ثم فإنها تتلاقى مع الأبعاد السياقية الخارجية، أو ما أطلق عليه سياق الموقف، وقد ربط جيف فيرستشيرن (١٩٩٩م) بين التداولية وسياق الموقف على وجه التحديد من بين المستويات السياقية المختلفة، كما أشرنا من قبل بقوله: «يجب عليك فقط أن تتخيل الحاجة لفصل المعنى السياقي والمعنى غير السياقي في جملة: (أنا متعب)، فتجد أن هذا من المستحيل، من ناحية، علاوة على ذلك فإن محاولة الفصل هذه تنتهك نظرنا للتداولية، وتعيد إدخالها في مجموعة المكونات التقليدية لنظرية اللغة، والأكثر أهمية أن هذه الخطوة سوف تتجاهل حقيقة أن التداولية تتعامل مع نوع مختلف من المعنى الذي يسمح لنا على سبيل المثال أن نتحدث عن مغزى الاختيارات بين الأنظمة الصوتية، فالمعنى في السياق ينتمي بلا شك إلى هذا النوع من المعنى ولكنه لا يستأثر به، ولا يحول المعنى بالضرورة إلى

(1) Ibid , P. 54.

الفكرة الدينامية التي يجب أن تساعدنا في فهم ما يحدث في استعمال اللغة، وغالبًا تؤخذ معالجات التداولية على أنها دراسة المعنى في السياق، فبينما تسمح بتنوع معاني الصيغ اللغوية تضيف السياق ببساطة على أنه مقياس للاستقرار عند مستوى مختلف^(١).

وبهذا لا يمكن الوقوف على الحقيقة بالوقوف على المعنى الحرفي إلا في الاستعمال النمطي: (المنطقي، العلمي)، حيث ينعدم السياق، فالمعنى الحرفي «هو المعنى الذي نجده للجملة في سياق الصفر، أو السياق المنعدم»^(٢)، وفيه تنعزل الجملة بوصفها نمطًا غير مشيرٍ إلى وجود في خطابٍ ما وتستقل تمامًا عن كل مقابلة «ولا يكون المعنى وظيفية إلا في حدود الكلمات المكونة له، وتلاحقها النحوي، ولا يهم من يتلفظ بالجملة، وفي أية ظروف، ولقول ماذا، وإذا ما أخذنا في حسابنا هوية المتكلم ومقصده، والوضعية التي هو عليها، نرى بأن المعنى يتعدل ويتدقق ويغتنى، من هنا نتجاوز المعنى الحرفي إلى معنى أكثر اكتمالية يسمح بإمكانية تحديد الحقيقة»^(٣).

وإذا كانت التداولية تهتم بالمؤثرات السياقية غير اللغوية على توجيه معنى الظواهر اللغوية المستعملة في الكلام، فإنها - في الوقت نفسه - لا تتنكر للدلالة وعلاقات التراكيب النحوية بوصفها مدخلًا استنباطيًا يعد عنصرًا من العناصر المساعدة على عملية التأويل، «والحق أن هذا المنهج طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحيان إلا تحقيق جانب منه فقط، ولكنه مع ذلك يمدنا بمعايير تمكننا من الحكم على النتائج الحقيقية حكمًا صحيحًا»^(٤)، وهذان البُعدان: النحوي والدلالي - وفق هذا المنظور الموسع - يُعدان من العناصر السياقية الداخلية أو اللغوية وفق تعبير فيرث.

(1) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, ibid, p. 3,4.

(2) John R. Searle: Metaphor, In Metaphor & Thought, ibid, P. 92.

(٣) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق ص ١٩.

(٤) ستفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر، ط ١٢ دار غريب، القاهرة ١٩٩٧ م

إن حركةً من التفاعل الدائم بين معطيات العناصر السياقية المختلفة ومعطيات النحو والدلالة ينتج عنها المعنى، ومن ثم فإن «السياقات لا تساهم في صنع الدلالة فحسب، بل إن السياقات والدلالات ذاتها تبنى من خلال هذه التبادلات، فهي ليست إذن معطيات بل انبثاقات، فالمعنى ينبثق عن الأشكال الموضوعية التي تدور فيها الأنشطة، والتي اشترك الفاعلون المتواجدون في بلورتها، فهو ليس معطى مسبقاً مخزوناً في بنك للمعطيات مشترك بين الجميع ويمكن إخراجه عند الطلب، إن المعطى أو التواصل بوصفه معطى ليس له، حسب نظرية سيرورات التواصل، إلا أهمية قليلة، فهو يستمد معنى بالنسبة لفاعل خاص: ذلك الفاعل الذي يتجه نحوه ويدرجه كتواصل حاسم في مجال اهتماماته ونياته، وذلك بوضعه في سياقات يعتبرها مناسبة له، وعليه يمكن أن يكون لـ «نفس المعطى» دلالات مختلفة حسب اهتمامات الفاعلين ونياتهم»^(١).

وقد أشار فان ديك إلى أن هذا البعد الخارجي للسياق «يتكون من جميع العوامل النفسية والاجتماعية التي تحدد بدقة مناسبة أفعال اللغة، ومن بينها: المعرفة والرغبات والإرادة، والأسبقيات المعتبرة عند مستعملي اللغة وأحكامهم - من جهة - وعلاقاتهم الاجتماعية - من جهة أخرى - وقد يكون إنجاز بعض أفعال اللغة في حالات أخرى محاطاً بقيود مؤسسية»^(٢)، وتتمثل القيود المؤسسية في القضاء والعلاقات الإدارية بأنواعها المختلفة، أما العلاقات الاجتماعية فتتمثل في العلاقات الأسرية وعلاقات الصداقة، وما يستتبع هذه الأنماط من ظروف وملابسات تتحكم بشكل قاطع في توجيه عملية التأويل.

(١) أليكس موتشيلي، جان أنطوان كوربلان، فاليري فيرنانديز: المعنى والتسويق والسيرورات الفصل الأول من كتاب: نظرية انبثاق الاتصال ترجم هذا الفصل محمد يشوتي، ونشره في مجلة علامات المغربية عدد ٢١ سنة ٢٠٠٤ م ص ٥٨، ٥٩.

(٢) فان ديك: النص بنياته ووظائفه، مدخل أولي لعلم النص، مقال ترجمه د. محمد العمري، ونشره ضمن كتابه: نظرية الأدب في القرن العشرين، الدار البيضاء ١٩٩٦ م ص ٦٧.

ومن هنا كان ربط عملية التواصل بالسياق «فإن سيرورات التواصل، على هذا الأساس، تتدخل من أجل تغيير أبعاد السياق العام، وهذه الأبعاد هي: البعد المكاني، البعد الفيزيائي والحسي، البعد الزمني - بعد الموقع - البعد العلائقي - البعد المعياري - وأخيرًا البعد الذاتي (أو بعد الهوية)، ويمثل كل بعد من هذه الأبعاد واحدًا من أبعاد كل «سياق عام» تدرج في إطاره ظاهرة تواصلية، فمن خلال التدخل في مختلف هذه السياقات، يعمل الفاعلون على تغييرها ومن ثم يساهمون في بناء المعنى لتبادلاتهم، ذلك أن المعنى ينشأ من وضع الظواهر التواصلية في سياقها.

ومن ثم يمكن القول بأن المعنى يتولد دائمًا من مواجهة «التواصل» بعناصر سياقية، فهو ينشأ دائمًا من تسييق شيء من لدن شيء لآخر، فالتأويل يجد جذوره المتعددة في سيرورة السياقات المختلفة، والوضع في السياق يمكن أن يتم بطرق متعددة، يمكن أن يكون متعددًا وأن يكون الوضع المرجعي للفاعلين مختلفًا، ومن ثم تكون الدلالات مختلفة كذلك، ف«المعنى المشترك» لن يظهر في الحال ويجب الكشف عنه من - وعبر - التبادلات التي تكون في غالب الأحيان ميتاتواصل *des métacommunications*، بهذا المعنى فإن دراسة الوظيفة المفصلة لـ «سيرورات التواصل» تبين لنا كيف أن كل تواصل هو كذلك دومًا ميتاتواصل^(١).

ويجدر بنا التنبيه إلى أن الأمر لا يقف عند حدود التأويل، بل يتعداه إلى تحقيق عملية التواصل ذاتها من خلال الملابس السياقية التي لا تتعلق بتأويل المنطوق اللغوي، فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن السياق قد يأخذ بُعدًا أكثر شمولية إذا نُظر إليه فيما يُسمى «عملية التواصل الشامل»، يتجاوز بها معناه المعتاد المنحصر في المنطوق والمكتوب، أي تلك العناصر التي تمثل أشكال التبادل الأساسية بين الأفراد، ففي هذه العملية يتوسع مفهوم السياق من دائرته لكي يشمل أيضًا الأفعال والسلوكيات الخاصة بالفاعلين الاجتماعيين، ويشمل كذلك ما يطلق عليه ما لم يتم توصيله *non-communications* أي ما كان ممكنًا

(١) أليكس موتشيلي وآخرون: المعنى والتسييق والسيرورات، مرجع سابق ص ٥٩، ٦٠.

فعله أو قوله أو كتابته في ظرف المعنى، ولم يتم فعله أو قوله أو كتابته، مثال ذلك مثلاً إجماع المدعويين إلى حضور اجتماع بعينه عن الحضور، فإنه بشكل ما يمثل عدم تواصل، ولكنه في الوقت نفسه يمثل نمطاً من التواصل، يتم عن طريقه توصيل رسالة معينة إلى صاحب الدعوة، فقد يُفهم من عدم الحضور في هذا السياق على أنه موقف: اعتراض أو عدم اهتمام، «وهكذا فإن كل (عدم تواصل) هو في نهاية الأمر تواصل يمكن قراءة دلالاته إذا عرفنا سياقه الخاص، فالتواصل إذن هو بمعنى ما كياناً تابعاً من وضعية تفاعل وتداخل مجموعة فاعلين، مبني يأخذ معنى ضمن السياق الذي يحدد تخومه.»^(١)

ومن ثم فإنه لا يمكن تحديد جزئية تواصلية خارج مفهومي السياق والمعنى، وبهذا يكون المؤول في عمق نظرية سيرورة التواصل التي تؤكد على أن معنى التواصل يرتبط بالسياقات التي تحتويها، وأن اعتماد التأويل على هذه السياقات يقود إلى تغيرات في المعنى والتواصلات الناتجة عنه، بيد أن التأويل هنا ليس تأويلاً لظاهرة لغوية وردت في سياق ما، ولكنه تأويل للسلوك نفسه بوصفه علامة غير لغوية.

ومن هنا تتعلق عملية التواصل دائماً بعناصر خارجية شارحة ومبينة للمعنى، إذ لا يمكن للمؤول بحال من الأحوال الوصول إلى تأويل النص دون النظر في هذه العناصر، ومن هنا يكون السياق - في الوقت الذي يعد فيه رافداً معرفياً للتداولية - ضابطاً تأويلياً يحد من جموح الافتراضات المتعددة التي قد تثيرها الرسالة مكتوبة أو ملفوظة أو غير ذلك، إن السياق بما يضعه بين يدي المحلل من معلومات «يحصّر مجال التأويلات، ويدعم التأويل المقصود، ومن ثم فهو الحارس الأمين للمعنى»^(٢).

وقد عرضنا في كتابنا المشار إليه آنفاً «السياق وتوجيه دلالة النص» لمفاهيم السياق وأنواعه، وهو ما نحاول اختصاره فيما يلي: يتكون مصطلح السياق Context من السابقة اللاتينية Cun بمعنى: مع، و Textus اللاتينية أيضاً التي تعني النص أو المتن، وقد قصر

(١) المرجع السابق نفسه ص ٥١.

(٢) محمد خطابي: لسانيات النص، مرجع سابق ص ٥٢.

صاحب معجم المصطلحات الأدبية ترجمة المصطلح في القرينة الحالية دون الالتفات، وبذلك ينحصر - عنده - في السياق الخارجي^(١)، وقد أشار د. عبد الفتاح البركاوي إلى أن مصطلح السياق Context قد اتخذ عدة معانٍ هي: ما يحيط بالوحدة اللغوية المستعملة في النص، كما يعني قيود التوارد المعجمي، كما يعني النص اللغوي الذي يتسم بسعة نسبية ويؤدي معنى متكاملًا سواء أكان ذلك النص مكتوبًا أو ملفوظًا، كما يعني أيضًا الأحوال والمواقف الخارجية ذات العلاقة بالكلام^(٢).

ويمكننا أن نستخلص من جملة التعريفات والمفاهيم المتناثرة أن السياق لا يقف عند حد معين يمكن تحديده فيه، كما يمكننا القول بأن: سياق الشيء يحدد بالشيء نفسه، وبهذا المفهوم لا يتحدد السياق في إطار بعينه، فسياق النمط اللغوي أو النص يعد نمطًا داخلًا في سياق أكبر، وهذا السياق الكبير نفسه يعد نمطًا لغويًا داخلًا بدوره في سياق أكبر، والنص نفسه يعد سياقًا للوحدات الأصغر (الجمل والتراكيب) التي وردت فيه، والجملة سياق للكلمة المفردة التي وردت فيها، إذ تتحدد بهذه الجملة دلالة الكلمة المفردة، والكلمة المفردة سياق للحروف والأصوات.

ونجد عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز يجعل من الشعر العربي سياقًا يفهم فيه النموذج القرآني على مستوى الصياغة والتراكيب، فقد ذهب إلى أن القرآن الكريم كان على حد من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر، ومنتهاً إلى غاية لا يُطمح إليها بالفكر، ثم ذهب إلى أنه من المحال «أن يعرف كونه كذلك إلا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب، وعنوان الأدب، والذي لا يُشك أنه كان ميدان القوم إذا تجاروا في الفصاحة والبيان، وتنازعوا فيها قصب الرهان ثم بحث عن العلل التي كان بها التباين في الفضل، وزاد بعض الشعر على بعض»^(٣).

(١) مجدي وهبة: معجم المصطلحات الأدبية، مرجع سابق ص ٨٩.

(٢) د. عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق، مرجع سابق ص ٤٥.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٨، ٩.

ويخلص د. عبد الفتاح البركاوي من مناقشة مفاهيم السياق إلى أن: «مفهوم السياق في معنى الظرف الخارجي يرادفه في التراث العربي كل من المقام والحال والموقف، وأن مفهوم السياق يتسع أيضًا ليشمل ما يُعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بـ Context of situation أي أن هذا السياق كما فهمه العلماء العرب يشتمل على عناصر دلالية تستفاد من المقال ومن المقام جميعاً»^(١).

وإذا حاولنا أن نأخذ أنفسنا بمحاولة تصنيف لأنماط السياق ومستوياته فإن لنا أن نقر بدايةً بأن هذه المحاولة إنما هي محاولة مستقاة من معالجات متعددة متباينة في رؤاها بين المدارس الغربية، ما ينطلق منها من رؤى التداولين وما ينطلق من رؤى السياقيين، والمقولات العربية التي تنبعت إلى أثر السياق في عملية التأويل في الحقول المعرفية المختلفة، فمنها ما يتعلق بأصول الفقه ومنها ما يتعلق بالتفسير وعلوم القرآن، ومنها ما يتعلق بالدرس اللغوي عند العرب، ومنها ما يتعلق بالدرس النقدي والبلاغي، إلى جانب ما يمكن أن يعن لنا من أبعاد سياقية تولدت وتكشفت من تلاحق الرؤيتين العربية والغربية، فمن ذلك كله يمكننا تصنيف السياق في الأنواع والمستويات الآتية:

السياق اللغوي الداخلي:

هو السياق اللغوي، أو سياق النص Verbal context وهو المحدود بحدود النص لا يتجاوزه، ويبدأ ببنية الكلمة المفردة بوصفها سياقاً للحروف والأصوات، والجملة بوصفها سياقاً للكلمات، والجمل بوصفها سياقاً للجملة، وقد تناولت البلاغة العربية هذه الظواهر فيما عُرف بمبحث فصاحة الكلمة وفصاحة الكلام، كما تناولت البحث في التراكيب النحوية المتعلقة بالجملة والجمل، فيما عُرف بنظرية النظم، وينتهي ذلك بالنظر إلى النص بوصفه سياقاً للجملة، أو القصيدة سياقاً للبيت من الشعر، ومن ثم لا

(١) د. عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق، مرجع سابق ص ٣٠.

يمكن حصر مفهوم السياق اللغوي في أنه «مجمّل العلاقات بين الكلمات في النص»^(١). وقد أشرنا في دراسة أخرى^(٢) إلى أنه من المنظور اللغوي الخالص يشمل السياق اللغوي «كل العلاقات، وهي كل العلاقات التي تتخذها الكلمة في داخل الجملة، وهذه العلاقات الأفقية Syntagmatic relations على عكس العلاقات الجدولية Paradigmatic relations وهي العلاقات الاستبدالية التي تتخذها الكلمة مع كلمات أخرى يمكن أن تحل محلها، وإيضاح هذا بالأمثلة على النحو التالي: أمثلة العلاقات الأفقية: قام بواجبه، شجرة باسقة، كتاب قيم، علم الدلالة.

وأمثلة العلاقات الجدولية: جلس الطالب على الكرسي، جلس الأستاذ على الكرسي، جلس المدير على الكرسي.

وعلى هذا فالعلاقة بين (قام) و(واجب) أفقية، وكذلك بين (شجرة) و(باسقة)، وبين (كتاب) و(قيم)، وكذلك بين (علم) و(الدلالة)، أما العلاقة الجدولية فنجدها بين الكلمات التي يصلح استخدامها في الموقع نفسه في الجملة والوحدة، وهي كلمات الطالب والأستاذ والمدير.

وفي إطار البحث الدلالي تعد العلاقات الأفقية - بكل أنواعها - موضوعاً للسياق اللغوي، ويدخل في هذا بالضرورة ظواهر مختلفة منها التضام والتراكيب الثابتة والعبارات الجاهزة، ويتناول كل ما يربط كلمتين أو أكثر في سياق لغوي»^(٣).

بيد أنه يمكننا هنا أن نقرر أنه ثم سياقان لغويان نهتدي في تصنيفهما بمقولات السميوطيقا وبخاصة السياق الرأسي، فهذان السياقان هما: السياق الرأسي والسياق الأفقي، ومن الواضح الجلي أن السياق الأفقي هنا هو ما يقصد به السياق اللغوي، أي أن

(١) رَدَّة الله بن رَدَّة بن ضيف الله: دلالة السياق، مرجع سابق ورقة ١٧٠.

(٢) د. عيد بليغ: السياق وتوجيه دلالة النص، مرجع سابق ص ١٥٢.

(٣) د. محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨ م

النظرة إلى السياق اللغوي تكاد تكون قد انحصرت في المستوى الأفقي، وهو العلاقات الداخلية بين العناصر اللغوية المكونة للجملة أو النص.

أما السياق الرأسي فهو ما يتمثل في البحث في تاريخ الكلمة (العلامة اللغوية بمصطلح السميوطيقا)، أو ما يسمونه نبش في ذاكرة العلامة، وهو يفتح على ما لا حصر له من استعمالات سابقة للعلامة بأبعادها الحقيقية والمجازية، وهذا المسلك يدخل فيما يسمى التطور الدلالي للكلمة الذي اهتمت به بعض المعاجم العربية منها لسان العرب لابن منظور، ولكن الزمخشري في كتابه أساس البلاغة قد أولى هذا البعد اهتمامًا خاصًا، فجعل كتابه موقوفًا عليه فيما يتعلق بالاستعمالات المجازية للكلمات.

وتم تداخل بين السياقين الرأسي والأفقي وذلك في استعمال الكلمة في النص أو في النصوص التي تنتمي إلى سياق عام واحد، مثال ذلك استعمال الكلمات في القرآن الكريم، فالكلمة قد ترد في سياقات متعددة في مواضع متعددة من القرآن الكريم، وهنا لا تعد هذه السياقات أفقية بالمفهوم الذي أشرنا إليه هنا، وإن كانت في الوقت نفسه لا تعد رأسية أيضًا وفق المفهوم الذي حددناه هنا، ولكن إذا كانت هذه السياقات أفقية فإنها ليست أفقية وفق المفهوم المحدد، بل إن صفة الأفقية فيها تختلف إذ لا تتحدد في مستوى العلاقات الداخلية في التراكيب النحوية، فهل يحق لنا أن نقول هي أفقية تكتسب خصائص الرأسية، أي أنها ليست علاقة استعمال بمكونات أخرى، ولكنها استعمالات مختلفة تتبدل معانيها وفق هذه السياقات.

ولكن الأكثر تعلقًا بالبلاغة - في تصنيف علم اللغة الذي أشرنا إليه آنفًا، وإن كانا جميعًا يتعلقان بها - هو العلاقات الأفقية، وهو أيضًا ما نعنيه بالمستوى السياقي اللغوي الأفقي، أي علاقات التراكيب النحوية وما تقتضيه من أحوال تركيبية وما يقتضيها من أحوال سياقية، وعلى الرغم من أن المستوى السياقي الرأسي لم تُفرد له الأبحاث والدراسات، فإن من الحقيقة أن نقرر أن هذا المستوى السياقي الرأسي لا ينفصل عنه التحليل على الإطلاق، فهو يظل بمثابة الرافد القابع في الخلفية المعرفية، الفاعل في توجيه عملية القراءة السياقية الأفقية، وإن لم يتضمن التحليل إشارة صريحة إليه.

إن علاقات التراكيب النحوية، وما تقتضيه من أحوال تركيبية توفّر لها عنصر الاختيار بين بدائل تركيبية أخرى ممكنة تمثل منهجية هذه القراءة السياقية اللغوية، التي لا تقف عند حدود الوقوف على دلالات الكلمات ولكنها تتخطاها إلى دراسة العلاقات بين الكلمات بوصفها عناصر مكونة للتراكيب.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن دلالة العلامات ليست في معانيها المجردة، ولكن في معانيها السياقية، ونجد في تراث الدراسات القرآنية محاولات مبكرة تنهت إلى هذه الأبعاد السياقية منها كتاب: «الأشباه والنظائر» لمقاتل بن سليمان البلخي المتوفى سنة ١٥٠ هـ^(١)، فقد عمد المؤلف إلى تتبع الكلمات في سياقاتها المختلفة في القرآن الكريم مبيّناً أثر السياق في توجيه الدلالات، وهذا التتبع يدخل في البحث في السياق اللغوي الداخلي الذي يتخذ المنحى الأفقي الرأسي في آن واحد، وإن كان لا يقتصر على ورود الكلمة وعلاقتها في الآية الواحدة، ولكنه يخرج عن هذا الإطار إلى تتبع الكلمة في الآيات المتعددة التي تمثل بشكلٍ ما سياقات أفقية.

كما تجدر بنا الإشارة أيضاً إلى كتاب «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني^(٢) الذي عمد فيه المؤلف إلى تتبع الكلمات في السياقات القرآنية المختلفة مشيراً إلى أن «أول ما يحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه، كتحصيل اللبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبينه»^(٣)، وقام عمله في الكتاب على ما يمكن أن نطلق عليه المعاني السياقية للكلمات، وهو تتبع لا يدخل زمانياً ضمن تاريخ استعمال الكلمات بقدر ما يدخل ضمن

(١) مقاتل بن سليمان: الأشباه والنظائر، تحقيق: تحقيق د. عبد الله شحاته، دار غريب القاهرة ٢٠٠١ م

(٢) الراغب الأصفهاني: كتاب المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط دار

القلم، دمشق (بدون تاريخ) ص ٦.

(٣) المرجع السابق نفسه والصحيفة.

الرؤية الأفقية لسياقات الكلمات بوصف القرآن نصًّا واحدًا وإن اختلفت السياقات.

وقد وجد هذا المنحى السياقي صداه في الدراسات الحديثة، ونشير هنا إلى تجربة الإمام محمد عبده، والشيخ أمين الخولي، يقول محمد عبده «فعلى المدقق أن يفسر القرآن بحسب المعاني المستعملة في عصر نزوله، والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه، بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه، وينظر فيه فربما استعمل بمعان،...، ويحقق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية، فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه، وقد قالوا إن القرآن يفسر بعضه ببعض وإن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق من القول، واتفاقه مع جملة المعنى، واثتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته»^(١).

ولعل ما أشار الإمام محمد عبده هو ما عناه الراغب الأصفهاني في كتابه الذي أشرنا إليه آنفًا، وهو ما اصطنعه أيضًا أمين الخولي فيما عُرف بالتفسير البياني للقرآن الكريم، ويأتي تتبع السياقي عند أمين الخولي فيما أطلق عليه المعنى الاستعمالي، إذ جاء المنطلق والبدء عنده في تتبع دلالات الكلمات من المعنى المحايد المجرد فيما أطلق عليه المعنى اللغوي، يتلوه الانتقال إلى المعنى الاستعمالي (السياقي) للكلمة في القرآن الكريم، ويكون ذلك عنده بتتبع «ورودها فيه كله لينظر في ذلك، فيخرج منه برأي عن استعمالها، هل كانت له وحدة اطردت في عصور القرآن المختلفة ومناسباته المتغيرة؟ وإن لم يكن الأمر كذلك فما معانيها المتعددة التي استعملها فيها القرآن؟ وبهذا يهتدي بمعناها، أو معانيها اللغوية إلى معناها أو معانيها الاستعمالية في القرآن، وهو بما ينتهي إليه من كل أولئك يفسرها مطمئنًا في موضعها من الآية التي جاءت فيها»^(٢).

(١) محمد عبده: تفسير المنار، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٠م ج ١ ص ٢٠.

(٢) أمين الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م ص ٢٣٨، وانظر كذلك مقدمة التفسير البياني للقرآن الكريم للدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ٧، ويراجع في ذلك بالتفصيل د. عماد حسن محمد مرزوق: المنهج البلاغي والتأويل في القرآن الكريم، دكتوراه بإشراف المؤلف، مخطوطة بمكتبة كلية الآداب بدمهور، الباب الثاني: المنهج البلاغي في تأويل القرآن الفصل الأول معالم المنهج.

بيد أن هذا النمط من السياق يقتصر على تحديد علاقات الكلمة المفردة في التركيب النحوي، فيما يتعلق بالسياق الأفقي والرأسي معاً، ويأتي البحث فيه بحثاً في علاقات التراكيب النحوية، أي يأتي بحثاً في النظم وفق المفهوم الذي حدده الإمام عبد القاهر الجرجاني، والذي يمكن أن نطلق عليه النظم المغلق، ونقصد به الانغلاق على مستوى الجملة والجملة المحيطة بها الداخلة معها في علاقة تركيبية (الفصل والوصل مثلاً)، كما يأتي أيضاً بحثاً في التراكيب النحوية الأخرى المتجاوزة للتركيب النحوي المغلق إلى تراكيب في سياقات أخرى، وذلك يمكن أن نطلق عليه - مثلاً - النظم المقارن، الذي يفتح على التراكيب الأخرى بوصفها تاريخ استعمال للعلامة اللغوية، وتأتي المقارنة لتمثل موضوع البحث البلاغي من هذه الوجهة.

السياق اللغوي العام:

هو مجموعة النصوص التي ينبثق النص عنها، أو ينبثق فيها، أو يشترك معها بنسبٍ تزيد أو تقل، أو يقف منها موقف الوليد الذي يحمل (جيناتها) وخصائصها مصبوغة بصبغة سماته الخاصة، أو يقف منها موقف رد الفعل المغاير (كموقف القرآن الكريم من الشعر الجاهلي)، يفهم في ضوئه ولكنه ليس وليده الذي يحمل خصائصه، إنها نقاط اتصال ونقاط انفصال، تحمل عناصر التفرد كما تحمل أسباب التواصل في آن، إنه صادم للسياق محتفظ بالقدرة على إتاحة تواصل السياق المصدوم معه.

إن السياق اللغوي العام يعني أن القصيدة الواحدة سياق للبيت من الشعر الوارد فيها، وديوان الشاعر سياق للقصيدة، والغرض الذي قيلت فيه القصيدة سياق للقصيدة، وشعر شعراء العصر الذي فيه الشاعر وجه من أوجه السياق لشعره، وشعر الغرض على مر العصور سياق للقصيدة التي قالها الشاعر، والشعر العربي كله سياق للشاعر العربي، وإنما أطلقنا مصطلح السياق العام على هذا اللون لأننا لا نستطيع أن نضعه ضمن السياق اللغوي الداخلي؛ لأنه لا ينحصر في المستوى التركيبي النحوي الداخلي، وليس من الصواب أن

نضعه كما وضعه فيرث ضمن السياق الخارجي وأطلق عليه السياق الثقافي؛ لما يحمل من تواصل لغوي مع سياقات لغوية أخرى.

ولعل من أمثلة الالتفات إلى السياق اللغوي العام في الحضارة العربية ما نجده عند علماء أصول الفقه، فقد كان البحث في دلالة السياق اللغوي العام وسيلة من وسائل تدعيم الرأي الفقهي المذهبي، فدلالة محل الكلام كانت مرجحاً عند السرخسي لحمل قوله تعالى (أو لامستم النساء) (النساء: ٤٣) «على المجامعة دون المس باليد، لأنه إذا حمل على المس باليد كان تكراراً لنوع حدث واحد، وإذا حمل على المجامعة كان بياناً لنوعي الحدث وأمرًا بالتيمة لهما، فيكون أكثر فائدة مع أنه معطوف على ما سبق والسابق ذكر نوعي الحدث فإن قوله (إذا قمتم إلى الصلاة) أي وأنتم محدثون ثم قال تعالى: (وإن كنتم جنباً فاطهروا)، ثم قال تعالى: (وإن كنتم مرضى) إلى قوله تعالى: (فلم تجدوا ماء فتيمموا) فبدلالة محل الكلام يتبين أن المراد الجماع دون المس باليد»^(١).

ولا نضع هذه المعالجة عند السرخسي ضمن السياق اللغوي الداخلي لأنها لا تعتمد على تحليل علاقات العناصر اللغوية الداخلية للتركيب، ولكنها تعتمد في الأساس على معارضة دلالات التراكيب منفصلة بعضها ببعض، ولعل هذه الصورة من أكثر الصور التباساً بالسياق اللغوي الداخلي، أما أن يأخذ المؤول في حسابه نصوص الحديث النبوية محدّدات سياقية لتأويل النص القرآني، أو العكس، فإن ذلك من النماذج الواضحة على خصوصية السياق العام ومن مسوغات وجوب تمييزه عن السياق اللغوي الداخلي.

السياق الثقافي:

أشرنا إلى أن السياق العام غير السياق الثقافي، ولكنه قريب من الذي نعنيه بالسياق

(١) السرخسي: أصول السرخسي: تحقيق أبو الوفا الأفعاني، دار المعرفة، بيروت (بدون تاريخ) ج ١ ص ١٩٦، ويراجع في ذلك بالتفصيل د. عماد حسن محمد مرزوق: المنهج البلاغي والتأويل في القرآن الكريم، مرجع سابق.

العام، وقد أطلق عليه فيرث Firth سياق الثقافة Context of culture أو السياق الثقافي وجعله ضمن السياق الخارجي، وقد جعل بعض اللغويين هذا النوع مستقلاً بذاته^(١)، بيد أنه ثم فوارق بين السياق الثقافي والسياس العام، فالسياق الثقافي يضم الخلفيات المعرفية والثقافية من دينية معتقدية وأسطورية وما يتعلق بالعادات والتقاليد التي ترتبط بمجتمعات بعينها فتعد غريبة أو غير دالة في مجتمعات أخرى، يضاف إلى هذا الموروثات الحضارية الخاصة ببعض البيئات دون بعضها الآخر، وما إلى ذلك من ملاسبات لا حصر لها تشكل عقل الإنسان في بيئة ما، وترفد هذا العقل في عمليتي إنتاج الظاهرة اللغوية وتأويلها، وهي عناصر خارج النص، ولكننا لا نضعها ضمن السياق الخارجي؛ لأننا نُقصر السياق الخارجي على الملاسبات والعناصر السياقية المصاحبة لإنتاج الظاهرة اللغوية، لا الفاعلة في تكوينها.

السياق الخارجي:

هو المتعلق بالظروف والملاسبات غير اللغوية Non Linguistic Context المصاحبة إنتاج القول موضوع التأويل أو التحليل، وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه الملاسبات عُرفت في التراث العربي بالحال والمقام والموقف، وتتضمن المحددات السياقية الخاصة بالمرسل والمستقبل وما أطلق عليه بعض اللغويين السياق العاطفي^(٢)، ويأتي السياق الخارجي ضمن ما عناه مالمينوفسكي وتبعه فيرث بسياق الموقف الذي فصلنا القول فيه في مستهل هذا الفصل، وتدخل ضمنه رؤية التراث البلاغي العربي عن المقامات والأحوال المتعلقة بالمخاطبين والمخاطبين.

وقد أشار بعض الباحثين الغربيين المحدثين إلى أن السياقات التي يجب أن تؤخذ في حساب المحلل تنقسم إلى سبعة سياقات هي: «السياق الفضائي: ما يقال يستمد معناه بالنسبة

(١) د. عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق، مرجع سابق ص ٥١، د. أحمد مختار: علم الدلالة، مرجع سابق ص ٦٩.

(٢) د. عيد بليغ: السياق وتوجيه دلالة النص، مرجع سابق ص ٣٨، ٣٩.

لوضع المكان وإكراهاته، السياق الفيزيائي والحسي: ما يقال يستمد معناه بالنسبة لمجموع العناصر الحسية التي تصل إلى مختلف الحواس: البصر والسمع والذوق والشم واللمس، السياق الزمني: ما يقال يستمد معناه بالنسبة لما سبقه من كلام، سياق أوضاع الفاعلين المتدرجة: ما يقال يستمد معناه بالنسبة لمواقع الفاعلين بالنسبة لبعضهم البعض، سياق العلاقات الاجتماعية الآني: ما يقال يستمد معناه من نوعية العلاقات القائمة بين الفاعلين، ويستمد معناه داخل كل النظام التفاعلي الذي تم تأسيسه، السياق الثقافي أو الاستبطانات الثقافية المتمثلة في المرجعية والقواعد والمعايير المشتركة جماعياً: ما يقال يستمد معناه من القواعد الموجودة أو التي تم إنشاؤها أثناء عملية التبادل، سياق التعبير عن هويات الفاعلين: ما يقال يستمد معناه مما نعرفه عن الفاعلين المتواجدين أو ما يظهر منه من نيات^(١).

ثم يأتي الالتفات إلى ما يُطلق عليه سياق التلقي الذي يضرب له الباحثون مثلاً بمستويات التلقي المتفاوتة لخبر يقول: «إن محرراً يشتغل بقدر قليل من البنزين، فهذا الخبر يعنى فرصة تجارية ممتازة بالنسبة لصانع السيارات الذي يبذل ما في وسعه لشراء براءة الاختراع، وهو في الوقت نفسه يشكل» خطراً على انخفاض المداخل بالنسبة للدول المنتجة للبتروال.

يشير هذا المثال إلى سياقات متعددة: سياق أول يخص صانع السيارات، وثان يتكون من منتجي البتروال، هذان السياقان منفصلان وقد اختزلا في سياقين ذاتيين من أجل الحاجة للتوضيح. إننا نتحدث بالتتابع عن المعنى بالنسبة للفاعل الأول، وكذلك عن المعنى بالنسبة للفاعل الثاني، إذا أعدنا وضع «المعطى» فالسياق العام المعقد لظهوره الأول، لأنه يجب كذلك تحديد السياق الزمني، فإنه ينبثق عندئذ معنى معقد ناجم عن تراكم المعاني السياقية: اختراع مثير للجدل - وربما يؤدي إلى صراعات - والذي سوف يشكل موضوع نشر أو إبطال تفعيل بالنسبة لمختلف الفاعلين المعنيين^(٢).

(١) أليكس موتشيلي وآخرون: المعنى والتسييق والسيرورات، مرجع سابق ص ٥٨.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٥٩.

سياق التلقي:

عجيب أمر السياق كل العجب يشتمل على المقيدات والمحددات والمقتضيات والموجهات لعملية التأويل، كما يشتمل - في الوقت نفسه - على تعدد دوائره بقدرتها على تحقيق انفتاح الدلالة واستيعابها لمزيد من التأويلات، تُحدّد دوائره ولكنها لا تُحدّد، فلعل في الوقوف على هذه الدوائر السياقية ما يعين على محاولات التأويل المحايدة، أو على الأقل يعين على قبول التأويلات المتباينة، ولا شك في أن هذا التحديد في الحالين يعين من ناحية أخرى على التواصل، فلكل منها مسوغاته السياقية، فالتأويل المحايد يعين على التواصل بما يحقق من قبول على الرغم من تباين سياقات التلقي بشكل (هرمسي)، فالمؤول محكوم بسياقات تلقيه، ومتلقي التأويل محكوم بسياقات تلقيه للنص، ومحكوم أيضًا بسياق تلقيه للمؤول، وهو شاخص - في الوقت نفسه - إلى سياق وجود النص، وسياق مستقبلي النص (في حدود مفهوم مراعاة القائل لأحوال المتلقين ومقاماتهم)، وسياق وجود التأويل، أما قبول التأويلات المختلفة فيعين على التواصل إذا تحقق ما يمكن أن نطلق عليه بالتسامح التأويلي المبني على مراعاة سياقات التلقي، فلكل تأويل مسوغات في سياق تلقيه تمنحه الحق في الوجود، ومن هنا يأتي التأويل مسوغًا سياقيًا، ومن هنا جاء قول د. مصطفى ناصف: «التأويل يهيئ لك سبل الاختلاف، ويهيئ لك سبل البناء والنزاهة، فكيف تصبر على الأمرين وتوفق بينهما؟»^(١)، فما النزاهة التي يشير إليها د. مصطفى ناصف سوى المحايدة في عملية التأويل.

إن الحديث عن سياق التلقي يقودنا حتمًا إلى استحضار بعض مقولات نظرية التلقي فهناك - بشكل ما - علاقة لا تُغفل بفكرة سياق التلقي التي نعرض لها، تنطلق نظرية التلقي من إحلال مفهوم استعمال ما هو أدبي واستهلاكه محل مفهوم اللغة الأدبية، أي أن

(١) د. مصطفى ناصف: مسؤولية التأويل، ط ١ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤م

«النص لا يصبح أدبيًا إلا إذا استعمل بوصفه أدبًا عند جماعة من القراء، أي عندما يضع المستقبلون المعاصرون النص في إطار أفق محدد للقراءة، وهذا يعني أن النص لا يعد بارزًا على نحو خاص بسياقه المباشر في الأصل أو في الإنتاج»^(١)، وقد أدى هذا المفهوم إلى الثورة على الجوهر الوصفي للبنىوية الذي يحدد خصائص الأدبية (الشعرية) في اللغة والعلاقات الداخلية، بينما تولي نظرية التلقي اهتمامًا بالمتلقي، ومن ثم ينحسر التركيز على الرسالة في ذاتها - شكلها وصورها ومعناها الأدبي، حسب نظرة جاكوبسون - لينفتح على القارئ والمتلقي لتصبح القصيدة «ليس لها وجود فعلي إلا عند قراءتها، وإن معناها لا يمكن مناقشته إلا بقراءتها، إننا لا نختلف في التفسير إلا لأن طرائقنا في القراءة مختلفة، ولأن القارئ هو الذي يطبق الشفرة التي كتبت بها الرسالة فيحقق معناها، وإلا ظل هذا المعنى مجرد إمكان فحسب»^(٢)، ومن هنا تفتح نظرية التلقي فكرة تعدد القراءات، كما تعالج مشكلة العمل المفتوح بوصفه متعدد التكافؤ التفسيري بتعدد القراء وبتعدد مناهجهم ومعتقداتهم، وبتعدد أطهرم الثقافية وانتماءاتهم الأيديولوجية ومواقعهم الاجتماعية واتجاهاتهم السياسية، ومختلف العناصر التي تشكل الوعي والعواطف.

إن سياق التلقي يفتح التأويلات ويحصرها في آن، وأنت مطالب دائمًا إذا ما ذهبت تتفحص عملية تأويل بمعرفة الموقف السياقي للمؤول، كما أنت مطالب بمعرفة موقفك أنت السياقي من القول ومن المؤول معًا، وقد تقتضي هذه المعرفة وتلك قبول التأويل أو رفضه، استحسانه أو استهجانته.

أنت مطالب دائمًا بالتنبه إلى معرفة أين موضع قدمك من السياق لتكون أكثر وعيًا بموقفك، عندما يستهزئ إنسان بآخر في حضورك بكلام ساخر، فأنت تضحك والمسخور منه يحزن، والكلام واحد، ولك أن تتساءل: هل أنت في موقف التعاطف مع المسخور منه، أم في موقف الشماتة... إلخ

(١) خوسيه ماريا بوثويلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق ص ١٢١.

(٢) رمان سلدن: النظرية الأدبية المعاصرة، مرجع سابق ص ٢٠٠.

لذلك نواجه في حياتنا بمقولات تعين على الفهم والتأويل بالإحالة إلى السياق، فعندما تستهجن سلوك شخص ما في موقف ما، أو تستنكر رد فعله، فيقول لك: «ضع نفسك مكاني»، فما هذا الطلب سوى دعوة لمعايشة السياق، فأن تؤول رسالة لغوية أنت مستقبلها فهذا مستوى في سياق التلقي، وأن تؤول رسالة لغوية موجهة توجيهاً لمستقبل آخر، فهذا مستوى آخر في سياق التلقي، فإن التأويل سيكون محكوماً هنا بمدى معرفتك بالمرسل والمستقبل معاً، ومدى معرفتك بالملابسات السياقية الخارجية المصاحبة للرسالة.

كما تتوقف المحددات السياقية هنا على المرسل في عملية فهم الرسالة، ثم قبولها أو رفضها، تصديقها أو تكذيبها، فهل هذا المرسل: تثق فيه أو لا تثق فيه، صديق أم غير صديق، ذو سلطة ما عليك (رئيسك في العمل، أبوك، أخوك الأكبر، معلمك)، ثم هل هذا المرسل عنده مقومات وظيفية تجعله على علم بما يقول، عنده قدرة على تنفيذ ما يعد به، أو ما يتوعد به... إلخ

الإنسان ابن سياقه، إنه وليد هذا السياق، قد يسهم في توجيهات جزئية لهذا السياق، ولكنه حتى في توجيهه الجزئي لهذا السياق هو مدفوع بهذا السياق نفسه، مأسور بمقتضياته، مرهون بمحدداته، إنه توجيه أشبه بتوجيه السفينة لمن يقيم بداخلها ولكنه لا يستطيع القفز خارجها، فهو ينظر إلى الخروج من هذا السياق على أنه الهلاك المحقق.

إن الروابط السياقية قد تكون أقوى من العقل ومن الحكمة ومن الخلق ومن أي شيء آخر، وأعسر ما يواجه الإنسان في حياته أن يتجاوز السياق الذي يعيشه ويفارقه إلى سياق آخر، يمكن أن تتمثل هذا الأمر إذا تصورنا مدى العسر في أن يفارق إنسان دينه ومعتقداته إلى دين آخر ومعتقدات أخرى، ثم هل يكون الخوف من الموت إلى حد الكراهية الصريحة هو نمط فريد من مفارقة السياق، ووجل من سياق آخر مجهول.

ومن هنا نرانا مأخوذين بإيضاح بُعد آخر لفكرة التقييد السياقي للمعنى ودور السياق

في حصر مجال التأويلات، ودعم التأويل المقصود، إلى حد جعلوا السياق معه الحارس الأمين للمعنى، فقد جعله بيرس كما رأينا من قبل الضابط للسيرورة السميوزيسية غير المتناهية حين جعل المفسرات المنطقية التي تتوقف عندها السيرورة غير المتناهية مبنية على الأبعاد السياقية، ويتحدد هذا البعد الآخر للتقييد السياقي للمعنى وحصر مجالات التأويل في النزوع بالتأويل إلى التوائم مع المواقف السياسية والاجتماعية والأيدولوجية.

إنه الوجه القبيح لأثر السياق في تقييد المعنى وحصر مجالات التأويل، فهو ليس حصراً حيادياً خالصاً ولكنه حصر مدفوع بمواءمات سياق التلقي الذي تنتفي عنه الحيادية.

إن العناصر السياقية المصاحبة الملونة لعملية التلقي ليست دائماً كاشفاً أميناً للرسالة اللغوية، فليس سياق التلقي معيّنًا محايداً على إنجاز عملية تأويل تتسم بالأمانة وتراعي المسؤولية، فمن المتوقع دائماً أن توجد محددات سياقية تحكم سياق التلقي، وقد تحيط السياق بقيود لا يمكن الفكك منها، منها محددات عقائدية وذلك في تلقي النصوص المقدسة، بل إن تلقي النصوص المقدسة ينطوي - غالباً - على سياقات داخلية تتفاوت فيما بينها إلى حد الاختلاف بل الخلاف بل التكفير، ونحيل هنا إلى تاريخ تلقي المحكم والمتشابه من آيات القرآن الكريم بين الفرق الكلامية، والمذاهب الفقهية، فقد أدى الخلط في مقيدات سياق التلقي العقائدية إلى أن يصير المحكم هنا متشابهاً هناك، والمتشابه هنا محكماً هناك، ووفق المحددات النظرية الفقهية، فقد أدى الاختلاف في منطلقات المذاهب من رؤية ما في قراءة النص إلى الاختلاف في استنباط كثير من الأحكام الفقهية.

ومنها محددات اجتماعية تخضع لقيود العرف والعادات والتقاليد، فما يتلقاه متلق في مجتمع له مواضع اجتماعية خاصة بالقبول ويذهب في تأويله - تبعاً لذلك - مذهباً متوائماً مع هذا القبول، قد يتلقاه متلق آخر في مجتمع له مواضع اجتماعية مختلفة تلقي الرفض، فيذهب في تأويله - تبعاً لموقفه الاجتماعي - مذهباً مغايراً.

ومنها محددات سياسية، فما يتلقاه متلق له انتماءات سياسية معينة يذهب في

تأويله مذهباً متوائماً مع موقفه السياسي الذي يمثل سياق تلقيه، إنه مرتبط مربوط بموضع قدمه في السياق.

إن صياغة الخبر عن حدثٍ ما هي نفسها تأويل للحدث (بوصف الحدث موضوع هذا الخبر علامة غير لغوية) خاضع لسياق تلقيه، وتأتي الصياغة حاملة في طيها توجيهات تأويلية معينة تعكس رؤية من قام بعملية الصياغة ومواقفه وتوجهاته السياسية والأيدولوجية، وإعادة صياغة الخبر تأويل خاضع أيضاً لسياق تلقيه، فالمتلقي مدفوع بسياقات تلقيه للخبر التي لا تجعل من هذا التلقي تلقياً محايداً، فهو يقوم بصياغة الخبر مضمناً إياه موقفاً متوائماً مع خصوصياته السياقية، كما أن من يعيد صياغة الخبر أيضاً مدفوع بسياقات تلقيه للخبر المصاغ، فإذا ما أعاد الصياغة ضَمَّنَهَا موقفاً يحمل تأويله الخاص وفقاً للمقتضيات التي يفرضها عليه - بوعي أو بدون وعي - سياق تلقيه.

ماذا يعني وقع الأحداث على الناس؟ إن وقع الأحداث مرتبط ارتباطاً وثيقاً بموقف سياق التلقي، فماذا تعني الدقائق الخمس الأخيرة في مباراة كرة قدم بين فريقين أحدهما مهزوم والآخر فائز؟ إنها على الفريق الفائز تمر كأنها الدهر طويلاً بل من الدهر أطول؛ لأنه يتعجل النهاية، فالنهاية تحقق الفوز، وإنها على الفريق المهزوم تمر كلمح البصر بل هي أقصر، لأنه يستبطن الخطى حتى يتمكن من الفوز، ومن هنا صفارة الحكم بوصفها علامة مرسلة إلى الفريقين معاً حاملة قرارين معاً: قراراً بالفوز وقراراً بالهزيمة.

هل يكون بوسعنا أن نقرر أنه ليس هناك تلق محاييد، لنقرر تبعاً لذلك أنه ليست هناك قراءة محايدة، أي ليس هناك تأويل محايد؟

إذا لم يكن ثم مناص من الاعتراف بهذه الحقيقة، ولا مفر من الإذعان للقول بنفي حيادية التلقي، فلنأخذ بالمقولة الشائعة: «ما لا يدرك كله لا يترك كله»، أي أن هذا الاعتراف والإذعان لا يقوداننا إلى القعود عن محاولة طرح أخرى تهدف إلى غاية نسبية التحقق للتلقي المحايد، وصولاً إلى محاولة تحديد نسبية لا تقوم على تحديد خصائص

للتأويل المحايد، فربما عُسِرَ ذلك بل استحال، بل تقوم على تحديد المحاولات الصارخة لانتهاك محايدة التأويل، وهنا نلقت إلى أن نمطين مغايرين للحيادية ينشآن في عملية التلقي ويمكن تحديدهما، بل يمكن السيطرة عليهما بتوجيه النظر إلى سياق التلقي، وهما: التلقي الاتهامي والتلقي التسويغي.

فالتلقي الاتهامي مدفوع بملايسات سياقية تحيط بالمتلقي، وهذه الملايسات تنتمي بلا شك إلى مواقف عدائية تحول دون المحايدة وتقتل الموضوعية، أما التلقي التسويغي فهو مدفوع بملايسات انتمائية خالصة تحول أيضاً دون المحايدة والموضوعية، إن الأمر في الحالين يتوجه بمواقف قبلية تحول جميعها دون التواصل، فليس من شك في أن المغالاة في المواقف التسويغية في سياق تلق معين يدفع من يقف في سياق تلق مغاير إلى المبالغة في مواقفه الاتهامية، وهكذا تتوالى ردود الأفعال الجامحة ليزداد جدار العزلة الانتمائية صلابة، وتشتد دواعي انعدام التواصل.

إننا في منحى اتهامي خالص نرفض ما ينفيه القائل من قصده بالقول، ونصر على محاسبته على تأويل حرفي للمنطوق، فإذا قال أنا لم أقصد هذا، قلنا ولكن كلامك يعني هذا، فما التمسك بحرفية القول هنا سوى اندفاع بسياق اتهامي، أما إذا كنا نتخذ الموقف التسويغي الدفاعي فإننا - في مثل هذا الموقف المذكور - سنحيل على القصد على حساب المنطوق الحرفي، ومن ثم يأتي قولنا: إنه كان يقصد كذا.

إن الاستعانة بمعلومات سياقية سابقة عن مواقف المؤول الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية... وغيرها تعين على تحديد سياق تلقيه، إنها عملية كشف مستمرة، وعملية مراجعة مستمرة تحد من سلطة السياق المطلقة على المؤدلج والمسيس، من ناحية، كما تقف في الوقت نفسه موقفاً دفاعياً عنه بما تشتمل عليه النظرة هذه من مراعاة لخصوصية سياق تلقيه؛ ومن هنا تأتي النظرة السياقية بهذا المنظور الشامل نظرة رقي وحضارة بما تحقق من تواصل، يحول دون التناحر والتقاتل والإبادية التي تتسم بها الأمم البدائية الهمجية أو التعصبية.

فإلى أي حد يمكن أن تعي الأمم أهمية أن توجد في المجتمع أقلام وأعلام يمكن بشكل ما وصفهم بالأمناء على التأويل يتسمون بالحياد والموضوعية، والنظرة الثابتة الواعية في آن واحد؟ إن وجود مثل هذه الأقلام (الأمناء على التأويل) يعين بلا شك على تضيق هوة الخلافات والاختلافات، «الاجتهاد خلاف، والثغرة الذميمة خلاف أيضاً. التأويل صنو الاختلاف، فماذا نصنع بذلك الصديق الذي تلتوي على بعض الناس مسالكه؟»^(١)، وإذا كان د. مصطفى ناصف قد ألمح إلى أن العربي قد عرف «أن التطور تأويل، وأن الرقي تأويل»^(٢)، فإنه يمكننا من ثم أن نشير إلى أن مراعاة مقتضيات السياق في عملية التأويل سلوك الأمم المتحضرة؛ لأنه يتيح التعايش وفق مراعاة مقتضيات السياق على الرغم من وجود الرأي والرأي الآخر، وبهذا المعنى فالسياقيون حضاريون، فلعل من أهم مقاييس الحضارة في الأمم مدى اتساع مساحة قبول الآخر، ومراعاة مقتضيات سياق تلقيه، الذي يمنحه حقه في الوجود على الرغم من مخالفته أو الاختلاف معه.

ولكن - من جهة أخرى - هل بذلك نكون قد وصلنا إلى الحقيقة، أم نكون فقط قد واصلنا البحث الذي لا نهاية له عن الحقيقة؟ وهل قَصَدَ الدينُ ذلك بالدعوة الدائمة إلى التفكير، مجرد التفكير، لتكون ما بين يدي الإنسان حقائق نسبية، أي لَمَّا تصل إلى حق اليقين، أو إلى عين اليقين؟ وهل يأتي البحث في عملية التأويل مجرد تحقق لمبدأ مجرد السعي؟

وقد حاول د. عماد مرزوق أن يستنبط منهجاً في التأويل البلاغي للقرآن الكريم في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه، وكان من بين معالجاته طموحه فيه إلى استنباط ضوابط موضوعية محايدة لمنهج التأويل البلاغي كان من بينها:

أولاً: موافقة ما يقتضيه العقل.

ثانياً: موافقة البيان العربي.

ثالثاً: موافقة السياق.

(١) د. مصطفى ناصف: مسئولية التأويل، مرجع سابق ص ٨.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٨.

وقد تنبه إلى ملاحظة بالغة الأهمية في معالجته للضابط السياقي نؤثر أن نسوقها هنا كما أوردها، يقول: «وبالرغم من أن موافقة التأويل للسياق كانت محل اتفاق، بخلاف ما كان عليه الحال في الضابطين السابقين (يقصد موافقة ما يقتضيه العقل، وموافقة البيان العربي) فإنه قد تم التغافل عنه في خضم الجدل الدائر بين الفرق الإسلامية، وقد تم التغافل عن دور السياق في تحديد الدلالة من قبل تلك الفرق بغية تأييد كل فرقة لمذهبها.

فالمعتزلة يحتجون بقوله تعالى: (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) على مذهبهم في خلق الإنسان لأفعاله، وليس في ذلك دليل لأنهم تغافلوا عن سياق الآية في قوله تعالى: (إننا أعتدنا للظالمين نارًا أحاط بهم سرادقها) «فإنه بسياق النظم يتبين أن المراد هو الزجر والتوبيخ دون الأمر والتخيير، وكذلك قوله تعالى (اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير) فإن سياق النظم يتبين أنه ليس المراد ما هو موجب صيغة الأمر بهذه الصفة»^(١).

وعلى النقيض من هذا تغافل الأشاعرة عن سياق قوله تعالى: (والله خلقكم وما تعملون) (الصفات: ٩٦) محتجين به على مذهبهم في أن الأفعال كلها مخلوقة لله وليس للعبد فيها سوى الكسب، ولو رجعوا إلى سياق الآيات لبطل احتجاجهم لأن ما قبلها هو قوله تعالى على لسان إبراهيم - عليه السلام - مخاطبًا قومه من عبدة الأصنام: (قال أتعبدون ما نتحتون) (الصفات: ٩٥) فعلى هذا يحمل قوله (ما تعملون) على الأصنام، وخرج الكلام بهذا مخرج الذم لهم ولو كان المقصود بقوله (ما تعملون) مطلق الأفعال لكان ذلك احتجاجا لقوم إبراهيم - عليه السلام - عليه حيث يقولون له: إن عبادتنا لهذه الأصنام من خلق الله، وليس لنا في ذلك اختيار وهذا خلاف المقصود من سياق الآية.

يقول الشريف المرتضى: «أخرج الكلام مخرج التهجين لهم، والتوبيخ لأفعالهم والازدراء على مذاهبهم فقال: (أتعبدون ما نتحتون والله خلقكم وما تعملون) ومتى لم يكن قوله (وما تعملون) المراد تعملون فيه، ليصير تقدير الكلام أتعبدون الأصنام التي نتحتونها، والله خلقكم وخلق هذه الأصنام التي تفعلون فيها التخطيط والتصوير، لم

(١) السرخسي: أصول السرخسي، مرجع سابق ج ١ ص ١٩٢، ١٩٣.

يكن للكلام معنى ولا مدخل في باب التوبيخ ويصير على ما يذكره المخالف كأنه قال: أتعبدون ما تحتون والله خلقكم وخلق عبادتكم؟ فأبي وجه للتقريع؟! وهذا إلى أن يكون عذراً أقرب من أن يكون لوماً وتوبيخاً، إذا خلق عبادتهم للأصنام فأبي وجه للومهم عليها وتقريعهم بها^(١).

يقف هذا الملمح شاهداً على جانب سلبي في موقف الحضارة العربية الإسلامية من السياق، فبقدر ما حملت هذه الحضارة نقاطاً مضيئة في معالجاتها لفكرة السياق في الحقول المعرفية المختلفة من علوم القرآن والتفسير وأصول الفقه إلى النحو واللغة والبلاغة والنقد الأدبي، حملت في الوقت نفسه الملامح السلبية المدعومة بالفِرْقِيَّة والمذهبية التي أخذت في تعميق هوة الخلاف متخذة في ذلك عن قصد أو غير قصد سيئين اثنين: الأولى تتمثل في تجاهل السياق وإغفاله أو الغفلة عنه، وتتمثل الثانية في النزعة المذهبية التي تتقيد بموقف سابق يمثل - بشكل ما - عنصرية في سياق التلقي.

ولكن - مع ذلك كله - يظل الموقفان: الإيجابي والسلبي من السياق معاً شاغرين إلى مزيد من مواصلة البحث والدراسة في سبيل رؤية سياقية يضطلع بها باحثون سياقيون يراعون الأمانة والمسئولية.

إن هذا النموذج من التأويلات يكشف - من ناحية أخرى - عن مواقف سياقية معقدة، فهو من جانب يمثل موقف إغفال السياق اللغوي، ومن جانب آخر يمثل وجهاً من أوجه أثر سياق التلقي، إن هذا النموذج من التأويلات تتمثل فيه المنطلقات الأيديولوجية والانتماءات الفِرْقِيَّة أصدق تمثُّل بوصفها قيوداً سياقية عاكساً لأقبح وجوه سياق التلقي، فالأمر هنا ليس مجرد أمر إغفال للسياق اللغوي، ولكنه إغفال مصبوغ بصبغة موضع

(١) د. عماد حسن محمد مرزوق: المنهج البلاغي والتأويل في القرآن الكريم، مرجع سابق، المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد (أمالي المرتضى): تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م، ج ٢ ص ٢٣٧، وانظر كذلك القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن، تحقيق عدنان محمد زرزور، دار التراث - القاهرة ١٩٦٦ م ٢ / ٥٨٠.

القدم من سياق التلقي الذي أسلفنا الإشارة إليه، وحسبنا أن يكون إغفال السياق خطوة في توسيع مساحة الخلاف، وليس الاختلاف، بين الفرق، ومن هنا يأتي قولنا بأمانة التأويل، أو مسئولية التأويل وفق مصطلح د. مصطفى ناصف، هذه المسئولية وتلك الأمانة يقع القدر الأكبر منها في نطاق الموقف السياقي والموقف من السياقات على حد سواء.

وعلى الرغم من أن الباحث قد جعل موافقة السياق عنصراً مستقلاً في ضوابط التأويل، فإننا نرى أنه ليس من التكلف في شيء بل لعله من الحقائق الواضحة أن السياق يضم أيضاً العنصر الثاني: «موافقة البيان العربي»، فمقتضيات اللسان هي مقتضيات سياقية في المقام الأول؛ يظهر ذلك واضحاً جلياً إذا استحضرنا البعد الرأسي لتاريخ العلامة الذي أشرنا إليه من قبل، فتاريخ العلامة هو تاريخ استعمالها الذي يتضمن في الوقت نفسه منهج استعمالها - إن صح التعبير - وفق مقتضيات الأعراف اللغوية الخالصة، والأعراف اللغوية الخاصة، ونعني بالأعراف الخالصة التي تتعلق بالظاهرة اللغوية بشكل عام، أي مطلق الاستعمال، ونعني بالأعراف الخاصة خصوصية الاستعمالات الأسلوبية التي تقع فيها العلامة اللغوية في أبعاد بلاغية، مجازية وغير مجازية، فهذه العلامات وطرق استعمالها السابقة يشكل سياق الاستعمال الذي يدخل - بشكل ما - ضمن ما أطلقنا عليه: السياق اللغوي العام.

وهنا يفسح الباب إلى التساؤل: هل يمكن الاستغناء عن السياق في الوقوف على فهم بعض العلامات دون بعض؟

يلفت د. أحمد يوسف إلى تفاوت أهمية السياق في فهم العلامة بتفاوت طبيعة العلامة، إذ يناقش فكرة العلامة ذات الطبيعة العشوائية الاعتبارية، والعلامة ذات الطبيعة التعليلية، فيقرر أن دور السياق «سيكون حاسماً داخل العلامات الاعتبارية، ويكون دوره فاتراً في العلامات المعللة، فعندما تحكم العلاقة العلية الدال بمرجعه لا يحتاج التحليل السيميائي إلى استدعاء السياق في فهم آليات هذه الأنساق الدالة»^(١).

(١) د. أحمد يوسف: الدلالات المفتوحة، مقارنة سيميائية في فلسفة العلامة، ط ١ المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء ٢٠٠٥م ص ١٠٩.

ربما يصدق هذا على العلامات ذات الطبيعة التعليلية البسيطة، التي لم تدخل في علاقات معقدة أو على الأقل علاقات مركّبة، أما فيما يتعلق بالعلامات التعليلية الداخلة في علاقات معقدة فإن السياق يصبح ضرورة في البحث في وجود هذه العلاقات وفي تعليلاتها، وذلك بالنظر إلى سياق وجودها، فما التعليل ذاته سوى استناد إلى حيثيات سياقية، بل إنه في النظر إلى علامات بعينها يكون البحث في التعليل إنما هو بحث في السياق، ويشير د. أحمد يوسف نفسه إلى احتمال وجود الخلط بين التعليلية والاعتباطية في تاريخ العلامة فهناك «بعض الأصناف من العلامات تكون اعتباطية وبالاستعمال المتكرر تسعى إلى أن تكون كونية، فإذا اكتسبت خصيصة المشابهة أو السببية بدت وكأنها علامات تعليلية على الرغم من أن منطلقها اعتباطي»^(١)، ويمتد هذا الخلط فيما يتعلق بالعلامات التعليلية التي لم تتضمن النصوص الواردة فيها تلك العلاقات التعليلية في وضوح وصرامة، ليقى التأويل محاولات للكشف عن هذه العلاقات التعليلية التي هي تأويلية كما هي سياقية في الوقت نفسه.

إن السياق هو المحدّد الأول في استعمال علامة مثل «سعاد» في قصيدة كعب بن زهير التي مطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيمّ إثرها لم يُجَزَ مكبول^(٢)

فما سعاد بوصفها علامة وإلام تحيل؟ هل تحيل إلى امرأة بعينها؟ هل تحيل إلى بُعد أو أبعاد رمزية بعينها؟ هل هي مطلق المرأة عند الشاعر أم هي امرأة بعينها؟

هل مصادفة أن تكون صفاتها الجسدية كلها بهذا القدر من الحسن والجمال، وأن تكون صفاتها الأخلاقية بهذا القدر من القبح والالتواء؟

ما العلاقة بين موضوع «سعاد» - التي هي بهذه الصفات - وموضوع الاعتذار والمديح؟

(١) المرجع السابق نفسه ص ١١٠.

(٢) ديوان كعب بن زهير بشرح السكري، ط ٣ دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة ٢٠٠٢ م ص ٦

هل هناك علاقة ما بين الصفات الجسدية الجميلة والخصائص الشكلية المظهرية مع الحياة الجاهلية التي كان يحياها الشاعر قبل إسلامه؟ وهل يتعضد هذا البُعد بالخصائص الأخلاقية القبيحة في هذه الحياة الجاهلية؟

لا نقصد هنا بطبيعة الحال أن نقدم إجابات عن هذه التساؤلات، ولكن هذه الأسئلة وغيرها تظل مثيرات للسيرورة التأويلية للعلامة تؤكد أن البحث في علاقة العلامة بما تحيل إليه هو بحث في الوقت نفسه في العلاقة التعليلية بينهما، وهو بحث - في الوقت نفسه - في السياق الذي يمكن أن يرجح علاقة تعليلية أو أخرى، فهل نكتفي الآن بالتوقيع على القول المعروف فنقول العلاقة في بطن الشاعر، ليس ثم شك في أن العلاقة في بطن الشاعر، ولكننا نوقّع على هذه المقولة لنؤكد أن علاقة تعليلية ما يمكن البحث عنها فيما يمكن أن نطلق عليه التحليل السياقي، لتظل الحاجة إلى السياق قائمة في العلامة ذات الطبيعة الاعباطية كما هي في العلامة ذات الطبيعة التعليلية وبخاصة في النصوص الفنية ذات الصياغات العالية المتسمة بتعقيد العلاقات وتركُّبها.

أما فيما يتعلق بالعلامات الاعباطية فإنه يجدر التنبه إلى أنه ثمّ علامات تحتاج إلى مزيد من التحليل السياقي للسياقات المعقدة، إذ لا يجدي معها الوقفة العجلى، فلا يمكن أن نقف على فهمها بدون السياق ثم تأويلها بدون تحليل سياقي يأخذ نفسه بالمقارنة بين السياقات المختلفة، وقد احتفظ التفكير العربي الإسلامي بنماذج بالغة الاستقصاء في التحليل السياقي بتتبع دوائر سياقية مركبة أشد تركيب، معقدة أشد تعقيد.

وقد حاول د. عماد مرزوق استقصاء البحث في معالجة تراث علوم القرآن للعلامات في سياقاتها المختلفة، وكان من بين ما ناقشه تتبع الراغب الأصفهاني لكلمة (هدى) التي كان تأويلها موضع خلاف كبير بين الفرق الإسلامية فيما يتعلق بالإرادة والقدر، فأشار إلى أن الراغب الأصفهاني يحتكم في تحديد مدلول كلمة (هدى) إلى السياقات المختلفة داخل القرآن الكريم ليخرج بنتيجة مفادها أن الهدى على أربعة معان:

الأول: الهداية التي عم بجنسها كل مكلف من العقل والفتنة والمعارف الضرورية، التي أعم منها كل شيء بقدر فيه، حسب احتمالها كما قال تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ (طه ٥٠).

الثاني: الهداية التي جعل للناس بدعائه إياهم على السنة الأنبياء وإنزال القرآن ونحو ذلك وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة ٢٤)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَبِيدِينَ﴾ (الأنبياء ٧٣).

الثالث: التوفيق الذي يختص به من اهتدى وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ يَقُولُهُمْ﴾ (محمد ١٧)، وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (التغابن ١١).

الرابع: الهداية في الآخرة إلى الجنة، المعني بقوله ﴿وَالَّذِينَ قِيلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ (سورة محمد).

ويلفت د. عماد مرزوق إلى أن استعراض الراغب الأصفهاني للدلالات المختلفة للكلمة في سياقاتها المختلفة قد مكنه من تبين المجاز في قوله تعالى: ﴿أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (٢٢) من دون الله فأهدوهم إلى صراط الجحيم ﴿سورة الصافات﴾، يقول «إن قيل كيف جعلت الهداية بلطف وقد قال الله تعالى ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾، وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَتَهُ، يُضِلُّهُ، وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ (الحج ٤)؟ قيل: ذلك استعمل فيه استعمال اللفظ على التهكم مبالغة في المعنى كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران ٢١).

فالراغب الأصفهاني يبدأ باستقراء دلالة الكلمة في سياق نص الآية، ثم يثني بمقارنة التركيب في الآية بما يماثله من تراكيب في سياقات قرآنية أخرى، ثم ما يماثله من تراكيب في سياق البيان العربي، وكان قبل ذلك قد قدم المعنى اللغوي في بعض سياقاته، ثم يعقب الباحث: وهذه الخطوات الأربع جماع المنهج البلاغي.

وهذا المنهج البلاغي مكن للراغب مرة أخرى من تأويل غير موضع للآيات المتشابهات فالموضع الأول ما ظاهره التعارض بين قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى ٥٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَتَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ (القصص ٥٦)، إذ المقصود بالهداية في الآية الأولى هداية الدلالة، والمقصود بالهداية الثانية في الآية الثانية سائر الهدايات الأخرى.

والموضع الثاني من مواضع التشابه ما أشكل من حجب الهداية في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ (آل عمران ٨٦)، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة ٢٥٨)، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (النحل ١٠٧)، فإن كل هداية ذكر الله عز وجل أنه منع الظالمين والكافرين فهي الهداية الثالثة وهي التوفيق الذي يختص به المهتدون، والرابعة التي هي الثواب في الآخرة وإدخال الجنة^(١).

وليس بخفي إذن الحاجة إلى السياق في عملية الفهم والتأويل، إلى حد يغدو معه موضوع العلامة اللغوية موضوعاً سياقياً بشكل، لعلنا لا نجانب الصواب إذا زعمنا أنه مطلق، ومن هنا تأتي التداولية ضرورة؛ لأنها لا تؤمن بوجود معنى خارج السياق، ومن هنا أيضاً «ستجلى فضيلة السياق في رحاب السيميائيات التداولية؛ لأن نشاط العلامة مرهون بطبيعة التلقي والاستعمال»^(٢)، ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى تأكيد ذلك لعلاقة الرشد الوثيقة بين دراسة السياق والتداولية.

السياق المنتج للدال والمدلول معاً:

إن الوظيفة الإنتاجية للسياق التي نقصدها هنا تقابل الوظيفة التفسيرية التأويلية التي شاع الحديث عنها عند من تناولوا السياق، وفي هذه الوظيفة لا يقتصر دور السياق على

(١) الراغب الأصفهاني: كتاب المفردات، مرجع سابق ص ٥٤٠.

(٢) ديوان كعب بن زهير، مرجع سابق ص ٦.

تحديد المعنى بل يتعدى ذلك إلى إنتاج الدال والمدلول معاً، بحيث يمكن أن نقول إن بعض العلامات إنما هي مخلوقات سياقية خالصة، وذلك عندما لا يكون لهذه العلامات مرجع في عالم الغيب أو الشهادة.

فتجاه ما ذهب إليه د. أحمد يوسف من أن فتور دور السياق ينطبق على العلامات الطبيعية أيضاً مقررًا أن الممثلات فيها «قد تكون دلالاتها غير واضحة عندما لا ترتبط بموضوعات تنتسب إلى عالم الأعيان»^(١)، فإنه بوسعنا أن نستنبط منه وظيفة أخرى للسياق يمكن أن نطلق عليها الوظيفة التديمية للسياق، ذلك عندما يكون السياق داعمًا لوجود ما، أو قل موجودًا لمدلول لا وجود له في عالم العيان والواقع، أو حتى في عالم الغيب، فهنا يكون هذا الوجود وجودًا سياقيًا خالصًا، ومن أوضح الأمثلة على ذلك دال (الغول) في السياق الثقافي العربي، فما يتعلق بهذا الدال من خصائص أوجدها السياق الثقافي وجدَّ في تدعيمها أصبح نموذجًا تُفسر به ظواهر أخرى، ومن ذلك ما ذهب إليه أبو عبيدة في الاستعانة على تفسير قوله تعالى: (طلعها كأنه رءوس الشياطين) (الصفافات: ٦٥) بصورة الغول المستقرة في السياق الثقافي العربي، وقد رد على من سأل عن تفسير الآية قائلاً «إنما كلم الله العرب على قدر كلامهم أما سمعت قول امرئ القيس:

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِفِي مِضَاجِعِي وَمَسْنُونَةَ زَرْقِ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ

وهم لم يروا الغول قط، ولما كان أمر الغول يهولهم أو عدوا به»^(٢)، ولكن البيت بما نسب للغول من أنياب، وما تثيره كلمة أنياب من تصورات ذهنية عن الفتك والقتل والافتراس، قد خلق خصائص للغول ناتجة عن هذه التصورات الذهنية المثارة في السياق اللغوي الداخلي للبيت، أضف إلى هذا أن موقع الغول هنا في علاقات التشبيه أنه المشبه به، ومن العادة أن يكتسب المشبه خصائص جديدة من المشبه به، وأن تكون أوجه الشبه أكثر

(١) د. أحمد يوسف: الدلالات المفتوحة، مرجع سابق ص ١١٠.

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م، ٤ / ٣٢٤.

تحققاً في المشبه به وأعرف وأوضح وأعمق منها في المشبه، ولكن الأمر هنا على خلاف ذلك، فليس بالمشبه به معرفة تُذكر، ومن ثم فإن المشبه به هو الذي يكتسب خصائصه من المشبه بخلاف المألوف، فالمشبه ليس سلبياً في هذا السياق ينتظر الدعم من المشبه به، بل إنه هو الذي يُكسب المشبه به ملامحه الدلالية، كما يكتسبها منه في آنٍ واحد، إنها علاقة تفاعلية بين المشبه الوجود المعروف في الواقع وعالم العيان والمشبه به غير الوجود غير المعروف في الواقع وعالم العيان، فوجود الغول إنما هو وجود سياقي ليس غير، اندعم بالسياق إلى حدِّ صار معه بالتطورات السياقية داعماً لغيره، ومن هنا يمكننا القول: إن الغول يكتسب خصائصه من السياق، فالسياق يدعم العلامة اللغوية (الغول) بأن يطرح تصورات ذهنية مختلفة لخصائصه التي تنو إلى السياقات في تدعيمها، يقول كعب بن زهير:

فما تدوم على حال تكون بها كما تَلَوُّنٌ في أثوابها الغول

يقول الشارح: «للعرب أمور تزعمها لا حقيقة لها منها الغول، زعموا أنها تغتالهم، وأنها تتراءى لهم في الفلوات وتتلون لهم بألوان شتى وتصلهم عن الطريق»^(١)، فالغول في سياق بيت كعب بن زهير جاء أيضاً مشبهاً به مدعوماً بالسياقات السابقة المستقرة في عالم الأسطورة، مديناً بوجوده لهذه السياقات، وجاء السياق هنا مؤكداً خاصية أخرى غير التي أكدها بيت امرئ القيس، وهي خاصية التلون والتبدل، ليشير السياق بذلك مزيداً من التصورات الذهنية عن الغول، ثم تنعكس هذه التصورات على المرأة الموصوفة هنا (سعاد) مدعمة الخصائص الذميمة لتلك المرأة ومدعومة بها في آنٍ واحد، ومن هنا يأتي قولنا بالوظيفة التدعيمية للسياق.

وتم فارق بين ما ذكره مالىنوفسكي عن دور السياق في إنتاج التراكيب والعلامات وما نقصده هنا بالسياق المنتج، فعلى الرغم من أن نظرة مالىنوفسكي تتماس مع فكرة السياق المنتج فإن نظره تلك قد انحصرت في زاوية الوقوف على تفسير تلك التراكيب

(١) شرح ديوان كعب بن زهير، مرجع سابق ص ٨.

والعلامات وتأويلها بالرجوع إلى سياقات إنتاجها، أما فكرة السياق المنتج فيمكن أن نقف عليها وقوفاً جلياً إذا فرقنا بين علامات لها مرجع في عالمي الغيب أو الشهادة، وعلامات سياقية خالصة، أي ليس لها مرجع على الإطلاق سوى المرجع السياقي، ومن أمثلة ذلك إلى جانب ما ذكرنا ما يستخدم في السياق الشعبي المصري من مفردات مثل: «البوبع، أبو رجل مسلوخة، وغيرها».

ويخلص د. أحمد يوسف إلى الإشارة إلى نتائج بحوث السيميائيات التداولية «التي أعطت منزلة إلى دور السياق في إضفاء القوانين على نشاط السميوزيس، كما أنها لم تغفل الإشارة إلى تخوم التأويل والتنبيه إلى حدود العلامة؛ ولعل دور السياق لا يكتفي بالوقوف عند حدود السيرورات السيميائية، وإنما يعين أيضاً معالم الاعتبارية والتعليلية في العلامات وكذا الأسس التي تسمح بتحقيق التواصل السيميائي، ويحدد منزلة الموضوعات وبنائها من حيث التضاييف بين الدوال والمدلولات ومراجعها، فإذا كانت السيميائيات المحايثة قد سعت إلى إدراك كنه العوالم الدلالية ودراسة المعنى ومعنى المعنى دراسة موضوعية فإن السيميائيات التداولية تجاوزت النزوع المحايث، وانتصرت إلى التأويل النسقي المفتوح، حيث إن السياق هو الذي يمنح الحياة للعلامات، ويتطلب إسهامات شركاء التواصل ومبدأ الملاءمة؛ وعليه فإن منزلة العلامات موقوفة على الشروط التداولية»^(١)، مؤكداً بذلك على مدى الضيق التي أخذت السميوطيقا البنيوية المحايثة به نفسها في معالجة الظواهر اللغوية، في مقابل هذا الانفتاح التداولي السياقي في عملية التأويل.

ونعود إلى ضوابط التأويل فيما يتعلق بالنص القرآني ومنها الضابط السياقي، وقد رأينا التوسع في فهم السياق فاقترحنا أن يكون ضابط: «موافقة البيان العربي» ضمن هذه الضوابط السياقية، وقد عرض د. عماد مرزوق لمواقف متعددة من هذا الضابط تؤكد على ضرورته على الرغم من تباين الرؤى فيما بينها فيما يتعلق بمواقفها المذهبية والعقائدية.

(١) د. أحمد يوسف: الدلالات المفتوحة، مرجع سابق ص ١١١.

فمما لا شك فيه أنه ما أرسل من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم، وأن القرآن الكريم قد يسره الله تعالى بلسان عربي مبين، وأنزله قرآنًا عربيًا بغرض الوضوح الذي يحقق التواصل معه، ومن هنا كان اتفاق علماء المسلمين على هذه الحقيقة، لقد ذهب الباقلاني (السنّي الأشعري) إلى تأكيد هذه الحقيقة^(١)، كما أكدها القاضي عبد الجبار (المعتزلي) أيضًا^(٢) إذ ذهب إلى أن «طريقتنا في سائر المتشابه أنه لا بد من أن يكون له تأويل صحيح، يخرج على مذهب العرب من غير تكلف وتعسف»^(٣)، وذكر أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن): «إنما كلم الله العرب على قدر كلامهم»^(٤)، وقد أخذ ابن جنّي الذين لا يفسرون آيات الله بما يوجبه كلام العرب^(٥).

وقد أشار الإمام الشافعي في كتاب (الرسالة) إلى أنه إنما خاطب الله العرب «بلسانها على ما تعرف من معانيها وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامًا ظاهرًا يراد به العام الظاهر، و عامًا ظاهرًا يراد به الخاص، أو ظاهرًا يعرف في سياقه أنه أراد به غير ظاهره، وتبدي الشيء من كلامها يبين أول لفظها عن آخره»^(٦)، وقد نبه الشوكاني على ضرورة موافقة التأويل لوضع اللغة أو عرف الاستعمال^(٧)، وقد ذهب السرخسي فيما يتعلق بتأويل الاستعمالات المجازية إلى أن: «طريق معرفة المجاز

(١) الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب): إعجاز القرآن، إعجاز القرآن، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي دار الجيل، بيروت ١٩٩١م ص ٧٥.

(٢) القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن، تحقيق عدنان محمد زرزور، دار التراث القاهرة ١٩٦٦م ج ١ ص ١٧.

(٣) عبد الجبار: إعجاز القرآن، إعجاز القرآن (الجزء السادس عشر من المغني في أبواب التوحيد والعدل): تحقيق أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط ١، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م ص ٣٨٠.

(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان، مرجع سابق ج ٤ ص ٣٢٤.

(٥) ابن جنّي: الخصائص، مرجع سابق ج ٣ ص ٢٤٩.

(٦) الشافعي: الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، ط ٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، ص ٥٢.

(٧) الشوكاني: إرشاد الفحول، دار الفكر (بدون تاريخ)، ص ١٧٧.

الوقوف على مذهب العرب في الاستعارة»^(١)، وما مذهب العرب في النهاية سوى إحدى الدوائر السياقية التي ينتمي إليها القول.

وبذلك نرى أن السياق يفتح آفاقاً لعملية التأويل كما يفتح في الوقت نفسه لاستيعاب آفاق متعددة تتعلق بوجود النصوص كما تتعلق بتلقيها، وإن السياق في انفتاحه هذا ليمتد ليهيمن على الرؤية التداولية، أو قل ليتطابق معها تطابقاً يعسر معه التفريق بين ما هو سياقي وما هو تداولي، وليس هذا من قبيل الخلط المخل، ولكنه من قبيل المؤكيدات على أهمية الرؤيتين معاً، وأن الواحدة منهما تتأكد بالأخرى، وقولنا بأن السياق رافد للتداولية فلأنه سابق عليها في الوجود في السياق المعرفي الغربي الحديث، كما أنه سابق بزمن طويل في السياق المعرفي العربي الإسلامي، وليس ثم شك في أن استحضر رؤية المشهد المعرفي العربي الإسلامي للسياق في الحقول المعرفية المختلفة لتجعل عملية الرشد هذه مستمرة مما يغذي الرؤية التداولية - من جانب - ويأتي لها بمثابة المسوغ السياقي الذي يوطد رؤاها وقضاياها في المشهد العربي الحديث.

(١) السرخسي: أصول السرخسي، مرجع سابق ج ١ ص ١٧٨.

الفصل الثاني

نظرية أفعال الكلام

تمهيد

(١)

إن مصطلح أفعال الكلام Speech acts - فيما يقول جون سيرل J.R.Searle - كان مستعملاً من قِبَل لغويين بنائيين أمثال بلومفيلد Bloomfield في العقد الثالث من القرن العشرين غير أن معناه الحديث من إبداع جون أوستن John Austin^(١) الذي ارتبطت به نظرية أفعال الكلام.

لا تعد نظرية أفعال الكلام حلقة من حلقات التداولية أو مرحلة من مراحلها؛ لأن البحث في نظرية أفعال الكلام جاء متزامناً مع البحث التداولي، ويكفي أن نشير إلى أن جون سيرل أحد أهم منظري أفعال الكلام هو في الوقت نفسه أحد أهم منظري التداولية، وقد لفت غير واحد من المهتمين بالبحث في التداولية إلى العلاقة الوثيقة بين التداولية ونظرية أفعال الكلام، فقد ذهب هنريش بليت إلى هذا الربط بين التداولية ونظرية أفعال الكلام، إذ رأى التداولية نسقاً من أفعال الكلام^(٢)، وقد أشار ليفنسون Levinson إلى العلاقة الوثيقة بين نظرية أفعال الكلام ومقولات فثجنشتين Wittgenstein الذي أولى أثر الاستعمال

(١) د. صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط ١ دار التنوير للطباعة، بيروت ١٩٩٣م، ص ١٨٤.

(٢) يُراجع على سبيل المثال: هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، ترجمة د. محمد العمري، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٨٩م.

في المعنى عنايته، بل ذهب إلى قصر المعنى بالنسبة للكلمات على استعمالها، وذلك في قوله: «المعنى هو الاستعمال meaning is use»، ويتركز البحث عنده على البحث عن حل المشكلات الفلسفية المطروحة عن طريق العناية بالاستعمال العادي لكلمات معينة ترتبط بالمشكلة المطروحة للبحث، أي عن طريق البحث الدلالي والتركيبى للغة حال استعمالها للوصول إلى حل المشكلات الفلسفية^(١)

وتجدر بنا الإشارة إلى أن جان فرانسوا ليوتار Jean- Francois Lyotard قد انطلق في معالجته البعد التداولي للكلام أيضًا من آراء فتنجشتين عن ألعاب اللغة Language games، ذاكراً أن ما يعنيه بهذا المصطلح «هو أنه يمكن تعريف كل واحدة من فئات العبارات على أساس القواعد التي تحدد خصائصها والاستخدامات التي يمكن استخدامها فيها، بنفس الطريقة التي تُعرّف بها لعبة الشطرنج بواسطة منظومة من القواعد التي تحدد خصائص كل واحدة من القطع، وبعبارة أخرى، الطريقة المناسبة لتحريكها.»^(٢)، ويذكر ليوتار تعريف فتنجشتين «اللعبة هي ببساطة مجموع القواعد التي تصنفها» وهذه الصياغة غريبة على روح فتنجشتين الذي لا يمكن بالنسبة له تملك مفهوم اللعبة بواسطة تعريف؛ لأن التعريف نفسه لعبة لغة^(٣)، كما يذكر ثلاث ملاحظات على ألعاب اللغة هي: أن قواعد اللعبة لا تحمل داخلها مشروعيته الخاصة، لكنها موضوع تعاقد صريح أو مضمّر بين اللاعبين، والملاحظة الثانية هي: أنه لو لم توجد قواعد فليس ثمة لعبة، وأن أي تغيير في قاعدة واحدة مهما كان ضئيلاً يغير من طبيعة اللعبة، والملاحظة الثالثة هي: أن كل منطوق يجب التفكير فيه على أنه نقلة في لعبة^(٤)، وبذلك يعد هذا التعاقد على قواعد اللعبة (اللغوية) بمثابة العرف الذي يوجه معنى المنطوق.

(1) Levinson.S.C.: Pragmatics , Cambridge University Press, 1983. P.227.

ویراجع أيضًا: د. صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، مرجع سابق ص ٥، ١٤، ٢٩، د. محمود نحلة: نحو نظرية عربية لأفعال الكلام، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) جان فرانسوا ليوتار: الوضع ما بعد الحداثي، مرجع سابق ص ٣٣.

(٣) المرجع السابق نفسه، هامش رقم ٣٣ ص ٨٣.

(٤) المرجع السابق نفسه ص ٣٣.

ومن أهم مهمات التداولية التي أشار إليها (فان ديك) ما يتحدد في أنه يجب أن تتناسب الأفعال الكلامية مع الموقف الذي تستعمل فيه، «وأن تصيغ الشروط التي تنص على أي العبارات تكون ناجحة في أي موقف من المواقف، أعني أننا نحتاج إلى وصف مجرد لهذا (الموقف لفعل كلامي متداخل الإنجاز)، واللفظ التقني الذي نستخدمه في مثل هذا الموقف هو مصطلح (السياق) وكذلك وبالمثل فنحن نحتاج إلى لفظ مخصوص حتى ندل به على صفة (اطراد النجاح التداولي للعبارة المتلفظ بها)، لأن هناك أوجهًا أخرى لنجاح نحوي بل وأيضًا نجاح سيكولوجي ومجمعي، وفيما يخص (النجاح التداولي) فإن لفظ المناسبة يمكن أن يستخدم، على ذلك فإن الشروط المناسبة والملائمة يجب أن تعطى في حدود أو ألفاظ الخواص المجردة للسياقات المحددة في البنات النموذجية التداولية»^(١).

ويوضح فان ديك أن العلاقة وثيقة بين التداولية ونظرية أفعال الكلام «الفكرة الأساسية في التداولية هي أننا عندما نكون في حال التكلم في بعض السياقات، فنحن نقوم أيضًا بإنجاز بعض الأفعال المجتمعية وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال كما هو الحال في إخراج مقاصد أفعال المشاركين والتكلم إنما تتأسس من ناحية أخرى على مجموعة المعلومات ومن ضروب المعرفة والاعتقادات، أخص خواص السياقات التواصلية هي أن هذه المجموعات تختلف بالنسبة إلى المتكلم والمخاطب، وإن كانت تتفق في بعض النواحي، وتتغير صورة معرفة المخاطب أثناء التواصل تبعًا لأغراض المتكلم تغييرًا ملحوظًا وفي معنى مبتذل، فنحن عندما نعد أو ننصح إنما نريد أن يعلم المخاطب أننا نقدم له وعدًا ونسدي له نصحًا، وهذا العلم أو المعرفة هي ثمرة إخراج وتأويل صحيح لقوة فعل الكلام، وفي ذات الوقت فنحن نريد أن يعلم المخاطب (ما) يحكم به أو ما يكون محكومًا به وموجودًا ومنصوحًا به، أعني ما هو الأمر والشأن وما ينبغي أن نفعل أو سنفعل في بعض العوامل الممكنة (وفي معظم الأمر في عالم واحد متحقق). وفي حال تلفظي

(١) فان ديك: النص والسياق، مرجع سابق ص ٢٥٧.

بالجملة «جون هو مريض» فإنني أعبر عن مضمون تصور القضية (وهو إن جون مريض). في حال قيامي بذلك أنجز فعلاً ذا حاله مرجعية إن أنا قد أشرت الى أن جون هو «الآن» مريض، وعلى ما رأينا فان هذه الأفعال المعقدة تتصف إلى حد ما بصفة مجتمعية كأن أقصد إلى أن أبين بأنني حاصل على هذه المعرفة المخصوصة بصدد هذا الحدث المعلوم، وطالما حدث لهذا المخاطب - الملاحظ أيضاً هذه المعرفة - فقد يكون هناك شيء أكثر من ذلك البيان الذي أخبر به، ولا شيء يتغير وراء ما فهمه المخاطب من كوني حاصلًا على بعض تلك المعرفة، وإذا ما حصل غرض في تغيير معرفة مخاطبي نتيجة لتأويل فعلي السيمانطقي «معنى وإحالة» مما عبرت به عن معرفتي وحالتي «النفسية» الداخلية، حتى إذا تحقق هذا الغرض أنجزت فعلاً تواصلياً ناجحاً أستطيع بفضله أن أضيف شيئاً لمعرفة مخاطبي مما تتضمنه قضية ما من معلومات»^(١).

ولعل أكثر القضايا التي أثارها (جيف فرستشيرن Jef Verschueren) في كتابه (Understanding Pragmatics) ارتباطاً بنظرية أفعال الكلام تتمثل في أنه في مناقشته للفرق بين التفسير الحرفي للكلام والتفسير التداولي واضعاً أفعال الكلام من المكونات الأساسية للتداولية، فعندما يقول أحد الأشخاص: أنت ذاهب اليوم إلى أي مكان؟ فقاتل هذا الكلام سأل سؤالاً - على الرغم من أنه لم يستخدم أداة استفهام - فذلك التركيب هو ما يطلق عليه فعل الكلام، ثم يذكر أن هذا المصطلح من ابتكار (John Austin) الذي وصل إليه أثناء بحثه في طرق التعامل باللغة كرد فعل النظرة المنطقية التي لا تقبل المعنى خارج نطاق الحكم بالصواب والخطأ (الصدق - والكذب)، وهذه النظرة هي بداية وضع حدود فاصلة بين الخبر والإنشاء، ثم يذكر مثلاً آخر هو: (سنة ٢٠٠٠ سنة رفاهية وسلام)، فهذا تركيب تقريرى بسيط، وحيث إنه لا يوجد وسيلة لتقييم صدقه أو كذبه فإنه يخرج عن نطاق الحكم بالصدق والكذب، إذ لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد مرور سنة، إن الصدق يتطلب من كاتب هذه الجملة أن يكون ممتلكاً لمعلومات عن العالم تمكنه من أن يتنبأ بما سوف يحدث^(٢).

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٩٢.

(2) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, p.22.

وقد أشرنا من قبل إلى أن ليتش نبه إلى أنه «من المهم ألا نغفل أيضًا تأثير الفلسفة، فعندما تعرض لأكوف Lakoff لفكرة التداولية (١٩٦٠) وجدها متبناه من قبل فلاسفة اللغة الذين سبقوا بالتأصيل لها، فالحقيقة أن التأثير الأكثر بقاءً في التداولية الحديثة وجد بواسطة هؤلاء الفلاسفة: أوستن (١٩٦٢)، سيرل (١٩٦٩)، جرايس Grice (١٩٧٥)»^(١)، وبذلك ارتبطت نظرية أفعال الكلام بالتداولية كما ارتبط اسم أوستن وسيرل وجرايس بنظرية أفعال الكلام وارتبطت بهم، وتأسيسًا على هذا ترددت هذه الحقيقة عند الدارسين العرب، فنظرية أفعال الكلام تعد في نظر أغلب الباحثين جزءًا من اللسانيات التداولية Pragmatics، وبخاصة في مرحلتها الأساسيتين: مرحلة التأسيس عند أوستن J.L. Austin، ومرحلة النضج والضبط المنهجي عند تلميذه جون سيرل J.R. Searle^(٢)، ولم تخل دراسة في التداولية من الربط بينها وبين نظرية أفعال الكلام بوصفها الخطوة الأولى في تأسيس التداولية، إلى حد توهم معه بعض الباحثين أن «الفضل في ظهور التداولية كمنهج ونظرية يرجع إلى الفيلسوف الإنكليزي أوستن»^(٣)، وعلى الرغم من أن الباحثة ترجع هذه المعلومة إلى فرانسواز أرمينكو في كتابها: المقاربة التداولية، فإن فرانسواز أرمينكو تصرح بأنه على الرغم من تأثير هذه النظرية في إثراء النظرية التداولية «تشاء سخرية التاريخ ألا يستعمل أوستن وسيرل تسمية التداولية»^(٤)

وإن كان لنا أن نشير هنا أيضًا إلى أن أفكار جرايس Grice (١٩٧٥) لم تكن بعيدة عن هذا الربط بين التداولية ونظرية أفعال الكلام، فقد انطلق جرايس - في معالجته للمعاني في المحادثات وفق رؤية تداولية - من فكرة أوستن التي ذهب فيها إلى التمييز بين نوعين

(١) G. Leech: The principles of Pragmatics , P.1.

(٢) د. محمود نحلة: نحو نظرية عربية لأفعال الكلام، مرجع سابق ص ١٥٨، ١٥٩، وإن كان أمر هذه العلاقة لا يتقيد بالمرحلتين المذكورتين، فإن مقولات جرايس عن المعاني المضمرة تمثل وجهًا لا يُنكر من أوجه التلاقي بين التداولية ونظرية أفعال الكلام.

(٣) راضية خفيف بوبكري: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية، مرجع سابق ص ١٥.

(٤) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق ص ٦٠.

من المعنى، طبيعي وغير طبيعي، وذلك في تفريق أوستن المعروف بين الاستخدام الطبيعي أو (العادي) للغة (normal use of language) والاستخدام المتطفل Parasitic use، ويمثل أوستن للاستعمال المتطفل بالكتابة الفنية من شعر ورواية ومسرح، وهذا التفريق يندرج ضمن تقسيمات استعمال اللغة إلى استعمال جاد Serious، واستعمال غير جاد Non-serious، استعمال عادي Normal، واستعمال غير عادي Abnormal، استعمال أولي Primary واستعمال ثانوي Secondary، واقترح جرايس أن التداولية يجب أن تركز على البعد العملي - بصورة أكثر - للمعنى، يعني المعنى في المحادثات الذي كان صيغ بعد ذلك في طرق متنوعة^(١)، فثم شؤون عملية ساعدت في تحويل تركيز التداوليين Pragmaticians نحو شرح وتفسير طبيعة المحادثات، وذلك أثمر في اكتشافات الطابع المميز لمبدأ التعاون Co-operative Principle وفق مصطلح جرايس (١٩٧٥م)، ومبدأ التأدب Politeness Principle وفق مصطلح ليتش Leech (١٩٨٣م)^(٢)، وبذلك يتضح تركيز جرايس على الاستعمال العادي أو الطبيعي للغة في التواصل اليومي.

(٢)

أفعال الكلام (Speech acts)، (Speech events)

ثمَّ فرق بين المصطلحين: (Speech acts) و (Speech events)، على الرغم من ترجمة المصطلحين بالأفعال الكلامية أو أفعال الكلام، ويشير بعض الباحثين في تحديد المصطلح الأول إلى أنه بينما حاول اللسانيون فهم: كيف أن المتكلمين ربما يقدرّون على إنتاج عدد لا يحصى من الجمل، ووضعوا قواعد محددة للجمل، فإن الفلاسفة حاولوا فهم: كيف أن العدد الذي لا يحصى من الجمل ربما يعكس كل الوظائف المحدودة، إن الفلاسفة رأوا أنه مادامت بعض الأشياء نفعها بالكلمات محدودة، فإنه يجب علينا أن

(1) Levinson: Pragmatics ,P 100.

(2) Leech: The principles of Pragmatics,P15,16.

نكون قادرين على رد الوظائف إلى الملفوظات، وإن مشكلة رد الوظائف إلى الجمل هي أن قصد المتكلم ومعنى الجملة ليسا دائماً سواء.

يشترط تحليل أفعال الكلام البحث بطريق ممكنة للنظر إلى وظيفة اللغة والارتباط بين الوظيفة والأشكال النحوية، وقد ازدهرت دراسات علم اللغة الاجتماعي في هذه المقاربة، منذ اعتنت بالبحث في تحديد: كيفية احتمال تغير الأشكال اللغوية للكلام الفعلي وفقاً للنوع والسن وقواعد المتكلمين والمستمعين^(١).

ولقد فرق يول في كتابه: «معرفة اللغة» بين مصطلحي (Speech acts) و (Speech events)، وجعل الأول ضمن الفصل الخاص بالدلالة والتداولية، ووضع الآخر ضمن الفصل الخاص بتحليل الخطاب، وقد ترجم د. محمود فراج Speech acts بمناحي الكلام التي عرفها يول بأنها تمثل النحو الذي ينحوه الكلام في استعمال الناس لبعض الصيغ، والذي يأتي مغايراً للوصف النحوي، كأن يأتي السؤال استفهاماً - لا يتجاوز معناه النحوي الحرفي - عندما يكون السائل يطلب الفهم على وجه الحقيقة^(٢)، وقد تعرضت البلاغة العربية هذه الظاهرة في دراسة الخبر والإنشاء فيما عُرف بالعدول^(٣)، وقد ربطها يول بإدراك المستمع نوع الأسلوب الذي يؤديه المتكلم عند أدائه الجملة.

أما المصطلح الآخر (Speech events) فهو يتعلق بملايسات وعناصر سياقية تتجاوز التحديد السابق الذي ينحصر فيه مصطلح (Speech acts)، فبينما ينحصر البحث وفق هذا المصطلح في معنى الجملة وقصد المتكلم، يتسع المصطلح الآخر (Speech events) ليشمل الظروف والملايسات المتعلقة بتحديد «دور كل من المتكلم والسامع أو السامعين

(1) Evelyn Hatch: Discourse and Language Education , Cambridg University Press 1992 , p.121.

(٢) يول: معرفة اللغة، ترجمة د. محمود فراج، مرجع سابق ص ١٣٨.

(٣) عصام الدين الحنفي: الأطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هنداي، ط ١ دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠١م ج ١ ص ٥٩٧، حاشية الدسوقي على شروح التلخيص: شروح التلخيص، ج ٢، ص ٣١٢، ٣١٣.

وعلاقتهم، كأن يكونوا أصدقاء أو غرباء أو صغارًا أو كبارًا، أو من مركز متكافئ أو غير متكافئ، وهكذا، وسيكون لكل هذه العوامل الأثر الكبير على ما يقال، وعلى كيفية القول، وعلىنا دراسة موضوع المحادثة وظروفها أو سياقها^(١)، ومن ثم يأتي الرجوع إلى تحليل وقائع الكلام (Speech events) للوقوف على «تحديد جسر الاتصال بين الأفعال الكلامية (Speech acts) والمستويات الأعلى من نظام الاتصال في المقامات Constraints^(٢) المنتظمة المعتادة، والنصوص المكتوبة، وفي عملية تحليل وقائع الكلام (Speech events) يتساءل الباحثون عن كيفية استعمال الناس لأفعال الكلام في بناء الخطاب الأكثر اتساعًا ذلك الذي يطلق عليه (Speech events)»^(٣)، وبذلك يتضح أن هذا المصطلح يعني بأبعاد وعناصر أكثر تعقيدًا في عمليات التواصل في المحادثات الطويلة والخطابة المتعلقة بالأفكار والأيدولوجيات وما إلى ذلك من قضايا أكثر اتساعًا من أن تُحد في الملفات، إذ ينبغي الوقوف على الأبعاد الاجتماعية الخاصة بالمتكلم والمستمع، وكذلك الأبعاد الفكرية والعقائدية، وغير هذا مما يكون له أكبر الأثر في عملية التواصل، من ناحية، وعملية التحليل والتفسير، من ناحية أخرى، وقد يكون في الترجمة الحرفية لمصطلح Speech events بأحداث الكلام ما يضيء المعنى الاصطلاحي المقصود في هذه السياقات الكبرى، والأحداث هنا تعني الأفعال غير الجزئية التي يتسم بها مصطلح Speech acts، هي أحداث أو أفعال ولكن في مقامات اتصالية تتعدى حدود التواصل الجزئي بين متخاطبين، ونرى ترجمة هذا المصطلح Speech events بوقائع الكلام، فالظروف والملازمات تتعلق بالمواقف والمقامات التي يجري فيها الكلام، إنها بشكل ما أحداث كلام، ولكن الأحداث هنا ليست بمعنى الأفعال المقصودة في المصطلح

(١) يول: معرفة اللغة، ترجمة د. محمود فراج، مرجع سابق ص ١٤٨.

(٢) يحمل هذا المصطلح معنى التقييد والإكراه والارتباك والتكلف، ومن ثم يمكن فهمه بصورة أوسع في ظل الأنواع المذكورة فيما بعد وتحدد في المجاملات، والشكاوى، والنصائح، على أنه المواقف المحددة بظروف وملازمات ومناسبات بعينها، وهذا ما يُعرف في سياق البلاغة العربية بالمقام.

(3) Evelyn Hatch: Discourse and Language Education , p.136.

السابق Speech acts، إنها الأحداث التي يجري فيها الكلام، أي المقامات والمواقف أو الوقائع، وسنعمد مصطلح وقائع الكلام ترجمة لهذا المصطلح فعله الأقرب إلى بيان المقصود، إذ تتعرض هذه الدراسة إلى أفعال الكلام في مقامات لا تقتصر التأثيرات فيها على الملفوظات، ومن هذه المقامات: المجاملات Compliments، التي تصنف - بوصفها أفعال كلام - على أنها تعبيرات إعجاب أو كراهية، فالمجاملة بوصفها موقف كلام لا تتضمن فقط ملفوظ فعل الكلام ولكن تتضمن أيضًا المجاملة ككل، إذ يأتي فعل الكلام محكومًا بالموقف بشكل عام^(١)، ومنها مقامات النصائح والشكاوى والتعارف، وغيرها، وسنعرض لها بالتفصيل في الفصل الخاص بالبلاغة التفاعلية بين الأشخاص، كما سنرجع الحديث عن جرايس لهذا الفصل أيضًا.

وسنحاول هنا تتبع منشأ نظرية أفعال الكلام وتحولاتها بين أوستن وسيرل، ثم نتبعها بأهم الملاحظات التي نشأت حول النظرية، من مراجعات وانتقادات وإضافات.

أوستن - نظرية أفعال الكلام

تعد نظرية أفعال الكلام انطلاقةً من المنظور الجذري المضاد للبنىوية، ومن المعروف أن أوستن J.L.Austin هو الذي وضع أسس نظرية أفعال الكلام في محاضراته التي جمعت ونشرت بعد وفاته في الكتاب المعروف: «How to Do Things with Words» ١٩٦٢» كيف تنجز أشياء بالكلمات «تعرض فيه أوستن لعدة قضايا تتعلق بإنجاز الأفعال عن طريق استخدام اللغة، لقد انطلق الكتاب من ملاحظة أوستن أن اللغة ليست كلها وصفًا للواقع بل إن بعضها أدائي، ومن ثم فرق في كتابه هذا بين الأفعال التقريرية الإخبارية Constatve التي تقتصر على نقل الخبر، والأفعال الأدائية Performative التي تتجاوز نقل الخبر إلى أداء الأفعال، وقد سلم أوستن في نهاية المطاف بأن اللغة أدائية جميعها حتى الأفعال التقريرية الإخبارية منها لا تنفصل عن البعد الأدائي، وسنعرض لهذا التفريق

(1) Ibid , p.136.

في الحديث عن الخبر والإنشاء والظواهر البلاغية المتعلقة بهما، كما تعرض للأفعال التي يقوم بها المتكلم عندما يستعمل الظاهرة اللغوية لإنجاز الأفعال وحددها في ثلاثة أفعال متزامنة، أي لا تأتي منفصلة، فكل ملفوظ عنده «ينهض على نظام: شكلي دلالي، إنجازي، تأثيري... ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلاً تأثيرياً، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اجتماعياً أو مؤسسياً، ومن ثم إنجاز شيء ما»^(١).

ولكن الذي نود التأكيد عليه هنا أن أوستن حاول الفصل بين هذه الأفعال، أو أغراض هذه الأفعال، حاول تمييز كل وظيفة عن الأخرى، وبذلك نتبين أن تقسيم أوستن أفعال الكلام إلى ثلاثة أنواع يعني أنها قد تكون - وليس دائماً - ثلاثة أوجه لفعل واحد، أو ثلاثة أبعاد لهذا الفعل: البعد الشكلي الدلالي، والبعد الإنجازي، والبعد التأثيري، ومن ثم فليس معنى القول بأن هذه الأفعال «ليست أفعالاً ثلاثة يستطيع المتكلم أن يؤديها واحداً وراء الآخر، بل هي جوانب مختلفة لفعل كلامي واحد، ولا يُفصل أحدها عن الآخر إلا لغرض الدراسة فحسب»^(٢) أن وظائفها تجتمع جميعاً وبخاصة الإنجازية والتأثيرية؛ لأن الجمع بين الإنجازية والتأثيرية أمر نسبي، فليس كل ملفوظ (حدث كلامي) يحمل بُعداً إنجازياً أو تأثيرياً، فقد يتفاوت الملفوظ في وجود الإنجاز أو التأثير، كما أنه قد يتفاوت في درجة وجوديهما إن وجد، أو هي أفعال فرعية يتضمنها كل فعل قول، وتتمثل هذه الأفعال فيما يلي:

- فعل التلفظ (القول) Locutionary Act، وهو الذي يتحدد في الأصوات اللغوية التي يتلفظ بها المتكلم التي تنتظم في تركيب نحوي يجعل لها دلالة، أو هو «فعل إنتاج الأصوات، وتركيب الكلمات في بناء يلتزم بقواعد اللغة ويحمل دلالة معينة»^(٣)، فحدث

(١) د. مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، مرجع سابق ص ٤٠.

(٢) د. محمود نحلة: نحو نظرية عربية لأفعال الكلام، مرجع سابق ص ١٦٧.

(٣) جان سيرفوني: الملفوظية، ترجمة د. قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق ١٩٩٨ م

التلفظ نفسه يشتمل مستويات الدرس اللغوي المعروفة: «المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي، ولكن أوستن يسميها أفعالاً: الفعل الصوتي، وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات المتمية إلى لغة معينة، وأما الفعل التركيبي فيؤلف مفردات طبقاً لقواعد لغة معينة، وأما الفعل الدلالي فهو توظيف هذه الأفعال حسب معان وإحالات محددة»^(١)، أو هو بعبارة أخرى: أداء فعل استعمال الوحدة (الصرفية التركيبية) أو مكوناتها بمغزى وإشارة يساويان المعنى، ويجوز أن نطلق على هذا الفعل اسم الفعل الدلالي، والمنطوق هو الوحدة الدلالية^(٢).

ويشير أوستن Austin إلى أن هذه المسائل تتعلق بأبواب النحو ولكن تناولها من المنظور النحوي فقط - دون التفات للسياق - لا يخلو من غموض واختلاط^(٣)، ومن ثم رأى فيها وجهًا واحدًا من الأوجه الثلاثة التي يحملها فعل التلفظ، فهي تقف عند المستوى الدلالي في التحليل اللغوي ولا تتعداه إلى المقاصد التي من الممكن أن تكون وراء التلفظ أو القول، فالتلفظ بجملة:

- إنها ستمطر.

تحمل دلالة الإخبار عن حدوث المطر، وهنا يقف هذا المستوى عند إحالات الجملة الخبرية ودلالات مفرداتها، مقطوع الصلة عن السياق وما يمكن أن يكون وراءه من معاني التحذير أو النصيحة باتخاذ حذر معين أو استعداد ما أو طلب الإقلاع وصرف النظر عن عمل ينوي المخاطب القيام به... إلخ من المعاني التي قد تفهم من السياق، ففعل التلفظ هو الفعل مجردًا عن هذه الأبعاد السياقية، أو التداولية إن شئت.

(١) د. مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، مرجع سابق ص ٤١.

(٢) د. صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، مرجع سابق ص ١٨٤.

(٣) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبد القادر قيني، ط ١ دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ١٩٩١ م ص ١٢٠، وقد ترجم د. محمود نحلة المصطلح بـ «الفعل اللفظي»، نحو نظرية عربية لأفعال

الكلام ص ١٦٧، وترجمه د. صلاح عبد الحق الفعل التعبيري، مرجع سابق ص ١٨٤.

- فعل قوة التلفظ (الإنجازية) Illocutionary Act، أو قوة فعل الكلام، وأطلق عليه مترجم كتاب الملفوظية لسيرفوني: «القول الفاعل» وعرفه بأنه «الفعل الذي ننجزه أثناء القول»^(١)، وهو المعنى القصدي الذي ينجز به المتكلم شيئاً ما Speaker intention، أي الفعل المنجز الذي قصده المتكلم بالفعل اللفظي، إنه عمل يُنجز بقول، وهو قوة الفعل التي تتطلب هنا سياقاً عرفياً وملايسات مناسبة لتحقيقه، ومنه الوعد والوعيد والنصح والتحذير... إلخ^(٢)، إن القوة الإنجازية في هذه الأفعال تكمن في أن المتكلم يعمل شيئاً أثناء حدث التلفظ نفسه كقول المتكلم: أعد بكذا أو بعت أو اشتريت عندما تقال هذه الكلمات في سياق البيع والشراء فإن البيع أو الشراء ينعقد بمجرد التلفظ.

إنه الفعل المتضمن في القول وفق قول د. مسعود صحراوي الذي ذهب إلى «أن هذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، ولذا اقترح أوستن تسمية الوظائف اللسانية الثابته خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية»^(٣)، فكان أساس النظرية برمتها سؤال أوستن التالي: بأي معنى يمكن أن يكون قول الشيء إنجازاً له تماماً؟^(٤)

فبينما يأتي الصنف الأول - أو المستوى الأول من التلفظ - مجرد قول شيء ما يأتي الصنف الثاني - أو المستوى الثاني لحدث التلفظ - قيام بفعل ضمن قول شيء^(٥)، أي حاملاً قوة إنجازية، تتعلق بمضمون الوعد أو الوعيد مثلاً أو الموافقة على بيع أو شراء أو زواج أو طلاق، ولكي تكون أفعال الكلام هنا صحيحة لا بد أن يكون المتكلم هو الشخص المخول بالإنجاز بالإدلاء بهذه الأقوال، أي الذي يقول بعت هو الشخص الممتلك لهذا الشيء موضوع البيع.

(١) جان سيرفوني: الملفوظية، مرجع سابق ص ٩٦.

(٢) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، مرجع سابق ص ١٢٠، ١٢١.

(٣) د. مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، مرجع سابق ص ٤٢.

(٤) جان سيرفوني: الملفوظية، مرجع سابق ص ٩٥.

(٥) د. مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، مرجع سابق ص ٤٢.

وقد ترجمه د. صلاح عبد الحق: «الفعل الغرضي» وحدده بقوله: «في قول شيء ما تؤدي شيئاً»، وإن كان الفرق بينه وبين النوع الأول عنده غير واضح، فقد أطلق على الأول: «الفعل التعبيري» وحدده بقوله: «قول شيء ما هو فعل شيء ما»^(١)، فإن «فعل شيء ما» تلبس بعملية الإنجاز، ويبدو أنه يقصد بالفعل حدث التلفظ في ذاته وليس الإنجاز أو الأداء الذي يرتبط بالفعل الغرضي، على حد قوله.

ولقد فرق أوستن بين الإنجازات الأولية كما هو في فعل الأمر: اذهب، والإنجازات الصريحة كما هو في قولنا: آمرك بالذهاب، منبهاً إلى أن الفرق بين ملفوظ يتضمن إشارة محددة حول الفعل الذي تنجزه ملفوظيته: آمرك بالذهاب، فيرى فيه أمراً ولا شيء غير ذلك، أما الفعل: اذهب، فهو ملفوظٌ غامضٌ أو فيه لبس: فقد يكون أمراً، أو نصيحةً، أو رجاء، إلخ، ويشير سيرفوني إلى أن الإنجازات الصريحة تعتمد على الإبانة، والمقصود بالإبانة هنا هو اشتغال الملفوظ على فعل دال بذاته على الأمر: أمر مسنداً إلى ضمير المتكلم في المضارع، «فأوستن يلاحظ أن تسمية الإنجازات الأولية القابلة للتطبيق على الملفوظات الواردة بصيغة الأمر، تنطبق أيضاً، في بعض الحالات، على ملفوظات تبدو في ظاهر الأمر تقريرية، وعلى هذا، فإن الملفوظ: الثور سيهجم، هو ملفوظ إنجازي أولي حينما يكون تحذيرياً، وهي حالة يمكننا إيضاحها على النحو التالي: أذكرك من أن الثور سيهجم»^(٢)، ثم إن الإبانة لا تعتمد فقط على الأفعال القواعدية ولكنها قد تأتي من تأكيدات ملحقة بالملفوظ بشتى أنواع التأكيد في اللغات المختلفة، فهذه التأكيدات تؤدي ما تؤديه الأفعال القواعدية من الإبانة.

وتم ملاحظتان لجان سيرفوني Jean Cervoni في مقارنته بين التقريريات والإنجازات يبين فيهما الأساس الذي قامت عليه نظرية أوستن في القول الفاعل أو المنجز: تتحدد الملاحظة الأولى في أن الإنجازات ملفوظات لا صحيحة ولا خاطئة،

(١) د. صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، مرجع سابق ص ١٨٣.

(٢) جان سيرفوني: الملفوظية، مرجع سابق ص ٩٤.

فهناك عدد كبير من الملفوظات التي لا تستخدم لوصف الحالة الراهنة للأشياء، ومن ثم لا يمكن أن نعزو إليها قيمة الحقيقة (الصح)، كما هو حال الملفوظ التالي: أُطْلِقُ على هذه المركب اسم الملكة اليزابيث، أو: أَعْمَدُ هذا المركب باسم الملكة اليزابيث.

إن ملفوظات من هذا النوع لا تصفُ ولا تقصُ ولا تلاحظ شيئاً على الإطلاق، وهي ليست صحيحة أو خاطئة. وملفوظيتها عبارة عن تنفيذ لعمل ما. فقولك: «أَعْمَدُ= أَسْمَى». ليس وصفاً لما أنت بصدده فعله حينما تقول ماتقول، ولا هو تأكيد على القيام به، إنما هو الفعل نفسه، من هنا جاءت عبارة الإنجازي التي اعتمدها أوستن للدلالة على تلك الملفوظات ولمقابلتها بتلك التي يسميها بالملفوظات الوصفية.

أما الملاحظة الأخرى فتحدد فيما أطلق عليه: الظروف المتلازمة، إذ يرى أنه: مع ذلك يمكننا ملاحظة أن ملفوظية تلك العبارات لا تُنجزُ العمل الذي تذكره إلا إذا كانت الظروف التي نتجت فيها، ظروفًا مواتية، فملفوظية: أَعْمَدُ = أَسْمَى... «لا تُنقِذُ عملَ التعميدِ أو التسمية إذا لم أكن ذلك الشخص المَفْوُض لإنجاز ذلك التعميد.

بالنسبة للإنجازيات الأخرى مثل (أَعْدُ...)، (أَقْسِمُ...) فإن العناصر الملازمة التي يكون وجودها ضرورياً لحسن تنفيذ (إنجاز) العمل الذي يشير إليه الفعل القواعدي، فهي أفعالاً، ومشاعرٌ، ونيات، بفضلها لا يظلُّ الوعدُّ أو القسمُ «أجوفين» أي «مجرد كلام»، غير أن الاختلاف لا أهمية له، وفي كل الأحوال، فإن العبارة الملائمة لوصف ملفوظية إنجازية ناتجة بمعزلٍ عن توفر العناصر الملازمة والضرورية لحسن تنفيذها، هذه العبارة هي أنها ملفوظية تعيسة وليست عبارة خاطئة^(١)؛ لأنها خارج معيار الحكم بالصواب والخطأ، وقد حاول أوستن التمييز بين ملفوظات بمعيار الصواب والخطأ، وبين ملفوظات أخرى بمعيار النجاح والفشل، وقد جاءت محاولته هذه في عدة محاضرات^(٢) بيد أن واقع الاختلاط الشديد بين الملفوظات وما تتضمنه من قوة إنجازية أجبرته - فيما يقول سيرفوني على التخلي عن فكرة معيار كهذا.

(١) جان سيرفوني: الملفوظية، مرجع سابق ص ٩٢.

(٢) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، مرجع سابق، المحاضرة الثانية والثالثة والرابعة.

لعله من البديهيات أن فعل الكلام (حدث التلفظ) مرحلة ضرورية أولى لفعل الإنجاز أو قوة فعل الكلام، فأداء الفعل الإنجازي (القول الفاعل) هو في الوقت نفسه أداء للفعل التعبيري، أي أداء لحدث التلفظ، وقد خضع القول بقوة فعل الكلام لمناقشات إذ لم ينحسم الأمر بشكل تقعيدي صارم على يد أوستن، فهذه القوة أو الغرض الإنجازي مرهون بعملية الفهم، أي مرهون بوصول رسالة قوة الفعل الإنجازي، وهذه بدورها مرهونة بملازمات سياقية من العسير أن تحكمها المحددات التقنيّة التعقيديّة، ومن هنا التفت أوستن إلى عنصر الملاءمة الذي يتوفر لبعض الأفعال ولا يتوفر لبعضها الآخر، لافتاً إلى أربعة أنواع من المخالفة لشرط الملاءمة تتمثل في: غموض القوة، إخفاق القوة، الغموض التعبيري الصرفي التركيبي، الغموض التعبيري الدلالي^(١).

وكان أوستن - ضمناً - يقر باستعصاء أمر القوة الإنجازية على التقنين الصارم لخضوعها - كما أشرنا - إلى ما لا حصر له من المحددات السياقية التي تتباين من موقف إلى آخر، وتتفاوت حسب الأغراض الكامنة في نفس المتلفظ، ومن ثم كان من بين الشروط التي لفت إليها أوستن لكي ينجح الفعل الغرضي الإنجازي ضرورة تأكيد المتلفظ من الفهم، بيد أن هذا الشرط نفسه كان موضع نقاش واعتراض واسع للأسباب التي ذكرناها وغيرها مما سنذكره في موقف سيرل من مقولات أوستن بعد قليل.

- فعل أثر التلفظ Perlocutionary Act، أو لازم فعل الكلام^(٢)، أو الفعل التأثري غير المباشر، ويعني: الأثر غير المباشر الذي نحققه بالقول^(٣)، والمقصود به أن الكلام

(١) د. صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، مرجع سابق ص ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، مرجع سابق ص ١٢٣، وقد ترجم د. محمود نحلة المصطلح بـ «الفعل التأثري»، نحو نظرية عربية لأفعال الكلام ص ١٦٧، وقد ترجمه د. مسعود صحراوي الفعل الناتج عن القول، التداولية عند علماء العرب، مرجع سابق ص ٤٢.

(٣) جان سيرفوني: الملفوظية، مرجع سابق ص ٩٦، أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، مرجع سابق ص ١٢٣.

المنتظم في تركيب نحوي محمل بمقاصد معينة في سياق محدد يعمل على: أولاً: تبليغ رسالة (فعل الكلام) وثانياً: إنجاز فعل (قوة فعل الكلام الإنجازية) وثالثاً: إحداث أثر Achieved effect عند المستقبل من الإغراء والحث أو التحذير والتخويف، وهذا هو المقصود بأثر التلفظ القسم الثالث في تصنيف أوستن «فإن نقول شيئاً ما قد يترتب عليه أحياناً أو في العادة حدوث بعض الآثار على إحساس المخاطب وأفكاره أو تصرفاته، كما يستلزم ذلك لوازم ونتائج قريبة تؤثر على المتكلم، وغيره من الأشخاص الآخرين، وقد يقع أن نتعمد إحداث هذه الآثار والنتائج واللوازم عن قصد ونية، ومن ثم يجوز أن نتحدث ونحن نأخذ في اعتبارنا اجتماع كل تلك الأمور»^(١)، ومن ثم أطلق أوستن Austin على هذه الآثار المترتبة على الفعل وقوة الفعل لازم فعل الكلام، ففعل الكلام وفق تقسيم أوستن فعل دال إنجازي تأثيري.

والفرق بين الفعلين الثاني (الإنجازي) والثالث (التأثيري) يتضح في أننا عندما نقوم بحدث التلفظ (الفعل الأول)، فإن هذا الحدث يحمل قيمة تتحدد فيما نجزه بحدث التلفظ هذا، أي فيما ننجز - في الوقت نفسه - من خلاله من قول ثانٍ له طبيعة أخرى «من شأنه أن يقوم بالإخبار أو الاستفهام أو التحذير أو التهديد الخ... إذاً فالفعل المنجز حين القول يشكّل القيمة الفاعلة للملفوظية، أما الفعل التأثيري للقول، فيعرّف من خلال مفهوم الأثر أو التأثير، فقول الشيء - غالباً - يسبب بعض التأثير على المشاعر والأفكار وتصرفات المستمعين، أو على تصرف المتكلم نفسه، أو على شخص آخر أيضاً، وكأمثلة على الأفعال التأثيرية هناك: أقتع، باغت، أغضب، أقلق، أراح أو عزى، أغوى أو خدع»^(٢)، فالفعل الثاني الإنجازي يحمل قيمة الإنجازية والثالث التأثيري يحمل تأثيراً في المتلقي، وليس هناك أعراف أو اتفاقات يُستند إليها في التفريق بينهما، فالقول الفاعل - عند أوستن - هو فعل Act، أما الفعل التأثيري فليس قولاً فاعلاً، فليس هناك فرق قواعدي (نحوي) بين الفعل Verb: أُحذرك،

(١) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، مرجع سابق ص ١٢١.

(٢) جان سيرفوني: الملفوظية، مرجع سابق ص ٩٦.

والفعل: أَعَمَّدُكَ، من حيث القواعد النحوية، ولكن الفعل (أَعَمَّدُكَ) ينجز فعل التعميد، ولكن الفعل (أَحَدَّرُكَ) لا ينتج فعل التحذير، ومرد هذا إلى الاتفاقات العرفية التي توفر العناصر السياقية للإنجاز.

- جون سيرل

يتأكد الربط بين العبارة اللغوية ومراعاة مقاصد المتكلمين من خلال الفيلسوف سيرل Searle الذي عمل على متابعة المشروع الفلسفي الذي بدأه أوستن، فقد أسس سيرل نظريته على مقولات أوستن Austin^(١) إلا أنه قد أبدى ملاحظات وأجرى تعديلات وقوم النظرية إلى حد جعله المؤسس المنهجي للنظرية، وكان من بين ما أبداه من ملاحظات على التقسيم السابق لأوستن هو تعديل أقسام الفعل الكلامي إلى أربعة أقسام تتمثل في الفعلين الثاني والثالث حسب تقسيم أوستن، أما القسمين الثالث والرابع عنده فهما إعادة لتقسيم الفعل الأول عند أوستن حيث جعله سيرل:

- التلفظ بالكلمات (جملاً ومورفيمات) أي إنجاز فعل التلفظ.

- الإحالة والإسناد، أي إنجاز فعل القضية أو الجملة، أو ما يطلق عليه الفعل القضوي^(٢)، ويتمثل في الشيء المتحدّث عنه، أي القضية موضوع الحديث.

إن موقف سيرل هذا يأتي في إطار اعتراضه الجوهرية على تمييز أوستن بين فعل حدث - التلفظ والفعل الإنجازي - الغرضي - إذ رأى سيرل أن تمييز أوستن لا يمكن أن يكون تمييزاً عاماً تماماً «بمعنى فصل صنفين من الأفعال يمتنع أي منهما أن يتداخل مع الآخر؛ لأن معنى بعض الجمل على الأقل - فيما يرى أوستن - يحدد القوة الغرضية (الإنجازية) لنطق الجملة»^(٣)، إن الأمر يتعلق بالتداخل الذي لا بد من الاعتراف به المتعلق

(1) Levinson , S.C: Pragmatics , 1983 , P 238.

(2) John R. Searl: Speech Acts, An Essay in the Philosophy of language. Cambridg University Press. 1969 , P 24,25.

(٣) د. صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، مرجع سابق ص ٢٠٦.

بالاختلافات السياقية، ومن هنا كان اعتراض سيرل على تمييز أوستن السابق، والحق أن اعتراض سيرل قوبل بدوره باعتراضات أخرى؛ لأنه لم يقدم البديل الصارم الذي من الممكن أن يقوم مقام تمييز أوستن السابق، إذ جعل الأمر متعلقاً بالتمييز بين المحاولة والنجاح، أي محاولة المتلفظ تضمين حدث التلفظ قوة إنجازية، ومدى بلوغ هذه القوة الإنجازية للمستمع، يستند في ذلك على التمييز بين معنى المنطوق وقوته، ولكن هذا التمييز - شأن تمييز أوستن - ليس عامّاً تماماً^(١)، إن سيرل يخلص في النهاية إلى عدم إمكان وجود تمييز عام بين الأفعال التعبيرية (أحداث التلفظ) والقوة الإنجازية.

وعلى الرغم من أن سيرل قد احتفظ بفعل أثر التلفظ Perlocutionary act فإنه قد عدل فيه بعض الشيء فهو عنده يلازم مفهوم فعل قوة التلفظ، ويجسد التأثيرات التي تحدثها الأفعال الإنجازية السابقة على أفكار المستقبل وأفعاله ومعتقداته، كما هو الحال عند أوستن، بيد أن أوستن التفت إلى أن التأثير لا يلازم الأفعال جميعها، فمن الأفعال ما لا تأثير له، ومن هنا كان الفعل الإنجازي، أو قوة فعل الكلام Illocutionary Act المتمثل في الإنجاز هو أهم الأفعال جميعها، وقد ارتبط فعل قوة الكلام - الفعل الإنجازي - ارتباطاً وثيقاً بمقصد المتكلم «وعلى السامع أن يبذل الجهد الكافي للوصول إليه، ولهذا يقوم مفهوم قصد المتكلم Speaker intention الذي يعبر عنه بالإنجاز Illocution بدور مركزي في نظرية الفعل الكلامي»^(٢).

أما سيرل فلم يقتصر على قصد المتكلم فقط مقابلاً وحيداً للمعنى الحرفي، ومن ثم لا يكفي الوقوف على قصد المتكلم، ولكنه رأى أن للعرف وما ينطوي عليه من عناصر تداولية أخرى أثراً كبيراً في تحديد المعنى، فالمعنى عنده أكبر من أمر القصد، إنه أيضاً أمر عرف «Meaning is more than a matter of intention, it is also a matter of convention»

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٠٩.

(٢) د. محمود نحلة: نحو نظرية عربية لأفعال الكلام، مرجع سابق ص ١٦٨.

ولذلك صاغ سيرل شروط الأفعال الكلامية وفق رؤيته التي، إن كانت مؤسسة على مقولات أوستن، فإنه قد حاول أن يتجاوز فيها قصور الشروط التي قدمها أوستن، فقد وضع سيرل تسعة شروط إضافية تحكم الاتصال الإنجازي تتمثل فيما يلي:

١- شروط المدخل والمخرج العادية، ويفترض سيرل أن يكون الاتصال صريحاً وجاداً وأن يتم بين مرسل ومتلق، ويشترط لهما توفر القدرة على الاتصال فيما بينهما عضوياً ونفسياً، «ويحدد سيرل المنطوقات الجادة تحديداً سلبياً، حيث يذكر المواقف التي تكون فيها منطوقات غير جادة أو أقل جدية، ويعد من تلك المواقف: الاشتراك في لعبة، تعلم لغة ما، إنشاد قصيدة، تدريبات النطق... إلخ»^(١)، فهذه لا تمثل محادثة حقيقية بين مرسل ومستقبل، فلا يحمل الوعد الوارد في مثل هذه المحادثات وعداً حقيقياً مخلصاً، ولكنه يأتي على سبيل الحكاية عن آخر، كما هو الحال في إنشاد قصيدة من الشعر لآخر، فلا يكون المتلفظ هنا هو القائل الحقيقي، كما أن المتلفظ بالوعد في حال تعلم اللغة لا يقصد وعداً حقيقياً.

بيد أن هذا التحديد من سيرل يمكن مراجعته بأنه قد يأتي إنشاد بيت من الشعر مثلاً يتضمن وعداً، ولا يكون الإنشاد هنا قاصراً على مجرد الرواية عن الآخر، ولكنه قد يكون في حالة تواصلية معينة مقصوداً به استحضار وعدٍ في موقف مشابه، ومثال ذلك ما لا يحصى من إنشاد شعر تغزل مثلاً لشاعر في الماضي لامرأة في موقف تواصلية معين، ويكون الملفوظ هنا وارداً في سياق استشهاد، ويصدق على موقف الوعد موقف الوعيد «وإن عدتم عدنا» فالملفوظ المحكي هنا يتجاوز خصوصية المناسبة الأولى لتحقيق وعيد حقيقي في الموقف الاتصالي الجديد.

٢- ينبغي أن يعبر فعل التلفظ عن قضية، فللأفعال الإنجازية مضمون موضوعي، أي قضية، فالوعد ليس فعلاً مكتفياً بذاته، إذ يكون الوعد بشيء ما دائماً.

(١) واورزنيك: مدخل إلى علم لغة النص، مرجع سابق ص ٢٥.

٣- أن تسند القضية الى المتكلم فعلا مستقبلياً، لا تتعلق الأفعال الإنجازية بقضايا جزافية، إنما تحدد أوجه الإنجاز سمات معينة للقضايا التي تتبعها، وفي حال الوعد يجب أن يدل المحتوى الموضوعي على المستقبل، إذ لا يعد المرء بأفعال تقع في الماضي، ولا يمكن للمرء أن يعد بأن شخصاً آخر غيره سيفعل شيئاً، بل يعد المتكلم باسمه هو.

٤- أن يفترض المتكلم أن المستمع يريد أن يقوم بالفعل وأن يصدق افتراض المتكلم بحيث يكون المستمع راغباً فعلاً في ذلك، أي لا يعد المرء بأية أفعال مزعجة للسامع، وربما يكون من الأخرى أن تُفهم تلك الوعود ذات الطبيعة السلبية على أنها تهديدات، فالمتلفظ يعد بشيء يرجوه السامع، ويعرف المتكلم أو يظن أن السامع يُعدّ الموعد به شيئاً إيجابياً ويؤثر رؤيته قد عمل عن أن يُهمل.

٥- أن يكون أمر إنجاز الفعل من قبل المتكلم غير واضح في الظروف العادية لدى المتكلم والمستمع، أي أن الوعد لا يكون بأشياء متعارف على فعلها، فالشيء الموعد به غير عادي، أي مفاجأة معينة للسامع، ويسري هذا الشرط في شكل معمم على أفعال إنجازية مختلفة كثيرة، وهو يتضمن أن الفعل يجب أن يكون له معنى أو غرض صريح، ويجعل سيرل الشرطين الرابع والخامس شرطين تمهيديين Preparatory conditions، فهما يتعلقان بالمقصدية التأسيسية لأفعال الكلام.

٦- شرط الصدق The sincerity condition أو الإخلاص، أي أن ينوي المتكلم إنجاز الفعل الذي تسنده له القضية المصرح بها، فالوعد لا يكون مخلصاً إلا عندما يكون لدى المتكلم القصد حقيقة لعمل الموعد به.

٧- الشرط الأساسي The essential condition أو الجوهرية، أي أن يقصد المتكلم أن يلزمه تلفظه القيام بالفعل موضوع التلفظ، وهو شرط جوهري لإنجاز وعد؛ لأنه يتضمن الالتزام بتنفيذ ما وعد به تحقيقاً لوعد مخلص، بخلاف الوعد غير المخلص الذي لا ينوي فيه المتكلم الالتزام بالوعد، وهذا النموذج غير المخلص يخرج سيرل من دائرة الوعد على الإطلاق.

٨- شرط المعنى غير الطبيعي The non-natural meaning condition أن يقصد المتكلم أن يدرك المستمع أن المتكلم ملزم بالقيام بالفعل من خلال تلفظه، وأن يكون هذا الإدراك من قبل المستمع قائم على معرفة المستمع بمعنى تلفظ المتكلم.

٩- الشرط التعريفي The defining condition، ويتضمن القواعد الدلالية للهجة التي يتحدثها المتكلم والسامع، ولا يكون تلفظ المتكلم صحيحاً ولا وعده صادقاً ما لم تستوفَ الشروط من ١ - ٨^(١).

وقد أكد سيرل وجود أفعال مباشرة وأفعال غير مباشرة في خطوة منه لتفادي طبيعة التعبيرات اللغوية المتداخلة والمتبادلة مشيراً إلى أننا في السؤال التالي Can you open the door? هل يمكنك أن تفتح الباب؟ ننجز طلباً غير مباشر والواقع أن العلاقة بين الطلب والسؤال قريبة بعض الشيء لكن ترى كيف يمكن لنا أن نفسر فهم المضيف لقول ضيفه الإخباري التقريري It is too hot today الجو حار جداً اليوم - بأن يسارع بفتح نافذة الغرفة، نحن هنا إزاء طلب غير مباشر أيضاً^(٢)، ويشير زتسيسلاف إلى أنه «بناء على تحليل شروط التوفيق بالنسبة للوعد أن تُفترض بشكل مكمل قاعدتان ذواتان نمط تأسيسي لجميع الأفعال الكلامية، وينبغي أن تُذكر في الموضع الأول القاعدة القضية Propositional التي تعني أن كل فعل كلامي يجب أن يربط بمضامين قضوية، أما القاعدة الثانية فيمكن أن تعد القاعدة الفارقة Distinctive التي تعني الاختلاف فعلاً للفعل الكلامي المعني في مقابل كل أفعال الكلام الأخرى»^(٣)، ويأتي هذا التأسيس لرؤية سيرل في معرض مناقشته لنظرية الأفعال الكلامية عند أوستن التي واجهت كثيراً من النقد والتعديل.

لقد جاء في كتاب: «الخطاب وتعليم اللغة (Discourse and Language Education) لإيفيلين هاتش Evelyn Hatch فصل عن تحليل مضمون التواصل اللغوي بين الأفراد،

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٥: ٢٧.

(٢) منصور العجالي: نظرية أفعال الكلام كيف تنجز الأشياء بالكلمات www.alimbaratur.com.

(٣) واورزنيك: مدخل إلى علم لغة النص، مرجع سابق، ص ٢٨.

وقد قام هذا التحليل على رصد عناصر «أفعال الكلام Speech acts» وتحليلها، وكذلك رصد عناصر «وقائع الكلام Speech events» وتحليلها أيضًا، وسنعمد على هذا الفصل في بيان الرؤيتين ونبدأ بالحديث عن «أفعال الكلام Speech acts»^(١)، التي انبنت على تحديد سيرل الذي حصر الأفعال الكلامية في اللغة بتصنيفها في خمسة أنماط للأفعال الكلامية.

لقد تأسست هذه الدراسة على بيان الفرق بين منطقي علماء اللغة وفلاسفة اللغة، فمثلما حاول اللغويون فهم كيف يتمكن المتحدثون من إنتاج عدد لانهائي من العبارات التي تعطي مجموعة محدودة من الإقرارات، فقد حاول الفلاسفة فهم كيف لعدد لانهائي من العبارات أن يعكس عددًا محدودًا جدًا من الوظائف، وقد علل الفلاسفة ذلك بأنه طالما أن عدد الأشياء التي نفعها بواسطة الكلمات محدودة؛ لذلك ينبغي أن نكون قادرين على إرجاع هذه الوظائف إلى الملفوظات.

إن المشكلة في إرجاع الوظائف إلى العبارات هي أن قصد المتحدث ومعنى العبارة ليسا دائمًا نفس الشيء، قصد المتحدث قد يكون أكثر أو أقل، أو في الواقع قد يكون عكس معنى العبارة (كما هو الحال في موقف التهكم والسخرية)، ومن ثم فإنه ما من ملفوظ يدخل بسياقه حرًا بشكل تام، خلواً من مصطلحي المعنى أو الوظيفة، إلا أن بعض الفلاسفة مثل أوستين austin وسيرل searle قد أعلنوا أنه من الممكن تصنيف الملفوظات إلى مجموعة صغيرة من الوظائف، فترتيب سيرل يتضمن: التوجيهات، التكاليفات، التوكيلات، التصريحات، والتعبيرات:

أفعال الكلام التوجيهية Directives:

وهي - عند سيرل - الأفعال التي تمثل محاولات المتكلم لتوجيه المستمع للقيام بعمل ما ومن أمثلتها أفعال الطلب والسؤال، وقد يؤدي غياب قصد المتكلم إلى خلل في عملية التواصل، يتضح ذلك بالمثال التالي:

(١) المكتوب بخط مائل تعليقات إيضاحية في ثنايا الترجمة، وقد تعمدنا تغيير بعض أسماء الأعلام بأسماء عربية بغرض التواصل السياقي، وفي بعض الأحيان آثرنا الاختصار بحذف بعض الأمثلة.

- كم مرة أخبرتك بهذا؟

- خمس مرات.

تشير القيود الاجتماعية إلى أنه عندما نوجه طلبًا، فنحن نتوقع أنه سوف تتم الاستجابة لهذا الطلب، يعتقد بعض الباحثين في أنه كلما زادت المخاطرة بالفرض، ازداد كون التوجيه غير مباشر، ولتفسير اختيار شكل التوجيه، فقد رأى (إرفين تريپ Ervin-Tripp) أنه من المفيد تقسيم التوجيهات إلى خمسة أنواع، وهذه الأنواع الخمسة هي التي تتضمن العلاقة بين دور المتحدث ودور المخاطب:

١- تعبيرات الحاجة Desire statement / الرغبة الذاتية Personal need

مثال: أنا أريد، أحتاج إلى (كذا).

٢- الأمر Imperative، (وهو هنا الأمر الصريح بأساليب الأمر العربية المعروفة:

صيغة الأمر - والفعل المضارع المسبوق بلام الأمر - أسماء أفعال الأمر)

مثال: أعطني (كذا).

٣- الأمر غير المباشر Imbedded imperative (ويسمى هذا الأسلوب في البلاغة

العربية التلطفُ مثال):

- هل من الممكن أن تعطيني هذا الشيء، من فضلك؟

٤- الإذن التوجيهي Permission directive

مثال: هل تسمح باعطائي هذا الشيء؟ هل تبقي لي هذا الشيء؟ هل لديك هذا

الشيء؟

٥- التلميح Hint (أحيانًا مع دعابة)

مثال: هذا كان لابد أن يكون قد انتهى، ماذا عن هذا الشيء؟

- أفعال التزامية (تكليفية) Commisives

وهي - عند سيرل - الأفعال التي تلزم المتكلم بالنهوض بسلسلة من الأفعال المستقبلية ومن أمثلتها أفعال العرض والوعد والوعيد، وهي وظيفة لغوية ثانية لأفعال الكلام وهي الوظيفة التكليفية، التي تعد تصريحات تعمل كاتفاق على سلوك معين أو رفضه، تتنوع التكليفات - مثلها في ذلك مثل التوجيهات - من حيث القوة؛ فهيقد تكون شديدة الصرامة وقد تكون في غاية الميوعة وذلك سواء في التوجيهات الإيجابية أو السلبية، ومن أمثلتها:

- ربما أستطيع فعل ذلك غداً.

- أتعهد بتأييد دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

- لا تقلق، سأكون هناك.

تتنوع أشكال التكليفات حسب العلاقات الاجتماعية (قيود، طقوس، العمل)، لو أن الرئيس الأمريكي دعاك على الغداء في البيت البيض، فمن المحتمل أن يختلف شكل التكليف عن استجابتك لدعوة أمك بالمرور عليها للعشاء، فإن الاستجابة التكليفية التي أعطيتها زميلي الذي طلب مني تجميع بيانات له في آخر أسبوع في الدراسة (في الوقت الذي يكون فيه الأساتذة والطلبة منهمكون في العمل) تختلف هذه الاستجابة تمامًا عن تلك التي أوجهها لصديق قد أحاط طلبه بأسلوب أكثر حذرًا.

- أفعال الكلام التصويرية Representatives

هي الأفعال التي تلزم المتكلم بصدق القضية المعبر عنها ومن أمثلتها أفعال التقرير والاستنتاج، فعل الكلام التصويري النموذجي يمكن أن يُحكم عليه بناء على قيمة الحقيقة، وتتنوع أفعال الكلام التصويرية حسب توكيد الكلام، هل هو مطاط غير ملزم أم هو يبالغ في الجزم والتوكيد؟، «فإن غاية أعضاء الفئة التصويرية هو تعهد المتكلم - بدرجات منوعة - بكون شيء ما حقيقة واقعة، وبصدق القضية المعبر عنها، وجميع أعضاء هذه الفئة قابلة

للتقييم في حدود الصدق والكذب»^(١)، فمن الواضح مثلاً أن عبارة: «الرسم مناسب جزئياً»، ليست لها قوة عبارة: «الرسم صحيح»، أو عبارة: «الرسم خطأ»، حيث يمكننا تخفيف ادعاءاتنا بكلام مطاطي غير ملزم، وذلك حسب استخداماتنا لمفردات اللغة، ولكن الجمل كلها تخضع لمعيار الصدق والكذب.

- أفعال التصريحيات Declaratives:

هي الأفعال التي تحدث تغييرات فورية في نمط الأحداث العرفية التي غالباً ما تعتمد على طقوس اجتماعية فوق لغوية، ومن أمثلتها أفعال إعلان الحرب وطقوس الزواج والطلاق وأفعال الطرد والإقالة من العمل.

التصريحات - التي يدعوها أوستن بالمنجزات أو المؤديات Performatives - هي أفعال الكلام التي عندما يُنطق بها توجد حالة جديدة، فعندما يقول المدرس: انصراف، فإن تغييراً فعلياً يحدث، فالطلاب ينهضون ويغادرون المكان، والتصريح مثلاً: أعلنكما الآن زوجاً وزوجة، يغير من الحالة الاجتماعية للثنتين^(٢)، وعندما يعلن القاضي: إنني أجدك مذنباً بالتهمة المنسوبة إليك، فإن حالة المتهم تتغير من البريء إلى المذنب.

أما الملفوظ: إنني أعلن هذه الحقائق لتصبح بديهيات، فهو ليس تصريحياً لو أن كل واحد اعتقد أن الحقائق كانت بديهيات قبيل النطق بالتصريح.

وإذا كان المتكلم ليس لديه الحق، أي ليس له دور خاص للقيام بهذا التصريح فليس ثمة تغيير فعلي حدث نتيجة لهذا الملفوظ، هذا توكيد للكلام ينوب عن صيغة أخرى.

هناك متطلبات للوظيفة الخاصة التي تلازم ملفوظ التصريحات، فلو أن أحداً غير

(١) د. صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، مرجع سابق ص ٢٣٢.

(٢) في السياق الإسلامي يقابل ذلك قول ولي الزوجة: زوجتك ابنتي - مثلاً - ويقول الزوج قبلت، بذلك ينقذ الزوج وتتغير الحالة الاجتماعية، وكذا الحال في قول الزوج لزوجته: أنت طالق، وغير ذلك مما سيأتي ذكره في الفصل الخاص بالخبر والإنشاء.

الشخص المعتمد - بواسطة السلطة المخولة له - هو الذي قال - في حالة الزواج - مثلاً - فلا يحدث زواج، حيث إن الشخص الذي ينطق بالتصريح يجب أن يكون لديه السلطة فعلاً - مخولة إليه عن طريق الدور الذي في النص - لفعل ذلك، وإلا كان ذلك كله عبارة عن مسرحية.

- التعبيرات Expressives -

هي الأفعال التي تعبر عن حالة نفسية المتكلم ومن أمثلتها الشكر والاعتذار والترحيب والتهنئة، فكل اللغات لديها ملفوظات يمكن أن تصنف على أنها لديها وظيفة تعبيرية: عباراتنا عن الفرح، وخيبة الأمل، والحب والكراهية، ينعكس ذلك في عبارات مثل:

- أنا محبط جداً.

- ياله من يوم رائع.

- يا الله، هذا أمر بشع.

المجاملات قد تكون تعبيرات استحسان أو استهجان، فلو أنك - خلال الأيام القليلة القادمة - استمعت وسجلت المجاملات التي قيلت لك فسوف تجد عددًا قليلاً جداً من البنات التركيبية^(١).

لقد لاحظنا في كل أفعال الكلام كمية من التركيبات متسلسلة في القوة من غير المباشر إلى المباشر، أو من الكلام المطاط إلى الكلام الصارم، وكذلك التعبيرات يمكن أن تترتب على كمية متسلسلة من القوة، حيث يتم التوسط في المعدل وفق عوامل

(١) والمقصود هنا التراكيب النحوية التامة، فكثير من تعبيرات المجاملات لا يأتي في صياغة تركيبية تامة، ويتم التركيب عن طريق تقدير محذوفات في اللغة العربية مثال ذلك مفردات: عفواً، شكراً، نعيماً، هنيئاً، حرماً، وقد تأتي بعض الجمل في اللهجات العامية خالية من أي معنى إذا جاء النظر إليها من خلال تركيبها النحوي والدلالي، مثال ذلك في العامية المصرية: «مش ولا بد» عندما تقال عن شيء سيء غير مستحسن بغرض التلطيف أو التخفيف.

اجتماعية (القيود الشعائرية)، مثال ذلك: الرجال والنساء يُفترض أن يستخدموا مفردات تعبيرية مختلفة في اللغة الإنجليزية، ومعدل قبول التعبيرات قد يختلف حسب الجنس^(١).

نقد ومراجعات:

يعد اقتراح سيرل السابق لتصنيف الأفعال الإنجازية تعديلاً لآراء أوستن الذي يأتي في إطار انتقاداته لجوانب كثيرة في نظريته، مع أن سيرل يقر في وضوح صلاحية نظرية أوستن لأن تكون أساساً ومنطقاً للمناقشة، والحقيقة أن نقد سيرل ليس هو النقد الوحيد الموجه إلى فكرة قصد المتكلم عند أوستن، وليست آراء أوستن فقط هي التي كانت موضع انتقاد أو مراجعات، فإن هناك آراء متعددة قامت لتعديل هذه النظرية ومراجعة كثير من مقولاتها ومنها مقولات سيرل، وسنحاول عرض بعض هذه المراجعات فيما يلي:

لقد أمد تحليل فعل الكلام الباحثين بطريقة قيمة للنظر لوظيفة اللغة والتواصل بين الوظيفة وتركيبات القواعد، معظم الأعمال تمت على اكتساب الأطفال لوظائف معينة، مثال: القدرة على إدراك التوجيهات المباشرة وغير المباشرة.

ازدهرت أيضاً الدراسات الاجتماعية اللغوية من خلال هذا الممر منذ أن سلط هذا البحث الضوء على كيفية أن التركيبات اللغوية لأفعال كلام معينة قد تتغير طبقاً للجنس، والسن، ودور المتحدثين والمستمعين، ومع ذلك، لم يمتد البحث للنظر في التواصل بين نظرية النص المكتوب ونظرية أفعال الكلام، وعلى الرغم من الأفكار التي اكتسبناها من تحليل أفعال الكلام، فإن عددًا من المشاكل يظل موجودًا في تطبيقها على تحليل اللغة:

أولاً: من الصعب إصاق قصد المتحدثين بالملفوظات خصوصاً عندما يلجأ أحدهم إلى ملفوظ خارج عن السياق، فوظائف أفعال الكلام قد تتداخل؛ أو أن يكون

(1) Evelyn Hatch: Discourse and Language Education , p.135.

وقد عرض لها د. د. صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، مرجع سابق ص ٢٢٣-٢٣٨.

المتحدث لديه أكثر من قصد في عقله؛ بحيث يحتمل ملفوظ بسيط أكثر من وظيفة واحدة، على سبيل المثال، إذا كنت أبحث عن ملف، وأدمدم: «أين وضعت هذا الملف»، فقد تعتبر الوظيفة تعبيرية: يا الله، لقد فقدته مجدداً!، أو قد تكون موجهة مباشرة إلى شخص آخر: ساعدني أن أجده، من ذلك نتبين أنه ليس هناك قيد الملفوظ الواحد - الوظيفة الواحدة.

معظم التصنيفات لا تسمح لنا بإهمال بيانات في أماكن عدة في نفس الوقت، حتى لو استطعنا حل مشكلة صرامة التصنيفات هذه، فإن مهمة وظائف أفعال الكلام لا يمكن أن تكون دقيقة أو صحيحة إلا إذا عملت على التواصل بين نيات المتحدثين، إن الوظيفة لا تقيم في الملفوظ نفسه ولكنها تنأتى من المتحدث الذي يلفظ بالتركيب، فإن دراسة قصد المتحدث تسمى التداولية.

ثانياً: ليس واضحاً تماماً كيف تتعلق التصنيفات الفرعية بعضها ببعض، هل هناك تدرج مستخدم؟ على سبيل المثال، هل التوجيهات مثل الطلب والالتماس والسؤال والاقتراح فقط فروع فردية من التوجيهات؟ أم هل يمكن أن يرتبوا بطريقة تدريجية؟ وعندما نتحدث عن مجموعة من التراكيب المتسلسلة من المباشر إلى غير المباشر، فهل هذا توحيد خطى مميز؟

المشكلة الكبرى هنا بالطبع هي كيف تكون التصنيفات مفيدة لنظرية أخرى، أو للتدريس إذا كان ينتهي بها المطاف «كقائمة تسوق» للتصنيفات الفرعية التي لا تكون منظمة بأي طريقة.

ثالثاً: يجب أن تتعامل مع المنظومة، لو أن التحليل كان في مستوى الملفوظ، فكيف يمكن أن يساعدنا في فهم كيان الخطاب؟ على سبيل المثال، لو أن شخصاً ما وجهنا إلى غسل الأطباق، فهذا التوجيه لا يوجد وحده في الخطاب، فإن استجابتنا بالطبع قد تكون غير فعلية، إلا أن بعض الاستجابات مثل: هذا ليس من شأني، أنا عادةً لا أغسل الأطباق في المساء، إنها تبدو نظيفة بالنسبة لي، تكون مطلوبة، إن التحليل على الأقل، في هذا

الشكل لا يمكننا من أن نرى كيف لوحدات فعل الكلام أن تتحد لتكوين نظام، إنه لفعل هذه المتطلبات أكثر من تعيين وتصنيف وحدات أفعال الكلام.

إن تحليل أفعال الكلام أصبح ذا قيمة عالية للغويات التطبيقية، كما عمل الباحثون وطوروا المواد لإدخالها بوصفها أحد المصادر المتاحة في عملهم، وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظرية أفعال الكلام أدت إلى تصميم المنهاج الفكري الوظيفي في تدريس اللغة، مظهرًا تغييرًا هامًا في طريقة تدريس اللغة بعيدًا عن التشديد على التركيب اللغوي إلى التشديد على استعمال اللغة^(١).

وقد قام ستراوسون P.F.Strawson بدراسة مفصلة عن القصد والعرف بوصفهما عنصرين من العناصر التداولية في نظرية أفعال الكلام بعنوان: «Intention and Convention in Speech Act»^(٢)، بين فيها أثر العرف في تحديد قوة الأفعال، وأن القوة الإنجازية للملفوظ ترجع أساسًا إلى العرف، كما أن فقدان الملفوظ لقوته الإنجازية بأن يصبح مستهلكًا إنما هو أمرٌ عرفٌ أيضًا، ثم ضرب مثالًا بالتحذير، فقد يكون التحذير إشاريًا أو لفظيًا، وهو في كل الحالات يرتبط في تأثيره بالأبعاد العرفية^(٣)، وإن كان من المتفق عليه أن كل منطوق لغوي من منظور التداولية «ليس منطوقًا من مضامين فحسب، بل هو منطوق من المقاصد أيضًا، المنطوق اللغوي هو إذن فعل داخل مجريات فعلية، ويغير كل فعل العلاقات القائمة بين شركاء التواصل ويوجد الشروط للأفعال التالية ذات الطبيعة اللغوية وغير اللغوية»^(٤)، وإن كان أمر المقاصد هنا لا يتحدد في قصد المتكلم فقط، ويشير ستراوسن فيما يتعلق بالقصد والعرف إلى أمرين:

(1) Evelyn Hatch: Discourse and Language Education , p.135.

(2) P.F.Strawson: Intention and Convention in Speech Act, in: Basic Topics in the Philosophy of language , Edited by: Robert M. Harnish , Harvester Wheatsheaf, 1994, P. 43,44.

(3) Ibid , P. 43,44.

(٤) واورزنيك: مدخل إلى علم لغة النص، مرجع سابق، ص ٨٧.

أولاً: أننا يمكن أن نوافق على أن أي طريقة للكلام هي طريقة عرفية، وأن أداء أي قاعدة كلامية يتضمن على الأقل ملاحظة واستغلال بعض الأعراف اللغوية لتحديد الملفوظ المستعمل في نطق لفظ ما لتحديد معنى هذا اللفظ نفسه، والمبدأ الذي أمامنا الآن هو ألا يستهلك المعنى قوة اللفظ، وكون اللفظ غير مستنفذ القوة إنما هو أمر عرف أيضاً وكون اللفظ مستهلك القوة بسبب المعنى هو أمر عرفي كذلك، على سبيل المثال: «التحذير» غير اللفظي - الإشاري مثلاً - متعارف عليه وكذلك «التحذير» اللفظي متفق عليه أيضاً.

ثانياً: أن نبعد عنا مسألة أنه من الصحيح أن نقول إن أي طريقة هي أمر متفق عليه، فعلى سبيل المثال: مسألة «التحذير» هذه يمكن أن نقول إنه من الصواب تسميتها بهذا الاسم، أي تسميتها بأنها طريقة عرفية متفق عليها، ولكن أن نأخذ هذا الكلام على أنه سبب للتأكيد على أن الطرق الإلقائية كانت طرقاً عرفية متفقاً عليها فإنه سيكون عندئذ من الممكن أن نقول إن أي طريقة يمكن وصفها بشكل صحيح ستكون طريقة عرفية.

ويرى ستراوسن أنه يمكن لنا أن نرى هذا الرأي الذي يقول إن قوة الإلقاء أمر عرفي متفق عليه رأياً صحيحاً؛ لأنه يحدث بسهولة في أحيان كثيرة بالرجوع إلى حالات التعاملات الكلامية الإنسانية حيث تتحقق السيطرة عليها عن طريق ما نسميه بالاتفاقات الراسخة بالإضافة إلى الاتفاقات التي تحكم معاني ألفاظنا، وعلى هذا فإن كلمة «مذنب» التي يقولها هذا الجالس في مقدمة هيئة المحلفين في المحكمة في اللحظة المناسبة تحدد لفظه وتعيينه باعتباره تحقيقاً حاضراً لهذا الحكم، وذلك أمر متفق عليه في الإجراءات القانونية، فإنجاز كلمة مذنب لتحقيق فعل الاتهام الواقع على المتهم خضع لأبعاد عرفية إلى جانب العناصر التداولية المتعلقة بالناطق لهذه الكلمة، وهو القاضي الذي يمتلك - طبقاً لمواضع عرفية - الحق في قول هذه الكلمة وما يستتبعها من إجراءات إنجازية.

وبالمثل قدم أوستن كثيراً من الأمثلة، منها ما لا يقبل الشك بحال حيث تتحقق اتفاقات واضحة تتصل بحالات اللفظ وظروفه، ولذلك فإن اللفظ ذا المعنى المحدد الذي

يتم النطق به عن طريق الشخص المناسب، في الطرف المناسب له القوة التي تتوافق مع الاصطلاحات، ويمكن إيجاد مثل هذه الأمثلة في إطار المؤسسات الاجتماعية لأنها تتحقق بصفة قانونية ولها أنشطة تخضع لقوانين محددة، على أن ذلك لا يتحقق أيضا في علاقات إنسانية أخرى كثيرة فطريقة تقديم شخص ما عن طريق نطق كلمات مثل «هذا هو السيد سميث» قد لا تقال لتوافق اصطلاحًا معينًا.

ومن الواضح الجلي أنه بالرغم من ظروف اللفظ فإن نطقه قد يكون وثيق الصلة بعملية تجديد القوة الإلقائية لهذا اللفظ، إذ هناك حالات قد لا يتوافق فيها نطق اللفظ مع عرف ما، ومن الواضح أن هناك حالات كثيرة تكون فيها القوة الإلقائية لللفظ لم يستهلك المعنى قوته غير متوافقة مع أي من الأعراف سوى تلك التي تعمل على توضيح معناه فحسب.

وبالتأكيد، هناك حالات كثيرة يكون فيها نطق جملة مثل: «الثلج بأعلى رقيق جدًا» إلى درجة أنه لا يصلح للتزلج» لإصدار تحذير ما بحيث يشير النطق إلى عرف ما، ولهذا يمكن أن نقول إن طريقة التحكم تؤكد أنها تمت لتوافق بعض الأعراف.

وهذا مثال آخر، يمكننا أن نتخيل أنه في ظرف ما نستطيع نطق الكلمات «لا تذهب» على أنها توسل وليس نهياً، وأنا لا أنكر أن هناك إيماءات أو تعبيرات عرفية للتوسل، فأحدهم قد يركع على ركبتيه رافعاً إحدى يديه قائلاً «أتوسل إليك» لكنني أستطيع أن أنكر أن طريقة التوسل تؤدي فقط من أجل أن تتوافق مع أعراف ما.

مثال آخر في مجالات المناقشة الفلسفية، قد يقدم أحد المتحدثين اعتراضاً على ما قاله المتحدث السابق توأ، وقد يقول أحدهم ما يعترض عليه الآخرون، ولذلك فإن كلامهم له قوة الاعتراض ولكن أين العرف الذي يحدد هذا الاعتراض، قد يكمن اللفظ الذي له قوة الاعتراض في النزاع، وقد يكمن جزئياً في وجهة نظر المتحدث عن هذه الأشياء ولكن قد لا يكون هنالك أي عرف متضمن غير العرف اللغوي الذي يساعد على تحديد معاني الألفاظ.

ثم يعقب ستراونسن: لا أظن أن تقديم أمثلة إضافية سيكون أمراً ضرورياً، والأممر هو أن بعض طرق الكلام عرفية وبعضها الآخر ليس كذلك، فلماذا إذاً أصر أوستن على تكرار عكس هذا الأمر، إنه من غير المتحتمل أن يكون قد وقع في الخطأ البسيط الذي هو تعميم نتائج بعض الأمثلة على حساب نتائج أمثلة أخرى، وربما يكون قد انتهى إلى وجود ملامح للطرق الكلامية أكثر مما نعرف نحن، وسنحاول أن نعرف ذلك، وحتى لو أننا قررنا أن الوصف العرفي غير دقيق إلا أننا نفترض أن إدراكه يستحق المدة الزمنية التي أنفقناها في معرفة سبب استعماله، وعلى هذا يمكننا استدعاء الملاحظة التي تقول: إن أداء الطريقة الكلامية أو استخدام جملة بقوة إلقائية معينة يمكن أن نصفها بأنها عرفية ما دامت يتحقق لها هذا من خلال التركيبة الأدائية، ومن هنا نستطيع أن نقول بكل قناعة بالعدل: إنه لا معنى لكون طريقة كلامية ما عرفية إذا لم يكن هذا محكوماً بالهدف أو المعنى منها، ونحن نرى أن ما دفع أوستن إلى أن يقول إن الطرق الإلقائية بشكل عام هي طرق عرفية لا بد أن يكون وثيق الصلة بطرق ما مثل: التحذير والتوسل والاعتذار والنصيحة، والتي قد تتضح من خلال الشكل الأدائي للطرف الأول في حوارٍ ما، ولكننا نحتاج إلى مزيد من التفسير حول كثير من الطرق الأخرى مثل الإقناع وطلب العدول عن أمر ما، والذعر، والإنذار والتسليّة والاستمتاع، وهي طرق لم يشر إليها أوستن^(١).

إذا كانت نظرية أفعال الكلام تعد من أولى النظريات التي حاولت بحث العلاقة بين الفعل والإيصال فإنها واجهت نقداً واسعاً «لمعجمها الإصطلاحى ولكونها أيضاً قصرت تمييزها بين أفعال التلفظ الثلاثة على النتائج اللغوي فحسب في حين أن مفهوم السياق العرفي المؤسساتاتي وهو المفهوم المركزي لهذه النظرية يقتضي اشتغالها لأنظمة التواصل والإشارات عامة اللغوي منها وغير اللغوي، ويظل مفهوم العرف مفهومًا غائماً فنحن لا نعرف إلى أي مدى تعتبر قوة القول Force أو فعل قوة التلفظ مسألة عرفية وهل هي قصدية أم أنها مرتبطة بإحداث أثر ما، وهل يمكننا اعتبارها سلوكاً صريحاً أم أنها مجرد سياق؟

(1) P.F.Strawson: Intention and Convention in Speech Act, , P. 43,44.

لقد ظل هذا المفهوم مثار تساؤل لدى كثير من دارسي هذه النظرية، ولهذا السبب صرح أوستن في كتابه «كيف تنجز الأشياء بالكلمات» قائلاً: إنه من الصعب أن تحدد أين يبدأ العرف وأين ينتهي.. كما يوجه النقد غالباً لنظرية أفعال الكلام عند كل من أوستن وسيرل لكونهما انشغلا بالتقديم والعرض لنموذج أحادي في تناولهما لأفعال الإيصال كما فعل سيرل مع فعل «الوعد؛ على سبيل المثال ولم تتناول نظريتهما الإيصال ككل متداخل ذلك أن أفعال الاتصال نادراً ما تنجز في عزلة عن بعضها البعض. ويحبذ كثير من الفلاسفة واللغويين المعنيين بدراسة هذه النظرية أن تحرص في عرضها وتفسيرها للإيصال على تبني مفهوم واسع يحاكي المفهوم الشامل الذي طرحه فتجنشتاين، وهو ألعاب اللغة-Lan guage games في كتابه «أبحاث فلسفية» ١٩٥٣ م، والذي يقول فيه بأن معاني الكلمات فضفاضة تتحد مع استخداماتها المختلفة والخاصة بألعاب اللغة، ويرى فتجنشتاين أن الاعتقاد بأن اللغة يمكن أن تأسر الواقع ضرباً من الخداع والسحر. ويشكك البعض في صصالة طرح أوستن ناسبين مفهوم فعل التلفظ Locutionary act وفعل قوة التلفظ-Illocutionary act إلى مفهومي فتجنشتاين «sentence-radical» و«modal element»^(١).

وقد انتقد اللساني المعروف (جيفري ليتش) نظرية أفعال الكلام معيها عليها في الأساس خلطها بين الفعل النحوي أو الفعل الوظيفي وبين الفعل الإنجازي ثم إنه ربط لاحقاً في طرحه لمفهوم التأدب Politeness نوعين من الأفعال الإنجازية التي صنفها سيرل وهي الأفعال التوجيهية والأفعال الالتزامية بالأهداف التنافسية في مبدأ اللباقة Tact maxim مشيراً إلى أنه كلما كانت قوة القول غير مباشرة كانت أكثر تأدباً^(٢).

ويلفت منصور العجالي إلى «أن دريدا قد أشار إلى وجود أخطاء فادحة في نظرية أفعال الكلام فهو يرى أن كل العلامات بما في ذلك أفعال الكلام مكررة، ولأنها يمكن أن تكرر أو تقتبس كان من الممكن اقتباسها خارج سياقها بل واقتباسها على نحو خاطئ،

(١) د. منصور العجالي: نظرية أفعال الكلام، مرجع سابق.

(2) G. Leech: The principles of Pragmatics , longman , U,S,A, 1983 , P 131.

ويمضي دريدا مؤكداً أن القصد في أفعال الكلام شيء يستحيل معرفته والجزم به، وأن أثر التلطف لقول ما لا يمكن التنبؤ به وهو يسمى هذه الظاهرة بالفتح الشبيه بانفلاق النبات وانتشار البذور Dehiscence.

وإذا كان أوستن يزعم أن أفعال الكلام التي تقال على خشبة المسرح في قصيدة ما هي أفعال تتطفل على أفعال الكلام الاعتيادية فإن دريدا يرى أن أفعال الكلام اليومية هي مجرد مجتمعات وشركات محدودة قابلة لأن تقوض كل أنواع الأقوال التطفلية كما يراها أوستن بما في ذلك مشاعر اللاوعي والدوافع والنزوات وغيرها^(١).

ثم يذهب في تصوره الشخصي إلى «أن هذه النظرية ذات قيمة كبيرة خاصة في تركيزها على السياق العرفي والمحيط وعلاقات الأشخاص وهو الأمر الذي حد من سلطة وأحادية المنظور التقليدي المرتكز على الجملة الخبرية في دراسة المعنى لكنها وقعت هي الأخرى في مآزق الأحادية حين اتخذت من البنية الصوتية في معالجتها لفعل التلطف نموذجاً معيارياً همشت معه دور بقية الأبنية الرمزية الأخرى وهو الأمر الذي سينبري دريدا لنقده وتقويضه في الثقافة الغربية كلها»^(٢).

وثم رأي لفرانيسيس جاك Francis Jacque ١٩٨٢ م تعرضه فرانسواز أرمينكو^(٣) يخرج فيه على معيار الصدق عند المتكلم وما يتسم به هذا المعيار من ذاتية تعلق الحوار بالمتكلم، إذ يضاف إلى ملامح الذاتية هذه الملامح الاجتماعية «حيث يأخذ نشاط التواصل معياره من خلال نمط المجتمع الذي ينتشر فيه، لحد أن شروط إمكانية المعنى تبقى هي الشروط الاجتماعية نفسها للإنجاز»^(٤)، ويولي العلاقة التخاطبية نفسها أهمية

(١) د. منصور العجالي: نظرية أفعال الكلام، مرجع سابق.

(٢) د. منصور العجالي: نظرية أفعال الكلام، مرجع سابق، ولعله قد بات واضحاً أن المقصود بمصطلح البراجماتية هنا هو التداولية وفق ما أسلفنا الإشارة إليه في تحديد المصطلح.

(٣) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية ص ٨٣ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق نفسه ص ٨٣.

كبرى، فالحوارية تعد مكوناً لكل كلام، «فكل تلفظ يوضع في مجتمع معنى، لا بد أن يُنتج بطريقة ثنائية، تتوزع بين المتلفظين الذين يترسون على ثنائية الإصااتة وثنائية الغرض، ويذهب إلى أن طرفي الخطاب في المحادثات إنما هما «مالكان تقريبيان، وأن سيدة الكلام الحواري هي العلاقة التخاطبية ذاتها»^(١)، ومن هنا تأتي أهمية هذه الرؤية التداولية للمحادثات فيما يتعلق بمفهوم المتكلم وسيادته في إنتاج المعنى، إذ تلغي استقلال الفاعل المتكلم تجاه الدلالات الموصلة، ليحيل التحليل التداولي للمحادثات على العلاقة التخاطبية نفسها، ومن ثم فإن المنظور التداولي في التحليل - وفق رؤية فرانسيس جاك - يفرغ الذاتية من أهميتها في منح المعنى لحساب العلاقة التي أولاها - كما أشرنا - الأهمية الكبرى في ذلك.

ويذكر (زتسيسلاف) أن «تحليل سيرل لأفعال الكلام غير مكتمل، فما وصفها سنة ١٩٧١م بأنها أفعال كلامية ليست في الحقيقة إلا جوانب معينة من منطوقات لغوية، فالأمر بالنسبة له يتعلق أساساً بشروط استخدام الجمل، ويقواعد الاستخدام المرتبطة بهذه الشروط التمهيدية، ولا يستخدم سيرل دائماً إلا أمثلة مفردة لتوضيح تحليله، ولكن هذا التحليل ذاته عام للغاية، ويعد مفهوم الفعل الكلامي لدى سيرل حسب هـ. إيزنبرج H.Isenberg ضيقاً جداً من جهتين: الأولى لأنه لا يدرك دمج أفعال الكلام في أنظمة للأنشطة أكثر تعقيداً، والثانية لأنه أيضاً يتجاهل علاقة أفعال الكلام بأبنتها السطحية الخاصة بها»^(٢)، ولكن مترجم الكتاب يرد في الحاشية بأن هذا النقد يغفل جوانب أخرى في نظرية سيرل مشيراً إلى الجوانب التي ذكرها د. محمود نحلة في دراسته «نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية»، تتمثل هذه الجوانب في الأبعاد التي يختلف بها كل فعل إنجازي عن الآخر، وسنذكر هذه الملاحظات لا بوصفها مآخذ أعفلها أوستن وسيرل ولكن بوصفها ملاحظات تؤخذ في اعتبار من يقوم بتحليل أفعال الكلام وهي:

(١) المرجع السابق نفسه ص ٨٥ .

(٢) واورزنيك: مدخل إلى علم لغة النص، مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩.

- الاختلاف في الغرض الإنجازي.
- الاختلاف في اتجاه المطابقة.
- الاختلاف في الموقف النفسي.
- الاختلاف في القوة أو في الدرجة التي يُعرض بها الغرض الإنجازي.
- الاختلاف في منزلة كل من المتكلم والسامع.
- الاختلاف في طريقة ارتباط القول باهتمامات المتكلم والسامع.
- الاختلاف في العلاقة بسائر عناصر الخطاب والسياق الذي يقع فيه.
- الاختلاف في المحتوى القضوي.
- الاختلاف في أن يكون القول دائماً فعلاً كلامياً.
- الاختلاف في أن يقتضي أداء الفعل عرفاً غير لغوي أو لا يقتضي.
- الاختلاف في أن تكون الأفعال قابلة للأداء أو لا تكون.
- الاختلاف في أسلوب أداء الفعل^(١).

فالحقيقة أن هذه الملاحظات لم تكن غائبة تماماً عن كل من أوستن وسيرل فإذا عدنا إلى أقوالهما نجد تعرضاً واضحاً لكثير من هذه الملاحظات، أو طرح بعضها للمناقشة دون قول الكلمة الأخيرة فيها.

ثم يشير زتسيسلاف إلى محاولة (فوندرليش) لدمج أفعال الكلام، إذ يرى «أن لكل فعل كلامي علاقة عرفية - إلى حد ما على الأقل - بالأفعال الكلامية الأخرى (السابقة واللاحقة)، وعلى ذلك بعمليات للفعل ذات طبيعة غير تواصلية، وبذلك يفضي كل فعل كلامي مفرد إلى تأسيس علاقات التزام خاصة، وتحدث الالتزامات التواصلية

(١) واورزنيك: مدخل إلى علم لغة النص، مرجع سابق، ص ٢٩ والكلام للمترجم د. سعيد بحيري، وأصل هذه الملاحظات د. محمود نحلة: نحو نظرية عربية لأفعال الكلام، مرجع سابق ص ١٧٤، ١٧٦.

للاستمرار - ينبغي أن يؤدي السؤال إلى إجابة، والرّجاء إلى نصيحة أو وعد، والعتاب إلى تسويغ، والطلب إلى قبول أو رفض الاستعداد إلى تنفيذ فعل تواصلية أو غير تواصلية... - (متواليات للفعل الكلامي) أو (أوجه تسلسل للفعل الكلامي) خاصة، وبهذا المعنى تعد الالتزامات العرفية مشكّلة للنص بقدر معين»^(١).

وقد تتم الالتزامات التواصلية فتتم عملية تواصل ناجحة، أو تخرق فيترتب على ذلك عدم الوصول للهدف التواصلية، بيد أنه من المؤكد أن تغيير المواقف وتجدها يترتب عليه وجود التزامات جديدة، ومن ثم يأتي الفعل الكلامي مضمناً في نشاطات اتصالية أوسع، ويذكر زتسيسلاف القائمة التي اقترحها (إيزنبرج) لمفاهيم التوجيه بالنسبة لنظرية نصية لغوية مؤسسة على تحليل التواصل، وتتمثل فيما يلي: «الشرعية الاجتماعية، الوظيفية التواصلية، الدلالية، الموقفية، المقصدية، جودة السبك، كمال الحيك، النحوية»^(٢).

ويعد زتسيسلاف هذه القائمة كاملة نسبياً ثم يخلص من ذلك إلى أن النصوص والجمل بوصفها أشكال تحقيق لا تُفهم في المقام الأول على أنها أفعال أو عمليات، بل هي أساساً نتاجات النطق، والنتائج المحققة للنطق ليست وحدات متعلقة بالفعل، فهي مرهونة بشروط إنتاجها وملابسات تلقيها، ومن ثم يشترط الفهم الدينامي لوحدة: «نص لغة طبيعية» أن مقولة «نص» ينظر إليها متعلقة بالفعل وينظر إليها تواصلية تداولياً^(٣).

وهناك عدة ملاحظات أبدأها جان سيرفوني Jean Cervoni وضمنها ملاحظات غيره لنظرية أفعال الكلام نوجز أهمها فيما يلي:

أولاً: إن مقتضيات واقع استعمال اللغة أجبرت أوستن - فيما يقول سيرفوني - على التخلي عن فكرة وضع معيار للصواب والخطأ، أو للنجاح والفشل في أداء الملفوظ

(١) واورزنيك: مدخل إلى علم لغة النص، مرجع سابق، ص ٢٩، ٣٠.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٣٠، ٣١.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٣٠، ٣١.

للإنجازية، ذاهباً إلى أن هذا يقتضي نجاح الملفوظية الإنجازية أو التقريرية، بالمعنى الأعم للعبارة، حقيقة عدد معين من التأكيدات، فمثلاً، ملفوظية الإنجازي: أعتذر، إذا كانت ناجحة، تقتضي حقيقة التأكيدات التالية:

«هو في صدد الاعتذار، أو يأسف لأنه تصرف بهذا الشكل» أو ليس في نيته إعادة الكرة، ومن جانب آخر، فإن الفشل أو الإخفاقات المشابهة لتلك التي وصفناها بخصوص الإنجازيات، من شأنها التأثير على الملفوظات التقريرية، مثل:

عدم الصدق، إذ من شأنه أن يتعلق بالتأكيد كما يتعلق بالوعد، وقولك: «هو كذلك = IL EN EST AINSI» دون أن تؤمن بذلك، يوازي قولك «أعد» دون أن تكون لديك النية في إتباع القول بالفعل. عندها يكون التمييز الأولي بين التقريريات والإنجازيات مجدداً. فهل يسعنا إنقاذه عن طريق استخلاص معيار قواعدي من الإنجازية؟^(١).

ثانياً: يطرح سيرفوني محاولة البحث عن معيار قواعدي للإنجازية، ويقصد الفعل القواعدي هو ترجمة لـ Verb، ويأخذ على نظرية أفعال الكلام عدم تحديدها الأفعال الإنجازية على أساس معيار قواعدي، فيرى أنه غالباً ما يكون للملفوظات الإنجازية فعل قواعدي مصرف مع ضمير المتكلم في المضارع، وليس بالضرورة أن يكون الملفوظ: «مسموح لك بالخروج - مثلاً - معادلاً للملفوظ «أسمح لك بالخروج» لأنهما ملفوظان إنجازيان» زد على ذلك، أن هذا الشكل نفسه، نجده في الملفوظات التقريرية، مثلاً للفعل: أركض، ومع ذلك من المفيد أن نتنبه إلى ما يفرق الفعل الإنجازي عن الفعل غير الإنجازي المصرف مع ضمير المتكلم في الزمن الحاضر، لنأخذ كمثال أراهن وأركض: فعلاقتهما مع الأشكال الأخرى للتصريف ليست واحدة، ويقصد بذلك أن الفعل أراهن يعني إنجازاً للفعل المراهنة أما فعل أركض فهو تقرير في كل الحالات بالإضافة إلى الأمر، بخلاف الفعل: يرحل، الذي يراه فعلاً إنجازياً حينما يكون مصرفاً مع ضمير المتكلم في الزمن الحاضر،

(١) جان سيرفوني: الملفوظية، مرجع سابق ص ٩٢.

وتقريرياً في كافة الأشكال الأخرى، ويكون أمرياً إذا تمّ تحييده أي عدم إسناده إلى ضمير^(١).

ثالثاً: أشار سيرفوني إلى أن هناك عددًا لا بأس به من الملفوظات التي يصعب تصنيفها: وعلى الرغم من قربها من الإنجليزية، فهي تستخدم في وصف المواقف أو المشاعر مثل: «أنا سعيد باستقبالك» القريب من «أهلاً وسهلاً بك» مثل هذه الملفوظات تقود المؤلف إلى الاعتراف بوجود فئة مختلطة، لا هي بالإنجازية الصرفة، ولا هي بالوضعية البحتة، الأمر الذي يؤدي بالإنجازية إلى إضاعة حدودها^(٢).

رابعاً: اعترض سيرفوني على ما ذهب إليه أوستن من أن تكون التأكيدات دائماً جزءاً من الإنجازيات، فإنه في حالة الملفوظات التي تنتمي إلى نمط: «أؤكد أن...» فإنها جميعاً تتميز بالإنجازية ومع هذا يمكننا القول بأنها صحيحة أو خاطئة، فإذا قيل لي: «أؤكد أن الأرض مسطحة»، يمكنني أن أجيب بـ «هذا خطأ» وجوابي لا يعني حتماً أنني أرفض أنه أكّد لي ذلك: بل ما أرفضه هو كون الأرض مسطحة^(٣).

خامساً: ويشير سيرفوني أيضاً إلى أنه في فعل أثر التلفظ ينبغي أن نولي اهتماماً بتعرف المستمع على نية المتكلم، إذ يرى أن مفهوم الأثر لا يزال غامضاً، وهو ينطبق من جانب آخر على بعض أوجه الفعل التأثيري وربما يكون زوال الغموض بالتعرف الذي أشار إليه، فيرى أن هذا التعرف لازم للفعل التأثيري لكي نعتبره منجزاً، فإذا أردت التحذير، ولا يسمع تحذيري أحده ولا يأخذ قولي على أنه تحذير، عندها أكون كمن لم يحذّر، ولكي نميز هذا النوع من التأثير عن ذلك الذي يُنتجُ الفعل التأثيري، يمكننا الإشارة إلى أن الثاني هو نتيجة غير مباشرة، متغيّرة وغير متوقعة لفعل الكلام، وهكذا يمكن لنتيجة الفعل الذي هو عبارة عن وعد، أن تكون مُطمئنة أو مُقلقة أو هدفها بيان النية الحسنة للمتحدث^(٤).

(١) المرجع السابق نفسه ص ٩٣.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٩٤.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٩٥.

(٤) المرجع السابق نفسه ص ٩٦.

لقد اتسمت معالجات فلاسفة اللغة بالتجريد في محاولة لتعقيد أفعال الكلام، ولكن هذا الأمر يستعصي على محاولة التعقيد لاستعمال اللغة بشكل عام ومطلق، فهذا الاستعمال من التعقيد والتبدل والتغير إذا شئنا القيام بدراسة تأخذ تعقُّد اللغة بعين الاعتبار، ومن هنا رأى سيرفوني أنه «من المفيد لنا التخلي عن هذا النوع من التجريد، وقد يكون مفيداً جداً استثمار ذلك المجال الذي لم ندرسه بشكل كاف وهو مجال الفعل التأثيري»^(١) ليقرر بعد ذلك اتساع الرؤية التداولية لاستيعاب استعمالات الظواهر اللغوية المختلفة، ومن ثم فإنه يمكننا أن نُجمل الملاحظات على نظرية أفعال الكلام في محاولة التعقيد التجريدية المعيارية التي تتنافى مع التعقيد الاستعمالي للغة، ومن هنا نرى أن نظرية أفعال الكلام رافد من روافد التداولية التي استوعبت مقولاتها وتعدت تجريداتها ومعياريتها إلى آفاق أرحب من الوصفية التي أخذت نفسها بتحليل استعمالات الظواهر اللغوية.

الخبر والإنشاء في ضوء نظرية أفعال الكلام:

لعل جذور البحث في الخبر والإنشاء تمتد إلى المنطق الأرسطي إذ حدد القضية المنطقية في الأسلوب الخبري الذي يحتمل الصدق والكذب واستبعد أساليب التمني والاستفهام وغيرها من الأساليب الطلبية والإنشائية لأنها لا تحتمل مقتضى قضويّاً، وسواء أكان إسراف شراح التلخيص في التحديدات المنطقية وفق رؤى منطقية نحوية جاء بتأثير أرسطو أم جاء بتأثير غيره فإنه على كل حال جهد لا يُنكر في هذا الصدد، وإن كان الاستغراق منهم أثقل كاهل البحث البلاغي وجاء لافتاً النظر عن غايات بلاغية أخرى، فقد انشغل البحث البلاغي بعد ذلك بهذه التفريعات والتقسيمات المنطقية التي رأى كثير من المحدثين أنها أصابته بالعقم والجمود، ثم جاء الاهتمام بالظاهرة نفسها في إطار حديث على يد بعض فلاسفة اللغة الغربيين، ولم يلبث هذا الوافد الغربي أن تهيأت له أسباب الرواج فجدَّ غير واحد من الباحثين العرب في التماس نقاط التشابه بين نظرية أفعال الكلام

(١) المرجع السابق نفسه ص ٩٧.

الغربية وما يناسبها من المقولات الغربية، على الرغم من أنه ثم حقيقة نود التأكيد عليها في مستهل هذا الفصل تتحدد في أن أفضل ما يمكن أن يُثرى الدرس البلاغي في هذه النظرية هو نفاذها على أيدي بعض واضعيها إلى الرؤية التداولية إلى حد لا نرانا مغالين إذا زعمنا أنها - فيما يتعلق بالمنظور البلاغي - ذابت في الرؤية التداولية وبخاصة على يد جون سيرل الذي دخلت دراساته في عمق النظرية البلاغية، ليس فقط فيما يتعلق بمباحث الخبر والإنشاء ولكن في دراساته التي أسست للرؤية التداولية لدراسة الاستعارة.

لقد استغرقت نظرية أفعال الكلام في تحليل الظاهرة اللغوية بشكل عام من منظور تقسيم الكلام إلى خبري وإنشائي تلك الثنائية التي تتعلق بمعيار الصدق والكذب، وإذا كانت هذه الثنائية قد دُرست في البلاغة العربية ضمن مباحث علم المعاني فإن دراسة المباحث المتعلقة بها لم تخلُ من تأثير منظور علمي المنطق والنحو، ومن المعروف أن نظرية أفعال الكلام اتخذت موقفاً مضاداً لاتجاه فلاسفة المنطق الوضعي الذي انطلق من تحديد معنى الجملة مجردة من سياقها فيما أسماه أوستن بالتسلط المنطقي القائل بأن الجملة الخبرية هي الجملة المعيارية، التي تقاس بمعيار الصدق والكذب عند هؤلاء الفلاسفة الذين جعلوا معنى الجملة - بوصفها قضية - معنى قضيويًا Propositional meaning، فالجملة التقريرية الخبرية هي الجملة التي يمكننا الحكم عليها قضيويًا بالصدق أو الكذب، وقد انطلق أوستن من أن الجمل تأتي ضمن نشاط اجتماعي أكثر منها أقوالاً تتوزع بين مفهومي الصدق والكذب، «فإن كثيراً من المسائل الفلسفية التقليدية إنما نشأ عن وهم خاطئ: إذ توهموا كون أحكام الواقع، وما يقال عنه قضايا، وهي في الحقيقة عبارات متلفظ بها، إما خالية من المعنى (وليس من وجهة نظر النحو) وإما قصد الحكم فيها شيء مختلف»^(١).

ويأتي التفات أوستن للقصد هنا تأسيساً لدلالة السياق^(٢)، وما يشتمل عليه من

(١) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، مرجع سابق ص ١٥.

(٢) وإن كانت فكرة القصد قد تقدم الاعتراض عليها من ستراون الذي رأى فيها تنحية لعناصر

تداولية أخرى منها العرف P.F.Strawson: Intention and Convention in Speech Act, P. 43,44

ملايسات متعلقة بالمرسل والمستقبل بوصف هذه الملايسات عناصر سياقية تنقض الحكم الشكلي على الجملة بالصدق أو الكذب، ومن هنا يأتي تلاقي نظرية أفعال الكلام بالتداولية ونظريات السياق، وهذا ما أشار إليه ج.فيرستشيرن J.Verschuieren في مناقشته لعلاقة أفعال الكلام Speech Acts بالتداولية، فهو يفرق فيها بين التفسير الحرفي للكلام والتفسير التداولي واضعاً أفعال الكلام من المكونات الأساسية للتداولية، فعندما يقول أحد الأشخاص: أنت ذاهب اليوم إلى أي مكان؟ فثائل هذا الكلام سأل سؤالاً - على الرغم من أنه لم يستخدم أداة استفهام - فذلك التركيب هو ما يطلق عليه فعل الكلام، ثم يذكر أن هذا المصطلح من ابتكار (John Austin) الذي وصل إليه أثناء بحثه في طرق التعامل باللغة كرد فعل النظرة المنطقية التي لا تقبل المعنى خارج نطاق الحكم بالصواب والخطأ (الصدق - والكذب)، وهذه النظرة هي بداية وضع حدود فاصلة بين الخبر والإنشاء^(١).

وعلى أي حال فإن أوستن لم يقر هذا الحكم الصارم معياراً لوصف الجمل التقريرية التي أثر أن يطلق عليها مصطلح خبرية Constative بدلاً من مصطلح الوصف، فهذه الجمل في الاستعمال التداولي لا تصف أو تقر أو حتى تقتصر على مجرد الإخبار؛ لأنها قد تحمل في طيها دلالات أخرى «فإن عددًا كبيراً من العبارات المتلفظ بها مما يشبه أن تكون جملاً قد انكشف من أمرها كونها لم يُقصد بها، لا في كلها ولا في جزئها، أن تخبر عن أمر، أو أن تبلغ معرفة ما عن حدث واقعي على وجه مخصوص، مثلاً أحكام القيمة في الأخلاق هي قضايا يُقصد بها إظهار الشعور العاطفي أو إلزام نوع من السلوك، أو تغييره على وجه ما»^(٢).

وبذلك تبني فكرة أوستن فيما يتعلق بالأسلوب الخبري Constative على التمييز بين الخبر الخالص الذي يدخل تحت معيار الصدق والكذب، والخبر الذي يحمل دلالة ضمنية أخرى تتمثل في طلب إنجاز فعل ما، وأطلق على هذا النوع من الأساليب (الأفعال)

(1) Jef Verschueren: Understanding Pragmatics, p.22.

(٢) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، مرجع سابق ص ١٤.

الأقوال الأدائية Performatives، ويقصد بها الأقوال الخبرية التي يقصد بها أداء فعل ما، أي التي تحمل دلالة الطلب، وهي لا تنتفي عنها دلالة الخبرية تماماً، بل تصلح في سياقات أخرى أن تكون أخباراً تخضع لمعيار الصدق والكذب، بيد أنها في سياقات معينة يغيب عنها البعد الخبري - الذي يتحدد في معنى المنطوق Sentence meaning - لصالح بروز البعد الطلبي الذي يتحدد في معنى المتكلم Speaker meaning، وفق مصطلحات جون سيرل.

ثم تأتي رؤية أوستن في إطار التمييز بين الاستخدام الطبيعي للغة normal use of language والاستخدام المتطفل Parasitic use، ويعني بهذا الأخير تجاوز الاستخدام الطبيعي بنقضه أو الإضافة إليه، ومثال ذلك: الكتابة الشعرية والروائية والمسرحية، وهذا التمييز يندرج في منظورات مختلفة لهذه الثنائيات تتمثل في: (جاد/ غير جاد Serious & Non-serious)، (عادي وغير عادي Normal & Abnormal)، (أولي وثانوي Primary & Secondary)، وليس ثم شك في أن هذا الاستعمال الثاني هو ما يمثل الجانب البلاغي في نظرية أفعال الكلام، وقد اتضحت هذه الأبعاد في إضممارات جرايس، والكلام المباشر وغير المباشر عند سيرل، ومن ثم يأتي الأثر البلاغي المتمثل في المعاني المضمّنة متعلقاً بالسياق، الأمر الذي يتطلب معرفة بالسياق من قبل المحلل البلاغي للأساليب، فقوة التلفظ وأثر التلفظ مرهونان بالسياق، كما أن تفاوت الصياغة بما تحمله من ضواغط أسلوبية يمثل المظهر البلاغي في القول بما يحمله هذا التفاوت من مستويات القوة في القول المؤدية إلى الإنجاز.

يقترّب مفهوم الأقوال الإنشائية في نظرية أفعال الكلام من مفهوم الأقوال الإنجازية إلى حد قريب من التطابق والتوحد، ومن ثم لا يتحدد الإنشاء في أنه القول الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب، ولكن القول قد يحتمل الدخول في حكم هذه الثنائية ولا يدخل في نطاق الخبر، وقد لا يحتملها ويدخل في نطاق الإنشاء، إن الأقوال الإنجازية (الإنشائية) عند أوستن تخضع لمعيار آخر غير معيار الصدق والكذب، فهي إما أن تكون

موافقة لمقتضى الحال، وإما أن تكون غير موافقة، وقد اقترح شروطاً لتحقيق هذه الأقوال الإنجازية تتمثل فيما يلي:

- يجب أن يحصل توافق واتفاق على نهج مطرد متعارف عليه، وأن يكون له بعض الآثار المتعارف عليها، بحيث يتضمن التلفظ ببعض العبارات المحددة من قبل أشخاص محددين في ظروف محددة.

- أن يكون الأشخاص المعنيون والملابسات المخصصة على وفق المناسبة.

- أن ينفذ المشاركون النهج العرفي على نحو صحيح مضبوط كامل وتام.

- أن يتوفر الصدق عند المشاركين، وأن يكون لهم القصد والنية في أن يتبعوا هذا السلوك^(١).

تلك هي الشروط التي وضعها أوستن لموافقة الكلام لمقتضى الحال، وأطلق عليها: «مذهب مطابقة مقتضى الحال»، ورأى أنه إذا لم يكن فعل الكلام موفقاً بسبب عدم تحقق الشرط الأول أو الثاني لا يعد الفعل منجزاً على الإطلاق، وأما إذا انتفي شرط الصدق فإنه يعد ذلك من قبيل سوء استخدام فعل الكلام^(٢).

إن الإنشاء الذي يقصده أوستن هنا ليس هو المفهوم الشائع الذائع في البيئة العربية لمصطلح الإنشاء، فمفهوم الإنشاء الذائع الشائع في الدرس البلاغي العربي يتسع عن مفهوم أوستن ليشمل الطلب من أمر ونهي واستفهام، وهو بمنظور مدقق ينطوي على شيء من الخلل، إذ لا يفصل بين الطلب والإنشاء، فالإنشاء الذي قصده أوستن لا يتحدد في الجملة الطلبية بل يتحدد في الجملة الخبرية التي يكون للسياق أثره في توجيه معناها ليتجاوز الوصف والإخبار، فليست كل الجمل خبرية، فمن الجمل ما يتوفر لها نحوياً الشروط التي تجعلها خبرية ولكنها لا تصف ولا تخبر بشيء ولا تثبت أمراً ما على وجه

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٧، ٢٨.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٢٨.

الإطلاق، ومن ثم يكون النطق بهذه الجمل إنجازاً لفعل أو إنشاء لجزء منه، ومن هنا كان تمييزه بين نوعين من الأقوال: الأقوال الإنجازية Performative locutions، والأقوال التقريرية Constative locutions، وقد جعل من أمثلة الأقوال الإنجازية التلفظ بكلمة: «أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية» في مراسم الزواج^(١)، وعلى الرغم من شيوع مصطلح الإنشاء في الدرس البلاغي العربي فإنه من الحق أن نذكر أن من بين البلاغيين من فرق بين الإنشاء الخالص والطلب كما سنبين.

وتجدد بنا الإشارة إلى أن الدرس البلاغي العربي قد وضع السياق في حسابه عند تحديد مفهوم الخبر، فثم شروط لتحقق خبرية الكلام ذكرها الدسوقي في الحاشية بقوله: «فالكلام خبر من حيث احتمالته للصدق والكذب، لما تقرر أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى خبراً من حيث احتمالته لهما، ومن حيث اشتماله على الحكم قضية، ومن حيث إفادته الحكم إخباراً، ومن حيث كونه جزءاً من الدليل يسمى مقدمة، ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوباً، ومن حيث كونه يحصل بالدليل نتيجة، ومن حيث إنه يقع في العلم ويسأل عنه مسألة، فالذات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات»^(٢)، فعلى الرغم من أن الدسوقي قد انطلق من الجانب المنطقي في الخبر بوصفه مقدمة في قضية منطقية فإنه لم يغفل العناصر التداولية التي توجه التأويل، أما النسبة المتمثلة في العلاقة بين المسند والمسند إليه، فهي: «تعلق أحد الطرفين - المسند والمسند إليه - بالآخر على وجه التمام وذلك بأن يكون يحسن السكوت عليه»^(٣) أي تأديته للمعنى التام من حيث كان وصفاً أو خبراً، فقد التفت في تحديدها أيضاً إلى السياق الخارجي فيما أطلقوا عليه النسبة الخارجية، وهي «الحاصلة بين الطرفين في الخارج أي في الواقع مع قطع النظر عما يفهم من الكلام، وذلك كما في قولك: زيد قائم، فإن ثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية،

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٦.

(٢) الدسوقي: الحاشية على شروح التلخيص، ط دار السرور بيروت لبنان (بدون تاريخ) ج ١، ص ١٦٦.

(٣) ابن يعقوب المغربي: مواهب الفتح، شروح التلخيص، مرجع سابق، ج ١، ص ١٦٥.

باعتبار فهمه من الكلام، وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن - أي صورته الذهنية - وخارجية باعتبار الحصول في نفس الأمر، والخارجية لا بد منها سواء كان هناك كلامية تحكيها أو لا، لأنه لا بد في الواقع من أن يكون زيد قائماً أو غير قائم، وإنما سمي المصنف النسبة الخارجية خارجاً لوقوعها في الخارج بمعنى نفس الأمر والواقع»^(١).

والحق أن الدرس البلاغي العربي لم يكن في غفلة تامة عن التمييز الذي ذهب إليه أوستن، ولم يقتصر تعرض الدرس البلاغي العربي لهذا التمييز على مجرد التحديد السابق لشروط الخبر التي تُخرج منه ما يعد إنشاء وفق مفهوم أوستن، بل التفت الدرس البلاغي العربي إلى هذا التمييز في تقسيمه الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء، مميّزاً الإنشاء بقسم مستقل عن الخبر والطلب، بيد أن هذا الجانب في الدرس البلاغي العربي لم يكتب له الذبوع والانتشار، إذ الشائع في البلاغة العربية عند المحدثين وفي البلاغة المدرسية هو تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وربما كان ذلك بتأثير القزويني الذي ذهب إلى التقسيم الشائع الخبر والإنشاء^(٢)، وأما الالتفات إلى التقسيم الثلاثي فلا يكاد يذكر، على الرغم من أن هذا التمييز قد ظهر في البلاغة العربية على مستويين: المستوى الأول هو تقسيم الكلام إلى خبر وطلب دون ذكر الإنشاء، وذهب إليه السكاكي بقوله: «والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب»^(٣)، أما المستوى الثاني فنجدته في التقسيم الثلاثي للكلام إلى خبر وطلب وإنشاء الذي نشأ في بيئة النحاة أولاً ثم انتقل إلى الدرس البلاغي، فقد ذهب إلى هذا التقسيم الثلاثي رضي الدين الاسترابادي، إذ جعل الإنشاء مثل قولهم: (بعثت) التي تدل على الموافقة على البيع وليست من قبيل الإخبار عن بيع تم من المتكلم، و(طلّقت) الدالة على إعلان المتكلم عن طلاق يقع وقت النطق بالقول وليس من قبيل الإخبار عن تطبيق كان، و«أنت حر» الدالة على إعلام المخاطب الذي لا يتمتع بالحرية بأنه يصبح حراً

(١) حاشية الدسوقي: شروح التلخيص، مرجع سابق جـ ١، ص ١٦٥ .

(٢) القزويني: الإيضاح، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي - الطبعة الثالثة - بيروت ١٩٩٣ ص ٥٥ .

(٣) السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط ٢ بيروت ١٩٨٧ ص ١٦٤ .

وقت التلفظ بهذا القول، وليس ذلك أيضًا من قبيل الإخبار عن حرية متحققة للمخاطب من قبل، أما الطلب فهو الأمر والنهي والاستفهام والتمني^(١)، متوافقًا في ذلك تمام التوافق مع رؤية أوستن التي حدد فيها «أن النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها»^(٢)، وما ذهب إليه أوستن في المثل الذي ضربه للأقوال الإنجازية في التلفظ بكلمة: «أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية» في مراسم الزواج يتطابق تمامًا مع القبول والإيجاب في عقود الزواج المعروفة في الشريعة الإسلامية، فتلفظ الزوجة أو تلفظ وليّ الزوجة بقوله: «زوجتك ابنتي» ثم تلفظ الزوج بقوله: «قبلت» هو إنجاز لعقد الزواج، وهنا نجد الجملة الأولى التي تلفظ بها وليّ الزوجة، وكذا الجملة الثانية التي تلفظ بها الزوج أسلوبًا خبريًا في ظاهره إذا أخذناها بمعناها الحرفي معزولة عن سياقها، معزولة عن ملابسها التداولية، والملابسات التداولية هنا تتمثل في شروط العقد من كون المتلفظ الأول هو وليّ الزوجة الذي له الحق في أن يتلفظ بهذه الجملة، إذ لو تلفظ بها غيره لم يكن هناك انعقاد لزواج، وأن يكون الخطاب موجّهًا إلى إنسان بعينه هو المعنى بهذا الأمر وهو الذي سيصير زوجًا بمجرد تلفظه بجملة «قبلت»، إلى غير ذلك من ظروف محيطية وشروط، كحضور الشهود على هذا العقد، وكأن تكون الأنثى المتلفظة أو المتلفظ عنها وليها وكذا الزوج المتلفظ ممن تتوفر فيهما الشروط اللازمة لإنجاز العقد، وغير ذلك من ملابس تتعلق بالاتفاق على الصداق وغير ذلك.

وليست البلاغة العربية وحدها من بين العلوم العربية والإسلامية التي التفتت إلى هذه الأبعاد، ولكن علم الفقه وأصول الفقه كانا من أكثر هذه العلوم جميعها اهتمامًا بها، فانعقاد البيع والشراء، والدين والبدل وغيرها مما يتعلق بالمعاملات المالية، وكذا أحكام الزواج والطلاق وغير ذلك من أنواع المعاملات تأتي جميعها في صلب اهتمام التشريع الإسلامي، إذ يتعلق بالتلفظ في هذه الحالات جميعها أحكام الجائز وغير الجائز، والشرعي وغير الشرعي، والمنعقد وغير المنعقد من هذه الأحكام في المعاملات.

(١) رضي الدين الاستربادي: شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، بيروت ١٩٨٢، ج١ ص ٣٠٧.

(٢) أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، مرجع سابق ص ٢٨.

ومن الأمور التي سبق الدرس البلاغي العربي فيها ما أثاره أوستن قضية الصدق والكذب، إذ جعل السكاكي السياق هو معيار الصدق أو الكذب وليس الحكم النحوي والمنطقي بخبرية الجملة وما وضعه النحاة والمناطقة من حدود ورسوم في تعريفها، مشيراً إلى أن معرفة دلالة الخبر في الجملة تتحدد وفق المقام، ومن ثم لا تحتاج الدلالة إلى التعريف، «فكل أحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز، يعرفون الصادق والكاذب، بدليل أنهم يُصدّقون أبداً في مقام التصديق، ويُكذّبون أبداً في مقام التكذيب، فلولا أنهم عارفون للصادق والكاذب، لما تأتّى منهم ذلك»^(١)، ومستنداً فيما يتعلق بالطلب إلى أن «كل أحد يتمنى ويستفهم ويأمر وينهى وينادي، يوجد كلاً من ذلك في موضع نفسه عن علم، وكل واحد من ذلك طلب مخصوص، والعلم بالطلب المخصوص مسبق بالعلم بنفس الطلب»^(٢)، وينى السكاكي على ذلك عدم حاجتهما إلى التعريف بالإضافة إلى نقده التعريفات السابقة التي ذهبت لتعرف الخبر بأنه: هو الكلام المحتمل الصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب، أو: هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيًا أو إثباتًا، أو: هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات^(٣).

وما الحديث الذي شاع في الدرس البلاغي العربي عن القرائن سوى حديث عن الملابس والعناصر التداولية التي يتحدد بها المعنى الحرفي للملفوظ سواء أكان هذا المعنى متوافقاً مع معنى المتكلم (المقصود) أم مخالفاً بالضدية أو بالإضافة، فقد جاء حديث السكاكي عن الصيغ الصرفية الدالة على الأمر في لغة العرب لافتاً إلى أن استعمال هذه الصيغ على سبيل الاستعلاء يعنى أنها موضوعة لذلك، وهي حقيقة فيه وليست من المجاز معللاً ذلك بالقرينة والتبادر إلى ذهن المتلقي، فالمتبادر إلى ذهن المتلقي عند

(١) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق ص ١٦٤ .

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٦٥ .

(٣) المرجع السابق نفسه ص ١٦٤ .

استماع هذه الصيغ الصرفية المتمثلة في: فعل الأمر، والفعل المضارع المسبوق بلام الأمر، واسم فعل الأمر، هو الأمر على سبيل الاستعلاء، وهو ما أطلق عليه السكاكي حقيقة المعنى في هذه الصيغ، أما خروجها عن دلالة الأمر، أو خروجها عن دلالة الاستعلاء من الدعاء، والالتماس والندب، والإباحة والتهديد، فمتوقف على الأبعاد التداولية التي أطلق عليها السكاكي اعتبار القرائن^(١)، ففرق هنا بين الحقيقة والمجاز بأن الحقيقة مرتبطة بتبادر الذهن دون حاجة إلى قرينة، أما المجاز فلا بد له من قرينة، وقد سار البلاغيون المتأخرون على هذا الأصل الذي وضعه السكاكي وبخاصة القزويني وشرّاح التلخيص.

وإذا كانت الرؤية التداولية المنبئية في الأصل على رؤية نظرية أفعال الكلام تضطلع أساساً بالوقوف على المقصود من التلفظ متجاوزة بذلك المعنى الحرفي للمنطوق المتعلق بالدلالة، أو المعنى النحوي المتعلق بالتركيب، اللذين يمثلان المستويين الأول والثاني في سميوطيقا مورس، فإن هذا المعنى المقصود المتجاوز للمعنى الحرفي يمثل الأساس في وجود الظاهرة البلاغية بوصفه معنى مضمناً، أو معنى المعنى وفق مقولة عبد القاهر؛ لأن تضمن المنطوق للمعنى الثاني هو أساس التفريق بين ما يدخل في البلاغة وما لا يدخل، فالتركيب التي تدخل ضمن الأساليب الطلبية في مصفوفة البلاغة العربية لا تتحقق بها الظاهرة البلاغية إلا إذا تضمنت معنى خلاف الظاهر الحرفي، وقد التفتت البلاغة العربية إلى هذه الحقيقة بتحديد البعد البلاغي في نكات العدول عن المعنى الحرفي الظاهر في الأمر والنهي والاستفهام وغيرها^(٢)، ومن هنا كانت مقولة الخروج على مقتضى الظاهر منطلقاً بلاغياً يمثل أساس الرؤية البلاغية للخبر والإنشاء والطلب على أساس تداولي لربطها هذا الخروج بالقرائن التي لا تختلف في قليل أو كثير عن الأبعاد التداولية.

(١) المرجع السابق نفسه ص ٣١٨.

(٢) عصام الدين الحنفي: الأطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هنداي، ط ١ دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠١م ج ١ ص ٥٩٧، حاشية الدسوقي على شروح التلخيص، ج ٢، ص ٣١٢، ٣١٣.

وقد أشرنا في موضع آخر^(١) إلى أن البلاغيين العرب قد التفوتوا إلى أن الخبر قد يقع موقع الإنشاء - بالمفهوم الواسع للإنشاء في البلاغة العربية الذي يشمل الطلب، وفيما يتعلق بالأمر والنهي فإن الخبر قد يكون مقصوداً به الأمر أو النهي، جاء ذلك في قول التفتازاني في المطول: «كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك: تأتيني غداً، مقام اتنبي، تحمله بألطف وجه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غداً صرت كاذباً من حيث الظاهر؛ لكون كلامك في صورة الخبر، فالخبر في هذه الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له، ويحتمل أن يجعل كناية في بعضها، ومن الاعتبار المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء القصد إلى المبالغة في الطلب، حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال، ومنها القصد إلى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب، ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه، ونحو ذلك من الاعتبار»^(٢)، إذا كان الأمر في تعريف البلاغيين الاصطلاحية هو «كلام تام دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء»^(٣)، وإذا كان النهي في اصطلاحهم هو «طلب الكف عن الفعل استعلاء»، فإنه من المعروف أن دلالات الإلزام والكف قد ينتجها الخبر، بل إن الخبر في بعض التراكيب قد ينتج دلالة الطلب - أمر ونهي - بصورة أمعن في الإلزام من الصيغ المعروفة.

بيد أن ثم فرقاً بين الرؤية البلاغية القديمة والرؤية التي نظر لها هنا، إن الرؤية القديمة في وقوع الخبر موقع الإنشاء يأتي فيها الخبر - الفعل المضارع، مثلاً - بديلاً عن صيغة الأمر في طلب الإلزام، وهذا الاستبدال واضح ظاهر إلى حد لا ينتج معه دلالة مضمنة، أما الفكرة المطروحة هنا عن إنتاج الخبر دلالة الأمر أو النهي فإنها تنتج هذه الدلالات ضمناً بحيث لا يصلح فيها الاستبدال بصيغة النهي الصريحة أو صيغة الأمر الصريحة، إذ لا تؤدي الصيغة الصريحة ما تؤديه الوسائل الأسلوبية التي تنتج الأمر أو النهي من الضواغط على

(١) د. عيد بلع: السياق وتوجيه دلالة النص الفصل الثالث من الباب الثالث في القسم النظري.

(٢) التفتازاني: المطول، مرجع سابق ص ٤٣٣.

(٣) عصام الدين الحنفي: الأطول، مرجع سابق ج ١ ص ٥٩٥.

المتلقي وتهيئته للاستجابة، مع تفرغ الأسلوب من صيغة الإلزام (الأمر) أو الكف (النهي).
إننا لا نقصد بطرح المقولات العربية المتوافقة مع مقولات نظرية أفعال الكلام مجرد محاولة الربط، أو محاولة إثبات شرعية التراث بإثبات موافقته للنظريات الغربية الحديثة، أو محاولة إثبات شرعية المقولات الغربية الحديثة بإثبات موافقتها للمقولات التراثية، ولكننا نهدف إلى إقرار حقيقة واقعة ربما تخضع لتكامل المعرفة الإنسانية، وذلك بإتاحة الفرصة للتفاعل المعرفي بين منجز التفكير البلاغي العربي التراثي ومنجز التفكير الغربي، والهدف من إتاحة هذه الفرصة هو الوقوف على ناتج هذا التفاعل الذي يتمثل فيما يمكن أن تضيفه المقولات العربية التراثية إلى منجز التفكير الغربي، والوقوف أيضًا على ما يمكن أن يضيفه منجز التفكير الغربي إلى مقولات التراث العربي.

الباب الثالث
البلاغة والنقد
رؤية تداولية

تمهيد الجدور العربية

إن العلاقة بين البلاغة والتداولية في حقيقة الأمر ليست ربطاً نحاوله، ولكنها علاقة قائمة بالفعل فقط نحاول استكشافها وإلقاء الضوء على الخطوط التي تشكلت عبرها، ولذلك نتردد بين أن نقول: الرؤية التداولية للبلاغة، أو: الرؤية البلاغية للتداولية، فثم جدل بين ما يمكن أن تُثري به الرؤية التداولية المولودة في حقل اللسانيات الحديثة الدرس البلاغي، وما يمكن أن يضيفه التفكير البلاغي إلى التداولية.

يجنح بعض الباحثين العرب المحدثين إلى القطيعة مع التراث تأسيساً على ما رأوه من موقف المحدثين الغربيين من البلاغة الغربية في تجاوز الرؤية البلاغية التقليدية الغربية، بل لقد رأى بعض المعاصرين «أن التماس المفاهيم العلمية الجديدة في التجليات القديمة خطأ فادح منهجياً»^(١)، بيد أن هذا المنطلق التأسيسي يحتاج إلى مزيد من المراجعة؛ لأنه أمر منقوض بالشواهد من المواقف الغربية الحديثة ذاتها، وكفينا هنا أن نشير - على سبيل المثال - إلى ما ذكره هنريش بليت من الوشائج التي تربط الرؤية البلاغية الغربية القديمة بالرؤى الحديثة وبخاصة الأسلوبية والتداولية كما سنبين لاحقاً في هذا الباب، بل لقد ارتبطت الرؤية التداولية بأشد نقاط المؤاخذه على البلاغة الغربية القديمة المتمثلة في التعالي المعياري.

ولكننا في الوقت نفسه لانود أن نلتمس نقاط اتفاق بين الرؤى الحديثة والقديمة دون

(١) د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سابق ص ١٢١.

إمعان النظر في نقاط الاختلاف، أو قل النقاط السلبية، لا نقول في الرؤية القديمة وحدها بل إن الرؤية الحديثة قد تنطوي على بعض السلبيات التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة، أو لعلها تقبل بعض الإضافة من الرؤية القديمة، ومن ثم فإن قراءتنا للمعطى الثقافي لا تنطوي على مواقف سابقة معدة سلفاً، أو موجهة توجيهاً سابقاً على عملية القراءة، ولكنها قراءة ناقدة تتفحص الأوجه الإيجابية والسلبية وتأخذ وتطرح بناء على مقتضيات معرفية خالصة تأخذ نفسها بالموضوعية العلمية والحياد.

ويجدد بنا أن ننبه هنا إلى أنه من الخطورة بمكان أن نحاول الإفادة من حقل معرفي بعينه في إثراء الدرس البلاغي دون تمييز بين الفوارق الجوهرية بين الفلسفات التي قامت عليها هذه المعارف، فليس ثم من شك في أن الرؤية الجذرية للفلسفات التي قامت عليها المعارف هي التي تحدد ما يصلح لأن يُستثمر في غيرها من المعارف وما لا يصلح، وتأتي هذه المعرفة الجذرية مُعينة على المراجعة الدائمة لمقولات هذه المعارف المتداخلة كاشفة عما بينها من نقاط التلاقي على كثرتها، ولعل المعارف والعلوم التي قامت على دراسة الظاهرة اللغوية في ذاتها وفي استعمالاتها في أنماط الخطاب المختلفة تمثل أثرى نقاط التلاقي بين هذه العلوم والمعارف التراثية العربية لالتباس اللغة العربية على وجه التحديد بأنماط من الخطاب لم تتوفر لغيرها من اللغات، ويكفي أن نشير إلى النص القرآني وما قامت حوله من دراسات وعلوم خاصة، بالإضافة إلى ما كان له من حضور وأثر في علوم اللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية، لنعلم إلى أي حد تُمثل الدراسات التي قامت على هذا النص وحدها خصوصية للدرس اللغوي العربي، بيد أن الرؤية العربية عند المتأخرين من القدامى وعند أكثر المحديثين أغفلت كثيراً من نقاط التلاقي بين هذه العلوم والمعارف، أو قل لم تعبأ برؤية ما هو خارج مركزها وحقل اختصاصها، يصدق هذا على الدرس البلاغي كما يصدق على غيره من علوم العربية والعلوم الإسلامية.

أما فيما يتعلق بالدرس البلاغي العربي وعلاقته بالرؤى الغربية فقد توزعت رؤى المحديثين للمنجز المعرفي الغربي بين اتجاه منكر رافض لأي مثاقفة، واتجاه غارق في

التبعية المسوّغة حيناً وغير المسوّغة أحياناً، واتجاه يأخذ نفسه بالمشاقفة بين المنجزين المعرفيين العربي والغربي، والحق أن الدرس البلاغي هو أكثر المعارف انفتاحاً على المعارف والعلوم الأخرى قديمها وحديثها، عربيها وغربيها؛ فإن قَدَرَ الدرس البلاغي أنه لم ينهض بنفسه قديماً ولا حديثاً، فقديماً نشأت البلاغة علماً متكئاً على علوم القرآن والإعجاز، وتغذت بعلم الكلام في نهوضها بدرس وسائل الاستدلال وإقامة الحجّة، وقد قامت بلاغة التراكيب فيما عُرف بعلم المعاني على الدرس النحوي متجاوزة حدوده المنطقية فتغذت به وأثرت به وعمقت رؤاه مكونة أساساً لما يمكن أن يُطلق عليه النحو السياقي، كما جاء الدرس البلاغي منصهراً في النقد الأدبي ملتبساً بالمنطق والاستدلال، وحديثاً نجد علم اللغة يمثل متكأه الأرسى.

ولذلك فإن أجهل الناس بالبلاغة هم المختصون بالبلاغة الذين يرون أنهم أصحاب علم بمقدوره الاعتماد على نفسه في إرساء أدواته وإجراءاته، هم الماضون في توقع على حدود مجموعة قواعده الهشة، وكثير ما هم.

ليست المزية في الرؤية الغربية كاملة في أنها هي الرؤية المثلى ولكن المزية في أنها تحاول دائماً أن تكون المثلى، ومزية المحاولة تتأتي من أنها حراك عقلي دائم، لا يقنع بما بلغ وإنما هو شاخص أبداً إلى ما لم يبلغ، لا يركن إلى ما تحقق ولكنه متوثب دائماً إلى تحقيق كل ممكن، ومن ثم فإن دخولنا بالدرس البلاغي في رؤية تداولية لا يعني بحال من الأحوال محاولة تطبيق مقولات جاهزة، كما لا يعني أيضاً التماس نظريات المقولات الغربية في التراث العربي في منحى استهلاكي عقيم، ولكن ما نقصده هو أن ندخل معها في صناعة اللعبة شاخصين إلى الطريقة ومنهج التفكير الذي يؤدي بهذا المنجز الغربي إلى التوثاب المستمر، إنه دخول في اللعبة نحاول منه أن نقف على: كيف تسهم هذه الرؤى الجديدة في إثراء الدرس البلاغي العربي التراثي بمساءلة مقولاته وطرحتها أو استثمارها؟ وإلى أي حد يمكن أن تسهم المقولات التراثية في إعادة النظر في المقولات الغربية الحديثة التي خضعت لظواهر معينة ودانت لها بوجودها؟

إن الرؤية الغربية - إذن - لا تتسم بثبات يُسلم إلى عقم وجمود، ولكنها تتسم بحراك عقلي متجاوز لكل منجز غير عابئ بحدود اختصاصية، ولعل الرؤية التداولية نفسها من أوضح الشواهد على ذلك، فالتداولية كما سبق أن بينا أفادت من جذورها واغتنت بروافدها وتشعبت في امتداداتها.

إن توجه البلاغة نحو الأثر التداولي ليس أمراً مستحدثاً في الدرس البلاغي، وإن لم يكن هذا التوجه محكوماً بالمجال المعرفي المحدد للتداولية في العصر الحديث، لقد ارتبطت أفكار التداولية بالتطور الذي طرأ على الدرس اللغوي وظهور المناهج والنظريات اللغوية الحديثة، وإذا كان لهذه المناهج والنظريات جذورها في الدرس البلاغي القديم فإنها قد انعظفت بأثرها الذي لا يُنكر على الدرس الأدبي والبلاغي، وإذا كان هذا التطور قد رافق من الدراسات الأدبية سعياً «إلى مراجعة جميع الأدبيات البلاغية»^(١) فإن الالتفات إلى البعد التداولي في البلاغة العربية لم يكن وليد النظريات والمناهج الغربية الحديثة، فليست هذه الفكرة «ثمرة من ثمار الدراسات اللغوية الحديثة»^(٢) فيما يذهب د. تمام حسان، وقد لفت د. محمد العمري إلى مواضع التلاقي بين مقولات التداولية وبعض المقولات في التراث البلاغي العربي في غير موضع من مؤلفاته، فقد علق على قول بليت: «إن التداولية تقوم على مفهوم مقام الخطاب» بقوله: «نحيل فيما يخص الحديث عن المقام في البلاغة العربية على البيان والتبيين للجاحظ، وبخاصة صحيفة بشر بن المعتمر، كما نحيل على مفهوم المعاني والبيان عند السكاكي في مفتاح العلوم»^(٣)،

(١) محمد سالم الأمين: مفهوم الحجاج عند بيرلمان، وتطوره في البلاغة المعاصرة، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٨، عدد ٣، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ٥٤.

(٢) د. تمام حسان: البيان في روائع القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٢م ص ٤٠٠.

(٣) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية ص ٢٩، وتعليق د. محمد العمري في هامش الصحيفة نفسها، وقد عرض د. محمد العمري الفكرة نفسها في كتابه: بلاغة الخطاب الإقناعي، وتعرض لها في كتابه البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ثم كتابه البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول.

كما أشار إلى أن أبعاد الرؤية التداولية في تفكير عبد القاهر تمتد إلى بُعد جاحظي في أساسه «الجاحظ وصل إلى بلاغة الخطاب الإقناعي من خلال البحث في المعرفة بصفة عامة: كيف نفهم؟ وكيف نُفهم؟ بلاغة قوامها الاعتدال في استعمال الصور البلاغية حسب الأحوال والمقامات»^(١)

وقد بدت رؤية الجاحظ التأسيسية في غير موضع من كتبه، نذكر منها قوله: «المعاني القائمة في صدور العباد المتصورة في أذهانهم المتخلجة في نفوسهم والمتصلة بخواطرهم والحادثة عن فكرهم مستورة خفية وبعيدة وحشية ومحجوبة مكنونة... لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه ولا حاجة أخيه وخليطه ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره، وإنما تحيا تلك المعاني في ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها، وهذه الخصال هي التي تقربها من الفهم وتجلبها للعقل وتجعل الخفي منها ظاهراً والغائب شاهداً والبعيد قريباً، وهي التي تخلص الملتبس وتحل المنعقد وتجعل المهمل مقيداً والمقيد مطلقاً والمجهول معروفاً والوحشي مألوفاً والغفل موسوماً والموسوم معلوماً وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ودقة المدخل يكون إظهار المعنى وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح وكانت الإشارة أبين وأنور كان أنفع وأنجع والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله تبارك وتعالى يمدحه ويدعو إليه ويحث عليه وبذلك نطق القرآن، وبذلك تفاخرت العرب وتفاضلت أصناف العجم، والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته ويهجم على محصولة كائنا ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان ذلك الدليل»^(٢)

ويذهب د. محمد العمري إلى هذا الربط نفسه في التعليق على باب الإيجاز والإطناب في كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، وكذا باب الفصل والوصل وماله

(١) د. محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، مرجع سابق ص ٢٤.

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين، مرجع سابق ج ١ ص ٥٤.

من أثر في النفوس، ليعقب بقوله: «دراسة الإرسال والتلقي عند القدماء ذات طابع معياري بارز، فهي تنصرف مباشرة إلى الأثر، فلا يتعلق الأمر عندهم بدراسة وصفية تهتم بالعملية في شروطها الموضوعية أو التاريخية، بل يهتمون بالأثر الآني الذي تتركه الرسالة أو ينبغي أن تتركه، وكيف يكون الخطاب ناجعاً، ومن ثم تصبح البلاغة سلطة أمام النص، وتوقع الشعري في شرك الوظيفة الخطابية، أي الإقناع في كل حالة بالوسائل الاحتمالية المتاحة»^(١)

أما في حديثه عن عبد القاهر فقد انطلق د. العمري من اتحاد الكتابين في البعد التداولي، فذهب إلى أنه «حين نقول إن القضية واحدة في الكتابين نعلم في ذلك على أن الجرجاني بحث في الأسرار عن معايير بلاغة الشعر دون أن يُلح على الغرض الإعجازي، أما في الدلائل فبحث عن معايير بلاغة الشعر باعتباره معجزة العرب في البلاغة، لينتهي من تحصيل هذه المعايير إلى تفوق القرآن الكريم»^(٢).

«مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يبين مقام الشكاية، ومقام التهئة يبين مقام التعزية، ومقام المدح يبين مقام الذم، ومقام الترغيب يبين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يبين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداءً يغير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال، يغير مقام البناء على الإنكار، وجميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»^(٣)

ومن هنا يمكننا القول بأنه إذا كان للنظريات الحديثة فضل يذكر في هذا المقام فهو فضل اللفت إلى فكرة خصبة من الأفكار التي ذاعت في التراث العربي - البلاغي والنحوي والأصولي والنقدي - بيد أنها لم تستثمر في الدرس البلاغي في الحقب التالية الاستثمار

(١) د. محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، مرجع سابق ص ٢٩٣.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٣٥٣.

(٣) أبو يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق ص ١٦٨.

الذي يثبتها نظرية لها أصولها وقواعدها، بالإضافة إلى ما كان يمكن أن يكون لها من إسهام في تحليل النصوص وتأويلها.

الرؤية الغربية:

لقد أولى عدد من المحدثين البعد التداولي للبلاغة اهتمامًا كبيرًا غدت معه الخطوط الفاصلة بين البلاغة والتداولية متداخلةً لا تكاد تتمايز في حاضرها أو في عمقها التاريخي على حد سواء، وقد أبانت كلمات «(فان ديك Van Dijk) عن هذا التقارب الشديد بين البلاغة والتداولية في حديثه عن وظيفة البنات البلاغية، إذ أشار إلى أن هذه البنات «تستهدف نجاعة النص في المقام التواصلي، وبعبارة أخرى فإن المستعمل إنما يلجأ إلى بعض البنات البلاغية لأغراض استراتيجية، أي لكي يوفر شروط القبول لكلامه عند المخاطب، ولكي يراه -تبعًا لذلك- وقد أحدث، عند الاقتضاء أثرًا (معرفةً أو فعلًا)»^(١)، ومن هنا كان استعمال اللغة بدرجة عالية من المهارة والتكثيف يُدخلها في دائرة استثنائية الاستعمال التي تهدف إلى التأثير، ولذلك فإن الاستعمال الاستثنائي للغة من شأنه أن يؤثر في المتلقي أكثر من غيره، فليس ثم من أحد من الممكن أن يُثار لشيء ما إذا قرأ «جدول الضرب».

ولذلك كان للبعد التداولي حضوره في النموذج الأسلوبي الجديد للتحليل السيميائي الذي قام به (بليت)، كما كان له أيضًا حضوره في مقترح د. سعد مصلوح الذي أسماه (حاشية عصرية على مفتاح العلوم)، إذ يقوم نموذج (هنريش بليت) على أسلوبية الانزياح، ولكنه يشتغل في الوقت نفسه على المستوى التداولي، يعيد تشغيل نسق الصور البلاغية القديمة هذا النسق الذي يستند إلى مبدأين هما: الانزياح والأثر الانفعالي...، فالصورة البلاغية هي الوحدة اللسانية التي تشكل إنزياحًا، وبذلك يكون فن العبارة نسقًا من الانزياحات اللسانية، لافتًا إلى أن هذا النموذج يضم مكونًا تداوليًا يسمح بمعالجة التنوعات الأسلوبية التي أنتجها النموذج الانزياحي بطريقة مختلفة وتبعًا لمقصديتها، ويميز بين ثلاثة

(١) فان ديك: النص بنياته ووظائفه، مرجع سابق ص ٤٥.

أصناف من الانزياحات: انزياح في التركيب - وفي التداول - وفي الدلالة، ثم يأخذ محور المستويات اللسانية نقطة انطلاق في النموذج الذي يقترحه^(١)، وهي تمثل المنطلق لنموذج د. سعد مصلوح في محاولته لاستثمار بلاغة السكاكي في كتابه مفتاح العلوم بوصفها بنية منهجية متماسكة تشكل ملامح علم الأدب «ذلك أن السكاكي لم يهدف إلى إيراد حقائق الصرف والنحو، ثم المعاني والبيان ووجوه التحسين، ثم الاستدلال والشعر لما هي فيه، بل عالجهما جميعاً بوصفها بنية منهجية متماسكة»^(٢)، ثم اعتمد على محور المستويات اللسانية: (الصوتيات - الرسم - الصرف - النظم - الدلالات - التعامليات) في محاولة استثمار مفتاح العلوم بصيغتيه: الكبرى التي سماها السكاكي علم الأدب وجعلها منظومة تحليلية تتألف من: الصرف والنحو وعلم المعاني والبيان، مع مقدمة صوتية تسبق الصرف، ومكملات تابعة لعلم المعاني تقوم مقام العلوم المساعدة وهي علما الحد والاستدلال، أما الصيغة الصغرى فتتمثل في علم المعاني بمكوناته: خواص التراكيب، المبحث البياني، المبحث التحسيني، ويفصل د. سعد مصلوح بين الصيغتين على الرغم من دخول الصيغة الصغرى ضمن الصيغة الكبرى، لأن المتأخرين اجتزأوها ووضعوا لها مصطلح (علم البلاغة)^(٣).

وقد عرض محمد خطابي مستويات التلاقي بين البلاغة العربية وعلم النص، وتلاقيهما بالبعد التداولي وناقش هذا التلاقي في عدة مستويات المستوى المعجمي والمستوى الدلالي والمستوى التداولي، وفيما يتعلق بالمستوى التداولي أشار إلى عدة أوجه لهذا التلاقي منها: اختلاف الأفعال الكلامية وتدخّل المقام لرفع الاختلاف^(٤)، وما يترتب على أخذ هذا البعد المقامي في حساب المحلل، ومن هنا لا يكفي الانطلاق من محاولة الربط بين المقولات التراثية والمقولات الحديثة، بل يحتاج الأمر إلى نظرة ناقدة

(١) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق ص ٤١ إلى ٦٨.

(٢) د. سعد مصلوح: مشكلة العلاقة بين البلاغة العربية والسلوبيات اللسانية، مرجع سابق ص ٨٤٥.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٨٦٢.

(٤) محمد خطابي: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق ص ١٣٠ - ١٣٨.

تستهدف تفعيل هذه العلاقة، واستثمار هذه الروابط في إنتاج مزيد من الأفكار التي من شأنها أن تُثري عملية التحليل والتأويل.

وليس ثم من شك في أن الدراسات الغربية الحديثة التي جاءت كلمة البلاغة في عناوينها لتدل دلالة واضحة على الإبقاء على الرؤية البلاغية الغربية بوصفها جذراً من الجذور ورافداً من الروافد التي تمد البحث الغربي الحديث، «وما كان لهذه البلاغة أن تستمر وتواصل حياتها بنشاط وحيوية حتى ظهور الرومنتيكية في بداية القرن التاسع عشر، بالرغم مما طرأ عليها في بعض أطوار تاريخها من فتور، لولا مرونتها وقدرتها على التلاؤم مع الأوضاع المستحدثة والانبعاث المتجدد من أنقاضها»^(١)، تلك المرونة التي أسست لها حق الرد الذي يكسبها وجوداً شرعياً بين المعارف الحديثة «بالرغم من تغير معطيات التحليل جذرياً، وهو ما دعا إلى إضفاء صفة الجديدة على هذا الضرب من البلاغة»^(٢)، وبعد أن ذكر الباحث عدة عناوين تتضمن كلمة البلاغة عند مؤلفين غربيين، منها: إمبراطورية البلاغة لبيرلمان، والبلاغة المقيدة لجيرار جينيت، ومساءلات بلاغية لميير، والبلاغة والأسلوبية لهنريش بليت، والبلاغة العامة لجماعة مو، وبلاغة القراءة لميشل شارل، وغيرها من الدراسات الكثيرة الصادرة بلغات غير الفرنسية، يذهب إلى انتقاد الموقف العربي بقوله: «ولسنا نشك في أن عدداً من دارسينا على معرفة بهذه العناوين وبغيرها، وأنهم قد اطلعوا عليها، لكن ما يساورنا به شك هو ما إذا أفادوا من هذه المظانّ الفائدة المرجوة، وما إذا استقامت مساءلتهم لها، ونميل إلى الإجابة بالنفي لسبب رئيسي يكمن، في تقديرنا، في تبنيهم موقفاً أيديولوجياً مسبقاً، حاصله أن الفكر الغربي النقدي الحديث بالمفهوم الواسع منقطع الجذور، وأنه ليس حصيلة تطور متصل استغرق فترة تاريخية عريضة تمسح ما يقرب من ألفي وخمسمائة سنة»^(٣).

(١) د. محمد الناصر العجيمي: النقد العربي الحديث، مرجع سابق ص ٥٦٣.

(٢) المرجع السابق نفسه والصحيفة نفسها.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٥٧٤.

ونعود لتذكيرنا الدائم المتكرر بالعبارة التأسيسية للدكتور جابر عصفور: «من المؤكد أن تراثنا أو تراث الآخر، ليس جوهرًا نقليًا، اكتمل دفعة واحدة أو دفعات، في الماضي، فلم يبق سوى تكراره، أو إلغائه وإنما هو بعض خبرة النوع الإنساني المرتبطة بشروطها التاريخية، والتي تقبل احتمالات الزيادة والتطور، أو التغير والتحول في الوقت نفسه»^(١)

ويخلص د. العجيمي إلى أن التداولية تُعد أكثر الاتجاهات استقطابًا لما يسوغ نعته بالبلاغة الجديدة^(٢)، ومن الممكن أن نفصل بين البلاغة والتداولية بوصفهما شيئين لغرض التعريف وتحديد المفاهيم، ولكن ليس من الصواب أن نفصل بينهما بوصفهما وجودين مستقلين، وإذا كان ذلك خطأ يرجع إلى الخلط بين المفاهيم، فإن خطورته تتمثل في امتداده إلى أخطاء معرفية أخرى تُرى فيها البلاغة والتداولية وكأنهما شيئين، وإذا جاز أن نقول بأن «البلاغة والتداولية تتفقان في اعتمادهما على اللغة أداة لممارسة الفعل على المتلقي اعتمادًا على أن النص اللغوي هو نص في موقف»^(٣) فإنما يكون هذا بمعنى أن البلاغة كانت ذات بُعد تداولي في الأصل، فالحقيقة أن التداولية رؤية وليست علمًا مستقلًا، رؤية للظاهرة اللغوية في استعمالها، إلى حد يمكننا معه أن نجازف بالقول بأن الدرس اللغوي أداة من أدوات التحليل التداولي وليست اللغة بوصفها وسيطًا للتواصل أداة لتحقيق غايات تداولية، بمعنى أن الرؤية التداولية تمتد لتأخذ في حسابها مستويات التحليل كافتها من أبعاد نحوية ودلالية، والبلاغة بعض أنماط الظاهرة اللغوية، أو هي ظاهرة لغوية لها خصوصيتها، ولعل مرد هذا الخلط إلى الخلط بين مصطلحي التداولية (المتنمي إلى الدرس اللغوي) والبراجماتية (المتنمي إلى الفلسفة).

وقد تمخض هذا الخطأ عن أخطاء أخرى تتعلق بالمفاهيم، منها مفهوم المفارقة

(١) د. جابر عصفور: قراءة التراث النقدي، مرجع سابق ج ١ ص ١٨٨.

(٢) د. محمد الناصر العجيمي: النقد العربي الحديث، مرجع سابق ص ٥٧٤.

(٣) د. يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحًا نقديًا، مرجع سابق ص ٨٣، د. صلاح فضل: بلاغة

الخطاب وعلم النص، مرجع سابق ص ٩٨.

والانزياح، ويأتي الخطأ في فهم المفارقة من وجهتين: الوجهة الأولى تتعلق بتحديد المفهوم الاصطلاحي للمفارقة الذي ينطوي على التناقض بين الملفوظ والمقصود، والوجهة الأخرى تتعلق باستعمال مفردة المفارقة بمفهومها اللغوي المعجمي العام.

ويكمن الخطأ في هذا الاستعمال عندما يذهب الباحث إلى اختزال التداولية «في بحث المفارقة بين ما يقوله المتكلم وما يعنيه»، ومن ثم تعميم هذه الظاهرة - فيما يقول - على كل قول، «إن أهم موجه في هذه الفكرة أن ثمة مفارقة بين ما يقوله المتكلم وما يعنيه»^(١).

والخطأ هنا في افتراض وجود المفارقة - بمعناها الوحيد للضدية والتناقض - بين ما يقوله المتكلم وما يعنيه، فليس هناك دائماً تعارض بين ما يقوله المتكلم وما يعنيه، فالمفارقة إنما هي استثناء من بين ظواهر التواصل، فالحقيقة التي لا جدال فيها ولا رد لها أن التداولية تدرس ما تؤديه الظواهر اللغوية في سياقات مختلفة، وما تنتجه هذه السياقات من دلالات إضافية تتفاوت من سياق إلى آخر دون أن تعني التضاد مع القصد أو التناقض أو التعارض، فعندما يقول المتكلم:

- الطقس شديد الحرارة.

فهو يعني أن الطقس بالفعل شديد الحرارة، ولكن الرؤية التداولية تبحث في المعاني الضمنية والإضمارات التي ينتجها السياق إلى جانب هذا الخبر، فقد يحمل الكلام هنا طلباً ضمناً من المخاطب أن يدير المروحة، أو يشغل جهاز التكييف، أو يفتح النوافذ، إلى غير هذه المعاني التي ليست معارضة أو مفارقة للقول الأول.

أما الخطأ المتعلق بالانزياح فيتمثل في أنه خلص بعد ذلك إلى ضرب غريب من التعميم في فهم مصطلح الانزياح «وهكذا فإننا نستطيع أن ندرس أشكالاً بلاغية مختلفة دراسة براجماتية، فالاستعارة والكناية، وكذلك المقابلة والالتفات والمجانسة... إلى غير ذلك من ألوان البلاغة التي تتضمن انزياحاً للمعنى عن القول»^(٢).

(١) د. يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحاً نقدياً، مرجع سابق ص ٨٤.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٨٤.

والخطأ هنا في تحديد مفهوم الانزياح بأنه انزياح للمعنى عن القول، وفي تحديد الدراسة البراجماتية للظواهر التي يتوفر لها هذا الانزياح، ويكفيك لكي تفهم على فداحة هذا الخطأ أن تعرف أن التداولية تعني بدراسة الظاهرة اللغوية بشكل عام ومطلق حال استعمالها، ولا شك في أن الظواهر البلاغية جزء من الظواهر اللغوية، وهذا يعني بدهشة أن الظواهر البلاغية بشكل عام ومطلق داخله ضمن الرؤية التداولية.

وبذلك نعود إلى تحديد الموقف بين البلاغة والتداولية بأن التداولية رؤية تثري الدرس البلاغي كما تثري التحليل البلاغي، فالمنطلق من التحليل البلاغي يقوم بدراسة الظواهر البلاغية وفق الرؤية التداولية، والمنطلق من التحليل التداولي يقوم بدراسة الظواهر البلاغية أيضًا وفق رؤية تداولية، ولا يمثل هذا التداخل خطرًا أو خلطًا إذا نُظِر إليه على أنه تلاقٍ وليس ذوبانًا لأي من الرؤيتين في الأخرى.

إن الانتقال بالأبعاد التداولية من حقل اللسانيات إلى حقل البلاغة لهو انتقال من رؤية استعمال اللغة في أدنى درجات برودتها ومحدوديتها إلى أقصى درجات حرارتها ونبضها وحيويتها، إنه تخطُّ لانغلاق دراسة الظاهرة اللغوية في انعزال تام عن السياق إلى الانفتاح على الأبعاد السياقية في تشعبها الذي لا يُحدد، ولذلك فمن المتوقع أن تثري الرؤية التداولية بالدرس البلاغي كما يثري البحث البلاغي بهذه الرؤية، إن كثيرًا من مقولات التداولية اللسانية سيتغير وجهها إذا تم تفاعلها بحذق ومهارة مع المقولات البلاغية كما أن الشيء نفسه سيحدث مع المقولات البلاغية.

وإذا كانت محاولتنا هذه تنطلق من محاولات سابقة لإقامة هذا التفاعل فإن هذه المحاولات السابقة من الندرة على المستويين العربي والغربي بحيث تحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات، ثم إننا في اصطلاحنا بإقامة هذا التفاعل لا نود للبحث البلاغي أن يسير معصوب العينين في أثر البحث اللساني واقفًا عند ما وقف عنده واقفًا على ما وقع عليه، شأن صنيع متأخري القدماء من البلاغيين في اصطلاحهم لبعض الرؤى النحوية الخالصة، فقط أنه نفسى وأنبه غيري ممن يضطلع بالبحث التداولي في الحقل البلاغي إلى

أن يكون تباين الغاية في الحقلين - اللساني والبلاغي - واضحًا، وكذا اختلاف الفلسفة التي يقوم عليها الحقلان المعرفيان ومن ثم اختلاف الإجراءات، وتتعلق جوانب الاختلاف جميعها باختلاف المادة اللغوية أو الظواهر موضوع الدراسة في كلا الحقلين، فالدرس اللساني يعنى بدراسة الظاهرة اللغوية في عموميتها، أما الدرس البلاغي فيعنى بدراسة الظاهرة البلاغية شاخصًا إلى خصوصيتها.

إذا كانت التداولية قد نشأت ضمن مباحث الدرس اللساني الحديث وما يتعلق به من قضايا في فلسفة اللغة، فإن الظاهرة البلاغية إنما هي ظاهرة لغوية، ومن ثم تدخل الظاهرة البلاغية ضمن الرؤية التداولية للظاهرة اللغوية، وإذا كانت الظاهرة البلاغية تختلف عن غيرها من الظواهر اللغوية بتضمنها لدلالات وإيحاءات إضافية، فبقدر هذا الاختلاف يكون تناسب الرؤية التداولية لمقاربتها، أي أن الرؤية التداولية تتجاوزها للمعنى الحرفي الملفوظ وبحثها في المعاني المضمنة تكون هي الأنسب لمقاربة الظاهرة البلاغية في تجاوزها المعنى الحرفي إلى معنى المعنى، ولذلك رأينا الدراسات التداولية تتبنى الظاهرة البلاغية ضمن معالجاتها بوصفها استعمالًا خاصًا للغة، والظاهرة البلاغية في بعدها التداولي تتلاقى - كما أشرنا من قبل - مع نظريتين تأخذان الموقف في حسابهما هما: النظرية السياقية ونظرية أفعال الكلام، وهاتان النظريتان كان لهما أثرهما الذي لا يُنكر في التأسيس للتداولية، وقد اتخذت الرؤية التداولية للدرس البلاغي بعدين أساسيين تتفرع عنهما عدة أبعاد:

أولاً: فمن جهة، تعد البلاغة بمفهومها التقليدي - في البلاغة الغربية، اليونانية والرومانية - هي التأسيس الأول للتداولية بوصفها حالة من حالات استعمال اللغة تهدف إلى التأثير في المتلقي، ومن ثم فهي تعكس بُعدًا تداوليًا للكلام، يقول ليتش Leech: «إن المدخل الذي له حضوره للتداولية هو المدخل البلاغي، ولا يخفى أن مصطلح البلاغي مصطلح تقليدي للغاية، وهو يشير إلى دراسة الاستعمال المؤثر للغة في عملية الاتصال، وقد فهمت البلاغة في وجهة النظر التاريخية التقليدية على أنها: فن استعمال اللغة بمهارة

بغرض الإقناع، أو إنتاج التعبيرات الأدبية، أو بغرض الكلام التواصلي بين الناس، وإن الاستعمال المؤثر للغة في معناه العام ينطبق على المحادثات اليومية والاستعمالات الدائرة بين الناس للغة، إن وجهة مصطلح البلاغة في هذا السياق تنصرف إلى التبئير على اتجاهات أهداف مقام الكلام، التي يستعمل فيها الشخص (س) اللغة لكي ينتج تأثيراً دقيقاً في عقل الشخص (ص)»^(١).

وربما كانت العلاقة بين البلاغة والتداولية حلقة من حلقات العلاقة الممتدة بين البلاغة وعلم اللغة بشكل عام، فالعلاقة بين البلاغة وعلم اللغة قد اتسمت بالتفاعل المستمر، إذ تعد البلاغة السابق التاريخي لعلم النص إذا أخذنا في حسابنا «توجهها العام وتجديد وظائفها المتعددة، لكننا نؤثر مصطلح علم النص؛ لأن كلمة بلاغة ترتبط حالياً بأشكال أسلوبية خاصة كما كانت ترتبط بوظائف الاتصال العام ووسائل الإقناع»^(٢).

ويكاد يتفق علماء اللغة على أن بزوغ النظريات النصية كان من بحوث في البلاغة القديمة؛ لأن البحث في ممارسة الخطاب في البلاغة القديمة يضم عدداً من النظريات والقواعد الخاصة بتنظيم نصوص محددة، والمنظومة البلاغية التي حاول هنريش بليت بناء نظريتها هي ما يطلق عليه علم النص بالمفهوم الحديث، بل إن علم النص - وفق رأي فان ديك - يلتقي مع البلاغة إلى حد يمكن القول معه بأنه أصبح ممثلاً معاصراً لها^(٣).

ثانياً: ومن جهة أخرى تعد التداولية بمفهومها الحديث وما أفرزته الدراسات والأبحاث من رؤى منظوراً جديداً للظواهر البلاغية يؤسس لتحليل هذه الظواهر وفق منظور تداولي، وبذلك تعود البلاغة في العصر الحديث لتعتمد على المناهج والنظريات اللغوية الحديثة، ومن هنا تأتي صعوبة الفصل بينهما عند محاولة تتبع تطور البحث النصي

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics , P 15.

(٢) د. سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، مرجع سابق ص ٦.

(٣) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق ص ١٦، ويراجع ايضاً د. سعيد حسن بحيري:

علم لغة النص ص ١٧.

«فقد أدى التداخل الشديد بين البحوث اللغوية والبلاغية والأسلوبية إلى صعوبة تمييز ما هو نصي مما هو غير نصي، إذ إنها كلها تعنى بالمضمون، وإن كانت تتواصل إليه بطرق مختلفة، حتى أدوات هذه المناهج تتداخل بشكل يدعو إلى الدهشة، وصار الربط بين مستويات اللغة من صوتية و صرفية ونحوية ودلالية سمة مشتركة، وإن أضيف إليها المستوى التداولي الذي هو جزء أصيل منها»^(١)، ومن ثم تكون محاولة الفصل بين هذه العلوم والمعارف غير مجدية نظرًا لتداخلها الشديد في الأهداف والأدوات.

إن الرؤية التداولية للبلاغة قد تشكلت عبر عوامل الربط بين البلاغة وعلم اللغة، فموضوع البلاغة والدرس اللغوي من منظور تداولي هو استعمال اللغة بوصفها وسيلة تواصل بهدف ممارسة فعل على المتلقي، فالنص اللغوي هو نص تداولي، أي نص في موقف، ومن ثم يتفق المنظور البلاغي القديم مع الدرس اللغوي في رؤيته التداولية الحديثة في مراعاة الملابسات الخارجية والعناصر السياقية المختلفة في عملية التحليل؛ لأن المتكلم في الأصل قد راعى هذه الظروف والملابسات المقامية التي تحقق لرسالته اللغوية أقصى درجات التواصل - تأثيرًا أو إقناعًا - مع المتلقي، فالبلاغة نظام من التعليمات تستخدم في إنتاج النص - في بعدها المعياري - ومن ثم يصبح من المجدي أن ينتفع المحلل بمعرفة الأشكال البلاغية التي يستخدمها المرسل^(٢).

ويبقى أن نشير إلى أن بعض المقولات المولودة في حقل اللسانيات الحديثة يمكن استثمارها في حقل البلاغة، على الرغم من تباين منطلقي الحقلين واختلاف غايتيهما، فاللسانيات تهدف إلى التحديد والوضوح، والاستعمال الفني يجنح إلى الغموض وعدم التحديد، ولكن الغموض وعدم التحديد لا يعني بشكل عام ومطلق التعيم وفقدان التواصل بقدر ما يطمح إلى القصد إلى تعدد المعنى فيما يعرف بالإيحاءات والمعاني الثواني،

(١) د. سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، مرجع سابق ص ١٢، ١٣.

(٢) برنرند شبلنر: علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة: د. محمود جاد الرب، القاهرة ١٩٨٧ م ص

وإن كان لنا أن نبين أن مصطلحي الإيحاء ومعنى المعنى قد باتا يُنظر إليهما على أنهما تقليديان إلى حد بعيد، ولكنهما يفرضان نفسيهما بشكل لا يمكن معه الاستغناء عنهما، ولكن بفهم أرحب من ذلك الفهم المحدد في المعنى الثاني أو معنى المعنى بشكل صارم، فالشاعر الحديث أصبح أكثر مرواغة وأقدر على تغييم المعنى وعلى تكثيف احتمالاته إلى حد يحتم على الناقد والمحلل البلاغي الأسلوبى أن يطور أدواته ليتمكن من رصد هذه الضبابية وذلك التعدد في الإيحاءات والتحول ببعض الملفوظات إلى رموز تشيع ما لا يحصى من المعاني المشاعة في السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي.

وقد كان مدخل جون سيرل لمعالجة بعض الظواهر البلاغية هو نظرية أفعال الكلام، وذكر من هذه الظواهر: الاستعارة والأفعال الكلامية غير المباشرة والمفارقة، وقد أفرد الاستعارة ببحث مستقل نعرض له في موضعه، أما الأفعال الكلامية غير المباشرة فهي التي يقصد المتكلم فيها إلى شيء فوق ما يعنيه المعنى الحرفي للجملة، ومن ثم فإن المنطوق يشتمل على المعنى الحرفي ومقصد المتكلم، وذلك بخلاف المفارقة التي يعني فيها المتكلم عكس ما يعنيه المعنى الحرفي^(١).

وقد ربط هنريش بليت التداولية بالظواهر البلاغية إذ ذهب إلى انتماء بعض الصور إلى التداولية: «الاستفهام باعتباره شبه سؤال، والحيرة باعتبارها شبه شك، والاعتراف وشبه الاعتراف، والامتياز وشبه الامتياز، والرخصة وشبه الرخصة»^(٢)، ثم بين أن «وضع هذه الصور في نسق يفترض تصنيف جميع أفعال الكلام الممكنة، وعلى هذه القاعدة يمكن إقامة نحو ثان للتواصل يولد جميع الصور التداولية»^(٣).

ولكن المعالجة الأكثر التصاقاً بالرؤية التداولية للظواهر البلاغية عند (بليت) قد ظهرت في مناقشته لفكرة الانزياح (الانحراف) الأسلوبى، إذ حدد هذا الانزياح في المجاز

(1) John R. Searl: Metaphor , P 92.

(٢) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٩٩.

والكناية، وقد انطلق في توضيح البعد التداولي لها بوصفها صوراً سيميو- دلالية، تتلاقى مع الفكرة السابقة عن إقامة نحو ثان للتواصل يولد جميع الصور التداولية، مع فارق يرجع إلى: «افتراض نموذج للواقع باعتباره (خلفية)، وتمتيز الصور الدلالية بطابع مرجعيتها الزائفة، وتلك هي خصوصية انزياحها عن المعيار الأولي، إن هذا المعيار قد أخذ شكلاً نسقياً في إطار (نحو مرجعي ثانٍ)، وهذه الفئات تتوجه نحو المجازات التقليدية (استعارة، كناية، مجاز مرسل... إلخ) التي يمكن، بذلك، أن تكون موضوع معالجة مزدوجة»^(١).

فالانزياح من وجهة نظر تداولية يتعلق أساساً بموقعه في مختلف المقامات التواصلية، وقد وضع هنريش بليت جدولاً لهذه المقامات قسمها فيه إلى المستويات التالية:

- مقام التواصل اليومي، وهو مقام غير بلاغي، غير شعري، ورمز له: تى

وظيفته الإخبار

- مقام بلاغي: ت ب وظيفته: الإقناع

- مقام شعري: ت ش وظيفته: مقصود لذاته

- مقام ناقص: ت ن وظيفة غير تامة

وهكذا يتميز المقامان البلاغي والشعري عن المقام الذي يمثل تواصلًا ناقصًا وعن الذي يرجع إلى المقام اليومي، وذلك راجع إلى اختلاف المقاصد الكامنة وراء مقامات التواصل، على أن مثل هذه الغاية غائبة في مقام التواصل الناقص، أو أن تحقيقها قد عيق بوجه من الوجوه، وهذا ناتج بدوره عن الطابع الخاص للتواصل الناقص الذي هو مبدئياً شكل من أشكال الإنجاز (الناقص) لجميع المقامات التواصلية الأخرى... أما مقام التواصل اليومي فهو مقام تواصلية حُدِّد أساساً بطريقة سلبية مُقَارَناً مع مقام التواصل البلاغي ومقام التواصل الشعري»^(٢).

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٠٠.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٠١، ١٠٢.

بيد أن كثيراً من التداخلات تحدث بين هذه المقامات والوظائف المرتبطة بها، فلا نستطيع أن ننكر بشكل مطلق الأبعاد البلاغية - بوظيفتها الإقناعية والجمالية - في مقام التواصل اليومي، فالمحادثات اليومية تنطوي على هذه الأبعاد الإقناعية والشعرية بنسب متفاوتة وبصورة جزئية، ولعل معالجات نظرية أفعال الكلام وما أسفرت عنه من مناقشات على يد أوستن وسيرل ثم جرايس قد أولت المحادثات اهتماماً كبيراً، وقد التفت هنريش بليت نفسه إلى التداخل بين الوظائف: «فإذا مال التواصل البلاغي نحو التواصل الشعري فإن الصورة البلاغية تتحول إلى صورة شعرية، وهذا يتضمن تغييراً في الوظائف، ففي حين يرتبط التواصل البلاغي (مثل التواصل اليومي) بوظيفة مقصدية ملموسة، لا بوظيفة لسانية، فإن الغرض من التواصل الشعري - حسب ياكوبسون - ليس إلا غرضاً في ذاته (الغائية الذاتية)، أي أن الدليل اللساني الثاني يحيل إلى نفسه، ومن هذه الزاوية فإن التواصل الشعري لا يرتبط بعناصر خارج اللغة، بل يكون له نظامه التواصلية الخاص.

ومع ذلك فإن هذه المعالجة لا تعني أن هناك رجوعاً إلى تصور عتيق وعازل للأدب، بل إنها أكثر تعقيداً في الواقع، فالوظيفة الشعرية لا تلغي الوظائف الأخرى، بل تكتفي بالهيمنة عليها، فالواقع أن النص الشعري يحتوي عناصر شعرية وعناصر إخبارية، وإذا وقعت انزلاقات في تراتبية الوظائف النصية، تبعاً للتغيير في نمط التلقي، فقد ينتج عن ذلك شعرنة نص أو ضياع شاعريته، وينبغي ترتيب الصور اللسانية حسب الهيمنة الوظيفية، وبذلك ستتمى حيناً إلى تصور أسلوب شعري، وحيناً إلى تصور بلاغي، وحيناً إلى تصور يومي.^(١)

ويذهب ياكوبسون إلى إقرار هذا التداخل في الوظائف التواصلية مشيراً إلى أن الإخبار قد يشتمل على الوظيفة التعبيرية الانفعالية من سخرية أو غيظ، ومن ثم فلا يحق لنا أن نختزل مفهوم الإخبار إلى المظهر المعرفي للغة^(٢)، يتضح ذلك بصورة أكبر في تحديده

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٠٢، ١٠٣، ورأي ياكوبسون المشار إليه هنا ورد في كتابه: قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز، ط ١ دار توبقال، الدار البيضاء ١٩٨٨ م ص ٢٨، ٢٩.

(٢) ياكوبسون: قضايا الشعرية، مرجع سابق ص ٢٨.

للشعرية بأنها: «ذلك الفرع من اللسانيات الذي يعالج الوظيفة الشعرية في علاقتها مع الوظائف الأخرى للغة، وتهتم الشعرية - بالمعنى الواسع للكلمة - بالوظيفة الشعرية لا في الشعر فحسب، حيث تهيمن هذه الوظيفة على الوظائف الأخرى للغة، وإنما تهتم بها أيضاً خارج الشعر حيث تُعطى الأولوية لهذه الوظيفة أو تلك على حساب الوظيفة الشعرية»^(١).

ومهما يكن من أمر إعلاء ياكوبسون من شأن الوظيفة الشعرية فإن الحقيقة التي يتفق فيها مع ليتش وغيره هي التداخل بين الوظائف في المستويات الثلاثة التي حددها ليتش وبلت المتعلقة بمقام التواصل اليومي والمقام البلاغي والمقام الشعري، ومن ثم يخلص ليتش إلى إقرار البعد البلاغي - بمعناه الواسع الذي يضم التعبير الأدبي ولا يقتصر على الغاية الإقناعية بحسب تصنيف بلت - في المحادثات اليومية، إذ يستعمل «مصطلح البلاغة أيضاً بوصفه اسماً إحصائياً للمبادئ المحادثائية التي ترتبط بوظائفها، فالبلاغة تتكون من مجموعة من المبادئ المستقرة، وهذه المبادئ بدورها تتكون من عدة مبادئ maxims طبقاً لمصطلح جرايس»^(٢)، وبذلك تدخل المحادثات ضمن الظواهر البلاغية بما تتضمنه من ملامح شعرية وإقناعية، كما تطرح المحادثات وبلاغة الحجاج بُعد المعيارية في الرؤية التداولية الحديثة للبلاغة، مما يستدعي الوقوف على تجلية هذا البعد المعياري في نهاية هذا التمهيد قبل الدخول في الفصل الخاص ببلاغة التواصل اليومي في المحادثات وبلاغة الحجاج.

الرؤية التداولية والأبعاد المعيارية:

أمن الصواب أن نقول إنه أصبحت هناك بلاغات ولم تعد بلاغة، أم من الصواب أن نقول إنه أصبحت هناك رؤى متعددة للبلاغة؟

لقد فرق ليتش G. Leech بين بلاغتين: بلاغة تتعلق بالتفاعل والترابط في العلاقات

(١) المرجع السابق نفسه ص ٣٥.

(2) G. Leech: The principles of Pragmatics , P 15.

التواصلية بين الناس وأطلق عليها: Interpersonal Rhetoric، وبلاغة تتعلق بالمقومات الداخلية في النص وأطلق عليها: Textual Rhetoric، وجعل البلاغة المتعلقة بالفاعل والترابط بين الناس أساسًا لبلاغة المحادثة وما يتعلق بها من مبادئ: مبدأ التعاون، ومبدأ التأدب، ومبدأ اللياقة، وما يترتب على هذه المبادئ العامة من مبادئ جزئية أخرى^(١)، كما ربط بين البلاغة النصية Textual Rhetoric والتداولية النصية Textual Pragmatics، ثم اقترح مشروعًا عن البلاغة النصية يشبه المشروع المعروف بالفعل عن بلاغة التفاعل وترابط العلاقات البشرية، يتمثل هذا المشروع في طرح «أربعة مبادئ»، وكل مبدأ منها يمكن أن يشتمل على عدة مبادئ أخرى:

- مبدأ التعامل بطريقة إنسانية.

- مبدأ الوضوح.

- مبدأ السرعة والسهولة.

- مبدأ الخبرة^(٢).

وإن تكن هذه المبادئ متعلقة بالنص فإنها في الوقت نفسه ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات التواصلية الإنسانية؛ لأنها تنظر إلى النص بوصفه رسالة في التواصل الإنساني بين مرسل ومستقبل، فالعامل بطريقة إنسانية والوضوح والسهولة من العوامل التي لها أثرها في تلقي النص - الرسالة - كما أن هذه المبادئ جميعها تتطلب خبرة تواصلية حتى تتم عملية التواصل بنجاح^(٣)، وإذا أضفنا إلى هذا التقسيم تقسيمًا آخر يأخذ في حسابه الغاية من النص وجدنا أنفسنا أمام بلاغات وليست بلاغة واحدة، ويكفي أن نشير إلى بلاغة النص الخطابي تختلف عن بلاغة النص الشعري.

(1) Ibid. P 79,131.

(2) Ibid , P 63.

(3) Ibid , P 63 - 68.

لقد كان المستقر في البلاغة العربية أن البحث البلاغي ينطلق من بلاغة الكلمة إلى بلاغة الجملة ثم إلى بلاغة الجُمْل ويقف عندها ولا يتعداها، ولقد ظلت بلاغة الجُمْل أسيرة نظرة ضيقة حتى من الداعين إلى تجاوزها، إذ لم يتجاوزوا في نظرهم إلى بلاغة الجمل مبحث الفصل والوصل في علم المعاني، ثم نشأت دعوة إلى تجاوز بلاغة الجملة والجمل إلى بلاغة النص، ولكن هذه الدعوة لم تلق ما تستحقه من الذبوع والانتشار، فكانت الأصوات المرددة لسلبية البلاغة العربية القديمة في رؤيتها الاجترائية أعلى من الأصوات التي تقدم نموذجاً معرفياً يؤطر للرؤية الجديدة، بل إن هذه الأصوات المرددة لمقولة بلاغة النص لم تقدم خطوة إيجابية واحدة - فيما أعلم - تضطلع بتحديد المفهوم ووضع الأدوات وبسط الإجراءات التي يمكن أن تقوم عليها هذه البلاغة، والآن تأخذ الرؤية البلاغية نفسها بتجاوز بلاغة الجمل وبلاغة النص إلى بلاغة الخطاب، أو قل بلاغة تداولية أو بلاغة التداولية، ولعل هذه الرؤية أن تقدم ما يسد ثغرات الرؤيتين السالفتين بتأثير النظرة الشمولية التي تسم بها التحليل التداولي للظواهر اللغوية.

أما من حيث الخطاب بوصفه موضوعاً للبحث البلاغي فقد توزعت الرؤية البلاغية بين البلاغة النصية وبلاغة المحادثات أو ما أطلق عليه بلاغة التواصل أو بلاغة التفاعل البشري، وربما كانت البلاغة القديمة في الرؤيتين الغربية والعربية بمنأى عن الاهتمام بهذا النوع الأخير، فقد انصب اهتمام الدرس البلاغي على النصوص الفنية والإقناعية بوصفها استعمالاً خاصاً للغة، ويأتي انتباه التداولية للبعد البلاغي في الاستعمال التواصلية في المحادثات بين الأفراد في المقامات المختلفة تلبية لمنط من التعقيد في التعاملات أصبح سمة للعصر على المستويات السياسية والتجارية والإدارية وغيرها.

ومن حيث موضوع الخطاب وأهدافه نجد أنفسنا أمام بلاغة تعليمية تهدف إلى نقل الحقائق، وبلاغة احتفالية تهدف إلى الإمتاع وتحقيق الغاية الجمالية، وبلاغة حجاجية تهدف إلى الإقناع الذي هو حمل المخاطب على الاقتناع.

أما من حيث منهج البحث فقد قام الجدل حول الرؤية المعيارية والرؤية الوصفية بتأثير المنهج الوصفي الذي أخذت به الأسلوبية الحديثة نفسها، وأصبح يتردد على ألسنة البلاغيين الغربيين المحدثين أن الأسلوبية وريثة البلاغة وهم في ذلك شاخصون إلى بلاغتهم المعيارية الخالصة، وأصبح غير واحد من البلاغيين العرب يرددون هذه المقولات الغربية بوعي وبغير وعي، فانهالت الألسنة والأقلام على البلاغة القديمة فيما يتعلق بالبُعد المعياري دونما تفریق يُذكر بين البلاغة العربية والبلاغة الغربية، على الرغم من أن البلاغة العربية في نشأتها التي ارتبطت بتحليل النص القرآني وبيان دلائل إعجازه كانت وصفية خالصة حتى عبد القاهر الجرجاني في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، ثم ركنت إلى التقنين والتفعيد بعد ذلك عندما ابتغى السكاكي علمتها فأساء تابعوه فهم غايته، فتحمل وحده - دون مسوغ علمي - تبعة مسالك من تلاه من الشراح والملخصين والمطولين، والحقيقة التي أراها أن المنهج الوصفي الأسلوبي - من وجهة نظري - قد أرجع للبلاغة العربية تألقها الذي كان على يد عبد القاهر وغيره من البلاغيين الذين أرسوا دعائم التحليل البلاغي.

والحق أن الرؤية التداولية لا تتنكر للبُعد المعياري تمام التنكر، كما أنها لا تتنكر للبُعد الوصفي أيضًا، فإننا نجد هذه الأبعاد المعيارية واضحة جلية في الشق المؤسس لكيفية قيام محادثة ناجحة، إذ نجدهم يضعون صراحة الشروط التي يجب الالتزام بها من قبل المشتركين في المحادثة لكي تتم عملية تواصل ناجحة، فمن شروط الاستعمال التداولية التي يجب أن تكون لدى كل متواصل ما يلي: «يجب أن يكون لديه مفهوم عن الواقع وعن العوالم الممكنة التي يمكن استنباطها منه، حتى يحصر ما يريد أن يتواصل حوله، ويجب أن يستطيع الإدراك وأن يمتلك ذاكرة / وقدرة على التوقع أيضًا، بالنسبة لسياق الكلام وسياق الموقف المستمرين، ويجب أن يستطيع الخوض في أدوار اجتماعية تجاه الآخرين، ويجب أن يستطيع إعادة إنشاء شروط اجتماعية، ويجب أن يتواصل عبر التواصل المعين، ويجب أن ينطق بأبنية صوتية مناسبة، أن يقول من خلال ذلك صيغا لغوية جديدة

البناء ويمكن التعبير عن مركب للفعل الكلامي، مكون من مضمون، ونتائج عن ذلك، وقوة تواصلية (وظيفة)، ويجب كذلك أن يدرك أبنية صوتية وأن يستطيع فهمها باعتبارها تحقيقاً لصيغ لغوية وتعبيراً عن مركب للفعل الكلامي، ويجب أن يستطيع استخدام وسائل لغوية مصاحبة ووسائل غير لغوية استخداماً مناسباً وفهماً فهماً ملائماً^(١)، والرؤية التداولية بذلك لا تتنكر للأبعاد المعيارية التي تتوافق إلى حد بعيد مع الرؤية البلاغية الغربية القديمة التي تؤسس فناً للقول أو فناً للإقناع، وليس ثم كبير فرق بين أن يكون هذا الإقناع مرتبطاً بالخطابة القضائية التي اعتنت بها البلاغة الغربية القديمة أو يكون في المحادثات اليومية في شؤون الحياة التي اعتنت بها التداولية الحديثة ف راحت تؤسس لها.

لقد رأى بعض المحدثين الغربيين أن المعيارية أحد أخطر أوجه القصور في الرؤية البلاغية القديمة، إذ كانت هذه البلاغة «تصدر عن تصور معياري»^(٢) بوصفها فناً للإقناع يهتم بوضع الأسس التي تُمكن المتحدث من تحقيق غايته الإقناعية^(٣)، بيد أن ما يصدق على البلاغة الغربية لا يصدق بالضرورة على البلاغة العربية، وهذا ما لم يتنبه إليه بعض الأعلام العرب المحدثين، إذ لم يراعوا الاختلاف في المنشأ بين البلاغتين، كما لم يتنبهوا إلى اختلاف دواعي هذا المنشأ، كما أنهم لم ينبهوا إلى الفروق النوعية بين البلاغات، نعم، فثم بلاغات وليست بلاغة واحدة، ومن هذه البلاغات ما يُقر إقراراً البُعد المعياري، بل يقوم عليه، ويُطلق عليه عند الغربيين البلاغة الجديدة، والغريب الغريب حقاً أن يُطلق عليه كثير من المحدثين العرب الذين يتنكرون للبُعد المعياري البلاغة الجديدة أيضاً!!

إنهم - في الغالب - لم يلفتوا إلى أنه ثم نقاط مضيئة في بلاغتنا العربية أكثر التصاقاً بالرؤى الغربية الحديثة من البلاغة الغربية القديمة، أضف إلى هذا - وهو الأخطر - أنهم لم يستقصوا في تتبع رؤى الغربيين المحدثين في الربط بين بلاغتهم القديمة والمعارف

(١) واورزنيك: مدخل إلى علم لغة النص، مرجع سابق ص ٨٦.

(٢) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق ص ١٨.

(3) Eco: A Theory of Semiotics: P. 277.

الحديثة، فما أشار إليه هنريش بليت - مثلاً - في نقده البُعد المعياري إنما هو جانب من جوانب نظريته إلى البلاغة الغربية القديمة ولا يعد بحال من الأحوال ممثلاً لرؤيته العامة المستقصية لجوانب الارتباط بين الرؤيتين، كما سنبين.

لقد أشار د. عبد السلام المسدي - على سبيل المثال - إلى التعالي المعياري بوصفه مأخذاً، ولم يشر إلى الفوارق بين البلاغة العربية والبلاغة الغربية، فجاء تعليقه مطلقاً: «إن المحرك للتفكير البلاغي قديماً يتسم بتصور (ماهي) بموجه تسبق ماهيات الأشياء وجودها»^(١)، كما أشار د. صلاح فضل إلى أن الانفصام بين الظاهرة والقاعدة نتج عن اتخاذ البلاغة ذلك الطابع المعياري الناتج بدوره عن الطابع المثالي الذي كان مسيطراً على العلوم في هذه العصور مشيراً إلى وجوب اختفاء هذه النظرة المعيارية المتعالية لأنها «لم تعد تتوافق مع روح العلم الذي تطور مفهومه بحيث أصبح يعتمد على التجريب...، واختفى منه الأساس المعياري التقويمي اختفاء كلياً ليحل محله الشرح والتفسير ومتابعة الظواهر في تشكيلها وحراكها والبحث عن وظائفها المتعددة، كل ذلك قد آذن بانتهاء عصر التعريفات المنطقية القبلية الدائمة بشكل لا رجعة فيه»^(٢)، على حين يأتي عرض الرؤية التداولية في الكتاب نفسه - وإن كان بصورة موجزة - بما تحمله هذه الرؤية من أبعاد معيارية خالصة، كما يأتي عرض بلاغة بيرلمان الحجاجية المؤسسة على بلاغة أرسطو بشكل واضح في الكتاب نفسه أيضاً، وهي لم تنفصل بحال عن الرؤية المعيارية.

وسنعرض فيما يلي للرؤية التداولية لبعض الظواهر البلاغية، وسنبداً بالرؤية البلاغية التي تطرحها التداولية عن بلاغة الحجاج وبلاغة التواصل اليومي في المحادثات فيما أطلق عليه ليتش Interpersonal Rhetoric بلاغة التواصل بين الأشخاص، وما يتعلق بها من المبادئ المحادثائية التي اقترحها جرايس وليتش؛ لارتباطهما معاً بالبُعد المعياري في الرؤية التداولية للبلاغة.

(١) د. عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، الطبعة الرابعة دار سعاد الصباح ١٩٩٣ م ص ٥٤.

(٢) د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سابق ص ١١١.

الفصل الأول

الرؤية التداولية للبلاغة والبعد المعياري

المبحث الأول

بلاغة الحجاج

يرتبط الحجاج (البرهان) Argumentation بالإقناع Persuasion ارتباطاً وثيقاً، فالحجاج غايته الإقناع، وبقدر حيوية وسائل الحجاج ودقتها تكون الاستجابة التلقائية عند المتلقي متمثلة في الاقتناع، كما ترتبط البلاغة أيضاً منذ بدايتها الأولى بالغاية الإقناعية، فقد كان البلاغيون القدماء ينظرون إلى البلاغة بوصفها فناً للإقناع^(١)، ولقد أبرز إ. آ. ريتشاردز الصلة الوثيقة بين البلاغة القديمة والدراسات البلاغية الحديثة متمثلة في الإقناع بوصفه الموضوع الأكثر حضوراً في الرؤيتين القديمة والحديثة، فهو يمثل التفاتة مبكرة للبعد التداولي للبلاغة، إذ يذهب إلى ربط الظواهر البلاغية بعملية التواصل في تعليقه على معالجات القدماء للظواهر البلاغية بأنها «كانت البدايات والخطوات الأولى في مغامرة عظيمة وجديدة، تلك هي محاولة تقديم تفسير مفصل لكيفية عمل اللغة، ومن خلال ذلك، تطوير نظام التوصيل»^(٢)، مشيراً إلى أنه «من موضوعات البلاغة القديمة العامة موضوع

(1) Eco: A Theory Of Semiotc. P. 277.

(٢) ريتشاردز: فلسفة البلاغة، ترجمة ناصر حلاوي وسعيد الغانمي، ط أفريقيا الشرق، المغرب

واحد وثيق الصلة بدراستنا، فمن الواضح أن البلاغة القديمة ثمرة الجدل والمناظرة، وقد تطورت على أساس أنها بسط لمبادئ الدفاع والإقناع.^(١)

والغرض الحجاجي يعد أحد أغراض المقصدية الفكرية التي تعد بدورها أحد أنماط المقاصد في البلاغة اليونانية القديمة، والغرض الحجاجي الذي يتمثل في جعل موضوع الخطاب ممكناً بالرجوع إلى العقل، ولا تدخل الحجج المادية ضمن البلاغة، أما الحجج الصناعية والمنطقية هي التي تدخل ضمن الدرس البلاغي، وهي «تسير من الخاص إلى العام في الاستقراء، أو من العام إلى الخاص في الاستنباط، والغرض من ذلك هو جعل غير المحتمل محتملاً، وغير الأكيد أكيداً، يمتد مجال هذا النشاط إلى الجانب البرهاني للخطاب (الاحتجاج)، كما يمتد إلى أي شكل من النصوص الاحتجاجية مثل العرض السياسي»^(٢)

وقد عرض ريتشارد برادفورد لجذور بلاغة الحجاج فذكر أنه في القرن الخامس ق. م بدأ الإغريق القاطنون في جزيرة صقلية في دراسة الوثائق وتدريس البلاغة بوصفها نظاماً للقول، إذ ظهر فيها الاهتمام بالبلاغة لاستخدامها أداة للإقناع في الخلافات القضائية والسياسية على الأرض أو الحقوق المدنية، فقد كان فن الإقناع - آنذاك - مهنة مربحة^(٣).

ثم عرض لآراء أفلاطون عن البلاغة التي ارتبطت - بشكل ما - بآرائه المعروفة عن الشعر، حيث لم يجعل للشعراء مكاناً في جمهوريته، وعلّة هذه المواقف عند أفلاطون أنه ينظر إلى الأشياء نظرة الفيلسوف الباحث عن الحقيقة، ومن ثم رأى في الحيل البلاغية للإقناع شكلاً من أشكال الخداع الذي قد يستخدم في تغيير الحقائق، ففن القول - عنده - إذا لم يبين على الحقيقة فليس له وجود ولن يكون له وجود، «إن الذي كان يشغل أفلاطون حقيقة أن البلاغة كانت أداة بدون موضوع أخلاقي أو جمالي، ولكن أفلاطون لم يصل

(١) المرجع السابق نفسه والصحيفة.

(٢) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق ص ٢٥، ٢٦.

(3) Stylistics, p.1 Richard Bradford.

إلى حد تحريم البلاغة، بل يرى أن البلاغة يجب أن توضع كجزء غير أساسي في بحث الفيلسوف عن الحقيقة»^(١).

ثم عرض (برادفورد) لآراء أرسطو الذي بدأ في فلسفته أول هجمة مضادة على فكرة أفلاطون المناهضة للبلاغة، فالبلاغة - عنده - فن ضروري للمناقشة الفلسفية، فإن استخلاص الحقيقة ذاتها أو مناقشة صياغات في أشكال لغوية مختلفة لا ينطوي على عمل خطير أو غير أخلاقي، «فإدراك كون الكلمات يمكن أن تصف، أو تميم، حقيقة قبل لغوية، جزء من تمريننا العقلي على جانب كبير من الأهمية لمن يهدف الوصول إلى الحقيقة، وقد واجه أرسطو ادعاء أن البلاغة خطيرة اجتماعياً وسياسياً بادعاء مناقض يتحدد في: أن الطاقة الإقناعية للكلام هي التمكن من سبق، بإفراغ المظاهر الطبيعية العنيفة للكبت والدفاع، والإحلال محلها»^(٢).

وقد سبقت الإشارة إلى ارتباط الأسلوب بمفهومه الذي ينطلق من كونه أثرًا في المتلقي بالغاية الإقناعية للبلاغة القديمة، كما يرتبط أيضًا بالبعد التداولي للبلاغة الذي يهتم بدراسة أفعال اللغة في وجودها المنجز، ويلتفت إكو إلى سلوك شاذ يختلط بالغاية الإقناعية للبلاغة ويرتبط باستخدام الشفرات لإنتاج نص أيديولوجي Ideological Discourse، ويصنف تحت هذا العنوان أشكال الدعاية المخادعة Fraudulent Pro-paganda التي تستخدم في إقناع العامة، ويقصد بالنص الأيديولوجي «ذلك النوع من المحاورات التي تحاول أن تظهر بمظهر الجدل الحقيقي - من قبل المرسل - باستخدام الافتراضات المحتملة ولكنه يأخذ في اعتباره جزءًا بسيطًا من معطيات حقل الدلالة، وبذلك يخفي الطبيعة التناقضية للنظام الدلالي العام، ويقدم وجهة نظره الخاصة كما لو كانت الناتج الوحيد الممكن - يعد هذا السلوك سلوكًا شاذًا - يستوي في ذلك أن يكون هذا الاتجاه مُتَّبَعِيَّ من قبل المرسل عمدًا وسخرية لكي يخدع مخاطبًا ساذجًا، أو أن يكون

(1) Ibid, p 4.

(2) Ibid, p 4.

المرسل نفسه ضحية نظريته ذات الاتجاه الواحد»^(١)، إن مثل هذا النوع من الخطاب الإقناعي يرتبط بأسباب صراعية شبيهة بالحرب، ولقد كان الدرس البلاغي القديم محكومًا بنبضات صراعية تحتاج إلى الإقناع تحقيقًا للفوز بالقضايا، يلفت إلى ذلك (ديكسون) ثم يشير إلى أن البلاغة الجديدة «تذهب بعيدًا عن هذا الاستغلال السيء للعوائق الموجودة في عملية الاتصال، والبلاغيون الجدد لا ينظرون إلى البلاغة بوصفها سكينًا حادًا يستخدم في صراعات، فمهمتهم الأساسية هي مقارنة المعنى وتأمل سلوك الكلمات في السياق»^(٢).

ويبين (إكو) أن استخدام الصور البلاغية بوصفها زينة أورث البلاغة سمعة سيئة في القرنين الماضيين، إذ غدت البلاغة آنذاك مستودعًا لأمثلة سابقة التجهيز للتلاعب باللغة، «وتأسيسًا على ذلك فإن البلاغة كانت تعني - باستمرار - أنها ذخيرة من الجمل الجاهزة تُقدَّم بوصفها نماذج للكتابة الجيدة، أو الحديث الجيد، وتشتمل هذه الذخيرة على أدوات أسلوبية مجربة من قبل، مع مفهوم مكثف بوصفه شفرة فنية، وهذا نوع من إنتاج العلامة - وفق رؤية المرسل - التي تجذب الجمهور باستخدام صيغ جربت من قبل واكتسبت مكانة موثوق بها»^(٣)، ومن ثم يُخرج (إكو) هذه الصور من موضوع إنتاج العلامة؛ لأن تكرار استعمال مثل هذه العلامات أفقدها علاقتها بالدال الأصلي، وعندما تستعمل مثل هذه الصور في إنتاج العلامة «فلا يكون لها إلا الدور التزييني فقط، إذ تستعمل لتغطية محتوى ضحل»^(٤)، ويستدرك (إكو) بالإشارة إلى أن الصور البلاغية ليست دائمًا مقتصرة على هذه الغاية التزيينية التحسينية؛ لأنها تستعمل أيضًا في الإبداع الأصيل، وعندئذ يكون لها إسهامها في إنتاج الدلالة، ومن ثم تؤثر في فهم المتلقي للمضمون^(٥).

(1) Eco: A Theory Of Semiotc. P. 278.

(2) Dixon, P: Rhetoric, London 1984 , p.73.

(3) Eco: A Theory Of Semiotc. P. 278.

(4) Ibid, p 278.

(5) Ibid, p 278.

ولم تكن البلاغة العربية الحديثة بمنأى عن إدراك حقيقة الخطورة الكامنة في الإسراف في استخدام الشكل البلاغي، فقد لاقت إرادة التصنع بغرض التزيين والتحسين استنكاراً عند جيل الرواد في مطلع هذا القرن، ولكن هذا الاعتراض كان منصباً على النص الأدبي، ولم يكن مرتبطاً بالغاية الإقناعية للبلاغة شأن التناول الغربي، فقد كان اهتمام هؤلاء الرواد منصباً على فكرة الروح الإنسانية والوجدان التي تناهضها إرادة التحسين والتزيين، ويلفت د. مصطفى ناصف في تعليقه على فكرة الروح الإنسانية والوجدان إلى «أن الأهمية التي ظفرت بها كلمة الوجدان كان مردها في الغالب هو الاعتقاد السائد بين الرواد بأن النهضة الأدبية هي مطلع النهضات جميعاً، مطلع نهضة البحث العلمي والإنشاء الأدبي والتفكير الاجتماعي والسياسي، كل ذلك يحتاج - فيما يقولون - إلى تربية الوجدان من أجل توفير الحوافز الكافية، وتوضيح الغايات، وتنمية العلاقة بين الفرد ومجتمعه»^(١).

إن تلك الإشارات المتناثرة إلى علاقة الأثر الحجاجي بالمتلقى لتدخل في جوهر البعد التداولي للبلاغة، وإن كانت التداولية أخذت في الاستقلال بتحديد مجالها المعرفي، ولكننا سنقتصر هنا على بيان الإطار العام الذي يربط بين التداولية ومعالجة بلاغة الحجاج لبيان مدى أثر البعد التداولي في إثراء الرؤية البلاغية الحديثة للحجاج.

ففي نقلة نوعية نجد فرانسوا ليوتار يربط مشروعية البحث بالأداء اللغوي للحجاج التي يقوم عليها البحث من منظور تداولي، فالنقطة الجديدة في المعرفة تعني حجة جديدة ضمن نطاق القواعد المستقرة، والحجة الجديدة هي حجة لغوية، فإذا كانت النقطة الجديدة في المعرفة تعني حجة جديدة فإنه ثم نوع آخر من التقدم المعرفي لا يتعلق بتقديم حجة جديدة ولكنه يتعلق بابتكار قواعد جديدة، أو تحول إلى لعبة لغوية جديدة «فإن طرح الحجج المطلوبة لجعل منطوق علمي مقبولاً يخضع لقبول أول، يتجدد باستمرار في الحقيقة بفضل مبدأ التكرارية، للقواعد التي تحدد طرق طرح الحجج المسموح بها، وتنتج من هذا خاصيتان جديران بالذكر للمعرفة العلمية، هما: مرونة وسائطها، أي تعدد لغاتها،

(١) د. مصطفى ناصف: اللغة والبلاغة والميلاد الجديد، دار سعاد الصباح، الكويت ١٩٩٢م، ص ١٥٠.

وطابعها بوصفها لعبة براجماتية^(١)، أي مقبولة النقلات، أي المنطوقات الجديدة التي تجري فيها تعتمد على تعاقد مبرم بين الشركاء^(٢).

فالسائط إنما هي وسائط لغوية، أما مرونتها فتعني استخدامها بشكل، لا نقول يحقق التواصل، بل يحقق الإقناع، بوصف هذه الوسائط اللغوية حججًا، ومن ثم فإن توجه البلاغة نحو الأثر التداولي ليس أمرًا مستحدثًا في الدرس البلاغي العربي أو الأجنبي فقد أشار (بليت) إلى أن اتجاه البلاغة إلى الأثر التداولي يرجع إلى تمييزها بين أنماط المقاصد على اختلاف أنواعها من مقاصد أدبية أو خطابية، وقد حددها في هذه الأغراض:

- الغرض التعليمي الذي يهتم بإخبار المتلقي بواقع ما دون استدعاء العواطف.
- الغرض الحجاجي ويتمثل في جعل موضوع الخطاب ممكنًا بالرجوع إلى العقل.
- الغرض الأخلاقي ويتعلق بتعليم المستمع في مجال الأخلاق ويتضمن عناصر تعليمية واحتجاجية كما يتضمن دعوة إلى العقل^(٣).

وقد أدى هذا البعد التداولي إلى اتساع مجال التطبيق، فهو يشمل «الخطابة في المحاكم، حيث يأخذ الادعاء أو الدفاع في إثبات الحق أو الباطل، كذلك الخطب السياسية التي فيها توزن الميزات والعيوب، والفوائد والخسائر في القرارات والنظم الحاكمة، كذلك الحشود في الأعياد التي يتم فيها توزيع المدح والذم»^(٤).

وإذا كانت إشارات (بليت) تركز على وجود البعد التداولي في البلاغة القديمة المتعلقة بالغاية الإقناعية، فإن الدرس البلاغي الحديث يهتم أيضًا بالجانب الإقناعي الذي

(١) يبدو أن المترجم لم يلتفت إلى الفرق بين المذهب الفلسفي البراجماتية والتداولية فجاءت الترجمة بكلمة البراجماتية التي هي تعريب للمذهب الفلسفي، فسياق الكلام يحدد المعنى المقصود في التداولية وليست البراجماتية.

(٢) جان فرانسوا ليوتار: الوضع ما بعد الحداثي، ترجمة أحمد حسان، دار شرقيات، القاهرة ١٩٩٤، ص ٦١.

(٣) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق ص ١٧.

(٤) برنند شبلنر: علم اللغة والدراسات الأدبية، مرجع سابق ص ١٦٤.

لم يكن موقوفاً على الاتجاه البرهاني المتمثل في نظرية الحجاج أو بلاغة الحجاج Argumentation إذ يدخل أيضاً في اهتمام تيار البلاغة العامة «نظرية الحجاج تنميه وتوسعه وتطوره لتدمجه في هموم البحث التداولي الحديث، والبلاغة العامة تسترجعه بعد أن ضاع منها في ظروف تاريخية غير مواتية لتطوير نظرية بلاغية»^(١).

ولعل اتصال البعد التداولي ببلاغة الحجاج (البرهان) أوثق منه بالبلاغة العامة، لاهتمام بلاغة البرهان بالجانب الإقناعي الذي يأخذ في اعتباره المتلقي، وبذلك تولي هذه البلاغة البعد التداولي جل اهتمامها، فمن أهم أهدافها «دراسة تقنيات الخطاب التي تسمح بإثارة تأييد الأشخاص للفروض التي تقدم لهم، أو تعزيز هذا التأييد»^(٢)، ومن ثم كان ارتباط الدراسات الحديثة للبلاغة بدراسات الاتصال الجمعي، وذلك لارتباط غرض الاتصال في البلاغة بالإقناع^(٣)، ولذلك كان من وظائفها إعداد الإنسان لأسلوب جيد بتوفير «القواعد وإعداد النماذج التي يستطيع المتكلم بمساعدتها إقناع سامعيه بحديثه وبمقدرته على تحقيق إثارة الشيء الذي يدافع عنه»^(٤)، وبذلك يوضع المتلقي في بؤرة الاهتمام البلاغي على المستوى التداولي.

وتشترك بلاغة الحجاج مع البلاغة التفاعلية بين الأشخاص في هذا المسلك وفي هذه الغاية، بيد أنه يمكننا أن نقول إن بلاغة الحجاج تعد المستوى الأعمق من مستويات التفاعل، أو المستوى المركب من البلاغة التفاعلية، إذ لا يقتصر الأمر في بلاغة الحجاج عند حدود التواصل اللغوي البسيط في عمليات التواصل اليومي بين الأشخاص، بل يتعداه إلى تحقيق غاية إقناعية: تحمل المخاطب على مواقف أو تنحيه عن مواقف، تحمله على أفكار ومعتقدات أو تخلصه من أفكار ومعتقدات، الحجاج إذن مستوى تواصلية مركب أكثر تعقيداً وعمقاً.

(١) د. محمد العمري: نظرية الأدب في القرن العشرين، الدار البيضاء ١٩٩٦، ص ١٣٢.

(٢) د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سابق ص ٧٤.

(3) Eco: A Theory Of Semiotic, P. 14.

(٤) كبدى فاركا: المقام في الأجناس الخطابية والأجناس الأدبية من كتابه Rhetorique Et Literature, Paris 1970، ترجم المقال د. محمد العمري: ونشره ضمن كتابه نظرية الأدب في القرن العشرين، ص ١٦٣.

ارتبطت التداولية في رؤية فلاسفة اللغة بالمحادثات والمستوى التواصلية اليومي بين الأشخاص، وقد كانت مبادئ جرايس وإضمماراته من أهم مظاهر هذا الارتباط؛ إذ مهدت للتقسيم الذي عرف في الرؤية التداولية للبلاغة بين البلاغة العامة والبلاغة التفاعلية بين الأشخاص، وإذا كنا هنا نربط بين بلاغة الحجاج وبلاغة التواصل اليومي في المحادثات في استهدافهما عمليات تواصل ناجحة، فإن هذا الربط يأتي بغرض التمييز بينهما وبين ما أطلق عليه البلاغة العامة، مع أخذ التنبيه السابق على الفروق الجوهرية بين البلاغة التفاعلية بين الأشخاص في عمليات التواصل اليومي البسيطة وعمليات التواصل في الخطاب الحجاجي في جذورهما التاريخية وغاياتهما.

إن ارتباط البلاغة بالغاية الإقناعية هي ما انتهى إليه (بيريلمان) الذي بنى آراءه على آراء أرسطو وإن أسماها بيريلمان «البلاغة الجديدة»^(١)، وقد احترزت بلاغة البرهان من المؤثرات الإجرائية الشكلية التي من شأنها أن تؤدي إلى سقوط البلاغة تداولياً، ومن ثم فإن «أفضل الخطب - على المستوى الشكلي والإجرائي - ليست بالضرورة هي التي تقنع المفكرين»^(٢)، وتأسيساً على ذلك فإن مخاطب الخطيب - الذي هو نفسه المخاطب في الخطاب غير الرسمي - يدخل بدرجة ما في دائرة المفكرين؛ فهو صاحب فكر مضاد، ومن هنا أيضاً «تتبع أهمية تحليل الحجج البرهانية فلسفياً»^(٣)، فالبلاغة الجديدة «لا تعد النص المقنع إجراءات مخادعة بارعة، بل تعده (تكنيك) في الإقناع، في التفاعل الإنساني الرشيد»^(٤)، ويخلص د. صلاح فضل في عرض نظرية البرهان إلى أن «أدوات هذا الفن تفقد فعاليتها بقدر ما يتم تلقيها باعتبارها مجرد إجراءات بلاغية، فالقيمة البرهانية لا تتعرض للإهدار مادام منتج الخطاب يعطي إحياءً قوياً عن نفسه وعن الأشياء، ويقدم لهما

(1) Eco: A Theory Of Semiotc. P. 278.

(٢) د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سابق ص ٧٦.

(٣) المرجع السابق نفسه والصحيفة.

(4) Eco: A Theory Of Semiotc. P. 278.

صورة لا تحمل المستمع على الفصل بين الإجراء والواقع»^(١)، ويشير إكو إلى أن بيريلمان لم يقتصر في تناوله على الخطاب الأدبي، بل وضع ألواناً أخرى من الخطاب (الفلسفة - السياسة - علوم الدين) ضمن موضوع الدرس البلاغي^(٢).

والفرق بين الرؤية التداولية في البلاغيتين: أنها تركز في بلاغة البرهان على إعداد (إحداث الأثر) بينما في البلاغة العامة تركز على دراسة (تحليل) الأثر، وبذلك تدخل التداولية ببلاغة البرهان في طور إعداد النصوص وإنتاجها، أو قل لم تنتكر لهذا البُعد المعياري الذي تنكرت له البلاغة العامة التي أصبح من أهم أهدافها تحليل النصوص لإنتاجها، ثم إن ما ينطبق على البلاغة التفاعلية بين الأشخاص ينطبق أيضاً على بلاغة الحجج في أنهما إلى جانب البُعد المعياري قد اهتمتا بتحليل وسائل الإقناع في النصوص المنجزة لاستخدامها في تطوير عملية الإقناع، وبذلك تعد فكرة (المقاصد) هي أقوى ما يربط بين البلاغة والتداولية، وهي أشد ما يربط بلاغة البرهان بالبلاغة التفاعلية بين الأشخاص في عمليات التواصل اللغوي اليومية، وهي أشد ما يربط - في الوقت نفسه - بلاغة البرهان بالبلاغة القديمة، التي أولت أهمها الأكبر للحجاج وتحقيق الغاية الإقناعية، وإن كان لنا أن نعترف أيضاً بأن الرؤية التداولية لبلاغة التواصل اليومي بين الأشخاص لم تنتكر تماماً لعملية التحليل الذي يدخل بها في نطاق الرؤية الوصفية.

وفي حديث ريتشاردز عن الإقناع بوصفه أحد معطيات البلاغة القديمة التي يمكن أن ننتفع بها في البلاغة الجديدة أكد على أن «الإقناع هدف واحد فقط من أهداف الخطاب، والبلاغة تتجاوز ذلك إلى أهداف أخرى ولا سيما الشرح والتفسير Exposition، وهو هدف معين في عرض وجهة نظر لفحصها ودرسها، وليس غرضه إقناع الجمهور بالموافقة على أمر ما أو فعل شيء ما»^(٣)، والشرح والتفسير هو إحدى وظائف النقد لتعلقهما بالفحص والدرس اللذين أشار إليهما.

(١) د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سابق ص ٨٠.

(2) Eco: A Theory Of Semiotic. P. 277.

(٣) ريتشاردز: فلسفة البلاغة، مرجع سابق ص ١٣.

ويولى كبدى فاركا البعد التداولي للخطاب أهميةً بلا تفریق - في القصد إلى الإقناع - بين الخطابة والأدب، فالأجناس الخطابية المتمثلة في الخطاب القضائي والاستشاري والاحتفالي تمثل مقامات اجتماعية، أي أنها تُحدد بالنظر إلى مقاييس خارجية بالنسبة للخطاب، في حين أن الأجناس الأدبية المتمثلة في الخطاب الغنائي والمسرحي والملحمي تتميز في الدرجة الأولى اعتماداً على مقاييس داخلية «غير أن عدم ارتباط الأجناس الأدبية الثلاثة - بخلاف ما عليه الحال في الخطابة - بثلاثة أنماط من المقامات لا يعني - مع ذلك - أن الأعمال الأدبية توجد خارج المقام، إن الكاتب - شأنه في ذلك شأن الخطيب - يتوجه إلى أحد ما (مخاطب ما)»^(١)، وإذا كان ثم فرق بين المتلقين فهو فرق في الدرجة «فالمحمامي يخاطب قاضياً والشاعر المتغزل يخاطب امرأة، إن أغلب القصائد الغزلية تتغنى بامرأة ما، وللمسرحيات مشاهدون، ويتعين إقناع هذه المرأة المحبوبة، كما يتعين إقناع المتفرجين، فهم جميعاً سيصدرون أحكامهم بعد ذلك»^(٢)، وإلى قريب من هذا التداخل بين أجناس الخطاب ذهب (بليت) إلى أن الخطيب بحاجة إلى وسائل الشاعر، وأن الشاعر بحاجة إلى وسائل الخطيب إلى درجة يصير معها «الخطيب شاعراً والشاعر خطيباً، ويكون القصد في الحالين واحداً: الإقناع بواسطة الحلية اللغوية»^(٣).

وقد أشار فان ديك إلى أن السياق التداولي «يتكون من جميع العوامل النفسية والاجتماعية التي تحدد بدقة مناسبة أفعال اللغة، ومن بينها: المعرفة والرغبات والإرادة، والأسبقيات المعتمدة عند مستعملي اللغة وأحكامهم - من جهة - وعلاقاتهم الاجتماعية (علاقات السلطة والصدقة - مثلاً) - من جهة أخرى - وقد يكون إنجاز بعض أفعال اللغة في حالات أخرى محاطاً بقيود مؤسسية (اعتقال شخص ما... اجتياز امتحان)»^(٤).

(١) د. محمد العمري: نظرية الأدب في القرن العشرين، مرجع سابق ص ١١٩.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١١٩.

(٣) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق ص ٢١.

(٤) فان ديك: النص بنياته ووظائفه، مرجع سابق ص ٦٧.

وينطلق (بليت) من المقاصد في البلاغة القديمة ذاكراً أنها مؤهلة لتكوين أسس (نظرية تداولية النص)، فيؤلف بين الأجناس الخطابية والأدبية تداولياً: فيلحق بالجنس القضائي دراما النقد الاجتماعي والهجاء والتقريظ، وبالجنس الاستشاري النص الشهاري والشعر التعليمي والخرافة والموعظة، وبالجنس الاحتفالي المدح والهجاء وأدب المناسبات، وبذلك يعتبر عمل (بليت) «خطة شاملة لاستيعاب البلاغة القديمة في إطار سيميائي حديث، فبالإضافة إلى إدراج قوائم مصطلحية واسعة في الخطاطة التركيبية الحديثة حاول توسيع مفهوم المقام في إطار الحديث عن المقاصد، وإعطائه قدرًا كبيرًا من المرونة والإجرائية»^(١).

لقد استند هنريش بليت على ارتباط الغاية القديمة المعروفة للبلاغة بالإقناع في تحديد المقامات التداولية فجعل من بينها المقام البلاغي، وأطلق عليه مقام التواصل البلاغي، وتحدد وظيفته في الغاية الإقناعية: «ففي مقام التواصل البلاغي تهيمن الوظيفة الإقناعية، إذ يقصد المتحدث إلى إحداث تغيير في الموقف الفكري أو العاطفي عند المتلقي، وفي إطار وظيفي مثل هذا فإن الانزياح اللساني الذي يعالج كصورة بلاغية، يمتلك صفة الوسيلة الإقناعية التي يمكن أن نعالجها بطرق متعددة: من وجهة نظر حجاجية، أو من زاوية النقد الأيديولوجي، أو من زاوية سيكولوجية السلوك»^(٢).

ثم يذهب في توضيح مقامات التواصل المختلفة إلى أن المفردات اللغوية هي وحدات تحليلية تحمل معنى أصلياً، هو الدلالة بالمفهوم السميولوجي، وهذه الكلمات نفسها يمكن أن تتحد بدخولها في علاقات أفقية Syntagmatic relations مكونة التراكيب النحوية، إذ توضع الكلمات في نسق معين يتوافق مع القواعد المحددة للغة في تكوين الجملة، والنظم Syntactics يدرس عمليات تكوين الجملة ويستكشف معنى الوحدات اللغوية أساساً على مستوى الكلمات في الجمل البسيطة أو الجمل المركبة، وكل هذه المحاولات تشترك في التركيز على موارد اللغة بوصفها هي المكونات التي

(١) د. محمد العمري: نظرية الأدب في القرن العشرين، مرجع سابق ص ١٣٥.

(٢) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق ص ١٠٢.

تسمح لاستخدام اللغة للأغراض التعبيرية اليومية، أما عندما توضع اللغة في تركيب راقٍ (شعري أو إقناعي) فإن الأمر يختلف بالنظر إلى العلاقة بين الصورة والمعنى، ومن ثم يحتاج الأمر إلى تحديد وحدات تحليلية عن المعروف على مستوى التواصل اليومي، ثم يتساءل: هل يمكن تحديد مكان التداولية في هذه الاستعمالات المتناقضة؟^(١).

ولقد عرض رمان سلدن لآراء البلاغيين الأوربيين في أنواع الأساليب في كتابه نظرية النقد من أفلاطون حتى الآن (The theory of criticism, from Plato to the present) فذكر أنواع الأساليب الثلاثة: المتدني والمتوسط والرفيع، في عرضه لآراء (سيسرو و Cicero) في أنواع الخطابة، مشيرًا إلى أن لهذه المهمات الثلاث للخطيب ثلاثة أساليب: الأسلوب الواضح للدليل، والأسلوب المتوسط للمتعة، والأسلوب الرفيع للإقناع. وفي الأسلوب الأخير تكمن القوة الكاملة للخطيب، ثم يبين أصحاب الأسلوب التعليمي بأنهم «واضحون وموجزون في الأسلوب، يشرحون كل شيء ويؤثرون الوضوح على الغموض، ويستخدمون أسلوبًا مهذبًا ومركزًا، وخاليًا من الزينة والزخرفة»^(٢).

وقد كانت الأهداف الثلاثة التي حددتها البلاغة الأساس الذي انبنى عليه تقسيم الأساليب إلى ثلاثة أنواع حسب القصد الذي يرمى المتكلم تحقيقه في تواصله مع المتلقي: الأول يقصد إلى الإثارة والأوسط يقصد إلى الإمتاع والثالث يقصد إلى الوضوح في نقل الأفكار، «فالمرء ذو الفصاحة سيكون قادرًا على أن يتكلم في المحكمة أو في مجالس المشاورة، لكي يمدنا بالدليل والمتعة والإقناع، فالحاجة الأولى هي أن تثبت، والثانية أن تمتع بشيء رائع، والثالثة أن تؤثر، ولهذه المهمات الثلاث للخطيب ثلاثة أساليب: الأسلوب الواضح للدليل (المتدني) والأسلوب المتوسط للمتعة والأسلوب العظيم للإقناع، وفي الأسلوب الأخير تكمن قوة الخطيب»^(٣)، وقد أدى هذا البعد التداولي إلى اتساع مجال التطبيق، فهو يشمل «الخطابة في المحاكم، حيث يأخذ الادعاء أو الدفاع في إثبات الحق أو

(١) المرجع السابق نفسه ص ٤١ إلى ٦٨.

(2) Raman Selden: The Theory Of Criticism , P365.

(3) Ibid , P. 324.

الباطل، كذلك الخطب السياسية التي فيها توزن الميزات والعيوب، والفوائد والخسائر في القرارات والنظم الحاكمة، كذلك الحشود في الأعياد التي يتم فيها توزيع المدح والذم»^(١).

فالبعد التداولي واضح هنا في قصد المتكلم إحداث أثر بعينه في المتلقي، وتبلغ أقصى درجات مقصدية المتكلم في إحداث الإقناع الذي يتعلق بتغيير الآراء وحمل المتلقي على الاقتناع فيما عرف بالخطابة القضائية^(٢).

وقد استخلص رولان بارت أن هذه الأهداف التواصلية في البلاغة القديمة تجعل من البلاغة مؤسسة اجتماعية، فقد كانت عند الإغريق «فن الكلام حسب بعض القواعد، وهي في الوقت نفسه علامة سلطة اجتماعية وأداة لهذه السلطة»^(٣).

وقد ناقش بليت البعد التداولي للبلاغة بالتفاتة إلى أن توجه البلاغة نحو الأثر التداولي يظهر في تمييزها بين ثلاثة أنماط أساسية من المقصدية: المقصدية الفكرية وتشتمل على الغرض التعليمي الذي يهتم بإخبار المتلقي بواقع ما دون استدعاء العواطف، والغرض الحجاجي الذي يتمثل في جعل موضوع الخطاب ممكناً بالرجوع إلى العقل، والمقصدية العاطفية المعتدلة، وتنتج انفعالاً خفيفاً مثل التعاطف، ثم مقصدية التهيج، وتكمن في البحث عن الانفعالات العنيفة (الحقد، الألم، الخوف)، وتختلف عن الانفعال الخفيف أو التعاطف القار في النفس في أنها تهيج وقتي يتمثل في انفجار عاطفة ما، وفي هذه المقصدية تبلغ السيكولوجية المقصدية ذروتها^(٤).

ووفق مقولات بليت وليتش فإن البلاغة ليست بمعزل عن البعد التداولي، بل إنها تحمل في طياتها بذور فكرة التداولية، تلك التي من شأنها أن تزدهر وتثري بالمنظور البلاغي الحديث فيما يُطلق عليه بليت: «البلاغة العلمية الحديثة» التي لا تقتصر على نسق المقاصد بطبيعتها المعيارية، بل تنصرف إلى التحليل الوصفي بالتلقي التأويلي للنصوص وتحليلها

(١) برند شبلنر: علم اللغة والدراسات الأدبية، مرجع سابق ص ١٦٤.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٦٤.

(٣) رولان بارت: البلاغة القديمة، ترجمة: عبد الكبير الشرقاوي، الدار البيضاء، ص ١٨٧، ١٨٨.

(٤) هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق ص ٢٥ - ٢٧ (بتصرف).

من زاوية البعد النفسي والنقد الأيديولوجي، فيما يمثل المرحلة الأولى من التحليل، ثم ربط الآثار النصية المستخرجة ببعض الخصوصيات البنائية للنص، وفي المرحلة الثالثة يكون الاهتمام بتاريخية النص المعالج وما تتضمنه من الوضعية الاجتماعية للكاتب، يضاف إلى هذا الظروف التاريخية للتلقي، ثم يخلص بليت من هذا التمييز بين البلاغتين القديمة والحديثة إلى أن: «البلاغة المعيارية يمكن أن تصبح بلاغة وصفية، بل أيضًا بلاغة تاريخية وتأويلية، تعكس بصورة نقدية وضعية تلقي الشارح للنص، إنها مؤهلة - في هذه الحالة - لتكوين أسس نظرية تداولية للنص»^(١).

أشرنا في موضع آخر^(٢) إلى أن رؤية هذه الظواهر البلاغية في خطاب الحقيقة قد باءت بتقصيرين، فهي من جانب لم تتوفر لها الدراسات والأبحاث التي تضع الحدود الفاصلة بينها وبين بلاغة الشعر، ومن ناحية أخرى لم تيسر لها جهود تكشف عن خصائصها بقدر ما توفر للخطاب الشعري الجمالي الخالص، فلم تقم حدود معرفية واضحة في التراث العربي بين البلاغتين، ولعل الدكتور محمد العمري من البلاغيين المحدثين هو الذي اضطلع بالمهمتين معاً في كتابين صدرتا له يفصل بينهما عشرون عاماً تامة هما:

- الكتاب الأول: «في بلاغة الخطاب الإقناعي» سنة ١٩٨٥ م وفي هذا الكتاب حاول تطويع النظرية الأرسطية للمتن الخطابي العربي متخذاً المتن الخطابي حكماً يعصم من الإسقاط ويبعد عن الإطلاق، وقد أشار د. العمري في المقدمة أبريل ١٩٨٥ م (وهو التاريخ الذي ذلت به مقدمة الطبعة الأولى) إلى أن محاولته هذه تمثل بداية لبحث واسع متعدد الجوانب، ولكنه في الطبعة الثانية ٢٠٠٢ م يشير إلى قلة تكرار الحركة العلمية بالقضية برمتها^(٣).

- أما كتابه الآخر فهو «البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول» فقد صدر سنة ٢٠٠٥ م، وقد وجه المؤلف جهده في هذا الكتاب إلى رصد الفروق بين بُعدي بلاغة الإقناع

(١) المرجع السابق ص ٢٩ .

(٢) د. عيد بلبع: السياق وتوجيه دلالة النص، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٣) د. محمد العمري: في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، صدرت طبعته الأولى ١٩٨٥ م، وصدرت طبعته الثانية عن دار أفريقيا الشرق المغرب ٢٠٠٢ م،

والبلاغة الشعرية في الثنائية المصطلحية التي اختارها «التخييل والتداول» متتبعاَ الفرق بين البُعدين في السياقين المعرفيين الغربي والعربي، يقول: «ربما لا تطرح كلمة بلاغة في السياق العربي إشكالاً في كونها علم الخطاب الاحتمالي بنوعيه التخيلي والتداولي - يقصد بالتداولي الخطابي أو الإقناعي أو خطاب الحقيقة أو ما أطلق عليه هو الخطابية في مقابل الشعرية - ، وذلك نتيجة الدمج الذي مارسه، في المرحلة الثانية من تاريخها، كل من عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي ثم السكاكي وحازم القرطاجني، وذلك بعد المحاولة التليفية التي قام بها العسكري تحت عنوان: الصناعتين، فبرغم ما أدت إليه هذه العملية من إقصاء واختزال أحياناً، ومن تحويل المركز أحياناً أخرى (من التخييل إلى التداول خاصة) فقد ظل شعار الوحدة البلاغية مرفوعاً»^(١)، على الرغم من وجود بذور فصل بين هذه الحدود في بعض المعالجات البلاغية القديمة، وأقصد بها تلك التي تنتمي للمنشأ الأول على يد بشر بن المعتمر ثم الجاحظ التي راعت هذا البعد المقامي التداولي للخطاب، فقد أصّل بشر بن المعتمر لفكرة المطابقة بقوله: «وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار الحالات»^(٢). وقد جاءت الملاحظات التي سجلها الجاحظ امتداداً لنظرة بشر بن المعتمر، وقد أشرنا في كتاب «قضية الطبع والتكلف في التراث النقدي والبلاغي ١٩٩٥ م إلى «أن هذا المفهوم قد ظل مهيمناً على الفكر البلاغي ومؤكداً للوظيفة الإقناعية للبلاغة، وإن كانت فكرة الإقناع هنا يقصد بها التوجه إلى متلق أو مجموعة من المتلقين لتحدث فيهم تأثيرات مقصودة بهدف استمالتهم إلى أفكار أو آراء بعينها ربما ترجع إلى السلطة، لقد ارتبطت مقولات بشر بن المعتمر

(١) محمد العمري: البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، ط١ دار أفريقيا الشرق الدار البيضاء ٢٠٠٥ م ص ١١.

(٢) صحيفة بشر بن المعتمر، من كتاب البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت (بدون تاريخ) ج١ ص ١٣٥.

بالمذهب الكلامي والاعتزال، وإذا أخذنا هذه المقولات في إطارها الأيديولوجي وجدنا الوظيفة الإقناعية أساسية في هذا الصدد، فالهدف التعليمي الذي كان من وراء صحيفته يبرر المنحى الإقناعي الذي تضمنته، كما أن السياق الذي وردت فيه مقولات الجاحظ يرتبط بفكرة إعجاز القرآن والوظيفة الإقناعية فيه وهذا يتضمن تبريراً للمقولات الجاحظ أيضاً^(١).

بيد أن هذه الرؤية لم تشتمل على فصل واضح بين حدود البلاغتين اللتين أطلق عليهما د. محمد العمري بلاغة التخيل والتداول، وظل هذا الخلط مهيمناً على التراث البلاغي، وقد امتد هذا الموقف نفسه مضافاً إليه الرؤى الضبابية الغائمة التي لم تُقم وزناً لهذه الحدود، بل ربما لم تنتبه أكثر الدراسات إلى هذه القضية برمتها، فاقترنت على جهود عقيمة - في معظمها - ملؤها الخلط والاضطراب، لم تحاول استثمار الرؤى العربية القديمة لاستثمار بذور الفصل بين الحدود التي أشرنا إليها، كما أنها جاءت في معظمها أيضاً بعيدة عن محاولة دراسة الرؤية الغربية التي برزت فيها هذه الحدود واضحة.

لقد عرض د. محمد العمري مفاهيم البلاغة في الثقافة الغربية مبيناً أنها تتردد بين ثلاثة مفاهيم كبرى:

١- المفهوم الأرسطي الذي يُخصّصها لمجال الإقناع وآلياته، حيث تشتغل على النص الخطابي في المقامات الثلاثة المعروفة (المشاوره والمشاجرة والمفاضلة)، وهي بهذا المفهوم تقابل بويتيك (poétique , poetics) التي تُعنى بالخطاب المحاكي المخيل أي الشعر حصراً، وهذا هو المفهوم الذي أعاد بيرلمان وآخرون صياغته في اتجاه بناء نموذج منطقي للإقناع.

٢- المفهوم الأدبي الذي يجعلها بحثاً في صور الأسلوب، هذا المفهوم الذي استقر لها عبر تاريخ من الانكماش.

٣- المفهوم النسقي الذي يسعى لجعل البلاغة علماً أعلى يشمل التخيل والحجاج

(١) د. عيد بلع: قضية الطبع والتكلف في التراث النقدي والبلاغي، قراءة جديدة، ط ١ دار الوفاء،

معاً، أي يستوعب المفهومين الأولين من خلال المنطقية التي يتقاطعان فيها موسعا هذه المنطقية أقصى ما يمكنه التوسيع، فقد حدث خلال التاريخ أن تقلص البعد الفلسفي التداولي للبلاغة وتوسع البعد الأسلوبي حتى صار الموضوع الوحيد لها، فكانت نهضة البلاغة حديثاً منصبة على استرجاع البعد المفقود في تجاذب بين المجال الأدبي (حيث يهيمن التخيل) والمجال الفلسفي المنطقي، واللساني (حيث يهيمن التداول)^(١).

ولا أدري لم أصرد. محمد العمري على ربط التداول بالفلسفة والمنطق، كما أصرد

على ربط التداول بالإقناع؟ ولا أدري أيضاً لم جعل التخيل مقابلاً للتداول؟

أتساءل لأن ربطه هذا امتد ولم يقتصر على عرض الرؤية الغربية فقط، وأوثر أن نقول بلاغة الحجاج أو الإقناع لسبب معرفي أيضاً وهو أن بلاغة الشعر أو الشعرية أو بلاغة التخيل - على حد تعبير د. محمد العمري - لا تنفصل عن البعد التداولي، ومن ثم فإن إطلاق مصطلح التداول مقابلاً لمصطلح التخيل ينتج عنه شيء من الخلط والاضطراب في نسق المصطلحات، هذا فيما يتعلق بالتساؤل الأول، أما ما يتعلق بالتساؤل الثاني فإنه حتى إذا أخذنا التداول على أنه الإقناع فإن التخيل لا يصلح بحال من الأحوال مقابلاً له؛ لأن التخيل لا يقتصر في وجوده على الخطاب الشعري فقط ولكنه يوجد أيضاً وبقوة في الخطاب الإقناعي، وبخاصة في مستوى التمكين للحقائق الذي نقصد التأسيس له في دراستنا هذه، ومن جلاء الحقيقة هنا أن نشير إلى تنبه د. محمد العمري في المقدمة إلى أن النسق قد اقتضى أحياناً «مقايضة بعض المصطلحات المتممة لحقل واحد، إما لتأكيد خصوصية، مثل حلول الحجاج محل التداول في سياق بلاغة الإقناع الجديدة»^(٢)، ولكننا مع هذا التنبيه نرى أن تثبيت مصطلحي الحجاج والإقناع من الصواب الذي يحمي من اللبس الناتج عن استعمال مصطلح التداولية كما أوضحنا آنفاً.

ونعود إلى الرؤية العربية الحديثة الغائمة لنرى أن البعد المفقود المتمثل في بلاغة

(١) د. محمد العمري: البلاغة بين التخيل والتداول، مرجع سابق ص ١٢.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٨.

الحجاج الذي جدَّ الغربيون في استرجاعه ظل بعيداً عن الرؤية العربية، ولا يكاد يستثنى من هذا الحكم سوى المدرستين التونسية والمغربية، أما المدرسة المصرية فقد استغرقت استغراقاً تاماً حتى نهاية القرن العشرين في بلاغة واحدة هي بلاغة الشعر، أو البُعد الشعري للبلاغة، أو البُعد التخيلي، أو المدرسة الأدبية أو المدرسة الفنية، كما راق لأمين الخولي أن يُطلق عليها وسار على دربه غير واحد من الأبناء عن قصد، ومن الأبناء عن غير قصد، حين عمد إلى تأثيل المدرسة الفنية فاستغرق استغراقاً تاماً في البُعد الجمالي الفني الخالص؛ لأنه ربط الجمود والجفاف والتعقيد في الدرس البلاغي بعلاقة البلاغة بالمنطق والاستدلال^(١)، ملقياً بالتبعة على السكاكي لعقده فصلاً عن الاستدلال في كتابه مفتاح العلوم، إن هذا الاستغراق التام في البُعد الشعري للبلاغة جعل د. محمد العمري «يستغرب انقطاع دارسنا عن القديم، وعدم مسايرتهم للحديث، في دراسة الخطاب الإقناعي، وتراثنا الحجاجي يضاهي التراث الشعري أو يأتي بعده، والحال أننا نجد فنوناً أدبية أخرى تستقل بمناهجها الخاصة بها مثل الرواية والمسرحية وتبذل فيها جهود تبرز خصوصياتها وفعالية مناهجها»^(٢)، ولعل من آثار ذلك أن المعالجات البلاغية للظواهر البيانية من تشبيه واستعارة وتمثيل التي لم تتأسس على أصول نظرية، تراعي خصوصيتيهما في الحديث النبوي الشريف، لم تلتفت إلى الجانب الإقناعي في وظيفتيهما الالتفات الكافي الذي يقف بنا على سمات هذه الخصوصية وما تستلزمه من مراعاتها للأبعاد السياقية الخاصة بالخطاب النبوي الشريف، وهي في هذا تأتي ضمن منظومة الخلط والاضطراب في كثير من الرؤى العربية «فقد اعتاد الدارسون العرب المحدثون معاملة النص الخطابي الإقناعي نفس معاملتهم للنص الشعري أو أي نص إنشائي آخر، وهذا يجافي الروح المنهجية التي تقتضي أخذ طبيعة الموضوع بعين الاعتبار عند تحديد منهج تناوله»^(٣).

(١) أمين الخولي: مناهج تجديد، القاهرة ١٩٦١ م ص ١٦٧، وراجع فن القول، القاهرة ١٩٤٧ م، ويراجع أيضاً أحمد مصطفى المراغي: تاريخ البلاغة العربية والتعريف برجالها. ط. مصطفى الحلبي، القاهرة ١٩٥٠ م ص ٢٨.

(٢) د. محمد العمري: في بلاغة الخطاب الإقناعي، مرجع سابق ص ٨.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٧.

المبحث الثاني البلاغة التفاعلية بين الأشخاص Interpersonal Rhetoric

في هذا المبحث نعرض لرؤيتين تتعلقان بالبلاغة التفاعلية بين الأشخاص في المحادثات في الوقائع والمقامات المختلفة، تتمثل إحداهما في مبادئ جرایس الحوارية المؤسسة لإنجاز عملية تواصل ناجحة في المحادثات بين الأفراد، أما الأخرى فتتمثل في تحليل وقائع الكلام في المقامات والمواقف المختلفة، وللرؤيتين علاقتهما التي لا تنكر بنظرية أفعال الكلام، ومن ثم بالتداولية، كما أنهما تتفقان في منطلقهما المعياري - على الرغم من البعد التحليلي الذي تنطويان عليه - في التأسيس لعملية تواصل ناجحة، كما تتفقان في التعرض لبُعد بلاغي طالما غاب عن ساحات الدرس البلاغي.

أولاً: المبادئ الحوارية

استعمل جيفرى ليتش Leech مصطلح البلاغة بوصفه اسمًا جامعًا لمجموعة من المبادئ المحادثائية التي ترتبط بوظائفها، ثم يصنف البلاغة في بلاغتين: بلاغة تتعلق بالفاعل والترابط في العلاقات التواصلية بين الناس وأطلق عليها: البلاغة التفاعلية بين الأشخاص Interpersonal Rhetoric، وبلاغة تتعلق بالمقومات الداخلية في النص وأطلق عليها: «البلاغة النصية: Textual Rhetoric»، وجعل البلاغة المتعلقة بالفاعل والترابط بين الناس أساسًا لبلاغة المحادثة وما يتعلق بها من مبادئ: مبدأ التعاون، ومبدأ

التأديب، ومبدأ اللياقة، وما يترتب على هذه المبادئ العامة من مبادئ جزئية أخرى^(١) وكلا البلاغتين تتكون من مجموعة من المبادئ، التي تتكون بدورها من مجموعة من المبادئ maxims طبقاً لمصطلحات جرایس Grice^(٢)، فقد استعمل جرایس ١٩٧٥ م مصطلح الإضمار implicature للحدیث عما يمكن «أن يُضْمَنَ أو يوحي به أو يعنيه متكلم ما فوق ما يصرح به ظاهر كلامه»^(٣) ويشير ليفنسون Levinson إلى أنه بخلاف الكثير من موضوعات التداولية «فإن الإضمار (المعنى المضمن) Implicature ليس لديه تاريخ ممتد، فإن مفتاح هذه الأفكار قد اقترح من وليم جيمس Willim James في محاضرات ألقى في هارفارد ١٩٦٧ م، ثم نشرها جرایس Grice جزئياً ما بين ١٩٧٥، ١٩٧٨، وقد تضمنت عروضاً وأفكاراً كانت مختصرة نسبياً، وكانت فقط تنبه عن كيفية تقدم العمل المستقبلي^(٤).

ولعل المفهوم الأكثر أهمية للتأويل التداولي وفي تحليل الخطاب عند جرایس Grice هو مفهوم الإضمار في المحادثات المستمد من المبدأ العام حول طبيعة المحادثة، بالإضافة إلى القواعد التي اقترح جرایس Grice أن يلتزم بها المتحدثون، ويسمى هذا المبدأ بالمبدأ التعاوني «Cooperative Principle» الذي يعرفه جرایس (١٩٧٥ م) ص ٥٤ بأنه:

«اجعل مساهمتك كما هي مطلوبة، في الوقت الذي تتحدث فيه، وفي الغرض المتفق عليه، أو اتجاه التبادل المحادثاتي الذي تشترك فيه»^(٥) وتتمثل القواعد المتواضع عليها والتي يستند إليها هذا المبدأ فيما يلي:

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics , P 79,131.

(2) Ibid , P 15.

(3) Brown. G. Yule: Discourse Analysis.1983, P 31.

(4) Levinson: Pragmatics , P 100.

(5) Ibid , P 102.

- مبدأ الكم Maxim of Quantity: أن تجعل مساهمتك إخبارية بالقدر المطلوب (حسب ما تمليه الحاجة في تلك المحادثة القائمة) ولا تقدم معلومات أكثر مما يلزم.

- مبدأ الكيف Maxim of Quality: حاول أن تجعل مساهمتك صائبة، وتحديداً لا تقل ما تعتقد أنه هراء.

- مبدأ العلاقة Maxim of Relation: أن تتحدث عما هو مناسب للموضوع.

- مبدأ الأسلوب Maxim of Manner: تجنب الغموض والإبهام واللبس، وحاول الإيجاز، وكن مرتباً منظماً^(١)

وإن كان جرایس Grice نفسه يقترح أن هذه القائمة ليست شاملة، فهو يلاحظ أنه يجب عادة مراعاة قاعدة الأدب، مثلاً: كن متأدباً، ولا يرى أيضاً أن هذه الضوابط تحظى بنفس الدرجة من الأهمية، (فعلى سبيل المثال نجد أن ضابط الكيفية لا ينطبق بوضوح على المحادثة التي يغلب عليها الطابع التبادلي)، ولعلنا نلاحظ أن ضابط التناسب يشمل في الظاهر كل التوصيات الأخرى.

ولكن جرایس Grice بوصفه للضوابط التي تتحكم في استعمال المتكلمين للغة أثناء المحادثة قد أتاح الإمكان لوصف أنواع الدلالات التي يمكن لمتكلم أن يوحى بها في حالة عدم التزامه بأحد هذه الضوابط، فذلك يؤدي إلى إحياء المتكلم بالإضافة إلى المعنى المباشر لمقولته بمعنى مُضْمَن هو معنى الإضمار في المحادثة^(٢).

وتم فكرة أخرى عند جرایس Grice ذكرها ليفنسون قبل أن يستعرض اقتراحات جرایس بقوله: «إن النظرية الأخرى الأكثر أهمية التي ارتبطت بجرایس Grice هي نظرية المعنى Meaning، فهذه النظرية لا تُعامل بشكل عام على أنه ليس هناك أي اتصال بينها وبين نظرية الإضمار Implicature، فهناك في الواقع اتصال من نوع بالغ الأهمية؛ فإن

(1) Levinson: Pragmatics , P 102.

(2) Brown. G. Yule: Discourse Analysis , P 33,39,40,41.

نظرية المعنى Meaning قد تم تفسيرها على أنها نظرية اتصال Communication، ومن ثم فهي تقدم توضيحًا عن كيفية التوصل إلى الاتصال Communication في حالة غياب أي معان عرفية (اصطلاحية) للتعبير عن الرسالة المقصودة، والنتيجة أنها تقدم توضيحًا لكيفية الاتصال، بمعناه الدقيق، الذي لا يكون فيه المقصود بالطبع بخلاف ما قيل بالفعل. ويمكننا - بإعطاء ملفوظ ما - أن نستخلص منه عددًا من الاستدلالات، ولكن ليس من الممكن أن تكون كل هذه الاستدلالات اتصالية طبقًا لمقصود جرايس، مثال: أن يكون قد نوى أن يتم التعرف عليه كما قصد هو.

هذا النوع من الاستدلالات الذي يطلق عليه الإضمار Implicature هو دائمًا من النوع الخاص المقصود، ونظرية الإضمار Implicature ترسم طريقًا واحدًا، هو الذي تكون فيه هذه الاستدلالات (من النوع غير الاصطلاحية)، والتي يمكن أن تنتقل أثناء التقابل مع مذهب الرسائل الاتصالية الموجودة في نظرية المعنى لجرايس Grice^(١).

أما مبدأ التعاون فيراه ليفنسون النظرية الثانية عند جرايس Grice التي عمل فيها على تنمية مفهوم الإضمار Implicature، ويرى أن هذا المبدأ وما يتضمنه من مبادئ فرعية هو في الأساس نظرية عن كيفية استخدام الناس للغة، ثم يحدد مقترح جرايس هذا بأنه ثم افتراضات مبتذلة أو مهجورة هي التي تتحكم في إدارة المحادثة، وقد ظهر ذلك - كما يبدو - من معتقدات وبواعث عقلية رئيسية، ويمكن أن يوصف ذلك كله بأنه ارشادات للاستخدام الفعال والمؤثر للغة في المحادثة، وذلك لغايات تعاونية إضافية.

إن نظرية جرايس Grice عن الإضمار في المحادثات كانت مثار نقاش وتعليقات، فهي رؤية تتسم بالخيال والمثالية إلى حد بعيد، إذ تؤسس لمحادثة نموذجية تفترض إيجابية العلاقة بين أطراف المحادثة على الدوام، ويعد هذا هو المأخذ الأول على مبادئ جرايس^(٢)،

(1) Levinson: Pragmatics , P 100.

(2) Brown. G. Yule: Discourse Analysis ,P 33.

ويرى ليفنسون أن هذه المبادئ تحدد ما يجب أن يفعله المشتركون في المحادثة، حتى تسيير المحادثة على أسس عقلانية تعاونية فعالة، حيث إنهم يجب أن يتكلموا بصدق وسلامة نية، وبطريقة سديدة وواضحة، وذلك حين يمدون غيرهم بمعلومات كافية، كما يرى، وقد لفت إلى هذا المأخذ ليفنسون في تعقيبه على مبادئ جرايس بقوله: «بالنسبة لهذه الرؤية لطبيعة الاتصال فهناك اعتراض سريع، هذه الرؤية يمكن أن تصف خيال فيلسوف، ولكن ليس هناك فرد واحد يتكلم بهذه الطريقة تمامًا طوال الوقت»^(١)، ثم يشير ليفنسون إلى اختلاف دقيق في وجهة نظر جرايس، فإن القضية لا تتحدد في أن يتبع الناس هذه الإرشادات بصورة حرفية، فإنه في معظم الأنواع العادية من المحادثات لا تستمر المحادثة طبقاً لمواصفات المتحدثين، المستمعون يفترضون أشياء تختلف مع ظاهر المحادثات^(٢).

ومن ناحية أخرى تمثل هذه المبادئ أسساً معيارية وأنها غير مجدية في عملية التحليل، بل لا تقدم أي أسس لتحليل الخطاب، فهي في توجهها المعياري هذا تفتقر إلى الأدوات والإجراءات التي يمكن أن تفيد في عملية التحليل، فمن وجهة نظر المحلل كما من وجهة نظر المخاطب، لا بد من اعتبار المعاني الضمنية (الإضمات) *Implicature* غير محددة بطبيعتها؛ «بما أنها نابعة من فرضية أن لدى المتكلم النية في أن يدلي بكلام له معنى، وأنه يلتزم باحترام المبدأ التعاوني، وبما أن المحلل لا يتمتع إلا بمعلومات قليلة عن نية المتكلم ومدى صدقها عند تلفظه بمقطع خطابي، فإن أي ادعاءات يقترحها حول المعاني الضمنية (الإضمات) *Implicature* التي توصل إلى اكتشافها لن تتعدى أن تكون مجرد تأويلات»^(٣)، ومن ثم يتأكد قيام النظرية على افتراضات من العسير تحقيقها في واقع التواصل البشري في المحادثات بين الناس، وبذلك يظهر عدم جدواها في عملية التحليل «وبهذه الطريقة يكون محلل الخطاب في موقع يبدو في الظاهر أقل تأصلاً علمياً من موضع

(1) Levinson , Stephen: Pragmatics , P 102.

(2) Ibid , P 102.

(3) Brown. G. Yule: Discourse Analysis, P 33.

اللغوي الشكلاى الذي يصف قواعد اللغة ومدى احترام أو عدم احترام مستعمل اللغة لها، إنه بالأحرى في موقع المتلقي الذي يؤول الخطاب تأويلات قد يكون لها معنى أو لا»^(١).

ورأى براون ويول أن الحوارية تمنح التلفظ طبيعة نسبية وتفاعلية، فهي تحكم عند المتكلمين - وبخاصة في اللحظات التلفظية - نشاطين لا يفترقان عن إرادة القول والفهم، «حين تكون العلاقة التخاطبية غير متعادلة، أو حين تكون موضوعاً لنفي صراعي في الخطاب، وتحكم الحوارية الدلالة العميقة للتلفظ، مادامت الآلية الإحالية والمضمون القضوي، والقوة الإنجازية للجملة في وضعية تخاطبية، ثم ذهب إلى أنه «من المفيد التأكيد على أن الإضمارات Implicature هي جوانب مقاصدية من المعنى ولها خاصيات واضحة الملامح، وهي مستقاة جزئياً من المعنى المتواضع عليه، أو المعنى المباشر للقول حسب استعماله في سياق مشترك بين المتكلم والمخاطب، وتعتمد على التزام المتكلم والمخاطب بالمبدأ التعاوني وضوابطه»^(٢).

ومن ثم تأتي هذه النظرية التعليمية في جوهرها، إذ تحيل إلى أنه «لكي تصبح المحادثة تعاونية ومشروعاً اجتماعياً، فإن الأطفال ينبغي أن يتمسكوا بهذه الأوامر، بوصفها جزءاً من العمليات الاجتماعية واللغوية المكتسبة، وقد ناقش جرايس أيضاً ملاحظة كون مبدأ التعاون سلوكاً منطقياً مقبولاً؛ لأنه يخدم منفعة المتكلم في أي الأحوال، إن القدرة على تحقيق هذه الأوامر في غاية الأهمية بالنسبة لجدارة المتكلم المحادثية، وإن النتيجة الحتمية لاختراق أي مبدأ من هذه المبادئ أنه يؤدي إلى شذوذ لغوي، أو ملاحق، أو بالمعنى الحرفي جدير بالملاحظة والمتابعة الملاحقة. بمجرد اكتشاف هذا الانتهاك، فإن بعض هذه الانتهاكات سرّي ومن العسير اكتشافه»^(٣).

(1) Ibid , P 33.

ثم يحيل براون ويول إلى كتاب ليفنسون الذي لم يكن قد صدر بعد، إذ أشارا إلى أنه سيصدر قريباً ١٩٨٣م، وقد صدر الكتاب بالفعل في السنة نفسها.

(2) Ibid ,P 33.

(3) Michael Hancher: Grice's implicature and literary interpretation.

وعلى الرغم من أن ليتش Leech قد اعتمد على مبادئ جرايس Grice فإنه قد انتقد هذه المبادئ ضمن النقد الموجه إلى نظرية أفعال الكلام، إذ عاب عليها الخلط بين الفعل في الوظيفة النحوية والفعل الإنجازي، ثم إنه ربط لاحقاً في طرحه لمفهوم التأدب Politeness نوعين من الأفعال الإنجازية التي صنفها سيرل وهي الأفعال التوجيهية والأفعال الالتزامية بالأهداف التنافسية في مبدأ اللياقة Tact maxim مشيراً إلى أنه كلما كانت قوة القول غير مباشرة كانت أكثر تأدباً^(١)، كما علق ليتش Leech على هذه المبادئ بقوله «ويمكنني القول إن مصطلحات جرايس الفرعية تنتج مستويات أخرى بالتدرج»^(٢) ولذلك لم يقف ليتش Leech عند حدود المبادئ الأربعة التي وضعها جرايس فوضع مبدأ التأدب، وإن كان لنا أن نؤكد في الوقت نفسه أنه لم يتخل عن مبدأ التعاون عند جرايس وما يشتمل عليه من مبادئ فرعية، وما يمكن أن يتشعب عن هذه المبادئ، وبذلك يأتي مبدأ التأدب المبدأ الثاني في نظرية البلاغة التفاعلية بين الأشخاص Interpersonal Rhetoric، وقد بنى ليتش مبادئه الفرعية في عدة ثنائيات على النحو التالي:

- مبدأ البراعة، اللباقة Maxim of Tact: تقليل التكلفة على المتلقي (الطرف الآخر في المحادثة)، وزيادة الربح.

- مبدأ الكرم، السخاء Maxim of Generosity: ففي المعاملات المالية المتعلقة بالتجارة - مثلاً - يبنّي مبدأ السخاء في تقليل الربح للمتكلم، وزيادة التكلفة عليه.

- مبدأ الاستحسان، الرضي Maxim of Approbation: يتحدد في تقليل الذم للآخر، وزيادة المدح.

- مبدأ التواضع Maxim of Modesty: ويتحدد في تقليل المدح للنفس وزيادة البعد عن مدح الذات Dispraise

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics , P 131.

(2) Ibid , P 15.

- مبدأ الاتفاق، الانسجام Maxim of Agreement: تقليل عدم الاتفاق بين النفس والآخر، وزيادة الاتفاق بينهما.

- مبدأ التعاطف Maxim of Sympathy: تقليل النفور بين النفس والآخر مع زيادة التعاطف بين النفس والآخر.

- مبدأ المفارقة Maxim of Irony^(١)

وقد رأى ليتش Leech أن المفارقة بوصفها مبدأ يمكن أن تنسب لمبدأ التأدب، وحدد مبدأ المفارقة بقوله: «إذا كان يتحتم عليك التسبب في إهانة فيجب على الأقل أن تنقل ذلك بطريقة لا تسبب تعارضاً علنياً صريحاً مع مبدأ التأدب، ولكن بطريقة تمكن المستمع من أن يصل إلى نقطة الإهانة من خلال ملاحظتك بطريقة غير مباشرة، وذلك بطريقة الإضمار»^(٢).

وإن كان ليتش قد علق على مبدأ المفارقة بما يدل على تقديمه لبعض التحفظات عليها بقوله: «التوضيح السابق للمفارقة قد قدم اقتراحاً بأن مبدأ المفارقة يأخذ مكانه بجانب مبدأ التعاون ومبدأ التأدب، وذلك في داخل بلاغة العلاقات التواصلية المترابطة Interpersonal Rhetoric، وهذا المبدأ على الرغم من تطفله على المبدئين الآخرين، وذلك بالمعنى التالي: حيث إن مبدأ التعاون ومبدأ التأدب يمكن أن يبدو أن يضيفين وذلك من خلال الإشارة المباشرة إلى دورهما في ترويح التواصل المترابط المؤثر، ولكن مبدأ المفارقة (وهو مبدأ الطبقة الثانية)، والذي يمكن المتكلم من أن يكون غير مؤدب بالرغم من أنه يبدو مؤدباً، يحدث ذلك بكسر ظاهري لمبدأ التعاون، إلا أنه يسانده في النهاية»^(٣)

أما جون سيرل فقد كانت نظرتة للمفارقة غير محدودة بحدود مبادئ المحادثات

(1) Ibid , P 132.

(2) Ibid , P 82.

(3) Ibid , P 142.

والبلاغة التفاعلية بين الأشخاص، ولكنه نظر إلى المفارقة من منظور البلاغة العامة، فقد جاء ذلك في حديثه عن الفروق بين المنطوق في الاستعارة ومنطوق المفارقة، وأوضح أنه في منطوق المفارقة يعنى المتكلم نقيض ما يعنيه المعنى النحوي للجملة، وعلى المخاطب أن يستخلص الدلالة المخبوءة في المفارقة من خلال ما تعنيه الجملة نحوياً، ليخلص إلى أن ما يعنيه المتكلم عكس ما تعنيه الجملة^(١)، وهذا التبع يحتاج إلى عناصر تداولية تعين المخاطب على عملية استخلاص المعنى المقصود الذي هو معنى المتكلم في مقابل معنى الجملة، وبذلك يتضح الفرق بين رؤية سيرل ورؤية ليتش، إذ انطلق الأول من رؤية التحليل التداولي للخطاب التي تنطوي على أبعاد وصفية، على حين انطلق الآخر من التأسيس التداولي لبلاغة التفاعل البشري الذي ينطوي على أبعاد معيارية واضحة.

وقد كانت اللغة المستخدمة في المحادثات اليومية مثار نقاش عند علماء اللغة الذين اهتموا بعلم لغة النص، فإن بعض اتجاهات البحث اللغوي يرى استبعاد لغة المحادثات اليومية من دائرة الأشكال النصية لارتباطها بالواقع وجريانها على الألسنة، مما أكسبها آلية أفقدتها خصوصية الإيقاع والتأثير والمتعة والغموض، ومن ثم رأى أصحاب هذا الاتجاه أن ينحصر التحليل النصي في الأشكال الفنية أو الأدبية والبلاغية، ولكن هذا الخلاف - فيما يرى د. سعيد بحيري - هو أساس الفصل بين التحليل النصي والتحليل الأسلوبي والبلاغي^(٢)، ثم يؤكد على المبرر الذي يجعل لغة المحادثات اليومية مادة للتحليل النصي ويتمثل في «تضمن بعض أشكال اللغة العادية مدلولات ثرية تعجز أشكال أخرى عن تحقيقها»^(٣)، بيد أنه يجعل التعرض لهذه اللغة العادية في المحادثات اليومية مادة مقصورة على البحث اللغوي النصي، بل يجعل معالجة علم لغة النص لهذه الظواهر من الخصوصيات الجوهرية التي تميزه عن الوصف البلاغي والأسلوبي، ويعنى بذلك

(1) Searl: Metaphor, P 92.

(٢) د. سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، مرجع سابق ص ٦٠.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٦٠.

شمولية النظرة، أو اتساع أفق البحث من خلال نماذج نصية ثرية المكونات تتجاوز حدود النماذج البلاغية والأسلوبية؛ إذ إن البلاغيين لا يعينهم إلا تلك الأشكال البلاغية، فهي التي تستحق الدراسة والتوصيف في إطار نظرات معينة^(١).

وإذا كان رأى د. سعيد بحيري قد انبنى على محدودية الرؤية البلاغية والأسلوبية التي حصرها في الانحرافات فإنه في الوقت نفسه يشير إلى أنه ليس ثم إجماع من اللغويين على هذا الرأي القائل باستبعاد اللغة المستخدمة في المحادثات اليومية من الدرس البلاغي، وما ترتب على ذلك من إهمال هذه الأشكال اللغوية بوصفها أشكالاً ذات دلالات محدودة لا تتجاوز مستوى إيصال المعنى الذي يحافظ على التواصل اليومي، ويخلص من ذلك إلى أن تلك الحدود «لا تزال تحتاج إلى دراسة عميقة لا تقوم إلا على أساس الربط بين كل الأشكال النصية، وعدم الاقتصار على بحث المعنى - بكل مفاهيمه - في أشكال معينة»^(٢).

وقد أبانت كلمات «(فان ديك Van Dijk) عن هذا التقارب الشديد بين البلاغة والتداولية في حديثه عن وظيفة البنيات البلاغية، إذ أشار إلى أن هذه البنيات «تستهدف نجاعة النص في المقام التواصلية، وبعبارة أخرى فإن المستعمل إنما يلجأ إلى بعض البنيات البلاغية لأغراض استراتيجية، أي لكي يوفر شروط القبول لكلامه عند المخاطب، ولكي يراه - تبعاً لذلك - وقد أحدث، عند الاقتضاء أثاراً (معرفةً أو فعلاً)»^(٣).

ثانياً: وقائع الكلام Speech events

أشرنا من قبل إلى أن مصطلح وقائع الكلام Speech events يشمل الظروف والملايسات المتعلقة بتحديد دور كل من المتكلم والسامع أو السامعين وعلاقتهم في الواقعة التي يتم فيها التخاطب، ومن ثم يأتي الرجوع إلى تحليل وقائع الكلام (Speech

(١) المرجع السابق نفسه ص ٦٠، ٦١.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٦١.

(٣) فان ديك: النص بنياته ووظائفه، مرجع سابق ص ٤٥.

(events) للوقوف على «تحديد جسر الاتصال بين الأفعال الكلامية (Speech acts) والمستويات الأعلى من نظام الاتصال في المقامات Constraints المنتظمة المعتادة، والنصوص المكتوبة، وفي عملية تحليل وقائع الكلام (Speech events) يتساءل الباحثون عن كيفية استعمال الناس لأفعال الكلام خلال كيان خطابي أوسع يسمى وقائع الكلام Speech events، وبذلك يتضح أن هذا المصطلح يعنى بأبعاد وعناصر أكثر تعقيداً في عمليات التواصل في المحادثات الطويلة والخطابة المتعلقة بالأفكار والأيدولوجيات وما إلى ذلك من قضايا أكثر اتساعاً من أن تُحد في الملفوظات، إذ ينبغي الوقوف على الأبعاد الاجتماعية الخاصة بالمتكلم والمستمع، وكذلك الأبعاد الفكرية والعقائدية، وغير هذا مما يكون له أكبر الأثر في عملية التواصل، من ناحية، وعملية التحليل والتفسير، من ناحية أخرى.

جاءت هذه الإشارة في الفصل الخاص بعرض نظرية أفعال الكلام، ولكن على الرغم من أنه قد يكون من المناسب وضع هذا الحديث ضمن الحديث عن نظرية أفعال الكلام، فإن العلاقة الوثيقة بين تحليل وقائع الكلام في المقامات المحادثائية المختلفة والبلاغة التفاعلية بين الأشخاص تبرر عرض هذه الرؤية في هذا المبحث.

إذ تتعرض هذه الدراسة إلى أفعال الكلام في مقامات لا تقتصر التأثيرات فيها على الملفوظات، ومن هذه الوقائع مقام التعارف، ففي هذا الموقف - مثلاً - من الممكن أن نستخدم ملفوظاً واحداً فقط «محمود، أقدم لك علياً»، بيد أنه في تحليل موقف الكلام، فإن التقديم أكثر بكثير من هذا الملفوظ، فعلى الأقل هناك تحركات متتالية متطلبة من محمود، ففي كثير من الوقائع يكون المقام أكثر تعقيداً، وفي التقديمات الاجتماعية، نحن نود أن نعرف شيئاً عن المتحدث في التقديم: محمود، هذا علي مهندس الكمبيوتر الذي أخبرتك عنه، والمستمعون أيضاً يتطلعون إلى أن يعرفوا شيئاً عن خلفية المتحدث، معلومات توضح سبب استحقاقه الاستماع إليه وعلى الأقل موضوع حديثه، ويمكن أن يكون هناك عناصر تضع المتحدث والمستمع في حالة طمأنينة وعدم تكلف أو تمهد لإنشاء تواصل

بين المتحدث والمستمع، من ذلك العبارات الرسمية الشكلية مثل: «إنه من دواعي سروري»، «محدثنا اليوم»، «انضم إلينا على الراح والسعة»، فهذه التقديمات الشكلية في بعض مواقف الكلام تشرع في إنشاء مركبات تفاعل وظيفي في هذه الوقائع^(١)، ومن أمثلة ذلك أيضًا وقائع المجاملات والشكوى والنصائح وغيرها.

- وقائع المجاملات Compliments

تصنف وقائع المجاملات - بوصفها أفعال كلام - على أنها تعبيرات إعجاب أو كراهية، فالمجاملة بوصفها موقف كلام لا تتضمن فقط ملفوظ فعل الكلام ولكن تتضمن أيضًا المجاملة بشكل عام، إذ يأتي فعل الكلام محكومًا بالموقف بشكل عام، وفي المثال التالي نضع المجاملة كفعل كلام (تحت الخط) وذلك خلال واقعة كلام تتضمن المجاملة.

- أهلاً مريم، كيف حالك؟

- الحمد لله، بخير

- يا له من وشاح جميل.

- شكرًا، إنه حقًا أليس كذلك؟ حقيقة أنا في غاية الإحراج، زوجي أهداه لي وأنت

تعرفين أنه ليس رخيصًا.

- نعم أعرف.

- وأنت ما أخبرك؟

إن المجاملات في اللغة الإنجليزية الأمريكية عادة ما تحدث بين افتتاحية الحوار والموضوع الأول للمحادثة، كذلك فهي تحدث قبل نهاية الحديث وهي الفرصة الأخيرة التي يمكن للشخص أن يعلق على شيء تمت ملاحظته.

إن بعض الملاحظات مثل التعليقات على الجو، ومباراة كرة السلة ليلة أمس، تجعل

التفاعل أكثر سلاسة وتنشئ نوعًا من الترابط والتواصل بين أطراف الحوار.

(1) Evelyn Hatch: Discourse and Language Education , p.136.

وذلك مثل (دعنا نخرج لتناول الغداء معًا يومًا ما)، فهذه تعتبر خاتمة للحوار للترابط والتواصل أكثر من اعتبارها دعوة حقيقية، ويمكن تخيل هذه الأفعال التي يقصد منها التواصل لا تؤخذ دائمًا على هذا المحمل من متعلمي اللغة الثانية، حيث إن هؤلاء الدارسين غالبًا ما يلحظون هذا الكم الكبير من المجاملات النفاقية التي يقوم بها الأمريكيان. كذلك فهم غالبًا ما يخطئون فهم عبارة (دعنا نتناول الغداء معًا يومًا ما) على أنها دعوة حقيقية بدلًا من كونها شكلاً من السلوك التواصلية، فهذه الدعوات غير الباتة تحتاج إلى أن يتم التفاوض والاتفاق لو انه هناك موعد غداء حقيقي سوف يتم تنظيمه.

من المثال السابق، يمكننا أن نصف كيان موقف المجاملة على أنه: «مجاملة + إقرار بها/ قبول لها + جسر».

ويمكن أيضا أن يبدأ الموقف من خلال فعل استشارة المجاملة أو انتزاعها، فلو أننا نتوقع أن يتم ملاحظة شيء ما، إلا أنه لم يلاحظ فيمكننا أن نستشير أو نتزع هذه الملاحظة، فلو أن أحداً لم يلاحظ ساعتى الجديدة فيمكنني أن أقول «أنا سعيد جداً بساعتى الجديدة»، أو إذا لم يلاحظ أحد تسريحة شعري الجديدة فيمكن أن أقول: «أنا لست متأكد إن كانت هذه التسريحة جميلة أم لا»، وهذا يحدث في مجاملة ناتجة عن الملاحظة، ففعل استشارة المجاملة هو عنصر اختياري داخل كيان الموقف.

في الحوار عن الوشاح، تم إقرار المجاملة مع التقدير «شكراً» والموافقة «إنه جميل أليس كذلك»، وعند إقرار المجاملة، فإنه من الممكن إنكار المسؤولية الشخصية دون إنكار المجاملة، على سبيل المثال: لو أن أحداً قال إن شقتنا جميلة، فيمكن أن نحتج ونقول: إنها ضيقة دون إنكار أنها جميلة، ولو أن أحداً قال: إن الحذاء جميل، فيمكن أن نقول: أنه قديم، لكنه ما يزال جميلاً.

لاحظ أنه في مثال الوشاح، فإن المجاملة تم قبولها والاتفاق عليها ثم تم تحويل الشئ إلى شخص آخر هو واهب هذا الوشاح، كذلك يمكن أيضا إقرار المجاملة لكن دون إعطائها أي اهتمام، كما أنه يمكن أيضا تحويل التركيز إلى شيء آخر.

فكل أنواع الإقرار شائعة ما عدا الرفض التام للمجاملة، ربما يكون ذلك بسبب التكلفة الذي تفرضه الرسميات حيث إنه عندما نعرض مجاملة، فنحن نتوقع أن يتم قبولها، فرفض المجاملة يمكن أن يقال بطريقة فكاهية، فعلى سبيل المثال، عندما تجامل أم ابنتها على البروش الجديد الذي ترتديه فتقول الابنة: إنه ليس كذلك، ولا يمكنك أخذه. يمكن أن يكون رفض المجاملة أسهل بعض الشيء عندما تكون المجاملة عن طريق الملاحظة، مثل: أنا معجب بتسريحة شعرك الجميلة، فمن السهل عدم الاتفاق معها بقول إنني أكرهها، فهذه الاستجابات قد تكون استهلالاً لمحاورة سردية عن واقعة التسريحة، ومع ذلك فإنه إذا لم تتبع عدم الموافقة بقصة تحليلية، فنكون قد انزلقنا في إعادة الإعراب عن المجاملة أو التحري عن علة كون التسريحة سيئة، لكي نقنع الشخص إنها جيدة.

ويجب أن يتم إقرار المجاملة بطريقة ما، كذلك يجب أن يتم توصيل الجسر إلى الموضوع التالي، طالما أن الشخص مستمر في رفض المجاملة، ومن ثم عدم اتصال الجسر، فإن كيان المجاملة يعيد دوران نفسه، عندما يظهر الجسر فقد يكون تقريباً إلى حد ما⁽¹⁾.

وللمجاملات وظائف عدة:

- فهي تساعد على إنشاء التفاهم والتواصل بين أطراف المحادثة وتعمل على جعل تغيير الموقف والانتقال من التحيات وما إلى ذلك إلى الموضوع الأساسي للمحادثة أكثر سلاسة.

- أما الوظيفة الاجتماعية الثانية للمجاملة هي تأييد وتشجيع الأداء الجيد. فهناك فرق بين قول المدرب للرياضي: تسديدة جيدة، وبين قول الصديق: تسريحة شعر جيدة، فالمدرّب يعمل على تشجيع الرياضي ليستمّر في الأداء، لكن هذا لا يبدو باعثاً على مجاملة شخص على تسريحة شعره.

(1) Ibid , p.136.

- هناك وظيفة ثالثة يمكن أن تتضح في الفرق بين قول المدرب: تسديدة جيدة، وقول شخص للطاهي: غداء جيد، فالاختلاف قد يكون غير واضح إلى حد ما، لكنه يتعلق بالشكر والامتنان، فإذا عرفنا أن شخصًا ما قد فعل شيئًا لنا خاصة، فإن المجاملة سوف يلحق بها الشكر، فالمدرب لا يشكر الرياضي.

وعندما يجامل المدرس تلميذه بقوله: عمل جيد، فالمجاملة لا تعبر كذلك عن الشكر، لكن لو أنك جاملت مضيفك على الغداء الجيد، فإن هذه المجاملة تعد تعبيرًا عن الشكر، ولو أن شريكك في الغرفة قام بتنظيفها، فقد تقول له: كم تبدو جميلة، إلا أن مجاملتك لا تتضمن شكرًا، لكن لو أنك أنت الذي أحدثت الفوضى في الغرفة فإن مجاملتك وحدها لا تكفي، وإنما يجب أن ترتبط مباشرة بتعبير عن الشكر.

والوظيفة الرابعة للمجاملات هي تخفيف النقد، فيمكن أن نقول: إنك تقوم بعمل عظيم هنا، لكن قد تكون في حاجة إلى عمل شيء آخر هناك.

فهناك أسلوب أداء صوتي مميز يستخدم في المجاملة يستوضح منه أن هناك نقدًا باستخدام (لكن) سوف يتبع هذه المجاملة، يتضح ذلك بأن تستمع إلى كيفية قولك لهذه الملفوظات، وملاحظة الوقفات، والنبرات وأسلوب الأداء الصوتي:

- فكرة جيدة، كنت أتمنى لو فكرت فيها.

- فكرة جيدة، دعنا نفكر في نتائجها المحتملة.

- فكرة جيدة، لكن دعنا نفكر في نتائجها المحتملة.

نخلص من هذا العرض إلى أن المجاملة كموقف من مواقف الكلام لها كيان محدد وضوابط وملابسات يمكن تفصيلها على النحو التالي:

- هناك أجزاء من المقام اختيارية (استشارة المجاملة - القبول - الشكر) وهناك أجزاء

إلزامية (جملة المجاملة - الإقرار - الجسر)

- إن للمجاملات عدة وظائف، وهذه الوظائف تختلف بحسب وضعها في المحادثة، فهؤلاء الذين يتعلقون بجعل البداية أو الخاتمة سلسلة، تأتي المجاملة في محادثاتهم ملاحظة في الفراغ بين الافتتاح والموضوع الرئيسي في الخطاب الشفاهي، أو قبل خاتمة المحادثة مباشرة، أما باقي المجاملات فقد تكون للتشجيع على أداء جيد، أو للتعبير عن الشكر، أو لتخفيف النقد.

- ويمكن أن تحدث وظائف اللغة بطريقة معينة كي تكون متشابهة عبر مجموعات اللغة، ويتعلق كون المجاملات مناسبة في موقف معين باختلاف اللغات والثقافات.^(١)

- وقائع الشكاوى Complaints

يقصد بالشكاوى، التباين بين ما هو كائن وما كان يجب أن يكون، فلو أن جيرانك يعزفون موسيقى بصوت مرتفع في وقت متأخر من الليل، فربما تصرخ قائلاً: اخفضوا صوت الموسيقى، لكن نادرًا ما تأتي الشكاوى منفردة كما في أفعال الكلام الرسمية المنعزلة، فالشكاوى - إلى حد ما - يتم مناقشتها في سياق موقف أوسع.

لقد قسم براون Brown وليفنسون Levinson ١٩٧٨ م^(٢) الشكاوى على أساس تعبيرات الوجه التهديدية، وهي الأفعال التي تحمل احتمالاً قوياً لتشويش حالة العلاقات الشخصية وجعلها مضطربة، وقد اقترحا ثلاثة أنواع من ردود الأفعال على الشكاوى: - عدم أداء الشكاوى على الإطلاق.

- استخدام التلميحات والغموض والأسئلة البلاغية. off record strategies.

- استخدام العبارات المباشرة الواضحة. on record strategies.

(1) Ibid , p.136.

(2) Brown,P.and Levinson,S: Universals in language usage: politeness phenomena. in E. Goody (ed.), Questions and politeness: Strategies in social interaction (pp. 36 – 310). Cambridge: Cambridge University Press , 1978.

ثم قسما - بالإضافة إلى ذلك - خطط استعمال العبارات الواضحة المباشرة وفق مبدأ التأدب الإيجابي positive politeness حيث تكون الصورة الشخصية الإيجابية لدى المستمع هي المعني بها، أو التأدب السلبي negative politeness حيث تكون حرية المتحدث في الحركة وتحرره من الواجبات، أما الصورة الشخصية السلبية لدى المتلقي فتكون في وضع متوسط، أو وضع أقل منها التأدب الإيجابي، وقد اقترحا في عملهم في عموميات التأدب، أن بعض المجموعات اللغوية والثقافية هي في الأصل لغات إيجابية التأدب ولغات أخرى سلبية التأدب.

إن هذه النماذج من اللغات تتضح من خلال نماذج الشكاوى، فاللغة الإنجليزية الأمريكية - وفق ما يقوله ناش Nash ١٩٨٣ م^(١) باستعمال مصطلحات براون وليفنسون - تبدو أن تكون في مجموعة التأدب السلبي، بينما اللغة الصينية التايوانية يمكن تصنيفها عضواً في مجموعة التأدب الإيجابي.

وقد تعرض ناش Nash في دراسته لتحليل بيانات في دور في مسرحية، إذ تم إخبار شخص: أن صديقاً له من خارج البلدة مقيم في بيته منذ أسابيع، يأتي هذا الصديق غالباً إلى المنزل في وقت متأخر من الليل، ويقوم بإزعاجك أنت وعائلتك، وأنت تريد أن تنبه هذا الصديق أن هناك مشكلة.

شخص آخر تم إخباره: «لقد أتيت من خارج البلدة وتقيم في منزل صديقك لعدة أسابيع حتى الآن» وكلاهما تم إخباره «إنك تظل جالساً فترة طويلة بعد الغداء دون عمل أي شيء». في مدلولات «مقدمات» الأمريكيان، قد تم استخدام «التأدب السلبي»، لكن قد تم تخفيف الشكاوى ببعض الأسيجة:

- هل عندك أي فكرة كم من الوقت ستقيم هنا..... من باب الفضول فقط؟

(1) Nash,T: American and Chainese politeness strategies , University of Hawaii Working Papers , 2,2: 23 – 39 (1983).

- امممم..... نحن فقط..... نحن - نحن نوعًا ما..... امممم..... حسنًا
نحن نخلد إلى النوم مبكرًا نوعًا ما في هذه الأثناء.

- كنا نتساءل لو أنه... إم... لو أنك لن تمنع أن تأتي إلى المنزل مبكرًا قليلًا.

بالإضافة إلى هذه الأسيجة، فقد ساعدت طلاقات اللسان هذه على تخفيف الرسالة
الموجهة للضيف بأنه لا يتصرف بطريقة لا ثقة، فهذه الأشياء لم تكن كما يجب أن تكون.
كذلك لاحظ Nash أن الأمريكيان يستخدمون أسلوبًا إلزاميًا وليس كما يخيل لك أنه
اتفاقي، وهذه علامة أخرى على التأدب السلبي:

- لقد توصلنا إلى حل للمشكلة.

- نعم... بالتأكيد.

- لا نريد أن نتحدث في هذا الموضوع مجددًا... جيد... حسنًا.

أما الدور الذي يلعبه الصيني فقد صنف على أنه تأدب إيجابي، يحتوي على عبارات
اهتمام بالضيف ووضعه في الاعتبار:

- لا تعمل بشدة حتى منتصف الليل، فهذا صعب عليك، في اليوم التالي اخرج من
العمل مبكرًا، فالصحة في غاية الأهمية.

- لا أود إزعاجك (إني آسف) أن أقول لك إنك سوف تكون مرهقًا للغاية.

- سيكون ذلك مزعجًا إن حدث لك شيء وأنت في الخارج ليلاً، خاصةً في
منتصف الليل فلن يشعر بك أحد، فهذه قد تكون مشكلة كبيرة.

وبشكل مثير للاهتمام، فقد استخدمت كلتا المجموعتين طريقة غير ودودة كمصدر
للشكوى لتجنب استخدام عبارة مباشرة بأن السلوك يسيء إلى المشتكي وحده، أو أن
المسيء وحده هو المسئول عن المشكلة⁽¹⁾.

(1) Evelyn Hatch: Discourse and Language Education , p.137.

نلاحظ أن هذه الفروق تدخل في صميم بلاغة التفاعل بين الأشخاص في وقائع الكلام، ففي مقام الشكوى نلاحظ إلى أي حد يمكن أن تتم الشكوى والتنبيه على سلوك مزعج بصيغ مقبولة تراعي التأدب مع المخاطب، الطرف الآخر من الحوار في النموذج الصيني، على حين يأتي النموذج الأمريكي أقل مرونة، وأقل مراعاة للمخاطب مما يجعله بشكل ما يتنافى مع مبدأ التأدب.

وقد لاحظناش أيضًا أن الضمائر مثل «أنا» و«أنت» لم تستخدم في النماذج الآتية من متابعات الشكوى:

- إن زوجتي كانت قلقة بعض الشيء.
- إنهم الأطفال، لا تريد أن تعطيهم انطباعًا سيئًا، عندما يستيقظون هم وزوجتي.
- هناك أفراد في العائلة يجب أن يذهبوا للنوم مبكرًا.
- زوجتي يجب أن تذهب للعمل مبكرًا كل يوم.
- لأن زوجي يقوم بعمل أبحاث ولديه العديد من المشاكل، إن وجد قليلاً من الضوضاء، حيث إنه لا يستطيع النوم.
- ليخلصناش من هذا إلى ملاحظة أن الشكاوى لها نماذج تأثرت بالحاجة الاجتماعية للتأكيد على العلاقات الجيدة والمحافظة عليها، ألا وهي مواقف الشكاوى فيما بين مجموعات العمل وفيما بين العائلات، وربما يختلفون في ذلك عن الشكوى بين الأفراد الذين يكون الاتصال بينهم متقطعًا في الغالب.

فلو أننا نعيش في مدينة كبيرة، ولا نعرف المسيئين شخصيًا وليس ثمة احتمال من التواصل معهم ثانية، فإن توجيه شكاوانا بطريقة مباشرة قد يكون أكثر قوة، ومن الأشياء المثيرة للاهتمام أن الأمريكيان لديهم قول: إن عجلة العشب تحصد الأعشاب، الذي يشير إلى الناس الذين لا تتفاعل معهم على مستوى الصداقة، وكذلك أقوال أخرى عن

الزوجات المزعجات أو الأزواج، وعن الأطفال الباكين، ولكن مع هؤلاء جميعاً نجد أن عجلة العشب من غير المحتمل أن تحصد العشب^(١).

المقصود بهذا أن الزوجات أو الأزواج أو الأطفال يرتبطون بعلاقة أوثق، فمهما كانوا مصادر شكوى فإن هذا لا يعني أنه يتم التخلص منهم، وكأنهم عشب - على سبيل التشبيه - ستأكله عجلة الأعشاب، أي أن وجودهم ليس وجوداً طفيفاً أو مؤقتاً، وهم في ذلك يختلفون عن الذين تربطنا بهم علاقة مؤقتة، وبذلك يختلفون عنهم أيضاً في أساليب الشكوى، إذ تلبس الشكوى بمبررات وأسبجة تضمن قبولها - من جانب - كما تضمن التواصل على الرغم من كونهم مصدر الشكوى.

وقد لا حظ المؤلف أيضاً أن معظم الناس يتجنبون مواقف الشكاوى لأنه من الصعب عليه التذمر وأن يظل متمسكاً بشكواه، إلا أنه عندما نغمس في صنع الشكاوى، توجه الشكاوى عادةً إلى أولئك غير المسؤولين عن الإساءة، ونستمر في الشكاوى.

وكدليل على انتشار هذا السلوك، لقد لاحظت سلسلة الاستشارات المتعاقبة خلال حديث بعض الناس حولي على سطح حمام سباحة الجامعة ذات يوم.

السلاسل المتعاقبة من الاستشارات تشكل حوالي ٨٧٪ من وقت المحادثة الفعلي، وحمام سباحة الجامعة هو بالطبع أحسن مكان للاستشارة، فليس هناك مهام يجب إنجازها، ويجب أن يكون هناك شيء ينبغي التحدث عنه وملاحظات يتم أداؤها.

الناس المتحدثون كانوا أصدقاء، والأصدقاء غالباً ما يتم دعوتهم للمشاركة في المشاكل، أحياناً يكون الهدف من المشاركة في المشاكل هو الحصول على نصيحة، فهنا نحن عندما موقف نصائحي حقيقي.

في أوقات أخرى، نحن نريد أن نشارك الآخرين مشاكلنا لكي نسيطر أو نثير موقفاً نجد فيه أنفسنا، متوقعين من المستمعين أن ينصتوا ويشاركوا الحديث بدلاً من إعطاء النصيحة.

(1) Ibid , p.137.

في الواقع، عندما يفسر المستمعون مشاركة مشاكلنا كطلب لنصيحة ويبدءوا في إعطائها، فغالبًا ما نسترجع دفة الحديث بواسطة عدم الاتفاق مع النصيحة، وذلك قد يؤدي تبعًا إلى بدء واقعة كلام خلافية جدلية^(١).

- وقائع النصائح Advice

يعرض المؤلف لمقامات النصيحة الأكثر اتساعًا، فلا يقف عند النصيحة العابرة في محاوراة سريعة بين طرفين، بل يقف عند المواقف التي تتألف جميعها من النصيحة، أي تمثل النصيحة قوامها، فيشير إلى أن تحليل موقف الكلام النصائحي يبين أن النص المكتوب يختلف عن الحوار الشفاهي، فيأخذ في المقارنة بين نمطين من مواقف النصيحة: النمط الشفاهي يأتي في محاورات النصيحة التي تتضمن طلب النصيحة وإعطاءها عبر الهاتف في البرامج الإذاعية، أما النمط الكتابي فيكون عبر الرسائل المكتوبة في أبواب النصائح في الصحف والمجلات، فيذهب المؤلف إلى أن الحوار الشفاهي في البرامج الإذاعية يتضمن: افتتاحية، التعريف بالمشارك، عرض المشكلة، المناقشة، التشخيص والتحليل، النصيحة، مناقشة النصيحة، قبول النصيحة (مع الشكر)، ما قبل الختام، الخاتمة، والافتتاحية وما قبل الخاتمة والخاتمة أفعال سهلة التعيين من السير معرفتها، ففي الافتتاحية يقوم المتصل بتعريف نفسه بإيجاز مما يعطيه الحق في استكمال المكالمة، في معظم سياقات النصائح، تتم مناقشة مظاهر المشكلة بين المتصل والخبير وفق موضوع البرنامج على تعددها، فبرامج السيارات تختلف عن برامج الصحة أو التعليم، وغيرها.

ثم تكون بعد ذلك متابعة مناقشة مظاهر المشكلة، عادةً ما تكون المشكلة قد شخصت وتبدأ سلسلة إعطاء النصائح، قد تكون هذه مجموعة مرتبة مستقيمة من الإجراءات أو قد تتطلب ثانية مناقشات أكثر في حالة ما إذا رفض المتصل النصائح المعطاة كلها أو بعضها، ثم يلفت المؤلف إلى أن قبول النصيحة قد لا يكون أكثر من هذا الصوت المتردد: حسنًا

(1) Ibid , p.144.

شكراً، إنه قبول منمق يؤدي إلى ما قبل الخاتمة، فعادةً ما يكون ما قبل الخاتمة مجاملة منمقة للخبير، وفي هذا النمط الشفاهي في البرامج التي تستقبل مكالمات تليفونية، غالباً ما يغلق الخبير المكالمة مع المتصل ثم بعد ذلك يبدأ بالوعظ.

ثم يلفت إلى أن نتيجة النصيحة الإذاعية تختلف عن موقف النصيحة الشخصي المكتوب، ويمثل للطلب المكتوب بالنص الآتي:

عزيزتي.....

لقد غادرت حماتي بعد أن فاجأتنا بإحدى زياراتها، وأنا جاهز للانفجار، فهي ليس عندها زوج فتستطيع المجيء والذهاب كما يحلو لها، فهي تسكن على بعد ٢٠ ميلاً من منزلنا ولا نستطيع أن نعرف بميعاد قدومها أو كم ستقيم هنا، (حتى الصباح؟ طوال عطلة نهاية الأسبوع؟ لمدة أسبوع؟ أسبوعين؟) إنه لشيء مزعج!

أنا وزوجي نعمل في دوريات مختلفة، عندنا طفلان ووقت فراغنا محدود، أنا أعمل من الحادية عشر مساءً حتى السابعة صباحاً، لذا أنا في حاجة إلى النوم في الصباح، حماتي عادةً ما تحضر كلبها، ويظل ينبح طوال الصباح ويضيع النوم من عيني، وقد طلبت منها ألا تحضره معها، ولكنها تأخذه معها في أي مكان.

أمس، أنا وزوجي قضينا يوم الإجازة الوحيد معاً خلال أسبوعين مستمتعين بها، وقد خططنا لأشياء أخرى، ولكن اضطررنا لإلغائها عندما وصلت.

كيف يمكننا إخبار حماتي بالرجوع دون الإساءة إليها؟ زوجي هو ابنها الوحيد، ربنا يرحمنا! لقد طلبنا منها أن تتصل وتخبرنا عندما تكون قادمة إلينا، لكنها قالت: أريد أن أفاجئكم - بهذه الطريقة أكون متأكدة أنكم لن تذهبوا إلى مكان آخر.

عزيزتي، هل تستطيعين - أنت أو ربما أحد قرائك - أن تجد حلاً لهذه المشكلة؟ زوجي يقول: لا تعطيها أي اهتمام، لكن أنت تعلمين أن هذا لا يمكن أن يحدث.....

شكراً.....

ويمثل للرد المتوقع من الخبير بالآتي:

عزيزتي السائلة:

يبدو أن هناك فجوة واسعة جداً في التواصل تكفي لأن يقفز منها فرس، اجلسي مع حماتك وأكدي على عدم الملائمة وعدم الإنصاف في زيارتها المفاجئة، ولو أن رجاءك لم يُقابل بأي اهتمام، فإن الحل الذي اقترحه زوجك هو أكثر الحلول عملياً، لا تغيري خططك، فقط قومي بأنشطتك كما لو كانت غير موجودة واقض معها الوقت المتاح فقط. وبالنسبة لمشكلة الكلب فيجب على زوجك أن يحلها - وبشكل حازم! الكلاب يمكن أن تدرّب كي تكون هادئة، وأنت تعرفين، وإذا لم يكن هذا الكلب كذلك، فينبغي أن يطرد من المسكن^(١).

إن خطابات طلب النصيحة بالنسبة للمسائل الشخصية عادةً ما تتضمن موقف شكوى بداخلها، وهناك فرصة واسعة للكاتب لإعطاء مقدمة وعرض المشكلة قبل طلب النصيحة، في خطاب السائلة، تم إقرار طلب النصيحة في العبارة الأولى من الفقرة الرابعة ومرة أخرى في الفقرة الختامية، مع ذلك يجب أن يؤخذ الحذر لإيضاح أن المرء ليس غريب الأطوار أو صانعاً للمشاكل، الفقرة الثانية والثالثة تعطي تبرئة للشكوى، وتم توضيح بعض المواجهات مع الحمى المخطئة في الفقرة الرابعة، كذلك يجب أن تعرض المشكلة في وضع يمكن القراء من المشاركة بها (الفقرة الخامسة)، المشكلة تستحق النصح.

في خطابات طلب النصائح، لا توجد فرصة للخبير أن يناقش مظاهر المشكلة أو لكاتب المشكلة بأن يجادل في النصيحة المعطاة، وهذه ليست الحالة في البرامج الإذاعية التي تستقبل مكالمات تليفونية، حيث النصائح الشخصية، الطبية، وحتى المالية يتم التفكير فيها ومناقشتها وغالباً حتى الجدول حولها بعنف^(٢).

(1) Ibid, p.147,148.

(2) Ibid , p.149,150.

تحليل وقائع (مواقف) الكلام:

في تحليل وقائع الكلام نعني بكيفية تحقيق وظائف أفعال الكلام لوحداث نصية أوسع، فإن كيان الموقف يشكل قالباً أشبه بالنصوص المكتوبة، ومع ذلك فإن النص المكتوب يكون موجهاً إلى وظيفة محددة للكلام، ومن بعض النواحي، يعطينا بحث مواقف الكلام مجموعة من الوظائف «ملفات» لفهارس النصوص المكتوبة، وعلى سبيل المثال، فإن التقييم قد يؤدي إلى شكوى عند تصادم المصالح.

إن التشابه والتوافق بين نظرية النص المكتوب وتحليل وقائع الكلام في المواقف المختلفة ينبغي أن يكون واضحاً، إن بؤرة هاتين الطريقتين التحليليتين وأهدافهما، مع ذلك تختلف، تشرع نظرية النص المكتوب في بناء تمثيل مجرد للذاكرة، فإن العمل في الذكاء الصناعي حول اللغات الطبيعية يرتكز على هذا التحليل، كذلك يشرع تحليل وقائع الكلام في بناء تمثيل مجرد بالعناصر المحددة، إلا أنه لغوي اجتماعي بطبيعته.

في اللغويات الاجتماعية قد يتضمن تحليل وقائع الكلام وصفاً لإطار الكلام، وللمشاركين، ولهيكلي الموقف المحدد في تتابع نموذجي، وإن الطرق التي يتنوع بها الكيان عبر الإطارات والمشاركين تشكل منطقة هامة في البحث الاجتماعي اللغوي.

في اللغويات التطبيقية، تعطي شعبية للإنجاز الفكري الوظيفي لتدريس اللغة، لقد كانت فقط مسألة وقت قبل أن يبدأ الباحثون بإلقاء النظر إلى المتشابهات عبر الثقافات أو عبر اللغات في أفعال الكلام ووقائع الكلام، فإن فحص التشابهات والاختلافات في أفعال الكلام ومواقف الكلام عبر مجموعات لغوية مختلفة، على سبيل المثال، لا يوضح لنا فقط أن موقف الكلام له كيان في كل اللغات وإنما أيضاً يوضح القيمة التي تبين أن تحليل الخطاب لهذا النوع ضروري لمهمة التدريس⁽¹⁾.

بذلك نرى أن وقائع الكلام لا تنفصل بحال من الأحوال عن بلاغة التفاعل بين

(1) Ibid , p.152.

الأشخاص، فما هذه الوقائع سوى أنماط حوارية في مقامات بعينها، ولعل أهم ما يربط عملية تحليل وقائع الكلام ببلاغة التفاعل بين الأشخاص هو ما يمكن أن يُستنبط من هذا التحليل من الأسس التي تحمل على إعادة النظر في كيفية أداء حوار في هذه الوقائع والمقامات، ليس في لغة واحدة، ولكن بالمقارنة باللغات الأخرى يمكن أن تُقدم نماذج حوارية قد تُسهّم - بشكل أو بآخر - في استحداث أنماط حوارية في بعض اللغات لم تكن موجودة من قبل، بل إن الأمر قد يتعدى ذلك إلى الوقوف عبر اللغة على أنماط من السلوك الاجتماعي في الوقائع المختلفة، فالمشكلة كلها في النهاية هي مشكلة كيفية استعمال اللغة لإنجاز عملية تواصل ناجحة.

وتجدد بنا الإشارة إلى أنه ثم ملاحظات في التفكير البلاغي العربي القديم تتلاقى بشكل ما مع هذه النظريات الحديثة، فقد أولت البلاغة العربية البُعد المعياري الذي يهدف إلى غاية الإفهام والإبانة عناية في تناولها لفكرة المقام، ويتوزع هذا البعد المعياري بين غايتين تتحدان في: الغاية الإبلاغية والإفهام التي يُراعى فيها معايير الطبقة المعرفية، وغاية اللياقة ومراعاة المعايير الاجتماعية، وليس ثم شك في أن مقولة بشر بن المعتمر في تحديد الطبقة تنصرف إلى الطبقة المعرفية، فهو يهدف إلى غاية الإفهام وتمكين المعنى عند المتلقي، يبدو هذا في مستهل صحيفته إذ يقول: «وإياك والتوعر، فإن التوعر يُسلمكُ إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلكُ معانيك، ويشين أفاضك»^(١) ثم يذكر بشر بن المعتمر مفردات الرشاقة والعدوبة والسهولة في وصف اللفظ، ومفردات الظهور والانكشاف والقرب والعرف في وصف المعنى، ثم يجعل مدار ذلك كله على طبقة المتلقي المعرفية التي تتوزع بين أن يكون من العامة أو الخاصة، وجعل ذلك من خصائص أصحاب المنزلة الأولى في البلاغة، يقول: «أن يكون لفظكُ رشيّقاً عذباً، وفخماً سهلاً، ويكون معنكُ ظاهراً مكشوفاً، وقريباً معروفاً، إمّا عند الخاصة إن كنتَ للخاصّة قصّدت، وإمّا عند العامة إن

(١) صحيفة بشر بن المعتمر، من كتاب البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل

كنتَ للعامّة أردت»^(١)، ويظلُّ بعد الإفهام هو المسيطر على مفهوم الطبقية عند بشر بن المعتمر، فما إحراز المنفعة عنده سوى تحقيق الفائدة بإبلاغ المتلقي وتمكين المعنى في نفسه، ذلك الذي أشار إليه صراحة في تعرضه لتفهيم العامة.

ولا يفصل الجاحظ بين الحال وغاية الإفهام والإبانة في غير موضع، مشيراً إلى أن اللفظ وحده لا يمكن أن يؤدي هذا الإفهام الذي يعد مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، يقول «فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع»^(٢)، كما أشار أيضاً إلى أن «الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي»^(٣).

وبذلك نقف على أن التبليغ والإفهام وتمكين المعنى في نفس المتلقي من الغايات الجوهرية للقول البليغ، ولعل تعريف أبي هلال العسكري للبلاغة بأنها: «كل ما تُبلِّغ به المعنى قلب السامع، فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»^(٤) يرمي إلى هذه الغاية ويؤسس لها، فقد انطلقت مقولات أبي هلال بعد ذلك من هذا البعد، فعلى الرغم من إشارته إلى الطبقية في حديثه عن مراعاة المقام فإنه يصرح بهذا البعد الإفهامي المتعلق بالمعرفة.

وقد ذهب ابن وهب هذا المذهب في إقرار غاية الإفهام، وما ينبغي أن يُراعى في سبيل تحقيقها، «فإنما مثل من كلم إنساناً بما لا يفهمه، وبما يحتاج إلى تفسير له كمثل من كلم عربياً بالفارسية؛ لأن الكلام إنما وُضع ليعرف به السامع مراد القائل، فإذا كلمه بما لا يعرفه فسواء عليه أكان ذلك بالعربية أو بغيرها»^(٥).

(١) المرجع السابق نفسه جـ ١ ص ١٣٤.

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين، مرجع سابق جـ ١ ص ٧٦.

(٣) المرجع السابق نفسه جـ ١ ص ١٤٤.

(٤) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد الجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢ دار الفكر العربي ص ١٦.

(٥) ابن وهب: البرهان في وجوه البيان، تحقيق د. حفني محمد شرف، مطبعة الرسالة ١٩٦٩ م ص ١٠٥.

وقد ذكر ابن جني هذا الأساس المعياري فيما يتعلق بالإيجاز والإطناب مشيرًا إلى بُعد الإفهام المتعلق بالرسالة اللغوية نفسها، أو ما يتعلق بالمتلقي من حيث الإبلاغ أو الإفهام، «قيل لأبي عمرو بن العلاء: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم لتبلغ، قيل: أفكانت توجز؟ قال: نعم، ليُحفظ عنها»^(١).

أما غاية اللياقة ومراعاة المعايير الطبقيّة الاجتماعية فقد كانت أساسًا معياريًا لا يُنكر في التأسيس للخطاب بين الملوك والرعية، ويأتي حديث أبي هلال العسكري عن الأمر والنهي منطلقًا من مفهوم الطبقيّة الاجتماعية والإدارية التي ربطت بين المقام واللياقة.^(٢)

ولا يخفى ارتباط عنصر اللياقة هنا بالإيجاز والإطناب، ويذهب أبو هلال إلى ألوان أخرى من الظواهر البلاغية فيربطها بمبدأ اللياقة الطبقيّة أيضًا، إذ يجعل للتصريح موضعًا وللكناية موضعًا^(٣)، ويأتي المقام بُعدًا معياريًا جوهريًا فيما يتعلق بالإيجاز والإطناب ومراعاة الطبقة الاجتماعية والسياسية، وقد عرض أبو هلال عدة أنواع من المقامات منها مقام الشكر^(٤)، ومنها مقام الاستعطاف وشكاية الحال.

والحق أن غاية مراعاة اللياقة الاجتماعية المنصرفة إلى البعد الطبقي لم تكن وحدها المأخوذة في حساب المنظرين وواضعي المعايير، كما أن الحدود بين الغاية الإبلاغية والإفهام التي يُراعى فيها معايير الطبقيّة المعرفية، وغاية اللياقة ومراعاة المعايير الطبقيّة الاجتماعية ليست قاطعة، ولعلنا بهذا لا نكون قد تعسفنا في التماس نقاط اتفاق بين التفكير البلاغي العربي والرؤى الحديثة، فليس ثم شك في أن رؤية التفكير البلاغي العربي تتلاقى مع بعض مبادئ التعاون التي قالت بها الرؤية التداولية فالمناسبة والاقتصاد ومراعاة حال المخاطب ومقام التخاطب تتلاقى مع كثير من مبادئ جرايس وليتش، وإن كانت الرؤية العربية تحتاج إلى تنظيم تنظيري ينتفع بمقولات النظريات الغربية الحديثة.

(١) ابن جني: الخصائص تحقيق محمد علي النجار، مرجع سابق ج ١ ص ٨٤.

(٢) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعيتين، مرجع سابق ص ١٦٣.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ١٦٢.

(٤) المرجع السابق نفسه ص ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥.

الفصل الثاني

التداولية والظواهر البيانية

(١)

الأبعاد التداولية للكناية

- قصد المتكلم وقصد الملفوظ

إن البحث التداولي هو بحث في المقصود الذي قد يختفي وراء الملفوظ، وإن قصد المتكلم ليس لغزاً وتهويماً وغموضاً وإبهاماً، ولا يمكن أن يكون قصد المتكلم شيئاً لا تحتمله اللغة، إن قصد المتكلم مُضْمَنٌ في اللغة مضاء بالسياق، وليس البحث عنه بخاضع إلى تخمينات غير مسوغة لغوياً، ولا هو ضرب من التأويل الباطني الرمزي الذي لا يعتمد على البحث في الملفوظات، هذا في ظروف الخطاب العادية، أقصد في الظروف التي لا يعتمد فيها المتكلم تعمدًا إلى إخفاء مقصوده، أو الظروف التي يقصد فيها المتكلم قصدًا أن يبدو قصده كما لو كان غير قصد، أي التي يقصد فيها أن يظهر قصده ولكن بحيث يكون مغلفاً في قصد صريح تحتمله اللغة بشكل مباشر أو شبه مباشر، وهذا النوع من الخطاب كثير في ظروف الاضطهاد الديني أو السياسي، كثير في الخطاب الفني حيث يلجأ الشاعر أو الأديب إلى التلميح بدلاً من التصريح، وهذه الظاهرة أوسع من أن تستوعبها ظاهرة الكناية أو التعريض، إنها قد تمتد لتشمل جيلاً أدبياً نشأ في ظروف سياسية أو عقائدية معينة تغيب فيها الحرية ويسود فيها القمع وتصبح فيها الكلمة مواجهة بالسيف.

ولعل الجامع بين الكناية والمجاز في الرؤية التداولية هو أنهما كليهما يأتيان في صميم فكرة الفرق بين معنى الملفوظ والمعنى المقصود، فمعنى الملفوظ شيء فيهما ومعنى المتلفظ شيء آخر، وبذلك يدخلان في دائرة الرؤية التداولية لأن هذه الرؤية تتجاوز البحث في المعنى الحرفي للملفوظ، أو المعنى النحوي الصوري الخالص، وتتعداه إلى البحث في المقصود أو معنى المتكلم، تستوي في ذلك الرؤية العربية مع الرؤية الغربية تمامًا، فعلى حين نجد عبد القاهر يلفت إلى هذا الجمع بلفته إلى أن «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده،...، وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدل ذلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض»^(١)، نجد أيضًا جون سيرل John Searle يذهب في بيان تداولية الاستعارة إلى الربط بين تفسير كيفية عمل الاستعارة ومشكلة تفسير كيفية انعزال معنى المتكلم عن معنى الجملة أو الكلمة، التي حددها في التساؤل: كيف يكون من الممكن أن تقول شيئًا واحدًا وتعني عدة أشياء أخرى؟^(٢)، وقد كانت رؤية عبد القاهر نافذة في التفريق بين معنى الملفوظ والمعنى المقصود إذ عقد فصلا «في اللفظ يُطلق والمراد به غير ظاهره»، وجعل هذا الضرب يدور في الأمر الأعم على شيين: الكناية والمجاز^(٣)، لافتًا بذلك إلى أن الكناية والمجاز ينطبق عليهما مخالفة الملفوظ للمقصود، مستثنياً التشبيه من هذه الخاصة، فهذا الجامع بين الكناية والمجاز المرسل والمجاز الاستعاري لا يتوفر للتشبيه إذ الملفوظ في التشبيه دالٌ بذاته الصريحة في التلفظ، وإن كان ثم معنى يمكن التوصل إليه بالسيرورة التأويلية فإن هذا المعنى يكون كالمضمّر الذي يُبين عنه صريح اللفظ.

وقد فرق عبد القاهر بين التشبيه والاستعارة فأخرج ما يجرى به اسم المشبه به

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٢٦١.

(2) John R. Searle: Metaphor , P. 92.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٦٦.

صراحة على المشبه مثل قولك: (زيد أسد) ونحوه من تصنيف المجاز الاستعاري، لافتاً إلى أنه: «تشبيه على حد المبالغة، ويقتصر على هذا القدر ولا يسمّى استعارة»^(١) ولا أدعي أن رؤية عبد القاهر هي الرؤية الوحيدة في البلاغة العربية إذ كان من بين البلاغيين العرب من جعل التشبيه بشكل عام من المجاز، ومنهم من جعل التشبيه على حد المبالغة الذي عرف فيما بعد باسم: «التشبيه البليغ» من المجاز، بل جعله بعضهم استعارة، وهذه الرؤية تتوافق مع الرؤية الغربية التي لم تفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة فجعلته استعارة، غير أن الفرق واضح بين رؤية عبد القاهر التي نعتمدها هنا ورؤى غيره في كون التشبيه يستحضر طرفي العلاقة مما يخرج بعلاقة المشابهة عن حد الادعاء الذي يتوفر للاستعارة من جهة، ويخرج بالتشبيه عن نطاق الاختلاف بين الملفوظ والمقصود من جهة أخرى، ولعل الزاوية التي يدخل منها في الرؤية التداولية، أو تنسحب عليه الرؤية التداولية فيها هي السيرورة التأويلية للتشبيه، وبخاصة التشبيه الذي يحتاج إلى تأول وفق مقولة عبد القاهر، وسنرجع الحديث عن السيرورة التأويلية لهذا التشبيه لتناوله مع السيرورة التأويلية للاستعارة إذ الجامع بينهما علاقة المشابهة، ولأن الرؤية الغربية التي تناولت سيرورة الاستعارة لم تفرق بين التشبيه والاستعارة كما ذكرنا، وسنقصر القول هنا عن الكناية وإن كانت مقتضيات البحث ستفرض التعرض للمجاز لبيان الفرق بينهما لأن المجاز قسيم الكناية، ولأن غير واحد من البلاغيين قد خلط بين الكناية والمجاز وبخاصة المجاز المرسل.

إن الرؤية التداولية للكناية تتوزع بين أبعاد: يتحدد البعد الأول في مفهومها ووضع الكناية في موضعها من الحقيقة تمييزاً لها عن المجاز، أما البعد الثاني فيتمثل في السيرورة التأويلية لهما وما يترتب عليها من رؤى تداولية في عملية التواصل ووقوف المخاطب على المقاصد، ثم ما يتعلق بالسيرورة من تفاوت العلاقات بُعداً وقرباً وما ترتب على ذلك من تفاوت المصطلحات الداخلة في نطاق الكناية، وما يفضي إليه هذا من ديمومة الكناية ارتباطه بالبُعد الجمالي بين بلاغة النصوص وبلاغة المحادثات، أما البعد الثالث فنعرض

(١) المرجع السابق نفسه ص ٦٨.

فيه للفرق بين الكناية والتعريض لاقتراهما في أغلب المعالجات البلاغية، ثم نعرض أخيراً لنمط من التعريض يأتي مغايراً في سيرورته التواصلية التأويلية في المحادثة عن الكناية من جهة، وعن الظواهر المعهودة من التعريض عند البلاغيين.

الكناية بين الحقيقة والمجاز:

ذكرنا أن الجامع بين الكناية والمجاز في الرؤية التداولية هو أنهما كليهما يأتيان في صميم فكرة الفرق بين معنى الملفوظ والمعنى المقصود، وهو ما عبر عنه عبد القاهر باللفظ يُطلق والمراد به غير ظاهره، وجعل هذا الضرب يدور في الأمر الأعم على الكناية والمجاز، وإذا كان هذا يمثل نقطة التقاء بين الكناية والمجاز فإننا نجد أنهما من جهة أخرى منفصلان ويختلفان تمام الاختلاف في نهج كل منهما في تحقيق المعنى الثاني، المُصمَّن أو المقصود، فبينما تعتمد الكناية على علاقات عقلية خالصة يعتمد المجاز على علاقات مجازية خالصة، وبذلك تدخل علاقات الكناية في دائرة الحقيقة، وتدخل علاقات المجاز في دائرة تجاوز دائرة علاقات الحقيقة، ومن ثم ميزوا بينهما بأن المجاز لا بد له من قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي للملفوظ، أما في الكناية فليس ثم قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي للملفوظ، ومن ثم يختلفان في السيرورة التأويلية عبر المؤلات التي مردها إلى العلاقات الاستدلالية العقلية الخالصة في الكناية، وعلاقات المجاورة والكلية والجزئية وغيرها في المجاز المرسل أو علاقة المشابهة في المجاز الاستعاري.

وليس أمر التفريق بين الحقيقة والمجاز في رؤية الكناية هنا من نافلة القول بل إن هذا التفريق يدخل في صميم الرؤية التداولية وما يتعلق بها من عملية السيرورة التأويلية، ونقصد من تفريقنا بين حقيقية الكناية ومجازية المجاز الكشف عن كيفية سيرورة المعنى عبر المؤلات المضمنة في التراكيب والألفاظ، فإن هذه السيرورة تتم في المجاز الاستعاري عبر مؤلات يُسفر بعضُها عن بعض على هدى من علاقات المشابهة، وفي المجاز المرسل تتم السيرورة التأويلية على هدى من العلاقات الجزئية والكلية والمجاورة

والمكانية والحالية وغيرها، أما في الكناية فإن هذه السيرورة تتم عبر علاقات عقلية خالصة في نمط من التوليد العقلي الاستدلالي، ومن هنا ارتبط تعريفها بمصاحبة الدليل، والدليل عمل عقلي خالص، ولعل تصريح عبد القاهر بأن الظواهر التي يراد باللفظ فيها غير ظاهره، وجعله هذا الضرب يدور على: الكناية والمجاز يحمل تفريقاً ضمناً بين الكناية والمجاز فيجعل الكناية حقيقة في مقابل المجاز، ومن ثم تؤكد رؤيته على حقيقة الكناية.

ولكننا مع هذا نجد من البلاغيين من يخلط بين مجازية الكناية وحقيقتها، وسأخذ ابن الأثير نموذجاً، يقول بعد تعليقه على أقوال الأصوليين والفقهاء عن مفهوم الكناية: «والذي عندي في ذلك أن الكناية إذا وردت يتجاذبها جانباً حقيقة ومجاز ويجوز حملها على الجانبين معاً»^(١)، ثم يدور حول نموذج من القرآن الكريم لإثبات ذلك فيقول: «ألا ترى أن اللمس في قوله تعالى: «أو لامتُم النساء» (سورة النساء ٤٣) يجوز حمله على الحقيقة والمجاز، وكل منهما يصح به المعنى، ولا يخل»^(٢)، ثم يذكر رأي الإمام الشافعي رحمه الله مثلاً على من وقف عند المعنى الحرفي للقول إذ ذهب إلى أن «اللمس هو مصافحة الجسد الجسد فأوجب الوضوء على الرجل إذا لمس المرأة وذلك هو الحقيقة في اللمس، وذهب غيره إلى أن المراد باللمس هو الجماع وذلك مجاز فيه وهو الكناية»^(٣)، ثم يخلص ابن الأثير من هذه المقدمات إلى قوله: «وكل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتجاذبه جانباً حقيقة ومجاز ويجوز حمله على كليهما معاً»^(٤).

والصواب أن الآية ليس فيها كناية على الإطلاق لأسباب منها: انتفاء الاستدلال

(١) ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: د. محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٩٩٠م ج ٢ ص ١٨١، وينظر، العلوي: الطراز ١/ ٢١٢، ٣/ ١٨٩، السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط ٢ بيروت ١٩٨٧ ص ٥١٣.

(٢) ابن الأثير: المثل السائر ج ٢ ص ١٨١.

(٣) المرجع السابق نفسه ج ٢ ص ١٨٢.

(٤) المرجع السابق نفسه ج ٢ ص ١٨٢.

بالملفوظ على المقصود الذي هو من أخص خصائص الكناية، فالملامسة ليست دليلاً على الجماع، إذ الملامسة ملامسة والجماع جماع، ولو كانت الملامسة دليلاً على الجماع لتحقق الإجماع على أن المقصود هو الجماع، ولما خرج الإمام الشافعي رحمه الله عن هذا الإجماع بحال من الأحوال، فما ذهب إليه هو وقوف بالكلام عند حدود المعنى الحرفي دونما حاجة إلى تأويل، ومن ثم فالحقيقة التي يشير إليها ابن الأثير هنا تتمثل في أن الملفوظ يطابق المقصود وليس هذا من الكناية في شيء، وما يجاوز الحقيقة بتأويل الملامسة بالجماع يمكن أن يدخل في التعريض القائم على الاستبدال، وسنبينه لاحقاً في حديثنا عن الفرق بين الكناية والتعريض، ونبين فيما يلي فكرة قصد المتكلم في الكناية.

إن قولهم بعدم وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي في الكناية لا يعني بحال من الأحوال أن يكون المعنى الحرفي مقصوداً يُستغنى به عن المعنى المقصود، ومن ثم فإن حمل الكناية - إن وجدت - على المعنى الحرفي للملفوظ لمن الخلط واضطراب الرؤى وضيق العقل، ونزله الإمام الشافعي رحمه الله عن ذلك، وإنما الاختلاف في التأويل الذي ترتب عليه الاختلاف في الحكم الفقهي إنما كان لاحتمال المقصد للتأويل على الضريبين المعنى الحرفي والتعريض.

أما القول بأن الكناية «لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها» الذي جاء في تفريق السكاكي بين الكناية والمجاز فلا يعني بحال من الأحوال صواب احتمال القصدتين، كما لا يعني بحال من الأحوال صواب إمكان التأويلين، فقد أوضح السكاكي أن الفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين:

أحدهما: أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها، فلا يمتنع في قولك: فلان طويل النجاد، أن تريد طول نجاهه، من غير ارتكاب تأويل مع إرادة طول قامته، وفي قولك: فلانة نؤوم الضحى، أن تريد: أنها تنام ضحى، لا عن تأويل يرتكب في ذلك، مع إرادة كونها مخدومة مرفهة، والمجاز ينافي ذلك، فلا يصح في نحو: رعيها الغيث، أن تريد معنى الغيث، وفي نحو قولك: في الحمام أسد، أن تريد معنى الأسد، من غير تأويل لأن المجاز

ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة كما عرفت، وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء، والثاني: إن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.^(١)

فقوله: «لاتنافي إرادة الحقيقة بلفظها» مفسر في توضيحه كناية «طويل النجاد» وكناية «نؤوم الضحى» بأنه ليس هناك ما يمنع من وجود الصفة المصرح بها على سبيل الحقيقة مع إرادة المقصود الذي يتوصل إليه بالتأويل، أي معه وليس بدلا منه، وهذا يعني خلل التأويل الذي يقف عند حدود المعنى الحرفي على أساس أنه هو المقصود، فالمقصود إنما هو المعنى الذي يتوصل إليه بالتأويل، وإن كان ليس ثم ما يمنع أن يكون الملفوظ موجوداً متحققاً في الواقع، ولكنه ليس هو المقصود.

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني - من قبل - في بيان المعنى المقصود الذي لا يتحقق للمتلقي بالملفوظ وحده إلى نظريته المعروفة بمعنى المعنى، يقول: «وإذ قد عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى، ومعنى المعنى، تعنى بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»^(٢)، كما أشار إلى ضرورة الاقتصاد في التأويل بالألا يتجاوز المؤول (البشرى) تجاوزاً مفرطاً في عملية التأويل لدلالة اللغة، فقد اشترط «أن يكون المعنى الأول الذي تجعله دليلاً على المعنى الثاني ووسيطاً بينك وبينه متمكناً في دلالته، مستقلاً بوساطته، يسفر بينك وبينه أحسن سفارة، ويشير لك إليه أبين إشارة، حتى يخيل إليك أنك فهمته من خامة اللفظ، وذلك لقلة الكلفة فيه عليك، وسرعة وصوله إليك»^(٣)، إن المعنى المقصود لا يتحقق للمتلقي بتجليات كشفية بعيدة عن الملفوظ ولكنه يتم عبر سلسلة من الاستدلالات يمثل المعنى الحرفي للملفوظ الحلقة الأولى فيها،

(١) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق ص ٥٢١.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٢٦٢.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٢٦٧.

وبذلك يأتي التحليل البلاغي والتأويل بحثاً في كيفية تأدية المعنى الحرفي لهذه المعاني الثواني، غير أن التحليل البلاغي يهدف إلى الوقوف على الحجج في الخطاب الإقناعي وإلى الوقوف على الأبعاد الجمالية في الخطاب الإمتاعى، على حين يأتي التأويل في الغالب بحثاً خالصاً عن المقاصد التي يرمى إليها المتكلم.

ثم يضرب عبد القاهر مثلاً يُقر خلال عرضه لبعض قضايا الكناية: «أولا ترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر أو قلت: طويل النجاد أو قلت في المرأة: نؤوم الضحا فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف ومن طويل النجاد أنه طويل القامة ومن نؤوم الضحا في المرأة أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها»^(١)، وبذلك أقر عبد القاهر حقيقتين اثنتين من حقائق خصائص الكناية هما:

- الاستدلال العقلي.

- وتحديد القصد في المعنى الثاني الذي هو غرض المتكلم.

ثم ذهب عبد القاهر كل مذهب في إقرار فكرة المعاني الثواني ففي تعليقه على من قال بأن الألفاظ كالمعارض للمعاني يشير إلى أن المتكلم أعطاك أغراضه في المعنى من طريق معنى المعنى، ومن ثم فإن المعارض - أي الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة - ليس هو اللفظ المنطوق به ولكن معنى اللفظ الذي دللت به على المعنى الثاني، ثم يصرح بفكرة المعاني الثواني فيقول: «فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والشوي والحلي وأشبه ذلك، والمعاني الثواني التي يوماً إليها بتلك المعاني هي التي تكسي تلك المعارض وتزين بذلك الشوي والحلي»^(٢)، ثم يعقب على ذلك بإقرار القصد

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٢٠٤.

في المعاني الثواني «وذلك إذا جعلوا المعنى يتصور من أجل اللفظ بصورة ويبدو في هيئة ويتشكل بشكل يرجع المعنى في ذلك كله إلى الدلالات المعنوية ولا يصلح شيء منه حيث الكلام على ظاهره»^(١) فأكد على قصد المعنى الثاني بنفي الصواب عن يأخذ الكلام على ظاهره.

ويأتي المفهوم اللغوي والاصطلاحي للكناية مؤكدين على أن القصد خلاف الملفوظ فهو الذي يُتوصل إليه بالتأول، فالكناية عن الشيء تعني ترك التصريح به، وفق المفهوم اللغوي المعجمي العام، فيقال كناية عن كذا، تكني: إذا تركت التصريح به وتكلمت بما يستدل به عليه، ولا يختلف المفهوم الاصطلاحي كثيراً عن المفهوم اللغوي فقد عرفها السكاكي بأنها «ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، ليستقل من المذكور إلى المتروك»^(٢) وكون إخفاء وجه التصريح مقصوداً قصداً يعني أن التصريح غير مقصود، وبذلك تبين أن احتمال لا يعنى قصده بحال من الأحوال، وإلى هذا ذهب القزويني إذ عرف الكناية بأنها «الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه»^(٣)، وقد سار في توضيح ذلك على نهج السكاكي لا يكاد يجاوزه، بيد أنه في بيان الفرق بينها وبين المجاز نص على تحديد هذا الفرق في كونه «من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمة، فإن المجاز ينافي ذلك فلا يصح في نحو قولك: في الحمام أسد، أن أريد معنى الأسد من غير تأول لأن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة كما عرفت وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء»^(٤)، وبذلك يخالف ما ذهب إليه السكاكي من أن «مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم» الذي أشرنا إليه آنفاً، والملزوم هنا هو المقصود واللازم هو الملفوظ، فيجعل القزويني مخالفة الكناية

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٠٥.

(٢) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق ص ٥٢٠.

(٣) القزويني: الإيضاح، مرجع سابق ص ٤٨١.

(٤) المرجع السابق نفسه ص ٤٨٢.

للمجاز في إرادة المعنى (المقصود غير الملفوظ، أي معنى المتكلم) مع إرادة لازمه المعنى الحرفي للملفوظ، وأحسب القزويني في إشارته بإرادة الاثنين معاً لا يقصد إلى مخالفة السكاكي والجرجاني إذا حملنا إرادة المعنى الحرفي للملفوظ على الجواز وليس على القصد.

السيرورة التأويلية:

قد تكون البداية الأنسب هنا هي السؤال: إلى أي حد يحتاج المجاز والكناية إلى سيرورة تأويلية يتناقل فيها المعنى عبر مؤولات دينامية حتى يصل إلى المؤولة المنطقية التي يقف عندها؟ ثم، إلى أي حد تستوي ظواهر الكناية والمجاز جميعها في حاجتها هذه، وإلى أي حد تتفاوت؟ وما دلائل هذا التفاوت، إن وجد؟ وما أسبابه؟

لعل في مناقشة هذه التساؤلات في ضوء الرؤية التداولية ما يُسفر عن رؤية علمية تأخذ نفسها بتدقيق النظر في التفاوت بين المجاز والكناية من جانب، كما تأخذ نفسها بمحاولة الوقوف على تفاوت الظاهرة الواحدة في الاستعمالات المختلفة، إذ الرؤية التداولية تنطلق أساساً من دراسة اللغة في الاستعمال، وليست الظواهر البلاغية بمنأى عن هذا الأصل الذي قامت عليه النظرية التداولية، فالرؤية البلاغية عند غير واحد من متأخري البلاغيين ومن التقليديين المحدثين لا تأخذ نفسها بمحاولة سبر أغوار هذه الفروق؛ فركنت إلى تعميم الأحكام وأخلدت إلى قدر غير قليل من الخلط والاضطراب، وحسبنا النظر إلى هذه الأحكام العامة في قول بعض التقليديين المحدثين: «أساليب المجاز والكناية إنما ارتبطت بمعانيها في النفس وتولدت معها هناك، وأنها ليست تصرفاً ثانياً، ولا حلية راجعة إلى اللفظ، إلا في النظرة السطحية التي لا تتعمق طبائع الكلام وأسراره، وكيفية مناشئه»^(١)، فلم يفرق بين الكناية والمجاز في المنشأ النفسي، كما لم يفرق بين

(١) د. محمد أبو موسى: التصوير البياني، دراسة تحليلية لمسائل البيان، ط ٤ الناشر مكتبة وهبه،

أنواع الكنايات واستعمالاتها فجعلها جميعاً كما ترى قد ارتبطت بمعانيها في النفس ونفى عنها جميعاً أن تكون حلية، ولعمري إن الكناية لحلية - في كثير من الاستعمالات - وحيلة، وكونها حلية يرجع إلى كونها حيلة عقلية، وقد وقفنا من قبل على اضطراب الرؤية عند ابن الأثير في خلطه بين الكناية والمجاز في محاولته تحديد المفهوم الاصطلاحي لهما، ومن ثم تأتي محاولة الرؤية التداولية ضرورة معرفية تُثري الدرس البلاغي بما تطرح من رؤى وتكشف من أبعاد بإعادة النظر في مقولات النظرية البلاغية العربية التراثية.

إن هذه الحيلة العقلية التي نقول بها في الكناية تأتي من إثارة الدوال التي لا تكون مقصودة لذاتها ولكنها تأتي بوصفها دليلاً يسير في نفس المتلقي عبر سيرورة عنقودية في مراوغة دلالية تتجاوز المعنى الحرفي وإن لم يكن ثم قرينة مانعة من قصد هذا المعنى الحرفي، ثم ليكون المعنى المضمن في سجائف هذه المعاني هو المعنى المقصود، إذ يتناقل المعنى عبر سلسلة استدلالية تتصافر فيها الصياغة مع المعاني الاستدلالية التي تتحول بالملفوظ إلى الكناية في هذه السلسلة الاستدلالية العنقودية، فالعلاقات في الكناية علاقات استدلالية، وإن كان من الحق أن نُقر بأن هذه العلاقات ليست سواء، فقد تأتي العلاقة في الكناية قريبة لا تتعدى الملفوظ والمقصود فيكني المتكلم بالشيء عن الشيء الذي يكون دليلاً مباشراً عليه، وقد تأتي - كما يقول عبد القاهر - في طريق الإثبات نظير الصنعة في المعاني إذا جاءت كنايات عن معانٍ أُخر^(١)، فالسيرورة التأويلية في الكنايات القريبة بسيطة إذ ينتقل المؤول من الملفوظ إلى المقصود مباشرة لتتحدد بذلك عملية التأويل في علاقة واحدة، أما في الكنايات البعيدة التي تأتي فيها المعاني كنايات عن معاني أُخر فتكون السيرورة معقدة أو قل مركبة من عدة علاقات بين عدة مؤولات (مفسرات) تصير كل مفسرة منها علامة تحيل إلى معنى (مفسرة)، ليصبح هذا المعنى (المفسرة) علامة تحيل إلى مفسرة أُخرى، وهكذا فيما أطلق عليه بيرس المؤول (غير البشري - المفسرة) الدينامي إلى أن يصل المؤول البشري إلى المفسرة المنطقية حسب مصطلح بيرس، والعلاقات هنا

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ٢٣٥.

بين المؤلات وما تحيل إليه علاقات استدلالية تأتي بمثابة الأدلة على إثبات الصفة، ويمكن تلقي مقولات بيرس في ضوء مقولات عبد القاهر إذا تأملنا الوجه الذي يرى فيه سبب أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح «أن إثبات الصفة بإثبات دليلها وإيجابها بما هو شاهد في وجودها أكد وأبلغ في الدعوى من أن تجيء إليها فتثبتها ساذجاً غفلاً، وذلك أنك لا تدعى شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف، وبحيث لا يُشك فيه ولا يُظن بالمخبر التجوز والغلط»^(١) فقله بأن يكون الأمر ظاهرًا معروفًا وإشارة إلى منطقية التوقف عند المفسرة الأخيرة المنطقية عند بيرس، وإن كان عبد القاهر يشير إلى هذا البعد المنطقي بأن العلاقات بين العلامات جميعها تكون من الأمور القارة عقلياً وعرفياً في آن.

إن استقرار هذه العلاقات عرفياً وعقلياً يؤكد بُعد الحقيقة الذي تتسم به العلاقات في الكناية، كما يحمل في طيه علامة فارقة بين الكناية والمجاز في السيرورة التأويلية لكل منهما، فالقرينة - العرفية أو العقلية - الحقيقية في الكناية غير مانعة من احتمال المعنى الحرفي، أما قرينة المجاز فهي مانعة من إرادة المعنى الحرفي، مانعة من احتمالها في آن، ولنتأمل العلاقة في جعل الأصابع في الآذان قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْبُعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَأَسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَأَسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ (نوح ٧) لنجد امتناع جواز إرادة المعنى الحرفي وامتناع صواب التأويل على الكناية، فالسيرورة التأويلية تتولد أساساً من امتناع جعل الأصابع جميعها في الآذان عرفاً وعقلاً، ومن هنا ينصرف ذهن المؤول إلى محاولة تلمس البعد المجازي، لتسير عملية التأويل مرتكزة على أبعاد سياقية في بحثها عن مسار مجاوزة الملفوظ للمقصود؛ فمن المحال أن يكون الملفوظ مقصوداً، وبذلك قامت قرينة تحول دون إرادة المعنى الحرفي، ثم إن وقوف التأويل أو التحليل البلاغي عند مجرد العلاقة الكلية التي تقصر المقصود على أنه إرادة الجزء وذكر الكل لمن قصور التأويل والتحليل البلاغي معاً، إن مثل هذه المحاولات لتعد محاولات تفسيرية تبرز امتناع الملفوظ عقلياً وعرفياً؛ لأنها لا تأخذ نفسها بالبحث في أبعاد تالية من المقاصد

(١) المرجع السابق نفسه ص ٧٠.

التي تركز على مركّزات سياقية، فالسياق يشير إلى إصرارهم على عدم السماع، وهو من ثم إصرار على عدم الاستجابة، وبذلك نستبين أن التصريح بالأصابع جميعها مع إرادة جزء من إصبع إنما يأتي على سبيل المبالغة للتأكيد على إصرارهم المصرح به في التذليل المحكي عن نوح عليه السلام: ﴿وَأَصْرُواْ وَأَسْتَكْبَرُواْ أَسْتَكْبَارًا﴾.

وما هكذا تكون السيرورة التأويلية للجملة التالية للجملة الأولى: ﴿وَأَسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ التي لا توجد فيها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي للملفوظ، فليس ثم ما يمنع من أن يكون استغشاء الثياب على سبيل الحقيقة، ولكن وقوف التأويل عند هذا الحد إغفال للمقتضيات السياقية للمجاز المرسل الذي أشرنا إليه والتذليل الصريح في آخر الآية، ومن ثم يأخذ تأويل ﴿وَأَسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ في حسابه بعد المعنى الثاني المضمن الملزوم للملفوظ وهو الإصرار على عدم الاستجابة الناتج عن الإصرار على عدم الرؤية البصرية للداعي، وبذلك يجمع القول المحكي عن نوح عليه السلام بين الامتناع عن استقبال الدعوة عن طريق السمع والبصر، وفي الجمع بينهما تأكيد مضموم إلى تأكيد على الإصرار على عدم الاستجابة، ولن يتحقق ذلك للرؤية البلاغية إلا إذا تجاوزت التوقف عند حدود بلاغة الجملة، وتجاوز الرؤية الاجتزائية بمحدودية رؤيتها إلى رحابة الرؤية السياقية التداولية.

تفاوت العلاقات وتفاوت المصطلحات:

وقف البلاغيون مواقف شتى من مصطلح الكناية يمكن أن نحددهما في اتجاهين للمنظومة المصطلحية المتعلقة بظاهرة الكناية، يتمثل الاتجاه الأول في تداخل المصطلحات مع مصطلح الكناية، ويتمثل الاتجاه الآخر في دخول بعض المصطلحات في إطار تصنيف الظاهرة إلى أنماط مختلفة، ويبدو أن مراوغة الظاهرة كان له أكبر الأثر في ذلك، إذ تفاوتت العلاقة بين الملفوظ والمقصود قريباً وبعداً، كما تفاوتت في محدودية العلاقة في طرفين أو امتدادها في سلسلة من العلاقات الاستدلالية، كما تفاوتت في مرجعية العلاقات بين

العقلية والعرفية، مما جعل التحديد الاصطلاحي مرهوناً غالباً بالنموذج الذي يأتي به البلاغي في إطلاق مصطلح ما على الظاهرة، وقد تقاربت بعض هذه المصطلحات إلى حد جعل بعض البلاغيين يعدون من أقسام الكناية ما عدده غيرهم مصطلحاً بديلاً عنها، من ذلك مثلاً مصطلحات التعريض والرمز والإشارة والتلويح والإيماء، وقد تباعد بعضها الآخر حتى كأنه ليس بينه وبين الكناية صلة تُذكر، مثال ذلك مصطلح المماثلة.

إن الذي يدعونا إلى عرض هذه المنظومة المصطلحية للكناية إنما هو ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالسيرورة التأويلية؛ لما ذكرناه من ارتباط إطلاق المصطلحات بتفاوت العلاقة في الظاهرة نفسها، وارتباط هذه المصطلحات من جهة أخرى بالفرق بين استعمال الكناية في بلاغة النص وبلاغة المحادثات، ولعل مصطلح التعريض هو المصطلح الذي احتفظ بوجوده إلى جانب مصطلح الكناية على مر الزمن، فلا تكاد تُذكر الكناية إلا ذكر التعريض، وغالباً ما يُطلق بعض المصنفين على الباب: باب الكناية والتعريض، ولهذا سنفرد الفرق بين الكناية والتعريض بحديثٍ تالٍ.

لقد وردت عدة مصطلحات عند المتقدمين من البلاغيين وإن كان بعضهم ذكرها بدائل لمصطلح الكناية على حين جعلها بعضهم من أنواعها، وربما ذكرها فريق ثالث على سبيل الإيضاح للمصطلح بذكر عدة دوال على المدلول نفسه، فقد أشار ابن قتيبة إلى مصطلحي الإيماء والإشارة^(١)، وليس بخفي أن مصطلحي الإشارة والإيماء يحملان بُعد الفرق بين الملفوظ والمقصود، وتعرض ثعلب للكناية في كتابه «قواعد الشعر» وسمها بطانة المعنى، وإن كان ربطها بمصطلح التعريض، وتتلاقى نظرتا قدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري مع فكرة معنى المعنى إذ ذكرا الكناية بمصطلح الإرداف، يقول قدامة: «أن يريد الشاعر دلالة معنى من المعاني، فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى، بل بلفظ يدل على معنى هو رذْفُه وتابعٌ له»^(٢)، ويقول العسكري: «أن يريد المتكلم الدلالة على

(١) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ١٦٣ - طبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٤ م.

(٢) قدامة بن جعفر: نقد الشعر. تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي. بيروت (بدون تاريخ) ص ١٥٧.

معنى، فيترك اللفظ الدال عليه، الخاص به، ويأتي بلفظ هو رُدْفُه، وتابع له، فيجعله عبارة عن المعنى الذي أرادَه»^(١) فجمعاً في قوليهما هذا بين الاستدلال ومعنى المعنى، ويأتي مفهوم الإرداف عندهما كشفاً عن السيرورة التأويلية للكناية عبر المؤولات الاستدلالية.

وقد ذكر عبد القاهر أيضاً مصطلح الإرداف في ثنايا حديثه عن الكناية بقوله: «والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيوميء به إليه ويجعله دليلاً عليه»^(٢)، ثم ضرب مثلاً بين فيه السيرورة التأويلية مشيراً إلى الإرداف: «مثال ذلك قولهم هو طويل النجاد يريدون طويل القامة وكثير رماذ القدر يعنون كثير القرى وفي المرأة نؤوم الضحى والمراد أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود وأن يكون إذا كان أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد وإذا كثر القرى كثر رماذ القدر وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى»^(٣).

وقد جعل ابن رشيق الكناية ضمن أنواع الإشارات التي يُتوسل فيها بالملفوظ إلى المقصود حيث لا يتطابقان ولكن يكون الملفوظ تابعاً للمعنى المقصود نائباً عنه في الدلالة، وذكرها بمصطلح التتبع وجعله من أنواع الإشارة وذكر أن قومًا يسمونه التجاوز، وهو أن يريد الشاعر ذكر الشيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصفة وينوب عنه^(٤).

وما ذكره ابن سنان الخفاجي عن مصطلحي الإرداف والتتبع^(٥) يتوافق مع مفاهيم

(١) أبو هلال العسكري: الصناعتين، مرجع سابق ص ٣٦٠.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٦٦.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٦٦.

(٤) ابن رشيق: العمدة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة بيروت ١٩٨١ م ج ١ ص ٢٧٧.

(٥) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ط ١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٢ م ص ٢٢٩، ٢٣٠.

سابقه ولا يكاد يخرج عنها، وبذلك نرى أنه بخلاف المماثلة التي قال بها أبو هلال العسكري التي يتوفر لها بُعد الاستدلال، على حين تتوفر لها علاقة المشابهة، نجد مصطلحات الإدراف والتتبع والتجاوز تتوافق في التركيز على بُعد الاستدلال في سيرورة الممكنى به عبر الملفوظ إلى المقصود، وإذا كان التتبع والإدراف الذي ذكره ابن سنان يتوافق مع مفهوم الكناية وسيورتها التأويلية عبر الحلقات الاستدلالية، فإن ما أشار إليه بمصطلح الكناية صراحة يتوافق مع التعريض للأسباب التي بينها في التفريق بين المصطلحين إذ يقول في تعريف الكناية: «ومن هذا الجنس حسن الكناية، عما يجب أن يكنى عنه، في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح»^(١).

وقد ذكر عبد القاهر في معرض حديثه عن الكناية عدة مصطلحات إذ بين أن الكناية: «إثباتك الصفة للشيء تثبتها له إذا لم تلقه إلى السامع صريحا وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرمز والإشارة»^(٢)، وذكر السكاكي بعض هذه المصطلحات وزاد عليها غير أنه اختلف عن عبد القاهر وعن كثير من سابقه في أنه جعلها من أقسامها ولم يستعملها بدلا من مصطلح الكناية أو وجودًا موازيًا له، يقول:

«ثم إن الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة»^(٣)، وقد بين السكاكي ما يقصده بأنواع الكنايات بتفريقه بين العلاقات في الظواهر قربًا وبُعدًا مما يجعل تقسيمه هذا داخلا في مستويات السيرورة التأويلية من جهة، كما يدخل هذا التقسيم في البُعد الجمالي والديمومة من جهة أخرى، يقول: «متى كانت الكناية عُرضية، كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبًا، وإذا لم تكن كذلك نُظر؛ فإن كانت ذات مسافة بينها وبين الممكنى عنه متباعدة، لتوسط لوازم، كما في: كثير الرماد، وأشباهه، كان اطلاق اسم التلويح عليها مناسبًا، لأن التلويح هو: أن تشير إلى غيرك عن بعد، وإن كانت ذات مسافة قريبة،

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٦٣.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٢٣٥.

(٣) السكاكي: مفتاح العلوم، مرجع سابق ص ٥٢٠.

مع نوع من الخفاء، كنعحو: عريض القفا، وعريض الوسادة، كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسباً، لأن الرمز هو: أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، وإن كانت لا مع نوع الخفاء، كان اطلاق اسم الإيماء والإشارة عليها مناسباً^(١)، فترى بذلك أن مصطلحات التعريض، والتلويح، والرمز، والإيماء، والإشارة أقسام من الكناية تبين لنا أن السيرورة ليست سواء فيها، إذ يعتمد بعضها على الاستدلال ويأتي بعضها خالياً خلواً تاماً من الاستدلال الدال على البعد الذي هو من أهم خصائص الكناية ذات البعد الجمالي، ولعل ذلك ما عناه عبد القاهر بقوله: «ليس المعنى إذا قلنا: إن الكناية أبلغ من التصريح أنك لما كنيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وأكثر وأشد، فليست المزية في قولهم: جم الرماد، أنه دل على قرى أكثر، بل المعنى أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ، وأوجبته إيجاباً هو أشد، وادعيتته دعوى أنت بها أنطق وبصحتها أوثق»^(٢)، ولعل معالجة السكاكي للكناية نفذت إلى خاصية البعد والقرب في العلاقة بين الملفوظ والمقصود بشكل لم نر مثله قبله، وذلك في عرضه لأنماط الكنایات وتفريقه في كل نمط بين ما تكون العلاقة فيه بعيدة وما تكون العلاقة فيه قريبة، ولا يخفى أن البعد الجمالي والديمومة يتعلقان بعمق الاستدلال وطرافته، وبما يطرأ على الكناية بأنواعها من الابتذال والاستهلاك، ومن ثم تأتي الكناية في البلاغة النصية أمعن في تحقيق هذه الأبعاد الجمالية اللافتة، ونعرض لهذا البعد فيما يلي ثم نعرض على الفرق بين الكناية والتعريض بعد ذلك.

الديمومة والبعد الجمالي بين بلاغة النصوص وبلاغة المحادثات:

من الأبعاد التداولية المتعلقة بالسيرورة التأويلية التي تجمع بين الكناية والمجاز بعد الديمومة حين يتوفر لها القصد الجمالي، وتأتي الرؤية التداولية للكناية هنا في إطار التفريق

(١) المرجع السابق نفسه ص ٥٢١.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ٦٩.

الذي قام به ليتش G. Leech بين بلاغتين: بلاغة تتعلق بالتفاعل والترابط في العلاقات التواصلية بين الناس وأطلق عليها: Interpersonal Rhetoric، وبلاغة تتعلق بالمقومات الداخلية في النص وأطلق عليها: Textual Rhetoric، وجعل البلاغة المتعلقة بالتفاعل والترابط بين الناس أساساً لبلاغة المحادثة وما يتعلق بها من مبادئ: مبدأ التعاون، ومبدأ التأدب، ومبدأ اللياقة، وما يترتب على هذه المبادئ العامة من مبادئ جزئية أخرى^(١)، ويأتي البحث التداولي هنا عن مدى تحقق هذا البعد الجمالي عند المتلقي في البلاغة النصية على وجه الخصوص، أما في بلاغة المحادثات فالأمر يتعلق بمبدأ التأدب واللياقة وما يتفرع عنها من مبادئ، أما البعد الجمالي في المحادثات فيأتي على استحياء عن مدى فطنة المتلقي للقصد الجمالي، بل عن مدى فطنة المتلفظ نفسه للبعد الجمالي، أو قصده له، ومن ثم عن مدى حاجة هذه الظواهر إلى سيرورة وأولية تمتد عبر مؤلات متعددة.

وليس معنى هذا أن البعد الجمالي يتوفر مطلقاً في البلاغة النصية، فقد تأتي الكناية في بعض النصوص قاصدة بعد اللياقة والتأدب والتلطف، ومن ثم يكون البعد الجمالي نتيجة تالية لمرعاة هذه الأبعاد المحادثائية، والحق أن الدرس البلاغي العربي لم يفتن إلى هذا التفريق فحوى خلطاً غير قليل بين الغائيتين الجمالية والاجتماعية، وإن كان غير واحد من المحدثين قد التفت إلى هذا البعد فإنهم لم يأخذوا أنفسهم بالتفريق بينها في أنواع الخطاب المختلفة، فرأى بعضهم أن الكناية «كثيرة الدوران على ألسنة الناس، حيث تحقق لهم فعالية أكثر في التأثير النفسي، بل العامة يستخدمونها لسهولتها في الأداء، وقدرتها على توصيل المعنى محسوساً مجسداً للمخاطب»^(٢)، فجاءت هذه الملاحظة عابرة لا تتجاوز حدود رصدها دون أدنى محاولة لتحليل الأبعاد الفنية والمحادثائية.

(1) G. Leech: The principles of Pragmatics , P 79,131.

(٢) د. عبد الفتاح عثمان: التشبيه والكناية بين التنظير البلاغي والتوظيف الفني، مكتبة الشباب القاهرة ١٩٩٣ م ص ١٦٦، ويراجع عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في العلوم البلاغة، مكتبة الآداب ١٩٩٩ م ج ٣ ص ١٥١.

وقد أشرنا في كتابنا «قضية الطبع والتكلف في التراث النقدي والبلاغي إلى أن استعمال الكناية والمجاز المرسل في المحادثات اليومية يربو على الاستعمال الفني، ومن ثم يصبح لزاماً علينا أيضاً أن نفرق بينهما في الاستعمال الفني والاستعمال غير الفني، فليست الكناية والمجاز المرسل مطلقاً فنية، وليست مطلقاً مبعث إعجاب وإثارة يحققان الغاية الجمالية لهما^(١)، فيصدق عليهما ما صدق على التشبيه والاستعارة في تقسيم عبد القاهر المعروف الاستعارة إلى مفيدة وغير مفيدة، فليست الكناية والمجاز المرسل عن ذلك ببعيد، فتلك الكنايات المتعددة التي تستعمل في لغة المحادثات والتواصل اليومي ليست من تحقيق الغاية الجمالية في شيء، وكذا الكنايات والمجازات التي اكتسبت ذيوغاً وانتشاراً وأصبحت بمثابة التعبيرات الجاهزة أيضاً، ومن ثم تأتي عملية التأويل لمثل هذه الكنايات والمجازات غير متجاوزة لحدود التأويل المباشر، فلا تحتاج أي من هذه الظواهر إلى السيرة التأويلية التي تتطلبها غيرها من المجازات والكنايات.

فقد تولد الكناية من الضرورات الاجتماعية التي تفرض على المتكلم استعمال الكناية مراعاة لمبدأ اللياقة الاجتماعية، وقد ذهب البلاغيون مذهبين متباينين في تحليل ظاهرة خفاء المعنى المقصود في الكناية، فأرجعها بعضهم إلى بُعد اللياقة الاجتماعية الخالص ومن هؤلاء المبرد الذي جعل الكناية على ثلاثة أوجه: الأول للتعمية والتغطية، والثاني للربح عن اللفظ الخسيس المفحش إلى ما يدل على معناه من غيره، وقد رأى أن هذا النوع أفضل أنواع الكنايات، ولعله لا يخفى عليك الانطلاق هنا من القيم الأخلاقية ومراعاة الآداب والأعراف الاجتماعية في حكمه هذا^(٢)، ومنهم أبو منصور الثعالبي الذي لفت إلى بُعد اللياقة الاجتماعية^(٣)، ومنهم ابن سنان الذي رأى الكناية «عما يجب أن يكنى

(١) د. عبيد بلع: قضية الطبع والتكلف، في التراث النقدي والبلاغي، قراءة جديدة، دار الوفاء، القاهرة ١٩٩٥ م ص ١٠٧ وما بعدها.

(٢) المبرد: الكامل الكامل في اللغة والأدب، مطبعة الاستقامة القاهرة ١٣٦٥ هـ - ج ٢ ص ٦.

(٣) أبو منصور الثعالبي: الكناية والتعريض، تحقيق وتقديم: د. أسامة البحيري، ط ٢ مطبعة الخانجي ١٩٩٧ م ص ٥.

عنه، في الموضوع الذي لا يحسن فيه التصريح»^(١)، وكذلك العلوي الذي رأى حسن الكناية إنما يكون «لما في لفظ الحقيقة من الركة والسماجة»^(٢)، فهذه الآراء وغيرها تأتي شاختصة إلى البعد الاجتماعي وما يتعلق به من التلطف واللياقة، وهذه الظواهر لا يقتصر وجودها على الاستعمال الفني للغة ولكنها قد توجد في لغة التفاعل البشري بين الأفراد أكثر من وجودها في هذه الاستعمالات الفنية.

من أمثلة ذلك أن يقول المتلفظ: «دخول الخلاء» أو «قضاء الحاجة» أو «دخول الحمام» أو «دخول دورة المياه»، أو ما إلى ذلك من أنماط التلطف التي تعني في النهاية رغبة المتلفظ في القيام بعملية الإخراج من تبول أو تبرز، فالمتلفظ هنا لا يقصد إلى أي بعد جمالي ولا ينتبه إليه، والمخاطب أيضاً لا يتلقى عبر هذه الوسائط اللغوية أي بُعد جمالي ولا ينتبه إليه، ومثل هذه الكنايات قد شاعت وتكررت واستقرت بديلاً عن التصريح، ووجودها مرهون بأبعاد اللياقة الاجتماعية الخالصة، بل إن تكرارها قد أورثها ألفة في الدلالة على المقصود حتى أصبحت هذه الكنايات نفسها مستهجنة اجتماعياً في بعض المجتمعات العربية فأصبحوا يكتنون عنها بمفردات أجنبية (إنجليزية W. C - أو فرنسية Toilette) وفي ظني أن المقصود باستعمال هذه البدائل الأجنبية ليس من قبيل الترجمة ولكنه - بشكل ما - من قبيل الكناية تواءماً مع منعطفات اجتماعية معينة، إذا توسعنا في مفهومها بعض التوسع فأخذناها على أنها بدائل كنائية، وهذه الأنماط من التلطف تدخل في باب الكناية لأنه ليست هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي للتلفظ، فقد يُقصد دخول الحمام أو الخلاء على سبيل الحقيقة وليس ثم ما يمنع ذلك القصد.

أما البعد الجمالي فقد أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني بقوله: «هذا فن من القول دقيق المسلك لطيف المأخذ وهو أنا نراهم كما يصنعون في نفس الصفة بأن يذهبوا بها مذهب

(١) ابن سنان: سر الفصاحة، مرجع سابق ص ١٦٣.

(٢) العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي،

ط ١ المكتبة العصرية، صيدا بيروت ٢٠٠٢م ج ١ ص ٤٥.

الكناية والتعريض كذلك يذهبون في إثبات الصفة هذا المذهب وإذا فعلوا ذلك بدت هناك محاسن تملأ الطرف ودقائق تعجز الوصف ورأيت هناك شعرا شاعرا وسحرا ساحرا وبلاغة لا يكمل لها إلا الشاعر المفلق والخطيب المصقع وكما أن الصفة إذا لم تأت مصرحا بذكرها مكشوفاً عن وجهها ولكن مدلولاً بغيرها كان ذلك أفخم لشأنها وأطف لمكانها كذلك إثباتك الصفة للشيء تثبتها له إذا لم تلقه إلى السامع صريحا وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرمز والإشارة كان له من الفضل والمزية ومن الحسن والرونق ما لا يقل قليله لا يجهل موضع الفضيلة فيه وتفسير هذه الجملة وشرحها أنهم يرومون وصف الرجل ومدحه وإثبات معنى من المعاني الشريفة له فيدعون التصريح بذلك ويكونون عن جعلها فيه بجعلها في شيء يشتمل عليه ويتلبس به ويتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات لا من الجهة الظاهرة المعروفة بل من طريق يخفى ومسلك يدق^(١).

وإن كانت خاصية الاختلاف بين الكناية والتصريح قد اتخذت بُعداً آخر إذ تعرض لها الجاحظ في حديث عابر في أحد الأخبار التي تضمنت الإشارة إلى أن الأمر بالشيء هو نهى ضمني عن ضده، فالأمر بالصلة هو النهي عن القطيعة، «أو ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف»^(٢)، والحق أن الكلام لم يرد على لسان الجاحظ ولكنه جاء في خبر منقول، فلا نحمل على الرجل موقفاً فلعل خصوصية المناسبة الوعظية التي جاء فيها هذا القول تستدعي ذلك.

أما المجاز المرسل فلا يختلف عن الكناية إلا في كون التلفظ بالمجاز المرسل ينطوي على قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي للمنطوق، كما يختلف في أن الباعث إليه قد لا يكون بُعداً اجتماعياً، فلا يتعلق المجاز المرسل ببعد اللياقة ومراعاة المقامات، فمثال ذلك قولنا: «شربت كأسين» ونقصد محتواه، أو «أكلتُ إناءً كاملاً» ونقصد محتواه، أو قولنا: «تفوقتُ المدرسة» ونقصد بعض طلاب المدرسة، فمثل هذه المجازات فقدت

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ٢٣٥، ٢٣٦ .

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين، مرجع سابق ج ١ ص ٧٧ .

بتكرارها وكثرة دورانها على الألسنة البُعد المجازي في عملية التواصل، بحيث لم يعد المتلفظ بها يقصد إلى هذا المجاز أو يلتفت إلى وجوده، وكذا حال المتلقي أيضًا، ومن ثم فهي للبُعد الجمالي أفقد، ولعل غياب عمق العلاقة في مثل هذه المجازات والكنيات أن يكون مسئولًا عن انقطاع حضور البُعد الكنائي أو المجازي في عمليات التواصل اللغوية في المحادثات والمحاورات، وما هكذا يكون الحال في الاستعمال الفني في الخطاب الشعري أو الخطاب الحجاجي، وهنا نتساءل عن مدى مسئولية البُعد التداولي عن غياب البُعد المجازي أو الكنائي عن هذه الظواهر اللغوية، وعمًا إذا كانت مسئوليته تمتد إلى المنشأ الذي جاءت فيه العلاقة سطحية لربطها بعملية تواصل بسيطة وسطحية وغير معقدة بخلاف العلاقات في الاستعمال الفني التأثيري أو الإقناعي، وقد تكون مسئولية هذا البُعد التداولي نفسه أكبر عن غياب الحقيقة لصالح البُعد المجازي في المجاز اللفظي فيما عُرف بالتطور الدلالي الذي يغيب فيه أصل الاستعمال لصالح المستجدات التداولية.

الكناية والتعريض:

أشرنا غير مرة إلى التقارب الشديد في معالجات البلاغيين بين الكناية والتعريض إلى حد جاء عنوان الباب في أغلب هذه المعالجات، وقد حاول التفريق بينهما غير واحد من البلاغيين، بيد أن هذا التفريق قد اتسم بشيء من الخلط والاضطراب في بعض معالجاتهم، ومن ثم يبقى السؤال: كيف يمكن التفريق بين الكناية والتعريض؟

يمكننا أن نوجز هذا الفرق في كلمة مختصرة فنقول: التعريض يقوم على الاستبدال والكناية تقوم على الاستدلال.

فإن قال قائل: إن الاستبدال قائم أيضًا في الكناية نظرًا لوجود مقصود غير ملفوظ، وملفوظ غير مقصود، فيكون بذلك الملفوظ غير المقصود بديلاً عن المقصود غير الملفوظ، قلنا: بل هو دليل عليه وليس بديلاً عنه، إذ في الكناية لا يتساوى الدالان المقصود والملفوظ، ومن هنا كان تمييزها بالاستدلال أولى، أما التعريض فيتساوى فيه الدالان بيد أن

ملاسات تداولية وعناصر سياقية وأبعادًا خطابية هي التي جعلت المتكلم يؤثر الاستبدال، فالاستبدال يكون فيه الشيء المستبدل هو هو المستبدل به وليس دليلًا عليه.

وتم فوارق أخرى تتعلق بالأبعاد التداولية أيضًا تخص ما هو أسبق من قصد المتكلم من الملفوظ تتحدد في قصد المتكلم من هذه العملية التلفظية بشكل عام، فإلى أي شيء يهدف المكني أو المعرّض؟

الكناية تهدف إلى تحقيق بُعد جمالي، أما التعريض فيهدف إلى تحقيق مبدأ اللياقة الاجتماعية، ولذلك فإنه لا غضاضة في التصريح بالمكني عنه، إذ ليس فيه ما يחדش الحياء، أما المعرّض به فيمكن أن يكون خادشًا للحياء فيحسن ألا يُصرح به في كثير من الأحيان.

ومن ثم نجد أن كون ألا توجد قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي في الكناية لا يعني بحال من الأحوال إمكان القول بمقصودية هذا المعنى الحرفي للملفوظ، ومن ثم يخطئ من يرى أن الاختصار على قصد المعنى الحرفي ممكن، والصواب أن نقول إن المعنى الحرفي محتمل، وفرق هائل بين أن يكون المعنى الحرفي للملفوظ محتملاً أو ممكنًا وأن قصده هو الممكن أو المحتمل، أي أن المعنى الحرفي للملفوظ في الكناية محتمل ولكنه لا يكون هو المقصود وحده ألبتة.

ونشير أيضًا إلى أن انتفاء قصد الغاية الجمالية في التعريض لا يعني بحال من الأحوال انتفاء الأبعاد الجمالية فيه على الإطلاق، إذ قد تتحقق هذه الأبعاد من مراعاة مبدأ التأدب التداولي الذي قال به جرایس وغيره، فالجمال هنا منبعه التلطف بالعدول عن التصريح إلى التعريض مراعاة للمقام الاجتماعي، وقد يكون للبُعد الجمالي للتعريض منابع أخرى وفق المقامات المتباينة التي يرد فيها، ومن أن يأتي في صورة رمزية تتحقق فيها علاقة مشابهة.

وها هنا لطيفة أخرى تُستنبط مما ذكرنا استنباطًا تتعلق بمجازية الكناية والتعريض، وذلك بالتدبر في فكرة الاستبدال التي قلنا بها في التعريض، فإذا استقرت هذه الفكرة

وجدنا لها علاقة بفكرة النقل في الاستعارة، فالأمر، وإن كان مطلق النقل في الاستعارة لا يتوفر ولا نقول به، إلا أن النقل ممكن وارد فيما أطلق عليه عبد القاهر الاستعارة الاسمية غير التخيلية، ولعل الأمر الذي يحول بين أن يكون التعريض استعارة بشكل عام هو انتفاء علاقة المشابهة عن أكثر ظواهره، ولعل من أوضح الأمثلة التي تبين التقارب بين التعريض والمجاز الاستعاري المبني على النقل والاستبدال قوله تعالى: (أو جاء أحدٌ منكم من الغائط) (المائدة ٦)، وقد ذكرها أبو عبيدة وذهب إلى أنها من الكناية إذ يقول: «كناية عن حاجة ذى البطن، والغائط: الفيح من الأرض المنسوب، وهو أعظم الوادي»^(١) وهذا من التعريض الذي يتداخل مع الاستعارة وليس من الكناية، فنلاحظ أن العلاقة هنا إنما هي علاقة نقل واستبدال وليست علاقة استدلال، كما نلاحظ أن علاقة المشابهة هنا لها حضورها الذي لا يُنكر، كما نلاحظ أيضًا أنه من الواضح البيّن بُعد التلطف بترك التصريح بالمقصود الذي هو من ثوابت التعريض، وهذا بخلاف العلاقة في قوله تعالى: (كانا يأكلان الطعام) (المائدة ٧٥) التي تدخل ضمن الكناية إذ يتوفر لها بُعد الاستدلال ولا يتوفر لها بُعد الاستبدال؛ لأن أكل الطعام ليس بديلاً عن قضاء الحاجة ولكنه دليل عليه بمعنى أن أكل الطعام يقتضي قضاء الحاجة، ولا تتوفر لها هنا علاقة المشابهة، فالملفوظ إنما هو دليل على ما ذكر كثير من المفسرين والبلاغيين على المقصود وهو قضاء الحاجة.

ومن الظواهر التي تعتمد على النقل والاستبدال قوله تعالى: (وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا) (فصلت ٢١) وفق ما ذهب إليه المبرد من الاستبدال بين الجلود والفروج، وقد جاء في تعليقه: «أعطى الفروج معنى مجازياً هو الجلود»^(٢) وكأنه بالتصريح بالبعد المجازي في هذا التعليق يُخرج الظاهرة من الكناية على الرغم من تصريحه بذكرها فالعلاقة هنا قائمة على الاستبدال وإن لم يكن فيها علاقة مشابهة فهي أقرب إلى العلاقة الكلية في المجاز المرسل إذ المذكور هو الكل والمقصود هو الجزء، إن صح تأويل المبرد

(١) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ط ٢ مؤسسة الرسالة، بيروت (بدون تاريخ)، ج ١ ص ١٢٨.

(٢) المبرد: الكامل، مرجع سابق ج ٢ ص ٦.

للجلود بالفروج، وهذا أيضًا بخلاف العلاقة في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ (البقرة ٢٣٥) التي رأى ابن أبي الإصبع أنها كناية عن الجماع^(١).

ويأتي مصطلح المماثلة الذي قال به بعض البلاغيين لافتًا إلى علاقة المشابهة في صورة أقرب إلى الرمزية، فنجد غياب بُعد الاستدلال و بروز بُعد المشابهة الذي يأتي معنى تداوليًا خالصًا عند أبي هلال العسكري فيما أطلق عليه المماثلة التي هي عنده: «أن يريد المتكلم العبارة، فيأتي بلفظة تكون موضوعه لمعنى آخر، إلا أنه ينبئ إذا أوردته عن المعنى الذي أراده كقولهم: «فلان نقى الثوب»، يريدون به أنه لا عيب فيه، وليس موضوع نقاء الثوب البراء من العيوب، وإنما استعمل فيه تمثيلًا»^(٢)، فالبراء من العيوب هو نقاء منها، ومن ثم فالعلاقة بين نقاء الثوب والبراء من العيوب هي علاقة مشابهة أو تمثيل كما صرح العسكري بذلك، ولعل مصطلح المماثلة نفسه يحمل في طيه الدلالة على المشابهة وإن لم تكن تشبيهًا صريحًا، ونلاحظ هنا أنه لا يوجد بُعد الاستدلال، إذ لا يُستدل بنقاء الثوب على خلو مرتديه من العيوب، كما أن علاقة المشابهة هنا ليست واضحة في حدث التلفظ وإنما هي معنى تداولي خالص، فليست هناك قرينة لفظية أو غير لفظية تربط بين الملفوظ والمقصود.

نقول دائمًا إنه لمن أشد الأمور عسرًا الإحاطة بالظاهرة البلاغية، ومن أهم دلائل هذا العسر هذا الاستعصاء الذي نجده في الظواهر البلاغية على التحديد والتقنين والتفصيل؛ ولذلك نأخذ على ابن الأثير محاولة تحديد المفاهيم الاصطلاحية بناءً على ما تطرحه بعض الظواهر شأن غير واحد من البلاغيين، ذهب ابن الأثير في تحديد مفهوم مصطلح التعريض: «وأما التعريض فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب: (والله إني

(١) ابن أبي الإصبع: تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن الكريم، تقديم وتحقيق د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٥م ص ١٤٣.

(٢) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعيتين، مرجع سابق ص ٣٦٤.

لمحتاج وليس في يدى شيء، وأنا عريان والبرد قد آذاني)، فإن هذا وأشباهه تعريض بالطلب، وليس هذا اللفظ موضوعاً في مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازاً، إنما دل عليه من طريق المفهوم^(١).

لقد بنى ابن الأثير تعريفه للتعريض على نموذج الملفوظ الذي ذكره، ومثل هذا النموذج عالجه سيرل تحت تصنيف الكلام المباشر وغير المباشر، ومع هذا فإننى لست أنكر إمكان دخول ظواهر الملفوظات هذه تحت اسم التعريض بمفهومه الواسع الذي لا ينحد بالتحديد الاصطلاحي الذي ذهب إليه ابن الأثير، فليس الخلط في الرؤية هنا مُنحداً في التحديد الاصطلاحي بين ابن الأثير وسيرل، ولكن الخلط يمتد ليشمل اضطراب ابن الأثير مع المنظومة البلاغية في الدرس البلاغي العربي، فإن هذا النمط من الملفوظات غير المباشرة قد عولجت في البلاغة العربية معالجة وافية إذ قامت عليها نظرية النظم ونظرية معنى المعنى (المعاني الثواني) التي تعد قوام كتاب دلائل الإعجاز للعالم الكبير عبد القاهر الجرجاني، ثم تابعه البلاغيون المتأخرون في قولهم بخروج الكلام على مقتضى الظاهر في مباحث الخبر والطلب، فمن تعريف البلاغيين الاصطلاحي للأمر والنهي أنهما طلب الإلزام بالفعل أو طلب الكف عن الفعل، فإنه من المعروف أن دلالات الإلزام والكف قد ينتجها الخبر، بل إن الخبر في بعض التراكيب قد ينتجها بصورة أمعن في الإلزام من صيغ الأمر والنهي الصريحة المعروفة، وقد التفت البلاغيون العرب إلى أن الخبر قد يقع موقع الإنشاء، وفيما يتعلق بالأمر والنهي فإن الخبر قد يكون مقصوداً به الأمر أو النهي، من ذلك قول التفتازاني: «كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك: تأتيني غداً، مقام ائني، تحمله بألطف وجه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غداً صرت كاذباً من حيث الظاهر؛ لكون كلامك في صورة الخبر، فالخبر في هذه الصورة مجاز لا استعمالها في غير ما وضع له، ويحتمل أن يجعل كناية في بعضها، ومن الاعتبارات المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء القصد إلى المبالغة في الطلب، حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال، ومنها القصد إلى استعجال

(١) ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، مرجع سابق ج ٢ ص ١٨٦.

المخاطب في تحصيل المطلوب، ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه، ونحو ذلك من الاعتبارات»^(١).

نسوق هذا المثل مع إدراكنا للفرق بين ما طرحه ابن الأثير وما طرحه التفتازاني، إن نموذج التفتازاني في وقوع الخبر موقع الإنشاء جاء معتمداً على تغير الصيغة الصرفية، فجاء الفعل المضارع بديلاً عن صيغة الأمر الصريحة في طلب الإلزام، وهذا الاستبدال واضح ظاهر، أما الفكرة الأوسع عن خروج المعنى على ما يقتضيه التركيب النحوي فهي لا تتحدد في الصيغ الصرفية بل تمتد لتستوعب التراكيب جميعها فيما أطلق عليه مصطلح العدول، ومنه أن ينتج إنتاج الخبر لدلالة الأمر أو النهي، فإنها تنتج هذه الدلالات ضمناً بحيث لا يصلح فيها الاستبدال بصيغة النهي الصريحة أو صيغة الأمر الصريحة، إذ لا تؤدي الصيغة الصريحة ما تؤديه الوسائل الأسلوبية التي تنتج دلالة الأمر أو النهي من الضواغط على المتلقي، وهذا العدول يمثل جوهر علم المعاني فيما أطلق عليه عبد القاهر معنى المعنى، إذ لا يختلف نموذج ابن الأثير عن خروج أسلوب الاستفهام إلى إنتاج دلالة النفي والإنكار والتقرير والإقرار، وغير ذلك، فهل فطن ابن الأثير إلى أنه يضع علم المعاني وما يختص به من بلاغة التراكيب ضمن التعريض؟ وهل فطن إلى أن المصطلح وفق مفهومه وشواهدة يمتد ليتطابق مع نظرية معنى المعنى؟

نستخلص من هذا بعض الحقائق الواضحة، منها أن النموذج الذي ذكره ابن الأثير هو نموذج المعنى التداولي في مقابل المعنى النحوي، وأكد على هذه الحقيقة لأن الخلط قد امتد برؤية ابن الأثير من التحديد الاصطلاحي للمفاهيم إلى محاولته التفريق بين الكناية والتعريض على هدى من التفريق بين الحقيقة والمجاز، ومن جهة أخرى فإن ابن الأثير قد أخطأ في أنه قصر مفهوم التعريض على هذه الظواهر، على حين تأتي الظواهر طارحة تصورات أخرى مغايرة كما رأينا في بُعد التعريض الذي أشرنا إليه آنفاً، لتظل الظاهرة هي

(١) التفتازاني: المطول، تحقيق د. عبد الحميد هنداي، ط ١ دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م

موضوع البحث البلاغي في تتبعها وليس في قسره إياها على التأطير والتععيد المختل، ومن هنا نؤكد على الحقيقة التي نشير إليها في غير موضع من ضرورة انطلاق البحث البلاغي من تتبع الظواهر، لا من القواعد ثم التماس الظواهر بوصفها شواهد تصدق عليها وكم كان عبد القاهر في نظره إلى اتساع الظواهر بقوله: «اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفناً لا إلى غاية»^(١)، ثم ذكر ابن الأثير شواهد من التعريض في الملفوظات التي تتعلق بالخطبة والزواج كقول أحدهم للمرأة: إنك لخلية، وإني لعزب، فذكر أن هذا وأمثاله لا يدل على طلب النكاح حقيقة ولا مجاز^(٢)، وهو كذلك لأن طلب النكاح هنا يأتي دلالة تداولية تتعلق أساساً بالرجل المتكلم والمرأة المخاطبة في سياق معين، فالمعنى المضمن هنا الذي ينتجه الأسلوب الخبري هنا إنما هو مرهون بالعناصر التداولية السياقية المتعددة المختلفة.

أما عن تعلق المعنى في التعريض بدلالات التراكيب الذي بنى عليه ابن الأثير رؤيته لمجازية الكناية فيقول: «وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب ولا يأتي في اللفظ المفرد ألبتة والدليل على ذلك أنه لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب»^(٣)، على حين أنه يقول في الصحيفة نفسها: «وأما التعريض فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي»^(٤) فجعل التعريض في اللفظ هنا وقصر وجوده على التركيب هناك.

ثم يُسلمه قوله بمجازية الكناية إلى أن يفرق بين سيورة المعنى عبر المؤلات فيجعلها في التعريض من جهة المفهوم وفي الكناية من جهة المجاز، «والتعريض أخفى من

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٦٦.

(٢) ابن الأثير: المثل السائر، مرجع سابق ج ٢ ص ١٨٦.

(٣) المرجع السابق نفسه والصحيفة.

(٤) المرجع السابق نفسه والصحيفة.

الكناية لأن دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز ودلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي»^(١)، والحقيقة أن الكناية والتعريض معاً يعملان وفق خطوات تأويلية متقاربة تعتمد على إدراك العلاقات بين الملفوظ والمقصود، وربما كان البُعد الاستدلالي في الكناية أظهر منه في التعريض، ولكن هذا البُعد الاستدلالي إنما يعمل من جهة المفهوم أيضاً بإدراك العلاقات العقلية، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تكون هذه العلاقات العقلية مبنية على علاقة المشابهة، ومن ثم نرى عجباً في أن يجعلها ابن الأثير قسماً من أقسام الاستعارة إذ يقول: «وأما الكناية فإنها جزء من الاستعارة ولا تأتي إلا على حكم الاستعارة خاصة لأن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له، وكذلك الكناية فإنها لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المكنى عنه ونسبتها إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام فيقال كل كناية استعارة وليس كل استعارة كناية»^(٢) وبذلك يبلغ الاضطراب برؤية ابن الأثير مبلغه بين إدراك الظواهر وتحديد مفاهيمها الاصطلاحية.

ولعل من أوفى الرؤى وأثقفها في رؤية الفرق بين التعريض والكناية رؤية السكاكي التي تحمل إقراراً بحقيقية الكناية وتوزع التعريض بين الحقيقة والمجاز، يقول: «واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية، وأخرى على سبيل المجاز، فإذا قلت: أذيتني، فستعرف، وأردت المخاطب، ومع المخاطب إنساناً آخر معتمداً على قرائن الأحوال، كان من القبيل الأول؛ وإن لم ترد إلا غير المخاطب كان من القبيل الثاني، فتأمل، وعلى هذا فقس وفرّع إن شئت، فقد نهتكَ»^(٣)، وعلى الرغم من مغايرة نموذج السكاكي للنماذج التي ذكرنا فإن تحديده النظري يبقى صالحاً لأن يُستثمر في إثبات البُعد المجازي لبعض أنماط التعريض مراعاة لخصوصيات الظواهر وتباينها واستعصائها على التقنين والتقييد والتصنيف الصارم.

(١) المرجع السابق نفسه والصحيفة.

(٢) المرجع السابق نفسه والصحيفة.

(٣) السكاكي ص ٥٢٥، ٥٢٦.

التعريض والقصد المراوغ:

ثم نمط من التعريض يأتي مغايراً لأنماط التعريض التي تناولها البلاغيون، كما يأتي مغايراً للرؤية التداولية في اهتمامها بالاختلاف بين معنى الملفوظ والمعنى المقصود ويطلق على هذا النمط «المعاريض»، وهذه الظاهرة أشد تعقيداً من النماذج التي عرضها سيرل جميعها، ولذلك فهي لا تدخل تحت أي من التصنيفات التي ذكرها عن الفوارق بين المعنى النحوي للملفوظ وقصد المتكلم؛ لأن هذا النموذج المعقد من أنماط الاتصال يدخل بفكرة القصد في أبعاد أعقد مما أشار إليه سيرل لأن المتلفظ في هذا النمط من التعريض له قصدان: قصد وراء المعنى النحوي للملفوظ، وقصد إخفاء هذا المعنى المقصود بإيهام المستمع بتوقف القصد عند حدود القصد النحوي، وهذا القصد النحوي مخالف للحقيقة المستقرة في الواقع، ومن ثم يكون قصد المتكلم التعمية ومراوغة المخاطب.

وهذا البُعد يختلف في غايته ومنشئه وسيرورته عما ذكره البلاغيون العرب عن الكناية والتعريض معاً، فإذا كانت الكناية تجعل الحقيقة التي توفر لها الصدق من المتلفظ تصل إلى ذهن المتلقي عبر مؤولات (مفسرات) تتمثل في الوسائط أو الحلقات الاستدلالية في سلسلة سيرورة العلامة، فإن التعريض قد يُقصد به قصداً إلى إخفاء الحقيقة، وبذلك يكون المعنى الحرفي هو المقصود إيصاله بحيث تتوقف عملية التواصل اللغوي عند حدوده، أما المعنى الحقيقي المطابق للواقع فهو المكنون في نفس المتلفظ لا يتجاوزها، وبذلك يكون وجودها مرهوناً بقصد التشويش على المتلقي لإخفاء الحقيقة المستقرة في الواقع الخارجي عليه، وهي في ذلك تعتمد في بُعدها الكنائي على أنها لا يوجد لها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي، وعدم وجود القرينة هو علة التصديق عند المتلقي فلا ينصرف ذهنه إلى غير هذا المعنى الحرفي.

ومن الأمثلة المشهورة في ذلك ما روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «اشتكى ابن لأبي طلحة قال فمات وأبو طلحة خارج فلما رأت امرأته أنه قد مات هيأت شيئاً ونحّته

في جانب البيت فلما جاء أبو طلحة قال كيف الغلام؟ قالت: «قد هدأت نفسه وأرجو أن يكون قد استراح»، وظن أبو طلحة أنها صادقة...»^(١)، وفي رواية مسلم قالت: «هو أسكن مما كان»^(٢)، فسواء كان قولها هدأت نفسه وأرجو أن يكون قد استراح، أم كان قولها: هو أسكن مما كان، فكلا القولين لا يستبعد السامع معه أن يكون مقصود المتلفظ هو هو المعنى الحرفي للملفوظ، إذ ليست هناك قرينة مانعة من إرادة هذا المعنى الحرفي، فالمتكلمة هنا أرادت بقولها الموت وظن المخاطب به النوم، لأنه حسب أنها صادقة بالنسبة لما فهمه، يدخل هذا في باب التعريض الذي يُغني عن الكذب؛ لأن قولها لا يخالف الحقيقة وإن كانت قد أرادت به إخفاء حقيقة أخرى، وبذلك نرى أن التعريض ضرب خاص من الكناية يُقصد به تغييب الحقيقة لأمر يراه المتكلم تتحكم فيه الملابسات السياقية المختلفة، وذلك بإيقاف السيرورة التأويلية عند حدود معنى المنطوق، وهذا الإيقاف يعتمد بدوره على أبعاد وملابسات سياقية خاصة عند المتلقي، ربما تتعلق بأنه يريد التصديق والوقوف هو نفسه عند حدود المعنى المباشر للمنطوق اللغوي.

فهذا النمط من ظواهر التعريض نراه يعمل وفق سيرورة ضدية لسيرورة الكناية، ضدية لسيرورة الظاهرة البلاغية بشكل عام التي يُراد منها إيصال معنى المعنى، وهي في الوقت نفسه ضدية لتصنيف سيرل للفوارق بين معنى المنطوق والمعنى المقصود أو معنى المتكلم، إذ المقصود هنا هو الإخفاء وليس الإيصال، وقصد المتكلم هنا ينصرف إلى معنى المنطوق بقصد الإخفاء كما ذكرنا، فهل كان استعصاء الظاهرة البلاغية على محاولات التصنيف والتقنين والتفعيد هو المسئول عن هذا الخلط في الرؤى؟

ليس قولنا باستعصاء الظاهرة على التفعيد والتقنين والتصنيف الصارم مرجعه إلى الرؤية البلاغية العربية ولكنه أمر عام وشائع، فلا تخلو محاولات التفعيد والتصنيف

(١) صحيح البخاري، مرجع سابق جـ ١ ص ٤٣٧، رقم ١٢٣٩.

(٢) صحيح مسلم، أبو الحجاج حسين القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء

التراث العربي بيروت بدون جـ ٣ ص ١٦٨٩، رقم ٢١٤٤.

لظواهر البلاغية أبداً من قصور، أقول هذا لأن ظاهرة التعريض التي عرضنا لها هنا في مستهل هذه الفكرة قد استعصت على استقرار جون سيرل في محاولته تحديد التباين بين معنى الملفوظ ومعنى المتكلم في ظواهر: الاستعارة والمفارقة والكلام غير المباشر، فقد كان شاخصاً إلى قصد المعنى الثاني وقصد توصيله للمتلقي، ومن ثم لم يلتفت في عرضه هذا إلى قصد المعنى الثاني وقصد إخفائه عن المتلقي، وبذلك يعد نموذج التعريض إضافة إلى النماذج التي ذكرها سيرل، إن سيرل في تفريقه بين المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعاري قد رأى أنه في حالة مطابقة معنى الجملة الحرفي لمقصد المتكلم فإن المنطوق نفسه يعد منطوقاً حرفياً أي غير محمل بمقاصد وراء التركيب النحوي (الجملة) الذي يتلفظ به المتكلم^(١)، ولكن نموذج التعريض الذي نتحدث عنه هنا يختلف عن النماذج التي عرضها سيرل جميعها في أن المتكلم في التعريض له مقصدان، وأن الملفوظ يحتمل معنيين، وهذا ما لم يلتفت إليه سيرل في تقسيمه فحصر الظواهر في الاستعارة والكلام غير المباشر والمفارقة.

فالجملته: «قد هدأت نفسه وأرجو أن يكون قد استراح» معزولة عن سياقها تحتمل المعنى الحرفي المباشر، كما تحتمل معنى الموت الذي هو الحقيقة المطابقة للواقع، والمتكلمة تقصد إيصال المعنى الحرفي، كما تقصد الإيهام وإخفاء المعنى المحتمل الذي يمثل الحقيقة، ومن هنا تأتي مطابقة معنى الجملة الحرفي لمقصد المتكلم مخالفة لرؤية سيرل التي يذهب فيها إلى أن المنطوق نفسه يعد منطوقاً حرفياً أي غير محمل بمقاصد وراء التركيب النحوي (الجملة) الذي يتلفظ به المتكلم؛ لأنه بلا شك محمل بمقاصد يعمد المتلفظ عمداً إلى إخفائها.

إن المعنى الثاني المقصود إخفاؤه إذا توفر للمتلفظ حسن النية لا يظهر إلا في حالة دفاع المتلفظ بدفع الكذب عن كلامه، فهنا يستحضر للمخاطب في مقام الدفاع المعنى الثاني الذي يحتمله المنطوق، أو يستحضره في الوقت الذي يرى أنه مناسب لكشف هذه

(1) John R. Searl: Metaphor , P 92.

الحقيقة المخبوءة، أما إذا لم يتوفر حسن النية من المتلقِّظ، وذلك بأن يقصد قصدًا إلى التشويش وتغييب الحقيقة عن المتلقي فإن الحقيقة المخبوءة قد تظل كذلك أمدًا بعيدًا، ومثل هذه الملفوظات قد يكون لها وجودها الأكبر في المباحثات السياسية وما يمكن أن تحدثه من المراوغة التي يُقصد فيها إلى إخفاء الحقيقة قصدًا، وكذلك في المعاملات التجارية التي يكون فيها كل طرف مستهدفًا للخديعة من الأطراف الأخرى، ومن أجل صورها الملفوظات الدعائية في الدعاية والإعلان عبر وسائل الإعلام المختلفة، ومن ثم فإن حسن النية يتعلق بقصد المتكلم من قصده إخفاء الحقيقة، أي يتعلق بالمبررات التي كانت من وراء قصده إخفاء الحقيقة، وبذلك يحتمل هذا النمط من التعريض ما لا حصر له من المقاصد، فمنها التشويش والمراوغة والخداع والتضليل والتهوين من أمر شيء أو التهويل، وما إلى ذلك من المعاني التي تندرج تحت المراوغة المقصودة في عملية التواصل.

إن هذا النمط من استعمالات اللغة يدخل في علاقة تواصل معقدة، بل لعلها أشد ما تكون عليه علاقات التواصل اللغوي تعقيدًا، وذلك في خطاب بعض الفرق الدينية الملتبسة بالعمل السياسي، ذلك لأن هذه الفرق قد اتخذت من عنوان باب جاء في كتب الحديث «في المعارض ما يُغني عن الكذب» منهجًا للتواصل اللغوي مع الآخرين دون تفريق بين أن يكون التعريض موقفًا جزئيًا مؤقتًا وأن يكون منهجًا، ففرق هائل بين أن تكون المعارض وسيلة مؤقتة لتجاوز موقف محدد محدود بملايسات بعينها وأن تُتخذ منهجًا عامًا في التواصل، فإن تكرار هذا النموذج التواصلية من شأنه أن يُفقد الثقة في المتكلم؛ لأن هذا النموذج يتوفر له دائمًا تعمُّد إخفاء الحقيقة، فإذا ما تكرر هذا النموذج يصبح تصديق المتكلم دائمًا أمرًا محالًا عند من له أدنى عقل، ومن هنا تنشأ ضرورة التحليل السياقي للمقولات بحثًا في مطابقتها للحقيقة والواقع، من ناحية، وبحثًا وراء المقصد الحقيقي للمتكلم، وهو بحث معقد يتجاوز ما قاله سيرل عن الكلام غير المباشر، فالمتكلم في حالة الكلام غير المباشر يقصد توصيل حقيقة مضمنة بشكل غير مباشر، أما في حالة المعارض

فإن المتكلم يقصد إلى إخفاء حقيقة وتعتيم رؤية، إن البحث في هذا الملفوظ - كما أشرنا - إنما هو بحث أولاً: في احتمالات الصدق والكذب، موافقة الواقع أو مخالفته، وثانياً هو بحث في الاحتمالات الممكنة للمقصود الذي يُقصد إلى إخفائه، ومن ثم فإن هذا التواصل محال لأن المخاطب لن يصل بحال من الأحوال إلى درجة اليقين في معرفة قصد المتكلم، وفي هذه الحالة التواصلية المعقدة يمكننا القول بأن مقولة: «في المعارض ما يُغنى عن الكذب» تتحول إلى تأسيس لسوء الظن وإحاطة عملية التواصل بما لا حصر له من الشكوك والظنون وانعدام اليقين كما ذكرنا، إنها مقولة يعوزها أن تكون محكومة بضوابط أخلاقية، كما يعوز صلاحيتها أن تكون محكومة بأطر سياقية معينة؛ لأن ظاهرة التعريض في الحقيقة لا تخلو من كذب، فهي على المستوى الحرفي للمنطوق غير المقصود صادقة، وبوجه من الوجوه مطابقة للواقع وفق رؤية خاصة، وهي على مستوى المقصود كاذبة وغير مطابقة للواقع، ومن هنا كان تعليق أنس بن مالك رضي الله عنه على قولها أن قال: «وظن أبو طلحة أنها صادقة» فتضمن كلامه إشارة ضمنية إلى أنها غير صادقة، فتصديق زوجها هنا تصديق ظني استسلاماً للمعنى الحرفي للملفوظ فلا تتوفر عنده مؤشرات سياقية تحمله على البحث وراء هذا المعنى الحرفي.

إن خلاص هذه المرأة في هذا الموقف من بُعد الكذب في المقصد هو البُعد الأخلاقي المتمثل في مرحلة تالية من القصد والنية، ذلك بأن قصد إخفاء الحقيقة الذي كان منها إنما كان بقصد آخر هو توفير الراحة لزوجها والسكينة، وأنه سيقف على هذه الحقيقة حتماً وخلال وقت وجيز، ومن ثم فإن إخفاء الحقيقة ليس قصداً وراءه قصد المراوغة وتعمد تغييب الحقيقة عن المخاطب لنفع يعود على المتكلمة، هو قصد مؤقت مبرر بقصد أخلاقي.

الفصل الثالث

التداولية والظواهر البيانية

(٢)

الأبعاد التداولية للاستعارة

تمهيد

لعل دراسة الاستعارة من منظور تداولي يثري الدراسات الحديثة للاستعارة بما يقدم من زوايا بحثية لم تلتفت إليها الدراسات التي انصرف اهتمامها إلى دراسة الاستعارة معزولة عن سياقاتها على المستويات السياقية المختلفة: اللغوي الداخلي - السياق الخارجي المتعلق بمنشأ الاستعارة - سياق التلقي، وذلك بما يقدم المنظور التداولي من أبعاد تتجاوز حدود النظرة المنغلقة على العلاقة بين المستعار والمستعار له، وهذا ما يميزها عن النظريات السابقة، وإن كانت الرؤية التداولية للاستعارة تتفق في بعض جوانبها مع نظرية النظم عند عبد القاهر الذي نظر إلى الاستعارة في تصافرها مع العناصر التركيبية المختلفة، كما تتفق مع النظرية الحدسية الحديثة، وإن اختلفت عنها في كثير من الوجوه بزيادة بعض الرؤى وإضاءة كثير من جوانب البحث في الاستعارة، ولا تكاد النظرية السياقية في دراسة الاستعارة تخرج عن حدود الرؤية التداولية.

إن دراسة الاستعارة من خلال رؤية تداولية تتشعب في عدة زوايا تبعاً لتعدد الأفكار

التداولية التي ترتبط بالاستعارة وترتبط بها الاستعارة، منها

- السيرورة التأويلية للاستعارة التي تبحث في كيفية تحقق عملية الفهم والتأويل بوصف الاستعارة وسيلة لغوية تواصلية، وما يتعلق بذلك من تفسيرها على المستويين البلاغيين: مستوى التواصل والتفاعل البشرى، والمستوى الأدبي والفني.

- وما يتعلق بذلك أيضًا من ترجمتها وما يترتب على عملية الترجمة من الانتقال من سياق التلقي الذي أنتجت فيه الاستعارة إلى سياق آخر للتلقى يبعد زمنيًا ومكانيًا عن سياق التلقي الأول، ثم ما يتعلق بذلك من اختلاف السياق الثقافي والاجتماعي.

ويأتي التمييز بين المعنى الحرفي (معنى الجملة، المعنى النحوي) والمعنى التداولي (المعنى السياقي، معنى المتكلم) بمثابة الفكرة الأم التي تجمع بين القضايا المثارة في دراسة الاستعارة وفق رؤية تداولية، ومن هنا جاءت معالجة سيرل Searl للاستعارة من خلال عرضه للتمييز التداولي بين المعنى النحوي للجملة، والمعنى التداولي الذي يتخذ قصد المتكلم أساسًا له، ويشير بداية إلى أن هذين المعنيين يتطابقان في المنطوق الحرفي، أما في المنطوق الاستعاري فإن الأمر يختلف اختلافًا بينًا، ويمضى سيرل في تقسيم المنطوق الاستعاري منطلقًا من هذا التمييز إلى ثلاثة أنواع:

- المنطوق الاستعاري البسيط، وفيه تقوم الاستعارة على الاستبدال المحدد لكلمة بكلمة أخرى، أي كلمة ملفوظة بأخرى مضمرة وتمثل المقصود المجازي، أو قصد المتكلم.

- المنطوق الاستعاري غير المحدد، وهو يتسم باتساع مجال المعاني التي يحتملها المنطوق الاستعاري، إذ لا يتحدد المضمرة هنا في كلمة واحدة بل يتشعب بين عدة دلالات مجازية يحتملها البعد المجازي الاستعاري.

- الاستعارة الميتة، وفيها يُهمل المعنى الأصلي للملفوظ، ليكون المعنى المجازي الاستعاري هو الملفوظ وهو المقصود في آن^(١)، فهي التي استخدمها الناس لفترة طويلة

(1) Ibid , P 92.

من الزمن بحيث أصبحت شائعة، «مما أدى إلى أننا لا نشعر فيها بالفرق بين الموضوع والصورة، أي أنه من غير المتوقع أن يشعر الكاتب أو القارئ بوجود أي صورة استعارية لأن هذه الصورة قد اختفت نتيجة الاستخدام المتكرر»^(١)، وقد نبه عبد القاهر الجرجاني إلى هذا الملمح بقوله: «اعلم أن من شأن هذه الاجناس أن تجري فيها الفضيلة، وأن تتفاوت التفاوت الشديد، أفلا ترى أنك تجد في الاستعارة العامي المُبتدَل كقولنا: رأيت أسداً، ووردت بحرًا، ولقيت بدرًا، والخاص النادر الذي لا تجده إلا في كلام الفحول ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال»^(٢)، والابتدال هنا إنما هو معنى من معاني موت الاستعارة، وسنفضل القول لاحقاً في هذه القضية وما يتعلق بها من ديمومة الاستعارة، وسنقف بداية عند السيرة التأويلية للاستعارة والرؤية التداولية لكيفية إتمام عملية الفهم والتأويل.

(١) عبد الله الحراصي: في ترجمة الاستعارة العربية http://www.nizwa.com/volume3/p41_56.html

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٧٤.

المبحث الأول

السيرورة التأويلية للاستعارة

مما سبق تبين أن جون سيرل يولي التمييز بين المعنى الحرفي ومعنى المتكلم أهمية في دراسة المنطوق الاستعاري «فإن مشكلة الاستعارة عنده هي جزء من مشكلة لغوية عامة هي تفسير الكيفية التي ينغزل فيها معنى المتكلم عن معنى الجملة أو الكلمة، أو عبارة أخرى: كيف نقول شيئاً وتعني شيئاً آخر؟»^(١)، ولذلك اعتمد على المعنى الحرفي بشكل أساسي في التوصل إلى المعنى الاستعاري، فقد فرق بين معنى المتكلم Speaker meaning ومعنى الجملة Sentence meaning في عرضه الاستعارة من منظور التداولية، مشيراً إلى ارتباط معنى الجملة بالسياق ليدخله بذلك في البعد التداولي، فمن الممكن أن ينجح أحد الأشخاص في إيصال معنى محدد على الرغم من أن المتكلم والمستمع يعرفان أن معنى الكلمات المنطوقة - من قبل المتكلم - لا تعبر حرفياً عما يعنيه المتكلم، وقد عرف المعنى الحرفي بأنه «هو المعنى الذي نجده للجملة في سياق الصفر، أو السياق المنعدم»^(٢)، أي معنى الملفوظ منعزلاً انغزالاتاً عن أي عناصر سياقية.

واعتمد في ذلك على أن المتكلم قد يعنى شيئاً وراء المعنى الحرفي الذي يمكن أن يفهم من الجملة بعزلها عن قائلها، وبذلك رأى أنه في حالة مطابقة معنى الجملة الحرفي لمقصد المتكلم فإن المنطوق نفسه يعد منطوقاً حرفياً أي غير محمل بمقاصد

(١) د. أحمد صبرة: التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، دار الصديقان للنشر والإعلان، الاسكندرية

١٩٩٨م ص ٦٥.

(2) John R. Searle: Metaphor , P. 92.

وراء التركيب النحوي (الجملة) الذي يتلفظ به المتكلم، ذاهباً بذلك إلى التفريق بين هذا المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعاري^(١).

ينطلق سيرل من إيمانه بأهمية الوقوف على تفسير المنطوق الحرفي بوصفه الحلقة الأولى في تفسير المنطوق الاستعاري، أما محاولة وصف المنطوق الاستعاري مع إهمال تفسير المنطوق الحرفي فهي محاولة تفشل غالباً في التمييز بين المنطوقين، ومن ثم ينطلق بداية من مبادئ تأويل المنطوق الحرفي بالبحث في السمات الضرورية للمقارنة بين المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعاري من خلال المقارنة بين بعض الجمل التي يصح أن تقف عند حدود المنطوقات الحرفية، أي لا تتوفر لها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي في ذاتها، أي بمعزل عن سياقها، مثال ذلك في الجملة التالية: (إن الحرارة تشتد هنا)، فمن الممكن أن تقف عند حدود المنطوق الحرفي، وذلك عندما تكون إخباراً لشخص ما عن اشتداد الحرارة في المكان المشار إليه، ومن الممكن أن تتعدى المنطوق الحرفي إلى الفعل الكلامي غير المباشر، أو المعاني المضمرة التي قال بها جرايس (GRICE'S IMPLICATURE)^(٢)، إذ تستخدم بوصفها طلباً من شخص لشخص آخر أن يفتح الباب، كما أنها من الممكن أن تستخدم بوصفها منطوقاً تهكمياً عندما تستخدم للتعبير عن شدة البرودة، أما استخدامها بوصفها منطوقاً استعاريّاً فيكون عندما تعني - مثلاً - أن المناقشة المستمرة أصبحت تحتوي على قدر أكبر من الهجوم الحاد^(٣).

ولكن عملية إعادة الصياغة التي تتحول بالمنطوق الاستعاري إلى منطوق حرفي لا تفي بالعوامل التأثيرية التي يتضمنها المنطوق الاستعاري، «فإننا نشعر بأن إعادة الصياغة غير ملائمة، فهناك شيء ناقص، ومهمتنا هي تفسير هذه الحالة من عدم الرضا التي نشعر

(1) Ibid , P 92.

(2) Michael Hancher: Grice's implicature and literary interpretation. 17 September 1996, <http://umn.edu/home/mh/grice.html>.

(3) John R. Searl: Metaphor , P 94، د. أحمد صبرة: التفكير الاستعاري، مرجع سابق ص ٦٦.

بها عند إعادة الصياغة الحرفية للاستعارة، على الرغم من أن إعادة الصياغة تحمل تقريباً معنى المتكلم، لكن هناك جملاً استعارية نشعر أننا نفهمها تماماً، وبالرغم من ذلك لانكون قادرين على إعادة صياغتها حرفياً، مثل الجملة التالية: (السفينة تشق عباب البحر)، ففي هذه الجملة لا نكون قادرين على إعادة بناء صياغة حرفية بسيطة لها، على الرغم من أن المنطوق الاستعاري لا يحمل في طياته أي غموض^(١)، ومن الواضح أن الاهتمام بالمنطوق الحرفي للاستعارة تشعب بسيرل في عدة زوايا، ومن هنا كان التعقيب على اهتمام سيرل Searl بالمعنى الحرفي من أكثر ما شغل جيرري مورجان J. L. Morgan في دراسته: «تعليقات على تداولية الاستعارة ١٩٨١ م».

فقد التفت مورجان إلى البعد التداولي في تأويل الاستعارة وتحليلها مخالفاً بذلك اهتمام سيرل Searl بالمعنى الحرفي، وذلك في تمييزه بين الغموض والاستعارة وعلاقتيهما بالمعنى الحرفي، ففي حالة الغموض تكون العلاقة بين المعنيين هي تطابق اللغة - أي أن اللغة المستعملة تحتمل المعنى والمعنى الآخر بنفس الدرجة - لدرجة أن المعنيين نفسهما يمكن أن يُترجما في جملتين منفصلتين في لغة أخرى، أما في حالة الاستعارة فإن أحد المعنيين مشتق بطريقة ما من المعنى الآخر، ولكن معنى أحد المنطوقين لا يتطابق تمام المطابقة مع المعنى الآخر، وإن كان المعنى المجازي مشتقاً من المعنى الحرفي، بالإضافة إلى ذلك فإن عدد المعاني الاستعارية التي يمكن أن تتخذها الجملة الاستعارية ليس قليلاً ولكنه عدد مفتوح من المعاني، فالاستعارة يمكن أن تتخذ عدداً كبيراً من التأويلات اعتماداً على السياق^(٢).

وقد ذكر جيرارد ستين آراء مغايرة لرأي سيرل في مناقشته، فتساءل: هل تفهم كل الاستعارات على مرحلتين؟ المرحلة الأولى تتمثل في إدراك المعنى الحرفي والأخرى

(١) د. أحمد صبرة: التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، مرجع سابق ص ٦٥.

(2) J. L. Morgan: Observations on the Pragmatics of Metaphor, in Metaphor and thought, edited by: Andrew Ortony, Cambridge University Press, 1981, P 138.

تتمثل في إدراك البعد المجازي، مشيراً إلى أن الدراسات تباينت في ذلك، فمنها ما يذهب إلى أن المعنى الحرفي يلعب دوراً أحياناً^(١)، ومنها ما يذهب إلى أن المعنى الحرفي يلعب دوراً مؤكداً في معالجة الاستعارة^(٢)، وقد انبنى الرأي الأول على التقليل من شأن رأي سيرل القائل بفهم الاستعارة على مرحلتين، لأنه غير مطرد في فهم جميع الاستعارات، وقد ربط هذا الرأي فهم الاستعارة بالسياق، فإذا تقدم ذكر السياق على الاستعارة فإنه يسهل فهم الاستعارة بشكل مباشر دونما حاجة إلى مرحلة فهم المعنى الحرفي، أما إذا تأخر ذكر السياق فإن هذا يتطلب من القراء بناء تفسير حرفي، وهذا يعني أن الحاجة إلى مرحلة التفسير الحرفي السابق للتفسير المجازي إنما تكون في حالة افتقار الجمل إلى سياق كاف^(٣).

ولكن الأمر لا يتعلق بالسياق فقط ولكنه يتعلق أيضاً بالعلاقة بين المستعار والمستعار له من حيث البعد والقرب، فبعض الاستعارات تكون هذه العلاقة فيها بسيطة وقريبة إلى درجة يمكن إدراكها بسهولة ويسر ولا يحتاج معها إلى سياق أو إلى الوقوف على المعنى الحرفي بوصفه خطوة أولى تتبعها خطوة تالية تتمثل في التفسير المجازي، ومن هنا ذهب مورجان إلى أن الاستعارات ليست سواء في حاجتها إلى خطوة الوقوف على المعنى الحرفي، فيذهب مورجان إلى أنه من الواضح أن الفرد لا يعالج استعارة: «جون خنزير»، بنفس الطريقة التي تعالج بها استعارة: «جون كنغر»، فالمرء يعرف في الحال ما المقصود في الاستعارة الأولى، إذ تتطلب تخيلاً أقل، ثم يخلص من هذا إلى أنه من القصور محاولة تأويل ذلك على أنه مجاز في الكلام، ذلك يمكن أن يرى في سياق يكون فيه كلا المعنيين الحرفي والتصويري ملائمين، فالبعد المجازي هنا يغيب أو يخفت لصالح المعنى الحقيقي، وعلى سبيل المثال، لو أن شخصاً يعبد قنديلاً ولديه عاطفة قوية

(١) جيرارد ستين: فهم الاستعارة في الأدب، مقارنة تجريبية تطبيقية، ترجمة محمد أحمد حمد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٥م ص ١٣٨.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٣٩.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ١٣٩.

تجاهه ويجعله مضاء دائماً، فيمكنه أن يقول هذا المصباح هو نور حياتي، فالعلاقة المجازية قد تغيب أو تخفت إذ ليس ثم ما يمنع من إرادة المعنى الحرفي، فيما ينتقل بالعلاقة إلى ما يُعرف بالكناية في البلاغة العربية التي حددت الفرق بين المجاز والكناية في أن الكناية ليس بها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي، ولكن هذا التحديد قد غاب عن رؤية مورجان، ولهذا خلط بين الأمرين، فإذا تم الاعتداد بالمعنى المجازي فقط - فيما يقول مورجان - كقراءة تصويرية في حالة رفض القراءة الحرفية، ينبغي علينا أن نتوقع أن هذه الكناية أيضاً محتملة، والقراءة المجازية قد لا يتم التوصل إليها إطلاقاً، لأن الحرفية معقولة وسديدة.

ثم يضرب لهذا مثلاً بأنه إذا قال قائل: «إن معرض الملك توت هو كنز مصري فرعوني»، قاصداً أن ينقل أن المعرض تساوي قيمته كثيراً من النقود، فهناك فرصة ضئيلة لتفسير المجازي الاستعارة، لأن المعنى الحرفي يعطي معنى حقيقياً في الواقع^(١).

ويبدو أن غياب التمييز بين التشبيه البليغ والاستعارة، من جهة، وغياب التمييز بين الاستعارة والكناية، من جانب آخر، في السياق الغربي هو السبب في عدم وضوح الرؤية عند مورجان، أو على أقل تقدير غياب توافق هذه الرؤية مع الرؤية العربية، فالعلاقة الأخرى التي ذكرها مورجان، عندما يقول قائل: «إن حساب جون المعرفي هو كنز مصري فرعوني»، يخلص منها إلى وضوح البعد المجازي، إذ يرى أن هنا تظهر الاستعارة، لأن المعنى الحرفي مرفوض، فالرؤية البلاغية العربية ترى أن هذه العلاقة إنما هي تشبيه وأن غياب أداة التشبيه إنما يرجع إلى إضمار هذه الأداة، والإضمار يعني وجودها، وهذا الإضمار هو الذي يجعل إدراكها على سبيل الحقيقة وليس على سبيل المجاز بحال من الأحوال، والفرق بين التشبيهين عندنا هو بُعد العلاقة في المثال الثاني لغياب أداة التشبيه وقربها في المثال الأول.

ويفرق مورجان بين نوعين من الاستعارات فهناك بعض الاستعارات يأتي البعد المجازي فيها واضحاً بالنسبة للعلاقة بين المستعار والمستعار له، وأطلق عليها الاستعارات

(1) J. L. Morgan: Observations on the Pragmatics of Metaphor , P 141, 142.

الواضحة الجديدة، ويقصد بالجددة هنا أن العلاقة بين المستعار والمستعار له وليدة السياق الحاضر بظروفه وملابساته الحاضرة التي يشترك المتلقي مع المتلفظ في العلم بها، ومن ثم يمكن إدراك التناسب المنطقي في هذه العلاقة.

وهناك استعارات أخرى أطلق عليها «الاستعارات المخزنة»، وهي تختلف - إلى حد ما - عن طبقة «الاستعارات الجديدة» الواضحة، ويقصد بالمخزنة المتوارثة التي لا تنتمي إلى سياق الواقع الحاضر، ولكنها - بشكل ما - مخزنة في الوعي الجمعي، فقد توارثت الأجيال البشرية أن كلمة «بارد» هي نوع من المصطلحات تدل على عدم الاستجابة، وقد استقر هذا المعنى عرفياً بوصفه معنى حرفياً ثانياً، وبذلك تأتي استعارة: «هذا الرجل الثلجي» بمثابة استغلال لهذا الالتباس بطريقة إبداعية، على الرغم من أن هذه الظاهرة لا تمثل التشبيه الحرفي، فقد غاب عنها البعد المنطقي في علاقة المشابهة التي تقوم عليها الاستعارة، فليس هناك أي وجه شبه بين الأشياء الباردة وعدم استجابة الأفراد، ومن ثم تنتفي المقدمة المنطقية من هذه العلاقة، ثم يعقب مورجان بأنه من الواضح أن الاستعارة يمكن أن تبنى على متشابهات أسطورية تلك التي يعرفها كل شخص بأنها ليست حقيقة، ومن ثم فإن الالتباس والغموض حالة إخبارية لفهم الاستعارة، ثم يخلص إلى أنه إن كان هذا الافتراض صحيحاً فإن الاستعارة الجديدة هي المشكلة المركزية لنظرية الاستعارة، لأن الاستعارة المخزنة تتعلق بأبعاد أخرى، ولذا فإن بعض هذه الظواهر لا يعد استعارة بأي حال من الأحوال، ومن ثم يتردد في أن يسمي بعض الاستعمالات غير الحرفية استعارات، إذ تدخل في مستوى الاستعمال الاصطلاحي الذي يمثل حالة خاصة من الالتباس يمكن أن تستغل بطريقة إبداعية⁽¹⁾.

ومن هنا ذهبت ماري يونج ١٩٩٤م في بعد آخر لرؤية الاستعارة من خلال رؤية تداولية إلى أن «الاستعارة تتكون من عناصر لغوية وغير لغوية، فالاستعارة فيما هي تعبير عن تصور ذهني تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظام اللغة الأصلية، والتجربة الحياتية

(1) Ibid , P 141, 142.

المستمدة منها الاستعارة مرتبطة أيضا بالنظم الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى النظام الأدبي في اللغة الأصلية، ويتم تقبل الاستعارة من قبل قارئها في لغتها الأصلية من خلال التقبل الذهني لها إضافة إلى قدرة هذا القارئ اللغوية والثقافية، ويعتمد تفسير الاستعارة على تعرف القارئ إضافة إلى تطور المجتمع الذي يعيش فيه، وتلعب العوامل الشخصية مثل المهارة اللغوية والأدبية والتجربة الحياتية دورًا مهمًا في تفسير الاستعارة إضافة إلى العوامل العامة التي تحكم تقبل المجتمع بأسرها لهذه الاستعارة.^(١) ثم تخلص إلى رؤية أعم وأشمل باستنتاجها «أن الاستعارات تغدو قابلة للترجمة حينما تتشابه المفاهيم الاستعارية الأساسية في النظم الثقافية واللغوية في لغة الأصل ولغة الترجمة، أما فقدان القابلية للترجمة فيحدث حينما يفشل المترجم في تجاوز العقبات والقيود التي تفرضها عليه النظم المختلفة المتعلقة بالاستعارة، وهكذا كلما قلت تلك القيود زادت قابلية الترجمة والعكس صحيح»^(٢).

وقد شاعت استعارة الأسد أو بعض صفاته للإنسان، وفي هذه الاستعارة تعمل اللغة على نحو استعاري ينفي عن الكلمات معانيها الحرفية ويكسبها معاني سياقية، فالأسد هنا يصير هو الإنسان الذي بلغ مبلغًا كبيرًا من الشجاعة والبأس، «وهذا التوسع في المعنى تحكمه ضوابط لغوية وتداولية لتتعيين الدلالة من ورائه، والسياق هو الذي يستبقي المعنى الملائم ويستبعد ذلك الذي لا يناسب المقام»^(٣)، ولعل أهم العناصر التداولية في تفسير هذه الاستعارة هو السياق الثقافي، «إذ شاع في السياق البلاغي العربي تشبيه الشجاع بالأسد وجمالَ العيون بعيون المها والقَدَّ بالبان واللمعانَ بالدينار والسواد بالليل،...، وهذه القيم الجمالية التي يعبر عنها على هذه الشاكلة في اللسان العربي تجد لها تعبيرات

(١) عبدالله الحراصي: نظرات جديدة في الاستعارة والترجمة، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) صابر الحباشة: صور المعاني بين أوستين والجرجاني، مجلة أفق، تونس، السنة الرابعة العدد ٤٧،

مختلفة في سائر الألسنة، وهذه التعبيرات كل في لسانه هي رصيد مشترك - ضمني - بين متكلمي ذلك اللسان؛ يضمن تواصله واستمراره وجود المدونة الأدبية التي تحمل اللغة الصافية المعيارية التي تجسد تلك النماذج الكلية التي يستعيدها الشعراء وكتاب النثر الفني أو يطورونها وتتحول تلك المستنسخات الشكلية تبعاً للذوق الأدبي العام ولكيفية تلقي مستعملي تلك اللغة لها ولدرجة استيعابهم إياها^(١).

ويضيف مورجان إلى ما تقدم انتقاداً آخر لعملية الاستدعاء التي قال بها سيرل، فإن العملية التي بواسطتها يشتق التأويل الاستعاري من المعنى الحرفي لا تعد فقط نوعاً من العمليات اللغوية الشكلية بالمعنى الحرفي؛ لأنه وفق رؤية سيرل فإن الاستعارة يمكن ألا تتأسس فقط على الخصائص المتضمنة في المعنى الحرفي، ولكن أيضاً في (الخرافات والأوهام = الخيال) المغالطات، والأشياء التي نصادفها من أجل الأشياء المشار إليها في المعنى الحرفي، لا تعد الاستعارة نوعاً خصباً من المعنى بناء على المعنى الحرفي، ولكن من خلال الفهم الكامل.

وقد تم إثبات ذلك بوضوح بالحقيقة التي خلاصتها أن الفرد يستطيع أن ينتج استعارة بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام جمل غير استعارية، من أجل إضمار شيء ما محادثياً (في المحادثات) يفهم فقط بوصفه استعارة.

ثم يقترح مورجان أن مقولة تغيير المعنى إذا فحصت عن قرب، فإنها لن تكون لها معنى إذا اتخذت بالمعنى الحرفي، فلو أن أحداً بحث في روح العبارة (المعنى الداخلي) بفهمها استعاريًا فسوف تؤدي به إلى نفس الاستنتاجات التي توصل لها سيرل في مؤلفاته ذلك أن الاستعارة هي مسألة معنى لفظي، وأن المحل المناسب لأي اعتبار للاستعارة إنما هو التداولية، بالإضافة لذلك أعتقد أن الحديث عن الاستعارة بوصفها نوعاً من المعنى هو خطأ في حد ذاته، حيث إنه طبيعياً يؤدي إلى التفكير في الاستعارة كصفة للجمل، ولكني

(١) المرجع السابق نفسه.

لا أعتقد أنها تعد صفة للجملة ولكنها مسألة تتعلق بماذا يفعل الفرد في قوله للجملة، ولتوضيح ما اقصده دعني أقارن بين الاستعارة وأفعال الكلام غير المباشرة، على الرغم من أنني لا أقصد القول بأن الاستعارة هي نوع آخر من أفعال الكلام غير المباشرة إلا أن هناك تشابهاً مهماً^(١).

وبذلك لا يقف مورجان Morgan عند المعنى الحرفي بوصفه الموصل الوحيد للمعنى الاستعاري شأن سيرل Searl، ولكنه التفت إلى العناصر التداولية والسياقية التي تحكم عملية التواصل بين المرسل والمتلقي، وعلى الرغم من أن «النظرية السياقية» في دراسة الاستعارة تختلف في بعض أسسها مع فكرة تداولية الاستعارة فإنها تتلاقى معها في بعض الملامح التي انبنت عليها النظرية السياقية المستفاد من «النظرية الحدسية»، إذ تذهب هذه النظرية إلى رفض وجود صيغ محددة لشرح الاستعارة وتفسيرها، وتنفي إمكانية استبدال التعبيرات الاستعارية بتعبيرات حرفية مساوية؛ وتبنى هذه الرؤية على أن التفسير الحرفي للاستعارة يُفقد الكثير من المعاني؛ لأن معنى الاستعارة - وفق رؤية النظرية الحدسية - يقفز إلى الذهن بشكل فوري نتيجة لعمل الحدس^(٢).

بيد أن مأخذ مورجان Morgan على سيرل Searl تشوبه بعض المبالغة وبخاصة فيما ذهب إليه سيرل من الاستدلال على المعنى المجازي الاستعاري من المعنى الحرفي للجملة الاستعارية، وجعله هذا المعنى الحرفي نقطة البداية في تأويل الاستعارة، فقد أشار مورجان Morgan في نقد هذه الفكرة إلى أنه من الخطأ أن ننسب هذا الاستدلال إلى معنى الجملة، مشيراً إلى أنه ثم عناصر تداولية تتدخل في عملية التأويل، وأن هذا التأويل يتم بوسائل كثيرة.

والحقيقة أن كون هذا الغرض يمكن أن يتم بوسائل تداولية كثيرة لا ينبغي أن تكون

(1) J. L. Morgan: Observations on the Pragmatics of Metaphor, P. 139.

(٢) د. يوسف أبو العدوس: الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، منشورات الأهلية، عمّان، الأردن ١٩٩٧م ص ١١٥.

الوسيلة اللغوية هنا هي الحاملة الأولى للدلالة الثانية، والحق أن سيرل قد التفت إلى البعد التداولي بإشارته إلى العناصر السياقية في المبدأين الثالث والرابع من المبادئ الثمانية التي وضعها للتأويل الاستعاري، ففي هذين المبدأين يلفت سيرل إلى التصورات الأسطورية التي تعين على عملية الاستدعاء، كما يشير إلى الحساسية الثقافية والطبيعية التي تعين على الوقوف على الرابط بين المعنى الحرفي والمقصود الاستعاري^(١)، ومع ذلك يرى سيرل أن المبدأ الأساسي الذي تعمل من خلاله كل الاستعارات هو أن «منطوق التعبير مع معناه الحرفي، والشروط الحقائقية الملائمة يستطيع أن يستدعي إلى العقل معنى آخر، وشروطاً حقائقية ملائمة أخرى، والجزء الأصعب في الاستعارة هو شرح ماهية المبادئ التي يستطيع منطوق التعبير طبقاً لها أن يستدعي إلى العقل - استعارياً - مجموعة من الشروط الحقائقية المختلفة عن تلك التي تحددت في معناه الحرفي»^(٢).

وربما تتلاقى فكرة الاستدعاء التي قال بها سيرل بفكرة التتبع البلاغي للارتباطات الخفية التي قال بها (أمبرتو إكو Eco). في تحليل الاستعارة من وجهة نظر سيميوطيقية، إذ يذهب إلى أن الاستعارة تقوم على استبدال بلاغي عن طريق تكوين مزيد من الارتباطات، «إذ يقوم هذا الاستبدال بتحريك السلسلة الكاملة للحقل الدلالي جميعه ويظهر بنيته الطبقيّة، إن الانتقاعات السياقية والمقامية تتغير باستمرار في هذا النشاط، وتُحمّل بالمزيد من المعاني، وإن الدورات (الدلالية) الصغيرة بكافة أنواعها تخلق علاقات مفاجئة وغير متوقعة، وكلما كانت هذه العملية سريعة وغير متوقعة وتقوم بربط نقاط بعيدة فإنها تظهر كظفرة (قفرة)، ومن ثم فإن المخاطب - على الرغم من شعوره المضطرب بشرعيتها (صحتها) - فإنه لا يستطيع استنتاج سلسلة الخطوات داخل سلسلة الدلالة التحتية التي تربط النقاط واضحة الانفصال معاً، ونتيجة لذلك يعتقد المخاطب أن الابتكار البلاغي كان نتاجاً لإدراك حدسي - نوع من الإشراف - أو إلهام مفاجئ، بينما الواقع أن المرسل أدرك

(1) John R. Searl: Metaphor , P 104.

(٢) د. أحمد صبرة: التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، مرجع سابق ص ٧١.

مدخلاً لطرق تسمح له المنظومة الدلالية عبورها، فالذي كان بالنسبة للمرسل نظرة سريعة ولكنها واضحة لإمكانات (احتمالات) النظام يصبح بالنسبة للمخاطب شيئاً غامضاً وغير واضح، فالمخاطب يُضفي على المرسل قدرة حدسية راقية، بينما يدرك المرسل أن لديه نظرة واسعة وفورية للبنية التحتية لنظام الدلالة، ومع ذلك اكتشف كلاهما طريقة جديدة لربط الوحدات الدلالية، ولذلك فإن العملية البلاغية - التي تساوي العملية الجمالية في بعض الحالات - ثبت أنها شكل من أشكال المعرفة، أو على الأقل طريقة لتنظيم المعرفة المكتسبة.^(١) وهذه الرؤية تتلاقى بشكل ما مع «النظرية الحدسية» للاستعارة وبخاصة فيما يتعلق بالحدس الحركي الذي يتجلى في الإدراك المفاجئ للاستعارة بفعل مركب، أو بمجموعة من الأفعال المتلاحقة دون المرور بخطوات من الإعداد والتروى^(٢)، بيد أن تأكيد إكو Eco على التتبع الدلالي يشير إلى أن عملية الإدراك عقلية إرادية خالصة، بل إنه يخلص من رأيه هذا إلى إنكار هذا البعد الحدسي في عمليتي الخلق والتأويل للاستعارة، مع أن هذا البعد هو الذي تبنى عليه «النظرية الحدسية» للاستعارة وبخاصة في عملية الإدراك التي لا تقوم على التحليل، فمعنى الاستعارة في هذه النظرية «ليس مشتقاً من معنى أجزائها المفككة التي تشكل هذه البنية الاستعارية، والوصول إلى المعنى الاستعاري لا يكون سهلاً عن طريق التحليل، ومن هنا يلعب الحدس دوراً مهماً في تجسير الهوة بين الاستعمالات الحرفية السابقة للعناصر المكونة للجملة، والاستعمالات الاستعارية المنبثقة والناشئة من التقاء جميع عناصر الجملة، ولا يُعرف معنى الاستعارة عن طريق تفسير الأجزاء التي تشترك في تركيبها، إنما يستلزم هذا التفسير عمل الحدس الذي يشكل ركيزة أساسية في فهم أي جملة استعارية»^(٣)، ويتوافق هذا الحدس مع الإدراك اللاشعوري Unconscious الذي أشار إليه لاكوف Lakoff كما سنبين.

(1) Eco, U: A Theory of Semiotics. P.283.

(٢) د. يوسف أبو العدوس: الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، مرجع سابق ص ١١٣.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ١١٥.

تتلاقى هذه الأبعاد التأويلية للاستعارة مع بعض الرؤى في التراث العربي، فلم يكن التفكير البلاغي العربي بمنأى عن معالجة السيورة التأويلية للاستعارة، وقد التفت غير واحد من البلاغيين العرب للسيورات التأويلية للاستعارة، فبعد القاهر يرى أن قضية الاستعارة هي قضية الكناية وذلك فيما يقيمه المتلقي من استدلال وصولاً إلى المعنى المراد «فالاستعارة كالكناية في أنك تعرف المعنى فيها من طريق المعقول دون طريق اللفظ»^(١)، فالمتلقي يصل إلى المعنى من خلال عملية استدلال يقوم بها الذهن في الربط بين طرفي الاستعارة، ومن ثم فإن مفهوم الاستعارة يلتقي بمفهوم الكناية عند عبدالقاهر عن طريق نشاط الذهن في الربط بين الأشياء والوقوف على العلاقة التي تجمع بين طرفي الاستعارة حسبما يقتضيه السياق «فموضوع الاستعارة على أنك تثبت بها معنى لا يعرف السامع ذلك المعنى من اللفظ ولكن يعرفه من معنى اللفظ»^(٢) فللخيال إسهامه فيما يقوم به العقل من إدراك العلاقات والارتباطات بين طرفيها.

وقد جاءت معالجة الفلاسفة المسلمين للاستعارة بوصفها استدلالاً متماسمة مع الرؤية التداولية فيما يتعلق بفكرة سيورة المعنى في السلسلة التأويلية، فقد رأوا الاستعارة هي القياس الشعري الذي يناظر القياس في البرهان والضمير في الخطابة، فارتبطت الاستعارة أيما ارتباط بما يشبه الحدود المنطقية والقياس «فالقياس الصحيح مكون من مقدمتين، تكون إحداها هي المقدمة الصغرى، والأخرى هي المقدمة الكبرى وإحداها هي التي تكسب القياس ضرورة لزوم النتيجة عنه، والأخرى واصله بين النتيجة وبينها ضرورة لزومها» فالاستعارة مجرد قياس له مقدمتان ينتج عنهما نتيجة ضرورية وهي الاستعارة، ومن ثم فإن الاستعارة تعد - من حيث التركيب - قياساً مختصراً حذفت مقدمتها، واكتفي فيه بالنتيجة»^(٣)

(١) عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٤٤٠.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٤٣١.

(٣) د. ألفت الروبي: نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين (من الكندي حتى ابن رشد)، الهيئة المصرية

العامية للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ م ص ٢٣٥.

فالتنتيجة هي محصلة استدلال ذهنى يقوم به المتلقي، وليس الهدف من القياس الاستعاري «بيان صحة اعتقاد، وإنما هو تخييل شيء ما، إما لتحسينه أو لتقييحه بقصد إثارة والإقبال عليه، أو كراهيته والنفور منه»^(١) فالهدف من التعبير الاستعاري - غالباً - ليس بيان صحة رأى أو الانتصار لفكرة معينة، وإنما هدفه يتمثل فيما تقيمه الاستعارة من تخييل في نفس المتلقي بهدف تحسين المستعار له أو تقييحه ومن ثم الإقبال نحوه أو النفور منه.

فالاستعارة قائمة على التخيل الذي لا يخضع الأشياء للواقع، إذ يهدف دائماً إلى التعجيب وإيقاع الدلسة والإقناع في نفس المتلقي، ولكي يحقق التعبير الاستعاري المراد منه، لا بد من علاقة ملاءمة تربط بين حدي القياس في الاستعارة بحيث يمكن إحضار هذه العلاقة بسرعة في ذهن المتلقي عندما يفاجأ بالتعبير الاستعاري نفسه الذي هو نتاج لتفاعل هاتين المقدمتين، فقرب العلاقة ومناسبتها بين حدي القياس في الاستعارة يهدف إلى سرعة وصول المتلقي إلى المعنى المنشود دون استغلاقه عليه^(٢).

وقد ناقش الباحث نفسه رؤية حازم القرطاجني لكيفية عمل التخيل في المتلقي، فقد أفاض القرطاجني كثيراً في طرق وقوع التخيل في النفس عارضاً بعض الصور التي قد يكون بها التخيل أداة للتأثير في نفس المتلقي، فتأثير التخيل في المتلقي مرتبط بأمرين: الأول الاستعداد النفسي من جهة المتلقي، والثاني هو قدرة المبدع في سبك الكلام وتمويهه على المتلقي ليتمكن المعنى في نفسه^(٣).

ولعل آخر ما تركن إليه الاستعارة في سيرورتها التأويلية هو المعنى العاطفي فيما يقول جون كوين J.Cohen إذ التفت إلى ما في سيرورة الاستعارة من تغيير لطبيعة المعنى

(١) المرجع السابق نفسه والصحيفة نفسها.

(٢) راجع فتوح يونس السيد محمد داود: البعد النفسي في البلاغة العربية في ضوء النقد الحديث، علم البيان نموذجاً، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٦م بإشراف المؤلف، وقد تتبع الباحث هذه القضية باستقصاء ص ١٨٧، ١٨٦، ١٨٨.

(٣) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: د. محمد الحبيب من الخوجة دار الكتب الشرقية - تونس ١٩٦٦م ص ٨٩، ١٢١، فتوح يونس: البعد النفسي في البلاغة العربية، مرجع سابق ص ٢٣٧.

«مرورًا من المعنى الذهني إلى المعنى العاطفي»^(١) حيث تصبح الاستعارة وسيلة تحسين أو تقبيح ترتبط بنشوة إشراقة منبعثة من الوسيلة اللغوية الاستعارية ترى الأشياء والظواهر على غير ما هي عليه في الحقيقة، وهي بذلك تكثيف للشعور بالأشياء ومضاعفة لظواهر الوجود، وليس هناك من شك في ارتباط المعنى العاطفي هذا بالبُعد الجمالي، وهو ما عناه حازم بمصطلح «التعجب» الذي يترتب على التخيل «ويحسُنُ موقع التخيل من النفس أن يترامى بالكلام إلى أنحاء من التعجب، فيقوى بذلك تأثر النفس لمقتضى الكلام»^(٢)، فالتخيل خاضع عنده لمعايير الاستحسان والاستهجان التي هي معايير جمالية خالصة.

وقد أسهب القرطاجني في عرض تلك الفكرة؛ ليصبح تحقيق التعجب لدى المتلقي مرتبطًا بقدرة الشاعر على استخدام أدواته وتوظيفها توظيفًا جيدًا يدعو للانبهار «والتعجب يكون باستبداع ما يثيره الشاعر من لطائف الكلام التي يقلل التهدي إلى مثلها، فورودها مستندر مستطرف لذلك: كالتهدّي إلى ما يقلل التهدي إليه من سبب للشيء تخفي سببته، أو غايةً له، أو شاهد عليه، أو شبيه له أو معاند، وكالجمع بين متفرقين من جهة لطيفة قد انتسب بها أحدهما إلى الآخر، وغير ذلك من الوجوه التي من شأن النفس أن تستغربها»^(٣) فالقرطاجني في تأكيده فكرة التعجب المنوطة بالتخيل يؤكد دور المبدع في التصرف بشئون النظم فيودع شعره ونظمه كل ما يمكن أن يثير المتلقي.

إن المتلقي في تناوله للصورة عبر التخيل لا يتناولها مثلما المرأة التي تنطع فيها صور الأشياء وهيئاتها بل «يقوم بعملية تأويل لها ولموحياتها، إنه يركبها في ذهنه وفقًا لما هي عليه تركيبته النفسية ذاتها»^(٤) فالمتلقي في تناوله للتخيل يقوم بعملية الإبداع في تأويل

(١) جون كوين: بناء لغة الشعر، ترجمة د. أحمد درويش ط ٤ دار غريب، القاهرة ١٩٩٩ م ص ٢٣٧.

(٢) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء، مرجع سابق ص ٩٠، فتوح يونس: البعد النفسي في البلاغة العربية، مرجع سابق ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء، مرجع سابق ص ٩٠.

(٤) د. سمير أبو حمدان: الإبلاغة في البلاغة العربية ط ١ منشورات عوايدات الدولية، بيروت، باريس

ما يثار في مخيلته من خلاله، وهو في ذلك يقبل من التأويل ما يتواءم مع حالته الوجدانية وتركيبته النفسية^(١)، وما يتواءم أيضًا مع سياقه الثقافي وتقاليد الفنية.

وقد ناقشنا في دراسة سابقة فكرة انتهاك العلاقة المجازية في الاستعارة للعلاقات العرفية المستقرة، وذكرنا أن انتهاك العرفية لا يعني انقطاع التواصل بين المرسل والمتلقي؛ لأن الاستعارة والتشبيه معًا في حرصهما على هذا الانتهاك حرص آخر على هذا التواصل يكمن في ذلك القدر من تسويغ العلاقة منطقيًا، ولا شك في أن الفرق كبير بين القدر الباعث على التسويغ والقدر المعرق في العرفية أو المنطقية، فذلك القدر من التسويغ إنما هو شكل من أشكال الإمكان بتوسيع المدارك عند المتلقي، أو قل بتوسيع دائرة الخيال عنده، ليعود إلى الوظيفة المرجعية التي تعيده إلى السياق - على حد تعبير جاكوبسون^(٢) - والتي تتحقق عندما يمر المتلقي من اللفظة الخاصة إلى التعبير المجازي في الاستعارة.

ذلك الانطلاق الإبداعي الذي يتجاوز الحدود العرفية والمنطقية في الإبداع يتطلب قدرًا من توفر التهيئة عند المتلقي لتحقيق التواصل مع هذا التجاوز أيضًا، ولكن ذلك ليس ممكنًا دائمًا، ومن ثم يبقى الجدل قائمًا حول استحسان استعارة بعينها واستهجان أخرى، لأن أمر التسويغ متعلق بالمتلقي في جانب كبير من جوانبه، وإلا فبِمَ نفس تلك الوقفة المتناقضة في التراث النقدي العربي من استعارات أبي تمام، إن بعض المتلقين لهذه الاستعارات توفرت عندهم دواعي التجاوز للعرف والمنطق فاستحسنوا هذه الاستعارات، وبعضهم الآخر استسلم لقيود المنطق والعرف فاستهجنوها^(٣)، ومن هنا كان استنكار الأمدى لبعض استعارات أبي تمام، فلقد اعتمد على مذهبه الفني، أو قل تقاليد الفنية، التي أدت به إلى الحكم على هدى من مبادئ المقاربة واللياقة التناسب المنطقي بين طرفي الاستعارة، ومن هنا كان أيضًا إقرار مبدأ المقاربة بين طرفي الاستعارة في مجموعة

(١) فتوح يونس: البعد النفسي في البلاغة العربية، مرجع سابق ص ٢٣٠.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٤٦.

(٣) د. عيد بليغ: قضية الطبع والتكلف، مرجع سابق ص ١٤٤.

المبادئ التي تشكلت منها نظرية عمود الشعر في النقد الأدبي العربي القديم في القرن الرابع الهجري.

ويبقى دور الشاعر المبدع في تمكين المتلقي المتهيئ للاستجابة منها، ولا يتحقق له ذلك إلا بصياغة هذا الحس لغة فريدة يتحقق بها هذا التواصل، لأن ذلك إن لم يتحقق لم تعد ثمة جدوى لكون العلاقة إثارة لحس إنساني فالصياغة قسيم العلاقة في تحقق التواصل، إنها تجربة متجاوزة لحدود الواقع تحقق نوعاً من التوحد بين العناصر، لا تتحقق له الخصوصية إلا بالتمكن من حالة التهيؤ التي تتجاوز حالة الإدراك الحسية والعقلية والعرفية، وهذه الحالة نفسها يقابلها حالة من التهيؤ عند المتلقي تتم فيها عملية السيرورة التأويلية لإدراك العلاقات انتهاء بالبُعد الجمالي، وتأسيساً على هذا يمكننا تفسير استحسان بعض القدماء للاستعارة التي تتقارب فيها العلاقة بين المستعار والمستعار له، واستهجانهم للاستعارة التي تباعدت فيها هذه العلاقة، فما التقارب بين طرفي الاستعارة سوى عامل مهيب لا استقبال السيرورة التأويلية للعلاقة بين طرفي الاستعارة، وما المباعدة سوى عائق لهذه السيرورة، لا نقول بحول دون عملية الاستقبال والتواصل، بل يترتب عليه حكم بالقيمة.

المبحث الثاني

الاستعارة الميتة والاستعارة المبتدلة

إن الابتدال إنما هو معنى من معاني موت الاستعارة، ولكن يبقى السؤال عما إذا كان موت الاستعارة بتأثير دوران الاستعارة في الاستعمال، وأن تكرار الاستعمال هو المسئول عن موت الاستعارة، أي عامل كثرة الاستعمال؟ أم أن موتها يرجع إلى: عامل الزمن وحده، أي كثرة تردها في ذاتها عبر الزمن، أم أن الاستعارة الميتة تولد ميتة؟ أم يرجع إلى عامل السياق اللغوي الداخلي؟ أم يرجع إلى عامل سطحية العلاقة الذي يلتبس بعامل الزمن وكثرة الاستعمال، حيث لا يكون الأمر أمر استهلاك، وإنما هو أمر علاقة تمتد جذورها من المنشأ إلى سياقات التلقي؟ اعترافاً بأن هذه العلاقة قد تكون بعيدة عميقة، أو سطحية قريبة.

لعل هذه التساؤلات تكشف لنا عن أن حياة الاستعارة وديمومتها أو ابتذالها وموتها يمكن أن يُنظر له من عدة زوايا تتعلق جميعها بالرؤية التداولية للاستعارة، ولعل أولى هذه الزوايا تتحدد في جودة الاستعارة وتكرارها، أو ما أطلق عليه مورجان Morgan الاستعارة الجديدة والاستعارة المخزنة، فلقد جاء تعقيب مورجان الذي أشرنا إليه قبل قليل على رأي سيرل Searl عن عملية التتبع والاستدعاء التي قال بها في تأويل الاستعارة حاملاً في طيه مقارنة بين الحالات الاستعارية الجديدة والحالات التي أصبحت تقليدية بطريقة أو بأخرى، فالجديدة هي الحالة التي لم يقابلها الفرد من قبل، والتي ينبغي على الفرد أن يتخيلها أو ينبغي عليها أن تقوم هي بعملية التخيل للمتلقي، فهي بكل المعايير علاقة جديدة أي مولود جديد، أما النوع الثاني الذي يسميه: (الاستعارة المخزنة) فهي الاستعارة التي يكون كل شخص ملماً بها ربما دون تفسير يعتمد على المعنى الحرفي،

أي دون عملية سيرورة تأويلية سوية، إما لكونها من الثوابت في الوعي الجمعي التي تمثل نمطاً من الإيمان الأسطوري الذي لا يبحث في المسوغات أو العلل أو السيرورات، ومثال ذلك استعارة: «رجل ثلجي» التي أشرنا إليها من قبل، أو لكونها من الاستعارات الشائعة التي استقرت فيها العلاقة في أذهان المتلقين دونما حاجة إلى البحث في العلاقة، وقد أشار مورجان إلى أن كثيراً من أمثلة سيرل Searl تأتي من هذا النوع، فعندما يتم إخبارك على سبيل المثال، أن شخصاً ما قذر (خنزير)، فإنك لن تستقبلها على أنها مشكلة استعارية جديدة لكي تتخيلها مجدداً من خلال قواعد سيرل Searl، فأنت تعرف بالفعل أن هذه العبارات قد استخدمت استعارياً لقول شيء ما من عادات شخص ما، فالمرء يعرف في الحال ما هو المقصود بها^(١)، أي دونما حاجة إلى الحركة الذهنية والنشاط العقلي الذي يلتبس به المتلقي الوقوف على السيرورة التأويلية حتى يصل من المعنى الحرفي إلى المعنى المقصود، وإنما يرجع ذلك إلى أن العلاقة المجازية قد اعترها قدر من الابتدال، وبذلك نجد مورجان يتعرض إلى بُعد تداولي آخر في دراسة الاستعارة يتعلق بالاستعارة الميتة والاستعارة المبتدلة.

إن هذا النوع من الاستعارات الذي اكتسب نوعاً من الألفة بحيث أصبح مكرراً على السنة الخاصة والعامية لم يعد بحاجة إلى هذا التتبع الاستدلالي وسلسلة الاستدعاءات التي قال بها سيرل، إن هذه الاستعارات المألوفة تتفق بشكل ما مع ما يطلق عليه الاستعارات المبتدلة، فالاستعارات المبتدلة هي «تلك الاستعارات التي عمرت وقتاً أطول، والتي تستعمل كبدايل لأفكار واضحة على نحو عاطفي على الأغلب، ولكن دونما تجانس مع حقائق الأمور»^(٢)، ويدخل ضمن هذا النوع الاستعارات العلمية والدعائية والاستعارات المألوفة التي تأتي بمثابة التعبيرات الجاهزة التي ربما انتقلت من بعدها الفني لتصبح (أكلشيهات) ثابتة للتعبير عن بعض حالات التواصل اليومي بين الناس.

(1) J. L. Morgan: Observations on the Pragmatics of Metaphor, P. 141.

(٢) عبدالله الحراصي: في ترجمة الاستعارة العربية، مرجع سابق.

يدخل ضمن هذا البُعد أيضًا التطور الدلالي الذي يطرأ على استعمال بعض الكلمات فيغيب فيه البُعد المجازي ليركن إلى نمط خاص من الاستعمال الحقيقي، ومن هذه الأنماط:

- أن يغلب استعمال اللفظ في معنى على سبيل المجاز لعلاقة المشابهة في الاستعارة أو لعلاقات أخرى، في المجاز المرسل، فيصبح المجازي أسبق إلى الذهن حتى يغيب البُعد المجازي، وذلك مثل كلمة (البديهة) فإن معناها الأسبق هو أول سير الحصان بعد ولادته، أو أول الماء الذي يستخرج من البئر بعد حفره، ثم شاع استعمالها في الشعر يُشدد في المواقف دون روية لعلاقة المشابهة بين المعنيين حتى أصبح المعنى المجازي هو المتبادر إلى الذهن.

- ومنها أيضًا ألفاظ المصطلحات، فهي كلمات لها معنى قبل أن تنقل إلى المعنى الاصطلاحي، ولكنها بعد هذا النقل لم تعد تستدعي إلا المعنى الاصطلاحي مثال ذلك: الصلاة والصوم والزكاة.

إن هذه الاستعارات تختلف بشكل واضح في المنظور التداولي عن الاستعارات الحية التي يتقبلها المتلقي محتفظة بتحقيق بعدها المجازي، فهذه الاستعارات تبقى محتفظة بطرافتها وجدتها، وهي تعد طريقة فعالة وموجزة في سياق غير رسمي لتغطية وضعية مادية أو عقلية إشاريًا وتداوليًا على السواء وهي دفاء عاطفي معين، وهو ما يميزها عن الاستعارة الميتة والاستعارة المبتذلة، ومن ثم تكمن صعوبة تحويلها إلى منطوق حرفي، أو تحويلها إلى لغة أخرى عن طريق الترجمة، إذ تتطلب تلك الاستعارة «وقتًا أطول لترجمتها إلى كلام تطبيقي»^(١).

أما الاستعارات التي صارت مبتذلة أو مألوفة فقد وصلت إلى حد لا يجدي معه أنها اتسمت بالجدة والطرافة يومًا ما، كما لا يجدي معه المعايير العامة التي جاءت في بعض

(١) د. جابر عصفور: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٨٣.

كتب البلاغة عن جودتها، من كون المشبه به أعرف بجهة الشبه وأخص بها وأقوى حالاً معها، ولكن - مع هذا - فإن القول بعامل الزمن سبباً وحيداً لموت الاستعارة وابتدائها قول غير دقيق؛ لأن عامل الزمن متحقق واقع في الاستعارات الميتة والاستعارات الدائمة الباقية، ومن هنا نخلص إلى زاوية أخرى في الرؤية التداولية لديمومة الاستعارة وابتدائها هي زاوية العلاقة التي قد تتجاوز حدود الزمن، وتقاوم الابتدال الناجم عن التكرار والترديد.

فلعل الأمر الأخطر في ظني إنما هو أمر علاقات، أي علاقات بين المستعار والمستعار له، إذ تتعلق ديمومة الاستعارة بعمق هذه العلاقة وغرابتها وطرافتها وأصالتها، فهذه الأمور قد تعني بشكل ما عدم قابلية الاستعارة للابتدال، أو تؤدي بالاستعارة إلى القدرة على عدم الاستسلام للابتدال، فإنها تعني عدم قابليتها للدوران على ألسنة الناس، لتظل محتفظة أبداً ببصمة قائلها، فإذا ما قالها غيره أبان عن أخذه لها، إن مثل هذه الاستعارات يتجنب الناس محاولة صهرها في أقوالهم، فإذا أخذها وضعها بين علامتي تنصيص ليُعلم أنه إنما ينسبها إلى قائلها، مثل هذه الاستعارة غير قابلة للصهر في الأقوال؛ لذلك لم تحتفظ الذاكرة النقدية ولم تبعاً بمن أول من جعل الرجل يزأر؟ استعارة للزئير من الأسد، ولكن احتفظت هذه الذاكرة بمن أول من قيد الأوباد؟ لأن جعل الرجل أسداً مما يستطيعه الخاصة والعامة، ومما لا يمتاز به أول على آخر، أما قيد الأوباد فمن الغرابة والإدهاش والطرافة والأصالة بحيث لا يقوى عليها سوى أفراد الشعراء، لذلك احتفظت ذاكرة النقد الأدبي العربي بأن امرأ القيس هو أول من قيد الأوباد، واستقرت حقيقة يتلقاها اللاحق عن السابق.

إن هذه الاستعارة الحية في ذاتها تتوفر لها دواعي التفاعل بين طرفيها نظراً لثراء العلاقات وعمقها، واحتفاظها بالتميز على حد تعبير د. مصطفى ناصف «فالتميز بين الطرفين سمة الاستعارة الحية، ذلك أن صفة الاستعارة الميتة أو المبتذلة أن الحدود تلتحم فيها التحاماً حتى عدنا لا نرى بينها فرقاً، فالوحدة علامة الموت والابتدال، والتميز والاثنيانية علامة النشاط والحياة والتوتر»^(١)، وبذلك تختلف الاستعارة المبتذلة

(١) د. مصطفى ناصف: الصورة الأدبية، ط ١ مكتبة مصر، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٤٢.

المهيأة للموت عن الاستعارة الحية التي تحتفظ بالتمايز بين المنطوق الحرفي والمقصود المجازي الاستعاري، فهذا التمايز سمة الاستعارة الحية، وإذا كان الابتدال الناتج من الألفة سمة العرفية في الاستعارة فإن التميز والاثنية سمة التباعد العقلي والمنطقي، لأن وضوح الترابط المنطقي (المناسبة) يدخل هذه العلاقة في إطار من العقلية التي يمكن إدراكها بسهولة ويسر، كما يسهل تكرارها وترديدها، ومن ثم يسهل ابتدالها وموتها.

وقد تنبه عبد القاهر الجرجاني فيما يتعلق بأمر الجودة والتقليد إلى ما هو أبعد من هذا الملمح في عرضه لقبول بعض الاستعارات للتكرار واستعصاء بعضها على التكرار والتقليد «... وإنا لنعلم من حال المعاني أن الشاعر يسبق في الكثير منها إلى عبارة يُعلم ضرورة أنها لا يجيء في ذلك المعنى إلا ما هو دونها ومنحط عنها، حتى يقضى له بأنه قد غلب عليه واستبد به... لأنه إذا كان في مكان خبيء فعثر عليه إنسان وأخذ، لم يبق لغيره مرام في ذلك المكان»^(١)، فالعلاقة المجازية في الاستعارة قد لا تكون مستعصية على الابتدال مقاومة للفناء والموت فقط بل قد تكون - وفق رؤية عبد القاهر - مستعصية على التقليد والتكرار، وإذا توفرت لها هذه الخاصية، فإن هذا - ضمناً - يعني احتفاظها بالجدة وتحقيقها للطرافة اللتين تضمنان حيويتها وتألقها دائماً.

وقد ناقشنا في دراسة سابقة الاستعارة من منظور ثنائية الطبع والتكلف، منطلقين من أن الطبع قدرة فطرية كامنة تتفاعل مع مقومات مكتسبة كامنة أيضاً حتى تحدث لحظة الإثارة التي تسلم إلى حالة التهيؤ القصوى (الإبداعية)، وأن المنتج الإبداعي نفسه لا بد أن تتوفر له خصوصية هذه الحالة وتفرداها وتميزها الذي يتخطى الأعراف ويتجاوز المنطق، ومن تجاوز المنطق تتلمس صفات العفوية والتدفق والتلقائية، وخلصنا من هذا إلى الاختلاف بين استعارة وليدة الطبع واستعارة وليدة التكلف، فإن الاستعارة العفوية والمتداعية والمتدفقة تولد إحساساً لأنها تُعبّر عن إحساس: إنها إحدى الوسائل الأكثر فاعلية لنقل الشعور، لأن

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ٦٠٣، ٦٠٢، وإلى قريب من هذا ذهب الجاحظ في

كتاب الحيوان، ط دار الجيل، بيروت ١٩٨٨ م ج ٣ ص ١٢٧.

الصورة المتداعية التي تدخلها تطلب انفعالا عاطفيا، وبقاء هذه الصورة غريبة على صعيد التواصل المنطقي، يمنع الرقابة المنطقية عن أبعاد الحركة الانفعالية التي تصاحبها^(١).

ثم ربطنا في الدراسة نفسها بين منظور الطبع والتكلف وفكرة ديمومة الاستعارة، تُرى إلى أي شيء يرجع بقاء بعض الاستعارات واحتفاظها بنضارتها؟ يقول ميشال لوغورن: «لا تعطي استعارتان جديدتان أبداً المفعول نفسه، فثمة استعارات أكثر حيوية تقاوم بقوة أكبر تخطي الزمن وتحفظ قدرتها على الإيحاء صحيحة عدة قرون بعد إتمام صياغتها، بينما تفقد بعض الاستعارات روعة التجديد بسرعة أكبر، ويصبح استعمالها شائعا أكثر»^(٢) ثم يذهب في التعليل إلى أن ذلك «ليس إلا وليد الصدفة»^(٣)، ولكن القول برجوع تلك الديمومة والتألق إلى الصدفة أو إلى البعد بين طرفي الاستعارة ليس كافيا لتعليل ذلك، وإن كان البعد سمة أساسية إلى جانب صحة هذه العلاقة، تلك الصحة التي عبر عنها الفلاسفة العرب بالمناسبة - كما أسلفنا - وهذه الصحة هي ما عيناه بالبعد المنطقي الذي يسوغها، ولعل البعد وتجاوز الانكشاف المنطقي والعرفي هو الذي جعل د. جابر عصفور يرى أن الصورة تشبيه واستعارة - في جوهرها «تخلق المشابهة خلقاً وليس فيها ما هو من قبيل إظهار لمشابهة موجودة من قبل»^(٤) ولكن ذلك لا يعني الرفض أو الاستهجان - بصورة مطلقة - لكثير من الصور التي تقتصر على اكتشاف العلاقة؛ لأن وجود العلاقة واقتصار عمل الشاعر على إدراكها لا يعني ذلك الوجود الواضح (عرفياً أو عقلياً) ولكنه وجود خفي، أقصى درجاته أن تكون هذه العلاقة من تخليق الفنان لتبقى درجة الانكشاف - من ناحية - ودرجة الخلق - من ناحية أخرى - معياراً لجودة العلاقة وتألقها ودوامها، فإظهار المشابهة الموجودة من قبل شكل من أشكال إعمال العقل يدخل في التقليد والتكرار الذي

(١) ميشال لوغورن: الاستعارة والمجاز المرسل ترجمة: حلا صليبا، ط ١ منشورات عويدات بيروت، باريس ١٩٨٨ م ص ١٤٥.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٨١.

(٣) المرجع السابق نفسه والصحيفة نفسها.

(٤) د. جابر عصفور: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، مرجع سابق ص ٢١٣.

لا ينفصل عن سمات التكلف، كما لا تنفصل عن العرفية المستقرة الشائعة تلك العلاقات التي تعقد بين شيئين لمجرد وجود وجه شبه بينهما، وإن لم يكن مستقرًا عرفيًا فهو مستقر في الواقع الخارجي.

ويبقى هذا النوع من الاستعارات جديرًا بوقفة أكثر أناة، فالتعليل بالصدفة استسلام لتمنع المجهول المستعصي على التفسير، والبعد بين طرفي الاستعارة أمر يمكن إدراكه بإعمال العقل مع الاحتفاظ بصواب العلاقة منطقيًا، وما أبعد هذه الخاصية عن الاستعارة التي تتوفر لها الصفات السالفة، ومن ثم يبقى السؤال السابق قائمًا.

إن شق الإجابة مائل في التساؤل نفسه، وبالتحديد في كون هذه الاستعارة ليست شائعة الاستعمال؛ لأن عدم شيوع استعمالها يرجع إلى استعصائها على التقليد ومن ثم تمنعها على الابتدال، ولكن ذلك الشق غير كاف؛ لأنه يضعنا أمام تساؤل عن سبب استسلام بعض الاستعارات للتقليد ثم الابتدال واستعصاء بعضها الآخر.

لا بد أن نتذكر دائما أن للطبع خصوصيته الرؤيوية التي لا تتوفر للمنطقية الخالصة، لأن ذلك سيرجعنا إلى المناخ الإبداعي الذي تخلقت فيه الاستعارة، وما دامت الخصوصية منوطة بالطبع وبمقوماته الكثيرة المتشابكة، فإن الاستعارة المنبثقة في هذا المناخ الإبداعي الفريد تتوفر لها خصائص نوعية غاية في التميز، ذلك ما يمكن أن نسميه ببساطة أكثر خصوصية الرؤية، فشتان بين ما يدركه الشاعر بطبعه - ذلك السلوك المعقد المنسجم - وما يدركه بعقله، ونقصد بالطبع مجموعة العوامل الفطرية والمكتسبة التي تجعل المبدع في حالة إبداعية فريدة، فلا هي بحالة وعي تام ولا هي بحالة لاوعي، إنها حالة إبداعية، لأن ما يُدرك في هذه الحالة الإبداعية لا يسهل إدراكه في غيرها، أما ما يدرك بالعقل فلا يعسر إدراكه، ومن هنا كانت رؤية جاك لاكان للاستعارة الحلمية بوصفها شفرة نصية تكتسب تكثيفًا خاصًا^(١)، تدل دلالة واضحة على غياب الرقابة الصارمة للعقل ومن ثم انمحاء شبهة التكلف^(٢).

(١) رامان سلدن: النظرية الأدبية المعاصرة، مرجع سابق ص ١٦٠.

(٢) د. عيد بليغ: قضية الطبع والتكلف في التراث النقدي والبلاغي، مرجع سابق ص ١٤٥ - ١٤٧.

المبحث الثالث

ترجمة الاستعارة وتقاطعات السياق

المعنى ابن السياق ما في ذلك أدنى شك، والترجمة نقل المعنى من سياق إلى سياق، أما ترجمة الاستعارة فهي نقل سياق محدود من سياق أكبر إلى سياق أكبر آخر، ففي حالة ترجمة الاستعارة لا يكون المطلوب هو المعنى فقط بل يكون المطلوب أيضًا الإيحاءات والمضمنات التي تتولد من تفاعلات متعددة، ويمكننا هنا أن نقول إن هذه الإيحاءات هي أيضًا بنت السياق، ولكنها ليس دائمًا وفيه له، فهي تتردد بين الاعتراف بينوتها بين السياق المنقولة منه والسياق المنقولة إليه، وتدين بحياتها وديمومتها إلى السياق الأول تارة وإلى السياق الآخر تارة أخرى، ومن ثم قد تقع تبعه موتها وجمودها على سياق ولادتها تارة وعلى السياق المنقولة إليه تارة أخرى، يستوي في ذلك أن تتم عملية النقل من سياق إلى آخر عبر عملية الترجمة أو تتم في لغة واحدة.

إن البحث في سياقية الاستعارة هو بحث في متناقضات جميعها صحيح بحيث لا يستطيع البحث والدرس تغليب وجهة على أخرى، ليظل الأمر مرهونًا بظروف كل استعارة وما يتعلق بها من ملابسات سياقية، وقد جاءت رؤى الباحثين الذين تعرضوا لقضية نقل الاستعارة من سياق إلى آخر متناقضة أشد التناقض ولكنها صائبة أتم الصواب؛ لأن كل رؤية انصرفت إلى تتبع بُعد سياقي من الأبعاد المتناقضة التي قلنا إنها صحيحة.

لقد تتبع د. محمد الولي نقل الاستعارة من سياق إلى آخر بوصفه عملاً إيجابياً، حيث يأتي السياق الجديد تخصيصياً للاستعارة المبتدلة أو غير المفيدة فيكسبها جدة ويمدها

بأسباب الحياة، وقد أشار إلى رأي بيرلمان: «إننا بمجرد ما يغدو التشبيه في الاستعارة غير المفيدة مصحوبًا بأية جزئية، والمستحسن هنا تمديد التناسب، فإن العبارة الأكثر ابتداءً يمكن أن تعود حية»^(١)، وبذلك يكون نقل الاستعارة من سياق إلى آخر سبب في حياتها، ومثل د. محمد الولي لهذا الوجه من أوجه نقل الاستعارة بقول المتنبي:

قواصدُ كافور تواركُ غيرِه ومن قصدَ البحرَ استقلَّ السَّواقيا

ثم علق بقوله: إن استعارات البحر من أشد الاستعارات ابتداءً إلا أن السياق هنا أضفى عليها من الطرافة والجدة ما لم تكن تتمتع به خارج هذا السياق، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموت كثيرًا ما شبه بتناول مشروب من كأس، ولكثرة استعمال هذه الاستعارة فقد بليت وعلاها الصدا، إلا أن أبا الطيب أكسبها من الطراوة ما لا يستطيعه إلا هو، حينما قال:

أحنُّ إلى الكأسِ التي شربتُ بها وأهوى لمثواها الترابَ وما ضمًّا

ويمكن لهذه الاستعارة الميئة أن تنبعث بتغير السياق المعتاد، بفضل استعمال العبارة الاستعارية في شروط سياقية غير معتادة، وذلك يسترعي الانتباه إلى الاستعارة في السياق الجديد^(٢)، نلاحظ هنا أن تعليقات د. محمد الولي تتعلق بالسياق اللغوي الداخلي في تفاعل عناصره التي انتظمت فيها الاستعارة.

ولقد التفت أيضًا إلى بُعد سياقي آخر يتمثل في تغير تلقي الاستعارة من سياق ثقافي إلى سياق آخر، فرأى أن الاستعارة تكتسب جدة بنقلها من سياق تلقى إلى سياق تلقى آخر، فداخل المحيط الثقافي الذي تتولد فيه الاستعارة نفسه يمكن أن يحدث هذا التفاوت في رؤية الاستعارة، «ففي اللغات الحرفية والعامية تبدو لنا عبارات المستعملين في المجالات

(١) د. محمد الولي: الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، منشورات دار الأمان الرباط، ط ٢

سنة ٢٠٠٥م ص ٤٧٣.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٤٧٣، ٤٧٤.

المذكورة معتادة في حين أنها بالنسبة إلينا نحن غير المتعودين على ذلك عبارات استعارية، وإذا كنا نتحدث عن وفرة الاستعارات في لغة البدائيين، وفي الأقسام الأولى وعند الفلاحين فإن هذا قد يعود جزئياً إلى كل ما يفصلهم، ثقافياً، عن المشاهد^(١)، وبذلك نرى أن رؤية د. محمد الولي قد انصرفت تماماً إلى التبشير على الجانب الإيجابي من نقل الاستعارة من سياق إلى سياق آخر، بيد أن هذه الرؤية كان لها ما يناقضها في رؤى مغايرة أخرى.

لقد اشترط الباحثون في ترجمة الاستعارة لتؤدّي عملية الترجمة بنجاح أن يكون سياق التلقي مُهيئاً في اللغة المترجم إليها، «فالأمر الذي يضمن نجاح هذا الإجراء في الترجمة هو أن يكون للصورة رواج وتبادل مشابهان في مجال اللغة المترجم إليها...، غير أنه من النادر أن يستخدم هذا الإجراء في ترجمة الاستعارة المتمددة أو التعابير الاصطلاحية إلا إذا وجد تداخل بين ثقافة اللغة الأصلية ولغة الترجمة أو لأن الصورة في الاستعارة ترمز إلى تجربة إنسانية كونية»^(٢)، ولا يخفى أن فكرتي: الرواج في اللغة المترجم إليها، وأن ترمز الاستعارة إلى تجربة كونية، تعينان تحقق العناصر التداولية المناسبة لعملية تواصل ناجحة، «فالسائل البلاغية تشتغل وفق تراتبية تنتظمها، والذي جعلها على تلك الشاكلة هو القصد الذي تعمد إلى إحداثه في المستقبل، فكلما كان استحصال المعنى أوفر وإثباته أيقن، كانت الوسيلة البلاغية أرفع مرتبة، فالوسائل البلاغية - التشبيه والاستعارة - تقاس بدرجة التأثير الذي تحدثه في نفس المستقبل وهو تأثير غير نفسي زئبقي لا ينصاع لمعيار»^(٣).

ربما يرجع ذلك إلى أن يتوفر لدى المتلقي توقع للانحراف عن الاستعمال العرفي للغة، إن الاستعمال الاستعاري يفترض سلفاً أن المتلقي يعرف ما يقصد إليه المتكلم في التعبير الاستعاري الذي استخدمه أو ابتدعه، أو قل: يفترض أن المتلقي سيصل إلى المقصود عبر خيوط دلالية مودعة في تاريخ استعمال العلامات اللغوية، وبعمامة فإن

(١) المرجع السابق نفسه ص ٤٧٤.

(٢) عبدالله الحراصي: في ترجمة الاستعارة العربية، مرجع سابق.

(٣) صابر الحباشة: صور المعاني بين أوستين والجرجاني، مرجع سابق.

هذا حقيقي لنمط من الاستخدام اللغوي حيث يكون المتكلم فيه واعياً بمتلقي الاتصال وتوقعاته المختلفة، ولو أخطأ المتلقي في فهم سياق التعبير فإنه سيحاول استعادة مزيد من المعلومات من المتكلم عن معنى التعبير الذي استخدمه، أو أنه سيجري قياساً بين التعبير والبديل المحتمل له، واستخدام اللغة الاستعارية في الحوار أو الخطاب يمكن التحكم فيه لذلك من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، إن المتلقي في هذه الحالة يعتمد على نفسه في تمييز ما يمكن استبداله في معنى التعبير المستخدم، وأكثر من ذلك فإن عليه اكتشاف أن المتكلم كان يقصد إلى مثل هذا الاستبدال.

ويشكل البعد التداولي أهمية كبيرة في ترجمة الاستعارة؛ لأن منشأ الاستعارة في لغة من اللغات مرتبط بسياق ثقافي للمتكلمين بهذه اللغة ومن ثم فإن «كل حالة استعارة يجب دراستها على نحو منفرد في سياقها الخاص بها، وأن كل ما يمكن للمترجم فعله يتمثل في أن يكون على بينة من أنه قد أخذ كل العوامل في حسابه ووزنها بحرص قبل أن يصل إلى قراره في شأن ترجمتها»^(١).

وقد استخلص عبد الله الحراصي عدة نتائج من عرض الدراسات التي قامت حول ترجمة الاستعارة في التسعينيات نعرض منها ما يتعلق بالبعد التداولي في ترجمة الاستعارة، وتتمثل فيما يلي:

- إن الدراسات في موضوع الاستعارة والترجمة قد تجاوزت محدودية الدراسات المبكرة في الموضوعات التي تمحورت حول الاستعارات المفردة، أي رؤية الموضوع من خلال إمكانية ترجمة الاستعارة المفردة المنفصلة عن مستويات السياق العليا كالنص والسياق الثقافي الأكبر والعوامل المؤثرة على الترجمة مثل العامل اللغوي والعامل الثقافي، أما دراسات التسعينيات فحاولت الخروج من (مطب) الاستعارة المفردة بتوسيع دائرة الاستعارة لتشمل العناصر التداولية والأبعاد السياقية التي توجد فيها الاستعارة.

(١) عبد الله الحراصي: نظرات جديدة في الاستعارة والترجمة، مرجع سابق.

- كذلك فإن دعوة غير واحد من الباحثين إلى الاهتمام بغرض الترجمة يُمكن الباحث من أن يدرس الاستعارة وارتباطاتها وعلاقتها في النص الأصلي، ويقارن ذلك بوضع الاستعارة في النص المترجم، بوصف الأخير نصًّا قائمًا بذاته له مسوغات وجود تختلف عن مسوغات النص الأصلي في لغته الأصلية، وما يستتبع ذلك من أبعاد تداولية جديدة مرتبطة بالنص المترجم وآفاق تلقيه الجديدة.

- كذلك يمكن للباحث أن يستفيد من تطور آخر في دراسات الترجمة وهو النظر إلى الترجمة من ناحية أيديولوجية، من حيث ارتباط وضع الترجمة في ثقافة معينة بالوضع العام في تلك الثقافة، حين يستخدم النص المترجم لأغراض لا ترتبط بالترجمة ذاتها بل بالوضع الاجتماعي ومصالح المجموعات المختلفة في تلك الثقافة^(١).

ولنا أن نشير أخيرًا إلى أن البُعد السياقي لا يقف عند حدود السياق الثقافي وما يدخل ضمن السياق الخارجي غير اللغوي؛ لأن السياق اللغوي الذي تولد فيه الاستعارة له أهميته التي لا تُنكر، فالاستعارة لا تولد وحدها ولكنها تولد في سياق تتفاعل عناصره اللغوية كافتها في دعم الاستعارة، وقد أشار د. محمد الولي إلى أحد أبعاد السياق اللغوي الداخلي بلفته إلى أننا في نقل الاستعارة بالترجمة نحفظ بالمعنى ولكن المحسنات التي تدخل في التركيب اللغوي من الجناس مثلًا تختفي^(٢)، وإن كان الأمر لا يقتصر على الجناس وغيره من المحسنات بل إن التركيب النحوي بكل ما يتضمن من عناصر لغوية يتفاعل مع الاستعارة، إلى حد رأى معه الجرجاني - في موقف معروف ذائع - من قَبْل أن المزية للنظم وليست للاستعارة في ذاتها، وليس ثم من شك في عسر نقل الاستعارة بملاسات السياق اللغوي الداخلي وتأثيراتها وظلالها الإيحائية المختلفة.

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) د. محمد الولي: الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، مرجع سابق ص ١٩٤.

المبحث الرابع الاستعارة ومبادئ جرایس

وتم بعد آخر في الرؤية التداولية للاستعارة يتمثل في ربط تأويل الاستعارة بمبادئ جرایس Grice's implicature الأربعة المعروفة (الكم والنوع والترابط والأسلوب)، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستعارة على أنها نوع خاص من استغلال مبدأ أو أكثر من المبادئ الأربعة، فاستثمار مبدأ النوع يعني أن أي تفسير غير استعاري يكون لامحالة خاطئاً، أما استثمار مبدأ الكم فيجعل التفسير غير الحرفي للاستعارة غير ذي نفع أو جدوى، ويمكن استثمار مبدأ الارتباط أو التماسك بأن يقول المتحدث شيئاً يكون في غير محله إذالم يفسر تفسيراً استعاريّاً، وبذلك يتحدد مستويان يمكن أن تلعب فيهما مبادئ جرایس Grice دوراً في موضوع الاستعارة هما:

أ - أنها تساعد في تحديد الاستعارة في السياق الاتصالي، وفي هذه العملية فإنها قد تساعد في إقصاء أي تفسير حرفي وفي إقصاء أي تفسير غير حرفي ماعدا التفسير الاستعاري.

ب - يمكن أن تضيق مدى التفسيرات الممكنة للاستعارة حيث يقوم القارئ أو المستمع أي (المتلقي في عملية الاتصال) باختيار تفسير أو مجموعة التفاسير الأنسب للمبادئ من بين التفسيرات المقنعة الظاهرية^(١).

بيد أن العلاقة بين الاستعارة بوصفها نمطاً خاصاً من التواصل المحادثاتي في

(١) عبدالله الحراصي: في ترجمة الاستعارة العربية، مرجع سابق.

حالات التفاعل البشري ومبادئ جرایس المعروفة تطرح مزيداً من الرؤى والأفكار التي لا تتعلق فقط برؤية جديدة للاستعارة ولكنها أيضاً تتعلق برؤية مغايرة لمبادئ جرایس Grice قد تتجاوز ما قصده جرایس نفسه بهذه المبادئ، فإذا كان مبدأ الكم Maxim of Quantity، يتحدد في أن يجعل المتحدث مساهمته في الحوار إخبارية بالقدر المطلوب حسب ما تمليه الحاجة في تلك المحادثة القائمة، ولا تقدم معلومات أكثر مما يلزم.^(١)، فإن الاستعارة ارتبطت بالإيجاز، وإن كان الإيجاز هنا يختلف مع تلك الصورة الحرفية المدرسية المثالية التي وضعها جرایس لمبدأ الكم، فإن الاستعارة - من وجهة أخرى إنما هي انتهاك للاستعمال المعياري للغة، وهي مخالفةٌ مخالفةٌ تامة للغة الإخبارية التي تهدف إلى توصيل الفكرة (الخبر، الطلب)، ولعل الرؤية العربية للبعد الكمي في الاستعارة التي تمثلت في الإشارة إلى المعنى بالقليل من اللفظ^(٢)، تضع الاستعارة في بؤرة مبدأ الكم وفق تحديد جرایس Grice لهذا المبدأ ولمفهومه، فمن المعروف تماماً أن محاولة نقل الاستعارة إلى وسيط لغوي آخر بالشرح والتفسير يحتاج إلى أضعاف الكم اللغوي المستعمل في الاستعارة.

أما مبدأ الكيف Maxim of Quality الذي يتحدد في قوله: حاول أن تجعل مساهمتك صائبةً بالأقل تقول ما تعتقد أنه هراء، ولا تتحدث عن شيء لا تملك بشأنه حججاً كافية^(٣)، فإنه يمكن أن يكشف عن رؤية تداولية للاستعارة أكثر ثراءً، وقد لفتت البلاغة العربية إلى قيمة الاستعارة في «شرح المعنى وفضل الإبانة عنه، أو تأكيده والمبالغة فيه»^(٤)، جاعلة من الاستعارة وسيلة من وسائل تحقيق التواصل اللغوي الناجح.

أما مبدأ العلاقة Maxim of Relation الذي يرمي إلى حصر التحدث فيما هو

(1) Levinson: Pragmatics , P102.

(٢) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، مرجع سابق ص ٢٧٤.

(3) Levinson: Pragmatics , P102.

(٤) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، مرجع سابق ص ٢٧٤.

مناسب للموضوع، فمن الممكن أن يحتمل قضايا لا حصر لها من الشعب تتعلق بالسياق وأنواعه المختلفة المتفاوتة، وما يرتبط بهذا السياق من مقامات مختلفة.

أما مبدأ الأسلوب Maxim of Manner فقد حصره جرایس في بُعد الصحة وصواب الطريقة والنهج في كيفية المعاملة، فخلاصته: أن تكون واضحاً، وتجنب الغموض في التعبير، وتبتعد عن ازدواجية المعنى، وتتكلم بإيجاز أي تبتعد عن الحشو، وأن تكون منظماً، أما الاستعارة فتضيف البعد الجمالي الذي يمكن أن يكون من الوسائل الفعالة في إنجاز عملية التواصل اللغوي في المحادثات وغيرها، وقد أشارت البلاغة العربية إلى هذا البعد الجمالي بجعلها من غايات الاستعارة «تحسين المعرض الذي يبرز فيه الكلام»^(١)، وقد أخذ هذا البعد الجمالي في حساب الدراسات التداولية للاستعارة بعد جرایس، وإن تم ذلك بمعزل عن مبادئه هذه، وذلك مثلاً في معالجات لاكوف التي نعرض لها بعد قليل، بيد أن البعد الجمالي المتحقق بالاستعارة لا يعنى حصرها في غاية الزينة والزخرفة^(٢)؛ لأن هذا البعد الجمالي جاء تالياً لغايتي الإفهام والتأكيد.

وقد ربط ج. لاكوف George Lakoff ١٩٩٢م الرؤية التداولية للاستعارة بالمحادثات اليومية في بحثه «The Contemporary Theory of Metaphor»، إذ ذهب إلى أن الاستعارة تكتسب أعلى وجود لها في ميدان المحادثة اليومية، ومن ثم يتخذ استعارة المحادثات اليومية بؤرة بحثه؛ لأن معرفة نظام المحادثات يحتاج إلى وعي أكثر من الحالات الشعرية، ويبدأ لاكوف Lakoff باستبعاد خمسة افتراضات زائفة تحكم التصور التقليدي للاستعمال الحرفي والاستعمال الاستعاري للغة، تتحدد فيما يلي:

- أن المحادثات اليومية حرفية وليست مطلقاً استعارية.

- ينبغي أن تفهم كل الموضوعات وما يتعلق بها من مسائل حرفياً بدون استعارة.

(١) المرجع السابق نفسه ص ٢٧٤.

(٢) د. مصطفى ناصف: نظرية المعنى في النقد الأدبي، دار الأندلس للطباعة، بيروت، ص ٣٨.

- الاستعمال الحرفي للغة فقط هو الذي يتوقف على معيار الحقيقة والزيف.
- كل التعريفات المعجمية تتحدد في المعنى الحرفي وليس الاستعاري.
- كل المفاهيم المستعملة في قواعد اللغة (النحو) حرفية وليست استعارية.

ثم يبين عدم جدوى هذه المفاهيم في الدراسة الحديثة للاستعارة من المنظور التداولي منطلقاً في تحليل نظام الاستعارات في المحادثات من خمسة مبادئ عامة تتحدد في: مبدأ تحديد تعدد المعاني، وهو استعمال الكلمات المرتبطة بعدد من المعاني، ومبدأ تحديد الحقول الدلالية، وهو حالات استعمال كلمات من حقل دلالي تستعمل في حقل دلالي آخر، ومبدأ تحديد اللغة الاستعارية في الروايات، ومبدأ تحديد التغير الدلالي، ومبدأ اختبار الأبعاد النفسية للغة^(١)، وبذلك لا تقتصر رؤيته على الانتقال بالاستعارة إلى مفاهيم أرحب، بل ينتقل أيضاً بتحليل المحادثات إلى مفهوم أرحب من الذي حددته مبادئ جرایس المشار إليها آنفاً.

ومن هنا انفتحت دراسات لاكوف على آفاق تداولية أخرى في دراسة الاستعارة في المجالات المختلفة، ولا تقتصر على دراسة الاستعارة في مجال الأدب، منها دراسة ج. لاكوف Lakoff، الاستعارة في السياسة «Metaphor in Politics» ١٩٩١م، التي حلل فيها الاستعارات في الخطاب السياسي الأمريكي المتزامن مع حرب الخليج الأولى، ووضع لها عنواناً آخر: «Metaphor and War»، وقد انبنت الدراسة على كيفية استخدام الاستعارة من قِبَل الخطاب السياسي الأمريكي في تسويق حرب الخليج، وقد استهل لاكوف دراسته بعبارة: الاستعارة تقتل، ثم مضى يذكر الاستعارات التي ترددت في تصريحات القيادات السياسية الأمريكية مشيراً إلى أن التحفيز الذي جاء على ألسنة هذه القيادات: ينبغي أن نذهب إلى الحرب في الخليج، «جاء بمثابة نظرة استعارية شاملة، لقد رأى بيكر صدام على

(1) The Contemporary Theory of Metaphor George Lakoff:

www.ac.wvu.edu/~market/semiotic/lkof_met.html - 141k

أنه يقبع فوق حبل النجاة الاقتصادي sitting on our economic lifeline، وإن الرئيس بوش صور صدام على أنه يمتلك القبضة الخانقة stranglehold على اقتصادنا، وقد صور الجنرال تشورسكوف احتلال الكويت على أنه عملية اغتصاب rape - بمفهومها الأخلاقي - مستمرة، وأن الرئيس بوش قال إن الولايات المتحدة في الخليج من أجل حماية الحرية، وحماية مستقبلنا، وحماية الأبرياء، وأنه يجب أن نصد هجوم صدام حسين، الذي أصبح يُرى على أنه هتلر.^(١) ثم يأخذ لاکوف Lakoff في تحليل هذه الاستعارات منطلقاً من أنه من الحيوى أن نفهم ما هو دور التفكير الاستعاري في دفعنا إلى حافة الحرب، ثم يربط الاستعارة بعدها التداولي في هذا السياق الخاص، إذ يذهب إلى أن التفكير الاستعاري في ذاته ليس سيئاً ولا حسناً، إنه ببساطة أمر عادي ولا مفر منه، ولكن المواقف المعقدة الضخمة المذهلة تفهم بدقة من خلال الاستعارة، ومن ثم غدت الاستعارة وسيلة للسيطرة الانعكاسية - وفي الغالب اللاشعورية Unconscious - على المستقبل، فإنها قد حققت استجابة حدسية لتكوين حالة في نفس الشعب الأمريكي لتهيئته لخوض الحرب في الخليج^(٢).

وبذلك تأتي هذه الملابس التداولية الخاصة في هذا الموقف مبينة الدور الذي قامت به الاستعارة في تسويغ القتال، قد ينضاف إلى الاستعارة من الأبعاد المؤثرة تداولياً ذلك الترويج الهائل الذي قامت به آلة الدعاية الأمريكية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستجابة لقرار الحرب.

وقد قدم توني فيول Tony Veale في دراسة بعنوان «قوى تداولية في إدراك الاستعارة Pragmatic Forces in Metaphor Appreciation»^(٣) بُعداً آخر في الرؤية

(1) ibid.

(2) ibid.

(3) Tony Veale: Pragmatic Forces in Metaphor Appreciation: 1998

<http://www.compapp.dcu.ie/~tonyv/metaphor.html>

التداولية للاستعارة يناقش فيه أبعاد استخدام الاستعارة في مجال الاقتصاد والسياسة، ولكن برؤية مغايرة، فالدراسة تقوم على استعارات غير لغوية، فهي تقوم على تحليل الصور (الكاريكاتيرية) ذات المغزى السياسي والاقتصادي، والتي تقوم على مزج عدة صور للتعبير استعارياً عن حالة أو موقف من المواقف السياسية أو الاقتصادية، ويرى أن تعدد الضغوط التداولية تتفاعل لتشكيل توليدات دلالية في الاستعارة الخلاقة ثم تساعد في تأويلها، ويشير إلى أن دراسته هذه تأخذ في حسابها التفاعل المعقد بين هذه الضغوط المتعددة، وما تخبرنا به عن الاستعارة بوصفها ظاهرة إدراكية، إن مثل هذه المظاهر المائعة (غير المحددة) للاستعارة يمكن أن تعد بنائية، وهي لذلك، تعرض أن الاستعارة تستلزم أكثر من تركيب بسيط لإيجاد بديل مناسب لرسم حدودها، أو مجموعة من عمليات الاستنتاج التي تخلق سلاسل تحويلية معقدة بين الشخصيات.

ومن ثم يستخلص فيول Veale أن الاستعارة هي الظاهرة التي تستعصي على التصنيف الإدراكي المرتب، ولا يقتصر ذلك على الاستعارات اللغوية ولكن يمتد هذا الحكم ليشمل الاستعارات البصرية والسمعية، ولهذه الأسباب أصبحت الاستعارة واحدة من مجالات البحث المهيمنة في المعرفة اللغوية، كما أصبحت مجال المحاولات الذي يرفض القدرة على تقليص وضع اللغة داخل حدود المعنى الحرفي بفصل معيار الإدراك عن الأحاسيس، ومن هنا تتأكد أهمية العناصر التداولية والأبعاد النفسية في إنتاج الاستعارة وفي تأويلها، وفي سيرورتها بوصفها وسيلة مكثفة لإنجاز عملية التواصل في شتى المجالات.

ويجدد بنا أن نشير في نهاية الأمر إلى أن هذه الأبعاد التداولية في دراسة الاستعارة في الفكر الغربي ما تزال غريبة على الدرس العربي البلاغي العربي الذي ما يزال يركز اهتمامه على النصوص الأدبية، ولا يتجاوزها إلى ألوان الخطاب الأخرى من سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، وغيرها، ويبدو أن الدعوة التي أطلقها د. أحمد صبرة في كتابه «التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية ١٩٩٨ م» لم تلق الرواج الذي يجدر بها،

إذ أشار إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الاستعارة في الصحافة والرياضة والعلوم الطبيعية وفي المجال التعليمي التربوي^(١)، ربما لأن التفكير العربي ما يزال أكثر ارتباطاً بنماذج الخطاب الأدبي.

وقد قدم على أحمد الديري لا نقول فكرة التحليل التداولي للاستعارة، ولكن فكرة الوجود التداولي للاستعارة في دراسة له بعنوان: «مجازات بها نرى»^(٢)، أشار فيها إلى أن الاستعارة هي الظاهرة الأكثر دلالة على تغير نظرنا إلى الأشياء، فحين تتغير هذه النظرة، أو تنزاح عن مكانها، نقوم عبر جهاز اللغة باستبدال استعارتنا القديمة، وإحلال استعارات جديدة، أو ربما نقوم بتحويلات استعارية أي نحول الاستعارة نفسها، من ميدان إلى ميدان آخر، «فإن تغير مفاهيم الإنسان للحقيقة والوجود والذات والآخر والعالم والتجربة واللغة والعقل يتم عبر تغير مجازاته التي بها يتمثل هذه المفاهيم... إن تفكيرنا في المجردات ليس مجرداً من الصلات بل هو مجسد ونسبي»^(٣)، ومن هذا المنطلق عرض في الكتاب لقضايا تتعلق بالفلسفة والسياسة والأدب والثقافة الشعبية والدعاية والإعلان، كما نجدها في كلامنا التواصل اليومي، ويمكن عن طريق تتبع حركاتها وتغيراتها رصد التحولات الفكرية التي يمر بها تاريخ كل مجال من المجالات المذكورة.

وبذلك يدعو إلى التنبه إلى أثر الاستعارة في الاتجاه العقلي والأيدولوجي، وأن تحليل الاستعارة في المجالات المختلفة يضع أيدينا على رؤية ثاقبة للتواصل الإنساني، ويثري من جانب آخر الدرس التداولي للاستعارة، ففي المجال السياسي مثلاً نجد محاولات التفكير السياسي شائعة في التسويغ لسلطة الحاكم باستعمال الاستعارة، فالحاكم هو الأب والراعي والربان وظل الله، ولا يخفى أن هذه الاستعارات تحمل

(١) د. أحمد صبرة: التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، مرجع سابق ص ١١، ١٢.

(٢) علي أحمد الديري: مجازات بها نرى، كيف نفكر بالمجاز، ط ١ كتاب البحرين الثقافية، البحرين

٢٠٠٦م.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ١٤.

مغالطة، وليس الطرف الآخر من أصحاب المواقف السياسية ببعيد عن هذه المغالطات، فمثقفو هذه التيارات يطرحون أنفسهم بوصفهم أمل الأمة وضميرها ونبراسها المنير، وشعلتها الهادية، وناقوسها المنذر بالقادم الخطير، ويتخذ أحمد الديري من هذه الأنماط في الخطاب السياسي نموذجًا للتفكير الأعوج حين تتحول الكلمات إلى حاويات تتسع لكل شيء، ويحل منطق الإقناع محل منطق الاستهواء وتستقبل المجازات على أنها حقائق أحادية^(١).

وبذلك يتوافق مع رؤية لاكوف Lakoff - في دراسته عن الاستعارة في السياسة - التي أشرنا إليها من قبل في أن جماهير المجتمع السياسي تقيم أود حياتها باستعارات قادتها ومحركيها، وليس الخطير في أمر تداولية الاستعارة يكمن - وفق رؤية الكاتب - في احتفاء الأدب بالاستعارة إلى درجة ظن فيها نفسه ميدانها الوحيد، ولكن الخطير حقاً أن يهيمن هذا الظن على الدارسين والباحثين، فيظنون أن الأدب هو الميدان الوحيد للاستعارة فتقف أقلامهم في حالة تنكر للاستعارة، أو حالة غير مبالية بها في المجالات الأخرى، وقد آن للاستعارة في التفكير العربي أن تخرج عن احتكار الخطاب الأدبي لها.

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٢٩.

الفصل الرابع

التداولية والنقد الأدبي

ربما انصرف جل اهتمام التداولية في نشأتها للعناية بدراسة الظاهرة اللغوية في الاستعمال الحوارية التواصلي بين الأشخاص، فكان أكثر ما يشغل التداولية في تصاويرها مع نظرية أفعال الكلام هو كيف يتم إنتاج كلام تواصلي في موقف معين وكيف يتم فهمه، ومن هنا اهتمت بفكرة المقاصد، وعلى الرغم من مساهمات سيرل في السبعينيات من القرن العشرين في دراسة الاستعارة وغيرها من الأساليب الأدبية فإن اهتمام جرايس في تلك الفترة نفسها قد ازداد ببلاغة المحادثات وما نشأ عنها من مبادئه المعروفة إلى حدٍ أصبحت التداولية تعرف به ويعرف بها، وبذلك ظل الدرس الأدبي بعيداً نسبياً عن اهتمام التداولية، إذ انحصر اهتمامها أو كاد في تحليل اللغة المستعملة في المحادثات لتحقيق ما تطمح إليه من الكفاءة التداولية في المحادثة، وبذلك يدخل هذا الاهتمام في دراسة الظاهرة اللغوية بشكل عام، ولكن التداولية ما تزال تطرح مزيداً من الرؤى والأفكار حول جدارتها بدراسة أنماط الخطاب المختلفة، ويأتي الخطاب الأدبي من أشد أنواع الخطاب تعقيداً الذي يمكن أن تتعرض له التداولية.

لم تظهر التداولية الأدبية موازية للتداولية اللسانية، فإنها تُعد - حقيقة - متأخرة نسبياً عن التداولية في حقل اللسانيات إذا ما قيس ذلك بمنشأ التداولية في اللسانيات في ثلاثينيات القرن العشرين، مروراً بفترة النضج إلى السبعينيات أو قبلها بقليل، على حين تأتي بداية الامتداد التداولي في دراسة الأدب في السبعينيات، عكس ما أشار إليه د. محمد عناني من أن التطور في اللسانيات قد صاحبه تطور موازٍ في النقد الأدبي، فإن كتاب روجر سيل

Roger sell الذي أشار إليه: «التداولية الأدبية Literary Pragmatics» لم يصدر إلا في بداية التسعينيات ١٩٩١م، وقد تضمن هذا الكتاب عددًا من المحاولات التطبيقية لبعض المبادئ العامة للتداولية على سياقات النصوص الأدبية، وقد تحدد اهتمام هذه التطبيقات في «الالتزام بالابتعاد عن دراسة الأعمال الأدبية باعتبارها أبنية نصية شكلية محضة أو مغلقة، والإقرار بأنها عناصر وسيطة (أو حلقات) في سلاسل التواصل أو التوصيل قائلًا: تسلم التداولية الأدبية بأن تفسير التواصل بصفة عامة لن يكتمل إلا إذا تضمن تفسير الأدب وسياقاته، ولن يكتمل تفسير الأدب إلا بتفسير استعماله لوسائل التوصيل المتاحة بصفة عامة، والواقع أن هذا المبحث يرد الاعتبار للرابطة القديمة بين البلاغة وفن الشعر»^(١)، والحقيقة أنه قد صدرت قبل كتاب (سيل) محاولات لعل من بداياتها دراسات فان ديك Van Duk: «التداولية والشعرية Pragmatics and Poetics» ١٨٧٦م^(٢)، ودراسته: «التداولية في الاتصال الأدبي The pragmatics of literary communication»^(٣)، وقد اهتم فان ديك بالقيام بعملية تفاعل بين نظرية أفعال الكلام ومقولات التداولية من جانب والظواهر الأدبية من جانب آخر في محاولة أشبه بالجدل بين المناهج والظواهر، إذ يضيف بمحاولته هذه إلى النظريات والمناهج ما تقترحه الظواهر في خصوصياتها وسماتها التي تختلف فيها عن الاستعمال الحوارية التواصلية اليومي، ويشير إيفانكوس إلى أن (فان ديك) من أهم أعمال النظرية التواصلية في النقد المعاصر «حيث إنه وضع تخطيطًا من ناحية البرنامج للتداولية الأدبية بوصفها مكملًا لا فكاك عنه لنظرية النص، ويمكن اعتبار عام ١٩٧٩ تاريخًا حاسمًا في تحول (فان ديك) من علم الدلالة إلى نظرية أدبية عامة تشتمل على نظرية للنصوص الأدبية ونظرية للتواصل الأدبي»^(٤)

(١) د. محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، مرجع سابق ص ٧٦.

(2) Van Duk (T.A): Pragmatics and Poetics , dans ID, (ed.), Pragmatics of language and littérature, Amsterdam, North Holland, 1976, pp23-58.

(3) Van Duk (T.A): The pragmatics of literary communication , dans ID, Studies in the Pragmatics of Discourse, La Haye, Mouton, 1981, pp243-263.

(٤) خوسيه مارييا بوثويلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق ص ٧٦.

كذلك قدمت برات (Mary Louise Pratt) و(تروجوت Elizabeth Closs Traugott) كتابهما: (اللسانيات لطلاب الأدب Linguistics for Students of Literature)^(١)، وقد تعرض الكتاب لقضايا التداولية الأدبية منها: التمييز المبدئي بين الدلالة والتداولية، ثم تعرض لقضية المعنى في السياق، كما عرض للصعوبات في التحليل السياقي، كما تعرض أيضًا لمشكلة القصد في المعنى بين قصد المتكلم والمعنى الحرفي، وثم كتاب آخر لـ (برات): «نحو نظرية عن حدث الكلام في الخطاب الأدبي» ١٩٧٧م فرقت فيه بين نظرية أفعال الكلام في اللغة الأدبية واللغة غير الأدبية «فعلى عكس من تحدثوا عن الأدب بوصفه (حدث لغة) أو بوصفه الحدث الذي يؤسس واقعا بلاغيا مختلفا عن نوع (أنا التخيل) نجد برات تدخل في خط كثيرًا ما تم تناوله في الدراسات التداولية التي ترمي إلى تحديد الأدب بوصفه (استعمالا) في ظروف معينة لكن بدون قواعد مخصوصة أو خاصية ذات طبيعة لسانية»^(٢)، هذا على سبيل المثال لا الحصر، فالحق أن عددًا كبيرًا من الدراسات قد اهتم بتتبع الرؤية التداولية للأدب، ويكفي أن نشير إلى الدراسات التي تضمنتها مجلة التداولية Journal of Pragmatics التي تصدر منذ أواخر السبعينيات.

بيد أن هذه الرؤية ما تزال غريبة عن تناول العربي الذي ما يزال غارقًا في انغلاق السميوطيقا البنيوية، على الرغم من تخلي أصحابها الذين نشأت في كنفهم عنها، وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت إليها في الفكر الغربي نفسه، كما أن التفكير العربي أيضًا ما يزال متخبطًا تخبط البدايات في محاولته تلمس خيوط نسيج الرؤية التداولية، ولعل فيما قدمنا من اضطراب في تحديد مفاهيم المصطلحات وما اعترى مصطلح التداولية من خلط خير شاهد على ذلك، وسنحاول في الصفحات طرحة رؤى التداولية للأدب في السياق الغربي ومناقشتها، واقتراح إضافة أبعاد ورؤى تتعلق ببعض خصوصيات السياق الثقافي العربي التي تملئها خصوصيات الظواهر اللغوية.

(1) Elizabeth Closs Traugott and Mary Louise Pratt: Linguistics for Students of Literature , New York: Harcourt, 1980.

(٢) خوسية ماريا بوثولو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق ص ١٠٣.

قد تنطلق هذه الرؤى من أسس التداولية ونظرية أفعال الكلام وقضاياهما ولكنها حتمًا ستتلون بلون الظاهرة الأدبية، وقد يأتي هذا بتقديم تصور للتداولية وقضاياها يتناسب مع طبيعة الظاهرة الأدبية في تعقيدها وغاياتها التي تختلف تمامًا عن غاية المحادثات والحوارات، ومن ثم فإن الرؤية التداولية للأدب تجمع بين «الحركة نحو الخارج والحركة نحو الداخل Centrifugal and Centripetal أي الانطلاق إلى داخل النص لتمييز، أو لتحديد الوسائل الفنية التداولية (مثل الإضمار Implicature، والافتراض المسبق Presupposition، والإقناع Persuasion)، ثم إلى خارج النص لإقامة العلاقة اللازمة بين هذه العناصر والقوى الموجودة خارج النص في عالم الكاتب وعالم القارئ... مع التركيز دائمًا على الروابط والتفاعلات التداولية»^(١)، ويمكننا أن نحدد بشكل مبدئي قابل للإضافة فيما بعد عدة رؤوس القضايا التي تتعلق بالرؤية التداولية للأدب، أو قل من شأنها أن تُوجد ما يمكن أن يُطلق عليه الاتجاه التداولي في النقد الأدبي، ويأتي في مقدمة هذه القضايا ما يلي:

- نقض الشعرية البنيوية.

- امتداد نظرية أفعال الكلام في تحليل الأدب.

- القضايا التداولية الخالصة وتحليل الأدب.

نقض الشعرية البنيوية:

تقوم نظرية الأدب من وجهة النظر التداولية على نقض الشعرية البنيوية، «إن البنيوية وما بعدها قد نبعت من اللغويات السوسيرية التي تركز على دراسة النظام أو العلاقات المتزامنة، ومن ثم فهي تغفل حركية الظواهر، وقد ترتب على ذلك النظر إلى النص على أنه بنية ثابتة تمثل في تجليات متعددة ومستويات متفاوتة، وهكذا يقدم لنا التحليل البنيوي للنصوص صورة خادعة في كمالها المطلق ومظهرها العلمي، ويكون رد الفعل التفكيكي

(١) د. محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، مرجع سابق ص ٧٦.

طبيعياً في تحطيم كل الحدود التي تجعل للنص وجوداً متميزاً^(١)، ومثلما وجدت اللسانية في نظريات السياق والتداولية مخرجاً من الانغلاق الشديد الذي تفرضه الدلالية والتراكيبية النحوية، وجد النقد الأدبي بدوره المخرج ذاته في التداولية من الانغلاق على النص والتوقع في دائرة النص التي فرضتها المحايثة البنيوية التي تقوم على تحليل العلاقات الداخلية بين العناصر اللغوية المكونة له، وذلك عندما بدأت الرؤية التداولية تمد بظلالها على الدرس اللساني الحديث، وما كان من النقد الأدبي إلا أن اصطنع الرؤية التداولية في رؤية النص الأدبي، الأمر الذي جعل رؤية الشعرية تتحول من الوقوف على الخصائص البنيوية إلى الوقوف على عناصر التواصل التي تأخذ المنشئ والمتلقي وظروف الإنتاج وملاسات التلقي في حسابها، «ولهذا نستطيع أن نقول إن التداولية الأدبية تقع في مكانة الوراثة للشعرية، مادامت نظرية لما هو عام منظم، وإن كانت موجهة فقط إلى الظواهر المتأصلة في الاستعمال الذي يقوم به المنتجون والمستقبلون في دائرة الاتصال»^(٢) وبذلك أصبحت شعرية الأعمال الأدبية مرهونة بأبعاد سياقية ولم يعد الاعتراف بالشعرية مرهوناً بالخصائص البنيوية والعلاقات الداخلية الدلالية والنحوية، أصبحت مرهونة بسياقات الإنتاج والاستقبال؛ «فإن قسر النص على الدخول في قالب من نظم العلامات ونظرية الاتصال قد يخلق شعوراً زائفاً بالموضوعية، بأن النقد الأدبي أو البويطيقا كما يحب أصحاب هذا الاتجاه أن يسموه به، قد بلغ سن الرشد، وأصبح علماً مثل العلوم الإنسانية التي سبقته على هذا الطريق، ولا سيما علم النفس وعلم الاجتماع بفروعهما المختلفة، لكن هذه المحاولة لا بد أن تنتهي إلى الانهيار حين تصطدم بفردانية العمل الأدبي وشخصانيته، والإلحاح على الإبهام أو على الإرجاء والاختلاف ينتهي بالنص الأدبي إلى أن يكون عبثاً خالصاً، تلويحاً بالمعنى حيث لا معنى»^(٣)، كان لا بد للبنيوية أن تُخترق أو تنتهي بمؤثرات متعددة لعل من أهمها التداولية.

(١) د. شكري عياد: بين الفلسفة والنقد، منشورات أصدقاء الكتاب، القاهرة ١٩٩٠م ص ١٢٣، ١٢٤.

(٢) خوسية ماريا بوثويلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق ص ٩١.

(٣) د. شكري عياد: بين الفلسفة والنقد، مرجع سابق ص ١٢٣.

وقد ذهبت (برات) في كتابها: «نحو نظرية عن حدث الكلام في الخطاب الأدبي» ١٩٧٧م إلى نقد بعض مقترحات الشعرية اللغوية الخالصة فيما أطلقت عليه: زيف الأدبية وهي تحدد تعليقها في استحالة حدوث تميز من الناحية الشكلية بين السرد الطبيعي - غير الأدبي - والسرد الأدبي، أما الملامح التي كان يشار إليها تقليدياً بالنسبة للسرد الأدبي فإن السرد غير الأدبي يشترك فيها جميعها، وإذا لم توجد هذه الخصوصية البنيوية - الشكلية فإن التمييز بين الأدبي وغير الأدبي يجب أن يدرس بطريقة أخرى وعند برات أن هذه الطريقة «لغويات الاستعمال»، أما الأدب وغير الأدب فيختلفان في كونهما استعمالين مختلفين في وضعين اتصاليين مختلفين، والأدب نوع من الرسائل يمكن أن يتحدد من المصطلحات نفسها التي تستخدم لوصف أنواع أخرى من الخطاب وتحديدها وتقوم برات مستفيدة من نظرية أحداث اللغة بتحليل بعض هذه الملامح الموضوعية التي تساعد على وصف هذا الاستعمال المختلف للأدب»^(١).

وقد عارض م. ريفاتير تعميمات الشعرية البنيوية فقال في السبعينيات بفكرة القارئ الجامع، إذ رأى في النص والقارئ وردود الفعل عند القارئ مادة التحليل، ومن ثم يتوافق مع التداولية الأدبية التي حددت الأدب بأنه صياغة لقانون ولائحة اتصالية أعلى من الفردية، وتأتي رؤية ريفاتير معارضة صريحة لمسلمة البنيوية النصية باستقلالية النص، وأكد - خلافاً للبنيويين - أن الظاهرة الأدبية ليست هي النص وحده، بل هي أيضاً قارئه ومجموع ردود أفعال القارئ الممكنة على النص، فرأى أن الأشياء الواقعية الموضوعية الوحيدة في التواصل الأدبي هي العمل والقارئ، الحاضران مادياً وجسدياً؛ فالمؤلف يخلق انطلاقاً من كلماته، وهو والعالم الممثل ليسا سوى بديلين عن النص، ومن ثم جاء قرار جعل القارئ متلفظ النص عوض المؤلف^(٢)، ومن ثم قرر إيفانكوس أن الرؤية التداولية

(١) خوسية ماريا بوثيلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، ص ١٠٣.

(٢) آن موريل: النقد من منظور القارئ، ترجمة إبراهيم أولحيان، مجلة نزوى عمان العدد ٤٣ يوليو

للأدب تنطلق من افتراض أنه «يتوجب على الشعرية - نظرية الأدب - أن لا تنحصر بوصف مجموعة محتملة من الأشكال - لغة ما في مقابل الكلام - بل عليها أن تشتمل على نظرية للأفعال الأدبية أيضًا»^(١)، أي نظرية لأفعال الكلام في الاستعمال الأدبي للغة توازي نظرية أفعال الكلام التي اعتنت بالمنطوق الجاد، فقد فرق أوستن بين الاستعمال الجاد للغة والاستعمال الطفيلي أو المتطفل الذي يمكن أن يفهم منه أنه «كل تلك المواضع التي لا تستعمل فيها اللغة بجدية، وإنما في أنماط وطرق تعتمد على استعمالها العادي، ويصفها ج.ل. أوستن ب (عدم تلوين اللغة) وفي هذه الاستعمالات تفقد التعبيرات المتحقة وكل التعبيرات اللغوية قوتها وتحصل بهذه الطريقة على معنى خاص ومختلف فالأدب إذا ظرف خاص للغة»^(٢)، وبما أنه ظرف خاص للغة، أو بالعبارة التقليدية البسيطة استعمال خاص للغة فإنه من ثم يتطلب رؤى تراعي خصوصيته.

إن القارئ الجامع - وفق مصطلح ريفاتير - يقوم بعمل توليفة ما، كما يكشف توليفات نصية تحدد محورًا أفقياً للدلالات، يقابله ريفاتير بالمحور الرأسي الذي يجمع الدال بالمدلول، فأليات فك رموز النص «تُعلّق الدال بالمدلول تعليقاً كلياً، فكل شيء يقع في مستواه، وكل شيء مما نسميه دالاً يدرك في صيغة صور شائعة، أي تأليفات لفظية، أي دوال، فليست هناك كلمات نقرؤها، ثم تأتي الصور الذهنية أو المفاهيم لتكون معناها، هناك كلمات نقرؤها، ثم مجموعات من الكلمات تسجلها الذاكرة، تندرج فيها الكلمات المقروءة في وضعيات مختلفة، أي في دالات مختلفة، كل دال يجر معه سياقاً بكامله من الأفكار الشائعة، ومن التمثلات المشابهة للواقع المطابقة لإجماع عام»^(٣)، فالتحديد الشديد والتكثيف الذي تتسم به تراكيب الجمل في اللغة الأدبية من شأنه أن يثير حتماً سلسلة من الاستدعاءات الممتدة في ذاكرة الكلمة والكلمات المكونة للجمل، الأمر

(١) خوسية مارييا بوثولو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق ص ١٠٠.

(٢) فرناند هالين: التداولية ترجمة د. زياد عز الدين العوف، مجلة الآداب الاجنبية، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق - العدد ١٢٥ شتاء ٢٠٠٦ م ص ٧٥.

(٣) آن موريل: النقد من منظور القارئ، مرجع سابق ص ١١.

الذي لا يمكن معه أن تقدم الشعرية البنيوية تحليلاً صائباً بمعزل عن هذه السياقات، بل إن الوقوف على دائرة سياقية واحدة، أو مستوى سياقي محدد قد يحدث من اللبس ما تحدثه المحايثة البنيوية.

وقد قمت بطرح بيت من الشعر على طلاب إحدى الفرق الدراسية لأرى إلى أي دائرة سياقية ينصرف ذهن الطلاب في الوقوف على المعنى، هذا البيت هو بيت المتنبي:

وَزَائِرَتِي كَأَنَّ بِهَا حَيَاءً فَلَيْسَ تَزْوُرُ إِلَّا فِي الظَّلَامِ
إِذَا مَا فَارَقْتَنِي غَسَّلْتَنِي كَأَنَّا عَاكِفَانِ عَلَى حَرَامِ

فالزائرة ووصفها بالحياء وتحديد زيارتها في الظلام قد أخذ بتفكير الطلاب جميعاً إلى أن الضمائر حتماً تعود على امرأة، لا نستطيع أن ننكر أن قراءة الطلاب للبيت مبنية على معطيات سياقية، ولكننا ينبغي أن ندرك أنها معطيات سياقية عامة، وأن هذه المعطيات السياقية العامة هي التي صرفت تفكيرهم إلى تفسير ضمير الغائبة هنا بالمرأة، ولم يلتفت، ولا يمكن أن يلتفت قارئ البيت كائنًا من كان إلى الاستعمال المجازي لكلمتي (الزائرة والحياء) الذي يقصد به الشاعر الحُمَى؛ لأن الإحالة في الكلمتين على سيرورة تتعلق بمجاز لا يتيسر الوقوف عليه إلا بمعرفة سياق الموقف.

ونتساءل كيف يعالج المنهج البنيوي بيتي ذي الرمة في مدح عبد الملك بن مروان:

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِیةٍ سَرِبُ
وَفَرَاءَ غَرْفِيَّةٍ أَشْأَى خَوَارِزَهَا مُشْلَشْلُ ضَيَعَتُهُ بَيْنَهَا الْكُتَبُ
أَسْتَحَدُّ الرِّكْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا أَمْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرِبُ

وكانت عين عبد الملك تدمع دائماً، فعاب عليه ذلك كما عاب النقاد عليه أيضاً، ويرد د. عز الدين إسماعيل على النقاد قولهم معللاً الصورة بالتكثيف اللاشعوري والارتباط الحربيين الصور والرموز فيقول: «فإذا جاء ذو الرمة الخليفة واستهل قصيدته بهذه الصورة

فليس لأنه جاء يتهكم به، وإنما الغالب أنه جاء وفي نفسه أن الخليفة سيقضي له حاجته وسيغدق عليه من عطاياه، لقد فقد ماء حياته في الصحراء، ونضب ماء قلبه في صحراء الحب، وليس إلا أن ينقذه الخليفة، وقد أتاه شاكياً ضياع زاده في صحراء تلك الحياة، وهو في وحدته لا يكاد يتماسك أو يجد له مسنداً معيناً، فهي إذن شكوى مرة تلك التي أراد الشاعر التعبير عنها وليست تهجماً منه على الخليفة أو فساد ذوق^(١)، وإذا كانت رؤية د. عز الدين إسماعيل تنطلق من المنهج النفسي فإنها لا تنفصل بحال من الأحوال عن الرؤية التداولية؛ لأن الأبعاد النفسية إنما هي جزء من اعتبارات سياقية تتعلق بالشاعر.

إن تفسير النص الأدبي لا يُبنى على كلمة معزولة عن دوائرها السياقية: بدءاً من السياق اللغوي الداخلي الذي تتكون فيه الوحدات الأسلوبية وانتهاء بالسياقات الخارجية أو سياقات المواقف، إن السياقات في المثال السابق من بيتي المتنبي هي التي غذت ذهن المتلقي بالتأويل الذي استراح إليه وكأنه هو الحقيقة التي ليس وراءها حقيقة، بحيث يمكن للمتلقي أن يقف عند حدود هذا التأويل دونما حاجة إلى البحث وراءه، فليس ثم استغلاق أو غموض يدفع إلى محاولات للتأويل، نؤكد على هذه الحقيقة لنخلص منها إلى أن التاريخ السياقي للمعاني أو ما يسمى بذاكرة العلامة ليس كافياً للقيام بعملية تأويل صحيحة، إنه السياق والأبعاد التداولية التي تمد المؤول والناقد الأدبي، تلك الأبعاد التي تنكرت لها البنيوية فبنت شعريتها على وهم الانغلاق على المستويات الداخلية.

إن التداولية الأدبية بما تطرح من معايير مغايرة للحكم على أدبية الأعمال الفنية تتباين تبايناً واضحاً مع الرؤية البنيوية، «فلقد حولت التداولية مشهد الدراسات الأدبية بإعادتها الأدب إلى وظيفته التواصلية التي حجبتها البنيوية النصية. ومنذ سنة ١٩٧٣ أعلن هنري ميشونيك في كتابه (لأجل الشعرية)، عن نهاية الحماقات التي تعدّ أن فعل الكتابة فعل لازم، فقد أصبحت الكتابة غير منفصلة عن قول شيء ما لشخص ما^(٢)، فعلى حين كان

(١) د. عز الدين إسماعيل: التفسير النفسي للأدب، بيروت ١٩٦٣ م ص ٩٤، ٩٥.

(٢) آن موريل: النقد من منظور القارئ، مرجع سابق ص ٣.

الاعتراف بما هو أدبي يتحقق بواسطة الخصائص البنوية وجملة الملامح اللفظية، أصبحت الأدبية تتحدد من خلال خصوصيات الإنتاج والاستقبال، «ففي إطار أزمة الأدبية التي افتتحتها الشعريات النصية ينبغي أن نضع تياراً يمكن أن نسميه التداولية الأدبية، يقبل التحدي في تحديد ما هو أدبي من وجهة نظر لائحته الاتصالية، التداولية الأدبية موروثه عن التداولية اللغوية، وهي تنطلق من السيميوطيقا، التي حددها موريس بأنها تلك التي تدرس العلاقات التي تقوم بين المرسل، والمستقبل، والدليل، وسياق الاتصال في حين يمكن أن يدرس علم الدلالة العلاقات بين الدليل والمتعلق به المعبر به عنه، وأن يدرس علم النحو العلاقات التي تقوم بين العلامات بعضها وبعض»^(١).

بذلك نرى أن التداولية الأدبية تطرح تصورًا آخر للشعرية لا نقول يتعارض مع الشعرية البنوية ولكنه يأتي بمثابة رد الفعل الذي يقدم البديل الاستعمالي السياقي الذي يقوم على أنقاض الشعرية البنوية، بكل ما تطرحه الرؤية السياقية من أبعاد، وما تشتمل عليه من دوائر سياقية داخلية وخارجية وعامة، وبكل ما يمكن أن يُعدّدي الرؤية التداولية من معطيات تحليل الخطاب، وبكل ما تطرحه نظرية أفعال الكلام، بيد أننا إزاء ذلك ينبغي أن نتنبه إلى أن التداولية الأدبية تأخذ في حسابها خصائص الخطاب الأدبي التي تختلف عن غيره من ألوان الخطاب، ومن ثم لا تأتي الرؤية التداولية للأدب - على الأقل في الوقت الحاضر - بمثابة المنهج المكتمل لمعالجة النصوص الأدبية، ولكن هذه الرؤية بروافدها ما تزال بحاجة إلى مزيد من الرؤى التي تراعي التباين بين الخطاب الأدبي والخطاب التواصلية اليومي بين الناس، ومن ثم فإن القراءة التداولية المبكرة للأدب إنما هي في الوقت نفسه إعادة قراءة لمقولات التداولية بأبعادها اللغوية الخالصة، أي إعادة نظر في هذه المقولات لتحديد ما يصلح منها لمعالجة الخطاب الأدبي وما لا يصلح، ولتحديد ما

(١) خوسية ماريا بوثويلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق ص ٨٨، ونشير إلى أننا قد ذكرنا هنا التداولية بدلا من الذرائعية التي ذكرها المترجم تجانسًا مع ما حددناه آنفًا في تحديد المصطلحات والمفاهيم.

يمكن أن تقترحه الظاهرة الأدبية على المقولات النظرية التداولية، فلا يغيب عن الباحث والناقد الأدبي أن رؤى التداولية مستخلصة في الغالب الأعم من استقراء خطابات التواصل اليومي بين الأشخاص؛ فمن شأن الظاهرة الأدبية أن تطرح على التداولية مقولات ورؤى أخرى، ومن هنا نقول إن الدراسة التداولية للأدب إنما هي إبحار في إقامة جدل ثري بين النظريات والظواهر.

- امتداد نظرية أفعال الكلام في تحليل الأدب:

وليس ثم من شك في أن الظاهرة الأدبية مختلفة تمام الاختلاف في استعمالها للغة عن استعمال المحادثات، فاللغة المستعملة في الحوار ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي وسيلة وجودها مرهون بتأديتها الغاية الإيصالية في ظروفها الخطابية الخاصة، ولن يكون لها قيمة في ذاتها بعد تأدية هذه الوظيفة؛ لأنها لا تعدو أن تكون مجرد وسيلة، أما اللغة الأدبية فهي مقصودة لذاتها، عابرة لحاجز الزمن في احتفاظها بخصائص الديمومة التي تحول دون استهلاكها، لأنها متمنعة على الإدماج التبادلي في خطابات أخرى؛ لأنها ليست فعل كلام بالمعنى المعروف بل هي ذات صفة أيقونية، ومن ثم فهي لا تتداخل مع الخطابات الأخرى تداخل ذوبان واختفاء^(١)، ويحدد فان ديك الاتصال الأدبي بمصطلحات الوظيفة الاجتماعية التي يؤديها الأدب ويشترك فيها مع أنواع أخرى من أفعال اللغة، مشيرًا «إلى حدث اللغة الأدبية بوصفه ينسب إلى حدث أكبر، أو نوع عام يصفه بأنه تأثيري، أو طقسي، يتحدد في (بنية تغيير موقف المستمع إزاء السياق)، وينسب الأدب على النوع نفسه من أحداث اللغة مثلما تنسب الألعاب والأخطاء والنكت... إلخ حيث تظهر شروط خصوصية (أو ملاءمة) الملامح التداولية: موقف مختلف تجاه الحقيقة، نية ساخرة... إلخ»^(٢).

إن اللغة في الاستعمال الأدبي لغة مضاعفة مكثفة تقدم النص الأدبي - فيما يقول

(1) Ch.Morris , Signification and significance Combridge (Mss) M.I.T.Press, 1964, p.69.

(٢) خوسية ماريا بوثولو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق ص ١٠٤.

سيرل - بوصفه موضوعاً متجاوزاً لشروط إنتاجه، جديرًا بأن يكون مقروءًا خارج السياق الذي أنتج فيه، وضمن عدد غير محدد من سياقات التلقي، بغض النظر عن أية شروط تحضيرية أو غيره، ومن هنا يتخذ مفهوم فعل قوة التلفظ (الإنجازية) Illocutionary Act في الخطاب الأدبي بُعدًا آخر، إذ لا تأتي هذه القوة في الوعد أو الوعيد والنصح والتحذير، ولكن في إنتاج بنيات تقول بالوعد أو الوعيد أو النصح أو التحذير، ومن هنا يكون العمل الأدبي مهمًا في ذاته، وإنما أيقونيته تكمن في قابليته للاستدعاء واستجابته لأن يُقدم دائمًا في سياقات مختلفة غير متناهية^(١)، وبذلك تظل اللغة في العمل الأدبي تخبو وتنشط وفق المهيات السياقية لتلقيها أي لبعثها من جديد، ليس بمفهوم نظريات الجمال فقط التي تقول إن اللغة الأدبية خلق فني في ذاته، ولكن بالرؤية التداولية التي من شأنها أن تقول ببعث العمل الأدبي متى توفرت سياقات استدعائه ليكون شريكًا في كل مرحلة من مراحل استدعائه ربما بطريقة أعمق وأكثر ثراء من مرحلة إنتاجه وملابسات تلقيه الأولى.

إن اللغة في المحادثات خطاب موقوت مرهون بموقف وملابسات سياقية محدودة، أما الخطاب الأدبي فهو خطاب غير موقوت لأنه ليس خاصًا بزمان إنتاجه، وغير مرهون وملابسات سياقية محدودة، إنه خطاب مغيَّبٌ عن قائله بل مغيَّبٌ عن مقاصد هذا القائل الأول، إنه خطاب ذو مستويات متعددة في تاريخ تلقيه، فهو ليس محكومًا - شأن المحادثات - بطروف متلقٍ محدد، ومن ثم فهو متعدد ليس فيما يتعلق بسياقات إنتاجه فقط ولكن أيضًا فيما يتعلق بسياقات التلقي، إنه نص مفتوح لما لا حصر له من سياقات التلقي، ومن ثم مفتوح لما لا حصر له من محاولات التأويل، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا زعمنا أن كل تلق في مرحلة زمانية وفي ظروف وملابسات ثقافية واجتماعية هو إعادة تأويل للعمل الأدبي، بل هو إعادة خلق للعمل الأدبي نفسه، ينفصل النص فيها عن قائله انفصالًا جزئيًا، إذ تعد الظروف الأولى التي ولد فيها النص - بما فيها الملابسات المتعلقة بقائله - بمثابة الروافد لعملية تأويل جديدة، أي حالة وجود جديدة.

(١) فرناند هالين: التداولية، ترجمة د. زياد عز الدين العوف، مرجع سابق ص ٧٥.

ويدخل الخطاب الأدبي في دوائر سياقية أكثر تعقيداً عندما يدخل في سياق الاستشهاد تبعاً لتعدد المقاصد بتعدد الأشخاص وبتعدد المتلقين، فالمستشهد بيت من الشعر في ظروف معينة مرهون بظروف الاستشهاد ومقاماته، مرهون بالمتلقي الحاضر الذي يتوجه إليه المستشهد بالاستشهاد، ولا يأتي النص المستشهد به مبتور الصلة عن سياق إنتاجه الأول، ومن ثم نجد للنص سياقي إنتاج: سياق المنتج الأول، وسياق المستشهد، كما نجد له سياقي تواصل: تواصل مع المخاطب الأول الحاضر في زمن الشاعر، وسياق المتلقي الثاني الذي يُتوجه إليه بالقول، وقد يأتي النص المستشهد به في سياق الاستشهاد مغايراً تمام المغايرة في الرسالة التي يقصد المستشهد توصيلها عن الرسالة التي قصدتها القائل الأول، وكأن النص بذلك أصبح له قائلان لكل قائل منهما مقصده، نتأمل النموذج التالي: «كان أبو العلاء يتعصب للمتنبي، ويزعم أنه أشعر المحدثين، ويفضله على بشار ومن بعده، مثل أبي نواس، وأبي تمام، وكان المرتضى يبغض المتنبي، ويتعصب عليه، فجرى يوماً بحضرته ذكر المتنبي، فتنقصه المرتضى، وجعل يتبع عيوبه، فقال المعري: لو لم يكن للمتنبي من الشعر إلا قوله:

لك يا منازل في القلوب منازل

لكفاه فضلاً، فغضب المرتضى وأمر فسحب برجله، وأخرج من مجلسه، وقال لمن بحضرته: أتدرن أي شيء أراد الأعمى بذكر هذه القصيدة؟ فإن للمتنبي ما هو أجود منها لم يذكرها، فقيل: النقيب السيد أعرف، فقال أراد قوله في هذه القصيدة:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني كامل^(١)

نجد أن المعري باستحضاره مطلع قصيدة المتنبي يهدف إلى غاية لم تخطر للمتنبي على بال، وقد قصد من هذا الاستحضار توصيل رسالة معينة للمرتضى، ونلاحظ أن الرسالة هنا غير ملفوظة بشكل مباشر، ولكنها رسالة مضمنة في رسالة ملفوظة، متوارية

(١) ياقوت الحموي: معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس القاهرة ١٩٩٣م ج ١ ص ٥١١.

خلف المقاصد، تحتاج إلى قدرة عقلية لإدراكها، لكن النص - على أية حال - مقطوع الصلة عن قائله الأول المتنبئ، وربما حقق استجابة بشكل غير مسبوق في سياق تلقيه الأول.

إن المستشهد هو بطريقة ما مؤول، وهو أيضًا بطريقة ما - وإلى حد ما - منتج للنص نفسه، بمعنى أنه مرسل جديد للنص في ظروف تواصلية جديدة، يدخل في ذلك الاستشهاد في موقف تواصلية حوارية محادثاتي، أو الاستشهاد على سبيل التضمين لجزء من النص في نص آخر، وهذا أمر يحتاج إلى استقصاءات بحثية في سياقات التلقي التي يتم استحضار النص فيها بوصفه ملفوظًا حوارياً في محادثة تبعث النص ليكون حاضرًا جديد الإنتاج، وفي سياقات التلقي التي يتم فيها توظيف النص السابق بالتضمين أو الاقتباس، وهذه الآفاق المفتوحة أمام الباحثين تمثل أحد أهم ما تطرحه التداولية في مقارنة الخطاب الأدبي.

أما فيما يتعلق بفعل أثر التلفظ Perlocutionary Act، أو الفعل التأثيري للكلام، أو الفعل الناتج عن القول أو لازم فعل الكلام، فإن الأمر ليس بالبساطة التي نظر بها إليه (فرناند هالين) فيما قاله، وفيما نقله عن (فان ديك)، إذ رأى أن النص الأدبي لا يهدف إلى إثارة إستجابة مباشرة خلال تسلسل الأحداث، بل إلى إثارة إستجابة - بالقبول أو بالرفض، بالتحليل أو بالانفعال، وما إلى ذلك - إزاء نموذج فعل أو أفعال اللغة التي يقترحها^(١)، إن فان ديك يذهب بذلك إلى البعد الجمالي الخالص بلفته إلى أن العمل الأدبي «يقع تقويمه أو قبوله الواقعي بوصفه ظاهرة جمالية، أو أدبية خارج حدث اللغة، وهو يتحدد على أنه أدبي وفقاً لعرف تاريخي اجتماعي (ومن ثم فهو متغير لعدد آخر من الأحداث نفسها)، يؤسس ويصف بناء على قيمة لا توجد داخل هذه الملامح، أو خارج هذا التحديد الاجتماعي التأسيسي»^(٢)، وليس النص الأدبي بالذي يمكن إخضاعه لحكم شمولي، فهو

(١) فرناند هالين: التداولية، مرجع سابق ص ٧٧.

Van Duk (T.A): The pragmatics of literary communication , pp243-263.

(٢) خوسية مارييا بوثويلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، مرجع سابق ص ١٠٤.

كما أسلفنا من أشد أنماط الخطاب تعقيداً، فربما يصدق كلاهما على النص الاحتفالي الإمتاعى الخالص فقط عند استدعائه في سياق تالٍ لسياق تلقيه الأول، فسياق التلقي الأول من شأنه أن يشتبك بملايسات تثير استجابات غير تلك الاستجابات المنحصرة في حدوثها على التشكيل اللغوي، ولكنه لا يصدق بحال من الأحوال أنماط الخطاب الأدبي المشتبكة بالواقع، تلك التي تأتي الغاية الإمتاعية فيها غاية تالية لغاية إقناعية أو تثويرية، فمثل هذه النصوص تهدف إلى إثارة استجابة مباشرة خلال تسلسل الأحداث.

وذلك ما نراه عند (فرناند هالين) في التقسيم الذي اعتمده بعد ذلك الذي يميز بين ثلاثة أنماط كبرى لأفعال التشكيل الأدبي القادرة على إثارة رد فعل تقيمي، وإن كان الأمر لا يقتصر - عندي - على الاستجابة التقييمية، وبخاصة في النوع الأول من هذا التشكيل الذي جاء فيه:

- أنه يمكن لعملية التشكيل الأدبي أن تجعل نماذج الواقع المقبول إشكالية (...). إذ يبتكر الأدب، نماذج بديلة للعالم: نماذج خيالية، عجائبية، مضحكة، أو نماذج تصحيحية: هجائية و تنافرية، أو نماذج مطابقة: تسويغية تمجيدية، واقعية، الخ.

- يمكن للتشكيل الأدبي أن يتلاعب باللغة بوصفها أداة الاتصال، وبقواعدها التركيبية، بالشروط التداولية لاستخدامها.

- أخيراً، يمكن للتشكيل الأدبي أن يتصرف بالمضطلعين بالاتصال، أو يتصرف بقيمهم ومعاييرهم، أو بكيونتهم ذاتها (...). وكذلك بعلاقاتهم الذاتية المتبادلة^(١).

فما تنطوى عليه النماذج الهجائية والتنافرية إنما هي بشكل ما - في كثير من الأحيان - تثويرية إقناعية تهدف إلى إدخال المخاطب في استجابة تتجاوز الأبعاد التقييمية، إذ تهدف إلى إثارة استجابة مباشرة خلال تسلسل الأحداث، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر الذي يتخذ أبعاداً واقعية، ولنستحضر نماذج التشكيل اللغوي في نصوص الواقعية الاشتراكية

(١) فرناند هالين: التداولية، مرجع سابق ص ٧٧.

والواقعية الطبيعية التي لا يخفى فيها قصد الأديب إلى التثوير على الواقع بما يتضمن من أبعاد الرفض والغضب بتشكيل مباشر وغير مباشر.

والجدير بالدراسة في مثل هذه النماذج من شعر الثورة والرفض والغضب هو كيفية توصيل الرسالة إلى متلقٍ حقيقي مُستهدف من قِبَل الشاعر - مثلاً - بالتثوير، وكيف تتحقق عملية التوصيل في سياق التلقي عبر عمليات التغليف والموارة والتلويح والمداراة والتخفي وغيرها من الوسائل التي يجد الشاعر في ابتكارها خصوصاً في سياقات الإنتاج القمعية، وهذا يصدق عليه ما جاء في النوع الأخير من التشكيلات السابقة فيما يتعلق بالتصرف بالمضطلمين بالاتصال وبقِيمهم ومعاييرهم، فما هذا إلا باستحضار المتلقي في سياق تلقٍ تثويري رافض، ومن هنا فإننا لا نأخذ كلام (بيرس) على إطلاقه المتعلق بالوظيفة التشكيلية للأدب بوصفها واحدة من خصائص العلامات الأيقونية؛ لأن ما يلاحظ «إنما هو الأيقونة عوضاً عما تمثله، إنها تكوّن بديلاً ممتازاً عن موضوعها، وذلك للحكم عليه أو لاختباره؛ لأن إحدى الخصائص الكبرى المميزة للأيقونة تكمن في أنه يمكن اكتشاف حقائق أخرى تتعلق بموضوعها غير تلك التي تكفي لتحديد بنيتها»^(١)، صحيح إن الأيقونة يمكن أن يعاد استكشافها مرات ومرات في سياقات تلقٍ مختلفة وفي كل مرة يمكن اكتشاف حقائق تتعلق بالموضوع (المضمون) أكثر من تلك الحقائق التي تكفي لتحديد بنيتها، بل أكثر من مقاصد الأديب، بمعنى أنه يمكن اكتشاف حقائق بينية كان يود الأديب إخفاءها لو استطاع، وسنعرض لهذا الأمر بشيء من التفصيل لاحقاً في حديثنا عن المقاصد في الرؤية الأدبية لنظرية أفعال الكلام.

ونعود إلى كلام بيرس الأول الذي قلنا لا نأخذه على إطلاقه، والسبب في هذا أن الأيقونة ليست دائماً بديلاً ممتازاً عن الموضوع، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها الموضوع من الأهمية والتماس مع الحقائق الواقعية بمكان، فعندها يُقدّم الواقع على الجمالي، أي يقدم الموضوع على الشكل.

(١) المرجع السابق نفسه ص ٧٧.

إن فقدان الحرية يكون دائماً مصدر توتر، وربما يكون ذلك غير واضح بارز في السياق الثقافي والسياسي الذي عاش فيه بيرس، ولكنه في سياقات سياسية قمعية أخرى يكون بارزاً بل طاغياً، «ولقد ذهب الشعراء مذاهب متباينة في الاستجابة لبواعث هذا التوتر بصياغة المطالبة بالحرية أو صياغة الحرمان منها، فتفاوتوا بين إثارة النبوة الخطابية المباشرة الصريحة، وإثارة التشكيلات الفنية المتميزة، ولكن الاستجابة الجماهيرية للون الأول قد لا يكون مردها إلى بعد فني جمالي، بل تكون في الغالب راجعة إلى القيمة المعنوية - الحرية - في ذاتها بغض النظر عن التشكيل الفني، ولا شك أن هناك فرقاً بين أن يتخذ الشاعر الحرية قيمة إنسانية يدعو إليها، وقيم على ذلك البراهين والحجج العقلية، وبين أن يصوغها تجربة فنية تستمد من انصهارها بذات الشاعر تفرد الرؤية وتميزها، بما تُنتج من إمكانات التأثير والإثارة والتشويق، فهي هنا على الرغم من ذاتيتها تنطلق من هموم الجماعة، وهنا يجمع الشعر بين تحقيق غايته الفنية والفكرية، أما إذا قاد الشاعر الانفعال الشديد إلى مثل ذلك الاسترسال التفصيلي فإنه لا يحقق استجابة لمتعة فنية بقدر ما يحقق استجابة جماهيرية للمضمون»^(١)، بل إن تفاوت سياقات التلقي - من جهة أخرى - يترتب عليه تفاوت في الاستجابات، وإذا أخذنا موضوع الحرية مثلاً فسنجد أن تلقي الأعمال الأدبية التي تنادي بالحرية وتعلن رفضها للقمع والاستبداد فيما بين القاعدة الجماهيرية الفاقدة للحرية والسلطة القمعية، فقد تدفع التجربة المعاشة هذه الجماهير إلى استجابات ثورية تتغاضى عن أبعاد قد تكون في غير صالح التشكيل الفني، وقد تدفع هذه التجربة نفسها السلطة الاستبدادية إلى موقف ثوري مضاد ممعن في قمعه واستبداده يتغاضى أيضاً عن أي أبعاد جمالية قد تكون في صالح التشكيل الفني، على حين يأتي موقف الناقد خالي الطرف غير المرهون بمواقف - مع أو ضد - محايداً في النظر إلى هذا التشكيل الفني، إنها تباينات سياقات التلقي المرهونة بـ: أين أضع قدمي وأنا أنظر إلى هذا الشيء أو ذاك؟

(١) د. عيد بلع: الإبداع والحرية - مدخل لدراسة محاور الحرية في الشعر الحديث - دراسة فنية، مجلة بحوث كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة عدد خاص عن: مؤتمر أعلام دمياط ١٩٩٤ م.

ولعل هذه خصوصية سياقية تتقاطع بشكل ما مع كلام بيرس الذي سبقت الإشارة إليه، ومن هنا يمكننا أن نقرر أن ما ذكره بيرس يصلح قاعدة إذا أخذنا في حسابنا دائماً ضرورة اتسام أي مقولة تتعلق بالأدب بالمرونة والنسبية مراعاة للخصوصيات السياقية، ومراعاة في الوقت نفسه لزئبقية الظاهرة الأدبية بشكل عام، مما يجعلها مستعصية على التقنين الصارم، لعل النتيجة النهائية التي نصل إليها أن فعل أثر التلفظ في الخطاب الأدبي يختلف عنه في غيره من أنواع الخطاب نظراً لتكثيفه اللغوي واختلاط مقاصده وتفاوت سياقات تلقيه واحتمالاته لما لا حصر له من التأويل، وصلاحيته للتبني من قِبَل اتجاهات لا حصر لها، فالخطاب الأدبي بمختلف أجناسه يفتح بذلك آفاقاً للبحث التداولي أكثر من أن تحدها حدود، فالأدب قول ذو وظيفة مضاعفة.

ولهذا السبب نفسه فإنه ليس من الصواب الذهاب إلى أن فعل التلفظ (القول) Locutionary Act، أو فعل الكلام، الذي يتمثل في الأصوات اللغوية التي يتلفظ بها المتكلم وتتنظم في تركيب نحوي يجعل لها معنى، لا يستهدف إحداث تغيير مباشر في العلاقات الاجتماعية أو غيرها، تلك التي تصل بين المرسل والمتلقين، استناداً إلى أن ما ينتج عن فعل القول يكرس نفسه بوصفه موضوعاً، أي أنموذجاً أو أيقونة، يتطلب الفحص والتقييم، ومن ثم أيضاً فإنه ليس من الصواب بمكان القول بأن «الملفوظ الأدبي شيء مغلق: غير مصمم ليخترق باتجاه إدراك مقصد ما قد يعبر عن نفسه من خلال علامات - لغوية أو ما سواها - معادلة له بهذا المقدار أو ذاك، لكنه مصمم ليستوقف النظر بواسطة مزاياه الخاصة به، وبواسطة نيته المتضمنة - بالمقام الأول - حسن عرضه للأنموذج المقترح»^(١).

إن ما أطلق عليه أوستن فعل التلفظ (القول) Locutionary Act يختلف في اللغة الأدبية عنه في الاستعمال التواصل اليومي بين الأشخاص، إنه فعل مقيد بقواعد لعبة تقتضي بعض القوانين والقواعد كالوزن الشعري مثلاً وقواعد السرد في النصوص السردية،

(١) فرناند هالين: التداولية، مرجع سابق ص ٧٧.

مع إدراكنا بكثرة الخروج على هذه القواعد، ولكن تظل اللغة في الاستعمال الأدبي محتفظة بقواعدها على الرغم من هذا الخروج؛ لأن الخروج على القواعد التقليدية يعنى دخولا في قواعد خاصة يبدعها الأديب نفسه، ومن ثم تتفاوت هذه القواعد بين الأدباء والمدارس الأدبية والسياقات المختلفة، ولكن اللغة الأدبية، أو فعل التلفظ Locutionary Act الأدبي، إن صح التعبير، على الرغم من كل هذه التفاوتات، تظل محتفظة بكونها فعل تلفظ خاص يختلف عن غيره من أفعال التلفظ، فهي ذات أهمية مضاعفة؛ لأنها تسهم في توضيح أنموذج فعل القول، بوصفه خارج أية وظيفة عملية، ولأنها أيضًا تسمح بإنتاج مؤثرات دلالية متنوعة، وتسهم من خلال ذلك بعملية التشكيل الأدبي، وإذا كان من المعروف المستقر معرفيًا أن تحليل أفعال الكلام يرجع إلى مناهج وتقنيات طورت في إطار كل من البلاغة، السيميائية والسرديات، الخ؛ فإن التحليل التداولي للأدب لن يتأخر عندها، لكن من المهم الإشارة إلى الأهمية المزدوجة للمقاربة التداولية مقارنة مع هذه التحليلات^(١)، انطلاقًا من الرؤية الاستيعابية للتداولية، فقد سبق أن أشرنا إلى أنها مرفودة بمنجزات المعارف والعلوم التي تتماس أو تتداخل معها جميعها.

- قضايا التداولية والتحليل النقدي الأدب:

نقصد بالقضايا التداولية الخالصة تلك القضايا التي أسلفنا الإشارة إليها من الإضممارات Implicatures والإشاريات Indexicals والافتراض السابق Presupposition والرسائل غير الملفوظة Unspoken Messages وغيرها من القضايا التي عرضنا لها من قبل، إلى جانب ما تطرحه مبادئ جرايس وما جرى حولها من نقاش وتعديلات، بيد أن الذي أود التنبيه إليه مجددًا أن هذه القضايا والرؤى كانت وليدة استقراء ظواهر لغوية عامة في استعمالات التواصل اليومي، ومن ثم فإن الرؤية التداولية للأدب ينبغي أن تصطنع لنفسها إجراءات مغايرة لتناسب مع خصوصية الظواهر الأدبية، والحقيقة التي لا جدال

(١) المرجع السابق نفسه ص ٧٧.

فيها أن السياق العربي ما يزال متخبطاً في الرؤية اللسانية الخالصة للتداولية، أما الرؤية الأدبية فهي من الطبيعي أن تكون غريبة على السياق النقدي العربي، ولذلك سنحاول طرح محاولات تجريبية جزئية تفتح الباب أمام رؤية الظواهر الأدبية في ضوء قضايا التداولية، كما سنحاول استحضار بعض المقولات التراثية المتوائمة مع مقولات التداولية إيماناً منا بما لهذا الربط من أثر في التسوية السياقية لكلا المنجزين التراثي العربي والغربي الحديث، ثم نتبع ذلك بنموذج واحد للتحليل؛ لأن غاية هذه الدراسة ليست تطبيقية.

- مبادئ المحادثات جريس Grice

لا تتوافق المبادئ التي وضعها جريس لإنجاز محادثة ناجحة، أو عملية تواصل لغوي ناجحة - إذا أخذت بحرفية - مع اللغة الأدبية بحال من الأحوال، ينبغي أن نستحضر حقيقة مبدئية تتعلق بقضايا التداولية التي أشرنا إليها، تتمثل في أن هذه القضايا جميعها تتسم - بشكل أو بآخر - بالغموض والخفاء، فالإضمار والمعنى غير الملفوظ والافتراض السابق والخلفية المحادثائية جميعها تستدعي معاني خارج المعنى الحرفي للملفوظ، إن هذه القضايا (الأدوات) تحقق في اللغة الأدبية الوظيفة المضاعفة المنوطة بالأدب، فهذه الأدوات تحقق الغاية الجمالية والإيصالية للمعنى، وقد تحقق التباساً مع هاتين الغائتين غايات المراوغة التي تقتضيها بعض المواقف، والإقناع، وغيرها، أما الاستعمال المحادثائي للغة فهو يقصد قصدًا إلى إزالة الغموض والالتباس، ويهدف إلى الوضوح بشكل مباشر، أما مبادئ جريس المحادثائية فهي تهدف إلى الوضوح وتجنب الغموض والإبهام في المحادثات والحوارات العادية التي تجري بين الأشخاص، فلا يغيب عنا أن غاية التداولية اللغوية هي التحديد الصارم للملفوظات وما يتعلق بها من أبعاد سياقية وعناصر تداولية بغرض إتمام عملية تواصل ناجحة ومحدودة، وأن غاية التداولية الأدبية هي الوقوف على غير المحدد من المعاني والإيحاءات والاستعمالات الرمزية للملفوظات.

وبذلك يرجع عدم توافق هذه المبادئ مع اللغة الأدبية إلى أن هذه المبادئ قد

أسست على ظاهرة لغوية في نمط معين من الخطاب يُغايّر الخطاب الأدبي، وقد سبقت الإشارة إلى مبدأ التعاون، أو المبدأ التعاوني «Cooperative Principle» الذي يعد أساس مبادئ جرايس يعنى: «اجعل مساهمتك كما هي مطلوبة، في الوقت الذي تتحدث فيه، وفي الغرض المتفق عليه، أو اتجاه التبادل المحادثاتي الذي تشترك فيه»^(١)، وهذا المبدأ يتطلب مبادئ أخرى فرعية في إنجازها هي: مبدأ الكمية Maxim of Quantity: أن تجعل مساهمتك حسب ما تمليه الحاجة في تلك المحادثة القائمة، ومبدأ الكيفية Maxim of Quality: حاول أن تجعل مساهمتك صائبة، وتحديدًا لا نقل ما تعتقد أنه هراء، ومبدأ العلاقة Maxim of Relation: أن تتحدث عما هو مناسب للموضوع، ومبدأ الأسلوب Maxim of Manner: تجنب الغموض والإبهام واللبس، وكن مرتبًا منظمًا^(٢)

كما نبه إلى فارقٍ جوهري آخر يتمثل في المنطلق المعياري لهذه المبادئ الذي لا يتواءم بحال مع الأدب الخارق للمعايير، إن لحظة وضع معايير ترسم للشاعر كيف يقول هي نفسها لحظة موت هذه المعايير؛ والأمر ببساطة يرجع إلى المنحى التجاوزي لكل مألوف ومعيارى ومستقر في الأعراف الفنية، الأدب حراك دائم، غليان دائم، والمعايير استقرار وثبات، ومن ثم لا يمكن أن يتلاقيا.

إن هذه المبادئ تصلح للتأسيس لمحادثة ناجحة، ولو كانت من الممكن أن تصلح للتأسيس لاستعمال أدبي للغة - بتطبيقها حرفيًا - فإنها إنما تؤسس لأدب غث مكشوف مباشر، ومن ثم فإنه عند محاولة الإفادة بهذه المبادئ في تحليل الأدب فإن الأمر يتطلب رؤية مغايرة لهذه المبادئ نفسها، تتأسس على الرؤية اللسانية ولكنها لا تلتزم بها، رؤية نابعة من النقد الأدبي وليست من فلاسفة اللغة أو علماء اللغة.

وبينما تأتي مبادئ جرايس عبارة عن قواعد ذات بعد متصل بفعل القول، مستندة إلى فعل التأثير بالقول، فإنه ينبغي أن نستحضر أن المقصود بالتأثير في الأدب يختلف عن

(1) Levinson: Pragmatics , P 102.

(2) Ibid , P 102.

التأثير في المحادثات، فأقصى ما يُطمح إليه في المحادثات أن يتم التأثير بتمكين المتلقي من معلومة ما، أو أخذ موافقته على أمر ما، أو حملة على فعل شيء ما، ينتهي أثر اللغة تمامًا بتحقيق هذه الغايات، أما الأثر والتأثير في الأدب فمن أخص خصائصه الديمومة التي تتجاوز حدود الزمان والمكان، كما تتجاوز حدود المقامات وخصوصيات المناسبات، إذ يبقى النص الأدبي حاضرًا أو مستحضرًا يحل في مقامات ومقامات بينها من التباين والاختلاف ما بينها، فيُستحضر في مقامات الاستشهاد والتضمين والاقْتباس، وقد سبقت الإشارة إلى فاعلية النص الأدبي - أو بعضه - في مقامات الاستشهاد وسياقاته بوصفها مستوى من مستويات سياق التلقي إن مبادئ الكم والكيف والعلاقة تتخذ في الخطاب الأدبي أبعادًا أعمق وأشد تعقيدًا من الخطاب العادي.

وهنا يستحضر مبدأ الكم ما قيل في البلاغة العربية عن الإيجاز والإطناب والمساواة، فليست كل المواقف تتطلب المساواة، بل إن للإيجاز مقامًا وللإطناب مقامًا، كما يستحضر تساؤلًا: كيف تُفهم قضايا الاستطراد والاستقصاء في ضوء مبدأ الكم؟ وكيف تُعد جملة واحدة استطرادًا على حين تأتي فقرة كاملة لا تُصنف ضمن الاستطراد؟ إنها أمور نسبيةٌ نسبيةٌ الأدب الذي لا يُدعن لأي تقنين أو تععيد.

أما مبدأ الأسلوب Manner الذي يقتضى وفق جرایس أن يتجنب المتكلم الغموض والإبهام واللبس، فإنه في معالجة النصوص الأدبية يتطلب التفريق بين الأسلوب الذي يستعمله الإنسان العادي في محادثاته اليومية، والأسلوب الأدبي بوصفه انحرافًا عن الاستعمال المعياري، وبوصفه اختيارًا بين بدائل ممكنة، وبما يُحمّل من تضمّنات تأتي بمثابة المعاني الثواني، وما تتضمنه هذه الأبعاد الأسلوبية من مقومات جمالية لا تقف عند حد الإيصال، كما تتطلب فكرة الوضوح في الأسلوب التي قال بها جرایس في الاستعمال العادي - إذا ما تم تأملها في معالجة الخطاب الأدبي - التفريق بين الغموض الفني والتعقيد والإبهام اللذين ربما وُجدا بتأثير انفصامات سياقية على مستويي السياق اللغوي - النظم - أحيانًا، والسياق الخارجي أحيانًا أخرى.

يشير فرناند هالين إلى أن هذه القواعد قد لا تُحترم خلال الاستعمال العادي للغة، ويُرجع ذلك إلى عدم الكفاءة، عدم الانتباه، الخطأ، أو بسبب رفض التعاون المقصود، «إلا أنه من الممكن أيضًا أن لا تؤدي تجاوزات ظاهرة لقاعدة محددة إلى الإضرار - عرضًا أو عمدًا - بمبدأ التعاون: إنها تتم بشكل يتمكن فيه المتلقي من المواءمة - ضمنيًا - بين الاختراق الظاهر والاحترام الحقيقي للتعاون»^(١)، ولعلنا لانجانب الصواب إذا ذهبنا إلى أن الأدب كله اختراق، إن الأديب حتمًا - وفق هذا المنظور - لن يكون بحال من الأحوال محترمًا لهذه القواعد، إنه حتمًا سيمارس اختراقًا متعمدًا ولكنه لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال رفضًا مقصودًا للتعاون، إن التعاون هنا يأخذ بُعدًا آخر مغايرًا ليتناسب مع الكيفية التي بها: أن يقول الشاعر شيئًا دون أن يتلفظ، أو يظهر وهو يتعمد الإخفاء، إنه يُغمض إغماضًا ولكنه يودع اللغة مفاتيح التأويل، إن مبدأ التعاون هنا نسبي، شأنه في ذلك شأن عشرات القواعد والقوانين إذا ما استعملت في تحليل النص الأدبي، فلا مفر من أن تتسم هذه القواعد بالمرونة والنسبية، ليبقى التفاعل بين الظواهر والمقولات النظرية مرهونًا في نهاية المطاف - كما هو الحال دائمًا - بجهد الناقد والقارئ غير العَجَل.

إن الأدب مستودع اختراقات وتجاوزات لكل هذه القواعد المتمثلة في مبادئ جرایس السابقة، ومن هنا يضع هالين على المتلقي عبء البحث في تفسير كل اختراق ممكن بوصفه تضمينًا مقصودًا، بوصفه تجاوزًا ظاهريًا فحسب، ومن ثم فإن عملية التواصل هنا تتم ضمن توافق تعاوني عميق، يكون بين الأديب والمتلقي فيه عقود سياقية تضمن توصيل المقصود الخفي المسكوت عنه أو المخبوء وراء الملفوظ، وهنا يستحضر مبدأ الكيف الذي يتطلب الصدق والصواب في القول في الاستعمال العادي رؤية مغايرة في الخطاب الأدبي الذي قد يأتي فيه اختراق الصدق والصواب متعمدًا على سبيل السخرية، وليس بخفي أن السخرية تجاوز لكل ما يمكن أن ينتجه الملفوظ من المعاني الحرفية، إن المعنى تكويني ضدي لتكوين المنطوق في حالة السخرية.

(١) فرناند هالين: التداولية، مرجع سابق. ص ٧٧.

إن الأمر هنا في الأدب لا يقف عند حدود مجرد تعرّف المتلقي على معلومة بنائية إضافية تتحدد - وفق فان ديك - في البحر الشعري، أو في بنية إحدى القصص، إذ يذهب إلى أن هذا الموقف من المتلقي في مقابل حرية المؤلف في تحديد بناء ملفوظه، فيرى أن القارئ هو المُطالب بالتعاون بالشكل الأقصى، وكذلك أن يقدم تفسيرات جديدة، وأن يفترض فرضيات، أو مقولات إن أمكن، «ضمن هذه الشروط، وبناء على أنه ليس هناك من تفاعل «عملي» بين المؤلف والقارئ، فإنه يتوجب على هذا الأخير أن يبنى موضوعاً لغوياً - ومن هنا بالذات - أن يبنى عالمًا محتمل الوجود، يقترح فان ديك أن نحل - في حالة الأدب - مبدأ البناء محل مبدأ التعاون»^(١).

وليس من الصواب في شيء أن يفهم كلام فان ديك فيما ذهب إليه من إلقاء العبء الأكبر على القارئ، وهالين بموافقته على آرائه أنهما قد أهملتا تمامًا - فيما ذهبنا من قبل - ما يكون بين الأديب والمتلقي من عقود سياقية تضمن توصيل المقصود الخفي المسكوت عنه أو المخبوء وراء الملفوظ، لأن هالين قد ذكر من قبل أيضًا عملية التوافق التعاوني العميق التي تتم فيها عملية التواصل، وإذا ما انتقلنا إلى رؤية القضايا الأخرى للتداولية وجدنا أنها تتأسس على البحث في الخفاء والغموض، وسنعرض للأبعاد الأدبية في هذه القضايا التي من الممكن أن تؤسس لأن تكون أدوات نقدية فاعلة في مقارنة النصوص الأدبية.

- الرسائل غير الملفوظة **Unspoken Messages** :

أشرنا فيما سبق إلى أن الرسائل غير الملفوظة ليست إضمارات مُضمَّنة في ملفوظ لغوي بالطريقة التي يكون بها معنى المعنى، ولكنها تعتمد على أبعاد السياق الخارجي اعتمادًا خالصًا، وإذا كانت تتكئ على الملفوظ أحيانًا فإن الملفوظ هنا يأتي دالا على معنى حرفي تام وصحيح، ولكنه يكتسب خاصية الرسالة غير الملفوظة لاعتبارات سياقية

(١) المرجع السابق نفسه ص ٧٧.

خالصة تتعلق بطرفي الخطاب، وفيما يتعلق بالظاهرة الأدبية تنحصر رؤية الرسائل غير الملفوظة في الظواهر التي تعتمد على الملفوظ؛ لأن الأدب استعمال للغة، فإذا دخل ضمن هذه الظاهرة الرسائل غير الملفوظة في عملية اتصال يُطلق عليها: الاتصال غير اللفظي Non-verbal Communication فإن وجوده أيضًا في الأدب إنما يأتي عبر وسيط لغوي، أي أن العلامة غير اللغوية - الإشارة الجسدية مثلًا - تأتي عبر وسيط لغوي في السرد الروائي وفي المسرحية المكتوبة وفي السيناريو وفي الشعر الذي يصطنع التكوين الدرامي اصطناعًا كليًا أو اصطناعًا جزئيًا في بعض مشاهد القصيدة، ونطرح هنا بعض الزوايا التي يمكن من خلالها دراسة الرسائل غير الملفوظة في النصوص الأدبية على مختلف أجناسها:

أولاً: يمكن دراسة الرسائل غير الملفوظة في الرواية والنصوص القصصية التي تأتي فيها الظواهر عبر الحكيم، كأن يقول الراوي عن شخصية في رواية مثلًا: فقال وهو ينظر لأعلى، أو: فقال وهو يُغمض عينيه، أو وهو يلوح بيده، أو وهو يدير ظهره... إلخ، فهذه العبارات جميعها تنقل رسالة غير لفظية في سياق الرواية، وهذه الظاهرة وإن كانت جزئية فإنها بلا شك تمثل ظاهرة في الروايات والقصص القصيرة، كما أنها في المسرح تفتح أفقًا من دراسة العلامات غير اللغوية، يستوي ذلك في المسرحية المكتوبة أو الممثلة، ويمكن أن تفتح هذه الدراسة على تحليل السيناريو، كما يمكن أن تفتح الدراسة على دراسات مقارنة بين النصوص المكتوبة في الروايات - التي تنقل عبر وسيط لغوي خالص - والأفلام المأخوذة عنها التي يعتمد العمل التمثيلي فيها على تعويضات برسائل غير لفظية - من إشارات جسدية وغيرها - فمن الممكن أن تفتح الرؤية التداولية للأدب بدراسة الرسائل غير الملفوظة إلى ما لا حصر له من الدراسات في الأجناس الأدبية المختلفة.

وليس الشعر قديمه وحديثه عن هذه الرؤية بعيد، فكم من الأبيات الشعرية والقصائد التي احتوت على ما لا حصر له من العلامات غير اللغوية، وربما احتلت العين مكان الصدارة في إرسالها رسائل غير ملفوظة في الشعر العربي، إلى جانب ما يتضمنه

الشعر القديم والحديث من بنيات درامية تأتي فيها الرسائل غير الملفوظة عبر الوسائط اللغوية، ويمكن استحضار ما التفت إليه التراث العربي في بيان هذه الإشارات، فقد حدد الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ في البيان والتبيين خمسة أنواع من العلامات: اللفظ والخط والعقد والحال والإشارة^(١)، فالحال والإشارة لهما مدلولاتهما التي لا تُنكر: ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ (آل عمران ٤١)، ﴿ فَآتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا لِمَرِيْمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا ﴾ (٢٧) يَتَأَخْتِ هَرُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءًا وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ (٢٨) فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ (٢٩ مريم)، ليس ثم من شك في أن الإشارة الجسدية لها دلالتها التي لا تُنكر بوصفها نمطًا من أنماط الرسائل غير الملفوظة.

ثانيًا: تفتح الرسائل غير الملفوظة في الخطاب الأدبي مجالًا واسعًا لدراسة ما يُطلق عليه بلاغة السكوت، أو بلاغة الصمت، وقضايا المسكوت عنه في الأدب، وقضايا المهمشين، فللسكوت دلالات مختلفة متباينة: السكوت خلاص من الوقوع في الخطأ: «فليقل خيرًا أو ليصمت»، «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب»، «قال حقًا فغنم أو سكت فسلم»، والسكوت موافقة ورضا: «السكوت علامة الرضا»، والسكوت رذيلة وخطيئة كبرى: «الساكت عن الحق شيطان أخرس»، والصمت موقف أفعال من الكلام أحيانًا ومن ثم قالوا: «اقتلوهم بالصمت»، وذكر الجاحظ أن «حسن البيان محمود وحسن الصمت حكم»، كما أشار إلى حسن الصمت الذي يدخل ضمن سياسة البلاغة التي أشار إليها سهل بن هارون في قوله: «سياسة البلاغة أشد من البلاغة، كما أن التوقي على الدواء أشد من الدواء»^(٢)، وقد ذكر الجرجاني في باب الحذف أن: «الصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجعدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تبين»^(٣).

(١) الجاحظ: البيان والتبيين، مرجع سابق جـ ٣، ص ٥١.

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين، مرجع سابق جـ ١ ص ١٩٧.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ١٤٦.

وقد لفتنا في كتابنا عن نظرية بلاغة الحديث النبوي الشريف إلى ما يمكن أن يُطلق عليه بلاغة السكوت، وأشرنا إلى أنه في فترات القمع السياسي والكبت السلطوي لا يكون التعبير عن الرأي متاحًا، فيلجأ الأديب إلى نوع من المراوغة البلاغية ليُغلف آراءه ببعض الحيل البلاغية مستعملًا دال السكوت حيلة بلاغية منتجة للدلالات، وبعْدًا سلبياً ولكنه دال أيضاً، وهو ما أطلق عليه د. جابر عصفور: «بلاغة المقموعين»، وأصل لها في التراث العربي مشيراً إلى ارتباطها برؤيا عالم ثابت لا سبيل إلى تغييره، عالم تعمل هذه البلاغة على البقاء على أوضاعه^(١)، ولكننا تجاه هذا العالم القمعي - في الحقيقة - نجد أنفسنا أمام تيارين، أحدهما يعمل على الإبقاء على أوضاعه في محاولة يأتي فيها الأدب ذا منحنى تسويغي لممارسات السلطة، أما التيار الآخر فهو التيار الرفض الذي يكون من بعض ممارساته الاعتماد على الرسائل غير الملفوظة التي تعتمد على أبعاد سياقية خالصة في الوقوف على قصد الأديب ومن ثم في تحقيق عملية التواصل.

إن البحث في الرسائل غير الملفوظة في الخطاب الأدبي إنما هو بحث في دال الصمت والسكوت، إن التحليل التداولي لهذه الظاهرة مغامرة في المسكوت عنه، عن عمد وعن غير عمد، إنه نبش في حفريات المخفي فيما وراء اللغة، إنه بكل المقاييس مغامرة تأويلية، يندرج ضمنها الأبعاد السكوتية للرسائل الملفوظة، إنتاج الكلام لدال السكوت، إنه بحث شيق في المراوغات الدلالية في ظل ظروف سياسية واجتماعية حيث يحكم السكوت سياقات كاملة من فنون الأدب، وما إلى ذلك من إبداعات أدب القمع وكبت الحرية، وأدب المهمشين، وأدب السجن والأسر التي تتولد في الأجواء القمعية، فليس ثم من شك في أن هذا النوع من الإبداع الأدبي يكتنز نماذج ثرية من ظواهر الرسائل غير الملفوظة تتنوع في أساليبها عبر الوسائط اللغوية، كما تتنوع في استحضار سياقات خيالية يستطيع الأديب أن يقول رسالته من خلالها دون أن يتلفظ، ويستطيع أن يُمكن المتلقى من قراءتها عبر قناة اتصال سياقية خالصة تأتي الخلفية المحادثائية من أهم دعائمها.

(١) د. جابر عصفور: بلاغة المقموعين. دراسة في مجلة البلاغة المقارنة ألف عدد «١٢» ١٩٩٢.

نعم إن هذه الظواهر قد تكون مطروقة من قبل الباحثين والدارسين ونقاد الأدب، ولكن تتبع الرسائل غير الملفوظة يقدم إجراء منهجياً لقراءة الظاهرة ربما يقدم مزيداً من الرؤى بالتضافر مع الأدوات التداولية الأخرى.

الإضمّارات Implicatures

إذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى أن الرسائل غير الملفوظة ليست إضمّارات مُضمّنة في ملفوظ لغوي بالطريقة التي يكون بها معنى المعنى، فإننا نشير هنا إلى أن الإضمّارات هي رسائل غير ملفوظة ولكنها مُضمّنة في ملفوظ لغوي بالطريقة التي يكون بها معنى المعنى، ومن ثم فإن البحث في الإضمّارات أسبق مما قدمه جرايس بزمن طويل، إن قَدَمه هو قدم تاريخ البحث في الظاهرة الأدبية، فالإضمّارات هي المعاني الثواني التي قال بها عبد القاهر، وهي تنشأ من توخي معاني النحو، أي تعتمد اعتماداً خالصاً على الملفوظ اللغوي والتركيب النحوي، أي تعتمد على السياق الداخلي أو السياق اللغوي، وقد أشرنا من قبل إلى دخول نمط من الإضمّارات فيما عُرف في الدرس اللغوي بمعاني الحروف، بيد أن الإضمّارات السياقية التي تتمثل في المعاني الثواني تتعلق بالتراكيب النحوية، وقد عالج عبد القاهر هذه القضية معالجة رائدة في كتابيه الدلائل والأسرار، وقد التفت في غير موضع إلى الأثر النفسي والوظيفة الجمالية للمعاني الثواني، يقول: «وإنما يزيدك الطلب فرحاً بالمعنى وأنساً به وسروراً بالوقوف عليه إذا كان لذلك أهلاً، فأما إذا كنت معه كالعائص في البحر، يحتمل المشقة العظيمة، ويخاطر بالروح، ثم يخرج بالخرز فالأمر بالضد مما بدأت به، ولذلك كان أحق أصناف التعقيد بالذم ما يُتبعك ثم لا يُجدي عليك، ويؤرقك ثم لا يُورق لك»^(١)، ويقول في موضع آخر: «المعنى لا يحصل لك إلا بعد انبعاث منك في طلبه واجتهاد في نيته»^(٢)، وقد التفت إلى هذه الأبعاد غير

(١) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، مرجع سابق ص ١٣٠.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٣٣.

واحد من النقاد والبلاغيين، يقول ابن الأثير: «أفخر الشعر ما غمض، فلم يعطك غرضه إلا بعد مماطلة منه»^(١).

نلاحظ تباين الرؤى بين نظرية «معنى المعنى» لعبد القاهر الجرجاني والرؤية التداولية للإضممارات التي قال بها جرایس، في اقتصار رؤية جرایس على الإضممار في المحادثات، أي في أبسط استعمال للغة، أما رؤية عبد القاهر فتتصرف أساساً لتتبع خواص التراكيب في الاستعمال الفني، ومن ثم فإنه من الحقيقة أن نقول بأن رؤية جرایس لن تضيف إلى النظرية العربية شيئاً ذا بال، وإن كانت نظرية عبد القاهر من الممكن أن تُضيف إلى الرؤية التداولية، وغني عن التنبيه أنه في كل الأحوال ينصرف أكبر قدر من دراسة الإضممارات إلى السياق اللغوي الداخلي فيما عُرف بنظرية النظم عند عبد القاهر، مما يجعل دراسة الإضممارات لا تقدم رؤية تداولية تامة مستقلة للعمل الأدبي، ولكنها تأتي بمثابة أحد إجراءات الرؤية التداولية للأدب التي لا تفصل عن بقية الأدوات.

ـ الخلفية المحادثائية: The Conversational Background

أشرنا من قبل إلى أن الخلفية المحادثائية تتمثل في المعلومات التي نجمعها من خلال كل الجمل والعبارات التي تلقيناها من الأطراف المشتركين معنا في المحادثات وقبلناها، أو هي مجموعة العبارات التي «تم التصديق» عليها من قبل كل المشتركين في المحادثة، وهذا التعريف على الرغم من وجود بعض الملاحظات عليه التي سبقت الإشارة إليها في الحديث عن قضايا التداولية فإنه يظل ببعض الإضافات صالحاً فيما يتعلق بالمحادثات التواصلية بين الأشخاص، أما في الاستعمال الأدبي فإن الأمر يختلف كثيراً.

فعلى الرغم من التصريح بكلمة المحادثة في هذا المصطلح فإنه يلفت إلى أبعاد لا حصر لها في النص الأدبي إذا أخذنا كلمة الخلفية باتساع يستوعب الخلفيات بشتى أشكالها وأنواعها ومصادرها، فالخلفيات الثقافية والمعرفية والأصول الفلسفية لبعض

(١) ابن الأثير: المثل السائر، مرجع سابق ج ٤ ص ٦، ٧.

المقولات وغيرها مما يتم توظيفه في النصوص الأدبية يُعد بشكل ما خلفية، يتعلق بها أمران في التواصل مع الخطاب الأدبي، أمر سلبي وآخر إيجابي:

يتمثل الأمر الإيجابي في إعادة إحياء النص أو الشخصية (اسم إنسان أو اسم موضع أو اسم موقعة) اللذين يتم توظيفهما في النص الجديد ليمثلاً رافداً يُثري هذا النص بما يستحضر من التاريخ المعرفي والإيحائي للنص أو الشخصية الموظفتين، فلا يقتصر النص على وجوده اللغوي فقط بل تتكشف فيه الروافد السياقية التي تمثل خلفيات، ولكنها في الأدب تكتسب أبعاداً أكثر اتساعاً عنها في المحادثات، ومن ثم تحتاج إلى منظور أكثر عمقاً وخلفية أكثر ثراءً عند المتلقى.

ويتمثل الجانب السلبي في أن تكثيف هذه الأبعاد الثقافية والمصطلحات الفلسفية في النصوص الأدبية قد يحول دون تحقيق عملية تواصل، ويمكن أن تُفسر بذلك عملية الإبهام في كثير من نماذج الشعر الحديث التي تعمد الشعراء فيها تعمدًا الاستقاء من أبعاد فلسفية وميتافيزيقية وصوفية، أو الارتباط بأعماق تاريخية وأسطورية، أو الارتباط بالثقافة والمذاهب الأدبية الغربية، فالأمر هنا أمر افتقار للخلفية التي تحقق التواصل.

إن فكرة الخلفية المحادثائية تفتح باباً ثرياً في دراسة الخطاب الأدبي على مستوى تحليل الخلفيات وما يمكن أن يضيف من كشف عن كثير من الظواهر، وعلى مستوى البحث في قضايا الغموض في الأدب قديمه وحديثه، وخصوصيات الغموض بين الأجناس الأدبية المختلفة، وكذا البحث في الفروق بين الغموض الفني والإلغاز والإبهام، وما إلى ذلك من القضايا المرتبطة بالغموض، أضف إلى هذا ما يمكن أن تقدمه هذه الفكرة في دراسة انفتاح النص لاحتمالات التأويل أو انغلاقه وفق معطيات الخلفية المحادثائية على اتساعها فيما يتعلق بالخطاب الأدبي لتتخطى الرؤية اللغوية الخالصة المنحصرة في المحادثات.

- الافتراض السابق **Presupposition**:

ذكرنا في عرض قضايا التداولية أن الافتراض السابق يمثل نمطاً من المعنى غير

الملفوظ، بيد أن معنى الملفوظ ينبني على هذا المعنى، وذكرنا نماذج من الافتراض السابق في المناورات السياسية وفي التحقيقات القانونية وغيرها، والحقيقة التي لا جدال فيها أن قضايا التداولية في الظواهر اللغوية الأدبية تختلف اختلافاً واضحاً عنها في غير الأدب، ذلك لما تنماز به لغة الأدب من المراوغة والتكثيف وما يتوفر لها من وظيفة مضاعفة، إن رؤية بعض الظواهر الأدبية في ضوء الافتراض السابق تقدم للنقد الأدبي آلية للتحليل ربما لم تقدمها إليه غيرها من روافده المتعددة قديمها وحديثها، ففي بيت أبي فراس الذائع:

تَكَادُ تُضِيءُ النَّارُ بَيْنَ جَوَانِحِي إِذَا هِيَ أَذَكَّتْهَا الصَّبَابَةُ وَالْفِكْرُ

نجد تشبيه ألم الشوق بالنار أمر مستقر في السياقين الشعري والاجتماعي العربيين، وربما غير العربيين، ولكن الشاعر هنا لا يشير إلى علاقة تشبيهية على الإطلاق، ولكنه يستخدم الافتراض السابق المستقى من هذه الأبعاد السياقية ليتجاوز مستوى علاقة التشبيه المعهودة، فالافتراض السابق هنا يتمثل في أن النار موجودة بالفعل وجوداً حقيقياً، فكون هذه النار تكاد تضيء، فهذا يعني أنها موجودة، وهذا يعني على المستوى الشعري الإيحائي نمطاً من التأكيد على وجود أثرها، وكأن الشاعر يخرج هنا عما اعتاد الشعراء ذكره عن نار الشوق التي تحمل دائماً دلالة مجازية، ليدخل في مستوى أعلى من ذكر هذه النار بالإيهام والادعاء بأنها نار حقيقية؛ لأن إضاءة النار تعني وجودها.

ومن النماذج الشعرية التي يلتبس فيها الافتراض السابق بالإضمار قول البارودي:

مَحَا الْبَيْنُ مَا أَبَقْتُ عُيُونَ الْمَهَا مِنِّي فَشَبْتُ وَلَمْ أَقْضِ اللَّبَانَةَ مِنْ سِنِّي

فالبارودي يصرح بمحو البين بداية، فيسند المحو للبين ويسند الإبقاء لعيون المهما، على حين أنه بإسناد الإبقاء لعيون يضمّر أنها محت، بل محت القدر الأكبر، فما محاه البين لا يعدو أن يكون المتبقي من بعد محو عيون المهما، أو ما أنفت عيون المهما من محوه، والافتراض السابق غير الملفوظ هنا هو محو عيون المهما الذي يكتسب تأكيداً بوجوده الضمني وكأنه حقيقة واقعة ليست بحاجة إلى تصريح لفظي.

وفي الشعر الحديث بتشكيلاته الأسلوبية العالية نماذج غاية في اللطف والدقة
للافتراض السابق، فمثاله قول أمل دنقل في قصيدة الخيول:

- صيري رسوما ووشمًا تجف الخطوط به مثلما جف في رثتيك الصهيل

جعل حدث جفاف الخطوط بالوشم تابعة لحدث جفاف الصهيل في رثتي الخيل،
ففي التشبيه عادة يكون وجه الشبه أعرف منه في المشبه به، ولكن وجه الشبه غير موجود
في الواقع في المشبه به، وفي هذا تأكيد على جفاف الصهيل في رثتي الخيل عن طريق
الافتراض المجازي السابق بوقوع هذا الحدث في الواقع الفعلي، فهو هنا مشبه به، على
الرغم من البعد المجازي الاستعاري، وهذا يُعد من قبيل المبالغة في الإبهام والادعاء،
ذلك بأن الافتراض السابق يوهم بأن هذا الشيء المفترض سلفاً حقيقة لا ادعاء، فقد
نقل الشاعر عالم الواقع المشهود للعيان إلى الوجود المجازي الذي لا يُنال إلا بالخيال،
فمستهل الصورة واقع فعلي حقيقي لا مجاز فيه ولا تشبيه: «صيري رسوما ووشمًا تجف
الخطوط به»، وهنا ينتقل الموقف من التبئير على المشبه، وإكسابه أبعاداً إضافية عن طريق
اقتترانه بالمشبه به، إلى التبئير على المشبه به، إلى حد يتلاشى فيه المشبه، ويستغرق المتلقي
تماماً في الآثار الجديدة التي تمثل مستوى أعمق من المجازية في جفاف الصهيل
رثتي الخيول.

وقريب من هذا اللون وإن كان ألطف منه وأكثر خفاءً قول الشاعر أمل دنقل في
القصيدة نفسها يصف تضارب الذكريات عن ماضي الخيول:

- الذكريات التي أشهرت شوكتها كالقنفاذ

- الذكريات التي سلخ الخوف بشرتها

فجملة أشهرت شوكتها - بالتركيب الإضافي الذي أضيف فيه الشوك إلى الضمير
العائد على الذكريات - تبين أن الإشهار مبنى على افتراض سابق يتحدد في أن للذكريات
شوكتاً، ليوهم التشبيه أن الذكريات تشبه القنفاذ في إشهار الشوك وليس في أن لها شوكتاً،

فكأن كون الذكريات لها شوكة أمر معروف مستقر مفروغ منه، وما كان لاستعارة الإشهار للذكريات أو تشبيهها بالقنفاذ مع وجود الشوك غير مضاف إلى الضمير ليؤدي ما يؤديه التركيب الإضافي، وليس ذلك إلا من الافتراض السابق الذي تحقق بالتركيب الإضافي، فلو كان الكلام: «الذكريات التي أشهرت شوكة كالقنفاذ» لاختلف المعنى فذهب الذهن إلى المقصود المباشر من تشبيه الذكريات بأن لها شوكة كالقنفاذ، وهذا كما ترى يمحو عن الكلام سمة الادعاء والإيهام الفاعلة.

والظاهرة نفسها نجدتها في التركيب الإضافي في جملة «سلخ الخوف بشرتها» الذي أضيفت فيه البشرية إلى الضمير العائد على الذكريات أيضًا فتحقق بالتركيب الإضافي الافتراض السابق، كما تحققت به أيضًا الاستعارة الفعلية من تعدي الفعل سلخ إلى المفعول به المضاف إلى ضمير الذكريات.

وبذلك نرى أن الافتراض السابق يمنح الأبعاد المجازية تأكيدات لعملية الإيهام والادعاء وهما قوام الاستعارة، فربما ينصرف الذهن بداية إلى استعارة الفعل «أشهرت» للذكريات، كما ينصرف إلى التشبيه في السطر الأول، وربما ينصرف الذهن أيضًا في البيت الثاني إلى استعارة الفعل سلخ للفاعل الخوف، وربما لا ينصرف إلى استعارة الفعل سلخ للبشرة؛ لأن السلخ يحدث للبشرة في الحقيقة، وإنما يأتي البعد المجازي الاستعاري من دخول البشرة في التركيب الإضافي بإضافتها إلى الضمير العائد على الذكريات، ولننظر كيف تغير باستحضار الافتراض السابق بالتركيب الإضافي كما بينا.

ولا أرى محللاً نابهاً يمكن أن يغفل تلك العلاقة الضدية التي استحضر فيها الشاعر نوعين من البشرة، تلك البشرة التي ملؤها الشوك والأول بحيث لا يمكن إغفالها، وتلك البشرة المبالغة في الانمحاء التي جاءت في النوع الثاني من الذكريات: فحضور البشرة في اللوحة الأولى حضور نافذ لا يمكن إغفاله بما فيه من مثيرات اليقظة الموجهة الدامية، أما حضورها في اللوحة الأخرى فهو حضور خانع مستسلم للتجرد والانمحاء.

ومن ذلك أيضًا

وترى طائف الشك

واللهجة المستريية نملاً يدب دبيب الملامح في

عاصف تتكسر تحت غرائزه الروح (فاصلة إيقاعات النمل ص ٨٥)

ففي قوله: «وترى طائف الشك واللهجة المستريية نملاً يدب دبيب الملامح في عاصف تتكسر تحت غرائزه الروح» نرى مراوغة المجاز الاستعاري في تركيب النعت «اللهجة المستريية» باستعارة الاسترابة للهجة، ثم لا يلبث أن يدخل في تركيب آخر فترى تكشفاً ينتج من التشبيه، ثم نرى تحول المفعول المطلق الذي عُرف في النحو بأنه مبین للنوع إلى مصدر من مصادر الغموض، فالمسند والمسند إليه في الجملة (نملاً يدب) يشكلان كلاماً حقيقياً، فلا غموض في أن النمل يدب، ثم يأتي المفعول المطلق بالتركيب الإضافي: (دبيب الملامح) الذي يتحول بالكلام وبالاعراف النحوية إلى مركب يحتاج التأمل والتفكير الاستدلال والتخمين، إننا - ببساطة شديدة - نجد أن التركيب النحوي قد فقد غايته لأول وهلة، وذلك لدخوله في المجاز الاستعاري، بيد أننا ينبغي أن نتنبه إلى أن جدوى التركيب النحوي ما تلبث أن تعود إلى الدلالة في مرحلة تالية من الكشف؛ لأنها لا تتضح إلا بجهود الاستدلال والتخمين، ولعلك تستبين القرب الشديد بين دبيب الملامح في كلام عفيفي مطر، وجفاف الصهيل في كلام أمل دنقل السابق.

- الإشارات Indexicals:

أشرنا من قبل إلى أن اهتمام علم اللغة بالعناصر الإشارية ينصرف إلى هدفه بأن تتم عملية تواصل صحيحة وناجحة بين المتخاطبين، وذلك بالتحديد الصحيح للمرجع المشار إليه كما يشترط الصدق فيما يتعلق بالظروف التاريخية للقول، ولا شك في أن هذا الهدف مناسب للغاية التي ينطلق إليها علم اللغة في بحثه في الظاهرة اللغوية بشكل عام ومطلق، بيد أن الأمر يختلف إذ اركنت هذه الظاهرة اللغوية إلى استعمالات خاصة فنية بلاغية؛ لأن

طبيعة هذه الاستعمالات ألا تكون شاخصة إلى مرجع محدد في السياق الواقعي، ومن ثم يكون الخروج على الشروط المشار إليها في الدرس اللساني شكلاً من أشكال العدول عن الاستعمال المعياري للغة، ويأتي هذا العدول لأغراض بلاغية في النصوص الفنية.

فإن هذه التعبيرات الإشارية قد تستعمل استعمالاً متعمداً متخلفة عن شرط تحديد المرجع في الصياغة الفنية وبخاصة في الشعر الحديث، إذ يعمد فيه الشاعر عمداً إلى نمط من أنماط الغموض بقصد إحداث نوع من المراوغة الدلالية، كأن تكون غايته إشاعة المعنى في عدد غير محدود من المراجع لغرض فني، فتأتي الإشارة إلى شيء ما غير محدد، أو تأتي الإشارة إلى وجود مجازي ليس له ما يقابله في عالم الواقع والحقيقة، ولا شك في أن إثارة ذهن المتلقي ليتصور أشياء تخيلية غير موجودة في عالم الواقع والحقيقة (ما لم يكن) غاية فنية يطمح إليها الشاعر، ومثل هذه الظواهر المتكررة في الشعر العربي الحديث في السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها لا يُقصد بها عملية تواصل ناجحة بمعايير علم اللغة، بل قد يُقصد بها قصداً تخييم العلاقات بين الأشياء، أو تعدد صور المشار إليه وفق ما يقتضيه السياق الفني الخاص بالنص.

فإذا نظرنا إلى مرجع ضمير المتكلم مثلاً في قصيدة أمل دنقل: «البكاء بين يدي زرقاء اليمامة» وجدنا أن الشاعر هو المتكلم، فعلى مستوى الحقيقة يمثل الشاعر مرجع ضمير المتكلم: «تاء الفاعل، الضمير البارز والمستتر أنا، نا الفاعلين، ياء المتكلم»، ولكن كلمة الحقيقة التي نستعملها هنا تشير إلى حقيقة حرفية لا تتوافق بحال مع الرؤية التداولية التي تنفذ إلى قصد المتكلم، ومن ثم يمكن أن نفرق هنا - مثلاً - بين الحقيقة الحرفية والحقيقة التداولية، وبهذه الأخيرة يفتح التأويل على ما لا يُحصى من العناصر المشاركة في إنتاج المعنى، ومن ثم أيضاً تُصبح العناصر الإشارية في المعالجات اللسانية بحاجة إلى رؤية أكثر انفتاحاً فيما يتعلق بوجودها في النصوص الفنية، لا تقتصر على النماذج اللغوية التي - على الرغم من تضمينها لمعان تداولية - تعد - بشكل ما، إلى حد كبير - مباشرة وسطحية وساذجة إذا ما قيست بالاستعمال الفني.

يقول أمل دنقل في قصيدة «البكاء بين يدي زرقاء إليمامة»:
أيتها العرافة المقدسة..

جئتُ إليك .. مثخناً بالطعنات والدماء

أزحف في معاطف القتلى، وفوق الجثث المكسدة

منكسر السيف، مغبرّ الجبين والأعضاء.

أسأل يا زرقاء..

عن فمكِ الياقوت، عن نبوءة العذراء

عن ساعدي المقطوع.. وهو ما يزال ممسكاً بالراية المنكسة

عن صور الأطفال في الخوذات.. ملقاةً على الصحراء

عن جاري الذي يهْمُّ بارتشاف الماء..

فيثقب الرصاصُ رأسه.. في لحظة الملامسة!

عن النغم المحشو بالرمال والدماء!!

أسأل يا زرقاء..

عن وقتي العزلاء بين السيف.. والجدار!

عن صرخة المرأة بين السَّبي والفرار؟

كيف حملتُ العار..

ثم مشيتُ؟ دون أن أقتل نفسي؟! دون أن أنهار؟!

ودون أن يسقط لحمي.. من غبار التربة المدنسة؟!

تكلمي أيتها النبوة المقدسة

تكلمي.. بالله.. باللعنة.. بالشيطان
 لا تغمضي عينيك، فالجرذان..
 تلغق من دمي حساءها.. ولا أردّها!
 تكلمي... لشدّ ما أنا مُهان
 لا اللَّيْل يُخفي عورتِي.. ولا الجدران!
 ولا اختبائي في الصحيفة التي أشدّها..
 ولا احتمائي في سحائب الدخان!
 .. تقفز حولي طفلةٌ واسعةُ العينين.. عذبةُ المشاكسة
 (- كان يُقَصُّ عنك يا صغيرتي.. ونحن في الخنادق
 ففتتح الأزرار في ستراتنا.. ونسند البنادق
 وحين مات عَطَشًا في الصحراء المشمسة..
 رَطَّبَ باسمك الشفاه اليابسة..
 وارتخت العينان!)
 فأين أخفي وجهي المتهَمَ المدان؟
 والضحكةُ الطروب: ضحكته..
 والوجهُ.. والغمازتان؟!

فإذا أدركنا أن الشاعر قال هذه القصيدة بعد الهزيمة العربية في نكسة يونيو ١٩٦٧ م
 ووقفنا على مفردات الهزيمة في المقطع الأول من القصيدة أدركنا أن الضمير هنا يعود على
 الجندي المهزوم الباكي، وأن الشاعر تقمص شخصيته وتحدث بلسانه لتصبح مفردات
 الهزيمة وصورها واقعًا فعليًا عاشه المتكلم، وأن هذه المغايرة في الضمير التي آثر فيها

الشاعر ألا يتكلم عن غائب هو الجندي، فيصير الشاعر حاكياً عن الجندي، يتحقق بها بُعدان فنيان:

الأول أن حديث الشاعر حاكياً عن الجندي يمثل انفصلاً نفسياً عن الواقع المحكي، إذ يأخذ الحاكي هنا موقف المحايد الراصد عن بُعد لأحداث الهزيمة.

أما البُعد الآخر فهو يترتب على هذا البعد الأول في أن مفردات الهزيمة من القسوة والألم والمهانة بحيث قد لا يليق أن يتحدث بها إنسان عن آخر (الشاعر عن الجندي)، فإذا ما نظرنا إلى سياق التلقي وجدنا الحديث ببعض مفردات الهزيمة والانكسار من الجندي المهزوم المتكلم تمثل شكوى وبكاء ملؤه الانهيار التام الذي تعرى فيه المتحدث من جميع تحفظاته، إذ فقد قدرته على الصمت والكتمان، فانهار بوحاً كشف فيه عن ذل وهوان وانكسار واستسلام، في مفردات مثل: (منكسر السيف - مغبرّ الجبين والأعضاء - عن ساعدي المقطوع وهو ما يزال ممسكاً بالراية المنكّسة - عن الفم المحشو بالرمال والدماء - كيف حملتُ العار ثم مشيتُ دون أن أقتل نفسي دون أن أنهار ودون أن يسقط لحي من غبار التربة المدنسة - فالجرذان تلعق من دمي حساءها.. ولا أردّها! - لشدّ ما أنا مُهان - لا الليل يُخفي عورتِي ولا الجدران - ولا اختبائي في الصحيفة التي أشدّها - ولا احتمائي في سحائب الدخان - فأين أخفي وجهي المتّهم المدان؟)

فليس ثم شك في أن هذه المفردات لاذعة عنيفة الوقع مما يجعلها - على مستوى التلقي - ربما تكون غير مقبولة من صوت آخر غير صوت الباكي الشاكي، أي لا تُقبل إلا من إنسان يتحدث عن نفسه، فهو عندئذ حر في أن يكشف ما يكشف من مفردات الذل والهوان والهزيمة والضعف، إذ إنها منه ستقبل على أنها بوح أما من غيره فستتلقى على أنها هجاء، فلو تحدث الشاعر بصوته الحقيقي، وأصبح الجندي المهزوم هو المُتحدّث عنه واستبدل الشاعر ضمائر المتكلم بضمائر المخاطب لانتقل الأمر من البكاء والشكوى إلى الهجاء والتنكيل والتجريح.

ثم ينتقل الشاعر إلى صوت آخر عبر ضمير المتكلم الذي يشير هنا إلى صوت شخصية تراثية أسطورية معاً تأتي بمثابة القناع لشخصية الجندي، وهي شخصية عنتر بن شداد العبسي الشاعر الفارس المعروف، بيد أن جانب الفروسية من شخصية عنتره يخفت وراء أبعاد اجتماعية يود الشاعر أن يُبرز من خلالها بعض سلبيات المجتمع المتعلقة بالطبقية والظلم، وهذه الأبعاد الاجتماعية تتحقق في قصة عنتره (الرمز) كما تتحقق في الواقع الاجتماعي الحاضر الذي كان هذا الجندي ينتمي إليه، يقول:

أيتها النبية المقدسة..

لا تسكتي.. فقد سَكَتُ سَنَةً فَسَنَةً..

لكي أنال فضلة الأمان

قيل لي «اخرسُ..»

فخرسُتُ.. وعميتُ.. وائتممتُ بالخصيان!

ظلمتُ في عبيد (عبس) أحرس القطعان

أجتزُ صوفها..

أردُّ نوقها..

أنام في حظائر النسيان

طعامي: الكسرة.. والماء.. وبعض التمرات اليابسة.

وها أنا في ساعة الطعان

ساعة أن تخاذل الكمأة.. والرمأة.. والفرسان

دُعيت للميدان!

أنا الذي ما ذقتُ لحم الضأن..

أنا الذي لا حول لي أو شأن..

أنا الذي أفصيت عن مجالس الفتيان،

أدعى إلى الموت.. ولم أدع إلى المجالسة!!

تكلمي أيتها النبية المقدسة

تكلمي.. تكلمي..

فها أنا على التراب سائلٌ دمي

وهو ظمئٌ.. يطلب المزيداً.

أسائل الصمت الذي يخنقني:

«ما للجمال مشيها ويذا..؟!»

أجندلاً يحملن أم حديدا..؟!»

فمن تُرى يصدّقني؟

أسائل الركع والسجوداً

أسائل القيوداً:

«ما للجمال مشيها ويذا..؟!»

«ما للجمال مشيها ويذا..؟!»

فهنا يبدو المرجع المشار إليه بضمير المتكلم موزعاً بين ثلاثة أشخاص: الشاعر (المتحدث الفعلي) - الجندي (الموضوع الحقيقي للحديث) - عنترة (الرمز المحمل بإسقاطات الواقع)، وإذا كان الحديث على لسان عنترة يتعلق بعناصر ترتبط على مستوى الحقيقة والواقع التاريخي بهذه الشخصية فإن الشاعر يحملها همومه الخاصة، أو إحساسه الخاص بالهم العام، ومن ثم يأتي الكلام على لسان عنترة محملاً بالموقف الحديث البادي

من خلال العناصر المضمنة بشيء من المبالغة في حديث عنتره عن نفسه بإسناد الأفعال إلى ضمائر المتكلم بوصفها عناصر إشارية يمثل عنتره مرجعها المباشر على مستوى السرد هنا، ويمثل الشاعر مرجعها غير المباشر: (فقد سَكَتُ سَنَةً فَسَنَةً لَكِي أَنَالَ فَضْلَةَ الْأَمَانِ - قيل لي «أخرس» فخرستُ وعميت وائتممتُ بالخصيان - ظللتُ في عبيد عبسٍ أحرص القطعان، أجتزُّ صوفَها - أردُّ نوقها - أنام في حظائر النسيان - طعامي: الكسرةُ والماءُ وبعض التمرات اليابسة).

بيد أن لنا أن ننبه هنا إلى أنه على الرغم من إشارتنا إلى أن الشاعر يمثل مرجعاً غير مباشر لضمير المتكلم فإنه ثمَّ مراجع أخرى تختفي وراء المرجع غير المباشر (الشاعر) تتمثل في كل إنسان وقع عليه هذا الظلم، وعُومل معاملة طبقية، وأُخرس فلم تُتَح له فرصة التعبير عن رأيه أو حرية انتقاد سلبيات الواقع.

ثم يأتي ضمير المتكلم البارز أو المستتر «أنا» في تكرار متلاحق مُشكِّلاً عدة مستويات متناقضة من المراجع، إذ يشير بداية إلى واقعة الاستنجد به واستنهاضه بقوله: (وها أنا في ساعة الطعان - ساعة أن تخاذل الكمأة والرمأة والفرسانُ دُعيت للميدان)، ثم يأتي الضمير إشارة إلى تناقض حال المتكلم المدعو إلى الميدان مع حاله في الواقع الاجتماعي عبر الإشارة إليه هو نفسه (عنتره - الجندي - الإنسان الفقير المنتسب إلى الطبقة الدنيا) عبر هذه الأسانيد الخبرية التي تأجل فيها المسند (الخبر) وتكرر الوصف المشير إلى: (أنا الذي ما ذقتُ لحمَ الضأن - أنا الذي لا حولَ لي أو شأن - أنا الذي أقصيت عن مجالس الفتيان) بما تحمله من دلالات التعجب والدهشة المتسائلة المستريية بهذا التناقض المستنكرة له، ثم يأتي ضمير المتكلم المستتر (أنا) نائباً عن الفاعل في الجملة الفعلية التي تشكل عبرها الخبر المؤجل عن الضمير المكرر الموصوف محوِّلاً الإشارة من البطولة إلى الوجه الحقيقي الذي أراده هؤلاء، أو الذي رآه المرجع المشار إليه (عنتره - الجندي...) من حقيقتهم، فهو لا يرى في دعوة من يدعونه صدقاً في الدعوة إلى بطولة، بل هي في حقيقتها دعوة إلى التضحية، أو قل إلى الموت: (أدعى إلى الموت.. ولم أدع إلى المجالسة!!).

ثم يلتفت إلى المخاطبة المأنوس إليها التي اختصها بأن ينهار بين يديها طالباً منها التكلّم بتكرار الأمر بالفعل: (تكلمي أيتها النبوة المقدسة تكلمي.. تكلمي) مقدماً حيثيات الطلب في التفاتة سريعة إلى الواقع الحاضر المعاصر آنذاك، وذلك باستحضار المرجع الأول (الجندي المهزوم)، إذ يتغير مرجع الإشارة (الضمير البارز أنا) من عنتره (الرمز) إلى الجندي ليعكس الواقع بتقديم هذه الحيثية، أو قل يذوب المرجعان ويمتزجان: (فها أنا على التراب سائلٌ دمي وهو ظمئى.. يطلب المزيداً) لتعود عناصر الهزيمة مرة أخرى رابطة بين ما قيل هنا وما قيل في المقطع السابق من عناصر المهانة والهوان والهزيمة والانكسار باستحضار صورة الدم، التي تستحضر بدورها وجه الجندي المهزوم الذي يعود ليحتل واجهة الصورة، ليخفت وراءه وجه عنتره، ويعلو صوت هذا الجندي بالإخبار عن الضمير (أنا) بسيلان الدم على التراب الظمئى الذي يطلب المزيد من دمه.

وفي النفس الأخير يأتي تمازج العناصر الإشارية ومراجعها وذوبانها في بعضها البعض، فقد ظلت المُخاطبة (زرقاء اليمامة) منفصلة عن المتكلم، وقد كان حضورها محدوداً في المقاطع السابقة يتحدد في الأمر: (تكلمي) أو النهي: (لا تسكتي - لا تُغمضي عينيك) مسبوقين أو معقباً عليهما بالنداء: (أيتها النبوة المقدسة أيتها العرافة المقدسة)، ولكنه هنا حضور ممتد للمخاطبة يبسط بعض عناصر حقيقية متعلقة بمأساة المخاطبة الحقيقية مع قومها في العمق التاريخي:

أيتها العرافة المقدسة..

ماذا تفيد الكلمات البائسة؟

قلت لهم ما قلت عن قوافل الغبار..

فاتهموا عينيك، يا زرقاء، بالبوار!

قلت لهم ما قلت عن مسيرة الأشجار..

فاستضحكوا من وهمك الثرثار!

ثم يمزج الشاعر نفسه بوصفه مرجعاً للعنصر الإشاري (ضمائر المتكلم) متمصّماً شخصية الجندي بالمخاطبة، أو بما شئت من المراجع للعنصر الإشاري الدال على الجمع، والمتمثل في (نا الفاعلين، ونحن)، الذي يمثل نمطاً بلاغياً معروفاً هو الالتفات بقوله:

وحين فوجئوا بحدّ السيف: فايضوا بنا..

والتمسوا النجاة والفرار!

ونحن جرحى القلب،

جرحى الروح والفم.

ثم ينتقل إلى صورة جماعية للهزيمة تحمل عناصر الموت والحطام والدمار بشكل جماعي عام، يخص فيه بالذكر الصبيّة المشرّدين والنسوة اللاتي يسقن في سلاسل الأسر وفي ثياب العار مطأططات الرأس، لا يملكن إلا الصرخات الناعسة، ليعود إلى المقارنات بين حال المخاطبة (الرمز، زرقاء اليمامة) الوحيدة العمياء، وأحوال الواقع غير المبالي، الذي تظهر لامبالته في صور الرفاهية والترف، ومن ثم تأتي صورة الشاعر (الجندي - الإنسان الوطني المهموم بالهزيمة - الشاعر) - من خلال مرجع عنصر الإشارة المتمثل في الضمير المستتر (أنا) فاعل الفعل أخفي، وياء المتكلم المضافة إلى الوجه الموصوف بالمشوه - نشازاً خلال مشهد اللامبالاة المترف:

ها أنت يا زرقاء وحيدة... عمياء!

وما تزال أغنيات الحب.. والأضواء

والعربات الفارهاث.. والأزياء!

فأين أخفي وجهي المُشوّه

كى لا أعكّر الصفاء.. الأبله.. المموّها.

في أعين الرجال والنساء!؟

وبذلك تتخذ العناصر الإشارية أبعاداً أثرية تدخل في عمق الدرس البلاغي والتحليل البلاغي، وتتجاوز الرؤية اللسانية التي تنحصر في الشواهد اليسيرة في أنماط المحادثات اليومية، وبذلك أيضاً تأتي هذه العناصر بمثابة الظواهر البلاغية التي يمكن توصيفها وتصنيفها بمقولات الدرس اللساني الحديث، ولكنها تتجاوزه بما تنتج من معان مضمنة تدخل فيما أطلق عليه عبد القاهر معنى المعنى، وتطلق عليه الأسلوبية الحديثة التضمّن.

فإلى أي حد يمكننا القول بأن المحاولة المقصودة لإخفاء مرجعيات الإشارات يعد في الشعر من قبيل التوظيف الفني؟

إننا بإزاء بحث في الأبعاد الجمالية لاستعمال اللغة يتجاوب مع فكرة الغموض الفني والغموض غير الفني الذي يقع في حالة من الإبهام والتعتيم، وبعده الإبهام هذا يحمل رسالة غير ملفوظة أيضاً، إذ تتكئ جرأة الشاعر فيه على بُعد الاستهزاء بقدره الناقد، الذي يجلب - في الغالب - ما لا يفهمه، وكأن سلوك الشاعر هذا المسلك في بعض الأحيان يكون مقصوداً لإضفاء شيء من الواجهة وادعاء العمق في الرؤية والصياغة، معتمداً في ذلك كله على اصطناع الغموض غير المبرر فنياً، ومن هنا يأتي البحث التداولي مغامرة في المسكوت عنه، تتجاوز حدود الملفوظ إلى المقصود.

الخاتمة

ليست خاتمة الجهد البحثي سوى فاتحة لجهود بحثية أخرى لا يتجاوز فيها هذا الجهد دور اللبنة في البناء، ومن ثم فإنني لا أود لهذه الخاتمة إلا أن تكون دعوة للمراجعة والنقد والتمحيص، بل النقض الذي يؤذن بحراك معرفي تولد فيه الرؤى من الرؤى، وتقوم فيه الأفكار على هدى الأفكار، وتنبنى فيه المناهج على أنقاض المناهج.

ومن يدري، فلعل زماناً يأتي نخرج فيه من قيد التبعية، ونخلص فيه من أسر التقليد، وننقب ثغرة في جدار الاستهلاكية الكثيف، ولا أحسب ذلك كائناً لنا إلا إذا كنا أكثر جرأة على مراجعة الأفكار والنظريات والمناهج، فلعلنا بذلك أن نكون قادرين على تخصيصها لتلمس خطانا في إنتاج المعرفة.

المراجع

المراجع العربية

- ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: د. محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٩٩٠ م
- د. أحمد سعد محمد: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٠ م
- د. أحمد المتوكل:
- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ ١٩٨٩ م
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار البيضاء ١٩٨٥ م
- د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٠٢ هـ
- أحمد مصطفى المراغي:
- تاريخ البلاغة العربية والتعريف برجالها. ط. مصطفى الحلبي، القاهرة ١٩٥٠ م
- علوم البلاغة، ط ٣ المكتبة العربية، القاهرة (بدون تاريخ)
- د. أحمد يوسف: الدلالات المفتوحة، مقارنة سيميائية في فلسفة العلامة، ط ١ المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء ٢٠٠٥ م
- ابن أبي الإصبع: تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن الكريم، تقديم وتحقيق د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٥ م
- د. ألقت الروبي: نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين (من الكندي حتى ابن رشد)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ م
- د. إلهام أبو غزالة، علي خليل محمد: مدخل إلى علم لغة النص، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٩ م

- أمين الخولي:
- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥ م
- فن القول، القاهرة ١٩٤٧ م
- الباقلائي (أبو بكر محمد بن الطيب): إعجاز القرآن، إعجاز القرآن، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي دار الجيل، بيروت ١٩٩١ م
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، تحقيق د. مصطفى ديب آغا، ط ٣ دار اليمامة، بيروت ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م
- د. بهاء الدين محمد مزيد: تجديد البلاغة العربية، مجلة أفق عدد ١٣ فبراير ٢٠٠٥ م
- التفازاني: المطول، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، ط ١ دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١ م
- د. تمام حسان: البيان في روائع القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٢ م
- د. توبي لحسن: التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية: تعريف المصطلح التداولي نموذجاً، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٤٨، ١٩٩٩ م
- الثعالبي، أبو منصور: الكناية والتعريض، تحقيق وتقديم: د. أسامة البحيري، ط ٢ مطبعة الخانجي ١٩٩٧ م
- د. جابر عصفور:
- قراءة التراث النقدي، مقدمات منهجية، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ط النادي الثقافي بجدة ١٩٨٩ م
- نظريات معاصرة، ط مكتبة الأسرة (الأعمال الفكرية) القاهرة ١٩٩٨ م
- بلاغة المقموعين. دراسة في مجلة البلاغة المقارنة ألف عدد « ١٢ » ١٩٩٢ م
- الصورة الفنية افي التراث النقدي والبلاغي عند العرب، القاهرة ١٩٧٤ م
- الجاحظ (عمرو بن بحر):
- في كتاب الحيوان، ط دار الجيل، بيروت ١٩٨٨ م
- للجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت (بدون تاريخ)

- ابن جنبي: الخصائص، ت محمد علي النجار، ط ٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: د. محمد الحبيب من الخوجة دار الكتب الشرقية - تونس ١٩٦٦ م
- د. حلمي مرزوق: النظرية الأدبية والحداثة، ط المعارف الأسكندرية ٢٠٠١ م
- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م
- الدسوقي: الحاشية على شروح التلخيص، ط دار السرور بيروت لبنان (بدون تاريخ)
- راضية خفيف بوبكري: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقارنة نظرية، مجلة الموقف الأدبي، مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق - العدد ٣٩٩ تموز ٢٠٠٤ م
- الراغب الأصفهاني: كتاب المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط دار القلم، دمشق (بدون تاريخ)
- ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي: دلالة السياق، رسالة دكتوراه، مخطوطة ١٤١٨ هـ جامعة أم القرى.
- ابن رشيق: العمدة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة بيروت ١٩٨١ م
- رضي الدين الاسترابادي: شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، بيروت ١٩٨٢ م
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى النحوي: معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ١ دار نهضة مصر، القاهرة (بدون تاريخ)
- د. رمضان عبد التواب في تحقيق ثلاثة كتب في الحروف للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي، ط الخانجي، القاهرة ١٩٨٢ م
- الزمخشري: أساس البلاغة، الهيئة العامة لقصور الثقافة (الذخائر)، ٢٠٠٣ م
- د. سامي سويدان: في النص الشعري العربي بيروت (بدون تاريخ)
- السرخسي: أصول السرخسي: تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت (بدون تاريخ)
- د. سعد مصلوح: مشكلة العلاقة بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ضمن كتاب قراءة جديدة لتراثنا النقدي، المجلد الآخر، ط النادي الأدبي الثقافي بجدة، عدد ٥٩، ١٩٨٩ م

- د. سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة ١٩٩٧ م
- د. سعيد بنكراد:
- المصطلح السيميائي الأصل والامتداد، مجلة علامات، المغرب، عدد ١٤ عام ٢٠٠٠ م
- مفاهيم في السيميائيات، مجلة علامات، المغرب، عدد ١٦ عام ٢٠٠١ م
- السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط ٢ بيروت ١٩٨٧ م
- د. سمير أبو حمدان: الإبلاغية في البلاغة العربية ط ١ منشورات عوايدات الدولية، بيروت، باريس ١٩٩١ م.
- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ط ١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٢ م
- السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، بيروت ١٩٧٣ م
- الشافعي: الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، ط ٢، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م
- د. شكرى عياد: بين الفلسفة والنقد، منشورات أصدقاء الكتاب، القاهرة ١٩٩٠ م
- الشوكاني: إرشاد الفحول، دار الفكر (بدون تاريخ)
- صابر الحباشة: صور المعاني بين أوستين والجرجاني، مجلة أفق، تونس، السنة الرابعة العدد ٤٧، تموز يوليو ٢٠٠٤ م
- صابر الحباشة: صور المعاني بين أوستين والجرجاني، مجلة أفق، تونس، السنة الرابعة العدد ٤٧، تموز يوليو ٢٠٠٤ م
- د. صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط ١ دار التنوير للطباعة، بيروت ١٩٩٣ م
- د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، عدد ١٦٤، أغسطس / آب ١٩٩٢ م
- د. عائشة عبد الرحمن: التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف ط ٧
- عبد الجبار (القاضي):
- متشابه القرآن، تحقيق عدنان محمد زرزور، دار التراث - القاهرة ١٩٦٦ م

- إعجاز القرآن، إعجاز القرآن (الجزء السادس عشر من المغني في أبواب التوحيد والعدل): تحقيق أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط ١، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م
- د. عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، الطبعة الرابعة دار سعاد الصباح ١٩٩٣م
- د. عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، عالم المعرفة، الكويت ٢٠٠١م
- د. عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط ١ القاهرة دار المنار ١٤١١هـ
- د. عبد الفتاح عثمان: التشبيه والكناية بين التنظير البلاغي والتوظيف الفني، مكتبة الشباب القاهرة ١٩٩٣م
- عبد القادر الفاسي الفهري: المصطلح اللساني (معجم إنجليزي فرنسي عربي)، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس ١٩٨٦م
- عبد القاهر الجرجاني:
- أسرار البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ط ٣، القاهرة ١٩٧٩م
- دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط ٢ الخانجي، القاهرة ١٩٨٩م
- د. عبد الله الغدامي: الخطيئة والتكفير ط ٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨م
- عبد المتعال الصعيدي:
- البلاغة العالية، ط ٢ مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩١م
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في العلوم البلاغة، مكتبة الآداب ١٩٩٩م
- أبو عبيدة: مجاز القرآن، ط ٢ مؤسسة الرسالة، بيروت (بدون تاريخ)
- د. عز الدين إسماعيل: التفسير النفسي للأدب، بيروت ١٩٦٣م
- عصام الدين الحنفي: الأطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، ط ١ دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠١م
- العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، ط ١ المكتبة العصرية، صيدا بيروت ٢٠٠٢م
- علي أحمد الديري: مجازات بها نرى، كيف نفكر بالمجاز، ط ١ كتاب البحرين الثقافية، البحرين ٢٠٠٦م

- علي الخولي: معجم علم اللغة النظري، ط ١ مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٢ م
- عليّة عزت عياد: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ط دار المريخ للنشر. الرياض ١٩٨٤ م
- د. عماد حسن محمد مرزوق: المنهج البلاغي والتأويل في القرآن الكريم، دكتوراه بإشراف المؤلف، مخطوطة بمكتبة كلية الآداب بدمنهور
- د. عيد بلبع:
- ظاهرة الاستقصاء في الشعر الجاهلي، مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية، العدد السابع عشر ١٩٩٤ م
- سلطة الجذور الأثر السلبي للنحو على الدرس البلاغي، مجلة فصول، القاهرة، عدد ٦٠ صيف وخريف ٢٠٠٢ م
- استنطاق النص، تجليات الانهيار في شعر المتنبي، ط دار الوفاء، القاهرة ١٩٩٩ م
- السياق وتوجيه دلالة النص، دار بلنسية، القاهرة ٢٠٠٧ م
- قضية الطبع والتكلف في التراث النقدي والبلاغي، قراءة جديدة، ط ١ دار الوفاء، القاهرة ١٩٩٥ م
- الإبداع والحرية - مدخل لدراسة محاور الحرية في الشعر الحديث - دراسة فنية، مجلة بحوث كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة عدد خاص عن: مؤتمر أعلام دمياط ١٩٩٤ م.
- الفارابي، أبو نصر: كتاب الحروف، الطبعة الثانية بدون تاريخ
- فتوح يونس السيد محمد داود: البعد النفسي في البلاغة العربية في ضوء النقد الحديث، علم البيان نموذجًا، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٦ م.
- قاسم المقداد: مقدمة ترجمته لكتاب هرين بدكلي: مقدمة في علم الدلالة الألسني، وزارة الثقافة دمشق سوريا ١٩٩٠ م
- القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن، تحقيق عدنان محمد زرزور، دار التراث القاهرة ١٩٦٦ م
- ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص ١٦٣ - طبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٤ م
- ابن قدامة: ذم التأويل، ط دار البصيرة ٢٠٠٢ م
- قدامة بن جعفر: نقد الشعر. تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي. بيروت (بدون تاريخ)

- القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط ٣ بيروت ١٩٩٣ م
- ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله: بدائع الفوائد، بيروت بدون تاريخ تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرين، ط ١ مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
- كعب بن زهير: الديوان بشرح السكري، ط ٣ دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة ٢٠٠٢ م
- د. كمال أبو ديب: الرؤى المقنعة، ط الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٦ م
- المبرد: الكامل الكامل في اللغة والأدب، مطبعة الاستقامة القاهرة ١٣٦٥ هـ
- مجدي وهبة: معجم المصطلحات الأدبية، ط مكتبة لبنان، بيروت (بدون تاريخ)
- محمد إسماعيل بصل: نحو رؤية لسانية لوضع المصطلح، ط وزارة الثقافة، سورية ١٩٩٥ م
- محمد بنيس: ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب، مقارنة بنيوية تكوينية، ط دار العودة بيروت ١٩٧٩ م
- محمد خطابي: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط ١ المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٩١ م
- محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ط الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٧ م
- د. محمد زكي العشماوي: قضايا النقد الأدبي، الطبعة الثالثة، الإسكندرية ١٩٧٨ م
- محمد سالم الأمين: مفهوم الحجاج عند بيرلمان، وتطوره في البلاغة المعاصرة، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٨، عدد ٣، الكويت، ٢٠٠٠ م
- محمد الشنيطي: وليم جيمس، ط ١ مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٧٥ م
- محمد عبده: تفسير المنار، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٠ م
- د. محمد العمري:
- نظرية الأدب في القرن العشرين، الدار البيضاء ١٩٩٦ م
- البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، ط ١ دار أفريقيا الشرق الدار البيضاء ٢٠٠٥ م
- في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، صدرت طبعته الأولى ١٩٨٥ م، وصدرت طبعته الثانية عن دار أفريقيا الشرق المغرب ٢٠٠٢ م

- د. محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، ط الشركة المصرية العالمية للنشر، جولدمان، القاهرة ١٩٩٦م
- محمد مفتاح: حول مبادئ سيميائية، مجلة علامات، المغرب عدد ١٦، ٢٠٠١م
- محمد أبو موسى: التصوير البياني، دراسة تحليلية لمسائل البيان، ط ٤ الناشر مكتبة وهبه، القاهرة ١٩٩٧م
- د. محمد مندور: النقد المنهجي، ط نهضة مصر ١٩٩٦م
- د. محمد الناصر العجيمي: النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، ط ١ تونس ١٩٩٨م
- د. محمد الولي:
- التواصل والسيميوطيقا، مجلة علامات، المغرب، عدد ١٦ عام ٢٠٠١م
- الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، منشورات دار الأمان الرباط، ط ٢ سنة ٢٠٠٥م
- د. محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م
- د. محمود نحلة:
- الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، بحث منشور ضمن كتاب: في اللغة والأدب، ط ١ دار الوفاء الإسكندرية ٢٠٠٤م
- نحو نظرية عربية لأفعال الكلام، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، أبريل، يونيو ١٩٩٩م
- المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد (أمالى المرتضى): تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م
- د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ط ١ دار الطليعة بيروت ٢٠٠٥م
- مسلم أبو الحجاج حسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت بدون ج ٣ ص ١٦٨٩، رقم ٢١٤٤
- مصطفى كيلاني: إبدالات المبحث النقدي الأدبي المعاصر ومشكلات الاستقبال العربي، منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول للنقد الأدبي، القاهرة ١٩٩٧م

- د. مصطفى ناصف:
- نظرية المعنى في النقد الأدبي، دار الأندلس للطباعة، بيروت، د.ت
- اللغة والتفسير والتواصل، عالم المعرفة، الكويت عدد يناير ١٩٩٥ م
- الصورة الأدبية، ط ١ مكتبة مصر، القاهرة ١٩٥٨ م
- اللغة والبلاغة والميلاد الجديد، دار سعاد الصباح، الكويت ١٩٩٢ م
- مسئولية التأويل، ط ١ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٤ م
- مقاتل بن سليمان: الأشباه والنظائر، تحقيق: تحقيق د. عبد الله شحاته، دار غريب القاهرة ٢٠٠١ م
- د. ميجان الرويلي، د. سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، ط ١ المملكة العربية السعودية ١٩٩٥ م
- ابن هشام: مغني اللبيب، ت. د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ١ دار الفكر بيروت ١٩٩٢ م
- أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢ دار الفكر العربي
- ابن وهب: البرهان في وجوه البيان، تحقيق د. حفني محمد شرف، مطبعة الرسالة ١٩٦٩ م
- ياقوت الحموي: معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس القاهرة ١٩٩٣ م
- يعقوب فام: البراجماتية، أو مذهب الذرائع، ط ٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨ م
- د. يوسف أبو العدوس:
- الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، منشورات الأهلية، عمّان، الأردن ١٩٩٧ م
- البراجماتية مصطلحاً نقدياً، منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني للنقد الأدبي بإشراف د. عز الدين إسماعيل، القاهرة ٢٠٠٠ م

المراجع المترجمة

- أليكس موتشيلي، جان أنطوان كوربلان، فاليري فيرنانديز: المعنى والتسييق والسيرورات الفصل الأول من كتاب: نظرية انبثاق الاتصال ترجم هذا الفصل محمد يشوتي، ونشره في مجلة علامات المغربية عدد ٢١ سنة ٢٠٠٤ م

- أمبرتو إيكو:

- التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة د. سعيد بنكراد، ط ١ المركز الثقافي العربي،

الدار البيضاء ٢٠٠٠م

- التأويل والتأويل المفرد، تحقيق ناصر الحلواني، ط ١ القاهرة ١٩٩٦م

- آن موريل: النقد من منظور القارئ، ترجمة إبراهيم أولحيان، مجلة نزوى عمان العدد ٤٣

يوليو ٢٠٠٥م

- أوستن: نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبد القادر قيني، ط ١ دار أفريقيا الشرق، الدار

البيضاء ١٩٩١م

- إيان كريب: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس أت: د. محمد حسين علوم، سلسلة

عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ع ٢٤٤، ١٩٩٩م

- برند شبلنر: علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة: د. محمود جاد الرب، القاهرة ١٩٨٧م

- بول ريكور: من النص إلى الفعل، ترجمة محمد برادة، حسان بورقية، ط ١ عين للدراسات

والبحوث الاجتماعية والإنسانية، القاهرة ٢٠٠١م

- بيرس (شارلز ساندرس): تصنيف العلامات، ترجمة فريال جبوري غزول، منشور ضمن كتاب

«أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة» إشراف سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، ط دار

إلياس العصرية، القاهرة ١٩٨٦م

- تيري إيجلتون: مقدمة في نظرية الأدب، ترجمة أحمد حسان، الهيئة العامة لقصور الثقافة،

سلسلة كتابات نقدية، القاهرة ١٩٩١م

- جان فرانسوا ليوتار: الوضع ما بعد الحداثي، ترجمة أحمد حسان، دار شرقيات، القاهرة ١٩٩٤م

- جان سيرفوني: الملفوظية، ترجمة د. قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق

١٩٩٨م

- جون كوين: بناء لغة الشعر، ترجمة د. أحمد درويش ط ٤ دار غريب، القاهرة ١٩٩٩م

- جيرارد ستين: فهم الاستعارة في الأدب، مقاربة تجريبية تطبيقية، ترجمة محمد أحمد حمد،

المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٥م

- روبرت هولب: نظرية التلقي، ترجمة د. عز الدين إسماعيل، النادي الأدبي الثقافي بجدة ط ١، ١٩٩٤ م
- رولان بارت: البلاغة القديمة، ترجمة: عبد الكبير الشراوي، الدار البيضاء
- ريتشاردز: فلسفة البلاغة، ترجمة ناصر حلاوي وسعيد الغانمي، ط أفريقيا الشرق، المغرب وبيروت ٢٠٠٢ م
- ستفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر، ط ١٢ دار غريب، القاهرة ١٩٩٧ م
- فان ديك:
- النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قينيني، دار أفريقيا الشرق، بالمغرب ولبنان ٢٠٠٠ م
- فان ديك: علم النص، ترجمة الفصل الأول، د. حامد أبو أحمد، ملحق منشور ضمن كتاب الخطاب والقارئ ط النسر الذهبي، القاهرة، بدون تاريخ.
- فردينان دي سوسير: دروس في علم اللغة العام، فصول مختارة ترجمها عبد الرحمن أيوب، منشورة ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السميوطيقا، إشراف سيزا قاسم، ونصر حامد أبو زيد سنة ١٩٨٦ م
- جوناثان كوللر:
- تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات، ترجمة محمود حمدي عبد الغني، ط المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٠ م
- الشعرية البنوية، ترجمة السيد إمام، ط ١ دار شرقيات، القاهرة ٢٠٠٠ م
- جان بياجيه: البنوية، ترجمة عارف منيمنة، ويشير أوبري، ط ٣ منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٢ م
- جان فرانسوا ليوتار: الوضع ما بعد الحداثي، ترجمة أحمد حسان، دار شرقيات القاهرة ١٩٩٤ م
- جيزيل فالانسي: النقد النصي، ترجمة د. رضوان ظاظا، ضمن كتاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبي عالم المعرفة، الكويت عدد ٢٢١، مايو ١٩٩٧ م
- جون كوين: اللغة العليا - ترجمة د. أحمد درويش. المجلس الأعلى للثقافة القاهرة - سلسلة المشروع القومي للترجمة ١٩٩٥ م

- خوسية مارييا بوثويلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، ت د. حامد أبو أحمد، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩١ م
- رامان سلدن: النظرية الأدبية المعاصرة: ترجمة د. جابر عصفور، القاهرة ١٩٩٥ م
- فان ديك: النص بنياته ووظائفه، مدخل أولي لعلم النص، مقال ترجمه د. محمد العمري، ونشره ضمن كتابه: نظرية الأدب في القرن العشرين، الدار البيضاء ١٩٩٦ م
- فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة: د. سعيد علوش، ط مركز الإنماء القومي، الرباط المغرب ١٩٨٦ م
- فرناند هالين: التداولية ترجمة د. زياد عز الدين العوف، مجلة الآداب الاجنبية، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق - العدد ١٢٥ شتاء ٢٠٠٦ م
- كبدى فاركا: المقام في الأجناس الخطابية والأجناس الأدبية من كتابه Rhetorique Et Literature, Paris ١٩٧٠، ترجم المقال د. محمد العمري: ونشره ضمن كتابه نظرية الأدب في القرن العشرين.
- ميشال لوغورن: الاستعارة والمجاز المرسل ترجمة: حلا صليبا، ط ١ منشورات عويدات بيروت، باريس ١٩٨٨ م
- واورزنيك (زستيسلاف): مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة د. سعيد بحيري ط ١ مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣ م
- هدسون: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة د. محمود عياد، ط ٢ عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٠ م
- هنريش بليت: البلاغة والأسلوبية، ترجمة د. محمد العمري، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٨٩ م
- واورزنيك (زستيسلاف): مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة د. سعيد بحيري، ط ١ مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣ م.
- ياكوبسون: قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز، ط ١ دار توبقال، الدار البيضاء ١٩٨٨ م
- يول: معرفة اللغة، ترجمة د. محمود فراج، ط ١ دار الوفاء، اسكندرية ١٩٩٨ م

- The Oxford Companion to Philosophy , 1995
- The Cambridge Dictionary of Philosophy , Lycan 1995
- Austin J.L.: How to do things with words, Oxford University Press, 1962
- Bradford. R : Stylistics , London, 1997
- Brown . G . Yule : Discourse Analysis . Cambridge.1983
- Eco, U : A Theory of Semiotics, Indiana University Press, 1976
- Elizabeth Closs Traugott and Mary Louise Pratt : Linguistics for Students of Literature , New York: Harcourt, 1980
- Firth (J . R .) : Papers in linguistics , London 1957
- What It Is and Why It Matters, 1998 ,- Kent Bach: The Semantics-Pragmatics Distinction <http://userwww.s: fsu.edu/~kbach/semprag.html>
- Morris , C.S:
 - Foundations of the theory of signs , Chicago , 1972
 - Signification and significance Combridge (Mss) M.I.T.Press, 1964
- () J. L. Morgan : Observations on the Pragmatics of Metaphor , in Metaphor and thought , edited by : Andrew Ortony , Cambridge University Press , 1981 , P 138
- () Levinson: Pragmatics , P102
- () The Contemporary Theory of Metaphor George Lakoff : www.ac.wvu.edu/~market/semiotic/lkof_met.html - 141k
- () Tony Veale : Pragmatic Forces in Metaphor Appreciation : 1998 <http://www.compapp.dcu.ie/~tonyv/metaphor.html>
- Leech. G: The principles of Pragmatics, longman, U,S,A, 1983.
- Levinson , Stephen: Pragmatics , Cambridge University Press, 1983
- Palmer (F.R.) : Semantics , Second edition , Cambridg University Press 1996
- Peirce, Charles Sanders: Collected Papers
- Searle (John) : Metaphor , In Metaphor & Thought, London , 1981

- Selden (Raman) : The theory of criticism , from Plato to the present , New york , 1988
- Van Duk
 - Pragmatics and Poetics , dans ID, (ed.), Pragmatics of language and littérature, Amsterdam, North Holland, 1976, pp23-58.
 - The pragmatics of literary communication , dans ID, Studies in the Pragmatics of Discourse, La Haye, Mouton, 1981.
- Verschueren, Jef : Understanding Pragmatics, London 1999
- Yule (Georg) : The study of language , Cambridg University Press 1985

فهرس المحتويات

٥	بين يدي الطبعة الثالثة
٧	حسبي ربي
١٧	تمهيد: إشكالية مفهوم مصطلح التداولية بين الترجمة والتعريب
١٩	أولاً: مفهوم التداولية في السياق الغربي
٢٧	ثانياً: إشكاليات الترجمة والتعريب في السياق العربي
٣٩	الباب الأول: الجذور
٤١	الفصل الأول: فردينان دي سوسير والجذور المغايرة الانغلاق السميولوجي ...
٤١	تمهيد:
٤٣	أولاً: فردينان دي سوسير ومغايرة الجذور
٥٤	ثانياً: من سميولوجيا سوسير إلى البنيوية
٦٦	ثالثاً: السياق العربي وتضارب الرؤى
٧١	رابعاً: مأخذ على السميوطيقا البنيوية
٩٥	الفصل الثاني: من الانفتاح التأويلي عند بيرس إلى تداولية موريس
٩٥	- تشارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Peirce (١٨٣٩ - ١٩١٤) ...
٩٨	السميوزيس Semiosis
١٠٠	المفسرة Interpretant
١٢٧	الفصل الثالث: وظيفة التداولية وقضاياها
١٢٧	الدلالة والتداولية
١٥٢	قضايا التداولية

١٥٦ Unspoken Messages	أولاً: الرسائل غير الملفوظة:
١٦٢ The Conversational Background	ثانياً: الخلفية المحادثائية:
١٦٤ Implicatures	ثالثاً: الإضمارات
١٦٧ Presupposition	رابعاً: الافتراض السابق
١٧١ Indexicals	خامساً: الإشارات
١٧٤	أنواع التداولية.....
١٧٧	الباب الثاني: الروافد.....
١٧٩	تمهيد: التداولية ملتقى الروافد.....
١٨٩	الفصل الأول: نظريات السياق.....
٢٠٥	السياق اللغوي الداخلي.....
٢١٠	السياق اللغوي العام.....
٢١١	السياق الثقافي.....
٢١٢	السياق الخارجي.....
٢١٤	سياق التلقي.....
٢٢٧	السياق المنتج للبدال والمدلول معاً.....
٢٣٣	الفصل الثاني: نظرية أفعال الكلام.....
٢٣٣	تمهيد.....
٢٣٨	أفعال الكلام (Speech acts)، (Speech events).....
٢٧٢	الخبر والإنشاء في ضوء نظرية أفعال الكلام.....
٢٨٥	الباب الثالث: البلاغة والنقد رؤية تداولية.....
٢٨٧	تمهيد: الجذور العربية.....
٢٩٣	الرؤية الغربية.....
٣٠٥	الرؤية التداولية والأبعاد المعيارية.....
٣١١	الفصل الأول: الرؤية التداولية للبلاغة والبعد المعياري.....

٣١١ المبحث الأول: بلاغة الحجاج
٣٢٩ المبحث الثاني: البلاغة التفاعلية بين الأشخاص Interpersonal Rhetoric ..
٣٢٩ أولاً: المبادئ الحوارية
٣٣٨ ثانياً: وقائع الكلام Speech events
٣٥٢ تحليل وقائع (مواقف) الكلام
٣٥٧ الفصل الثاني: التداولية والظواهر البيانية
٣٥٧ الأبعاد التداولية للكناية
٣٥٧ - قصد المتكلم وقصد الملفوظ
٣٦٠ الكناية بين الحقيقة والمجاز
٣٦٦ السيرورة التأويلية
٣٦٩ تفاوت العلاقات وتفاوت المصطلحات
٣٧٣ الديمومة والبعد الجمالي بين بلاغة النصوص وبلاغة المحادثات
٣٧٨ الكناية والتعريض
٣٨٦ التعريض والقصد المراوغ
٣٩١ الفصل الثالث: التداولية والظواهر البيانية
٣٩١ الأبعاد التداولية للاستعارة
٣٩١ تمهيد
٣٩٤ المبحث الأول: السيرورة التأويلية للاستعارة
٤١٠ المبحث الثاني: الاستعارة الميتة والاستعارة المبتدلة
٤١٧ المبحث الثالث: ترجمة الاستعارة وتقاطعات السياق
٤٢٢ المبحث الرابع: الاستعارة ومبادئ جرايس
٤٣١ الفصل الرابع: التداولية والنقد الأدبي
٤٣٤ نقض الشعرية البنيوية
٤٤١ - امتداد نظرية أفعال الكلام في تحليل الأدب

٤٤٩ قضايا التداولية والتحليل النقدي الأدب
٤٥٠ Grice مبادئ المحادثات جريس
٤٥٤ Unspoken Messages الرسائل غير الملفوظة
٤٥٨ Implicatures الإضمارات
٤٥٩ The Conversational Background: الخلفية المحادثائية
٤٦٠ Presupposition الافتراض السابق
٤٦٤ Indexicals الإشارات
٤٧٥ الخاتمة
٤٧٧ المراجع
٤٨٥ المراجع المترجمة
٤٨٩ المراجع الأجنبية
٤٩١ فهرس المحتويات

